الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد البشير الإبراهيمي «برج بوعريريج»
Université Mohamed El Bachir El Ibrahimi Bordj Bou Arréridj

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الاتصال

الاستراتيجية الاتصالية للوقاية والحد من العنف ضد المرأة الجزائرية

دراسة ميدانية بولاية ميلة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه *L.M.D* في علم الاجتماع الاتصال

لجنـــة المناقشـــة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الاصلية	الصفة
مفتاح نادية	أستاذ	جامعة محمد البشير الابراهيمي– برج بوعريريج	رئيسًا
بوقفة عبد الرحمان	أستاذ	جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج	مشرفًا ومقررًا
بادي سامية	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد البشير الابراهيمي– برج بوعريريج	عضوًا مناقشًا
بوخاري هشام	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد البشير الابراهيمي– برج بوعريريج	عضوًا مناقشًا
قرزيز محمود	أستاذ	جامعة عباس لغرور – خنشلة	عضوًا مناقشًا
بن خالد جمال	أستاذ	جامعة محمد بوضياف – مسيلة	عضوًا مناقشًا

اعداد الطالبة:
لطرش غانيـة

اشراف الأستاذ الدكتور:
بوقفـة عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۚ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(يونس: 10)

شكر وعرفان

جزيل الشكر، التقدير والامتنان لأستاذي المشرف "بوقفة عبد الرحمان"

على وقته وصبره، وجميل عطائه

وألف رحمة ونور لروح أستاذي الراحل "الحاج بلقاسم".

المحتويات

فهـرس المحتويـات

الموضـوع	الصفحة
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمـــــة	1
الجانـب النظـري	
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
تمهيـد	
I. الاشكالية	06
II. الفرضيات	09
III. أهمية الموضوع	11
IV. أسباب اختيار الموضوع	12
V. أهداف الدراسة	12
VI. تحديد المفاهيم	13
VII. المقاربة النظرية للدراسة	20
VIII. الدراسات السابقة	27
خلاصـة	

الفصل الثاني: الاتصال والاستراتيجية الاتصالية

تمهيـد

I. مدخل حول الاتصال.	50
1- ماهية الاتصال.	50
2- خصائص الاتصال.	53
3- أهمية وأهداف الاتصال.	54
4- وظائف الاتصال.	58
5- أنواع الاتصال.	61
6- معيقات الاتصال.	64
7- عناصر عملية الاتصال.	66
8- نماذج الاتصال.	68
II. مدخل حول الاستراتيجية.	72
1- ماهية الاستراتيجية.	72
2- أهمية الاستراتيجية.	74
3- مصطلحات مشابهة للاستراتيجية.	75
4- أنواع الاستراتيجيات في المؤسسة.	76
5- خصائص الاستراتيجية ومبادئها.	77
6- منطلقات اعداد الاستراتيجية.	77
III. بناء الاستراتيجية الاتصالية.	79
1- ماهية الاستراتيجية الاتصالية.	79
2- أهمية الاستراتيجية الاتصالية.	82
3- مبادئ وخصائص الاستراتيجية الاتصالية.	83

4- مراحل إعداد استراتيجية الاتصال.	86
5- أنواع استراتيجيات الاتصال.	102
6- أهداف استراتيجية الاتصال وأفاقها.	106
7- علاقة الاستراتيجية الاتصالية بالاستراتيجية العامة للمؤسسة.	110
خلاصــة	
الفصل الثالث: العنف ضد المرأة	
تمهيــد	
I . قراءة حول ظاهرة العنف	114
1- ماهية العنف.	114
2- مفاهيم ومصطلحات ذات علاقة بالعنف.	122
3- نظرة تاريخية حول العنف.	127
II. ظاهرة العنف ضد المرأة.	128
1- ماهية العنف ضد المرأة.	128
2- أسباب العنف ضد المرأة.	133
3- أنماط العنف ضد المرأة.	141
4-أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع.	147
5- احصائيات حول العنف ضد المرأة.	149
6- النظريات المفسرة للعنف والعنف ضد المرأة.	160
III. آثار العنف ضد المرأة.	167
1- آثار العنف على المرأة.	167
2- آثار العنف ضد المرأة على الأطفال.	170
خلاصــة	

الفصل الرابع: استراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة	
تمهيـد	
I. مكافحة العنف ضد المرأة من منظور استراتيجي.	178
1- الاستراتيجيات والجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة.	178
2- المنطلقات الدولية والعربية للقضاء على العنف.	180
3- آليات مكافحة العنف ضد المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة.	183
4- استراتيجيات حماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	188
4-1- الاستراتيجية الاردنية.	189
4-2-الاستراتيجية التونسية للقضاء على العنف ضد المرأة.	190
4-3-الاستراتيجية المغربية لمحاربة العنف ضد النساء.	194
II. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.	199
1- مكافحة العنف ضد المرأة من منظور استراتيجي قانوني.	199
2- القواعد العامة المؤسسة لحماية المرأة.	203
3- استراتيجيات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.	205
4- مقومات الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.	210
5- محاور الاستراتيجية ومجالات التدخل.	218
6- الهيئات الفاعلة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.	220
خلاصـة	
الجانـب الميـداني	
الفصل الخامس: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيـد	

I. مجالات الدراسة	231
1- المجال المكاني	231
2- المجال الزماني	237
3- المجال البشري	239
II. المنهج المستخدم	239
III. أدوات جمع البيانات	242
IV. الأساليب الاحصائية المستخدمة	257
V. عينة الدراسة	257
1- نوع وحجم العينة	258
2- خصائص أفراد عينة الموظفين (1)	259
3- خصائص أفراد عينة العامة (2)	266
خلاصـة	
الفصل السادس: عرض، تحليل وتفسير البيانات الميدانية ومناقشة النتائج	
تمهيـد	
I. عرض، تحليل وتفسير البيانات الميدانية	277
1- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى	277
2- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية	296
3- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة	313
4- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الرابعة	328
II. مناقشة النتائج	345
1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	345
1-1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الأولى	345

1-2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثانية	345
1-3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثالثة	346
1-4- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الرابعة	347
1-5- النتائج العامة	348
3- مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة	349
4- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	351
5- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة النظرية	354
6- الاستنتاج العام	356
خلاصـة	
خاتمـــة	358
توصيات	359
قائمة المراجع	361
الملاحـــق	378
الملخص	395

قائمـة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص المتغيرات والمؤشرات	11
02	تعيين الاتجاه حسب مقياس ليكرت	245
03	تحكيم صدق المحتوى للاستبيان	246
04	صدق المحتوى للاستبيان	248
05	صدق المحتوى للمقياس	250
06	محك قبول معامل صدق المحتوى	251
07	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة وبين درجات البعد المنتمية له	252

08	نتائج إختبار *Ttest* لدراسة الفروق بين متوسطات المجموعات الطرفية	253
09	نتائج ثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية	253
10	ثبات المقياس *Reliability Statistics*	253
11	نتائج ثبات المقياس ككل في حالة حذف درجة المفردة	254
12	أهم الوسائل المستعملة في المعالجة الإحصائية	257
13	متغير الجنس لعينة الدراسة 1	259
14	متغير فئات السن لعينة الدراسة 1	261
15	متغير المستوى التعليمي للعينة 1	262
16	متغير الحالة العائلية للعينة 1	263
17	متغير مكان الإقامة للعينة 1	264
18	متغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة 1	265
19	متغير الجنس لعينة الدراسة 2	266
20	متغير فئات السن لعينة الدراسة 2	269
21	متغير المستوى التعليمي للعينة 2	270
22	متغير الحالة العائلية للعينة 2	272
23	متغير مكان الإقامة للعينة 2	273
24	متغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة 2	274
25	وجود مخططات اتصال وطنية رسمية تتعلق بالوقاية من العنف الممارس ضد المرأة	277
26	المكانة التي يحتلها الاتصال في الاستراتيجية العامة للمؤسسة	279
27	المشاركة في ضبط الاطار العام للخطط الاتصالية ما بين القطاعات والهيئات	280
28	الجهات المعنية بوضع الخطط الاتصالية	283
29	القيام بإحصائيات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي	284
30	دقة المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول العنف ضد المرأة	287
31	القيام بدراسات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي	289
32	أهمية الأنشطة الاتصالية للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة	391
33	خبرة القائمين بالأنشطة الاتصالية بمديرية النشاط الاجتماعي في مجال الاتصال مصادر الخبرة	393
34	الدور الوظيفي في مجال استراتيجية الاتصال	294

35	الأهداف الداخلية التي تسعى إليها مديرية النشاط الاجتماعي للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة	296
36	ترتيب الأهداف الخارجية لمديرية النشاط الاجتماعي من وضع خطط اتصال للوقاية من العنف الممارس ضد المرأة	297
37	مطابقة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة مع نتائج العينة	300
38	الفئات المستهدفة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي باستراتيجيتها للاتصال الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة	301
39	أكثر حالات العنف التي تم استقبالها والتعامل معها	302
40	الجمهور المستهدف بالاتصال	304
41	تعرض الجمهور المستهدف للرسائل الاتصالية	305
42	الوسائل الاتصالية المستخدمة لإيصال الرسائل للجمهور المستهدف	306
43	أكثر الأساليب المستخدمة في صياغة الرسالة الاتصالية المعدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي	308
44	أهم النشاطات الاتصالية المعتمدة في الوقاية والعف ضد المرأة	309
45	ترتيب حسب الاهمية الاستراتيجية الاتصالية المستخدمة	311
46	أساس تحديد الميزانية المخصصة للأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي	312
47	معايير اختيار الوسائل الاتصالية المناسبة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة	313
48	مدة تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية	315
49	تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية	316
50	شكل التنسيق بين مديرية النشاط الاجتماعي والجهات المختلفة	317
51	تقييم مستوى التعاون والتنسيق بين الشركاء المعنيين في التخطيط والتنفيذ العملي للأنشطة الاتصالية	318
52	معيقات الاستراتيجية الاتصالية وأنواعها	319
53	عوامل نجاح عملية ومخطط الاتصال في الوقاية من العنف ضد النساء	323
54	أساليب تقييم استراتيجية الاتصال	325
55	قدرة الاستراتيجية الاتصالية المتبعة على حل مشكلة العنف ضد المرأة	326
56	عبارات حول فعالية الاستراتيجية الاتصالية في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.	329
57	نتائج اتجاهات الافراد حول فعالية الاستراتيجية الاتصالية في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.	347

قائمــة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط مفاهيمي لتوظيف مزدوج لنموذجي لازويل ولازارسفيلد في الاستراتيجية الاتصالية	27
02	أهداف الاتصال	58
03	عناصر الخطة الاتصالية	87
04	أهداف الاتصال الإجمالية للمؤسسة	91
05	عناصر إعداد خطة العمل الاتصالية	100
06	تقييم خطة العمل الاتصالية	101
07	استراتيجيات الاتصال الموقفي لـ *Ruler*	105
08	نموذج تدفق المعلومات	107
09	نموذج التغيير السلوكي	108
10	تحليل اجتماعي لمكونات العنف	136
11	العنف الأسري في البلدان العربية	152
12	احصائيات مديرية النشاط الاجتماعي للنساء المعنفات في الجزائر	156
13	احصائيات نساء ضحايا العنف 2014-2019	156
14	احصائيات نساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل	157
15	احصائيات نساء ضحايا العنف حسب صلة القرابة	157
16	احصائيات النساء المعنفات في الوسط الأسري	158
17	احصائيات النساء المعنفات في الوسط الأسري وصلة القرابة	158
18	احصائيات المعنفات في المجتمع الجزائري	159
19	احصائيات المعنفات في الوسط الخارجي	160
20	تمثيل لمتغير الجنس بالنسبة لعينة الدراسة 1	259
21	تمثيل لمتغير السن بالنسبة لعينة الدراسة 1	261
22	تمثيل لمتغير المستوى التعليمي بالنسبة لعينة الدراسة 1	262
23	تمثيل لمتغير الحالة العائلية بالنسبة لعينة الدراسة 1	263
24	تمثيل لمتغير مكان الإقامة بالنسبة لعينة الدراسة 1	264
25	تمثيل لمتغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة 1	265

26	تمثيل لمتغير الجنس بالنسبة لعينة الدراسة 2	267
27	تمثيل لمتغير السن بالنسبة لعينة الدراسة 2	269
28	تمثيل لمتغير المستوى التعليمي بالنسبة لعينة الدراسة 2	271
29	تمثيل لمتغير الحالة العائلية بالنسبة لعينة الدراسة 2	272
30	تمثيل لمتغير مكان الإقامة بالنسبة لعينة الدراسة 2	273
31	تمثيل لمتغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة 2	274

قائمــة الملاحق

الرقم	عنــوان الملحــق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	379
02	استمارة مقياس الاتجاهات	385
03	قائمة المحكمين	388
04	هيكلة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن	388
05	مخرجات المعالجة الإحصائية – مخرجات الخصائص السيكومترية للمقياس – الاتساق الداخلي	389

مقدمة

مقدمـــــة:

يشـهد العـالم فـي العقـود الأخيـرة اهتمامـا متزايـدا بقضـية العنـف ضـد المـرأة، اذ يعـد مـن القضـايا البنيوية التي تعاني منها المجتمعات الحديثة، لما لها من جذور ثقافية واجتماعية معقدة، ومظاهر متعددة تتراوح بين الجسدي، اللفظي، النفسي والرمزي. وقد أفرز هذا الواقع حالة من التهميش المزدوج للمرأة سواء في المجال الخاص أو في الحيز العام، مما أثر بشكل مباشر على فرصها في التمكين وتحقيق الذات، والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. أين تتضاعف خطورة الظاهرة في السياقات التي تعاني من ضعف التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وانتشار أنماط ثقافية تقليدية تكرس التراتب النوعي وتبرر العنف بأشكاله المختلفة. في الجزائر وبرغم التقدم التشريعي والمؤسساتي المحرز في السنوات الأخيرة، إلا أن مؤشرات العنف ضد المرأة لا تزال تطرح تحديا حقيقيا أمام صناع القرار والهيئات المعنية، خصوصا في ظل تفاوت الاستجابة المؤسسية، وضعف التنسيق بين الأطراف الفاعلة.

وباعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة تمس أسس العدالة والمساواة وحقوق الإنسان؛ أصبح العنف المبني على النوع الاجتماعي موضوعا مركزيا في الأجندات السياسية والحقوقية والبحثية، لما له من آثار عميقة على النسيج المجتمعي واستقرار الأسرة، فضلا عن تداعياته النفسية والاقتصادية والصحية على الضحايا. وفي هذا السياق؛ أصبحت الحاجة ملحة لتطوير آليات أكثر فاعلية في التصدي لهذه الظاهرة ليس فقط عبر المعالجة القانونية أو الاجتماعية، بل من خلال مدخل وقائي يعتمد على تغيير السلوكيات وتفكيك الصور النمطية وتعزيز الوعي المجتمعي. وهنا يبرز دور الاتصال كأداة استراتيجية، قادرة على إحداث تغيير ثقافي وسلوكي واسع المدى، شريطة أن يخطط له بمنهجية علمية متكاملة. من خلال وضع استراتيجيات فعالة وشاملة للوقاية من العنف ضد المرأة، تتكامل فيها الجهود القانونية، الاجتماعية والإعلامية.

بحيث تكون استراتيجية الاتصال إحدى الركائز الأساسية في هذه الجهود، والتي تلعب دورا محوريا في توعية الجمهور وتغيير الصور النمطية، وتعزيز ثقافة نبذ العنف والمساواة بين الجنسين. فالاتصال بوصفه عملية اجتماعية ديناميكية؛ قادر على إحداث تحولات في المواقف والسلوكيات، إذا ما تم توظيفه بطريقة علمية موجهة. فالاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها المؤسسات المعنية، وعلى رأسها مديريات النشاط الاجتماعي، تعد من أبرز الأدوات التي يمكن أن تسهم في الوقاية من العنف ضد المرأة، إذا ما تم توجيهها بفعالية نحو الفئات المستهدفة، واستثمار الوسائط المناسبة ومراعاة الخصائص النفسية والاجتماعية للجمهور.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الاستراتيجية الاتصالية التي تعتمدها مديرية النشاط الاجتماعي في الجزائر وبالضبط في ولاية ميلة للوقاية من العنف ضد المرأة، من خلال تحليل أبعادها التخطيطية والتنظيمية، ومدى فعاليتها في الوصول إلى الجمهور المستهدف وتحقيق أهدافها الوقائية.

وانطلاقا من طبيعة الموضوع وتشعباته جاءت دراستنا في شقين متكاملين، أحدهما نظري والآخر ميداني، وذلك قصد الإحاطة الشاملة بالظاهرة المدروسة من جهة، وتحقيق درجة من التوازن بين التأصيل العلمي والمعاينة الواقعية من جهة ثانية.

تأسس الجانب النظري على مجموعة من الفصول؛ تم في أولها تحديد اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرضية العامة وفرضياتها الفرعية، ثم أهمية الموضوع مرفقة بأسباب اختياره، وأهداف الدراسة اضافة الى تحديد المفاهيم، المقاربة النظرية وعرض أهم الدراسات السابقة المشابهة لموضوع دراستنا.

وفي الفصل الثاني؛ واعتمادا على استقراء الأدبيات العلمية والنظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة تناولنا استراتيجية الاتصال من خلال عدة محاور كمدخل للموضوع تمثلت في: الاستراتيجية، الاتصال وصياغة استراتيجية الاتصال. كما تم تخصيص حيز هام لاستعراض تطور المقاربات الاتصالية في التعامل مع الظواهر الاجتماعية، ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع توضيح دور الاتصال في التوعية والوقاية وتغيير السلوكيات. كما تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الاتصالية، من حيث مكوناتها الأساسية (الأهداف، الجمهور، الوسائل، الرسائل، والتغذية الراجعة)، بالإضافة إلى عرض أهم النماذج النظرية المعتمدة في تحليل الفعل الاتصالي (مثل نموذج لاسويل، نموذج لازارسفيلد، المقاربة الوظيفية البنائية)، مما أتاح تأسيس قاعدة معرفية صلبة تؤطر الجانب التطبيقي لاحقا.

في الفصل الثالث تناولنا مدخل عام للعنف، مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعنف والعنف ضد المرأة، بمختلف محاوره من أسباب، احصائيات وأشكال، وأثار وانعكاسات اجتماعية ونفسية مع التركيز على السياق الجزائري وغير ذلك مما له علاقة بالظاهرة.

أما الفصل الرابع: فقد تمحور حول استراتيجية الاتصال المتعلقة بالوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة العالمية منها والوطنية، من خلال تناول أهم الاستراتيجيات المتبعة قانونية تشريعية كانت أو اعلامية واتصالية.

بينما الجانب الميداني كان حول الواقع الاتصالي لمؤسسة عمومية ذات دور اجتماعي مباشر وهي مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة، بوصفها إحدى الهيئات الرسمية المكلفة بتنفيذ برامج الوقاية من العنف ضد المرأة والفاعلة في مجال التكفل بالفئات الهشة.

وقد تم اعتماد أساليب ميدانية لجمع البيانات عبر أدوات كمية وكيفية، سمحت برصد وتحليل الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من طرف المديرية، سواء من حيث صياغة الأهداف أو تحديد الفئات المستهدفة، أو اختيار الوسائل الاتصالية (التقليدية والحديثة)، وكذا تقييم مستوى تفاعل الجمهور المستهدف مع هذه الرسائل. حيث تم تخصيص فصل خامس للإجراءات المنهجية تم التطرق فيه لمجالات الدراسة والمنهج المستخدم، أدوات جمع البيانات المتعلقة بالمادة العلمية النظرية والبيانات الميدانية، كما تم التطرق للأساليب الاحصائية المستخدمة، والتعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وعرض خصائص أفراد العينة حسب متغيرات الجنس والسن، الحالة العائلية والتخصص الأكاديمي.

وجاء الفصل السادس والأخير في هذا الجانب لعرض وتحليل المعطيات الميدانية بالاعتماد على أدوات تحليل علمية وفق متغيرات محددة، بهدف استجلاء مدى نجاعة هذه الاستراتيجية، والكشف عن نقاط القوة والقصور فيها، في شكل محاور تقيس فرضيات الدراسة بعد عمليات التفريغ ومعالجة البيانات. ومن ثم مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات للبرهنة على مدى تحققها، وكذا مناقشة النتائج في ضوء الأهداف التي انطلقت منها الدراسة، وفي ضوء الدراسات السابقة والمقاربة النظرية المعتمدة، وفي النهاية الوصول إلى استنتاج عام وخاتمة حول موضوع الدراسة بتقديم اقتراحات وتوصيات تساعد في تطوير أداء المديرية في هذا المجال.

الجانب النظري

الفصـــل الأول

موضـــوع الدراســـة

تمهيـــــــد

I. الاشكالية

II. الفرضيات

III. أهمية الموضوع

IV. أسباب اختيار الموضوع

V. أهداف الدراسة

VI. تحديد المفاهيم

VII. المقاربة النظرية للدراسة

VIII. دراسات سابقة

خلاصـــــة

تمهيـــــد:

يمثل هذا الفصل مدخلا شاملا للدراسة، حيث يستعرض بالتفصيل جوهر البحث وتفرعاته المتنوعة. يبدأ بتسليط الضوء على إشكالية البحث؛ وهي حجر الأساس الذي تنبني عليه الدراسة موضحا أبعادها ومتغيراتها وكيفية معالجتها، ثم ينتقل لعرض الفرضيات التي تستند إليها الدراسة متبوعة بتبيان أهمية البحث وغاياته والدوافع وراء اختياره. كما يتطرق الفصل إلى تحديد المفاهيم الأساسية، مما يرسى أرضية مفاهيمية صلبة للموضوع ولفهم القارئ؛ كذلك التطرق لمقاربة نظرية تخدم الموضوع ما يضع الدراسة في سياقها العلمي الأوسع، ليستكمل بمراجعة نقدية لمجموعة منتقاة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

وتكمن أهمية هذا الفصل في تقديمه رؤية متكاملة وواضحة لموضوع الدراسة، مع التركيز على الاتجاهات المعاصرة في مكافحة العنف ضد المرأة، لا سيما فيما يتعلق بمجال الاتصال واستراتيجياته المختلفة، وبهذا يمهد الفصل الطريق لفهم عميق للموضوع وأهميته في السياق الراهن.

I. الاشكالية:

الاتصال ومنذ قيام الحضارات البشرية كان ولايزال عصب انتماء الانسان لبني جلدته ووسيلة لتحقيق الاندماج بين الأفراد والمجتمع، فبفضل الاتصال نمت المجتمعات وتطورت في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية، ومع تطور الحياة والمجتمعات البشرية تطور الاتصال وتطورت فنونه وعلومه وتقنياته، وصولا الى ما نشهده اليوم من ثورة وتطور متسارع فيما يسمى بعصر الاتصال ووسائل وتكنولوجيات الاتصال الحديثة. حيث تطورت تقنيات الاتصال وتعددت وسائله وتطبيقاته؛ لتتجاوز مجالات الحياة الشخصية لتشمل كل المؤسسات والمنظمات المشكلة للمجتمع في مختلف أوجه الحياة؛ أين أصبح الاتصال ضرورة اجتماعية لا غنى عنها باستخداماته الكثيفة والمتزايدة المتعددة المناهج والطرائق، البرامج والتوجهات والأهداف، ما جعل منه عنصرا أساسيا في تطوير كل الخدمات المتنوعة المتاحة للأفراد والجماعات والمؤسسات في مختلف المجالات.

هذه التطورات السريعة التي عرفها الاتصال في السنوات الأخيرة كان لها تأثيرات مباشرة على نمط حياة الانسان على جميع الأصعدة، حيث أن هذه التغييرات الحاصلة أصبحت أمرا مفروغا ومسلما به على نطاق واسع، تغييرات أخذت تجبر المؤسسات على نحو غير مسبوق لإعادة اكتشاف وبناء نفسها باستمرار مع تبني التطورات الحاصلة في مجال الاتصال في ظل ثورة المعلومات، وضرورة تبني ما

يعرف باستراتيجيات الاتصال التي أصبحت الأساس الذي تقوم عليه مختلف العلاقات الانسانية الاجتماعية منها، الثقافية، الاقتصادية والسياسية بين الأفراد والمنظمات على حد سواء. فالمنظمات باتت تعتمد على تبني استراتيجيات اتصالية تعد بمثابة المحرك الأساسي لإمكانية تحقيق أهدافها العامة، هذه الاستراتيجيات تمثل الدعامة الاساسية لعمل هذه المنظمات؛ من منطلق أن استراتيجيات الاتصال تعتمد على تخطيط وتحديد الأهداف، باستعمال وسائل تضمن تطبيق طويل الأمد لهذه الأهداف لتوسيع حجم الثقة بالمؤسسة. فالاستراتيجيات تضمن فعاليتها من خلال تكرار استعمالها بكل مرونة واحترافية، حتى ولو تميزت بالتنوع والتعدد؛ بحيث تضمن تغيير الممارسات وتنمية الوعي الاجتماعي وتتطور آلياتها وفقا لما تعززه التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال من أساليب التعامل مع الجمهور بهدف التأثير عليه.

هذه الاستراتيجيات يكون لديها منتج اتصالي يتضمن قيما تؤثر على أفكار وممارسات الأفراد وذلك كون المنظمات تتأثر بالتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي تنتمي اليه بما تحمله من قيم واتجاهات ومعتقدات سائدة فيه، ومع مختلف التطورات الحاصلة في مجال الاتصال وتكنولوجياته عرفت مجتمعاتنا تحولات سريعة أفرزت تحديات جديدة تكمن في انتشار العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي لم تكن مطروحة من قبل، أو على الأقل لم تكن بنفس الحدة التي أصبحت عليها اليوم، برزت هذه الظواهر الاجتماعية في اشكال لممارسات اجتماعية، ثقافية ودينية، أفرزت مظاهر مختلفة كظواهر اجتماعية. ومن بين هذه الظواهر ظاهرة العنف الممارس على المرأة كواقع اجتماعي ملاحظ تؤكده معطيات وإحصائيات، حيث أثارت هذه القضية اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف الميادين الاجتماعية النفسية والقانونية وغيرها، وهذا نظرا لأهمية ودور المرأة باعتبارها عماد المجتمع ومنشئة الأجيال، وأي مساس باستقرارها ومكانتها يؤثر على المجتمع ككل بما يهدد كيانه ويعيق تطوره؛ فالعنف ضد المرأة يعد ظاهرة معقدة تتشابك فيها الكثير من العوامل والمسببات، تتراوح ما بين الجوانب النفسية والاجتماعية وتتقاطع فيها العديد من الميادين الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية والتربوية، كما تساهم في معالجتها العديد من المؤسسات من المدرسة إلى المؤسسات الصحية إلى الإعلامية وغيرها.

ومع تطور الوعي المجتمعي بمسألة ضرورة محاربة العنف ضد المرأة، وأمام الاعتراف والاهتمام الدولي بهذه القضية والسعي المستتب لوضع أطر وخطط لمواجهتها؛ مسايرة للعديد من البرامج والاستراتيجيات، والمشاريع والقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وتلبية للعديد من المواثيق والقرارات والمبادرات الدولية كالصادرة عن الأمم المتحدة مثلا، عكفت الجزائر من خلال "الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة" بتظافر مختلف الجهود على تطوير منهجيات ووسائل، وأطر مرجعية من أجل

ضمان خدمات أحسن وتكفل مناسب بالنساء ضحايا العنف، اذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما خاصا بهذه الظاهرة، من خلال وضع استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة؛ أين سخرت لها إمكانيات مادية، بشرية وقانونية. لكن رغم ذلك ظلت تشير الإحصائيات الى ارتفاع نسبة انتشار الظاهرة واستفحالها أكثر من ذي قبل؛ في هذا الإطار كان لابد من إيجاد استراتيجية اتصالية كنسق فرعي من الاستراتيجية العامة لمواجهة العنف ضد المرأة والوقاية منه، والتي من شأنها تنظيم عمل الأطراف والهيئات المتعددة والمتدخلة في معالجة ظاهرة العنف. وتحدد الأدوار المختلفة للجهات المعنية في العمل لمواجهة الظاهرة والوقاية منها، وذلك للخروج بنتائج من شأنها خدمة المرأة وتنميتها بما يضمن جميع حقوقها ويحفظ كرامتها.

وان كانت أغلب الدراسات التي أهتمت بمعالجة هذا الموضوع ترتكز في الغالب على رصد ظاهرة العنف ضد المرأة في شكل احصائيات لمعرفة مختلف أشكال الظاهرة وحجمها وأسبابها، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على زاوية جديدة لم يتطرق اليها في مختلف الأدبيات الجزائرية السابقة في اطار الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة للإجابة على التساؤل العام الآتي:

كيف تعمل الاستراتيجية الاتصالية لمديرية النشاط الاجتماعي على الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة؟

والذي تندرج تحته التساؤلات الجزئية التالية:

– على ما تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة؟

– كيف يتم تحديد الأهداف في بناء الاستراتيجية الاتصالية الخاصة بمديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة؟

– ما دور الوسائل الاتصالية في تبني الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة؟

– كيف تكون الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي فعالة في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة؟

II. الفرضيات:

1- الفرضية العامة:

- تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي على استراتيجية اتصالية ممنهجة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة وتحقق بذلك مستويات متفاوتة من الفعالية.

2- الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الاولى:**

✓ تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي مخططا اتصاليا شاملا لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

✓ تراعي مديرية النشاط الاجتماعي طبيعة الجمهور المستهدف عند تحديد أهدافها الاتصالية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

✓ تساهم الوسائل الاتصالية الحديثة في تطبيق الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

✓ تنعكس فعالية الاستراتيجية الاتصالية لمديرية النشاط الاجتماعي في انخفاض نسبي لمظاهر العنف ضد المرأة ضمن الفئة المستهدفة.

3- متغيرات ومؤشرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:**

الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي

يشمل هذا المتغير عدة أبعاد فرعية هي:

✓ المخطط الاتصالي.

✓ تحديد الأهداف.

✓ الوسائل والقنوات الاتصالية.

✓ مراعاة الجمهور المستهدف.

*** تفكيك المتغير المستقل: الاستراتيجية الاتصالية**

- **البعد 1: المخطط الاتصالي** (مرتبط بالتساؤل الاول والفرضية الاولى)

المؤشرات:

- ✓ وجود خطة مهيكلة (أو مكتوبة).
- ✓ وضوح الرؤية والرسالة.
- ✓ تحديد الرسائل الأساسية.
- ✓ مراحل تنفيذ المخطط.
- ✓ آليات المتابعة والتقييم.

البعد 2: تحديد الأهداف الاتصالية (مرتبط بالتساؤل الثاني والفرضية الثانية).

المؤشرات:

- ✓ وضوح الأهداف الاتصالية.
- ✓ ارتباط الأهداف بظاهرة العنف ضد المرأة.
- ✓ مراعاة خصوصية الفئات المستهدفة (العمر، المستوى الاجتماعي، الثقافة).
- ✓ قابلية الأهداف للقياس.

البعد 3: الوسائل والقنوات الاتصالية (مرتبط بالتساؤل الثالث والفرضية الثالثة).

المؤشرات:

- ✓ نوع الوسائل المستخدمة (تقليدية، حديثة، تفاعلية..).
- ✓ درجة الوصول إلى الجمهور المستهدف.
- ✓ تنوع القنوات (إذاعة، تلفزيون، مواقع إلكترونية، وسائط اجتماعية...).
- ✓ توافق الوسائل مع طبيعة الجمهور.

– **المتغير التابع:** الوقاية والحد من العنف ضد المرأة (يبرز في التساؤل الرابع والفرضية الرابعة).

المؤشرات:

- ✓ انخفاض مظاهر العنف ضد المرأة (حسب تقارير أو شهادات أو نتائج دراسات ميدانية).
- ✓ مستوى وعي النساء بحقوقهن.
- ✓ تغيير المواقف والسلوكيات تجاه العنف.
- ✓ درجة رضا الفئات المستهدفة عن الحملات أو الأنشطة الاتصالية.
- ✓ مدى تفاعل الجمهور مع محتوى الرسائل الاتصالية.

جدول(01): ملخص المتغيرات والمؤشرات

المتغير	الأبعاد / المؤشرات
الاستراتيجية الاتصالية (مستقل)	– وجود مخطط اتصالي – وضوح الأهداف – مراعاة الجمهور – استخدام الوسائل الحديثة والمتنوعة
العنف ضد المرأة (تابع)	– انخفاض العنف – رفع الوعي – تغيير السلوكيات – رضا وتفاعل الجمهور

III. أهمية الموضوع:

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته يدخل في سياق القضايا الاجتماعية الحساسة –ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري– تكمن أهميته في أنه ظاهرة متفشية تتطلب تضافر جهود أفراد ومؤسسات المجتمع للحد أو التقليل من حدوثها، باعتبار حلقتها الرئيسية "المرأة" وما يترتب عليها من تأثير شامل على المجتمع؛ فتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بواحد من أهم الموضوعات السوسيولوجية المرتبطة بالأسرة وهو العنف الذي يقع على المرأة، باعتباره من أخطر التحديات التي تهدد التماسك الأسري والاستقرار المجتمعي. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة ومؤسساتها، لا تزال معدلات هذا العنف مرتفعة، ما يستدعي تطوير آليات أكثر فاعلية في الوقاية والتصدي.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاتصال كأداة استراتيجية قادرة على إحداث تغيير سلوكي وثقافي لدى الأفراد والمجتمعات، من خلال التأثير على وفي الرأي العام، ونشر الوعي، وتعزيز ثقافة احترام المرأة وحقوقها. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى سد فراغ علمي واضح في مجال الدراسات الاتصالية التطبيقية المرتبطة بالوقاية من العنف ضد المرأة، خاصة في البيئة الجزائرية التي تفتقر إلى استراتيجيات اتصال موجهة ومبنية على أسس علمية مدروسة.

كما تزداد أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية من خلال اعتمادها على دراسة ميدانية لمديرية النشاط الاجتماعي، باعتبارها جهة فاعلة في ميدان التكفل بالفئات الهشة، ما يسمح بتشخيص دقيق للواقع

الاتصالي بالمؤسسة، وتحديد نقاط القوة والقصور، واقتراح استراتيجية اتصال فعالة يمكن أن تعطي اشارة الى نقاط يمكن أن تعتمد مستقبلا ضمن سياسات عمومية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى دمج الأطر النظرية للاتصال الاجتماعي، كنموذج لاسويل والمقاربة السوسيو–نفسية، مع المعطيات الميدانية، ما يمنحها قيمة علمية ومنهجية متميزة، ويجعلها مرجعا يمكن الاستفادة منه في تطوير استراتيجيات تواصلية في مجالات اجتماعية مماثلة.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

يخضع اختيار موضوع الدراسة لجملة من الاعتبارات والقواعد منها الذاتية ومنها الموضوعية نجملها فيما يلي:

– علاوة على كون موضوع استراتيجيات الاتصال للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية ضمن مجال الاهتمام، فهو جزء من مجال اختصاصنا "علم الاجتماع الاتصال" وذو علاقة مباشرة بطبيعة التكوين في مجال الدراسة.

– حداثة الموضوع بمختلف متغيراته ذات الأهمية في الوقت الراهن حيث تم الجمع بين استراتيجيات الاتصال التي تمثل ركيزة لمختلف التطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمعات، والعنف ضد المرأة الذي يعد بمثابة ظاهرة اجتماعية مرضية خطيرة تعاني من تبعاته كل المجتمعات التي تستوجب تبني استراتيجيات للحد منها.

– قلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي تربط بين استراتيجيات الاتصال والوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة، وضرورة ضبط المفاهيم المتعلقة به.

– قابلية موضوع الدراسة للبحث العلمي، وإمكانية النزول به للميدان لتحقيق أهداف الدراسة.

– التحسيس بأهمية الاتصال ودوره في محاربة مختلف الظواهر، المشكلات والآفات الاجتماعية المنتشرة في المجتمع.

V. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل استراتيجية الاتصال المعتمدة في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة في الجزائر، من خلال النموذج التطبيقي لمديرية النشاط الاجتماعي وبالضبط لولاية ميلة، وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تحليل مكونات استراتيجية الاتصال المنتهجة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الجزائر في مجال مكافحة العنف ضد المرأة.

– التعرف على مدى وضوح الأهداف الاتصالية التي توجهها المديرية إلى الفئات المستهدفة، خصوصا النساء المعرضات للعنف والمجتمع المحلي.

– تحديد الجمهور المستهدف بدقة وتقييم فعالية أساليب تقسيمه وتصنيفه داخل الخطة الاتصالية.

– دراسة الوسائل والوسائط الاتصالية المستخدمة في البرامج التحسيسية والتوعوية، ورصد مدى توافقها مع طبيعة الرسائل والجمهور.

– تحليل الرسائل الاتصالية ومضامينها من منظور سوسيولوجي ومن خلال نماذج الاتصال (مثل نموذج لاسويل)، لفهم أثرها المتوقع على المتلقي.

– استخلاص نتائج علمية وتطبيقية تساعد على تطوير استراتيجية اتصال أكثر فعالية، بما يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي والحد من العنف ضد المرأة في السياق الجزائري.

– المساهمة في إثراء الأدبيات العلمية في حقل الاتصال الاجتماعي، من خلال تقديم نموذج ميداني قابل للقياس والتحليل.

VI. تحديد المفاهيم:

تعد المفاهيم بمثابة الخلفية التي يرتكز عليها البحث العلمي، ولذلك يساعد تحديدها الباحث على توضيح معانيها وازالة الغموض حولها. ولا يمكن أن يتم ذلك بطريقة عفوية أو اعتباطية بل وفق منطق علمي، ووحدة منهجية ملائمة.[1]

1- مفهوم الاستراتيجية:

الاستراتيجية هي فن من الفنون العسكرية، يتناول الوسائل التي يجب الأخذ بها في قيادة الجيوش.[2] ورد تعريفها في معجم مصطلحات العولمة بأنها "مجموعة من الأهداف والغايات طويلة المدى التي يتبعها المجتمع أو الفرد، وهي تطلق أحيانا على الغايات ذات الطبيعة الأساسية وعلى الأهداف المحددة وقد ترتكز الاستراتيجية على أحدها أو كلها، وهي ترسم أساليب الحركة في شكل متعاقب الحلقات أو المراحل وتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات، وتتضمن تكامل تنظيمي مجتمعي، وقد تعني فن القيادة في

[1] - فضيل دليو: أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1994، ص 90.
[2] - المنجد الأبجدي، ط5، دار المشرق ش م م ، بيروت، لبنان، ص63.

الحرب الشاملة على مستوى الدولة ومن الناحية السياسية أيضا تعني تحديد الأهداف، وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي للحركة.[1]

هي المعرفة بالطريقة أو الفن في تطبيق العمل الإنساني الهادف، وإعطاء سمة واعية ومحسوبة للقرارات التي بواسطتها نريد تغليب سياسة ما،[2] وتستخدم كلمة استراتيجية بطرائق متعددة. منها: أنها خطة لتحقيق أهداف بعيدة. وأن الاستراتيجية هي الهدف الذي من أجله تنشئ مؤسسة ما، وهي أيضا المسار الذي تسلكه تلك المؤسسة لكي تحقق هذا الهدف.[3]

عرفها قاموس وبستر بأنها: "علم تخطيط العمليات العسكرية وتوجيهها" ومن ثم تعددت استخداماتها في كافة العلوم الاجتماعية والإدارية والسياسية وغيرها، وفي حقل الإدارة لم يتفق على تعريف شامل محدد للاستراتيجية، فمنهم من قال بأنها الغايات ذات الطبيعة الأساسية، ومنهم من قال بأنها تحديد الأهداف والغايات البعيدة المدى مع تخصيص الموارد لتحقيق تلك الأهداف والغايات وغير ذلك من التعاريف.

وقد عرفها "شاندلر *chandler*" بأنها: "تحديد المنظمة لأهدافها وغاياتها على المدى البعيد، وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات، وأن عملية تخصيص الموارد أو إعادة تخصيصها تعد من مسؤولية الإدارة العليا.[4]

الاستراتيجية هي العملية التي يتم بمقتضاها تحديد اتجاه المنظمة طويلة الأجل ووضع أهدافها وصياغة الاستراتيجيات اللازمة التي تساعد في تحقيق تلك الأهداف في ضوء كل من العوامل البيئية الداخلية "إمكانيات المنظمة"، والخارجية والظروف البيئية المحيطة.[5] وهي نموذج من الأفعال والقرارات التي يضطلع بها المديرون من أجل تحقيق مستوى الأداء المتفوق للمنظمة.[6]

أما "كوين*quinn*" فقد عرف الاستراتيجية بأنها: "الأنموذج أو الخطة التي تتكامل فيها الاهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات، ومتابعة أنشطتها للتأكد من تحقيق الترابط التام". كما عرفها "دراكر *drucker*" بأنها "عملية مستمرة لتنظيم القرارات الحالية وتوفير المعلومات اللازمة وتنظيم الموارد والجهود الكفيلة لتنفيذ القرارات، وتقييم النتائج بواسطة نظام معلومات متكامل وفعال".

[1] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية، اقتصادية، واجتماعية ونفسية و إعلامية) ص44.
[2] - علي محمد مقلد: موسوعة الاستراتيجيات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان ، 2009، ص106.
[3] - جو واتيهيد، ترجمة صباح حسن عبد القادر، كل ما تحتاج إلى معرفته عن الاستراتيجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص10.
[4] - دايفيد هارسيون، ترجمة علاء الدين ناطورية: الإدارة الاستراتيجية، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، 2009، ص144.
[5] - عادل رزق: دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، 2006، ص130.
[6] - شارلزهل، وجاريث جونز، ترجمة محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد المتعال: الإدارة الاستراتيجية "مدخل متكامل"، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2001، ص26.

وأشار "توماس*thomas*" إلى الاستراتيجية على أنها "تلك الفعاليات والخطط التي تضعها المنظمة على المدى البعيد بما يكفل تحقيق التلاؤم بين المنظمة ورسالتها.[1]

"انها علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحم، متفاعل منسق لاستخدام الموارد على اختلافها لتحقيق الاهداف الكبرى".[2] وهي "خطة أو سبيل العمل، والذي يتعلق بجانب يمثل أهمية دائمة للمنظمة ككل".[3]

اجرائيا وفيما يخص دراستنا يمكننا تبني فكرة الاستراتيجية على أنها عملية يتم من خلالها تحديد توجهات المنظمة ووضع الأهداف وصياغة الخطط التي تساعد في تحقيقها في ضوء إمكانيات المنظمة وعوامل وظروف البيئة الداخلية والخارجية، اذا فهي مجموعة الأهداف الواضحة المحددة سلفا وتعمل على تحقيقها وفق خطط وبرامج تفصيلية، مع مراعاة العوامل والظروف المحيطة بالمنظمة.

2- مفهوم الاتصال:

عرفت كلمة "الاتصال" تداولا واسعا، وحملت معاني مختلفة ومتعددة، يمكن أن تستعمل لتعني مجالات دراسة أكاديمية (الإعلام، المعلومات، السياسة، النفس، الاجتماع، الاقتصاد، الأدب...) أو تستخدم بوصفها علاقات إنسانية عادية أو تفاعلا غرائزيا، أو آليا مبرمجا، أو وسائل اتصال تقليدية أو حديثة، أو حاسبات آلية.[4]

يعرف قاموس أوكسفورد الاتصال بأنه "نقل وتوصيل، أو تبادل الأفكار والمعلومات.[5]

ويمكن ببساطة تعريفه بأنه: "نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات من طرف إلى آخر من خلال عملية ديناميكية مستمرة ليس لها بداية أو نهاية ".[6]

ويعني الاتصال فنيا حسب "ريكارد إندي*rickard indy*" "عملية؛ يقصد مصدر نوعي بواسطتها إثارة استجابة نوعية لدى مستقبل نوعي، أي أنه عملية مقصودة هادفة وذات عناصر محددة ".[7]

ويعرف بأنه "عملية ديناميكية دائرية يتفاعل خلالها فرد أو أكثر، مجموعة أو أكثر، أو نظم اجتماعية بغرض تبادل معلومات وأفكار وآراء مختلفة وتتم في وسط اجتماعي يساعد على المشاركة في المعلومات والانفعالات والصور الذهنية، وهذه العملية لها أهداف معينة وردود فعل حالية أو مستقبلية.[8]

[1] - أنس عبد الباسط عباس: الإدارة الاستراتيجية رؤية معاصرة، دار النشر الدولي، 2018، ص23.
[2] - إسماعيل محمد السيد: الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، القاهرة ، 1993، ص13.
[3] - إسماعيل محمد السيد: الإدارة الاستراتيجية، مفاهيم وحالات تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص25.
[4] - فضيل دليو: تاريخ وسائل الإعلام و الاتصال، مرجع سابق ، ص14.
[5] - أبو عرقوب إبراهيم : لاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، دار محمد لاوي، الأردن، 1993، ص17.
[6] - عاطف عدلي العبد عبيد: مدخل إلى الاتصال والرأي العام، دار الفكر العربي،2007، ص15.
[7] - فضيل دليو: تاريخ وسائل الاعلام و الاتصال، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط4، الجزائر 2013، ص15.
[8] - محمود حسن إسماعيل: مرجع سابق، ص62.

للاتصال بعد حاسم في الحياة الاجتماعية عموما والحياة التنظيمية خصوصا، فلقد أصبح له دورا مهما في تنفيذ الاستراتيجيات العامة لمختلف التنظيمات والمؤسسات إلى حد جعل القائمين عليه يتسارعون في تعميم الاستعمالات والتطبيقات الخاصة بالتنظيمات التي كان لها السبق في هذا المجال.[1]

من خلال مختلف التعريفات التي تناولناها يتضح أنه لا يوجد إجماع حول مفهوم الاتصال ولكن يتفق أغلب الباحثين على النقاط التالية: [2]

– الاتصال يتضمن كل أشكال التفاعل والسلوك الإنساني الذي يمكن يؤثر من خلال شخص آخر، سواء بقصد أو بغير قصد.

– الاتصال عملية مستمرة بتم بمقتضاها بناء علاقات بين الأفراد في المجتمع وتبادل المعلومات والأفكار والآراء والمعاني والتجارب، وتناقلها فيما بينهم.

– يسعى الاتصال إلى تحقيق الذيوع والعمومية لفكرة ما أو قضية معنية بين شخصين أو جماعة أو حتى المجتمع الإنساني ككل.

ويمكننا أن نتبنى التعريف **الإجرائي** التالي للاتصال بأنه عملية نقل وإنتاج وتبادل معلومات وأفكار وآراء ومشاعر بين الافراد في المجتمع بغرض ممارسة التأثير المتبادل، فهو عملية ديناميكية يتفاعل خلالها الافراد والجماعات من خلال تبادل المعلومات والأفكار والآراء في اطار البيئة والنظم الاجتماعية وهذه العملية لها أهداف محددة.

3– استراتيجية الاتصال: (*comunication strategy*)

"عبارة عن خطوات علمية مدروسة ومنظمة ذات طبيعة خاصة تتكامل مع خطوات التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات المجتمع لتحقيق غايات متكاملة تخدم الاتجاه المستقبلي لكل من المؤسسة وجماهيرها معا، وليكون التطور أو التقدم آمنا ومستقرا ومتوازنا".[3]

عرفتها الموسوعة الإعلامية: "إنها مجموعة القواعد التي توضع على أساسها صيغة الاتصال وتتضمن الهدف منه وخواصه والجمهور الموجه إليه.

كما عرفت أنها "فن للتسيير ووضع مختلف أشكال الاتصال في المنظمة في انسجام من أجل تلبية الأهداف ذات المصلحة العامة، وتحقيقها يمر عبر تطوير أو تنمية علاقات إنسانية واجتماعية بين المؤسسة والجمهور الخارجي". الاستراتيجية الاتصالية تتعلق باستخدام وسائل الاتصال وفقا لأهداف

[1] - فضيل دليو: اتصال المؤسسة (إشهار ، علاقات عامة ، علاقات مع الصحافة)، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة، 2003، ص07.
[2] - دحدوح منية: محاضرات مادة الاتصال في المؤسسة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم التسيير، تخصص (موارد بشرية) جامعة 8 ماي1945 قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات، (2016/2015)، ص9.
[3] - محمد محمد البادي: التخطيط الاستراتيجي للاتصال ، ط1، دمياط الجديدة ، دار المهندسين للطباعة والنشر، 2005، ص105.

المنظمة وطبيعة الجمهور على أساس دراسات وبحوث مسبقة لأن كل جمهور يحتاج لرسائل إعلامية واتصالية خاصة تتماشى وخصائص هذا الجمهور.[1]

هي المخطط العام للسياسة الاتصالية للمنظمة، أو هي مشروع إجمالي متوسط أو طويل المدى يحدد الأهداف ويختار الوسائل. ويرى "قريقوري*pierre grigory*" أن "الاستراتيجية الاتصالية هي مجموعة متناسقة من وسائل العمل في الأسواق التي تسمح للمنظمة الاتصال بمحيطها والتأثير على الجماهير". تعرف كذلك أنها "الاختيار بين مختلف الطرق الممنوحة للأخصائي... وتتمثل هذه الطرق عموما في الاتصال المباشر، بمعنى وجه لوجه... والاتصال غير المباشر كالإشهار والترويج".[2]

تعتبر استراتيجية الاتصال من بين العوامل المساعدة في عملية تحديد الطرق والوسائل المساهمة في تطبيق الاستراتيجية العامة للمنظمة، وإذا كانت هذه الاستراتيجية تعد بعدا بالنسبة للاستراتيجية العامة للمنظمة فإن التطورات المتسارعة في المجال التكنولوجي وفي مختلف الميادين، ونظرا للخصائص التي تميز المحيط المتغير للمنظمة جعل الاتصال اليوم جزءا لا يتجزأ من التفكير الاستراتيجي.[3]

ورد تعريفها في موسوعة علوم الاعلام والاتصال بأنها عبارة عن نمط يتعلق بفاعل اجتماعي يهدف إلى التنظيم الرمزي للفضاء العام، وهي نسق منظم مبني على عمليات رمزية عديدة، خطاب صور، تظاهرات مختلفة، بهدف إلى السماح للمتلقي باتخاذ قرار، ومن ثم التعبير عنه بسلوك فعلي في الواقع. ويوضح هذا التعريف أهمية دور الفاعل الاجتماعي، أكان مؤسسة، دولة، أو شركة، أو مجموعة أفراد، كما حدد التعريف دور القائم بالاتصال في تنظيم العمليات الاتصالية المختلفة وأن الهدف من وراء الاتصال هو الاقناع كما يبين أن استراتيجية الاتصال ليست محدودة في مجال معين، وإنما يمكن أن تكون في المجال السياسي، التجاري أو الثقافي وغيره.[4]

يمكن تعريف الاستراتيجية الاتصالية **اجرائيا** على أنها مجموعة القرارات المتخذة حول الأهداف الاتصالية التي تسعى المنظمة للوصول إليها، والوسائل المستخدمة من أجل تحقيق تلك الأهداف وهي تحوي كل أشكال وأساليب الاتصال التي تعتمدها المنظمة من أجل توجيه رسائل مختلفة للجمهور المتلقي باعتباره نسيجا غير متجانس، وهذه الاستراتيجية الاتصالية يمكن أن تمتد لفترات زمنية معينة، بحيث تساعد على تحقيق أهداف المنظمة.

[1] - حكيمة جاب الله: استراتيجيات الاتصال ودورها في تفعيل إدارة الأزمات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية، المجلد 7، العدد 02، 2019، ص ص97-113.

[2] - دحدوح منية: مرجع سابق، ص ص 75-76.

[3] - بسام عبد الرحمن المشاقبة : نظريات الاتصال دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2001، ص22.

[4] - اسماعيل عبد الحافظ العبسي: استراتيجية الاتصال الثقافي في دراما المسلسلات التلفزيونية العربية نوذج (اليمن، الجزائر، مصر، سورية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص12

4- العنف:

العنف سلوك إنساني قديم عرف معاني مختلفة ومتنوعة، فقد انتشر استخدام كلمة العنف بشكل واسع في أيامنا بغض النظر عن اللغة المستخدمة إذ يستخدمها عامة الناس كما يستخدمها الأكاديميون المتخصصون، ويتطلب استخدامها كمفهوم اجتماعي تحديد معانيه الضمنية ولحصر هذه المعاني لابد من تحديد معناه اللغوي وأصله الاشتقاقي، حيث اشتقت كلمة العنف من الفعل: عنف، عنفا، وهو"الشدة" و"القسوة "[1] ضد الرفق وعنف فلانا لامه ووبخه وأخذه بشدة ولم يرفق به فهو عنيف، واعتنف الرجل الأمر أخذه بعنف وشدة، والعنف معناه الشدة والغلظة ويقابله الرفق واللين، فورد في لسان العرب على أنه "الخرق بالإبر وقلة الرفق به".[2] الشدة في القول والرأي والفعل أو الحال، وهو ما يولد ما يسمى بالعنف العقدي، والعنف العلمي والعنف الفكري في الرأي والفهم والتصور، إذ العنف نتيجة الغلو والتطرف.[3]

العنف مضاد للرفق ومرادفه الشدة والقسوة فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضا عليه، من خارج فهو بمعنى ما فعل عنيف والعنيف هو أيضا القوي الذي تشتد سورته بازدياد الموانع التي تعترض سبله، جملة القول أن العنف هو استخدام القوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون.[4] عرفه أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: "استخدام الضبط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، من شأنه التأثير على إرادة فرد ما".[5]

يمكن تعريف العنف من فرد لآخر بمحاولة تسلط متزايدة يفرض خلالها أحدهم (ومن موقع إحساسه بقوته) مراقبة وضبط الآخر، ومستخدما وسائل ضغط متنوعة يحافظ على حالة دونية وتجبره على تبني مواقف، وسلوكيات مطابقة أو تتطابق مع توجهاته الخاصة ورغباته.[6] والعنف هو اعتداء موجه نحو الآخر بكليته، وقد عرفناه بأشكال متعددة منذ قيام الخليقة وعبر الأساطير والمعتقدات، وهو الآن يرتبط بمفهوم العلاقة وما يعرفه من تطورات.[7]

المعنى الأساسي المعتمد للعنف حسب معجم كامبردج لعلم الاجتماع هو الإساءة والأذى الجسدي للفرد من قبل شخص آخر، فجوهره هو إلحاق الضرر بالآخر، ويشمل الضرب الجرح الاغتصاب التعذيب، وطبعا القتل... وهكذا يتم تمييز هذه الأشكال من العنف من الأشكال الغير مادية للسلطة

[1] - مصطفى أبراهيم أخرون: المعجم الوسيط، دار العودة للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، 1989،ص631.
[2] - أبا الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت –لبنان، المجلد التاسع، 1968، ص 257.
[3] - محرز زيتوني: العنف في الوسط المدرسي –العوامل و الحلول، سطيف –الجزائر، الماهر للطباعة و النشر، 2018، ص14.
[4]- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب، مكتبة المدرسة، بيروت –لبنان، ص ص112-113.
[5] - محمد حسن غانم: مشكلات نفسية اجتماعية (الادمان- الجناح- العنف- اساءة معاملة الأطفال- تلوث البيئة والزحام)، كتب عربية، مصر، ص 75.
[6] - نفس المرجع، ص 75.
[7] - رجاء مكي، وسامي عجم: إشكالية العنف المشرع والعنف المدان، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص38.

الاجتماعية مثل الإكراه والقوة أو الإيديولوجية، أو السيطرة الاجتماعية، والعنف هو أقصى تعبير عن القوة باحتوائه أقصى مكامن القوة الكلية، والتدمير المادي لفاعل اجتماعي من طرف آخر، ومن جانب آخر قد يكون العنف تعبيرا تلقائيا عن علاقات القوة، أو تعظيما فعالا ومخططا للسلطة، وقد ينشأ العنف في جميع المجالات الاجتماعية في الممارسة العملية، وقد يكون تعبير جماعي عن الصراع الاجتماعي.[1]

عرفه مونتسكيو "العنف خاصة ظاهرة أو فعل عنيف، يتعلق الأمر باستخدام غير مشروع أو على الأقل غير قانوني للقوة، بالنسبة إلينا نحن الذين نعيش تحت قوانين مدنية، فنحن مجبرون على وضع تعاقد، إذ بواسطة القانون يمكننا أن نكون ضد العنف.[2]

نطلق اسم عنف على كل "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن فرد أو جماعة، أو نظام بهدف إخضاع الطرف المقابل وعدم ممارسته لحقوقه المتعارف عليها اجتماعيا وقانونيا في إطار علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين تؤدي تلك القوة غير المتكافئة إلى حدوث أذى بدني أو نفسي، أو اقتصادي، أو قانوني، أو جنسي".[3] **و**هو سلوك صادر من فرد أو جماعة أو قانون، يهدف لإخضاع طرف آخر وإلحاق الأذى به وبممتلكاته وعلاقاته، لتحقيق رغبة معينة، وله مستويات عديدة تبدأ بالرمز أو الإشارة ثم تنتقل إلى درجة القول باللفظ، وقد تزيد حدة إلى استخدام القوة الجسدية وتبلغ في حدها الأقصى باستخدام الأداة كسلاح لتحقيق هذه الرغبة.[4]

مما سبق يمكن تعريف العنف **اجرائيا** بأنه العنف هو إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر واخضاعه، كالضرب والجرح والاغتصاب والإكراه، أو السيطرة الاجتماعية، فهو الاعتداء على الآخر وبأشكال متعددة بمحاولة تسليط القوة والمراقبة والضبط، وبوسائل ضغط متنوعة لاجباره على تبني مواقف، وسلوكيات مطابقة لتوجهاته ورغباته، وله مستويات عديدة من العنف الرمزي واللفظي، إلى الجسدي وتبلغ أقصاها استخدام القوة.

5- العنف ضد المرأة:

يعني تعبير العنف ضد المرأة "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية، أو النفسية بما في ذلك

---

[1] *--bryan s tarner . the cambridge dictionnary of sociology cambridge .uk cambridge university press 2006.pp652-653.*

[2] - عزيز لزرق، ومحمد الهلالي: العنف، دار توبقال للنشر –المغرب، 2015،ص09.

[3] - أمل سالم العواودة: العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي (دراسة ميدانية على العاملات في مستشفيات محافظة العاصمة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، عمان –الأردن، 2007، ص09، يوجد فيه تعريف العنف المجتمعي كذلك ،ص10.

[4] - مصطفى قديري: التغير الاجتماعي والعنف ضد المرأة، دراسة ميدانية بمستشفى الشلف ومركز النساء المعنفات ومن هن في وضع صعب بلدية بوسماعيل ولاية تيبازة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2، الجزائر، 2016/2015.، ص20.

التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أحدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".[1]

أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه، أو من المحتمل أن يترتب عليه أدنى تدني بدني أو نفسي، أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان ،سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

أي فعل أو تصرف عدائي أو مؤذي أو مهين يرتكب ضد المرأة بأي وسيلة كانت أو بأي شكل ،لكونها امرأة، ويخلق لديها معاناة نفسية، أو جسدية أو جنسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،من خلال العداء والخداع والتهديد، أو التحرش أو الاكراه أو العقاب، أو إجبارها على البغاء، أو إنكار أو إهانة كرامتها الانسانية وسلامتها الأخلاقية ،أو التقليل من شأنها واحترامها لذاتها أو الانقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية، ويتراوح بين الإهانة بالكلام وحتى الفعل".[2]

"كل تصرف قولا كان أو فعل أو نية لإلحاق الضرر بالمرأة جسديا أو نفسيا أو جنسيا"، "يمكن تصنيفه حسب مرتكبيه كأن نقول عنف أسري، عنف الزوج، الأب ،تكمن بواعثه في الموروث الثقافي والاجتماعي، ويتأثر بتغير أدوار الرجل والمرأة وتصورات كل منهما عن الآخر"

اجرائيا يمكن تعريف العنف ضد المرأة بأنه كل تصرف لإلحاق الضرر بالمرأة جسديا أو نفسيا أو جنسيا، فهو العنف القائم على نوع الجنس، كالإهانة والتهديد والإكراه والحرمان، وهو التصرف العدائي المؤذي والمهين الذي يرتكب ضد المرأة بأي وسيلة أو شكل، بحيث يسبب لها معاناة نفسية، وجسدية أو جنسية، ويأخذ أشكالا عديدة كالتهديد، والتحرش والاكراه والعقاب والإجبار، أو الإنكار وإهانة الكرامة الانسانية، أو الانقاص والتقليل من شأنها واحترامها.

VII. المقاربة النظرية للدراسة:

العلم يتميز بطبيعته التراكمية لا ينشأ من العدم؛ فمن النادر أن نجد ظاهرة لم تخضع للدراسة أو لم يتم التطرق إلى جانب منها. وتتبع هذه الدراسات عادة المنهجية العلمية والأكاديمية المعتمدة، مستندة إلى نظرية محددة. هذه النظرية تساعد في تحليل موضوع الدراسة من ناحية، وتوجيه جانبها التطبيقي من ناحية أخرى. لذلك، يعد الاعتماد على الأطر النظرية أمرا ضروريا لتحقيق فهم أعمق وأكثر موضوعية للظواهر العلمية، ولوضع الأسس والقواعد الأساسية للبحث.

[1] - تقرير الأمم المتحدة: 2006، ص22.

[2] - دعاس حياة: دراسة واقع العنف الممارس ضد المرأة العاملة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، كلية علم النفس وعلوم التربية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2018/2017، ص ص12-13.

تعد النظرية الاجتماعية في الدراسات الاجتماعية المجسد الحقيقي للنظرية العلمية، اذ لابد من وجودها بوصفها خطوة من خطوات البحث الاجتماعي، وهناك العديد من النظريات الاجتماعية، يجب على الباحث اختيار إحداها أو بعضها لتكون النظرية المعتمدة للموضوع المدروس.[1]

تماما كما يعد الاختيار النظري أحد القضايا الهامة في إجراء البحث الاجتماعي وذلك باعتبار أن البحوث الاجتماعية الجادة ينبغي أن تكون موجهة بنظرية اجتماعية، تستشف منها فروض البحث، وتحدد مداخله ومنهجيته، إلى جانب أن النظرية تشكل في هذه الحالة مرجعية الباحث في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. ولأن علم الاجتماع لم يصل بعد إلى نظريته العامة أو الشاملة، تلك النظرية القادرة على توجيه البحث الواقعي بكامل نواحيه، وتفسير مختلف ظواهره ومشكلات المجتمع؛ يلجأ الباحث الى مجموعة من النظريات أو النماذج النظرية التي تلائم دراسة جوانب مختلفة من جوانب المجتمع، التي يختار الباحث من ضمنها، ما هو أكثر ملاءمة لدراسة مشكلته أو قضيته.[2]

ويستفيد الباحث من النظرية في عمليات الوصف والتحليل والتفسير، كما تشكل الأطر النظرية الركيزة الأساسية في تحديد المنظور المعرفي والمفاهيمي للدراسات العلمية، وتوجه عملية استنباط النتائج المرجوة. حيث تتجلى أهمية النظرية في هذا الإطار من حيث كونها تشكل الخريطة التي يسترشد بها الباحث في تناوله للواقع الاجتماعي، أو هي المنظار الذي يساعده في رؤية تفاصيل الواقع، وطبيعة ترتيب هذه التفاصيل أو العناصر بالنظر إلى بعضها البعض.[3]

وظاهرة العنف الممارس ضد المرأة متعددة الزوايا، الأمر الذي يوجب دراستها في ضوء مدخل النظريات المتعددة وكذلك في مجال دراسات استراتيجيات الاتصال، تتعدد النظريات التي تفسر تأثيراتها وتتباين في مقارباتها. وبما ان كل دراسة في علم الاجتماع تستند الى نظرية علمية توجهها وتضبط مفاهيمها، اعتمدت هذه الدراسة على خلفيات نظرية تخدم اهداف الدراسة وتوجه مسارها.[4]

لذلك ارتأينا في سياق هذه الدراسة، الاعتماد على إطار نظري يجمع بين عدة نظريات في علم الاجتماع وفي حقل الاتصال الجماهيري، وسيتم فيما يلي تقديم عرض تحليلي لهذه النظريات، مع توضيح أوجه تطبيقها وإسهاماتها في فهم الظاهرة محل الدراسة.

1- النظرية البنائية الوظيفية:

هي اتجاه نظري يحتل مكانة هامة في النظرية السوسيولوجية المعاصرة، أثرت في العديد من الباحثين المختصين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا؛ في كونها أكثر الاتجاهات النظرية التي عرفت انتشارا واسعا في دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث تستمد أصولها الفكرية العامة من آراء مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع التقليدين والمعاصرين، الذين ظهروا على وجه الخصوص في المجتمعات الغربية

[1] - عدنان أحمد مسلم، وأمين صلاح عبد الرحيم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، ط1، العبيكان للنشر-الرياض،2011، ص41.
[2] - علي ليلى: علم الاجتماع وبناء النظرية الاجتماعية، مكتبة الأنجلو مصرية، ص183.
[3] - نفس المرجع: ص87.
[4] - مليكة حاج يوسف: مرجع سابق، ص36-37.

الرأسمالية، والتي تركز بصفة عامة على أهمية تحليل البناءات والتنظيم الاجتماعي. ومعرفة دورها الوظيفي وتوجيهها من أجل الحفاظ على النظام العام واستمراريته وتطوره في نفس الوقت، وهذا ما تمثل في أفكار ونظم رواد علم الاجتماع الغربيين أمثال أوجست كونت، إميل دوركايم، هربرت سبنسر، وأيضا العديد من علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين مثل تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون.

تقوم البنائية الوظيفية على فكرة أن تنظيم المجتمع وبناءه هو ضمان استقراره؛ وذلك نظرا لتوزيع الوظائف بين عناصر هذا التنظيم بشكل متوازن، يحقق الاعتماد المتبادل بين هذه العناصر، والوظيفية تحدد الأدوار التي يقوم بها كل عنصر في علاقته بتنظيم الكل وهو مدى مساهمة العنصر في النشاط الاجتماعي الكلي ويتحقق الثبات والاتزان من خلال توزيع الأدوار على العناصر في شكل متكامل وثابت والتنظيم في رأي هذه النظرية هو غاية كل بناء في المجتمع حتى يحافظ هذا البناء على استقراره وتوازنه وأن لا يسمح التنظيم بوجود أي خلل في هذا البناء سواء من حيث العلاقات أو الوظائف؛ يؤثر على التوازن والاستقرار.[1]

مصطلح "الوظيفية" عموما ولكثرة الخائضين فيه يحمل معاني عديدة يمكن اجمالها في أنها الدور الذي يلعبه عنصر من عناصر النسق الاجتماعي في الحفاظ على هذا النسق واستمراريته؛ بمعنى أن "مفهوم الوظيفية يهتم بتحليل العلاقة بين النظام ككل والوحدات المكونة لهذا النظام".[2] ويجسد هذا المعنى "راد كليف براون" في تأكيده على أن الوظيفية هي ما يساهم به النشاط الجزئي في النشاط الكلي.

كما وتفترض هذه النظرية أن المؤسسة هي شبكة من العلاقات الاجتماعية وأنها جزء من نسق أكبر بحيث أن استمرار هذه المؤسسة يعتمد على مدى التوافق والانسجام في شبكة العلاقات، كما تعتبر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو وعاء توزع بداخله أدوار الأفراد في مستوياتها ودوائر وحدود مختلفة.[3]

ويعتبر روبرت ميرتون(1910-2003)*Merton Robert* أحد الباحثين الذين أضافوا إسهامات جديدة تميزت بمجموعة من الخصائص الهامة التي أدت إلى تطور البنائية الوظيفية بصورة ملحوظة لكنه بدأ من نفس المسلمات النظرية والإيديولوجية؛ التي بدأ بها كل أصحاب الاتجاه الوظيفي وأصحاب الاتجاه العضوي وهي أن البناء الاجتماعي في حالة ثبات وأن هناك تكامل بين عناصر هذا البناء.

لقد أعطى ميرتون للوظيفية تفسيرا مغايرا باعتماده على التفاعل الاجتماعي وتصوره لمتطلبات النسق، وربط بين الوظيفية والدافع على الرغم من اختلافها فقد اعتبر النشاط له وظيفة ظاهرة وهي ذلك النوع من الوظائف الذي يمكن ملاحظتها قد تتمثل في حاجات الأفراد، بينما تتمثل الوظيفية الكامنة التي لا يمكن أن تظهر بصورة ظاهرة بل مستترة وغير متوقعة في حاجات النسق، وقد واجه صعوبة عند

[1] - مي العبد الله: نظريات الاتصال، ط.1، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2006، ص 184.
[2] - محمد السيد فهمي: تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 126.
[3] - فضيل دليو: اتصال المؤسسة (الإشهار، العالقات العامة، علاقات مع الصحافة)، مرجع سابق، ص 15.

تحديده لحاجات النسق، حيث وضع عدة أغراض لجماعات الأفراد لتعبر عن حاجات النسق، وقد أكد أن إدراك المطالب الوظيفية للنسق أمر يشوبه الغموض كتصور إمبريقي إلى جانب أن له نزعة غائية.[1]

كما قدم إسهاما فريدا للنظرية البنائية الوظيفية مخالفا لسابقيه وذلك أنه لم يعتمد بشكل مباشر على المماثلة العضوية التي اعتمدها الكثير من الوظيفيين، فكان جل اهتمامه منصبا على تطوير ما سماه بالنظرية المتوسطة المدى؛ فقد عمد إلى تقديمها بقصد التعامل مع أجزاء مختلفة من النسق وليس مع النسق في كليته، وعرفها بأنها تلك التي تقع بين طرفين، الأول يتمثل في مجموع الافتراضات العلمية البسيطة التي تقابلها عند إجراء البحوث الميدانية، والثاني يتمثل في النظريات الشاملة الموحدة التي تسعى إلى تفسير كل ملاحظة عن انتظام في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي.[2]

تتمثل أهم الفروض الأساسية التي قدمها ميرتون في هذا الميدان في أن:

* العناصر الاجتماعية أو الثقافية قد تكون وظيفية بالنسبة لمجموعات معينة وغير وظيفية بالنسبة لمجموعات غيرها، وضارة وظيفيا بالنسبة لمجموعات أخرى، وعلى ذلك فلابد من تعديل فكرة أن أي عنصر اجتماعي أو ثقافي يكون وظيفيا بالنسبة للمجتمع بأسره.

* أن نفس العنصر قد تكون له وظائف متعددة، ونفس الوظيفية يمكن تحقيقها بواسطة عناصر مختلفة.

* يجب أن يحدد التحليل الوظيفي الوحدات الاجتماعية التي تخدمها العناصر الاجتماعية أو الثقافية ذلك أن بعض العناصر قد تكون أداة وظائف متعددة وقد تكون بعض نتائجها ضارة وظيفيا.[3]

يمكننا أن نقول أن **المقاربة البنائية الوظيفية** تنظر إلى المجتمع كنظام مكون من مجموعة من البنى (*Structures*) مثل الأسرة، الإعلام، التعليم، المؤسسات الاجتماعية... وكل بنية تؤدي وظيفة (*Function*) تساهم في استقرار المجتمع. فالعنف مثلا يعد خللا في وظيفة معينة (مثلا: خلل في وظيفة التنشئة الاجتماعية أو التوعية الإعلامية)، ودور الاتصال هنا هو إعادة التوازن.

وتعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أبرز النظريات التي أولت أهمية للمؤسسة من خلال الدور الوظيفي الذي تقدمه للمجتمع، وباعتبارها جزء من النسق الكلي وشبكة من العلاقات الاجتماعية لها بناء مكون من وحدات جزئية وعناصر تكوينية؛ بحيث لكل جزء وظيفة تساعد على استمرار هذه المؤسسة فمن منظور المقاربة البنائية الوظيفية، ينظر إلى الاتصال كآلية مركزية في الحفاظ على تماسك المجتمع من خلال نشر القيم والمعايير الاجتماعية، والتوعية بالمخاطر، وتعديل السلوكيات المنحرفة، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكننا الإشارة إلى أهم الباحثين الكلاسيكيين مثل *Talcott Parsons*أو *Émile Durkheim*، الذين ركزوا على الأدوار الوظيفية للمؤسسات.

[1] - رابح كعباش: الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مخبر علم اجتماع الاتصال، قسنطينة، الجزائر، 2007 ،ص ص 118-119.

[2] - عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003 ص 11.

[3] - فيليب كابان، وجان فرانسو دورتيه: علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون العمومية، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 2010 ،ص ص 112 -118

وفي هذه الدراسة الحالية نهتم بالبحث في حقيقة الاستراتيجيات الاتصالية التي تسطرها مديرية النشاط الاجتماعي، حيث يتمثل دور كل استراتيجية في إعلام واقناع الجماهير بمختلف الخدمات التي تقدمها المؤسسة، وتحسين الصورة الذهنية قائم على نجاح هذه الاستراتيجيات في أداء كل واحدة دورها ووظيفتها لضمان تحقيق أهداف المؤسسة.

وتقدم نظرية البنائية الوظيفية من خلال منظور التحليل الوظيفي نموذجا لتناول موضوع دراستنا حيث يبدأ التحليل بالنظر الى استراتيجيات الاتصال بوصفها نظاما جزئيا يعمل ضمن نظام كلي معين الذي هو مجموع الاستراتيجيات المعتمدة، ويسعى التحليل الوظيفي لايضاح أن لهذه الظاهرة الاتصالية نتائج تساعد في استقرار وبقاء النظام ككل. وقد يكون لها تأثير ايجابي فيقال أنها "وظيفية" وقد يكون لها تأثير سلبي فيقال أن لها "اختلالا وظيفيا".

واذا اعتبرنا مديرية النشاط الاجتماعي بنية اجتماعية تؤدي وظيفة وقائية، واعتبرنا الرسائل الاتصالية أداة تؤدي وظائف: (توعوية، تثقيفية، وقائية)، واعتبرنا الفئات المستهدفة مثل النساء (كجزء من الجمهور العام)، فاعلات اجتماعيات يستقبلن الرسائل، مما يساهم في إعادة إنتاج القيم أو تعديلها.

فإننا من خلال المقاربة الوظيفية البنائية، يمكن اعتبار استراتيجية الاتصال المعتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي بمثابة استجابة بنيوية تهدف إلى تصحيح خلل وظيفي في المنظومة الاجتماعية – متمثل في انتشار العنف ضد النساء– وذلك عبر أداء وظائف مثل التوعية، والتثقيف، وتعديل الاتجاهات، بما يضمن تحقيق استقرار المجتمع وسلامته.

2- النموذج الاتصالي المقترح للمقاربة:

وضحنا في عنصر تحديد المفاهيم السابق كيف تتعدد تعريفات الاتصال بتعدد الخلفيات النظرية والمرجعيات الأكاديمية للباحثين في هذا المجال، مما يؤدي إلى تنوع النماذج الاتصالية (سيتطرق اليها في الفصل النظري) التي تنبثق عن تلك التعريفات، حيث يوجد منها ما هو نظري، ومنها ما هو تطبيقي إضافة إلى نماذج تركز على وظيفة معينة من وظائف الاتصال دون غيرها.

من الناحية العلمية يقصد بمفهوم "النموذج" تمثيل رمزي يستخدم لرصد وعرض مكونات العناصر المختلفة، والعلاقات والتفاعلات القائمة أو المحتملة بينها، سواء كانت هذه العناصر ظاهرة أم كامنة. ويعد النموذج أداة تصورية أو مادية تهدف إلى تسهيل فهم الظواهر الاجتماعية، وأحيانا تفسير بعض القوانين الطبيعية. وتستخدم النماذج كوسائل افتراضية لتمثيل المتغيرات الأساسية والعلاقات التي تربط بينها، وقد تأتي في شكل رسومات أو رموز تصغر الواقع أو تبسطه لتوضيح العلاقات المعقدة.

والنموذج لا يطابق الأصل تماما، بل يعيد تقديم الحدث أو النظام في بناء صوري أو رياضي، بهدف تفسير العلاقات بين عناصره وفهم وظائفه الأساسية.[1]

[1] - رضا عكاشة: تأثيرات الاعلام نظريات ونماذج الاتصال في مجال المنصات الرقمية، ط 4، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، 2020.

- نموذج "هارولد لازويل": (من؟ يقول ماذا؟ لمن؟ متى؟ بأي وسيلة؟ وبأي تأثير؟).
- نموذج "سريان الاتصال على مرحلتين" لبول لازارسفيلد، لضمان إشراك قادة المجتمع ووسائل الإعلام.

بالنسبة لدراستنا التي تأتي في سياق موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، تبرز الحاجة إلى اعتماد هذين النموذجين في الاتصال، يمكن للأفراد غير المتخصصين في مجالي الاتصال والإعلام التعامل معهما بيسر، شريطة أن يجسدا العناصر الأساسية للعملية الاتصالية بشكل واضح، وأن يكون لهما طابع إجرائي يسمح بتطبيقهما عمليا في سير العمل اليومي للجهات المعنية بهذا النوع من العنف.

فمن النماذج الأكثر كفاءة وملاءمة لهذا السياق؛ النموذج الذي قدمه عالم الاتصال هارولد لازويل، والذي يعرف الاتصال بأنه عملية تتضمن الإجابة على الأسئلة الخمسة التالية: "من يقول؟ وماذا يقول؟، وبأي وسيلة؟، ولمن؟، وبأي أثر؟".[1] وفي هذا الإطار، فإن المرسل الأساسي وفق هذا النموذج هو مديرية النشاط الاجتماعي، إلا أن تبني الاستراتيجية للنهج التشاركي في العمل والتنفيذ يستدعي توسيع مفهوم المرسل ليشمل الجهات الرسمية الأخرى المعنية بموضوع العنف ضد المرأة، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وقادة الرأي، والمجتمعات المحلية، باعتبارهم جميعا فاعلين في العملية الاتصالية.

ومن هنا تبرز أهمية نموذج "سريان الاتصال على مرحلتين"، الذي اقترحه عالم الاتصال بول لازارسفيلد، والذي يكمل نموذج لازويل ويوسعه.[2] ففي المرحلة الأولى، تكون مديرية النشاط الاجتماعي هي المرسل، بينما تمثل الجهات الشريكة – من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وإعلام وقادة رأي – الجمهور المتلقي، بهدف تعريفهم بالاستراتيجية، ورسائلها، والإجراءات والأنشطة الاتصالية المنبثقة عنها. وفي المرحلة الثانية، يتحول هؤلاء المتلقون إلى مرسلين، يتعاونون في توجيه الرسائل الاتصالية وتنفيذ الأنشطة المتفق عليها، كل وفق موقعه ودوره ومسؤولياته المؤسسية.

وتنعكس الأهداف الاتصالية والاستراتيجية والمبادرات الاتصالية ضمن الخطة التنفيذية التي تتبنى لضمان الفعالية والاستدامة، وتحقيق التغيير الإيجابي في المفاهيم والسلوكيات الاجتماعية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة على مستوى كل الفئات المستهدفة من القائمين بالعنف.[3] مثالا على هذا نجد الأهداف الاتصالية العامة للاستراتيجية، إلى جانب المبادرات الاتصالية الواردة ضمن الخطة التنفيذية للمرحلة (2014–2015) التي تتبناها استراتيجية المملكة الأردنية –مثلا والتي تناولتها دراستنا كإحدى الدراسات السابقة–، هذا المفهوم المزدوج لسريان الاتصال على مرحلتين، بما يعزز من فعالية الجهود الاتصالية ويضمن استدامتها، ويحقق أثرا إيجابيا في تغيير المفاهيم والسلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وخصوصا لدى الفئات المستهدفة من مرتكبي هذا العنف.

[1] - عاطف عدلي العبد عبيد: نظريات الاعلام والرأي العام – الأسس العلمية والتطبيقات العربية، ج1، دار الفكر العربي، مصر، 2002، ص 73.
[2] - نصيف فهمي منقريوس: مرجع سابق، ص 73.
[3] - المملكة الأردنية الهاشمية وزارة التنمية الاجتماعية، استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام 2014-2017 ص11-12.

يمكن وبقوة استخدام هذا النموذج الاتصالي في المقاربة النظرية لدراستنا خاصة بالنظر إلى الطبيعة التشاركية والمؤسساتية لاستراتيجية الاتصال، وذلك للأسباب التالية:

1- ملاءمته لطبيعة الموضوع:

- موضوع يرتبط بالتغيير الاجتماعي والسلوكي في ما يخص العنف الممارس ضد المرأة.
- نموذج لازويل يساعد على تحليل العملية الاتصالية بشكل منهجي (من يقول؟ ماذا؟ لمن؟..).
- نموذج "المرحلتين" يظهر كيف تنتقل الرسائل الاتصالية من المؤسسة إلى الوسط المجتمعي عبر وسطاء لديهم تأثير (الموظفين، قادة رأي، إعلام، جمعيات...).

2- ملاءمته لبنية الاستراتيجية:

- الاستراتيجية الجزائرية (كما في النموذج الأردني) تعتمد على شركاء مؤسساتيين ومجتمع مدني.
- هذا النموذج يفسر كيف يمكن أن تبدأ الرسائل من جهة رسمية (مديرية النشاط الاجتماعي) ثم تنتقل إلى الجمهور عبر شركاء.

3- مرونته في التطبيق الميداني:

- يمكن ربط عناصره بأسئلة الاستبيان أو أدوات البحث الميداني.
- مثلا: من هو المرسل؟ ما نوع الرسائل؟ ما الوسائل؟ من الجمهور؟ ما الأثر المتوقع؟ هل هناك مرحلة ثانية من التفاعل؟

4- دعمه للتقييم والتحليل:

- النموذج يتيح لنا تحليل فاعلية الاتصال، عوائقه، وتفاعلاته الاجتماعية، بما يناسب طبيعة الدراسة الميدانية.

- **مبررات اختيار النموذجين في هذه الدراسة:** يتماشى اختيار هذين النموذجين مع الأهداف المنهجية للدراسة، باعتبار أن:

- النموذج الأول (لازويل) يوفر هيكلة واضحة لتحليل مكونات استراتيجية الاتصال ومراحلها.
- النموذج الثاني (لازارسفيلد) يبرز أهمية العمل التشاركي وفعالية الوسطاء الاجتماعيين في تغيير السلوك والوعي داخل المجتمع.

كما أنهما يتيحان بناء أدوات البحث الميداني (مثل الاستبيان أو كدليل المقابلة) بناء على أسئلة متعلقة بالعناصر الاتصالية ومراحل سريان الرسائل.

- **المخطط المفاهيمي:** توظيف مزدوج لنموذجي لازويل ولازارسفيلد في استراتيجية الاتصال

شكل رقم (01): المخطط المفاهيمي لتوظيف مزدوج لنموذجي لازويل ولازارسفيلد

استراتيجية الاتصال للوقاية والحد من العنف ضد المرأة

(مديرية النشاط الاجتماعي)

المصدر: من اعداد الباحثة

VIII. الدراسات السابقة:

تشكل البحوث والدراسات السابقة مصدرا في غاية الأهمية بالنسبة للبحوث الاجتماعية، خاصة وأن من أهم خصائص العلم أنه تراكمي اللاحق منه يكمل السابق، ويضيف عليه. فالدراسات السابقة تساعد الباحث على تكوين خلفية نظرية في موضوع دراسته، انطلاقه مما وصل اليه غيره. ما يجعل منه أكثر استثمارا في البحث العلمي وأقدر على الابداع واضافة الجديد، فيوفر بذلك على نفسه الجهد؛ خاصة فيما

يتعلق بالاطار النظري العام للموضوع، ناهيك عن أنه يبصره بالصعوبات المعرفية أو المادية التي من الممكن أن تواجهه.[1]

هناك العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع "العنف ضد المرأة" غير أنها ركزت في الغالب على رصد الظاهرة، بأشكالها المختلفة، والبحث لمعرفة أسبابها من خلال ربطها بمختلف المتغيرات ذات العلاقة بها وبأطرافها المختلفة من المعنفِين الى المعنفات، الى مختلف أماكن حدوث ذلك، ودراسة الأثار المترتبة بمختلف انعكاساتها على المرأة والمجتمع على حد سواء.

غير أن موضوع استراتيجيات محاربة الظاهرة والوقاية منه قلما نجده في دراسات سابقة، وخاصة في مجال وضع الاستراتيجيات الاتصالية من أجل ذلك، اذ تزامن ورافق هذا التوجه البحثي جهود منظمة الأمم المتحدة لاسيما في السنوات الأخيرة.

يمكن القول أننا وصلنا الى بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب متغيري موضوعنا وجزئياته وهذا ما سنتطرق اليه من خلال عرض الدراسات التالية:

1. دراسات حول العنف ضد المرأة:

1-1- الدراسة الأولى: في إطار الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، تبرز أطروحة الدكتوراه التي أعدتها **مليكة الحاج يوسف** خلال العام الجامعي 2012/2013 تحت عنوان: "ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري: عنف الزوج ضد الزوجة"،[2] باعتبارها دراسة ميدانية معمقة أجريت على مدى ثمانية أشهر من سنة 2010 وامتدت إلى غاية 2011، وذلك في محكمة الشراقة، مصلحة الطب الشرعي (مستشفى بني مسوس وباب الواد)، مؤسسة الصحة العمومية بوشاوي (ضواحي الشراقة)، قاطنات بمنطقة السويدانية، وشوارع الشراقة. وقد استهدفت الدراسة عينة قصدية غير احتمالية مكونة من 300 مبحوثة من النساء المتزوجات، بين معنفات وغير معنفات. استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، واعتمدت استمارة المقابلة كأداة رئيسية لجمع المعطيات.

تمحورت إشكالية البحث حول مجموعة من التساؤلات، منها: هل انعدام الحوار بين الزوجين له علاقة بتفشي ظاهرة العنف ضد الزوجة؟ ما هي العوامل والأسباب المؤدية إلى ممارسة العنف الأسري

[1] - ميلود سفاري: البحث الاجتماعي ضوابط واحترازات (أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية)، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 35.

[2] - مليكة الحاج يوسف: ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية لعينة من النساء المتزوجات بضواحي ولاية الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع التربوي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2013/2012.

ضد المرأة (الزوجة)؟ هل للعنف الممارس ضد المرأة علاقة بالتصورات التي يحملها الرجل على أن تكون العلاقة بين المرأة والرجل داخل الأسرة علاقة تسلط؟ وعلى أي أساس يتحدد موقف المرأة من مواجهتها للعنف الممارس ضدها من طرف الزوج؟ وقد صيغت لهذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات، من بينها: أن انعدام الحوار داخل الأسرة يؤدي إلى تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة، وأن ممارسة العنف يعود إلى عوامل اجتماعية واقتصادية على مستوى الأسرة، كما أن السلطة الذكورية التي تحتضنها البنية الأبوية المسيطرة في نمط العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة تساهم في ممارسة العنف ضد المرأة، ويتحدد موقف المرأة من مواجهتها للعنف الممارس ضدها حسب حالتها المهنية ومستواها التعليمي.

هدفت الدراسة إلى محاولة الوقوف على الجوانب الخفية لظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، واستجلاء العلاقات والمتغيرات التي تميز مظاهرها المختلفة والعوامل التي تحيط بها، مع التعرف على مظاهر العنف الممارس ضد المرأة داخل الأسرة ومحاولة وصف وتفسير هذه الظاهرة التي تهدد أمن وكيان المرأة الجزائرية من خلال ربطها بالواقع الاجتماعي المحلي. وقد اشتملت الدراسة على بابين رئيسيين؛ أحدهما نظري تضمن ستة فصول، والآخر ميداني تضمن فصلين لعرض خصائص العينة وتحليل البيانات، إضافة إلى مناقشة النتائج وعرضها في الفصل الثامن.

ومن بين أهم نتائج الدراسة، أن معظم المبحوثات صرحن بعدم وجود الحوار مع أزواجهن، وأن نصفهن يرجعن السبب إلى اختلاف في التفكير والذهنية بنسبة 50.71%، كما أن أكثر من ثلثي العينة (37.66%) أكدن أن الخلافات الزوجية ناتجة عن انعدام الحوار. وأظهرت النتائج كذلك علاقة عكسية بين مدى وجود الحوار وحدوث العنف المادي والمعنوي ضد الزوجة. إضافة إلى أن العنف الممارس يعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية، وأن الزوج هو صاحب السلطة في اتخاذ القرارات الأسرية بنسبة (45.66%)، كما يستخدم أغلب الأزواج أسلوب الإجبار والمنع مع الزوجات.

❖ تمثل دراسة مليكة الحاج يوسف (2013/2012) مرجعية ميدانية تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة من حيث مظاهرها، أسبابها، وسياقها الاجتماعي؛ مهمة في رصدها الواقع الاجتماعي للظاهرة في السياق الجزائري، من خلال معالجة ميدانية دقيقة لعينة من النساء المتزوجات بضواحي ولاية الجزائر. وقد بينت الدراسة أن انعدام الحوار داخل الأسرة، والسلطة الذكورية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، تشكل عوامل رئيسية في بروز العنف الزوجي، وهو ما يدعم البعد السوسيولوجي والنفسي المعتمد في الدراسة. كما أن نتائجها تبرز أهمية فهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالعنف، مما يساعد في فهم كيفية بناء استراتيجية اتصال فعالة تستجيب لخصوصية السياق المحلي، إذ لا يمكن صياغة رسائل

تواصلية ناجعة دون إدراك محددات العنف كما تعكسها التجربة اليومية للنساء. ومن هذا المنطلق، يستفيد البحث الحالي من مضمون هذه الدراسة، خاصة في تحليل الخلفيات الاجتماعية للعنف الزوجي وتحديد الفئات المستهدفة في الاتصال الوقائي، وملاءمة الرسائل الاتصالية مع واقع المتلقي في البيئة الجزائرية.

1-2- الدراسة الثانية: تندرج دراسة **مصطفى قديري** الموسومة بـ"التغير الاجتماعي والعنف ضد المرأة"[1] ضمن الدراسات الميدانية الهادفة إلى الكشف عن طبيعة الأسباب والعوامل المؤدية للعنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري في ظل التحولات الاجتماعية. وقد أنجزت هذه الأطروحة في الفترة الزمنية الممتدة بين 2016/2015، وشملت الدراسة الميدانية مستشفى الشلف ومركز النساء المعنفات ومن هن في وضع صعب ببلدية بوسماعيل ولاية تيبازة، خلال الفترة ما بين 10 ماي 2014 و20 نوفمبر 2015. تمثلت العينة في فئة النساء المعنفات سواء أكنّ متزوجات أو عازبات أو مطلقات أو أرامل، وشملت 60 حالة من اللواتي التحقن بالمستشفى، و30 فتاة بالمركز الوطني للنساء المعنفات.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي التحليلي، مستعملًا أدوات المقابلة والملاحظة، وصاغ فرضيات مفادها أن اختلاف المكانة الاجتماعية بين الرجل والمرأة من حيث المستوى التعليمي والاقتصادي والثقافي والمهني يؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة، وأن الفقر والبطالة والإدمان وضعف القدرة الشرائية ومحيط السكن من عوامل الخطورة المتصلة بظواهر العنف. كما ربط بين سوء العلاقة بين أفراد الأسرة وتدخل أهل الزوج في شؤون بيت الزوجة، والإهمال، والعنف النفسي والعاطفي. وبيّنت فرضياته أن هناك أشكالًا وصورا مختلفة للعنف المرتكب من قبل الرجل ضد المرأة سواء في البيت أو خارجه، تختلف نسبه وشدته وتأثيره حسب نوعه ومكان حدوثه، بالإضافة إلى أن التحولات الاجتماعية انعكست على العلاقة الأسرية والأدوار بين الأزواج مما ساهم في تنامي الظاهرة.

وقد سعت هذه الدراسة أيضا إلى تحليل بعض مجالات التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري وبيان تأثيرها على وضع المرأة، وإبراز طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة وعلاقتها بمكانتها والتطور الذي مس هذه التنشئة خلال العقدين الأخيرين. وأظهرت النتائج أن ظاهرة العنف ضد المرأة هي ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متداخلة، منها ما هو اقتصادي كالفقر وضعف القدرة الشرائية وعدم استقرار الطبقات الاجتماعية، وأزمات السكن، والأحياء الجديدة الهجينة التي تضم الآلاف من السكان في مراقد عامة بلا نشاط اقتصادي أو ثقافي أو ترفيهي مميز. وقد جاءت الرسالة مقسمة إلى جانبين: نظري، اشتمل على سبعة فصول، وتطبيقي، تضمن ثلاث فصول.

[1]- مصطفى قديري: مرجع سابق.

❖تعد دراسة مصطفى قديري (2016/2015) حول "التغير الاجتماعي والعنف ضد المرأة" مرجعا مهما لفهم البعد الاجتماعي والثقافي للعنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، إذ تكشف الدراسة عن العوامل البنيوية المؤدية إلى تنامي الظاهرة، خاصة ما يتعلق بالفقر، والبطالة، والتحولات الأسرية، وسوء العلاقات الزوجية، والتدخل العائلي. وتبرز أهميتها في ربط ظاهرة العنف بالتحولات الاجتماعية والانزياحات في الأدوار داخل الأسرة، وهو ما يفيد دراستنا من الجانب النظري في الإضاءة على الخلفيات الاجتماعية والنفسية التي يجب أن تأخذها استراتيجية الاتصال بعين الاعتبار. فالرسائل الاتصالية الفعالة للوقاية من العنف لا تكتفي بالتوعية الحقوقية، بل تتطلب فهما معمقا لسياق التغيرات الاجتماعية والقيمية التي تحكم سلوك الأفراد، خاصة الذكور، ضمن البيئة المحلية. كما أن اعتماد الباحث على الفرضيات الكمية والنوعية وتوظيف أدوات مثل المقابلة والملاحظة يوجهنا في دراستنا إلى أهمية المقاربة السوسيو–نفسية في تحليل الظاهرة والبحث عن سبل اتصال أكثر قربا من واقع النساء المعنفات والبيئة الاجتماعية المحيطة بهن.

1–3– الدراسة الثالثة: تعد دراسة **نورة خيري** الموسومة بـ "المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة في الصحافة الإلكترونية الجزائرية"[1] (2019/2020) من الدراسات التحليلية التي سعت إلى رصد كيفية تناول وسائل الإعلام الإلكترونية الجزائرية لقضية العنف ضد المرأة. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: ما الخصائص العامة لمضمون المواد الإعلامية المتضمنة للعنف ضد المرأة في صحيفتي الشروق أون لاين والنصر أون لاين؟ وقد تفرعت عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها: ما موضوعات العنف ضد المرأة؟ وما أكثر أشكال العنف شيوعًا في المجتمع الجزائري كما تناولتها الصحيفتان؟ من هو الفاعل الممارس للعنف؟ ما التسميات التي أُطلقت على القوى الفاعلة؟ وما المجال الجغرافي المغطى؟ بالإضافة إلى أسئلة تناولت مصادر الظاهرة، أهداف المواد الإعلامية، أدوات التأطير، عناصر الأسلوب، إطار ونوع المعالجة الإعلامية، والتجاوزات المهنية والأخلاقية المرصودة. كما طرحت الدراسة سؤالا ثانيا حول الخصائص العامة لشكل المواد الإعلامية، متفرعا إلى أربعة أسئلة فرعية. اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المضمون كمنهج وصفي تحليلي دون استخدام فرضيات واستُخدمت أداة "الاستمارة التحليلية" نظرا لطبيعة الدراسة. تمثلت عينة الدراسة في المواد الإعلامية المنشورة حول العنف ضد المرأة ضمن صحيفتي الشروق أون لاين والنصر أون لاين خلال الفترة الممتدة

[1]- نورة خيري: المعالجة الاعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة في الصحافة الالكترونية الجزائرية، دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الشروق أون لاين والنصر أون لاين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه *LMD* في الصحافة، قسم الدعوة والاعلام والاتصال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية - قسنطينة، الجزائر، 2020/2019.

من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2017. وتوزعت فصول الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: الجانب المنهجي وخلفية الدراسة، الأدب النظري، والدراسة التحليلية التي خصص لها فصلان لعرض النتائج ومناقشتها، إضافة إلى فصل خاص بالتوصيات.

❖ يمكن توظيف دراسة نورة خيري في بحثنا الحالي من خلال الاستفادة من نتائجها في فهم الكيفية التي تتناول بها وسائل الإعلام الجزائرية، خاصة الإلكترونية منها، ظاهرة العنف ضد المرأة، وما تحمله هذه التغطيات من تمثلات اجتماعية وإعلامية، قد تؤثر في تشكيل الرأي العام واتجاهاته تجاه الظاهرة. إذ تسهم دراستها في تبيان الحاجة للتناول الإعلامي، وتظهر غيابا أحيانا للمهنية أو لعدالة التمثيل، وهو ما يعد مؤشرا مهما عند البحث في مدى فعالية استراتيجية الاتصال المتبعة ، اذا ما كانت قائمة على مبدأ التوعية المجتمعية الدقيقة والمتوازنة. كما أن الدراسة تقدم إطارا مرجعيا يمكن الاستعانة به في فهم بناء الخطاب الإعلامي الوقائي ضمن استراتيجية مديرية النشاط الاجتماعي، اذا ما كان يرتكز على معايير واضحة في تأطير الرسائل الموجهة للجمهور عبر مختلف الوسائط الإعلامية. ومن جهة أخرى، تبرز الدراسة أهمية دمج الإعلام ضمن منظومة التكفل والوقاية، من خلال تطوير مضامين صحفية قائمة على دراية بسوسيولوجيا العنف ومكوناته الثقافية، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع بعض منطلقات اعداد وتطوير آليات اتصال اجتماعي مؤسسي ذي بعد توعوي وتعبوي.

1-4- الدراسة الرابعة: تمثل الدراسة الرابعة المعنونة بـ "استراتيجيات لمنع العنف ضد النساء في سياق جائحة كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" – *STRATEGIES FOR THE PREVENTION OF VIOLENCE AGAINST WOMEN IN THE CONTEXT OF COVID-19 IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN*[1]، والصادرة عن **المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة** في أبريل 2020، نموذجا تحليليا واستراتيجيا مهما يهدف إلى فهم تأثير الجائحة على ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقديم استجابات فعالة ومستندة إلى الأدلة. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات وتحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئات الحكومية وغير الحكومية، إلى جانب شهادات الضحايا والمتخصصين، لتشخيص واقع العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الإغلاق الصحي. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول التزايد الملحوظ للعنف ضد النساء خلال الجائحة، وصعوبة وصولهن إلى

[1] - المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي: *STRATEGIES FOR THE PREVENTION OF VIOLENCE AGAINST WOMEN IN THE CONTEXT OF COVID-19 IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN*، الإصدار 1.1 – 23 أبريل 2020.

الدعم والحماية بسبب إجراءات الحجر الصحي، مركزة على مدى نجاعة استجابات الحكومات والمجتمع المدني في التصدي لهذه الأزمة.

تهدف الدراسة إلى تقديم إرشادات واستراتيجيات لكل الفاعلين في المجال العام والخاص، وللمجتمع المدني الدولي، من أجل الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له، عبر عدد من المحاور من أبرزها: إنتاج الأدلة لرصد احتياجات الضحايا وتقييم فعالية الخدمات الأساسية، تعزيز المناصرة والحوار السياسي لتضمين قضايا العنف في الأجندات العامة، تقديم المساعدة التقنية لتطوير استراتيجيات فعالة بالتعاون مع الفواعل المحلية والدولية، اعتماد نهج تقاطعي يراعي خصوصية الفئات المهمشة، تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات، وتمكين النساء والمنظمات النسوية، مع توظيف المعرفة التقنية والابتكار في سبيل الوقاية وإعادة البناء ما بعد الجائحة.

الدراسة اتبعت منهجية تحليلية واستقصائية، بداية من تحديد المشكلة البحثية: بالتركيز على تزايد العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. جمع البيانات والمصادر: بمراجعة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان. تحليل البيانات الإحصائية من الحكومات المحلية والمؤسسات غير الحكومية. واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ثم تحليل البيانات: بتصنيف أشكال العنف وتأثير الجائحة على انتشارها، ودراسة استجابات الحكومات والسياسات المتبعة لمكافحة العنف خلال الجائحة. وأخيرا عرض النتائج والمناقشة: بتقديم تحليل شامل للوضع، مع إبراز الفجوات في الاستجابات الرسمية، وكان ملخصها التالي:- تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه النساء في هذه الظروف وتعزيز سياسات الحماية والاستجابة من خلال تطوير سياسات حكومية أكثر شمولا لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع ضمان استمرارية خدمات الحماية والدعم للناجيات خلال الأزمات. - تحسين الوصول إلى العدالة بتبسيط الإجراءات القانونية للضحايا لضمان سرعة الاستجابة، وتدريب الجهات الأمنية والقضائية على التعامل بحساسية مع قضايا العنف ضد النساء والفتيات. - زيادة التمويل للبرامج والخدمات بتخصيص موارد مالية أكبر للمنظمات التي تدعم النساء المتضررات. وتوفير ملاجئ آمنة وخطوط ساخنة تعمل على مدار الساعة. - تعزيز التوعية والتثقيف من خلال إطلاق حملات توعوية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكاله، كذلك إدراج موضوع العنف ضد المرأة في المناهج التعليمية لتعزيز الوعي منذ سن مبكرة. - تحسين جمع البيانات والرصد بإنشاء أنظمة موحدة لجمع البيانات حول العنف ضد النساء والفتيات لضمان استجابة فعالة. تعزيز الشفافية في نشر المعلومات

لضمان مساءلة الحكومات والمؤسسات. – تعزيز التعاون بين القطاعات بتعزيز التنسيق بين الحكومات المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لمكافحة العنف، ودعم المبادرات المجتمعية التي تساهم في توفير بيئة آمنة للنساء والفتيات. في الأخير تؤكد الدراسة على ضرورة التحرك العاجل لمعالجة العنف المتزايد ضد النساء والفتيات، خاصة في أوقات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19.

❖ تعتبر هذه الدراسة نموذج استرشادي لمعرفة كيفية تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية: اذ توفر مقترحات تطبيقية قابلة للتكييف، وتعد مرجعية في كيفية تخطيط وتنفيذ استراتيجيات اتصال في حالات الطوارئ أو الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19. لذا، يمكنك الاستفادة منها في بناء محاور الاستراتيجية، خاصة من حيث: تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات (الاجتماعي، الصحي، الإعلامي الأمني)، إشراك المجتمع المدني والمجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ الحملات، اعتماد نهج تشاركي وتمكيني للنساء في مراحل الوقاية والمعالجة.

تساهم كذلك في توضيح احدى متغيري دراستنا (استراتيجية الاتصال) اذ تقدم تصورا متكاملا حول كيفية تحويل الرؤية الاتصالية إلى تدخلات ميدانية تتضمن: إنتاج المعرفة، المناصرة، الابتكار، إشراك الإعلام، وتفعيل الشراكات. فيمكن بذلك توظيفها لتوضيح دور الاتصال في تحقيق التحول من الوعي الفردي إلى الفعل الجماعي المستدام. والدراسة أساسا تسلط الضوء على أهمية المتابعة والتقييم (*Monitoring & Evaluation*)، وهو ما يمكننا من تبني بعض المؤشرات المعتمدة عند صياغة أدواتنا الميدانية لقياس فاعلية الاتصال، أو عند تفسير النتائج المتحصل عليها.

كما يمكن اتخاذها كمرجع مقارن يعكس بعدا دوليا: فمن خلال عرض هذه الدراسة، نبرز كيف أن ظاهرة العنف ضد المرأة والتحديات الاتصالية ذات طبيعة عابرة للحدود، وأن الحلول الممكنة تتطلب أحيانا الاستفادة من تجارب دولية أثبتت نجاعتها في ظروف خاصة، مثل الأزمات الصحية أو المجتمعية. وأيضا للاستئناس بالأدوار المسندة لمختلف الفاعلين: توضح الدراسة أهمية الشراكة بين الإعلام، المنظمات النسوية، الحكومة، والخدمات الصحية والاجتماعية. هذا يسهم في إثراء الجانب النظري والمقارن في دراستنا حول أدوار الفاعلين في تصميم الاستراتيجية الجزائرية المأمولة.

2. دراسات حول استراتيجية الاتصال:

2-1- الدراسة الأولى: في إطار الدراسات التي تناولت موضوع استراتيجية الاتصال، نورد دراسة **إيمان هاجر مقديش** (2019/2018) الموسومة بـ"الاستراتيجية الاتصالية وإدارة أزمة حوادث المرور في

الجزائر".[1] وهي أطروحة دكتوراه أُنجزت على مستوى بلدية حسين داي بالعاصمة الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2019. وقد اختارت الباحثة دراسة حالة المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق في الفترة ما بين 2013 إلى 2017، للكشف عن مدى مساهمة الاستراتيجية الاتصالية التي يعتمدها في إدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر.

تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الرئيس :كيف تساهم الاستراتيجية الاتصالية المطبقة من طرف المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق في إدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر خلال الفترة 2013 – 2017؟ وتفرعت عنها أسئلة فرعية تناولت: المخطط الشامل للاتصال المعتمد، كيفية تحديد الأهداف وبناء الاستراتيجية الاتصالية، الوسائل الاتصالية المساهمة في التنفيذ، وأخيرًا تقييم فعالية الاستراتيجية الاتصالية من وجهة نظر الشباب السائقين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتمت صياغة الفرضيات الآتية:

– تختلف استجابات الشباب السائقين حول تقييم الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من قبل المركز الوطني لإدارة أزمة حوادث المرور باختلاف متغير الجنس.

– تختلف استجابة الشباب السائقين حسب الخبرة في السياقة.

– تختلف استجاباتهم باختلاف المستوى التعليمي.

– تساهم الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من طرف المركز في التقليل من حوادث المرور من وجهة نظر الشباب السائقين.

واستخدمت الباحثة مجموعة من أدوات البحث تمثلت في :المقابلة، استمارة الاستبيان، الملاحظة التسجيلات والوثائق، واشتغلت على عينة قصدية من 7 إطارات من المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، إلى جانب عينة من الشباب السائقين (200 مفردة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية الاتصالية التي وضعها المركز الوطني للوقاية والأمن، ومدى مساهمتها في إدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر .وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول: فصل للإطار المنهجي، فصلان نظريان لمتغيري الدراسة، ثم فصل تطبيقي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

[1]- ايمان هاجر مقيدش: الاستراتيجية الاتصالية وإدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر، دراسة حالة المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق من 2013 إلى 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علوم الاعلام والاتصال، قسم الاعلام والاتصال، كلية الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019/2018.

أن المركز يعتمد على استراتيجية اتصالية وقائية تساهم إلى حد ما في التقليل من حوادث المرور في الجزائر، مع وجود فروق في استجابات المبحوثين حول تقييم تلك الاستراتيجية تبعا لاختلاف الجنس والخبرة في السياقة، والمستوى التعليمي، حيث أبدى السائقون الشباب ذوو الخبرة من 3 إلى 5 سنوات وذوو المستوى الجامعي استجابات مميزة مقارنة ببقية الفئات.

❖ يمكن توظيف دراسة إيمان هاجر مقديش (2019/2018)، الموسومة بـ "الاستراتيجية الاتصالية وإدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر"، في إطار دراستنا الحالية المعنونة بـ "وضع استراتيجية اتصال للوقاية والحد من العنف ضد المرأة: دراسة ميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي"، على اعتبار أن هذه الدراسة تقدم نموذجا جزائريا تطبيقيا في تصميم وتنفيذ استراتيجية اتصال لمعالجة أزمة اجتماعية ذات طابع سلوكي وإنساني .وقد أظهرت دراسة مقديش كيف أن الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من طرف المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق ساهمت – ولو جزئيا – في التخفيف من حدة حوادث المرور من خلال توظيف وسائل اتصال فعالة، وضبط أهداف واضحة، وتكييف الرسائل مع الفئة المستهدفة.

الاستفادة من هذه الدراسة تكمن في أنها تقدم نموذجا تطبيقيا للربط بين التخطيط الاتصالي وإدارة الأزمات الاجتماعية، وهو ما يلائم تماما طبيعة دراستنا التي تبحث في سبل التصدي للعنف ضد المرأة عبر استراتيجية اتصال فعالة. كما تسمح لنا هذه الدراسة بفهم كيفية تحديد الأهداف الاتصالية، وتصميم الرسائل، واختيار الوسائط المناسبة، وتقييم الأثر والفعالية من وجهة نظر الفئات المستهدفة، وهو ما يعد بعدا أساسيا في دراسة استراتيجية الاتصال للمؤسسة عينة دراستنا.

وبما أن دراسة مقديش قد وظفت أدوات بحث متنوعة (كالاستبيان، المقابلة، الملاحظة، الوثائق) لفهم استجابات الفئة المستهدفة (الشباب السائقين)، فإن هذا يعد مرجعية توجيهية مهمة كذلك لاختيار أدوات القياس المناسبة في دراستنا، خاصة في ما يتعلق باستخدام مقياس ليكرت لفحص فعالية الرسائل الاتصالية ومدى تحقق التغيير السلوكي.

بالتالي فإن هذه الدراسة تساهم في تدعيم البعد المفاهيمي والمنهجي لدراستنا، وتعد واحدة من الدراسات المرجعية التي نسترشد بها في وضع وتقييم الاستراتيجية الاتصالية المقترحة في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة، لا سيما وأن كلا الدراستين تنتميان للسياق الوطني الجزائري، وتتناولان موضوعات ذات امتداد اجتماعي حيوي وتستلزمان تدخلا اتصاليا فعالا مؤثرا.

2-2- الدراسة الثانية: تمثل الدراسة النظرية التي أعدها كل من **محبوب ليلى وبلحسين عبد الرحيم** سنة 2017 تحت عنوان "النهج الاستراتيجي للاتصال الداخلي في الشركة، أداة للإدارة الحديثة" *La*

démarche stratégique de la communication interne en entreprise, outil de management moderne[1] مرجعا مهما في توضيح المفاهيم المرتبطة باستراتيجية الاتصال، خاصة في السياقات التنظيمية والمؤسساتية. ركزت هذه الدراسة على إبراز أهمية الاتصال الداخلي كوسيلة جوهرية للإدارة الحديثة، حيث يعد أداة لنقل وتبادل المعلومات داخل المؤسسة، ما يمنحها ديناميكية وحيوية ويعزز انخراط الفاعلين داخلها في تحقيق الأهداف المشتركة.

وقد عرضت الدراسة المراحل الأساسية لإعداد استراتيجية اتصال داخلي ناجحة، انطلاقا من تشخيص الوضع الاتصالي، مرورا بتحديد الرسائل والفئات المستهدفة والوسائط المناسبة، وانتهاء بمرحلة التقييم والتعديل. كما شددت على أن فعالية الاتصال الداخلي ترتبط بمدى التوافق بين المعنى المقصود من طرف المرسل والمعنى المستقبل من طرف المتلقي، محذرة من العوائق التي تعيق هذه العملية مثل الاختلافات الثقافية، الرسائل المتناقضة، غياب التغذية الراجعة، والموقع الهرمي.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تقترح حلولا عملية لتعزيز فعالية الاتصال الداخلي من خلال تنظيم الاجتماعات، والمقابلات، والأيام المفتوحة، وإتاحة الفرصة للموظفين للتعبير عن آرائهم. كما أكدت أن الموارد البشرية تمثل العامل الأساسي في نجاح المؤسسات، وأن إشراكها في رؤية المؤسسة يعزز من فعاليتها التنظيمية.

إن هذه المعالجة النظرية لمسألة الاتصال الاستراتيجي الداخلي تمثل سندا علميا يمكن الاستفادة منه في دراستنا الحالية المعنونة بـ "وضع استراتيجية اتصال للوقاية والحد من العنف ضد المرأة: دراسة ميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي"، خصوصا من حيث توضيح مكونات الاستراتيجية الاتصالية الناجحة وآليات ضبطها وتنفيذها وتقويمها .كما تقدم هذه الدراسة تصورا عاما يمكن تكييفه مع السياق الاجتماعي للمؤسسات الحكومية المعنية بظاهرة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال بناء تواصل داخلي فعال بين مختلف الفاعلين (الموظفين، الأخصائيين، المسؤولين) وتوحيد الرؤية في سبيل تحقيق أهداف وقائية وتوعوية فاعلة ومستدامة.

❖ يمكن توظيف الدراسة النظرية التي أعدها محبوب ليلى وبلحسين عبد الرحيم (2017) والمعنونة بـ "النهج الاستراتيجي للاتصال الداخلي في الشركة، أداة للإدارة الحديثة "في دراستنا حول "وضع استراتيجية اتصال للوقاية والحد من العنف ضد المرأة: دراسة ميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي"، على اعتبار أنها تقدم أساسًا نظريًا متينًا يشرح آليات تصميم وتفعيل استراتيجية الاتصال الداخلي ضمن بيئة تنظيمية، وهو

[1] - محبوب ليلى، وبلحسين عبد الرحيم: *La démarche stratégique de la communication interne en entreprise, outil de management moderne*، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، المجلد 18، 2017/06/30 ص ص 101-114.

ما يتقاطع مع طبيعة عمل مديريات النشاط الاجتماعي باعتبارها مؤسسات تنظيمية تقدم خدمات عمومية موجهة لفئات حساسة في المجتمع.

وتظهر الدراسة أهمية التشخيص المسبق للوضع الاتصالي داخل المؤسسة، وتحديد العوائق التي قد تعيق فعالية الرسائل الاتصالية، مثل الاختلاف في تأويل المعاني، ضعف التفاعل، التراتبية الهرمية، أو ضعف الانخراط المهني .وهي عناصر يمكن أن تؤثر بدورها على فعالية البرامج الاتصالية الموجهة للوقاية من العنف ضد المرأة إذا لم يتم ضبطها بعناية ضمن بيئة العمل.

كما تفيد هذه الدراسة في دعم الجانب النظري المتعلق بهيكلة الاستراتيجية الاتصالية في دراستنا بدءا من تشخيص الوضع، مرورا بتحديد الأهداف والرسائل، وصولا إلى التقييم والتقويم. ومن جهة أخرى يمكن الاستفادة من المقترحات التي قدمتها الدراسة من حيث أدوات تحسين الاتصال الداخلي (مثل الاجتماعات الدورية، إشراك الموظفين في القرار، اعتماد وسائل تواصل واضحة ومتنوعة...) لتطبيقها في مديرية النشاط الاجتماعي باعتبارها الفاعل المركزي في تنفيذ الاستراتيجية الوقائية محل دراستنا.

وبالتالي، فإن هذه الدراسة النظرية تقدم مرجعية مساعدة في ضبط مقومات التخطيط الاتصالي المؤسسي الداخلي، بما يسمح بدراسة استراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة، بالتركيز على مدى وضوح الرسائل تماسك الفاعلين، وتوفير مناخ اتصالي منسجم وكل ما يساهم في تحقيق فعالية هذه الاستراتيجية.

3. دراسات جمعت بين العنف ضد المرأة والاتصال:

3-1- الدراسة الأولى: دراسة ميدانية أعدها الباحث **حراحشة أحمد حسن محارب** عام 2007 بعنوان "العنف ضد المرأة وأشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء".[1]

سعى الباحث إلى الكشف عن العلاقة بين درجة تعرض المرأة للعنف، وأشكال الاتصال التي تمارسها وتوجهها نحو الحياة، لدى عينة من النساء المعنفات في المجتمع الأردني. وقد ركزت الإشكالية على مجموعة من التساؤلات من أبرزها: ما حجم وأشكال العنف الذي تتعرض له المعنفات؟ وهل تختلف مستويات هذا العنف باختلاف متغيرات كالفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، العمل وحجم الأسرة؟ كما تساءلت الدراسة عن طبيعة الاتصال اللفظي وغير اللفظي لدى المعنفات، ومدى وجود فروق في أشكاله وفقًا للمتغيرات نفسها، بالإضافة إلى مدى التفاؤل أو التشاؤم لدى هؤلاء النساء.

[1] - حراحشة أحمد حسن محارب: العنف ضد المرأة و أشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

وقد استخدم الباحث ثلاث أدوات رئيسية: مقياس العنف ضد المرأة (مكون من 49 فقرة موزعة على خمسة مجالات)، ومقياس أشكال الاتصال (58 فقرة موزعة على ستة أبعاد)، ومقياس التوجه نحو الحياة (القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم). شملت العينة 283 معنفة، منهن 110 امرأة أعادت الاستبيانات كاملة وقد تمت معالجة البيانات إحصائيًا باستخدام تحليل التباين الأحادي المتعدد، واختبار شافيه للمقارنات واختبار بارتليت للكروية، ومعامل ارتباط بيرسون.

هدفت الدراسة إلى قياس حجم العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة، وتحليل ممارسات الاتصال لدى النساء المعنفات، بالإضافة إلى استكشاف مدى توجههن التفاؤلي أو التشاؤمي نحو الحياة، مع البحث عن فروق تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

وأظهرت النتائج أن 50.5% من المعنفات يعانين من العنف بدرجة قليلة، و14% بدرجة متوسطة، و35.5% بدرجة كبيرة، وكان العنف الاجتماعي هو الأعلى تكرارا، يليه النفسي، فالجنسي ثم الجسدي وأخيرا الصحي. كما وجدت فروق دالة إحصائيا تعزى للحالة الاجتماعية، حيث تتعرض المطلقات للعنف أكثر من المتزوجات. وفيما يخص أشكال الاتصال، تبين أن 43.1% من المعنفات يمارسن الاتصال بدرجة قليلة، و16.3% بدرجة متوسطة، و40.6% بدرجة كبيرة. وكان الاتصال اللفظي مع المعنف هو الأكثر ممارسة، يليه الاتصال الإيجابي مع الذات. أما عن التوجه نحو الحياة فقد أظهرت النتائج أن المعنفات يتمتعن بنظرة تفاؤلية أكثر من التشاؤمية. كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباطات دالة بين مقاييس العنف، وأشكال الاتصال، والتوجه نحو الحياة.

تقدم الدراسة نموذجا مهما لربط العنف ضد المرأة بممارسات الاتصال والتوجهات النفسية، ما يجعلها ذات أهمية في دراستنا التي تسعى إلى وضع استراتيجية اتصال للوقاية والحد من العنف ضد المرأة، إذ تبرز أهمية إدماج أبعاد الاتصال الذاتي والاجتماعي في الاستراتيجيات الوقائية، مع مراعاة السياقات النفسية الاجتماعية للمعنفات، ما يثري بناء أدوات القياس وتحديد الفئات المستهدفة بدقة أكبر.

❖ يمكن توظيفها في بحثنا الحالي من خلال ما قدمته من ربط مباشر بين العنف الموجه ضد المرأة وأشكال الاتصال والتوجهات النفسية للنساء المعنفات. فهي الأخرى تقدم أساسا نظريا وتطبيقيا يعزز أهمية إدماج البعد الاتصالي في معالجة ظاهرة العنف، وهو ما يتقاطع بشكل واضح مع متغير الاتصال في دراستنا.

تبرز هذه الدراسة أن هناك تفاوتا في أشكال الاتصال التي تعتمدها النساء المعنفات، من حيث اللفظي وغير اللفظي، الإيجابي والسلبي، وهو ما يشير إلى ضرورة أن تبنى الاستراتيجية الاتصالية في

دراستنا على فهم عميق لنمط الاتصال السائد لدى الفئات المعنية، مع العمل على تطوير برامج اتصال تشجع على التواصل الإيجابي، سواء مع الذات أو مع المحيط، كأداة دعم نفسي واجتماعي.

كما أن النتائج المتعلقة بالتوجه نحو الحياة (تفاؤل/تشاؤم) لدى المعنفات تضيف بعدا سوسيولوجيا ونفسيا مهما يجب أخذه بعين الاعتبار عند تصميم الرسائل الاتصالية، حيث ينبغي أن تكون محفزة ومبنية على التفاؤل والأمل والتمكين، لا على خطاب الضحية فقط. إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تؤكد وجود علاقة ارتباطية بين أشكال الاتصال والتعرض للعنف، ما يدعم الحاجة إلى تدخلات اتصالية موجهة يمكن أن تساهم في الحد من مستويات العنف أو على الأقل التخفيف من آثاره.

وعليه، فإن هذه الدراسة تدعم فرضيتنا المتعلقة بفعالية الاتصال كأداة للوقاية من العنف ضد المرأة وتشجع على تبني استراتيجية متعددة الأبعاد تتضمن التواصل التوعوي، والدعم النفسي الاتصالي، وتدريب النساء على مهارات الاتصال الفعال، مما يجعلها دراسة مرجعية أساسية يمكن العودة إليها في تحليل نتائجنا أو في تفسير العلاقة بين المتغيرات في دراستنا.

3-2- الدراسة الثانية: الدراسة الثانية الموسومة بـ "تكتيكات الاتصال التوعوي المناهضة للعنف ضد المرأة في السعودية: تحليل مضمون لتغريدات المؤسسات الاجتماعية السعودية في تويتر" [1]، للباحثين **بندر عويض الجعيد ونعمة فهد عجاج** (2019)، تمثل نموذجا تحليليا مهما لاستكشاف أدوار وسائل الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة منصة تويتر، في تعزيز الوعي المجتمعي بقضية العنف ضد المرأة. ركّزت الدراسة على ستة حسابات لمؤسسات عامة ومجتمعية في السعودية، حيث تم تحليل تغريداتها خلال الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 2019 إلى 30 جانفي 2020، اعتمادا على منهج نوعي وتحليل مضمون دقيق في سياقه التواصلي والبيئي والزماني.

سعت الدراسة للإجابة عن إشكالية محورية تمثلت في: ما التكتيكات المستخدمة في الاتصال التوعوي المناهض للعنف ضد المرأة في السعودية عبر منصة تويتر؟ وتفرعت عنها تساؤلات حول مستوى النشاط التوعوي للمؤسسات، والقضايا الثقافية التي تم إبرازها، وأشكال وقوالب الرسائل الاتصالية المعتمدة. وقد تمثلت أدوات الدراسة في استمارة تحليل مضمون، وطبقت على عينة قصدية من الحسابات التي تمثل جهات متعددة ذات صلة بالتنمية الأسرية والاجتماعية.

[1]- بندر عويض الجعيد ونعمه فهد عجاج: تكتيكات الاتصال التوعوي المناهضة للعنف ضد المرأة في السعودية: تحليل مضمون لتغريدات المؤسسات الاجتماعية السعودية في تويتر- دراسة تحليلية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 02 ، 2022، ص ص 189- 218.

كشفت الدراسة عن نتائج بالغة الأهمية، أبرزها غياب حسابات مؤسساتية متخصصة فقط في مناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي، وهو ما أرجعته إلى عوامل ثقافية وإحصائية، منها عدم بروز الظاهرة بشكل حاد في المجال العام، وضعف توفر الإحصاءات الرسمية المتعلقة بها. كما أظهرت النتائج تعدد أغراض الرسائل الاتصالية التي تنشرها المؤسسات عبر تويتر، بين العلاقات العامة والإعلانات، والرسائل الرسمية، والدعم الاجتماعي أو المالي، مما يدل على تشتت الأدوار الاتصالية وعدم وضوح استراتيجية اتصال موحدة ومكثفة.

❖تبرز أهمية هذه الدراسة في صلب موضوع بحثنا الحالي بتسليطها الضوء على فعالية منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة اتصالية توعوية، وعلى التحديات المرتبطة بها في السياقات الثقافية والاجتماعية. توضح الدراسة كيف أن ضعف التخطيط الاستراتيجي في الاتصال، وغياب التخصص المؤسسي في مناهضة العنف، يحدّ من نجاعة الجهود التوعوية، وهي نقاط يمكن أن نستند إليها في تفسير وتحليل واقع الاتصال المؤسساتي بمديرية النشاط الاجتماعي، خاصة في الجزائر، التي تواجه تحديات مشابهة.

كما تساعد نتائجها على التفكير في تكتيكات اتصالية أكثر فاعلية يمكن تبنيها ضمن استراتيجيتنا المقترحة، مثل وضوح الرسائل، تركيز الحسابات على فئة مستهدفة بعينها، واستثمار الرموز الثقافية والاجتماعية في صناعة المحتوى. تعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لتأصيل البعد الرقمي في استراتيجيات الاتصال التوعوي، مما يجعلها ذات صلة مباشرة بمحور الاتصال في بحثنا، سواء في البناء النظري أو في تفسير النتائج لاحقا.

3-3- الدراسة الثالثة: ضمن السياق الدولي لبحث استراتيجيات الاتصال الهادفة إلى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، تبرز دراسة (2012) ***Sandra Pedro*** الموسومة بـ"استراتيجيات الاتصال للوقاية من العنف ضد المرأة: دراسة حالة تيمور الشرقية"[1] كمرجع بالغ الأهمية، إذ اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تفكيك طبيعة الحملات الإعلامية والتوعوية الموجهة لسكان تيمور الشرقية خاصة في المناطق الريفية، مع تسليط الضوء على العوائق الثقافية والاجتماعية واللغوية التي تؤثر على فعالية هذه الحملات.

[1] - *Sandra Pedro* .***Communication Strategies for Prevention of Violence Against Women: Case Study of Timor-Leste*** ، .. الجامعة المستقلة في لشبونة، 2012، استراتيجيات الاتصال للوقاية من العنف ضد المرأة: دراسة حالة تيمور الشرقية، البرتغال *sandraigpedro@gmail.com*.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات نوعية وشهادات ميدانية من فاعلين في المجتمع المدني المحلي ووكالات الأمم المتحدة، وقادة مجتمعيين، إلى جانب تحليل وثائق رسمية مثل خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (*NAPGBV*) وتقارير الأمم المتحدة (*UNMIT, UNICEF, UNFPA*). أبرزت الباحثة أن أغلب الحملات المعتمدة ركزت بشكل مفرط على الضحايا (النساء والفتيات)، مهمّشة بذلك فئة الرجال، وهو ما تسبب – وفق نتائج الدراسة – في ردود فعل عكسية تمثلت في تصاعد سلوكيات العنف كرد على تمكين المرأة.

كما كشفت الدراسة عن محدودية وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية كالملصقات والمنشورات في ظل الانتشار الواسع للأمية، وانعدام الوصول إلى التلفزيون أو الإنترنت في العديد من القرى، مما يجعل من المسرح التشاركي، والراديو المجتمعي، والحوار المباشر مع القادة المحليين أدوات أكثر فاعلية في التأثير على السلوكيات والعقليات.

وأوصت الباحثة بضرورة اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة للاتصال تراعي الفوارق الجندرية والاجتماعية والثقافية، وتشمل كافة الفاعلين، بمن فيهم الذكور، مع ضرورة اختبار الرسائل الاتصالية قبل نشرها لضمان استيعابها وعدم إساءة فهمها، كما أكدت على أهمية التقييم المستمر للحملات من خلال مؤشرات سلوكية واجتماعية واضحة.

❖وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في كونها تبرِز الحاجة إلى مقاربة سوسيو–نفسية شاملة لفهم السياقات التي تبنى فيها الرسائل الاتصالية، كما تضع نموذجا تطبيقيا قريبا من الواقع الجزائري، لا سيما من حيث تحديات الأمية، السلطة الأبوية، وضعف التغطية الإعلامية في المناطق الداخلية، ما يمنح الباحث أساسا مقارنا لفهم فعالية الاستراتيجيات المعتمدة محليا.

كما تمثل مرجعا غنيا من حيث المنهجية والطرح التحليلي لفعالية الحملات الاتصالية في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على تحليل السياق الثقافي والاجتماعي والجغرافي، وإبرازها للثغرات الاتصالية في الحملات التي لم تراعِ خصوصية الجمهور المستهدف، مثل غياب اختبار الرسائل قبل إطلاقها، واستخدام وسائط غير فعالة كالكتيبات والملصقات في بيئة يغلب عليها الطابع الشفهي وضعف الإلمام بالقراءة. تبرز هذه الدراسة أهمية تبني مقاربة تواصلية تشاركية، متكيفة مع السياق المحلي، وهو ما تنسجم معه الدراسة الحالية التي تسعى إلى بناء استراتيجية اتصال في ولاية جزائرية، تراعي الموروث الثقافي، ومستويات الأمية، ومصادر المعلومات الأكثر موثوقية لدى الجمهور المستهدف. كما تؤكد ساندرا بيدرو على ضرورة إشراك الرجال والفاعلين

المحليين والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني، وهي مبادئ تتقاطع مع أهداف البحث الحالي في تصميم استراتيجية اتصال وقائية متكاملة، تُبنى على فهم سوسيو–نفسي للسلوك الجماعي ومحدداته في السياق الجزائري.

3–4– الدراسة الرابعة: في سياق الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في تركيا، تعد دراسة ***Nurşen Adak*** المعنونة ب: "العنف ضد النساء في أنطاليا: التواصل، التعاون، والمقاومة المؤسسية والمجتمعية خلال الفترة 2008–2010[1]. "*Violence Against Women in Antalya: Communication, Cooperation and Struggle" (2012)*، *والمنشورة في مجلة Mediterranean Journal of Humanities*، من بين الدراسات الوصفية التحليلية الهامة التي سلطت الضوء على واقع العنف ضد المرأة في محافظة أنطاليا، وآليات التعاون المؤسسي والمجتمعي لمواجهته. وقد كشفت الدراسة، استنادا إلى معطيات رسمية ما بين سنتي 2008 و2010، عن تزايد مقلق في عدد النساء المعنفات، إذ انتقلت الحالات المسجّلة من 1204 إلى 2704 حالة خلال ثلاث سنوات، مع بروز تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والريفية. كما رصدت الدراسة أن العنف الجسدي هو السبب الأول لطلب المساعدة والإيواء، يليه العنف النفسي والجنسي، في حين ظل العنف الاقتصادي والتقليدي (مثل الزواج القسري وجرائم الشرف) غير معترف به لدى العديد من النساء، ما يشير إلى محدودية الوعي بمفاهيم العنف المركبة.

وقد أبرزت الدراسة نجاعة مقاربة التدريب والتوعية، حيث استفاد الآلاف من موظفي القطاعات الأمنية والصحية والقضائية والتربوية من برامج تكوينية مركزة، فيما نظمت حملات توعية شملت شرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك السجناء وسائقي سيارات الأجرة والمخاتير. كما عكست الدراسة أهمية دور اللجنة التنسيقية الولائية التي سهلت التواصل بين مختلف الفاعلين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، وأسهمت في إطلاق مشاريع دعم، مثل خطوط المساعدة الفورية ومراكز الإرشاد النفسي والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز خدمات الإيواء، رغم محدودية طاقتها مقارنة بتزايد الطلب.

واختتمت الدراسة بالتأكيد على الحاجة إلى مزيد من الدراسات الميدانية المعمّقة لفهم ديناميات العنف في ظل التحولات السوسيو ديموغرافية التي تشهدها أنطاليا، إلى جانب التأكيد على ضرورة تعميم تجارب الوقاية والتدخل الناجح، وتوسيع نطاق التعاون الوطني والدولي، بما في ذلك تفعيل بنود اتفاقية إسطنبول، والتكفل القانوني والمجتمعي المتكامل بالضحايا.

[1] - *Nurşen Adak* ***"Violence Against Women in Antalya: Communication, Cooperation and Struggle"****, Mediterranean Journal of Humanities, 2012.*

❖تعد دراسة العنف ضد المرأة في أنطاليا: التواصل، التعاون، والمواجهة إحدى الدراسات التطبيقية المهمة التي توضح كيف يمكن للمقاربات الاتصالية التكاملية أن تسهم في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تنطلق هذه الدراسة من تجربة محلية تركية (في مدينة أنطاليا) وتبرز كيف أن الشراكة متعددة القطاعات بين البلديات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية، والإعلام، تمثل نموذجا فعالا لمواجهة العنف ضد المرأة، ليس فقط من خلال العقوبات، بل من خلال منظومة تواصل اجتماعي داعمة ووقائية.

وقد أتاحت هذه الدراسة، من حيث منهجها ومخرجاتها، إطارا مقارنا مفيدا للبحث الحالي، خاصة فيما يتعلّق بمدى جاهزية المؤسسات الجزائرية لاحتضان مثل هذا التنسيق التواصلي متعدد الأبعاد. كما أنّها بيّنت أهمية خلق ثقافة اتصالية قائمة على التمكين والتكامل بدل الاقتصار على حملات موسمية أو خطاب توعوي عمومي لا يأخذ في الحسبان الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

ومن زاوية سوسيو نفسية، فإن الدراسة تؤكد على دور البيئة المحلية والممارسات اليومية في تشكيل وعي الأفراد تجاه العنف، وهي فكرة تتقاطع مع توجه البحث الحالي في تحليل مضمون استجابات الجمهور الجزائري، وتقييم مدى تأثير الخطاب الاتصالي الرسمي في تغيير التصورات والمواقف.

3-5-الدراسة الخامسة: ضمن التجارب الدولية الرائدة في مجال استراتيجيات الاتصال للوقاية من العنف ضد المرأة، يمكن ادراج دراسة بعنوان: *"Communication Strategy on the National Action Plan for the Prevention and Eradication of Violence Against Women and Children"*[1] وهي وثيقة استراتيجية صادرة في تنزانيا سنة 2007، من إعداد **وزارة تنمية المجتمع**، شؤون النوع والطفولة وبمشاركة منظمات مجتمع مدني على غرار GEMSAT وTGNP، وقد امتدت هذه الاستراتيجية على مدى زمني طويل بلغ ثماني سنوات (2007-2015)، ضمن خطة وطنية متعددة القطاعات تهدف إلى القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. اعتمدت الدراسة منهجية تطبيقية تخطيطية تشاركية جمعت بين ورشات عمل وتخطيط الحملات الميدانية، وتحليل الإطار القانوني والاجتماعي، مع إدماج واضح لمبادئ المساواة الجندرية وحقوق الإنسان.

استهدفت الاستراتيجية رفع الوعي حول الإطار القانوني، مثل قانون SOSPA لسنة 1998، وقانون الزواج لسنة 1971، إضافة إلى تعبئة الفاعلين السياسيين والإعلاميين والمجتمعيين للمطالبة بتعديلات

[1] *- Ministry of Community Development, Gender and Children (MCDGC). (2007). Communication strategy on the National Action Plan for the Prevention and Eradication of Violence Against Women and Children (2007–2015). Government of Tanzania.*

قانونية منصفة، والقضاء على ممارسات ضارة مثل ختان الإناث والزواج المبكر. كما تم العمل على تطوير دليل وطني للخدمات المقدمة للناجيات، وتحسين قدرات مقدمي الخدمات، ودمج التربية على المساواة وعدم التسامح مع العنف في الخطاب الإعلامي والمناهج التربوية.

تميزت الخطة باستخدام أدوات اتصال متنوعة منها: المنشورات، الحملات الإذاعية والتلفزيونية الرسائل النصية القصيرة، العرائض، والمواد السمعية البصرية. ومن بين أهدافها المركزية: إحداث تغيير سلوكي واجتماعي مستدام، وتحقيق تنسيق فعّال بين جميع الفاعلين، مع تخصيص ميزانية وطنية لمكافحة العنف .وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم نموذجا استراتيجيا قابلا للمقارنة والتكييف مع السياق الجزائري، خصوصا من حيث البنية المؤسساتية والتحديات المجتمعية المرتبطة بثقافة العنف وآليات الوقاية منه عبر الاتصال المؤسساتي والمجتمعي.

❖تبرز أهمية هذه الاستراتيجية كنموذج إفريقي واقعي، ويمكن توظيف هذه الدراسة باعتبارها: نموذجا تطبيقيا متكاملا لاستراتيجية اتصال وطنية ضد العنف، تنفذ على المدى الطويل. مرجعا مقارنا مهما لفهم كيف يمكن تكييف التجربة التنزانية في السياق الجزائري؛ كونها دليلا على أهمية تضافر الجهود بين الاتصال والإصلاح القانوني، كذلك تعد نموذجا في استخدام أدوات متعددة للاتصال (تقليدية ورقمية) مرجعا لفكرة التخطيط الاستراتيجي المرتبط بتوقيت زمني واضح، ومخرجات قابلة للقياس.

3-6-الدراسة السادسة: استراتيجية الاتصال للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن (2013-2017) من إعداد **نرمين عبيدات، كمال ميرزا** – شركة التقاطع لخدمات الاتصال المؤسسي بتكليف من وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية – مديرية الدفاع الاجتماعي بتمويل من الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية سنة 2014،[1] هذه الدراسة بمثابة وثيقة تمثل خطة استراتيجية وطنية تنفيذية في مجال الاتصال الاجتماعي، وتهدف إلى مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال آليات إعلامية واتصالية مدروسة. تصنف باعتبارها مرجعا ميدانيا عمليا لإعداد وتنفيذ حملات التوعية الاتصالية الموجهة إلى الجمهور العام والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، تقوم الوثيقة على ستة أهداف استراتيجية اتصالية متكاملة، تشمل خلق زخم واهتمام مجتمعي بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال مبادرات إعلامية واتصالية موسعة، وتعزيز التنسيق المؤسسي والتواصل المستمر

[1] - نرمين عبيدات، كمال ميرزا: استراتيجية الاتصال للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي (2013-2017)، 2014 . وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية – مديرية الدفاع الاجتماعي. تم إعدادها من قبل شركة التقاطع لخدمات الاتصال المؤسسي. تم تمويل الوثيقة من قبل الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية. متاحة عبر الموقع الرسمي*www.mosd.gov.jo* :

بين الجهات المعنية بموضوع العنف. تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة التي تستخدم لتبرير العنف، عبر حملات إعلامية دينية توعوية، توحيد الخطاب الإعلامي والرسمي بشأن العنف عبر وضع مسرد مصطلحات موحد باللغتين العربية والإنجليزية. تعزيز القدرات المؤسسية للموظفين في وزارة التنمية الاجتماعية في مجالات الاتصال، والعلاقات العامة، وإدارة الحملات، وأخيرا استقطاب الدعم الدولي من خلال تسليط الضوء على قصص النجاح الوطنية لتكريس صورة إيجابية عن جهود الدولة.

الوثيقة لا تعتمد على دراسة نظرية أو تحليل إحصائي، بل تقدم خطة تنفيذية عملية مبنية على: تحليل الواقع المؤسسي والاتصالي – تحديد الفئات المستهدفة – تحديد وسائل وأدوات الاتصال المناسبة – صياغة رسائل اتصال حسب الفئات المستهدفة – توزيع المسؤوليات بين الجهات المنفذة – جدول زمني تفصيلي (2013–2017) – مؤشرات أداء كمية ونوعية.

تشمل الوثيقة خطة تنفيذية تحتوي على أنشطة فرعية لكل هدف استراتيجي، مثل: (لقاءات حكومية تعريفية، توزيع النسخ، عقد مؤتمرات صحفية. إنتاج فيلم توعوي، إنشاء صفحات تواصل اجتماعي. إصدار كتيبات ومطبوعات وكتب أدبية، مؤشرات قياس الأداء (*KPIS*) مثل: عدد النسخ الموزعة، عدد اللقاءات التعريفية، عدد التغطيات الإعلامية، مدى انتشار الخطاب الموحد. الجهات المنفذة: وزارة التنمية الاجتماعية بالشراكة مع وزارات أخرى، منظمات دولية، وسائل إعلام، وأكاديميين، تمويل جزئي من الوكالة الإسبانية للتنمية). تمثل هذه الاستراتيجية نموذجا رائدا في العالم العربي لدمج الاتصال الاستراتيجي ضمن سياسات الحماية الاجتماعية؛ تظهر قدرة الاتصال المؤسسي على إحداث التغيير في السلوك المجتمعي من خلال أدوات الإعلام، والإقناع، والحشد كما تبرز أهمية الخطاب الديني الإصلاحي في تعديل مواقف الجمهور تجاه العنف ضد المرأة.

❖ بالنسبة لدراستنا تعد وثيقة تنفيذية متكاملة، تشكل مرجعا مقارنا بالغ الأهمية يمكن الاستفادة منه في تحليل وتقييم الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الجزائر. ورغم اختلاف السياقين المؤسساتيين والثقافيين، فإن الدراسة الأردنية تتيح إمكانية مقارنة ميدانية ومنهجية من حيث: (مدى وضوح الأهداف الاتصالية – اتساق الخطة التنفيذية مع الفئات المستهدفة – أدوات ووسائل الاتصال المعتمدة – مستوى التكامل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية – مؤشرات قياس الأداء الاتصالي). بذلك، توظف هذه الدراسة الأردنية كنموذج تطبيقي يغني القراءة النقدية للاستراتيجية الجزائرية، ويتيح تقييم نقاط القوة والضعف فيها، في ضوء تجربة عربية مماثلة مدعومة رسميا.

4- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أغلب هذه الدراسات تسلط الضوء على العنف ضد المرأة سواءا الزواجي أو الأسري وغيرها من الأشكال المعروفة للعنف، تسعى لمعرفة مدى تفشي الظاهرة في المجتمع الجزائري، كما لاحظنا في دراسة (مصطفى قديري ومليكة حاج يوسف...) بحيث تم التطرق لمختلف أسباب الظاهرة ودوافعها، وقد خلصت معظم الدراسات والأبحاث للتأكيد على أن الظاهرة مستفحلة في المجتمع الجزائري، والأسرة الجزائرية، وأن المرأة الجزائرية تعاني في صمت خوفا من جملة من العوامل أهمها نظرة المجتمع اليها.

تمت الاستفادة من غالبية الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة بشكل دقيق، خاصة من ناحية رسم معالم الخطة المنهجية المتبعة، والتعرف على المناهج والأدوات البحثية الأنسب للاستخدام فقد استفدنا منها في بناء الجانب النظري والاحاطة بموضوع العنف ضد المرأة، فضلا عن احالتنا الى بعض المراجع التي كانت نقطة انطلاق في بناء الجانب النظري.

وتختلف الدراسات السابقة في مجال تطبيقها، حيث تم تنفيذ كل دراسة خلال فترة زمنية معينة وفي نطاق جغرافي مختلف. وما من شك أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا من الدراسات السابقة، حيث حاولت توظيف العديد من الجهود البحثية السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شامل كما ساهمت في إثراء الإطار النظري.

ويمكن القول أن التراث العلمي الذي تم الاطلاع عليه قد ساهم في تسهيل عملية تحديد المشكلة وتحديد التساؤلات، الأهداف، الأدوات البحثية، والنظريات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف بشكل أكثر دقة. بالإضافة إلى ذلك؛ سعت هذه الدراسة إلى استكمال ما جاءت به الدراسات السابقة، ويتضح ذلك بشكل جلي في معالجتها فجوة علمية متعددة الجوانب، من خلال تناولها موضوع استراتيجية الاتصال للوقاية والحد من العنف ضد المرأة في الجزائر، وتطبيقها على مديرية النشاط الاجتماعي بولاية ميلة. كما تميزت بتعدد أدواتها، مثل الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، وتحليل الوثائق والسجلات الخاصة بالمديرية. إضافة إلى ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، كمحاولة لتسليط الضوء على زاوية مهمة وجديدة لم يتم التطرق إليها من قبل في دراسات وبحوث سابقة.

خلاصة:

تناولنا في الفصل الأول عرض مفصل لموضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، حيث تم تحديد إشكالية البحث وصياغة الفرضيات، واستعراض أهمية وأسباب الدراسة مع تحديد المفاهيم والمصطلحات وقد تم التركيز على مفهوم استراتيجية الاتصال، وأهميته كأداة فعالة في الوقاية من هذا النوع من العنف من خلال تحليل مفاهيم الاتصال، الاستراتيجية، العنف ضد المرأة.

كما يعرض الفصل الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، انطلاقا من الأدبيات السابقة والنماذج الاتصالية ذات الصلة، مع توضيح أهداف البحث وأبعاده العلمية والميدانية. ويبرز الفصل أهمية اعتماد مقاربة متعددة التخصصات تجمع بين علم الاجتماع، وعلوم الاتصال، لتوفير فهم شامل لآليات عمل استراتيجية الاتصال في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة في السياق الجزائري.

الفصـــل الثاني

الاتصال والاستراتيجية الاتصالية

تمهيـــــــد

I. مدخل حول الاتصال.

1- ماهية الاتصال.

2- خصائص الاتصال.

3- أهمية وأهداف الاتصال.

4- وظائف الاتصال.

5- أنواع الاتصال.

6- معيقات الاتصال.

7- عناصر عملية الاتصال.

8- نماذج الاتصال.

II. مدخل حول الاستراتيجية.

1- ماهية الاستراتيجية.

2- أهمية الاستراتيجية.

3- مصطلحات مشابهة للاستراتيجية.

4- أنواع الاستراتيجيات في المؤسسة.

5- خصائص الاستراتيجية ومبادئها.

6- منطلقات اعداد الاستراتيجية.

III. بناء الاستراتيجية الاتصالية.

1- ماهية الاستراتيجية الاتصالية.

2- أهمية الاستراتيجية الاتصالية.

3- مبادئ وخصائص الاستراتيجية الاتصالية.

4- مراحل إعداد استراتيجية الاتصال.

5- أنواع استراتيجيات الاتصال.

6- أهداف استراتيجية الاتصال وأفاقها.

7- علاقة الاستراتيجية الاتصالية بالاستراتيجية العامة للمؤسسة.

خلاصة

تمهيـــــد:

أدركت المؤسسات الحديثة أهمية الاتصال كأداة أساسية لتفعيل أهدافها وتحقيق رؤيتها، ذلك لدوره المحوري في تنسيق العلاقات بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، مما يسهم في تعزيز التفاعل والتكامل بينهما. ومن أجل تحقيق غاياتها أصبح من الضروري أن تعتمد المؤسسة على استراتيجية اتصال فعالة فهي بمثابة الجهاز المناعي الذي يحافظ على استقرارها ويعزز قدرتها على التكيف مع مختلف التحديات كما أن الاتصال بفضل أهدافه الواضحة والمحددة، يعد عنصرا حاسما في دعم البقاء والتطور الحضاري بالإضافة إلى كونه حاجة ملحة في التعامل اليومي. فهو ليس مجرد وسيلة تواصل، بل ركيزة أساسية تضمن استقرار الأفراد والمجتمعات، بل وتمتد أهميته ليكون عاملا جوهريا في استمرار وجودها ذاته.

يعزز دوره الأساسي في التعاملات إذ يعد حجر الزاوية في عملية التواصل داخل البنى الاجتماعية فلا يمكن تصور إدارة فعالة دون وجود نظام اتصالي متكامل، كونه العمود الفقري الذي تستند إليه معظم المؤسسات، ومع ذلك يصبح من الضروري أن تتبنى هذه المؤسسات استراتيجية اتصالية مدروسة تمكنها من التعامل مع أهدافها بفعالية، مما يتيح لها تحقيق استراتيجيتها المحددة سواء كانت طويلة، متوسطة أو قصيرة المدى، وبالتالي ضمان استمراريتها وتعزيز قدرتها على التكيف والبقاء في بيئة دائمة التغير.

سنتناول في هذا الفصل الاتصال والاستراتيجية، ثم مبادئ وتطبيقات استراتيجيات الاتصال.

I. مدخل حول الاتصال:

1- ماهية الاتصال: الاتصال ترجمة للمصطلح الانجليزي "communication"[1] والذي يعود إلى الكلمة اللاتينية "communis" ومعناها "common" أي مشترك أو عام.[2] وهي كلمة مشتقة من المصدر وصل ويأتي بمعنى وصل الشيء بالشيء، وصله وصلا، أي بلغه إياه، وربطه، فهناك ربط وضم وجمع.[3] وقد اهتدى الباحثون إلى عديد التعاريف للاتصال من خلال محاولاتهم إضفاء معنى معين على هذه الكلمة – الاتصال – منها: "الاتصال بمعناه العام والبسيط؛ يقوم على نقل أو استفاء أو تبادل المعلومات بين أطراف مؤثرة ومتأثرة –مصادر ومتلقين على التخصيص أو التعميم– على نحو يقصد به ويترتب عليه تغيير في المواقف أو السلوك"، أي أن أكثر العمليات الاتصالية قدرة على تحقيق الغرض منها هي تلك

[1] - محمود حسن إسماعيل: مبادئ علم الاتصال ونظريات التأصيل، ط1، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص50.
[2] - حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهر، 1998، ص23.
[3] - رضوان بلخيري، وسارة جابري: مدخل للاتصال والعلاقات العامة ، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص11.

التي تربط بين المحرضات (أي الاشارات أو الرموز الاتصالية التي تهدف إلى إحداث الأثر، كما وكيفا وبين قابلية المتلقي ونزوعه على ما في الانسان من جنوح الأهواء، و التمركز على الذات.[1]

وفي إطار العديد من المجالات التي تظهر فيها المشاركة والتفاعل بين الأفراد والجماعات وأهداف هذا التفاعل والمشاركة يمكن تقديم التعريف التالي للاتصال بأنه "العملية التي يتم بمقتضاها تكوين العلاقات بين أعضاء الجماعة أو المجتمع وتبادل الأفكار والمعلومات والتجاري بينهم، لتحقيق أهداف معينة للفرد أو للجماعة أو المجتمع" وتبعا لنوع العلاقة بين الأفراد، ونوعية الأفكار والمعلومات أو تبعا للأهداف فإنه يمكن تعريف نوعية الاتصال، فيكون لدينا الاتصال التربوي، التعليمي، الإداري الاجتماعي، الاعلامي، الثقافي... الى غيرها من هذه الأنواع التي ترتبط بنوعية مضمون ومحتوى الاتصال –الأفكار والمعلومات– أو أهدافه.[2]

اعتبر كولن جيري في كتابه الاتصال الإنساني أن الاتصال هو العملية التي يتفاعل بمقتضاها متلق ومرسل ورسالة في مضامين اجتماعية معينة وبمعنى مجرد أو واقع معين، فنحن حين نتصل نحاول أن نشارك الآخرين ونشترك معهم في المعلومات والأفكار، فالاتصال يقوم على المشاركة بالمعلومات والصور الذهنية والآراء، وقد أشار هذا التعريف إلى أن المعلومات ليست الأخبار أو الحقائق فقط بل أي مضمون يعمل على التقليل من عدم اليقين أو عدم البدائل المحتملة في أي من الظروف، وبهذا المعنى تدخل العواطف والحقائق والآراء، والتوجيه والاقناع تحت اصطلاح الاتصال وليس من الضروري قصر الاتصال على استخدام الرموز بل من الممكن أن يتم الاتصال عن طريق استخدام المعاني الكاملة أو اللغة الصامتة التي تنقل معلومات أساسية.[3]

ودون تقديم الكثير من التعريفات الأخرى للاتصال، فإن أي تعريف حديث له يستند إلى ما قرره علماء الاتصال من أنه أساس العلاقات الانسانية، وليس شيئا قائما بذاته، ومن خلاله يمكن أن تتطور هذه العلاقات، وأن تشمل الرموز(صورا وكلمات) ويشمل معلومات وأفكار، وتجارب، وأهم ما يميز التعريفات التي قدمت للاتصال أنها تستند إلى مفهوم العملية *process*، ويدخل في اعتبارها متغيرات عديدة خارجة عن العملية ذاتها.[4]

تعددت تعريفات الاتصال ومفاهيمه حسب الأهداف التي يحققها أو الاسهامات التي يضيفها إلى موضوع الاتصال من مجال لآخر وانقسمت التعريفات إلى مجموعتين متمايزتين:

[1] - إسماعيل علي سعد: الاتصال والرأي العام –مبحث في القوة والايديولوجية، د. ط، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1989، ص23.
[2] - محمد عبد الحميد: وسائل الاتصال الإداري للطالب، ط.1، وزارة المعارف للمملكة العربية السعودية، 1988، ص11.
[3] - بسام عبد الرحمن المشاقبة: نظريات الاتصال، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص26.
[4] - فؤادة عبد المنعم البكري: الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال، عالم الكتب،2002، ص7.

_المجموعة الأولى: تعرف الاتصال كظاهرة انسانية عامة لسلوك إنساني.

-**المجموعة الثانية:** تعرف الاتصال كفنية تتضمن تقنية خاصة للاتصال مخطط هادف يستهدف فرد أو جماعة أو هيئة أو ما يعرف بتقنية الاتصال لتحقيق غايات مقننة.[1]

ويمكن تعريف الاتصال على أنه:

* طريقة مهنية محددة هادفة موجهة.
* ينهي علاقات الأفراد بعضهم بالبعض الآخر.
* يسعى إلى تحقيق غايات وأهداف مرسومة ومخططة.
* يتضمن عناصر رئيسية لإتمام تلك العملية الاتصالية.
* يسعى لتحقيق رسائل محددة على أحسن وجه ممكن.
* يعتمد على أهداف– مهارات– مصادر– ووسائط وقنوات.[2]

يشير تعدد معاني مصطلح "الاتصال" إلى اتساع دلالاته وتنوع استخداماته، إذ ينظر إليه تارة كعلم أو مجال دراسة، وتارة أخرى كنشاط أو فن، ويمكن أن يكون ممارسة تلقائية أو عملية مخططة. ويعود هذا التعدد إلى عوامل عدة، أبرزها استخدام المصطلح للدلالة على كل من الحقل العلمي والأنشطة التطبيقية، وتنوع المناهج بين العلمية والفنية والإنسانية، واعتماد علم الاتصال على علوم متعددة. كما يشمل مفهوم الاتصال الأنشطة العفوية والهادفة على حد سواء، ويستخدم في السياقات اليومية البسيطة وفي الممارسات المهنية المتخصصة. ويضاف إلى ذلك الخلط الشائع بين "الاتصال" بوصفه عملية أو مجالا معرفيا، و"الاتصالات" باعتبارها رسائل أو تقنيات، إلى جانب الانتشار الواسع لهذا المجال وما يحظى به من اهتمام وشعبية.

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أنه لا يوجد إجماع عام في تحديد مفهوم الاتصال. فكل تعريف من هذه التعريفات له مزاياه باعتبار أنه يقدم معنى إضافيا يزيد من فهم ظاهرة الاتصال، ويعكس وجهة نظر عدد من الباحثين والمتخصصين مع اختلاف تخصصاتهم.[3]

ويتفق أغلب الباحثين على أن:

* الاتصال هو نشاط يتضمن كل أشكال التفاعل أو السلوك الانساني الذي يمكن أن يؤثر من خلال شخص آخر، سواء بقصد أو بغير قصد.

[1] - نصيف فهمي منقريوس: الاتصال بين الجوانب الانسانية والتكنولوجيا المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص18.
[2] - نفس المرجع: ص22.
[3] - عاطف عدلي العبد: مرجع سابق، ص15.

* الاتصال هو عملية مستمرة يتم بمقتضاها تكوين العلاقات بين أفراد المجتمع وانتقال وتبادل المعلومات والآراء والأفكار، والمعاني، والتجارب فيما بينها.

* يسعى الاتصال إلى تحقيق الذيوع والعمومية لفكرة ما أو قضية معينة بين شخصين أو جماعة أو حتى المجتمع الانساني ككل.[1]

يتضمن تعريف الاتصال الاعتبارات التالية:

- ينظر إليه بوصفه عملية ديناميكية متغيرة تشمل الأحداث والعلاقات.
- يتم بين الأفراد أو المجموعات ويتطلب وجود مرسل ومستقبل على الأقل.
- لا يتحقق الاتصال إلا عند تفهم المستقبل للرسالة، فالسماع أو القراءة لا يعنيان الفهم بالضرورة.
- يهدف الاتصال إلى التأثير في المستقبل وإحداث الاستجابة المقصودة من المرسل.

2- خصائص الاتصال: يتميز الاتصال بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:

- **عملية اجتماعية ضرورية:** تتم بين الافراد او بين الجماعات بغرض تحقيق التماسك الاجتماعي ودعم العلاقات بينهم بما يشبع حاجات الافراد الى الانتماء كما ان الجماعات والمجتمعات تحتاج الى التواصل فيما بينها اذ تمثل التبادلات بين الدول والمجتمعات نتيجة لعملية الاتصال التي تعد اساسية لتحقيق الامن وتوفير حاجات الافراد من المجتمعات الاخرى والاتصال عملية الزامية تفرضها الضرورات الاجتماعية وله جاذبية خاصة تدفع الانسان الى الاستمرار في توسيع اتصالاته وعلاقاته بالآخرين داخل الجماعات المختلفة لما يعكسه ذلك من مكانة ودور واعتزاز بالانتماء اليها.[2]

- **عملية ديناميكية:** لأن عملية الاتصال تعتبر عملية تفاعل اجتماعي بين المرسل والمستقبل تكمن في التأثير في الناس والتأثر بهم مما يمكننا أن نغير من أنفسنا وسلوكنا بالتكيف مع الاوضاع الاجتماعية المختلفة[3] وقد يتبادل الاطراف الادوار بينهم ولذلك فإن عملية الاتصال متغيرة من حيث الزمان والمكان، فهي عملية ديناميكية وليست استاتيكية.[4]

- **عملية مستمرة:** حيث لا يوجد بداية أو نهاية لعملية الاتصال، ولذلك يستحيل على المرء أن يمسك بأي اتصال ويوقفه، لإخضاعه للدراسة ولو أراد أن يفعل ذلك لتغير الاتصال، فالاتصال لا يمكن إعادته

[1] - دحدوح منية: محاضرات مادة الاتصال في المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، 2016/2015، ص9.
[2] - محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص11.
[3] - محمد الصيرفي: الاتصالات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2006-2007، ص19.
[4] - خضرة عمر المفلح: الاتصال المهارات والنظريات وأسس عامة، ط.1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص24.

تماما كما هو، لأنه مبني على علاقات متداخلة بين الناس وبيئات الاتصال والمهارات والمواقف والتجارب، والمشاعر التي تعزز الاتصال في وقت محدد وبشكل محدد.[1]

– **عملية دائرية:** عملية الاتصال ليست عملية خطية تسير في اتجاه واحد من مرسل إلى مستقبل وتتوقف عند ذلك الحد، ولكنها عملية دائرية، حيث يشترك الناس جميعا في الاتصال في نسق دائري فيه إرسال واستقبال، وأخذ وعطاء، وتأثير وتأثر.

– **عملية منظمة:** تتصف عملية الاتصال بأنها منظمة لأن لكل عنصر من عناصرها أدوار محددة فالمرسل مثلا "يقوم بترميز الرسالة، والمستقبل عليه بفك رموزها، وإذا غابت بعض العناصر أو لم تعمل بشكل جيد فإن الاتصال يتعطل أو لا يتحقق التأثير المطلوب.[2]

– **هادف:** يرمي الاتصال إلى تحقيق هدف محدد وهو إرسال المعلومات والبيانات، (أو نقل فكرة أو الترفيه، أو التعليم) وفهمها من الطرف الآخر، وبذلك يتطلب مجموعة من الإجراءات والخطوات المرتبطة ببعضها البعض مثل تصميم الرسالة، وإرسالها، والاشراف على وصولها، واستقبال الرد.

– **عملية متنوعة:** يمتاز الاتصال الانساني بأنه عملية اجتماعية لا تتوقف عند استخدام اللغة اللفظية الشفهية أو التحريرية فقط، بل يتم استخدام اللغة غير اللفظية كالإشارات والحركات، والإيماءات.

– **عملية معقدة:** لأنه يمثل تفاعلا اجتماعيا متعدد الابعاد يحدث في ازمنة واماكن ومستويات مختلفة وتكمن صعوبته في ما يتضمنه من اشكال وعناصر وانواع وشروط يجب اختيارها بدقة لضمان نجاحه كما ان الاتصال قد يكون قصديا او غير قصديا ويحمل معاني ظاهرة وباطنة في كل رسالة ويتميز بانه غير قابل للتراجع او التفادي غالبا اذ يصعب الغاء التأثير الناتج عن الرسالة حتى وان لم يكن مقصودا.[3]

3– أهمية وأهداف الاتصال:

3–1– أهمية الاتصال: لا غنى للإنسان عن الاتصال لأنه يستمر مع استمرار الحياة، ولأنه حاجة نفسية واجتماعية أساسية، فالحياة الانسانية ماهي إلا عمليات مستمرة من الاتصالات يقوم بها كل فرد إضافة إلى وجود أناس متخصصين في أعمال تقوم أساسا على فن الاتصال، منهم المعلمون والمحامون ورجال الدعاية والاعلام والعلاقات العامة، وخبراء قياس الرأي وغيرهم. وقد وضع "جون دوي" ثلاثة أسباب أساسية لأهمية الاتصال لحياة الجماعة هي:

[1] - دحدوح منية: مرجع سابق، ص9.
[2] - خضرة عمر المفلح: مرجع سابق، ص24.
[3] - دحدوح منية: مرجع سابق، ص10.

– ان وجود المجتمع واستمراره متوقف على نقل عادات العمل والتفكير والشعور من الكبار إلى الناشئين فيصل حاضر الناس بماضيهم ويساعد بذلك في المحافظة على التراث الثقافي فلا ينقطع تراث الأجداد عن الإبناء وتستمر المجتمعات باستمرار تراثها الثقافي وتطويره من جماعة لأخرى ومن شعب لآخر.[1]

– أن الناس يعيشون جماعة بفضل ما يشتركون فيه من أهداف وعقائد وأمان ومعلومات، والاتصال هو وسيلة اكتسابهم إياها.

– أن الاتصال يؤدي إلى زيادة خبرات الأفراد فتتسع خبرة كل فرد عن طريق الخبرة التي يود كل طرف منهم أن يشرك زميله فيها.[2] فيمكن الاتصال الجماعة من الحصول على تجارب وخبرات الانسانية جمعاء، خاصة بتقدم تكنولوجيا الاتصالات التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، الأمر الذي يسهل تبادل المعرفة والخبرات في الوقت الحاضر والزمن الماضي بما يحقق تراكم المعرفة الانسانية لبناء الحضارات واستمرارها.[3]

ولـ مصطفى يوسف كافي رؤية توضح ان اهمية الاتصال يمكن فهمها من منظورين هما المرسل والمستقبل[4]. فمن جهة المرسل، يؤدي الاتصال وظائف اساسية تشمل اعلام الجمهور بما يحدث حولهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات بهدف التعليم، الى جانب تقديم الترفيه، ومحاولة اقناع الاخرين والتأثير في مواقفهم. اما من جهة المستقبل، فيساعد الاتصال على فهم الظواهر والاحداث المحيطة وتعلم خبرات ومهارات جديدة، وتحقيق المتعة والتسلية، والحصول على معلومات تسهم في اتخاذ قرارات سليمة والتصرف بطريقة منسجمة مع المجتمع.

كما يحقق الاتصال مزايا عديدة تعكس أهميته بالنسبة للأفراد في المؤسسات بمختلف أشكالها وأحجامها وأهدافها، حيث تعتبر عملية الاتصال من بين الوظائف الأساسية في المؤسسة باعتباره أداة مكملة للعملية الإدارية في مجموعها، سواء في تحضير الاهداف والتخطيط أو بتنفيذه وتوجيهه ومراقبة نتائجه، حتى أنه يمكن اعتبار الاتصال من الوظائف الإدارية نظرا لأهميته ودوره في دعم هذه الوظائف. ونجاح الإدارة في تحقيق أهدافها قد يرتبط بشكل كبير بنجاح عملية الاتصال (داخلها وخارجها) لما لها من أهمية بيئة تنظيم المؤسسة وتحقيق اهدافها.[5]

وترجع أهمية الاتصال بالمؤسسات إلى عدة أسباب رئيسية:

[1] - محمود أمين زويل: الاتصالات وسيكولوجية العلاقات الانسانية، ط.1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010، ص7.
[2] - محمد كمال القاضي: مقدمة في الاتصال الاعلامي، ط.1، المركز الاعلامي للشرق الأوسط، 2002، ص5.
[3] - محمود أمين زويل: مرجع سابق، ص7.
[4] - مصطفى يوسف كافي: الرأي العام ونظريات الاتصال، ط.1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص183.
[5] - دحدوح منية: مرجع سابق، ص11.

– تمكين الأفراد من فهم سياسات واستراتيجيات المنظمة، مما يعزز التعاون، والتفاعل الاجتماعي وتحقيق الأهداف المشتركة.

– تنمية العلاقات الإنسانية داخل المنظمة وتقوية الصلة بين الإدارة والعاملين من خلال زيادة التفاعل والتعاون المهني.

– ربط المدير بمركز العمليات وتزويده بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، إذ يؤدي ضعف الاتصال إلى انخفاض كفاءة الإدارة والإنتاجية.

– معالجة المشكلات التنظيمية عبر تسهيل تبادل الآراء واقتراح الحلول المناسبة وتحديد مصدر المعوقات سواء من الأفراد أو النظام.

– توضيح الأدوار وإجراءات العمل مما يقلل الإشاعات والمعلومات الخاطئة ويعزز ولاء الأفراد وكفاءتهم في تحقيق أهداف المنظمة.[1]

3-2- أهداف الاتصال: تنطوي عملية الاتصال على أهداف وغايات متعددة تعود بالنفع على طرفي الاتصال؛ ويمكن دراستها من وجهة نظر المرسل أو المتلقي، فالاتصال ليس هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق غايات أكبر وينشأ عن حاجة كل طرف للآخر. تختلف أهداف الاتصال بحسب الجهات المعنية والمستويات والقيم الاجتماعية والثقافية، وأهدافه العامة تكمن في تحقيق المنافع المتبادلة، إلا أن ضوابط الأخلاق والدين والمجتمع قد تنتج أهدافا إضافية أو سلوكيات مختلفة، فالاتصال يعكس السلوك الإنساني وقيم الفاعل، وقد يشمل مظاهر إيجابية كالتضامن والتفاعل المثمر، أو سلبية كالخداع والانحراف والعدوان على الآخرين.[2]

فالهدف الأساسي من عملية الاتصال هو تبادل المعلومات بين الأفراد لإحداث تغيير في البيئة أو في الآخرين، فالمرسل يقصد من إرساله التأثير في مستقبل معين، لذلك يجب التمييز بين مستقبل مقصود، وآخر غير مقصود، في عملية الاتصال، إذ يجب أن تصل الرسالة إلى الطرف المقصود، وليس غيره حتى تؤدي الرسالة غرضها وهو أن يؤثر أحد طرفي الاتصال في الطرف الآخر، بحيث يؤدي هذا التأثير إلى إحداث تغيير إيجابي في سلوك الآخر.[3]

ويمكننا أن نجمل أهم أهداف الاتصال فيما يلي:[4]

[1]- نفيسة محمد باشري، وفوزي شعبان مذكور، ورباب فهمي: السلوك التنظيمي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017، ص ص 331-332.
[2]– أحمد اللحام ولؤي الزغبي: الاتصال والمجتمع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص83.
[3]- خضرة عمر المفلح: مرجع سابق، ص33.
[4] - محمد الصيرفي: مرجع سابق، ص17.

– **أهداف توجيهية:** تهدف عملية الاتصال إلى إحداث تغيير مقصود في آراء واتجاهات المستقبلين سواء بتبني توجهات جديدة أو تعديل الاتجاهات القائمة أو تعزيز الاتجاهات المرغوبة.

– **الأهداف التعليمية** تسعى إلى تنمية مهارات وخبرات الأفراد وتزويدهم بالمفاهيم والمعلومات الضرورية التي تمكّنهم من أداء مهامهم ووظائفهم بفاعلية.

– **الاهداف التثقيفية:** تركز على توعية المستقبلين وتفسير القضايا الغامضة لهم، وتوسيع إدراكهم للتطورات المجتمعية المحيطة.

– **الأهداف الترفيهية:** تستهدف تقديم المتعة والتسلية والترويح عن الأفراد من خلال أنشطة متنوعة تسهم في شغل أوقات الفراغ.

– **الأهداف الاجتماعية:** تعمل على تعزيز التفاعل والتوافق بين أفراد المجتمع، ودعم الروابط الإنسانية وتنمية روح التعاون.

– **الاهداف التكنولوجية:** من خلال السعي إلى تحقيق التغيير في المجتمع بمواكبة الحضارة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة للأفراد في المجتمعات المختلفة باستخدام عناصر الاتصال (الكمبيوتر، الانترنت والهواتف المحمولة) .

– **الاهداف المعنية:** ويقصد بها سعي عملية الاتصال إلى تحقيق التقدم والتطوير المنشود في كل المجالات والميادين والمهن المختلفة في المجتمع باستخدام العناصر الاتصالية في سرعة توصيل المعلومات والقرارات لأجهزة المؤسسات المهنية المتنوعة لتحقيق الرقي والتقدم.[1]

– **الأهداف الإدارية:** تهدف إلى توضيح أهداف وخطط المنظمة للعاملين وبناء الثقة والاحترام والتفاهم بين المنظمة والمجتمع، وضمان نقل المعلومات وتحقيق التعاون بين الأفراد. كما تشمل قيادة وتوجيه العاملين وتنسيق جهودهم وتحفيزهم على العمل، وتهيئة مناخ تنظيمي إيجابي يرفع رضاهم والروح المعنوية، فضلاً عن تعزيز التفاهم بين الموظفين والإدارة العليا.

ويلخصها أمين زويل في ثلاث أهداف أساسية هي: [2]

– **أهداف معرفية:** بهدف توصيل معلومات وخبرات جديدة للمستقبل أو المتلقي كالتعليم.

– **أهداف إقناعيه:** من خلال محاولة توصيل فكرة معينة إلى المتلقي، كالإعلانات والحملات الانتخابية.

– **أهداف ترويحية:** للترويح والترفيه للمتلقي كالمسرح والتلفزيون، والإذاعة.

–**أما عن أهداف الاتصال للمجتمع:** فيسعى علم الاتصال إلى تحقيق التقدم والمساهمة في ثورة المعلومات، فالمجتمعات التي تعتمد على أساليب الاتصال المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات هي الأقدر

[1] - نصيف فهمي منقريوس: مرجع سابق، ص ص22 -24.
[2] - محمود أمين زويل: مرجع سابق، ص8.

على قيادة التنمية والتقدم. ويهدف الاتصال إلى توفير المعلومات عن البيئة المحيطة، نقل الأخبار والتراث الثقافي، تنشئة الأجيال الجديدة والترفيه وتخفيف أعباء الحياة. كما يسهم في دعم النظام الاجتماعي من خلال تحقيق الإجماع والاتفاق بين أفراد المجتمع عبر الإقناع بدل العنف، وضمان قيامهم بالأدوار المطلوبة.[1]

تتجسد أهداف عملية الاتصال في المجتمع في دعم تماسكه وضمان وعي أفراده بما يجري حولهم وتعزيز استقراره وحمايته من المخاطر المحتملة. كما يسهم الاتصال في تحقيق التنسيق بين المؤسسات والوزارات، وتمكين الأفراد من متابعة التطورات الداخلية والخارجية واكتساب الخبرات المتنوعة. ويؤدي كذلك دورا مهما في توعية الفئات المختلفة، ولا سيما الشباب، بخطورة المشكلات والظواهر الاجتماعية للحد من انتشارها. ويساعد الاتصال على توثيق العلاقات بين الدول وتعريف الشعوب ببعضها، ويدعم جاهزية المجتمعات للتغيرات، ويساهم في دفع مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يمثل أداة فعالة في تعزيز السياحة والتسويق الإعلامي، ويعد وسيلة للحد من الشائعات عبر تزويد الجمهور بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.[2]

شكل رقم (02): أهداف الاتصال

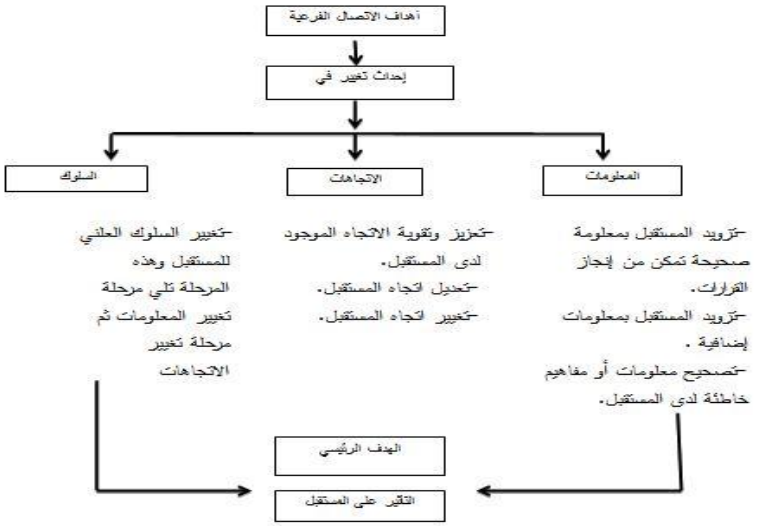

المصدر: اعداد الباحثة

4- وظائف الاتصال:

للاتصال مجموعة متكاملة من الوظائف تحقق العديد من التأثيرات والنتائج المتنوعة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، أو المجتمع، ولا يمكن النظر إلى وظيفة ما بعينها باعتبارها الأساس، ومن ثم

[1] - جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الاعلام، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1978، ص64.
[2] - نصيف فهمي منقريوس: مرجع سابق، ص35-36.

التركيز عليها على حساب الوظائف الاخرى، لذلك يجب إدراك ما لجميع الوظائف من أهمية مجتمعية تستدعي التكامل والتوازن في استخدام الوظائف التالية.[1]

ويمكن القول أن للاتصال أبعادا اجتماعية وثقافية وتعليمية وتنموية عديدة ومن هذه الابعاد تنسق وظائف الاتصال التي عرفت عدة تصنيفات منها تقسيمها حسب وجهة نظر المرسل والمستقبل، وتتمثل للمرسل في نقل الفكرة، التعليم، الاقناع، الاعلام، الترفيه.

ومن وجهة نظر المستقبل تتمثل وظائف الاتصال في فهم ما يحيط من أحداث وظواهر، تعلم مهارات جديدة والاستمتاع والهروب من مشاكل الحياة اضافة الى الحصول على معلومات جديدة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة.[2]

وهناك تصنيف لوظائف الاتصال؛ قائم على التحليل اللغوي يحدد له الوظائف الأساسية التالية: –

تأكيد العلاقة بين المعاني والرموز التي لم تكن مفهومة قبل الاتصال.

– إضافة معاني جديدة للكلمات على المستوى الدلالي، مثل كلمة "دكتور" التي قد تعني طبيب أو أستاذ جامعي أو متخصص ماهر.

– إحلال معان جديدة مكان المعاني القديمة، كما يحدث في الإعلان أو السياسة لتعزيز معانٍ معينة.

– دعم واستقرار المعاني عبر الاستخدام المتكرر للكلمات وتقوية الروابط بين الرموز ودلالاتها.[3]

ويقسم بعضهم وظائف الاتصال تبعا للموضوع، كأن يكون هناك اتصال علمي، واتصال تربوي واتصال سياسي، واتصال فني، واتصال إعلامي، وهكذا وبصورة عامة فإن الوظيفة الأساسية لأي عملية اتصال تظهر من خلال نمط الاتصال الذي تتخذه.[4]

كما يمكن تحديد عدة وظائف الاتصال في أي نظام اجتماعي متعددة وتشمل عدة جوانب، فهو يساهم في الإعلام من خلال جمع ومعالجة ونشر المعلومات والحقائق والآراء لاتخاذ قرارات سليمة ويدعم التنشئة الاجتماعية بتوفير معرفة مشتركة تمكّن الأفراد من العمل بفعالية داخل المجتمع. كما يهدف إلى خلق الدوافع لدعم الأنشطة الفردية والجماعية نحو تحقيق الأهداف المشتركة، ويعزز الحوار والنقاش عبر تبادل الحقائق لتسهيل الاتفاق وتوضيح وجهات النظر المختلفة. ويساعد الاتصال في التأثير في الآخرين

[1] - صالح خليل أبو أصبح: استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، ط.1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005، ص17.
[2] - محمد الصيرفي: مرجع سابق، ص24.
[3] - مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص ص186-187.
[4] - نفس المرجع ، ص187.

وتوجيه سلوكهم، كما يساهم في نجاح الإدارة والمؤسسات وتعزيز العلاقات المجتمعية، ويضمن نقل الرسالة واستقبالها بين الأطراف، ويعد أيضا وسيلة للارتقاء بالثقافة والتعليم والترفيه.[1]

وهناك تقسيم لوظائف الاتصال قائم على دراسة العلاقات الانسانية القائمة في المجتمع تتمثل في كونه أداة رقابية مهمة داخل المنظمات، وفي تزويد الأفراد بالثقافة الجماهيرية لتعزيز التضامن الاجتماعي. ويسهم الاتصال أيضا في نقل المعارف والعلوم والتراث من جيل إلى آخر، وتسهيل تواصل الخبرات، كما يدعم تكوين العلاقات الإنسانية وتبادل المعلومات وتوحيد الأفكار والسلوكيات. إضافة إلى ذلك، يلعب الاتصال دورا سياسيا في تشكيل الرأي العام والرد على الدعاية وتعزيز العلاقة بين القائد والشعب، ويؤدي وظيفة دينية من خلال نشر الدعوات والتعاليم الدينية.[2]

في حين يحدد أبو سنينة وظائف الاتصال في: التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة.[3]

وطبعا يمكن للاتصال أن يؤدي عددا من الوظائف ويحقق قدرا من الاهداف الحيوية لكل مؤسسة معاصرة، ولكل وظيفة منها إسهامها في تطوير هذه المؤسسة أو تلك، ولكنها لا تؤدى إلا به، ولا تتحقق نتائجها إلا من خلاله وقد استطاع الباحثان ماكدونالد *D mcdonald* وفاراس *R farace* تحديد هذه الوظائف فيما يلي:

– وظيفة التكامل: تتوحد فيها الأفكار والمنتجات ومساهمات الأعضاء ضمن إطار عمل واحد قائم على الاعتماد المتبادل، وتتحقق فقط عبر الاتصال الفعال.

– وظيفة المحافظة على المؤسسة: تساعد المؤسسة على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة من خلال المعلومات المستقبلة من البيئة.

– وظيفة التوجيه: توجيه العاملين بناء على معلومات صادرة من الإدارة العليا والمستويات الإدارية المختلفة.

– وظيفة تنمية العضوية: تطوير مهارات وقدرات الأعضاء في فترة انتمائهم عبر معرفة فرص التطور وأهميتها.

– وظيفة اتخاذ القرار: تمكين المؤسسة من اتخاذ قرارات صحيحة عبر توفير المعلومات الدقيقة التي توضح المواقف وتيسر اتخاذ القرار المناسب.

[1] - أحمد اللحام ولؤي الزغبي: مرجع سابق، ص30.
[2] - محمد الصيرفي: مرجع سابق ، ص27.
[3] - مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص187.

ومن الواضح أن هذه الوظائف جميعها، تعني أن الاتصال يوفر لكل مؤسسة دينامية فعالة وهادفة، سواء داخل بيئة العمل، أو داخل البيئة الاجتماعية المحيطة بها، وهي بهذه الدينامية الفعالة الهادفة تحقق التوافق لنفسها، والتوافق مع أعضائها، والتوافق مع المتغيرات خارجها، وهي جميعها تمثل ضرورة للحياة السليمة، وضرورة للاستمرار المتوازن المطرد.[1]

5- أنواع الاتصال:

تتعدد أراء خبراء الاتصال حول مدى تأثير وسائل الاتصال المختلفة على الناس وقد أكد البعض منهم على نوع معين من الاتصال والبعض الآخر يرى أهمية نوع أخر، فلكل نوع من أنواع الاتصال هذه استخدامات وأهداف قد تختلف عن غيرها من الأنواع الأخرى، وبالتالي فإن الاختيار السليم لنوع الاتصال أو شبكة الاتصال يعد أمرا غاية في الاهمية لبلوغ الاهداف المسطرة للاتصال.

ويمكن تصنيف الاتصال إلى عدة أنواع وفقا للمعيار الذي يستند إليه التصنيف، منها التقسيم حسب الوسائل المستخدمة، والتقسيم حسب درجة الرسمية، والتقسيم حسب الاتجاه، وحسب درجة التأثير.

أولا: أنواع الاتصال من حيث الوسائل المستخدمة: يقسم الباحثون الاتصال إلى:[2]

- **الاتصال اللفظي:** الذي يستخدم فيه اللفظ كوسيلة تمكن المرسل من نقل رسالته إلى المستقبل سواء كانت مكتوبة أم غير مكتوبة كالمذكرات والخطابات والتقارير والمحادثات التلفزيونية والندوة والمؤتمر.

- **الاتصال غير اللفظي:** عبارة عن تعبيرات منظمة تشير إلى مجموعة معاني يستخدمها الانسان أو يقصدها في احتكاكه بالآخرين، ومن أنواعه: لغة الصمت، التعبيرات الحسية والفسيولوجية، اللغة الرمزية.

ثانيا: أنواع الاتصال من حيث درجة رسميته:[3]

- **الاتصال الرسمي:** هو الاتصال الذي يتم بين المستويات الإدارية المختلفة في مؤسسة بالطرق الرسمية المتفق عليها في نظمها وتقاليدها

- **الاتصال غير الرسمي:** وهو الذي يتم التفاعل فيه بطريق غير رسمية بين العاملين بتبادل المعلومات والأفكار أو وجهات النظر في موضوعات تهمهم وتتصل بعملهم، أو تبادل المعلومات من خارج منافذ الاتصال الرسمية، مثل اللقاءات غير الرسمية في أية مناسبة تسمح بنقل المعلومات بين الأشخاص.

ثالثا: أنواع الاتصال من حيث درجة تأثيره:[4]

[1]- محمد محمد البادي: المدخل إلى الاقناع في المؤسسات المعاصرة، ط.1، مكتبة مصباح السعودية، 1989، ص ص19-20.
[2] - عاطف عدلي العبد: ونهى عاطف العبد: نظريات الاعلام وتطبيقاتها العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص39.
[3] - نفس المرجع، ص60.
[4] - فؤادة عبد المنعم البكري: مرجع سابق، ص ص10-11.

– **الاتصال الذاتي:** هو الاتصال الداخلي، يتضمن الحوار الداخلي والمفاهيم والجهود الخاصة بتوجيه وتحريك أنفسنا واستجاباتنا.

– **الاتصال الشخصي او المباشر:** وهو الاتصال مع شخص او أكثر من شخص ويسمى أحيانا اتصال الشخص للشخص، حيث يمكن رؤية الشخص الذي تتصل معه وهو أساسي لتحقيق حدوث التفاعل الاجتماعي، وأساسي لتحقيق الصلات داخل المؤسسات الخاصة بالأعمال، وفي المدارس والنوادي ومختلف المنظمات.

– **الاتصال الجماهيري:** يختلف هذا النوع من الاتصال عن النوعين السابقين من حيث أنه مجتمع قائم بذاته، تتحول فيه رسائل الأفراد أو الجماعات إلى جماهير غفيرة وهو ضروري للتجمعات، وهو وسيلة الاعلام في تقديم الخدمات وبرامج نشاطات الجماعات والأفراد، يشكل مصادر الاخبار والمعلومات والتسلية، ويتطلب الاتصال وسيلة جماهير كالصحف والإذاعة والتلفزيون.

رابعا: أنواع الاتصال من حيث اتجاهه بين المرسل والمتلقي والمستقبل: [1]

– **الاتصال في اتجاه واحد:** وغالبا ما يطلق هذا النوع من الاتصال بالاتصال الناقص: يقصد بها تلك العملية التي تتضمن انتقال المعلومة والأفكار من مركز إرسال إلى مركز استقبال دون أن يصاحبه ردود فعل أو تقنية راجحة توضح مدى وصول الرسالة واستيعابها من المستقبل.

– **الاتصال في اتجاهين:** ويطلق عليه اسم الاتصال الكامل، الذي يتيح الفرصة لكلا طرفي العملية الاتصالية للمناقشة والتعبير وهذا يعني توافر عناصر عملية الاتصال فيه وخاصة التقنية الراجحة مما يمكن المستقبل من التأكد من نجاح عملية الاتصال ووصول الرسالة وتحقيقها لهدفها.

خامسا: تصنيف الاتصال حسب الاتجاه في المستويات الإدارية: يمكن تصنيفها على النحو التالي: [2]

– **الاتصالات الصاعدة:** وتنطوي على نقل الرسائل والمعاني بأشكالها وأنواعها المختلفة من قاعدة الهرم أو السلم الإداري إلى القمة ضمن الهيكل التنظيمي المفتوح، المرن الذي يتيح للمستويات الإدارية الادنى حرية الاتصال والتواصل مع المستويات الادارية العليا ضمن الهرم التنظيمي، وتسلك الاتصالات الصاعدة عدة سبل مثل الاجتماعات الدورية والتقارير المكتوبة، وتقارير الأداء والشكاوي.

– **الاتصالات النازلة:** تعد الاكثر شيوعا حيث تنساب المعاني والرسائل مثل الاوامر والتعليمات والتوجيهات والملاحظات، من المستويات الإدارية الدنيا، وهذا النوع يحمل في طياته استراتيجيات جديدة

[1] - نصيف فهمي منقريوس: مرجع سابق، ص34.
[2] - حميد الطائي، وبشير العلاق: أساسيات الاتصال نماذج ومهارات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020، ص ص35-37.

لتنفيذ الاعمال ومبادرات الإدارة للتطوير، وتوضح الأهداف وغيرها، وقد تتم بطرق عديدة مثل الحديث المباشر أو عبر البريد الإلكتروني وغيرها من الوسائل.

-**الاتصالات الأفقية:** تتعلق بتبادل المعلومات والآراء ووجهات النظر بين العاملين أو الأقسام التي تقع على نفس المستوى الإداري ضمن الهيكل التنظيمي. وتلعب دورا محوريا في تعزيز التعاون والمساندة بين العاملين والأقسام الأخرى، وتشمل أيضا طلب المساعدة والتنسيق، وليس مجرد الإبلاغ.

سادسا: أنواعه حسب المتعاملين:

- **الاتصالات داخل المنظمة:** هناك صور متعددة للاتصالات التي تتم داخل المنظمة كل يوم وطوال اليوم مثل المقابلات الشخصية بين مختلف العاملين من ناحية، وبين القيادات الإدارية من ناحية اخرى والتي يستخدم فيها الهاتف، والتقارير، والمذكرات.[1]

- **الاتصال الخارجي:** يتمثل في تبادل البيانات والمعلومات والتغذية الراجعة بين المنظمة وذوي المصالح المرتبطين بها، مثل العملاء الذين يشكلون الهدف الرئيسي للمنظمة، والموردين والموزعين، والهيئات الرسمية وغير الرسمية كالوزارات ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها. وتتم هذه الاتصالات عبر قنوات رسمية وغير رسمية، تقليدية أو إلكترونية حديثة، وتهدف بشكل أساسي إلى تلبية حاجات العملاء ورغباتهم، وتقديم الخدمات، وتعزيز العلاقات مع جميع الأطراف ذات الصلة، مع تحقيق التوازن بين مصالحهم للوصول إلى الأهداف المشتركة.[2]

وتتميز عادة هذه الاتصالات بمراعات الشكليات أكثر منها في حالة الاتصالات في داخل المنظمة، وتختلف الوسائل المستخدمة في ذلك مثل استخدام الخطابات المسجلة، والتلفون، الفاكس وقد تلجأ المنظمة للاتصال بالجمهور الخارجي الكبير العدد، والذي ينتشر في مساحات واسعة إلى وسائل الاتصال الجماهيري كالصحف، الإذاعة، التلفزيون.[3]

سابعا: تقسيمه بناءا على مجالات الاستخدام: [4]

- الاتصال في المجالات الاجتماعية.
- الاتصال في المجالات التعليمية.
- الاتصال في المجالات الإدارية.

[1] - محمد العزازي أحمد إدريس: العلاقات العامة المعاصرة وفعالية الادارة، ط.1، المكتبة العلمية، 2005، ص185.
[2] - حميد الطائي، وبشير العلاق: مرجع سابق، ص44.
[3] - محمد العزازي أحمد إدريس: مرجع سابق، ص186.
[4] - منال طلعت محمود: مدخل الى علم الاتصال، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص90.

6- معيقات الاتصال:

مما لاشك فيه أن أي خلل أو إخفاق يحدث في عملية الاتصال أو نموذجه يترك آثارا سلبية على نوعية الرسالة المنقولة وبالتالي نتائج الأداء، فنظام الاتصال ينبغي أن يكون محكم الحلقات، وأن أي ثغرة قد تحدث فيه من شأنها إضعاف هذا النظام وجعله عقيما في حالات عديدة.[1]

والواقع أن معوقات الاتصال وعقباته تعد مشتركة، بمعنى أن مسؤولية حدوثها لا تقع على طرف واحد، أو جزء من نظام الاتصال دون غيره، وإنما هي مسؤولية مشتركة تتحملها وتضطلع بها عدة أطراف أو حلقات، وبالتالي فإن نظام الاتصال الفعال يفقد قيمته من دون وجود حلقة مؤثرة للتغذية العكسية، لأن هذه الاخيرة تعد بمثابة صمام الأمان أو مؤثر فعالية الاتصال، لأنها تعطي صورة واقعية عن مدى فعالية الاتصال وجدواه.[2]

ولأن معوقات الاتصال متنوعة، مختلفة ومتجددة في طبيعتها؛ فإن الضرورة تقتضي تحديد المسؤولين عنها بدقة متناهية، من خلال تتبع مصادرها بموضوعية عالية، وعدم وضع اللوم على جهات دون دراسته وتحليل منطقتين، وهناك من يسعى لتشخيص عقبات الاتصال من خلال استعراض المعوقات الخاصة لكل عنصر من عناصر العملية الاتصالية من مرسل، ومستقبل، ورسالة، وتغذية عكسية مع الأخذ بالحسبان أن هذه العناصر متداخلة، ما يعني أن المشاكل والمعوقات قد تكون مشتركة.[3]

وتحدد بعضها "مي العبد الله" في النقاط التالية: [4]

- عدم القدرة على التعبير بوضوح عن معنى مضمون الرسالة نتيجة افتقاد الخلفية السليمة من التعليم والثقافة التي تمكن من نقل المعنى بصورة واضحة وسهلة سواء شفاهة او كتابة.

- عائق الحالة النفسية لمستقبل الرسالة، ومدى استعداده لتقبلها وهذا يتوقف على رد الفعل الإيجابي الذي يستفاد منه في التغلب على عوائق الاتصال الفعال.

- قد تتضمن الرسالة التي تم استيعابها بعض الأخطاء وبعض المواد التي تقلل من وضوح الموضوع وينتج عن ذلك أن تصبح الرسالة المستقبلية على درجة من عدم التيقن، وأن عدم تيقن المستقبل للرسالة يطلق عليه التشويش، مثلما يحدث في العوائق التي ترتبط بالمؤثرات الخارجية، مثل الضوضاء وعوامل الجو، التي تحول دون إمكانية الاتصال بصورة جيدة.

- عدم فاعلية وسيلة الاتصال المستخدمة في نقل الرسالة بمعنى أنها لا تتفق والظروف المحيطة، ولا تراعي عوامل وظروف الموقف القائم.

- يميل الأفراد إلى رفض الأفكار الجديدة وخاصة إذا تعارضت مع معتقداتهم السابقة، ويرى المتخصصون في هذه الناحية أن أجهزة استقبال الاتصالات لدى الأفراد تعمل كمصفاة متقنة بحيث يميل

[1] - بشير العلاق: نظريات الاتصال (مدخل متكامل)، ط.1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011 ، ص121.
[2] - حميد الطائي، وبشير العلاق: مرجع ساق ، ص49.
[3] - بشير العلاق: مرجع ساق، ص ص121-122.
[4]- مي العبد الله: نظريات الاتصال، ط.1، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2006، ص ص 74-75.

الفرد إلى ملاحظة تلك الأشياء بالأفكار التي تتفق مع معتقداته، وآرائه الحالية كما يميل إلى تجاهل أي شيء يتعارض مع معتقداته.

– التظاهر بفهم المعلومات المعروضة من جانب المرسل.

– الإفراط في استخدام رسائل الاتصال قد يكون عبئا كبيرا على المستقبل، وهكذا يساعد النموذج الاتصالي الدارس إلى العناصر الرئيسية في عملية الاتصال، التي ينبغي التركيز عليها وفهم تأثيراتها من أجل السيطرة على مخرجات العملية.

هناك كذلك مجموعة أخرى من العوامل التي تعيق الاتصالات الفعالة وتقلل من درجة فاعليتها منها عوامل فردية وعوامل ترتبط بالبيئة (بيئة العمل) وعوامل ميكانيكية، ويمكن استعراض بعض منها:

"عوامل فردية" تشمل ضعف المهارات الأساسية للاتصال كالحديث والإنصات والكتابة والقراءة والحساسية الاجتماعية، إضافة إلى تبني "*assumptions unclarified*" التي تخلق الغموض وسوء الفهم وانعدام الثقة بين المرسل والمستقبل، وسيطرة الخوف وضعف القدرة على الفهم، إلى جانب "*poorly expressed messages*" وسوء استخدام اللغة وما ينشأ عنها من "*semantic distortion*" المتعمد أو العرضي.

أما "العوامل المرتبطة ببيئة العمل" فتتمثل في التفاوت في الخبرات بين العاملين، وغياب سياسة واضحة للاتصال داخل المنظمة، وضعف القيادة الإدارية أو عدم قناعتها بأهمية الاتصال، فضلا عن تأثير شخصية المدير على المناخ الاتصالي العام.

وتتعلق "المعوقات الميكانيكية" بقصور وسائل الاتصال وضعف كفاءتها، وغياب جهاز إداري متخصص بإدارة الاتصال، ووجود خلل في الهيكل التنظيمي، إضافة إلى التباعد المكاني بين الأفراد وتأخر المعلومات المرتدة، مما يقلل من دقة وسرعة عملية الاتصال.[1]

بينما تجمل هذه العوائق كل من (نفيسة، فوزي، وفهيمة) في كتاب "السلوك التنظيمي"[2] في العناصر التالية: "لغة الاتصال"، و"موضوع الاتصال"، و"عنصر الوقت"، و"العوامل المرتبطة بالتنظيم" و"العوامل السيكولوجية والاجتماعية"، إضافة إلى "العوامل المرتبطة بالمرسل والمستقبل"، و"مقاومة التغيير"، و"ضعف مهارات الاتصال وعدم تركيز الانتباه"، و"التقييم المتسرع للرسالة"، و"المقاطعات المادية لعملية الاتصال"، و"زيادة حجم المعلومات"، فضلا عن "الاختلافات الثقافية والحضارية" التي قد تعيق فعالية التواصل داخل المنظمات.

[1]- محمد العزازي أحمد إدريس: مرجع ساق ، ص ص 97- 203.

[2]- نفيسة محمد، وفوزي شعبان، ورباب فهمي: مرجع سابق، ص 240.

7- عناصر عملية الاتصال:

تقوم عملية الاتصال في مستوياتها المختلفة، وأنواعها المتعددة على عناصر أساسية لا تختلف مع اختلاف الزمان والمكان، وإن كانت تختلف في أشكالها وصورها، لكنها لا تختلف في مضمونها، ولا يمكن تصور أي عملية اتصال إلا بهذه العناصر وتعطى لهذه العناصر تسميات مختلفة من باحث لآخر يمكن تحديدها بوضوح فيما يلي:[1]

1/المرسل (*communicator*): هو المبادر في عملية الاتصال، ويقوم بإنشاء الرسالة أو المعنى، وقد يكون فردا أو مجموعة أشخاص، أو مؤسسة أو هيئة، بحيث يبعث بمعلومات محددة بهدف إحداث سلوك معين لدى المستقبل.[2] يعتمد نجاح المرسل على عوامل شخصية واجتماعية وثقافية واقتصادية، مثل الثقة بالنفس، والقدرة على التأثير، واتجاهاته نحو ذاته والمستقبل، وشخصيته وأسلوب تواصله. ولضمان فعالية الاتصال، يجب على المرسل مراعاة وضوح الفكرة ودقة محتواها، تبسيط الرسالة وتجنب الغموض اختيار الوقت والمكان المناسبين، تشجيع التغذية الراجعة، والتحكم في معوقات الاتصال مثل الضوضاء والتشويش لضمان وصول الرسالة بوضوح.[3]

2/ الرسالة (*message*): هي موضوع عملية الاتصال، تحمل المعنى أو المعاني التي يرغب المرسل في نقلها إلى المستقبل، وقد تتضمن رموزا، معلومات، آراء، مشاعر، أو اتجاهات. يختلف شكل ومضمون الرسالة وفق الهدف منها، الأطراف المستقبلة، ونوعها، فهناك الرسائل الوظيفية والعاطفية.[4] وتظهر في صور مكتوبة، مسموعة، إشارات، صور أو أشكال أخرى. لضمان تحقيق فاعلية الرسالة واستجابة المستقبل لها، يجب تصميمها لجذب انتباه المتلقي، صياغتها بأسلوب يحافظ على اهتمامه ويشجعه على المتابعة، اختيار التوقيت المناسب للإرسال بما يتوافق مع ظروفه، وملاءمة محتواها لوسيلة الاتصال المستخدمة، إذ إن عدم توافق المحتوى مع الوسيلة يقلل من فعاليتها.

3/ وسيلة الاتصال القناة (*channel*): تعرف وسيلة الاتصال بأنها الأداة التي تنتقل عبرها الرسالة من المرسل إلى المستقبل، وتتنوع وفق طبيعة الاتصال ومستواه إلى ثلاث قنوات رئيسية: القناة اللفظية التي تعتمد على اللغة منطوقة أو مكتوبة، والقناة الكتابية التي تستخدم النصوص عبر مختلف الوسائط، والقناة الحركية غير اللفظية المعتمدة على الإشارات وتعابير الجسد.[5] ويسهم الجمع بين عدة قنوات في تعزيز

[1] - بشير العلاق: مرجع سابق، ص 8.
[2] - محمد منير حجاب، وسحر وهبي محمد: المدخل الأساسي للعلاقات العامة –مدخل سلوكي-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
[3] - نفس المرجع.
[4] - محمد الصيرفي: مرجع سابق، ص42.
[5] - نفس المرجع، ص 43.

وضوح الرسائل المعقدة وزيادة الاحتفاظ بمحتواها، كما تختلف الوسائل بين الرسمية المعتمدة داخل المنظمات كالتقارير والخطابات، وغير الرسمية كالحديث الودي والإشاعات. وتتحدد فعالية الوسيلة المختارة بمدى ملاءمتها لموضوع الرسالة ولطبيعة المستقبل، وبمستوى الثقة بها، إضافة إلى كفاءتها وقدرتها على مقاومة التشويش.[1]

4/ المستقبل (المرسل إليه) (*reseiver*): هو الجمهور الذي يتلقى الرسالة الاتصالية ويتفاعل معها، ويعد الهدف المقصود من عملية الاتصال. يلعب فهم خصائصه وظروفه دورا محوريا في إدراك معنى الرسالة ودرجة تأثيرها، إذ قد يرفضها أو يستجيب لها أو يتخذ موقفا من اللامبالاة. ويتضمن الاتصال تفسير المعاني من قبل المستقبل، والذي يتأثر بثلاثة عناصر رئيسية: العنصر العقلي المرتبط بالمنطق والتحليل والعنصر العاطفي المتأثر بالحالة الانفعالية والتوقعات الشخصية، والعنصر الاختياري الذي يختار فيه المستقبل ما يراه مهماً ويتجاهل ما عدا ذلك. كما تتحدد مساهمة المستقبل في نجاح الاتصال بعوامل مثل تكوينه الذاتي وفلسفته في إدراك الظواهر، وخبراته السابقة، وصحة الفروض التي يعتمدها، ودرجة التجانس بين الأفراد أو الجماعات المستهدفة.[2]

5/ التغذية الراجعية (*feed back*): وترد عند الفعل الصادر من المرسل إليه، والذي ينتج للمرسل التأكد من مدى تحقق الهدف من الاتصال، بل إن المرسل يكون في حالة ترقب وانتظار التعرف على طبيعة هذه المعلمات وما إن كانت إيجابية أم سلبية، كما قد تكون الاستجابة مباشرة أو غير مباشرة، ضعيفة أو قوية، عقلية أو مادية، وتكمن أهمية الاستجابة في أنها تخبرنا عن مدى نجاح الاتصال أو فشله.[3]

وبحسب رد فعل المرسل إليه تكون هناك بعض الأنماط السلوكية المتوقعة من جانب المرسل مثل: [4]

– عدم تكرار الاتصال بالمرسل إليه مرة أخرى.

– إدخال تعديلات على الرسالة، بحيث تصبح أكثر وضوحا للمرسل إليه.

–تغيير أو تدعيم الوسيلة المستخدمة، بحيث تصبح أكثر فعالية في تحقيق الهدف من الاتصال.

6/ التـأثير (*efective*): وهو المحصلة النهائية للاتصال حيث يتم تغيير معلومات واتجاهات وسلوك المستقبل بما يتفق وأهداف المرسل.[5] وطبعا يبقى التأثير مسألة نسبية ومتفاوتة من شخص لآخر، أو جماعة لأخرى، بعد تلقي الرسالة الاتصالية وفهمها، وغالبا ما يكون تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية

[1] - محمد العزازي: مرجع سابق، ص 177.
[2] - مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص 190.
[3] - نفس المرجع، ص 190.
[4] - محمد العزازي: مرجع سابق، ص ص177-178.
[5] - محمد الصيرفي: مرجع سابق، ص49.

بطيئة وليس فوريا كما يعتقد البعض، وقد تكون تأثير بعض الرسائل مؤقتا، وليس دائما، وبالتالي فإن التأثير هو الهدف النهائي الذي يسعى إليه المرسل وهو النتيجة النهائية التي يتوخى تحقيقها وتتم عملية التأثير على خطوتين، الأولى هي تغير التفكير والخطوة الثانية هي تغيير السلوك.[1]

ويضيف حسن عماد مكاوي عنصر آخر:

7/ السياق –بيئة الاتصال (*context*): يحدث الاتصال في سياق محدد يعكس المكان والزمان والأشخاص المحيطين، قد يكون هذا السياق طبيعيًا غير ملحوظ أو يتطلب جهدًا لفهمه. فالسلوك قد يتغير حسب السياق، مثل اختلاف ردود الفعل بين نزهة ومؤتمر علمي. ويعد السياق بمثابة النية الاجتماعية التي تزودنا بالقواعد والأحكام للتفاعل، ولا يمكن فصل السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي عن الاتصال، إذ كلما كانت الجوانب المشتركة بين المرسل والمتلقي أكبر زادت فرص نجاح العملية الاتصالية.[2]

تشير الدراسات الاتصالية إلى أن تقبل فكرة أو ممارسة جديدة يحدث تدريجيا عبر مراحل متعددة تختلف حسب خصائص الأفراد وظروفهم. تشمل هذه المراحل: مرحلة الإدراك حيث يتعرف المتلقي على الفكرة ويدرك أهدافها وأهميتها مع التركيز على التوعية والإقناع، مرحلة الاهتمام التي يسعى فيها المستقبل للحصول على معلومات تفصيلية ويفضل استخدام الاتصال الشخصي ووسائل العرض التفاعلية، مرحلة التقييم حيث يقيم المتلقي المعلومات ويستشير من يثق بآرائهم مع منح الحرية في القرار، مرحلة المحاولة والتجربة التي يبدأ فيها المتلقي تطبيق الفكرة بحذر مع متابعة المرسل وتشجيعه، ومرحلة الممارسة التي يعتمد فيها الفرد الفكرة فعليًا مع استمرار الاتصال لضمان ترسيخ السلوك الجديد. وتوضح هذه المراحل أن الإقناع والتغيير الاتصالي عملية تراكمية وتدريجية تتطلب وقتا ومتابعة مستمرة وتفاعلاً مباشرًا بين المرسل والمستقبل لضمان النجاح.[3]

8- نماذج الاتصال:

نظرا لأن الاتصال عملية ديناميكية، مستمرة، تتغير بلا انقطاع، لهذا لا نستطيع أن ندرسها أو نفحصها كما يفحص العالم البيولوجيا ضفدعة أو أرنب، فالاتصال عملية معقدة لا نستطيع أن نعيد بناءها بنفس الشكل الذي حدثت بيه، يصبح علينا أن نخلق صورة صناعية جامدة لهذه العملية بالرغم من

[1] - مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص 191.
[2] - حسن عماد مكاوي، وليلى حسن السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001 ص52.
[3] - مي العبد الله: مرجع سابق، ص ص 69-71.

أن ذلك يشوهها إلى حد ما، إلا ان الصورة التي نوقفها أو نجمدها تعاوننا على أن تفهم بشكل أساسي عناصر وطبيعة الاتصال.[1] فتستخدم "النماذج" لكي تسهل علينا استيعاب وفهم الظواهر ومكوناتها.[2]

فالنظرية أو النموذج هي محاولة لتقديم العلاقات الكامنة التي يفترض وجودها بين المتغيرات التي تصنع حدثا أو نظاما معينا في شكل رمزي، وتتراوح النماذج ما بين النماذج البسيطة والنماذج الرياضية والمفرطة في تعقيدها، ولكن يجمعها صف واحد وهو توفير إمكانية تجريد وعزل وتقسيم الأجزاء المحتملة للعملية الاتصالية، فالنماذج ذات طابع تحكمي في الواقع، والمعيار الأساسي للحكم على النموذج هو مدى فائدته ومنفعته، وهذا الطابع التحكمي ينبع من أن النموذج ذاته يخضع لتقدير وتقييم الباحث الذي قام ببناء النموذج. ويمكن تقديم النماذج في أشكال عديدة تحقق الهدف النهائي وهو يستنبط المعلومات الخاضعة الخاصة بالظاهرة أو النظام، منها النماذج اللفظية، أو الاحصائية، أو الرسوم أو الصور او المجسمات أو غيرها، ويطرح (سيفرين) المعايير التالية لتقييم النموذج وتحديد صلاحياته لتحقيق وظائفه:[3]

– إمكانية تقييمه وذلك من خلال كفاية بياناته التي تحقق الهدف من صياغته.

– مدى فائدته، وإمكانية المساعدة التفسير والتوجيه، واكتشاف علاقات أو حقائق، أو طرق جديدة

– مدى أهمية ميدان البحث وقدرته في المساعدة على التنبؤ واتفاقه مع مرحلة التطور في هذا الميدان.

ويمكننا أن نصنف النماذج بشكل عام تحت فئتين عريضتين:

– **النماذج البنائية *structural*:** التي تظهر الخصائص الرسمية للحدث أو الشيء، أي المكونات وعدد وحجم وترتيب الأجزاء المنفصلة للنظام أو الظاهرة التي نصفها.

– **النماذج الوظيفية *factionnel*:** التي تحاول أن تقدم صورة طبق الأصل للأسلوب الذي يعمل بمقتضاه النظام، وهي نماذج تشرح طبيعة القومي أو المتغيرات التي تؤثر على النظام أو الظاهرة.[4]

كما يمكننا تقسيم نماذج الاتصال إلى نوعين رئيسيين وهما: [5]

–النماذج الخطية (أحادية الاتجاه) مثل نموذج (أرسطو، هارولد لاسويل...)

–النماذج التفاعلية (ثنائية الاتجاه) من أمثلة النموذج (روس، و لبور شرام...)

– **النموذج الخطي:** النموذج الاتصالي الأفضل والأكثر كفاءة في ضوء هذا التصور هو النموذج الذي يقدمه عالم الاتصال *هارولد لازويل* وضعه عام 1948 أين يقترح وصف *lasweus model of communtion* السلوك الإنساني بالإجابة على خمس أسئلة.

[1] - جيهان أحمد رشتي: مرجع سابق، ص 82.
[2] - عاطف عدلي العبد: مرجع سابق، ص 69.
[3] - مي العبد الله : مرجع سابق، ص 87.
[4] - جهان أحمد رشتي: مرجع سابق، ص 74.
[5] - خضرة عمر المفلح: مرجع سابق، ص107.

من الذي يقول؟ *who says?*

ماذا يقول؟ *what?*

كيف يقول؟ *How?*

وبأية وسيلة؟ *in which channel?*

ولمن يقول؟ *to how?*

وما هو التأثير الناجم عن ذلك؟ *with what effect?*[1]

لقد أصبح نموذج "لاسويل" من الأسس العلمية في دراسة الاتصال، وكل تساؤل من التساؤلات الستة المذكورة له معنى وقصد محدد، حيث أن الإجابة على هذه الأسئلة تمثل عناصر العملية الاتصالية وعلى الرغم من أنه نموذج مبسط، إلا أن من الممكن تطبيقه في كافة المجالات الإعلامية والدعائية والإعلانية، حيث يتبع إمكانية تنظيم البدائل والمتغيرات التي تواجه القائم بالاتصال.

ومع أن نموذج لاسويل يمثل أشهر تساؤل، كان ولا زال يعمل بمثابة الموجه للعديد من الدراسات الإعلامية لكنه أهمل بصورة واضحة الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تتم فيه وعبره عملية الاتصال.

ونلاحظ أن لاسويل اهتم بتأثير العملية الاتصالية على المستقبل فيقول أن من البديهي أن للمرسل هدف للتأثير على المستقبل، فما علينا إلا النظر إلى عملية الاتصال على أنها عملية إقناعيه أو حتى إغرائية كما يفترض أن الرسالة الاتصالية دائما لها تأثير.[2]

* من أهم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج: أن "لاسويل" اهتم بالقائم بالاتصال باعتباره قادرا على الإقناع، وتجاهل المجال والمناخ الاجتماعي الذي يتم فيه الاتصال، وتناسى تأثير العامل الإيديولوجي.

* حذف عنصرا أساسيا وهو الاستجابة أو التغذية الراجعة من نموذجه فالاتصال لديه يسير في اتجاه واحد من المرسل إلى المستقبل ليحقق التأثير وهذا يعكس تاريخ وضع هذا النموذج الذي يعد من أوائل النماذج.[3]

-نموذج ديفيد برلو: في سنة 1960 نشر "ديفيد برلو" نموذجه عن الاتصال بين فردين، يقوم على افتراض أن الفرد يجب أن يفهم السلوك البشري حتى يستطيع أن يحلل عملية الاتصال، واهتم في نموذجه بالعوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل الاتصال في علاقتها بكل عنصر من عناصره التي تتمثل في: المصدر، الرسالة – الوسيلة والمتلقي..، ووجود هذه العوامل أو غيابها يحدد بشكل مباشر مصادر التشويش في الاتصال اتجاهاته، والتي تؤدي إلى عدم إدراك المعنى المتماثل لدى كل من المرسل والمتلقي.[4]

[1]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص196.
[2]- نفس المرجع، ص196.
[3]- خضرة عمر المفلح: مرجع سابق، ص 98.
[4] - مي العبد الله: مرجع سابق، ص 98.

وعلى الرغم من أن نموذج "برلو" اهتم بالدرجة الأولى بالاتصال المواجهي إلا أن كثير من أفكار هذا النموذج يمكن تطبيقها على المواقف الاتصالية في الأشكال المختلفة، مع الوضع في الاعتبار أيضا رجع الصدى، وإن كنا نرى أن رجع الصدى الذي يتمثل في الاستجابة المستهدفة يظل مرهونا بمدى نجاح أو فشل الاتصال من خلال تفاعل مجموعة من الاعتبارات المرتبطة بالمصدر والمتلقي والرسالة والوسيلة؛ فالمرسل والمتلقي يحتاجان إلى مهارات اتصالية تضمن اختيار الرموز المناسبة وتفسيرها بوضوح، كما تؤثر اتجاهاتهما نحو الذات والآخر وموضوع الرسالة في تقبلها أو رفضها، ويعزز مستوى المعرفة والدراية بالسياق الاجتماعي والثقافي دقة الفهم وسلاسة التفاعل. أما الرسالة فتتحدد فعاليتها بوضوح رموزها ومضمونها وطريقة معالجتها، مما يستلزم صياغتها بصورة مبسطة ومنظمة تراعي طبيعة المتلقي. وتعد الوسيلة عاملاً حاسماً في نجاح الاتصال، إذ ينبغي اختيارها بما يتناسب مع خصائص الموقف الاتصالي وقدرات الأطراف، ووفقا لمنظور برلو فإن الاتصال عملية تأثيرية تقوم على مهارة المرسل وثقافته ومكانته الاجتماعية، ولا تُفهم الرسالة بمعزل عن الهدف الذي تسعى لتحقيقه.[1]

-**نموذج الاتصال الرمزي:** يبنى هذا النموذج على أساس أن الفرد يستجيب للأفكار والمعاني والمفاهيم المتضمنة في الرموز والواقع أن الاتصال الإلكتروني يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية استخدام الرموز الإلكترونية ووسائل الاتصال الإلكترونية التمكينية للتأثير على المستلم أو صاحب قرار الشراء.

ويتألف هذا النموذج من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية: أطراف الاتصال(المرسل والجمهور)، العمليات الاتصالية، العوامل المؤثرة في الاتصال.[2]

-**النموذج الموقفي في الاتصال (نموذج الملائمة):** يتصف هذا النموذج بالمرونة، ويؤسس على الفهم الكامل للعلاقات المتداخلة بين النظم التي تحكم الموقف، والشروط والظروف المحددة التي تعمل المنظمات في إطارها، لهذا نجد أن النظام قائم على أسس ديناميكية بسبب تغيير نظم الارتباط، ويرتبط ذلك مع ظروف البيئة الديناميكية والنظم السائدة فيه.[3]

يعد الاتصال علما وفنا استمد أسسه من علوم متعددة كعلم النفس والاجتماع والفلسفة والسياسة، وهو يمثل ضرورة إنسانية أساسية تسهم في تماسك الأفراد والجماعات والمجتمعات. ويتمثل الاتصال الإنساني في قدرة الأفراد على تبادل الخبرات والأفكار والمعلومات عبر الكلام أو الكتابة أو الإشارات، باعتباره عملية تفاعل اجتماعي تبنى من خلالها المعاني والصور الذهنية المشتركة باستخدام الرموز.

[1] - نصيف فهمي منقريوس: مرجع سابق، ص62.
[2] - حميد الطائي، وبشير العلاق: مرجع سابق، ص ص 16،17.
[3] - نفس المرجع، ص ص 16،17.

يهدف الاتصال إلى إحداث تغييرات في المعرفة والاتجاهات والسلوك لدى المستقبلين من خلال تزويدهم بمعلومات صحيحة وتصحيح مفاهيم خاطئة، وله وظائف متعددة تشمل التثقيف والتعليم والتفاعل الاجتماعي، إذ يعد وسيلة فعالة في تكوين العلاقات الإنسانية وتوحيد الاتجاهات وتعديل السلوك.

ويمتاز الاتصال بكونه عملية ديناميكية مستمرة تتسم بالحركة والتطور، وله نماذج تفسيرية تمثل خرائط توضيحية تبرز عناصره الأساسية – المرسل، الرسالة، الوسيلة، المستقبل، الاستجابة، والتأثير – والعلاقات المتبادلة بينها، مما يُسهم في تحليل العمليات الاتصالية والتنبؤ بمسارها ووضع الفرضيات البحثية في هذا المجال.[1]

II. مدخل حول الاستراتيجية:

لقد احتلت الاستراتيجية مكانة لم يسبق لها مثيل، حيث أصبحت تدرس في مختلف الميادين خاصة في مجال الإدارة (Management) بشكل عام، وإدارة المؤسسات بشكل خاص. ومع ذلك، لم تتمكن معظم المؤسسات من تحقيق تنظيم يتماشى مع استراتيجياتها المعتمدة، لأن المغزى لا يكمن فقط في صياغة الاستراتيجية، بل في كيفية وضعها حيز التنفيذ وترجمتها إلى واقع عملي.

ويزداد هذا التحدي في ظل بيئة تتميز بعدم الوضوح، نتيجة للتغيرات المتسارعة التي تشهدها المؤسسات اليوم، مما يجعل الرؤية غير واضحة ويدفع بالمؤسسات نحو تبني منطق أكثر ملاءمة للاستراتيجية. وفي هذا السياق، تبرز القيادة كعنصر أساسي في تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

بناء على ذلك، سنتناول خلال هذا المطلب مختلف القضايا المتعلقة بمفهوم الاستراتيجية وأهميتها في المؤسسة، طبعا كمدخل عام في سياق فهمنا لموضوع الدراسة الأساسي.

1- ماهية الاستراتيجية:

نشأ مفهوم الاستراتيجية في ميدان الحروب؛ ثم امتد ليشمل مجال الإدارة في المؤسسات. وقد أصبح هذا المفهوم واسع الانتشار في التسيير نظرا لما يوفره من أدوات ومعانٍ تساهم بشكل كبير في تحسين الإدارة. أين تعرف الاستراتيجية على أنها نهج يستخدم لمواجهة التحديات والفرص البيئية في المنظمات، مع الأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف الداخلية والخارجية لتحقيق الأهداف المحددة لها. كما تعد وسيلة لتعزيز التلاحم والاستمرارية بين سياسة التسويق للتعامل مع المحيط الخارجي وبرامج

[1]- إبراهيم أبوعرقوب: الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ،2009 ص 110- 113 .

الاتصال داخل المؤسسة وخارجها. وتعتمد الاستراتيجية على التخطيط والتنسيق بين الأهداف والموارد المتاحة، حيث يتم تخصيص الوسائل المناسبة لكل هدف لضمان تحقيقه.

هي الأنشطة والمخططات التي تقررها المؤسسة على المدى البعيد، بما يضمن التقاء أهداف المؤسسة مع رسالتها والتقاء الرسالة مع البيئة المحيطة بها بطريقة فعالة وذات كفاءة عالية.[1]

هي إعداد خطط نوعية تحدد فيها العناصر اللازمة لتطبيق الاستراتيجية ومتابعتها بداية من الأهداف، خلايا الاتصال، المستهدفون والوسائل وغيرها وصولا إلى التكاليف المتعلقة بها والحدود الممكن أن تواجهها العملية الاتصالية.[2]

في المجال الإداري، يشير مفهوم الاستراتيجية إلى عملية تحديد الأهداف، والأغراض، والسياسات الرئيسية، إلى جانب وضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بحيث يتم صياغتها بطريقة تعكس طبيعة العمل الذي تقوم به المؤسسة حاليًا أو الذي تسعى إليه في المستقبل.[3]

وأمام اختلاف تعريفات الاستراتيجية –تبعا للتخصصات المختلفة– فإنها تعبر بشكل عام عن نشاط هادف ينبع من أشخاص يتحلون بالمسؤولية ويمتلكون قدرًا من التأهيل.[4] فالاستراتيجية تُستخدم للدلالة على الهدف الذي يسعى أي فعل إلى تحقيقه؛ حيث يمكن اعتبار أي حركة أو نشاط يسعى لتحقيق أهداف معينة جزءا من الاستراتيجية. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنظيما، وضبطا وتنسيًا، أي أنه يستلزم وضع خطة واضحة لضمان الوصول إلى الهدف المنشود.

وعلى الرغم من أن التخطيط هو عنصر أساسي في تحقيق الأهداف، إلا أن نجاحه لا يقتصر على وجود الخطة فحسب، بل يتطلب أيضًا توفير الوسائل اللازمة لتنفيذها. وهكذا، فإن الاستراتيجية تتشكل من مزيج متكامل بين التخطيط المحكم والوسائل المتاحة التي تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.[5] وفي سياق هذه الدراسة، نستخدم مصطلح الاستراتيجية في مجال الاتصال، نظرا لما وجدناه فيه من دقة في التعبير عن المفهوم الذي نسعى إلى توضيحه، حيث يعكس جوهر إعداد الخطط وتصميم العمليات بأسلوب منظم لتحقيق أهداف محددة بدقة.

وتتمثل العناصر المحددة لمفهوم الاستراتيجية فيما يلي: [6]

[1] - سامية عواج: الاتصال في المؤسسة المفاهيم – المحددات- الاستراتيجيات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، 2019، ص 230.
[2] - ناصر دادي عدون: الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دراسة نظرية تطبيقية، د. ط، دار المحمدية، الجزائر، 2004، ص 81.
[3] - محمد الصيرفي : الإدارة الاستراتيجية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، الإسكندرية، 2008 ، ص 18.
[4] - *Herve Coutau – Begarie : traite de stratégie , 2eme édition , paris , économisa , 1999 , p : 29*
[5] - عبد القادر محمد فهمي: المدخل إلى الاستراتيجية ط 1، دار مجدلاوي للنشر التوزيع، عمان 2006 ، ص 24.
[6] - ثامر البكري: استراتيجيات التسويق، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 41.

– وسيلة تعتمدها المؤسسة للمواءمة بين مواردها المتاحة والفرص الحاصلة أو الممكن حصولها في البيئة الخارجية.

– أداة رئيسية لاتخاذ القرارات العامة في حياة المؤسسة وعلى المدى البعيد.

– تعظم مواردها المتاحة عبر الاستخدام الأمثل لمواجهة احتياجاتها.

– تستمد الاستراتيجية وجودها من خلال رسالة المؤسسة.

2– أهمية الاستراتيجية:

تتمثل أهمية الاستراتيجية في مجموعة من العناصر المهمة التي تبرز مكانتها في مجال التخطيط من أجل بناء مؤسسات مهما كان شكلها أو تخصصها وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:[1]

– تحقيق أفضل إنجازا من خلال معرفة اتجاهات المنظمة لفترة زمنية طويلة نسبيا.

– تعطي الخطة الاستراتيجية أهدافا وتوجيهات واضحة للمستقبل.

– التعرف على العوامل الداخلية والخارجية المؤدية الى احداث تغييرات ذات أهمية للمؤسسة كإدخال منتجات جديدة، أو التوسع في الأسواق أو البحث عن أسواق جديدة.

– تساعد الاستراتيجية متخذي القرار على معرفة الاتجاهات الصحيحة في اتخاذ القرارات، وتساعد المدراء على فحص المشكلات الرئيسية.

– تنظم تدخلات القرارات المالية والتسويقية المهمة المتعلقة باتجاهات المؤسسة.

– تمكن الخطة الاستراتيجية متخذي القرار من تحقيق الاتصال الكفء، أو التنسيق والتكامل والتفاعل مع كافة الفعاليات المنظمة المختلفة.

– توفر المعيار الذي يمكن استخدامه في عملية اتخاذ القرار الصائب.

– الاقتصاد في استخدام الموارد لأن الموارد ستستخدم وفقا للطريق المرسوم ولتحقيق الأهداف.

نظرا لأهمية الاستراتيجية فإن لها مكونات تتمثل فيما يلي: [2]

– **المجال:** أي الميدان الذي تعمل فيه المنظمة.

– **البيانات والأهداف:** يتم تأثير مستوى الأداء المحقق مقارنة مع الأبعاد المحددة والواضحة سابقا.

– **التطور:** يعني تطوير أعمال المنظمة إلى المستويات المطلوبة وفق زمن محدد.

– **الموارد:** تهدف الاستراتيجية إلى تعظيم الموارد واستثمارها تماشيا مع الأهداف.

[1] - محمد الصيرفي: التخطيط الاستراتيجي، ط1، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، 2008، ص 58.
[2] - ثامر البكري: مرجع سابق، ص 41.

– **التكامل:** أي استراتيجية عمل متكامل و مستمر في التخطيط والعمل والتنفيذ.

3– مصطلحات مشابهة للاستراتيجية:

قد يخلط البعض بين مصطلح الاستراتيجية ومصطلحات أخرى تتشابه معها في بعض الجوانب لكنها تختلف عنها تمامًا في عديد العناصر. لذلك نسعى هنا إلى توضيح بعض المفاهيم ذات العلاقة.

* **الاستراتيجية والخطة:** يمكن تعريف الاستراتيجية من خلال وجهين رئيسيين:

أ– الموقف الاستراتيجي: (*Strategic Position*) يعبر عن العلاقات الفعلية بين المؤسسة وبيئتها الحالية.

ب– الخطة الاستراتيجية: (*Strategic Plan*) تعكس العلاقات المستهدفة بين المؤسسة وبيئتها المستقبلية.

تتضمن الخطة مجموعة من الأهداف تسعى المؤسسة لتحقيقها، بالإضافة إلى الخطوات والقرارات اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف، وبذلك تعتبر الاستراتيجية الأساس الذي تُبنى عليه الخطة بل يمكن اعتبارهما توأمين مترابطين. فمن غير الممكن وضع خطة لمؤسسة دون وجود استراتيجية تحدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها، في المقابل لا يمكن تصور استراتيجية بدون خطة تُترجمها إلى واقع عملي.[1]

* **الاستراتيجية والتكتيك:** يعد التفريق بين الاستراتيجية والتكتيك أمرا معقدا، خاصة أن العديد من المؤسسات تفضل الإبقاء على هذا التمييز غامضًا للحفاظ على عنصر المفاجأة أمام المنافسين.

بشكل عام **فالتكتيك** عبارة عن خطط مرحلية وعملية تُستخدم لتنفيذ أهداف **الاستراتيجية**، هذا يعني أن كل استراتيجية تتطلب عددا من التكتيكات تتناسب مع عدد المراحل التي تتضمنها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وبالتالي يجب أن يكون التكتيك متناسقا مع الاتجاه العام للاستراتيجية.[2]

* **التفكير الاستراتيجي:** هو القدرة على توحيد مختلف الرؤى والطروحات الغامضة والمعقدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الماضي والحاضر والمستقبل، ووفقا لمدخل الإدارة فإن التحليل الاستراتيجي يتضمن عمليتين متكاملتين: التخطيط والتفكير. حيث يتضمن التخطيط عملية التحليل وتصميم النظم والإجراءات بينما يتضمن التفكير عمليات التركيب والحدس والإبداع والابتكار على كافة مستويات المؤسسة، وعليه يمكن تعريف التفكير الاستراتيجي على أنه التفكير حول السيناريوهات والاستراتيجيات بطريقة إبداعية والتي تكون متحررة نسبيا من القيود الموجودة.

[1] - عيشوني عبد السلام: الاستراتيجية الاتصالية للإذاعة الجهوية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال استراتيجي، جامعة الجزائر3، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2012-2013، ص51.

[2] - نفس المرجع، ص52.

* **مهمة المؤسسة(*La mission*)** : تمثل رسالة المؤسسة دستورها، وهي الفكرة الأساسية والمرشد الرئيسي لكافة القرارات والجهود التي تبذلها المؤسسة. يمكن تحقيقها بالإمكانات الحالية. تحدد رسالة المؤسسة، التي تمتد عادة لفترة زمنية طويلة نسبياً، ما يمكن أن تقوم به المؤسسة وما لا يمكنها القيام به.[1]

* **السياسة(*La politique*)** : هي مجموعة القواعد والقرارات المحددة مسبقا لفترة زمنية معينة، بهدف الوصول إلى بعض الأهداف العامة، مثل سياسة التسعير، سياسة التكوين وغيرها.

* **التكتيك(*Le tactique*)** :هو كيفية إدارة موارد المؤسسة ضمن إطار استراتيجي محدد، يتم تطبيقه بشكل هيكلي، تكراري، ومرحلي على المدى القريب.

* **الأهداف(*Les objectifs*)** :هي النتائج النهائية للأنشطة أو النسب التي يجب إنجازها، ويتم التعبير عنها بأرقام كمية أو وحدات بهدف ترجمة مهام المؤسسة ورسالتها إلى واقع عملي.

* **المشروع(*Le projet*)** :يشمل الأنشطة أو المهام اللازمة لتحقيق خطة ذات غرض محدد.[2]

* **اللوجستيك(*La logistique*)** :يتكون من مجموعة التقنيات والوسائل التي تساعد على تنظيم وتسيير التدفقات المعلوماتية والمالية، كما يعد وسيلة لإدارة التحركات داخل منظومة معينة.[3]

4- أنواع الاستراتيجيات في المؤسسة: بصفة عامة، تطبق معظم المؤسسات الكبيرة متعددة الأنشطة ثلاثة مستويات من الاستراتيجيات:[4]

-**استراتيجيات عامة** :تُطبق على مستوى المؤسسة ككل، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

-**استراتيجيات قطاعية:** تُطبق على مستوى وحدات أعمال المؤسسة، سواء مستوى محلي أو خارجي.

-**استراتيجيات وظيفية:** تتعلق بوظائف محددة داخل المؤسسة، مثل استراتيجية التسويق الاستراتيجية المالية، استراتيجية الموارد البشرية.

تشير دراسات (***Tompson*, 1994**) الى أن تعقيد بيئة المؤسسة وتغيرها المستمر يؤدي إلى صعوبة تحديد الاستراتيجيات المناسبة، خاصة في حالة عدم تفسير التداخل البيئي بشكل صحيح. وبناءا على ذلك، يمكن للمؤسسة أن تتبع ثلاثة نماذج من السلوكيات الاستراتيجية خلال إعدادها:[5]

-**السلوك الدفاعي (*Défensif*)** : يتمثل في محاولة وضع حواجز قصوى لحماية المؤسسة ووقايتها من التهديدات والمنافسة في محيطها.

---

[1] - *Joseph MUSENGA TSHIMPANGILA, Cours de Marketing et Gestion commerciale, G3, Economie, UNIKIN, 2006-2007.*

[2] - أمينة بن زرارة: مطبوعة بيداغوجية في مقياس استراتيجيات الاتصال، موجهة لطلبة ليسانس، اتصال، 2021/2020، ص 32.

[3] - نفس المرجع، ص 32.

[4] - محمد ابراهيم، الإدارة الاستراتيجية: آليات ومرجعيات خارطة الطريق لإدارة واعادة الهيكلة، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، 2011، ص ص 304-309.

[5] - أمينة بن زرارة: مرجع سابق، ص 34.

-**السلوك الهجومي (*Offensif*)** : يهدف إلى تغيير توازن القوى وقواعد التنافس لصالح المؤسسة.

-**السلوك الاستباقي (*Proactif*)**: يعتمد على استغلال الديناميكية التنافسية بشكل أفضل لتحقيق ميزة تنافسية.

5- خصائص الاستراتيجية ومبادئها:

5-1- خصائص الاستراتيجية: من أهم الخصائص التي تتميز بها الاستراتيجية ما يلي: [1]

- **ابتكار أنشطة فريدة:** تنطوي الاستراتيجية على أداء الأنشطة بأسلوب متميز يختلف عن أداء المنافسين، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية فريدة.

- **المفاضلة بين البدائل** :تتطلب الاستراتيجية اختيارًا دقيقًا بين البدائل المتاحة، خاصة عندما لا تتوافق بعض الأنشطة مع البدائل الاستراتيجية الأخرى، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

- **حماية الميزة التنافسية** :تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز الميزة التنافسية من خلال التنسيق الفعّال بين جميع الأنشطة، مما يؤدي إلى تفاعل إيجابي يعزز من قوة المنظمة في السوق.

5-2- مبادئ الاستراتيجية: من جملة المبادئ التي وضعت في صياغتها نذكر ما يلي:

- ضرورة أن تكيف الغايات مع الوسائل المتاحة والمستخدمة في بلوغ هذه الغايات.
- تكيف المخطط الموضوعة مع الحالات المستخدمة، والتي تم استيعابها في عملية البناء.
- عدم إهمال احتمالات العمل التي تبدو أقل احتمالية في الحدوث دون وضع تصورات واقعية للعمل في حالة حدوثها.
- ضرورة استثمار إمكانات العمل التي تمكن فيها المقاومة بعقلانية ووضوح.
- التأكد من أن المخطط والواقع غير المستهدفين كانا بناءين.
- عدم إعادة الفكرة أو الطموح على الموقع السابق بالاستراتيجية نفسها باستخدام نفس الأساليب.[2]

6- منطلقات اعداد الاستراتيجية:[3]

- **وضع الأهداف وتكاملها:** لما كانت الاستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف على أي مستوى قومي، أو مستوى عال، فلا يمكن وضع استراتيجية سليمة لأهداف مبهمة أو غير واضحة. لذلك يعتبر وضوح الأهداف وتكاملها نقطة هامة.

[1] - فلاح الحسيني: الادارة الاستراتيجية – مفاهيمها – مداخلها- عملياتها المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006، ص 20.

[2] - وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي: الادارة الاستراتيجية – منظور منهجي متكامل، عمان – الأردن، دار وائل للنشر ، 2007، ص 42.

[3] - مصطفى طلاس: الاستراتيجية السياسية العسكرية –ج1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2011، ص ص 389-390.

– **واقعية الأهداف:** إن اختيار الأساليب الناجحة للوصول إلى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها، ومن ثم أهمية تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف، ويتأثر في ذلك عامل وضوح الأهداف، وتقدير الاحتياجات اللازمة، وتحديد الإمكانيات والقدرات والموارد المتاحة، ومقارنة الإمكانيات بالاحتياجات، وتقييم احتمالات تحقيق الهدف بالإمكانيات المتاحة.

– **العقلانية والتخصص:** بما أن عملية وضع استراتيجية ما هي عملية تتضمن اختيارات عقلانية *Rational* في العلاقة بين الوسائل والغايات، بالمخالفة عن مجال عقلانية التخطيط، فإنه من الضروري أن تقوم هذه الاختيارات على أسس عقلانية واضحة ومحددة. وتتضمن هذه العملية مواءمة الأهداف ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها، ومقارنة هذه الأساليب بعضها ببعض، وتحديد الأسلوب الأمثل. وتتطلب هذه العملية أن يكون هناك حد معين من التخصص في ميدان هذه الاختيارات، بالإضافة إلى توافر مستوى معين من الدقة في المعلومات التي تحكم هذه الاختيارات، ومقارنتها بالمواقف المختلفة والتنبؤات بالأوضاع في المستقبل.

وحقيقة ذلك تفترض وجود معلومات دقيقة وتوافرها، لا يكفي للاستراتيجية أن توضع بطريقة عقلانية، كما لا يسلم أن تتم دراسة المعلومات وتحليلها بطريقة عقلانية. فالعقلانية الحقيقية تفترض بالإضافة إلى تحليل المعلومات، إدراك العلاقات المختلفة بين هذه المتغيرات في إطار نوع من الخبرة.

– **المرونة:** إن تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة، أو المتوقعة، مثل حالة حرب، أو كارثة طبيعية، وأن تعدد البدائل المناسبة في ظل هذه الظروف؛ فلكل موقف استراتيجية، ولكل هدف استراتيجية تلائم معه.

– **الابتكارية والاعتماد على الذات:** لعل ذلك هو إحدى القواعد الأساسية التي يجب أن تنظر إليها البلاد المختلفة بقدر أكبر من الجدية، وهي ضرورة تطوير هذه البلاد للاستراتيجيات الملائمة لظروفها في إطار الاعتماد على الذات.

– **الاستمرارية:** فالاستراتيجية لا تتم بالمشاكل اليومية، وإنما تتضمن عادة عدة مراحل تقوم كل منها على ما سبقها، ومن ثم ضرورة وضوح المراحل المختلفة في ذهن المفكر الاستراتيجي من ناحية وضرورة الاستمرارية من ناحية ثانية.

– **الإلزام:** يعني أن الاستراتيجية تكون ملزمة للجهات التي تقوم بتنفيذها. فهي ليست مجرد توصيات وهذا هو أحد معايير جدية الاستراتيجية التي تصدر عن السلطة المخولة قانونًا لهذا الاختصاص.

– **المرونة:** يجب أن تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة أو المتوقعة وأن تحدد البدائل المناسبة في ظل هذه الظروف.[1]

كانت هذه بعض المفاهيم والمختصرات حول المقومات والشروط التي تبرز الاستراتيجية كأداة ضرورية وليست مجرد خيار تكميلي، إذ تمثل منهجا فكريا يتيح تحليل الوقائع والأهداف والمتغيرات بعمق، مع تصنيفها وفقا لأهميتها واختيار الوسائل الأنسب لتحقيق الغايات المنشودة. ومن ثم؛ فإن لكل موقف استراتيجيته الخاصة، ولكل هدف نهج يتلاءم معه، فلا يمكن تبني استراتيجية معينة في سياق مختلف أو لتحقيق غاية أخرى دون مراعاة خصوصية الظروف والمتغيرات.

II. بناء الاستراتيجية الاتصالية:

1- ماهية الاستراتيجية الاتصالية:

تعرف استراتيجيات الاتصال بأنها: "فن تسيير ووضع مختلف أشكال الاتصال في المؤسسة في انسجام من أجل تلبية الأهداف ذات المصلحة العامة، وتحقيقها يمر عبر تطوير وتنمية علاقات إنسانية واجتماعية بين الأشخاص الطبيعيين المكونين للمنظمة من جهة، وبين نفس الأفراد والمؤسسة كشخص معنوي من خلال ممثليها الرمزيين وآليات عملها من جهة أخرى، فهي تشمل على كل الرموز المرتبطة بتاريخها، ثقافتها، قيمتها، مجالات مراجعتها وكذا وسائل نقلها المشترك".[2]

هي عمليات منظمة من الإشارات والرموز الموجهة بطريقة مدروسة تنفذ وفق خطط وتكتيكات تتوافق مع مراحل العملية الاتصالية وتهدف إلى تحقيق تصرف إيجابي لدى الجمهور المستهدف خلال فترة محددة وتمثل هذه العملية تخطيطا مسبقا للأساليب والإجراءات والطرق والوسائل الاتصالية بهدف تحقيق أهداف المنظمة المحددة سلفا.[3] بينما يعرف" بيير قريقوري "*Pierre Grigory*" استراتيجية الاتصال بأنها "مجموعة من الوسائل المتناسقة التي تسمح للمؤسسة بالاتصال ببيئتها والتأثير على الجمهور".[4]

ويمكن القول أنها خطة عمل شاملة تحدد وتخصص وسائل التنبؤ والتقييم والتوجيه العام لبلوغ الأهداف المنتظرة من طرف المؤسسة، إذ تجيب على الأسئلة التالية: من يقول؟، لمن يقول؟، لأي

[1] - مصطفى طلاس: مرجع سابق، ص 390.
[2] - ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص72.
[3]- سعيد عبد الرزاق: مقومات بناء الاستراتيجية الاتصالية في المنظمات والمؤسسات المختلفة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد12، العدد 05، 24-07-2020، ص121.
[4] - *pierre GA regory & jean Mark Lihu, Marketimg & publicité, Dall 02, paris, 1994, P90*.

هدف؟، وبأي وسيلة؟، بحيث تتوفر على المقاييس التي تجعلها ناجحة وفعالة وهي المصداقية، الإيجابية الديمومة والأصلية.[1]

انها "مخطط عام لسياسة الاتصال بالمؤسسة، وهي عبارة عن مشروع شامل ومتجانس وفعال يكون متوسط أو بعيد المدى بحيث يتم من خلالها تحديد الأهداف، واختيار الوسائل لذلك".[2]

وعبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات، والخطوات المبنية على المعلومات الدقيقة والسليمة التي تتخذها المؤسسة في إطار سياستها الاتصالية، تكون متوسطة المدى أو بعيدة المدى مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني، وتستخدم جميع أشكال وأنواع الاتصال بطرقة متجانسة، بغرض تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة داخليا وخارجيا بما يتماشى مع سياستها العامة.[3]

وعليه تمتد استراتيجية الاتصال في المؤسسة من سنتين الى خمس سنوات من خلال إعداد خطط عمل سنوية، وفيها تحدد العناصر المختلفة اللازمة لتطبيق الاستراتيجية ومتابعتها انطلاقا من الأهداف الخلايا الاتصالية والمستهدفين والوسائل، الوسائط والتواريخ الى التكاليف المتعلقة بها، والحدود أو القيود الممكن أن تواجهها العلمية الاتصالية.[4]

وتتعلق باستخدام وسائل الاتصال وفقا لأهداف المنظمة وطبيعة الجمهور على أساس دراسات وبحوث مسبقة، لأن كل جمهور يحتاج لوسائل اتصالية خاصة تتماشى وخصائصه.[5] وهي نهج يوجه مسار عمل وظيفة الاتصال، يوفر مؤشر على موقعها في المستقبل، أي المنطق الكامن وراء أنشطة وظيفة الاتصال، والآلية التي تقود نحو الوظيفة ونحو الفعالية.[6] تتجسد في إسناد مجموعة من الموارد أو المصادر إلى نشاط معين لتحقيق أهداف محددة فهي تركيب الغايات مع الوسائل.

لكل مؤسسة سياستها العامة في الاتصال، وهي ثمرة دوافع أعضائها (تكوينهم ثقافتهم..) والسياسة العامة هي مجموعة المبادئ القائدة، والقواعد الكبرى التي توجه الأفعال والتصرفات بصفة دائمة، وهي تفرض نفسها على استراتيجية المؤسسة عندما تحدد لها الأهداف التي يجب تحقيقها ومعايير لا بد من

---

[1] - *Marie – Hélène Westphalen, communicator, le guide de la communication d`entreprise, edution4, paris, maison dunod, 2004, P6-7.*

[2] - *Marie – Hélène Westphalen & Thiem Libaert, communicator: toute la communication d`entrepris, dunod, 5eme édition, paris, 2009 . P59.*

[3] - شكر عبد السلام: أهمية الاستراتيجية الاتصالية المعلوماتية للمنشأة الصناعية، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلد 06، العدد 04، 2018/10/31، ص9.

[4] - ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص 81.

[5] - حكيمة جاب الله: استراتيجيات الاتصال ودورها في تفعيل إدارة الإرادات المحلية الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد07، العدد2، 2019، ص99.

[6] *-BENITA STEYN., & Puth, G. (2000). Corporate communication strategy. Sandton South Africa: Publisher: Heinemann.*

احترامها، وتنعكس السياسة العامة على كل مجالات النشاط بالمؤسسة بما فيها الاتصال، وهو ما يسميه المحترفون في مجال اتصال المؤسسة ب مزاوجة *coupler* استراتيجية الاتصال باستراتيجية المؤسسة.[1]

عرفها توماس (*tomas*) على أنها: تلك الفعاليات والخطط التي تصغها المنظمة على المدى البعيد، بما يكفل تحقيق تلازم بين المنظمة ورسالتها، وبين الرسالة والبيئة لمحيطة بها بطريقة فعالة وبكفاءة. بينما عرفها فبيان دويلر (*FABIENNE DUILLIER*) على أنها: تلك القرارات الكلية التي تعمل على تحديد الخيارات الأساسية للاتصال والأهداف والإمكانيات اللازمة.[2]

يشير"بشير عباس العلاق" للمفهوم العام لاستراتيجية الاتصال بأنها التخطيط والتنفيذ والرقابة لعملية الاتصال التي تتم بين مؤسسة مع مستهلكيها من جهة، والجمهور بشكل عام من جهة أخرى.[3]

عبارة عن نسق منظم ومبرمج مبني على عمليات رمزية (خطاب، صورة، تظاهرات مختلفة...) تهدف إلى السماح للمتلقي باتخاذ قرار فيما بعد ويعبر عنه المتلقي بسلوك فعلي في الواقع، حيث أن الرسالة المتلقات من طرف الأشخاص تصبح متداولة بينهم.[4]

وحسب "أحمد زكي" فإن الاستراتيجية الاتصالية هي مجموعة من القواعد التي توضع على أساسها صيغة الاتصال، وتتضمن الهدف وخواصه والجمهور الموجه إليه.[5] وقد تتعلق استراتيجية اتصال المؤسسة بالمؤسسة نفسها، أو بعلامتها أو منتوجاتها أو بالقطاع الاقتصادي ككل ولكل حالة خصائصها. من حيث كونها تطويع للجهود الاتصالية لكي تتلاءم مع مواقف تسويقية معينة.[6]

أيضا عرفها قاموس علوم الإعلام والاتصال بأنها: "نمط يتعلق بفاعل اجتماعي يهدف إلى التنظيم الرمزي للفضاء العام، وهو نسق منظم مبني على عمليات رمزية عديدة: خطاب، صور، تظاهرات مختلفة، تهدف إلى السماح للمتلقي باتخاذ قرار، ومن ثم التعبير عنه بسلوك فعلي في الواقع"؛ ويعد هذا التعريف مبهم نوعا ما لأنه لم يوضح المقصود بالنمط أو النسق.[7] مقابل كونها "عبارة عن خطوات علمية مدروسة ومنظمة ذات طبيعة خاصة تتكامل مع خطوات التخطيط الاستراتيجي الإداري لكل قطاعات

[1]- أمير علي فاطمة الزهراء: الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن- دراسة حالة الدائرة الإدارية الدرارية – الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص89.

[2]- فوزية فراح: تقييم الاستراتيجية الاتصالية من منظور أداء الموارد البشرية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر2012،3-2013، ص23.

[3]- بشير عباس العلاق: قحطان العبدلي وآخرون: استراتيجيات التسويق، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص287.

[4]- إيمان هاجر مقيدش: الاستراتيجية الاتصالية وإرادة أزمة حوادث المرور بالجزائر، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص54.

[5]- كمال قار: دور الاستراتيجية الاتصالية في تكوين الصورة العاطفية للعلامة التجارية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد5، العدد2، 2018، جامعة عبد الحميد بن بديس – مستغانم، الجزائر ، ص66.

[6]- صبرينة رماش: الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص134.

[7] - *Encyclopédie de science de l`information et de la communication édition: sans, paris, euipse 1997, P 529.*

المجتمع لتحقيق غايت متكاملة تخدم الاتجاه المستقبلي لكل مؤسسة وجماهيرها معا، وليكون التقدم أو التطور آمنا مستقرا ومتوازنا".[1]

من جملة التعاريف السابقة يمكن القول أن:

– الاستراتيجية هي وسيلة لتحقيق غاية محددة وهي رسالة المنظمة في المجتمع، بما أنها تصبح غاية تستخدم في قياس الأداء للمستويات الإدارية الدنيا دخل المنظمة، ومعنى ذلك لا يمكن لأي منظمة أن تستخدم مفهوم الاستراتيجية إلا إذا كانت رسالتها داخل المجتمع واضحة ومفهومة ومحددة تحديدا دقيقا.

– استراتيجية الاتصال هي مجموعة متناسقة من وسائل العمل في الأسواق التي تسمح للمنظمة الاتصال بمحيطها، والتأثير على زبائنها.

– الاستراتيجية الاتصالية عبارة عن مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول مجالا من مجالات المعرفة الإنسانية بصورة شاملة ومتكاملة تنطلق نحو تحقيق أهداف معينة للاتصال.[2] فاستراتيجية الاتصال هي أداة تخطيط فعالة نهدف به إلى تحديد ما نحاول تحقيقه وليس ما نحن عليه.[3]

2– أهمية الاستراتيجية الاتصالية:

استراتيجية الاتصال من أهم القضايا، التي تحدد إطار أو ملف شخصي للمنظمة يتم على أساسه اختيار قرارات الاتصال المستمرة، يستعرض ويتساءل عن الاتجاه الذي اتخذته وظيفة الاتصال المؤسسي يمكن استخدامها لتحديد المشاكل الصحيحة لحلها، وترتيب أولويات المجالات أو القضايا التي سيتم تطوير خطط أو برامج الاتصال من أجلها.[4] كما توفر الاستراتيجية إطار عمل للتخطيط في إطار عمل خطة الاتصالات الاستراتيجية، وخطط أو برامج للاتصالات التشغيلية، فيحاول تحديد ما يجب أن تفعله وظيفة الاتصال، من اختيار الكيفية والتنفيذ، والإشراف.[5]

لقد أصبحت تحديا حاسما بالنسبة للمنشأة، حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها على مر السنين في بيئة تنافسية متغيرة، الأمر الذي دفعها إلى الالتزام باستراتيجيات الاتصال لتطوير نشاطها، ولكي تكون فعالة يجب أن يكون الاتصال وضوعا بعد تفكير عميق، والذي سيترجم إلى استراتيجية، وبالتالي سيكون للقيادة الإدارية القدرة على إعداد خطط عمل اتصالية، تمكن المؤسسة من تنسيق خططها وترجمتها إلى خطط اتصالية عملية، بحيث يلعب عنصر التماسك دور كبير في جعل اتصال المؤسسة فعال، وهو ما يسمى باستراتيجية الاتصال التي ستتحمل.[6]

[1]- محمد محمد البادي: مرجع سابق، ص105.
[2]- محمد منير حجاب، وسحر وهبي محمد: مرجع سابق، ص49.
[3] *-United nation global compact office: Craeting an effective communication strategy, 2009, P3.*
[4] *- B. STEYN & PUTH.G, op. cit., P52.*
[5] *-B.S &PUTH, op. cit., P59.*
[6] *-La strategie de communication efficace d`une entreprise, publié le 7 avril 2015 sur le sit web suivant: https:llwww.petite – entreprise.net consulté le 09l08l2022 à9:11h.*

حيث أن العلاقة بين الاستراتيجية والاتصال تمثلان وجهان لعملة واحدة، ذلك أن المؤسسة تتأثر بالسياق والمحيط الذي تنتمي إليه، وحتى تتكيف مع هذا السياق يتطلب الأمر توفر الاتصال، وحتى تتمكن أيضا من تحقيق أهدافها لابد من توفر استراتيجية، هذه الاستراتيجية تساعد المؤسسة على الارتقاء والتطور وكذا التأقلم مع المحيط واستغلال الفرص ومواجهة مختلف الأوضاع والضغوطات المحدقة به وتعتبر الاستراتيجية الاتصالية في هذا المجال عصب الحياة.[1]

ويمكن تقسيم أهمية الاستراتيجية الاتصالية بالنسبة للمؤسسة إلى أهمية متعلقة بالاتصال الداخلي، وأخرى متعلقة بالاتصال الخارجي، حيث تمثل جسرا من الثقة بين جمهورها الداخلي والخارجي لتحقيق الأهداف الموجودة واستغلال مواردها بالشكل الأمثل، وكذا تطوير نقاط قوتها والعمل على الكشف عن مواطن النقص وعلاجها.

فلنجاح العملية الاتصالية داخل المنظمة لابد من وضع استراتيجية أو خطة اتصالية مناسبة، لكن وبرغم أهمية هذه الخطوة فإنها لم تحظى بالانتشار اللازم إذ قليلة هي المؤسسات التي تأخذها ضمن برنامج تسييرها، تبنها الباحثون في حقل الاتصال الداخلي إلى ضرورة رسم سياسة داخلية اتصالية لضمان السير الحسن لمهامها ووظائفا، وتوفير الجو المناسب المجموع الفاعلين داخل المنظمة للوصول إلى أحسن النتائج وبلوغ الأهداف المسطرة من قبل مسيريها وهو ما يطلق عليه بالثقافة التنظيمية.[2]

أما بالنسبة للاتصال الخارجي فتعود أهميتها لصب الجهود الاتصالية عبر خطط استراتيجية اتصالية في جدولة زمنية محددة، تتضمن نموذجين أساسيين هما الترويج للمنظمة بدفع الناس لاتخاذ أفعال معينة، أو الدفاع عن المنظمة وفق سياسة معينة ننتهجها.[3] فهي تمرين استراتيجي بقدر ماهي أداة تخطيط فعالة نحتاجه لتحديد وترتيب أولويات أهدافنا، لتحديد الجمهور المستهدف الصحيح لإنشاء الرسالة المناسبة، لاختيار قنوات اتصال مناسبة.[4]

3- مبادئ وخصائص الاستراتيجية الاتصالية:

3-1- مبادئ الاستراتيجية الاتصالية: لتكون استراتيجية الاتصال مقبولة حسب فاريوت (*J.F.VARIOT*) يجب أن تتوفر فيها ثمانية شروط، تتمثل فيما يلي:

أ- **التواجد(*L`existence*):** في الواقع ليس كل المؤسسات تتوفر على استراتيجية اتصال حقيقية، بحيث تكتفي بعض المؤسسات بالقيام ببعض العمليات الاتصالية المبعثرة، ومنه لا يمكن أن نتحدث في هذه الحالة على استراتيجية اتصالية وإنما نعتبرها قرارات تكتيكية، فحسب (لوندروفي J.LENDREVIE) يجب

[1]- حكيمة جاب الله: مرجع سابق، ص99.

[2]- عيسى بو كرموش: استراتيجية الاتصال في الحملات الإعلامية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية الإعلام والاتصال ، جمعة الجزائر3، 2012-2013 ، ص43.

[3] - أمينة بن زرارة: مرجع سابق، ص72.

[4] *-United nation global compact office: op. cit, P01.*

على المؤسسة أن تحدد استراتيجياتها الاتصالية الخاصة به وبمختلف الزوايا الهجومية التي يمكن أن تلجأ إليها للتصدي للمنافسة، وذلك بتشغيل المساحات الإعلامية بتخصيص ميزانية اتصال كافية.

ب- الاستمرارية (*la continuité*): لكي تكون استراتيجية الاتصال فعالة يجب أن تستمر لعدة سنوات مما يسمح لجماهيرها المستهدفة بإدراك الرسالة والعمل بها، كما أن الإكثار من تغيير اتجاه الاستراتيجية والتعديل بها بصفة دائمة يؤثر سلبا على إدراك الرسالة من طرف الجماهير.

ج- التمايز (*la différentiation*): وذلك من خلال توفير خصائص تميزها عن غيرها مما يحقق لها جودة الاتصال ونوعية التمييز المتحصل عليها، هذا المبدأ ينعكس في ضرورة التمايز في تصميم الحالات الإعلانية، وهذا بهدف تفادي خطر الالتباس في إدراك الرسائل.[1]

د- الوضوح (*la clarté*): تكون استراتيجية الاتصال واضحة إذا كانت الرسالة واضحة وسهلة وبسيطة الفهم لدى الجمهور المستهدف، ويجب أن يتفادى الغموض عند ترجمة المعاني لدى هذه الجماهير.

هـ- الواقعية(*la réalisation*): يخص الاتصال بالقبول لدى الجماهير المستهدفة، وذلك إذا كانت الاستراتيجية متجانسة مع حقيقة المؤسسة، وكانت أهدافها قابلة للإنجاز.

و- الانحدار (*la déclination*): يجب على استراتيجية الاتصال أن تعكس جميع طرق الاتصال المتوفرة(الإعلان، الدعاية، العلاقات العامة...).

ز- الانسجام (*la cohérence*): يجب أن تكون منسجمة ومتجانسة مع جميع قرارات المؤسسة، أي وجود توافق بين استراتيجية الاتصال وباقي استراتيجيات المنظمة.

ح- القبول الداخلي (*acceptabilité interne*): يجب على الجمهور الداخلي للمؤسسة أن يشارك في الاتصال بين الجماهير الخارجية، وإلا أثر ذلك على مسيرة وفعالية استراتيجية الاتصال الخارجية، نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه الموظفون عند الاستقبال لخدمة الزبائن.[2]

3-2- خصائص الاستراتيجية الاتصالية: تتميز استراتيجية الاتصال بعدة خصائص تمنحها دورا مهما في المؤسسة كممارسة استراتيجية أكثر منه وسيلة لتخطيط فعال، والفرق واضح بين التخطيط قبل التطبيق والتخطيط حال الممارسة، وهذه من أهم الخصائص التي تميزها عن التخطيط الاستراتيجي وهي العمل في بيئة متغيرة لتحديد الأهداف حسب الأولوية، وتحديد الجمهور المستهدف لمخاطبته بالرسالة المناسبة باختيار أنجح الوسائل الاتصالية ولتذليل صعوبة العمل على هذه البيئة المتغيرة فإن الاستراتيجية الاتصالية بحاجة لما سمى بقائمة التدقيق والفحص لإمكاناتها وتحديد مواطن ضعفها فيما يخص علاقتها بالمحيط الخارجي وبوسائل الاتصال المتاحة لها بأنواع الشركاء القادرين على دعمها.[3]

[1] - سامية عواج: الاتصال في المؤسسة المفاهيم – المحددات- الاستراتيجيات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، 2019، ص 233.
[2] - فوزية فراح: مرجع سابق، ص ص 20-21.
[3] -*United nation global compact office: op. cit , P3.*

ولأن الاستراتيجية الاتصالية بالنسبة للمؤسسة اختيار حيوي، فمن غر المفيد لقيام بالتواصل مرة واحدة، شهرا أو سنة فقط، حيث أنها ترتبط بالمواظبة والاستمرار والتكرار على الدوام لأجل الحصول على نتائج حقيقية، فهذه الاستراتيجية تهدف إلى إقامة علاقة بين العلامات التجارية والجمهور المستهدف.[1]

وتعمل المؤسسة على تطوير خطاب راقي مع جمهور يتسم بمواكبة أراء وصدى الواقع، ويلتمس مواطن النقد على الموضوع الذي تعمل على تسويقه، ومن ثم تسعى لتفادي أي عارض يمس مصداقيتها ويشكل تحديا أمام وصول رسالتها إلى الجمهور المستهدف كما أرادها المرسل، وتعتبر أهم وسائل الدعم لتي تحتاجها الاستراتيجية الاتصالية في مجال الترويج هو الاتصال الشخصي.

ومن خصائص الاستراتيجية الاتصالية أيضا اعتمادها على صياغة مصداقية دائمة بفعل عملها على تطوير خطاب راق مع جمهوره يتسم بمواكبة أراء وصدى الواقع ويتلمس مواطن النقد للموضوع الذي تعمل على تسويقه، ومن ثم تسعى لتفادي أي عارض يمس مصداقيتها ويشكل تحديا أمام وصول رسالتها إلى الجمهور المستهدف كما أراد المرسل، وقد يكون المصدر في سوء تفكيك الرسالة راجعا إلى الأسلوب الذي يحتاج لتطوير أو سبب تعقد الوسيلة التي تحمل هذه الرسالة، لهذا كان من أهم وسائل الدعم التي تحتاجه الاستراتيجية الاتصالية في مجال التسويق الاجتماعي هو الاتصال الشخصي عبر قادة الرأي وفعاليات المجتمع المدني الذين يساهمون في تفكيك وتفسير موضوع الحملة التي رسمها صانع القرار.

وما أضاف للاستراتيجية الاتصالية قوة في العصرنا تدعمها بشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات التي أصبحت من أكبر منافسي وسائط الاتصال الحديثة في قدرتها على الوصول إلى الجماهير بفعل قدرتها على تحقيق التفاعلية الاتصالية التي تفتقدها وسائل الإعلام التقليدية. واعتمادها على تمديد اتصالاتها عبر كافة وسائل الاتصال المتاحة، وتدعمها بشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات التي أصبحت من أكبر منافسي وسائل الاتصال الحديثة في قدرتها على الوصول إلى جماهير أكثر، بفعل فكرتها القائمة على تدوين خصوصيات المستخدمين وتفضيلاتهم في كافة شؤون حيتهم إضافة إلى قدرتها على تحقيق قدر كبير من الفاعلية الاتصالية التي تفتقدها وسائل الإعلام التقليدية.

الاستراتيجية الاتصالية بالنسبة للمؤسسات اختيار حيوي لها، ومن غير المفيد القيام بالتواصل مرة واحدة، شهرا أو سنة فقط، حيث أن الاستراتيجية ترتبط بالمواظبة والاستمرار والتكرار على الدوام لأجل

[1] - عيسى بو كرموش: مرجع سابق، ص43.

الوصول أو الحصول على نتائج حقيقية، فهذه الاستراتيجية تهدف إلى إقامة علاقة لا تنفصم بين العلامة التجارية والجمهور المستهدف.[1]

4- مراحل إعداد استراتيجية الاتصال: تمر استراتيجية الاتصال بشكل عام بمجموعة من المراحل والخطوات المتسلسلة بهدف إعدادها وصولا إلى الغايات والأهداف المنشودة، وتعد هذه المراحل أساسية في كل استراتيجية اتصالية نظرا لأهمية كل مرحلة وتأثيرها على نجاح أو فشل تلك الاستراتيجية.[2]

يشمل مخطط الاتصال عموما عدة مراحل وخطوات يمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل رئيسية هي: الدراسة التقييمية للمحيط أو البيئة، التخطيط، تطوير الدعائم والاختيار التمهيدي، التنفيذ، والمرحلة الأخيرة تتمثل في المتابعة أو المراقبة التقييم.

ومثل الاتصال والخطط الاستراتيجية تمر الاستراتيجية الاتصالية على أكثر من مرحلة لإعدادها تتميز عادة بثلاثة مراحل أساسية، تم تقسيمها إلى ما قبل وضع الخطة أو الاستراتيجية الاتصالية، ثم مرحلة إعدادها، وتليها مرحلة تنفيذها ومتابعتها، وتنقسم هذه المراحل الرئيسية بدورها إلى مراحل ثانوية.[3]

حتى تتمكن المؤسسة من تخطيط استراتيجية اتصال فعالة، وضع خبراء التخصص استبيان يحوي مجموعة من الأسئلة، وكل سؤال يعد محورا أساسيا من محاور خطة إعداد الاستراتيجية الفعالة وتتمثل فيما يلي: [4]

- ما هي الأهداف؟ *quels sont les objectifs?*
- من هو الجمهور المستهدف؟ *au prés de quelles cibles?*
- ماهي العوائق المحتملة بخصوص الميزانية؟ *avec quelles contraintes de budget, de temps?*
- ماهي الوسائل والتقنيات التي يجب الاعتماد عليها؟ *avec quel moyen?*
- ماهي النشاطات أو الخطوات العملية التي ينبغي إتباعها؟ *choix desaction à entreprendre?*
- ما مدى نجاح برنامج الاتصال (التقييم)؟ *évaluation de programme?.*

عند البدء في بناء وإعداد استراتيجية للاتصالات، لابد من إجراء عملية بحث واستكشاف عند كل خطوة من الخطوات السابقة، حتى تفهم بشكل أفضل مقتضيات كل خطوة، مستعينين في ذلك بالدراسات الاجتماعية والنفسية، وعن التسويق لفهم طبيعة ونفسية الجمهور المستهدف من برامج الاتصال، ورغباته ودوافعه، ومن جهة أخرى كي تفهم البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة.

وفيما يأتي تفصيل أكثر في شرح كل خطوة من خطوات إعداد الاستراتيجية الاتصالية، ينصح "*NOMYNAN STONE*" العاملين في مجال الاتصال والعلاقات العامة بالاعتماد على ذلك الرسم التخطيطي في العمل حيث يعد أسهل طريقة في العمل التنفيذي.

[1]- عيسى بو كرموش: مرجع سابق، ص ص42-43.
[2]- سعيد عبد الرزاق: مرجع سابق، ص 121.
[3]- شكر عبد السلام: مرجع سابق، ص18.
[4]- ياسين بو دهان: هل توجد استراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟ مجلة العلوم الإنسانية، العدد29، المجلد4،2006، ص6.

شكل رقم (03): عناصر الخطة الاتصالية

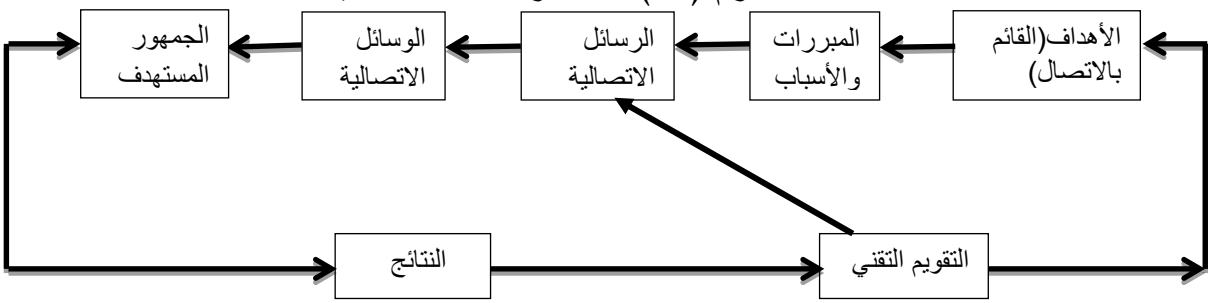

المصدر : علي عجوة، كريمان فريد: إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، عالم الكتب، القاهرة، ص213.

1/ تحليل وتشخيص البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة (لمؤسسة) والمراجعة القبلية لعملية الاتصال:

إن الرصد العام للمحيط أو التشخيص الاستراتيجي لبيئة المؤسسة يكون على مستويين اثنين، على المستوى البيئة الخارجية للمؤسسة، وعلى المؤسسة نفسها بهدف معرفة أهم العوامل التي قد تؤثر في استراتيجية المؤسسة عامة واستراتيجية الاتصال بوجه خاص، من داخل المؤسسة وخارجها، بحيث يحظى رصد المحيط العام الذي تتفاعل المؤسسة في إطاره باهتمام متزايد في الإدارة الاستراتيجية للاتصال.[1]

وتهدف عملية تحليل البيئة المنظمة لمعرفة المكانة أو النقطة التي تتواجد بها المنظمة أو المؤسسة والانطلاق منها بغية الموصول إلى نقطة أخرى تحددها المؤسسة في أهدافها، وكذا من أجل تحديد المخاطرة التي قد تشكل عائقا أمام صياغة استراتيجية اتصالية مناسبة، وكذا التوصل إلى إيجاد حلول وطرق للتخفيف من هذه المخاطر والتهديدات.[2] ولا تقتصر عملية التشخيص والمراجعة فقط البيئة الثقافية والاجتماعية وإنما أصبحت المراجعة متبناة من كل ميادين نشاط المنظمة من مراجعة مالية إعلامية، تجارية، نوعية، إلى مراجعة الاتصال أولا من منطق السهر واليقظة "*une logique de veille*" بالاستماع الدائم للبيئة الداخلية والخارجية معا، القدرة على الإبداع والمنافسة، فبعض المنظمات الكبيرة توفر هياكل تختص في الإبداع التكنولوجي، متابعة تطورات الأسواق، قياس الجو الاجتماعي، واكتشاف مبكر إلى التطورات الحاصلة في البيئة المنظمة وقياس لاتجاهات، واكتشاف المؤشرات وبناء الأدلة.

وثانيا من منطق للتسيير والتطوير" *une logique de gestion et développement* " لأن المراجعة تجيب على احتياجات المديرين والمكلفين بصياغة وقيادة استراتيجية المنظمة، وهي تسمح بتقييم الحالة وإبراز خصائصها، نقاط قوتها ونقاط ضعفها.[3]

* تتمثل نقاط القوة الداخلية للمؤسسة في مجموعة العوامل الموجودة والجوانب التي تتميز بها المؤسسة عن غيرها من المؤسسات والتي تسهم بشكل إيجابي في أداء داخل العمل بطرق ممتازة، وإشباع حاجات عملائها ومتطلبات سوق العمل وتزيد من قدرتها التنافسية.

[1] - شكر عبد السلام: مرجع سابق ، ص20.
[2] - عبد الرزاق سعيد: مرجع سابق، ص121.
[3] - قبايلي حياة: استراتيجية الاتصال الداخلي في المنظمة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2006-2007، ص ص96،97.

* وأما نقاط الضعف الداخلية يقص بها الجوانب السلبية، وجوانب القصور في الإمكانيات والمارات أو الموارد داخل المؤسسة، والتي تأثر تأثيرا سلبيا على الأداء داخل المؤسسة ويعوقها على تحقيق الأهداف المستقبلية الموجودة.

* وأما عن الفرص الخارجية فهي عناصر داعمة وخدمات تطرح من المجتمع الخارجي لمساعدة المنظمات والمؤسسات على التطوير والتقدم، ويجب عليها استغلالها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وعملية رصد التهديدات الخارجية ومتابعتها وتقييمها، يؤثر على السير الحسن للمنظمة وقد يأتي التهديد من عدة مصادر بيئية خارجية محلية، أو إقليمية، أو عالمية من البيئة الاقتصادية أو السياسية، أو التشريعية أو الثقافية...إلخ.[1]

تقوم عملية تحليل الاتصال على تشخيص مسبق لنظام الاتصال في المنظمة بهدف فهم كيفية عمله واستخدامه اليومي، بما يسمح باستيعاب تعقيدات المنظمة وتغيراتها والوصول إلى خلاصات تساهم في تحديد الاستراتيجية وإعداد خطة اتصال فعالة.[2] وتشمل العملية دراسة قنوات الاتصال المتاحة مثل الوسائط المطبوعة والتلفزيون والانترنت، وتقدير تكلفة كل وسيلة وفقا لهدف الاتصال في المرحلة المعنية ومعرفة ردود فعل الجمهور المستهدف تجاه الأساليب الاتصالية، وتحديد مجال القرار المتعلق باستخدام المصادر والطرق المناسبة، إضافة إلى تحليل الرسائل الواجب توجيهها للجمهور بما ينسجم مع الاهداف والغايات المحددة.[3]

ويمس التشخيص القبلي لعملية الاتصال الجوانب التالية:

– **استراتيجية المنظمة** "*la stratégie de l`organisation* ": يجب معرفة التوجهات الكبرى ومختلف مشاريعها الطويلة والمتوسطة الأجل، ويسمح التشخيص بالتعرف على طبيعة التغيير، ولأجل استنتاج شدة استراتيجية الاتصال المعطاة.

– **ثقافة المنظمة** "*la culture d`organisation*": تمثل الثقافة مجموعة المعتقدات والتوقعات والقيم التي يتقاسمها أعضاء المنظمة، كما تنتقل من جيل لآخر من العاملين، تؤدي هذه الثقافة إلى معايير تحدد السلوك المقبول للأفراد من طرف الإدارة العامة.[4] والاتصال الداخلي تأصل في هوية المنظمة، ويهدف إلى إثبات ثقافة المنظمة مع قيمها الأساسية رموزها، مواصفاتها العلمية، وهذا الاسترشاد موجه نحو اختيار النشاطات وانتقاء الوسائل.

– **المستهدفين الداخليين** "*les cibles internes*": أصبح الاتصال الداخلي اليوم يمثل مجموعة تبادلات بين المرسلين والمستقبلين ومن الأفضل تحديد قائمة الجمهور المستهدف، فالتحديد يساعدنا على –خاصة

[1] - عبد الرزاق سعيد: مرجع سابق، ص122.
[2] - حياة قبايلي: مرجع سابق، ص97.
[3] - أيمن ديوب، وسامر المصطفى: الاتصال التسويقي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص100.
[4] - حياة قبايلي: مرجع سابق ، ص97.

النوعي– معرفة تفكير هذا الجمهور، توجهاته، قياس شدة انتباهه وشعوره بالانتماء للمنظمة، ودرجة الرضا على القيم الجماعية وما هي تطلعاتهم المستقبلية.

– **القائمون بالاتصال** "*les émetteurs de communication*": من بي هؤلاء القائمين بالاتصال نجد المسيرين والإطارات، وهم يملكون مكانا مميزا، فهم المكلفون بتنشيط المبادلات في عمليات الاتصال والتحليل يشتمل على قياس قدرتهم على الاتصال، مدى تكوينهم في هذا المجال.

– **نشاطات ودعامات الاتصال** "*les actions et les supports de communication*": يحلل التشخيص الطرق التي اعتادت المنظمة الاتصال بها، النشاطات التي بدأ تنفيذها، الاخفاقات والنجاحات، الوسائل المستعملة، هذه المراجعة تسمح بقياس درجة تقدم المنظمة في التحكم بمختلف أشكال الاتصال.

هذه التوقعات تضيف فكرة جديدة لنوعية وفعالية العمليات، ومعرفة بعدها والمعوقات المحتملة، كما أن الاتصال ليس كنشاطات أخرة مثل التسويق، المالية، لأنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات البشرية موضوع قياس، كما أنه لا يمكن قياس دقتها كالاستثمارات المادية.

إذا فالأهمية في هذا الميدان هي تحديد نقاط المقارنة ودراسة متواصلة ومنتظمة.[1]

2/ تحديد الأهداف: تحديد الهدف من الاتصال أو الاستراتيجية الاتصالية يتم وفق حاجة الاستراتيجية العامة للمؤسسة، فيكون هدفا على المدى الطويل أو قد يتحدد وفق حاجة ظرفية أي هدفا للمدى المتوسط نسبيا كما قد يرتسم الهدف نتيجة تطورات استثنائية في المؤسسة سواءا على مستوى بيئتها الداخلية أو على مستوى بيئتها الخارجية، وفي هذه الحالة يكون الهدف من السياسة الاتصالية هو التكيف والتجاوب مع مستجد من المستجدات.[2]

ويقصد بالهدف الغاية التي يسعى برنامج الاتصالات لتحقيقه، أي لماذا يوجه القائم بالاتصال وسائل ومضامين اتصالية لجمهور مستهدف؟ وما الفائدة التي تحققها هذه الاستراتيجية للمؤسسة أو المنظمة؟ بحيث يجب أن تتبع وتصب في سياق السياسة العامة المسطرة لدى المؤسسة، وتأتي استراتيجية الاتصال بعد الاستراتيجية العامة للمؤسسة من جهة وتتطلب مرحلة تحديد الأهداف اشتراك كل الفاعلين والقياديين الذين يصنعون القرار من جهة أخرى، ضمانا للانسجام العام في المنظمة، ذلك باشراك مختلف الأطراف على مستوى الهرم الإداري.

وتكمن أهمية تحديد الأهداف مع بداية وضع خطة الاتصال في توجيه جهود القائم بالاتصال نحو غاية، أو غايات مقصودة، فلا تكون جهود مشتتة.

ويشترط في الأهداف أن تكون واقعية إجرائية قابلة للتحقيق، في مدة زمنية محددة أيضا.[3]

ويوجد نموذج في الاتصال يحدد بصورة منهجية خطوات تحديد الأهداف وهو نموذج (*AIDA*) إيلمو لويس *ELMO LEWIS*، يحتوي على ثلاث مراحل أساسية هي:

[1]- حياة قبايلي: مرجع سابق، ص98.
[2] - شكر عبد السلام: مرجع سابق، ص20.
[3] - ياسين بو دهان: مرجع سابق، ص7.

1- جعل الجمهور المستهدف يتعرف على المؤسسة من خلال إثارة انتباهه لوجود المؤسسة.

2- جعل الجمهور المستهدف يحب المؤسسة ويتعلق بها.

3- جعل الجمهور المستهدف يتحرك ويسلك سلوكا إيجابيا تجاه المؤسسة.

ويمكن تقسيم الأهداف إلى قسمين هما:

أ- الأهداف العامة: تتمثل في الأهداف التنظيمية وأهداف العمل التي تسعى المنظمة لتحقيقها بشكل عام ومن ضمنها:

- إعطاء معنى داخلي للصورة الخارجية للمؤسسة.
- تجنيد مجموع المستخدمين حول هدف أو مشروع ما.
- السماح لكل واحد بتطوير مشروع خاص من خلال المشروع الجماعي والمتعلق بالمؤسسة.
- خلق روح الفريق وتجنيد مجمل الموارد البشرية حول مشروع وطموح معين.[1]

ب- الأهداف الخاصة: تتمثل في الأهداف الاتصالية المتميزة عن أهداف العمل، وهي جزء أساسي من الاستراتيجية، حيث أنها تقود عملية صنع القرار الاستراتيجي وتوفير التركيز على التقييم.[2] ومن ضمنها:

- تحديد مصداقية الهدف ومدى اهتمام كل مسير بالسعي الكلي للمؤسسة.
- انسجام الهيئة المسيرة حول الأهداف المتفق عليها مما يسمح برفع الالتباسات.
- تسلسل الأعمال في كافة المستويات الإدارية داخل المؤسسة.[3]

ويتم تحديد الأهداف الاتصالية لمعرفة ما تريد المنظمة تحقيقه من خلال اتصالاتها فيما يتعلق بعلاقة المنظمة أو المؤسسة مع أصحاب المصلحة الداخليين أو الخارجيين، بمعنى هل تريد المنظمة تقديم معلومات حول قضية معينة إلى أصحابه المعنيين من جمهورها الداخلي والخارجي، أو هل ترغب من تغيير مواقف، أو تغيير سلوكهم أو تعديله بسبب مشكلة أو حدث ما، وموقف معين، في العديد من الحالات والمواقف إذا كان هناك حاجة لتغيير سلوك أصحاب المصلحة، فمن الضروري توفير المعلومات المتعلقة بالمسألة لهذا الجمهور أولا ثم العمل على تغيير مواقفهم.[4]

كما قد تتعدد الأهداف حسب الجمهور بالإجابة عن السؤال ماذا يريد القائم بالاتصال من:

- القادة داخل المنظمة؟
- الموظفين، الشركاء، الأعضاء الفاعلين، المستهلكين، الزبائن، الجمهور بشكل عام، الآخرين...

ومن الأسئلة التوجيهية التي تساعد في تحديد الأهداف نذكر:

- ماهي أهدافك الاستراتيجية؟ وأهدافك الاتصالية؟
- ماذا تريد أن تحقق من خلال استراتيجيتك الاتصالية؟

[1] - ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص76.
[2] - عبد الرزاق سعيد: مرجع سابق، ص122.
[3] - ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص77.
[4] -*BENITA STEYN., & Puth, G. op. cit, P71.*

- هل تريد تلقين، تغيير أو تعديل موقف؟
- هل تريد تعديل سلوكك؟
- هل تريد تلقين الوعي أو تحسينه؟
- هل يمكن تحقيق هذه الأهداف؟ وهل هي أهداف واقعية؟
- هل أهدافك قابلة للتقييم؟

تساعد الإجابة عن هذه الأسئلة في تحديد الأهداف الاتصالية بدقة، والتي تعتبر مرحلة مهمة يتوقف عليها نجاح المراحل اللاحقة، حيث أن التحديد الدقيق لما تبحث عنه غالبا ما يكون ممارسة صعبة في مجال الاتصالات بالمؤسسات، هل تريد أن تكون معروفا، لديك صورة جيدة، وخلق مواقف جديدة تجاه الجمهور، تحديد الإجابة على هذه الأسئلة محتوى الإجراءات اللاحقة.[1]

ويمكن توضيع الأهداف الإجمالية للمؤسسة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): أهداف الاتصال الإجمالية للمؤسسة.

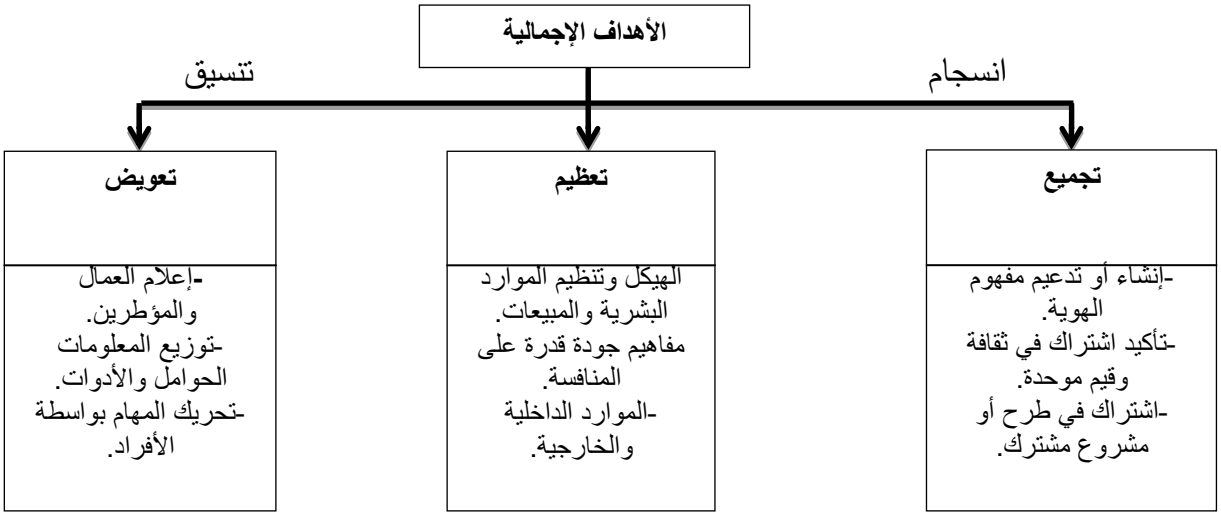

المصدر: ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص77.

3/ تحديد الجمهور المستهدف: من المعروف أن لكل منظمة من المنظمات أو مؤسسة من المؤسسات جماهيرها التي تتعامل معها ترتبط بها سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتعد مرحلة تحديد الجمهور المستهدف مهمة جدا في عملية إعداد الاستراتيجية الاتصالية، لأنه كلما كان تحديد هذا الجمهور دقيقا تم ربح المزيد من الجهد والوقت والميزانية، وليست عملية تحديد الجمهور المستهدف بسهلة نظرا لكثرة الجماهير وتنوعها واختلاف تراكيبها، لذلك يتم ربط هذه المرحلة بالأهداف المسطرة مسبقا، حيث كلما اختلفت أو كبرت يختلف الجمهور المستهدف أو يكبر، ويمكن القول أن الجمهور يتميز بالديناميكية وكل قضية تخلق جمهورا خاصا بها.

[1]- سعيد عبد الرزاق: مرجع سابق، ص123.

وقد عرف المعهد البريطاني للعلاقات العامة الجمهور على أنه" مجموع الأشخاص الذين يقعون داخل منطقة نشاط مؤسسة معينة".[1] والجمهور المستهدف في استراتيجية الاتصال هو الجمهور الذي يتم التوجه إليه بالرسائل الاتصالية بغية تزويده بالمعلومات أو محاولة تغيير، أو تعديل موقفه اتجاه قضية معينة، أي انه مجموع الأفراد الذين سوف يتأثرون بالخطة الاتصالية.

ويمكن أن تأخذ عملية تحديد الجمهور وقتا طويلا من خلال البحث المدقق عن خصائصه وجمع أكبر قدر من المعلومات الأساسية حوله، لأن هذا النوع من المعلومات ضروري جدا في عملية اختيار أكثر الطرق فعالية للتواصل مع الجمهور.

ولكي نستطيع تحديد الجمهور المستهدف يوجد معيارين أساسيين هما:[2]

* **المعيار الكمي:** ويتضمن الخصائص السوسيوغرافية للمستهلك ومن خلاله يمكن تحديد حجم الجمهور المستهدف، وينظر إن كان يتوافق مع الميزانية المحددة للحملة.

* **المعيار النوعي:** ويتضمن الخصائص البسيكولوجية والنفسية وطريقة العيش.

لذلك على القائم على استراتيجية الاتصال أثناء عملية تحديد الجمهور المستهدف أن يعرف أكثر عن جمهوره من حيث السن، الجنس، اللغة والمستوى.

وهناك عدة تقسيمات للجمهور المستهدف:

- تقسيم على أساس الانتماء:

أ) الجمهور الداخلي: ويعني جميع العاملين بالمؤسسة أو المنظمة في مختلف المستويات الإدارية مختلف الوحدات التي تتكون منها المنظمة، من أهم الصفات الأساسية الخاصة بالجماهير الداخلية أنها "جماعة من الناس تربط بين أفرادها وحدة اجتماعية، وتجمع بينهم عناصر الولاء للوحدة الاجتماعية التي تضمهم، يتميزون بقدر من الاستقرار نتيجة تواجدهم داخل بناء تنظيمي له قواعد وأنظمة وإجراءاته التي تطبق عليهم ويخضعون لها، وهذه الإجراءات والأنظمة تساعد على خلق المرافق الاجتماعية المشتركة بين أفراد الجمهور الداخلي".[3]

كما قد يضم الجمهور الداخلي إضافة إلى طاقم الموظفين من الإدارة، مختلف المجموعات الظرفية التي تنشأ داخل المؤسسة كالجمعيات، والنوادي الثقافية والرياضية، ونقابة الأعمال.

ب) الجمهور الخارجي: ويقصد به جميع الأفراد المتواجدون خارج المنظمة أو المؤسسة وترتبط بيهم المنظمة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر، وتتمثل أساسا في الشركاء والمنظمات، والهيئات الإدارية المختلفة، والزبائن والمستهلكين وأفراد المجتمع ككل.

ويمكن تصنيف الجمهور الخارجي إلى نوعين:[4]

[1]- ياسين بو الدهان: مرجع سابق، ص8.

[2]- بوهلة شهيرة: استراتيجية الاتصال ودورها في الأداء التنافسي للمؤسسة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص46.

[3]- على فرجاني: العلاقات العامة واستراتيجيات الاتصال، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018، ط1، عمان- الأردن، ص48.

[4] - نفس المرجع، ص49.

* **الجمهور الخارجي النوعي:** يشمل أفرادا يرتبطون بالمنظمة، وتجمعهم اهتمامات أو مصالح وميول مشتركة، وهذا يعني أن أي منظمة ليس لها جمهور نوعي واحد، وإنما لها عدد من الجماهير النوعية فهناك جمهور الموردين والموزعين وجمهور المستهلكين لمنتجات المنظمة.

* **الجمهور الخارجي العام:** ويشمل الجماهير النوعية المختلفة التي تتعامل معها المنظمة أو المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تربطهم منطقة أو بيئة معينة أو لغة أو مصالح مشتركة.

- تقسيم على أساس درجة التمثيل:

أ) الجمهور الأساسي: ويسمى أيضا الجمهور المباشر، أي المعنى المباشر بالاستراتيجية الاتصالية والذي توجه له الرسالة الاتصالية، وتركز عليه بدرجة كبيرة، لأنه يمثل لجمهور المستهدف تمثيلا كبيرا فمثلا إذا كانت الاستراتيجية الاتصالية خاصة بالعنف ضد المرأة فالجمهور الأساسي هنا هو النساء والمعنفات خاصة (مثال الحوامل).[1]

ب) الجمهور الثانوي: ويسمى أيضا بالجمهور الغير مباشر وهو الجمهور المعني بشكل غير مباشر بالاستراتيجية الاتصالية، والذي توجه له الرسائل الاتصالية بهدف محاولة تزيده بالمعلومات ليكون قادرا على التأثير في الجمهور الأساسي وبحسب المثال السابق حول الاستراتيجية الاتصالية للقضاء على العنف ضد المرأة يكون الجمهور الثانوي مشتملا على النساء عموما، الرجال وغيرهم من المحتملين في التأثير على النساء المعنفات.[2]

إن لتحديد الجمهور في إعداد استراتيجية الاتصال في المنظمة دوره الكبير وأهمية في تحديد كيفية التعامل معه وكسب ثقته، في دراسته ومعرفة خصائصه وسلوكياته، وقياس مده بالمعلومات أو استقصائها منه وفي تحديد البرامج الموجهة له لتغدو أكثر فاعلية، وأكثر نجاحا ومساسا لمصالح هذه الجماهير وتحقيق رغباتهم من ناحية وتحقيق أهداف المنظمة من ناحية أخرى.[3]

4/ المرحلة الرابعة: إعداد الرسالة الاتصالية: بعد تحديد الجمهور المستهدف والتحليل الجيد للبيئة الاجتماعية والثقافية للمؤسسة، يجب على مسؤول الاتصال في هذه المرحلة أن يعد الرسالة الملائمة وهنا يتوجب عليه الإجابة عن أربعة أسئلة متتالية: [4]

(أ)- ماذا يجب أن أقول؟ (محتوى الرسال).

(ب)- كيف يقوله بشكل منطقي؟ (هيكل الرسالة).

(ج)- كيف يقوله من الناحية التعبيرية؟ (شكل الرسالة).

(د)- ما الذي يجب أن يقوله؟ (مصدر الرسالة).

[1] - سعيد عبد الرزاق: مرجع سابق، ص123.
[2] - نفس المرجع، ص124.
[3] - على فرجاني: مرجع سابق، ص49.
[4] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص74.

فالمقصود بالرسالة هنا هو مجموعة المعلومات والأفكار التي يتفق عليها القائمون على إعداد الاستراتيجية الاتصالية بغية إيصالها للجمهور، بهدف تغيير موافقة أو تعديلها، أو تثبيتها حول قضية معينة، ولصياغة الرسالة القادرة على التأثير يجب أن تتوفر على مميزات تعكس ارتباطها الوثيق بالأهداف، إذ يجب أن تعبر عن الأهداف المسطرة وتقدم معلومات مهمة وواضحة حول القضية أو المشكلة، أو موضوع الاستراتيجية الاتصالية لجعل الجمهور يتلقى المعلومات بشكل جيد، يفهم ويدرك ويتأثر ويتصرف في النهاية.[1]

أ) مضمون الرسالة: يجب أن يضم محتوى الرسالة إغراء قادرا على تحقيق الاستجابة المرغوب فيها وفي هذا الصدد هناك ثلاثة أنواع من الإغراءات هي:

- الإغراءات العقلانية: بالتركيز علة الخصائص النفعية المرغوب فيها...
- الإغراءات العاطفية: التي تحفز بالتأثير على المشاعر السلبية أو الإيجابية لتغيير سلوكات معينة.
- الإغراءات الأخلاقية: التي توجه لحث الجمهور على عمل ما يعتقد أنه أخلاقي أو اجتماعي.

ب) هيكل الرسالة: يجب على القائم بالاتصال أن يحدد ثلاث أمور مهمة في هيكل الرسالة وهي:

- هل من الضروري وضع ملخص للرسالة (لمضمون الرسالة) أو يترك ذلك للجمهور؟ فقد دلت الأبحاث الحديثة أن ترك الاستنتاج للجمهور هو الأفضل.
- هل من الأفضل تقديم الحجج الأقوى أولا أم أخيرا؟ فوضع الحجج القوية في البداية يجنب انتباه الجمهور أكثر، لكنه قد يؤدي إلى نهاية محيطه.
- هل من الأفضل تقديم حجة من جانب واحد أو حج من جانبين، فعادة ما تكون حجة الجانب الواحد أكثر فعالية في تقديم المنتجات إلا إذا كان الجمهور المستهدف ذو ثقافة عالية أو له اجاه سلبي.

ج) شكل الرسالة: يجب أن يتناسب شكل الرسالة مع موضوعها وهيكلها فإذا كانت الرسالة مكتوبة مثلا يكون على القائم بالاتصال اختيار عنوان الرسالة وحجم النص وشكل الصورة المرفقة ولونها...فشكل السيئ للرسالة قد يحطم رسالة جيدة المحتوى.

د) مصدر الرسالة: قد يؤثر المرسل على الجمهور من خلال اختياره للرسالة، ولكن أيضا من خلال نظرة الجمهور إليه، ولذا فإن القائم بالاتصال يعلم جيدا أنه إذ كان مصدر الرسالة يتمتع بمصداقية لدى الجمهور وهذا من شأنه دعم فعالية الرسالة، وهناك ثلاثة عوامل تحقق المصداقية لمرسل الرسالة هي: الخبرة أو اختصاص مصدر الرسالة، ثقة الجمهور في شخصه، وتمتعه بشعبية ومحبة لدى الجمهور المتلقي للرسالة.[2]

ويمكننا أن نلخص أهم شروط صياغة الرسالة إجمالا في النقاط التالية:

- أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف.

[1] - عبد الرزاق سعيد: مرجع سابق، ص124.
[2] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص76.

– أن تكون رسالة بسيطة وواضحة، وسهلة الفهم.
– إظهار أهمية أو إلحاح أو حجم القضية.
– إظهار الصلة القوية للرسالة بالقضية.
– ارتباط الرسالة بقيم ومعتقدات أو اهتمامات الجمهور.
– تعكس فهما معينا وذات مغزى قد يحفز الجمهور على تقبل المعلومات ومن ثم الفهم والإحساس والتصرف.
– الأهداف تؤثر على طبيعة الرسالة.
– طبيعة الجمهور المستهدف يؤخذ بعين الاعتبار في عملية إعداد الرسالة.
– نوعية الوسائل والقنوات الاتصالية المتاحة أو المتوفرة تساهم في إعداد وصياغة الرسالة.
– طبيعة البيئة والسياق العام كلها عوامل تؤثر في صياغة الرسالة.[1]

–**العوامل التي تساعد الجمهور على فهم الرسالة:** لتحقيق التكييف بين الجمهور المستهدف ورسائل الاتصال يجب أن تتناسب رسائل الاتصال عبر إعداد خلايا الاتصال، انطلاقا من أهداف الاتصال.

(1)– إعداد خلايا الاتصال: تتكون هذه الخلايا من رسالة واحدة أو مجموعة من الرسائل موجهة لجمهور معين أو لكل جمهور، كما يجب اختيار خلية اتصال لكل نوع من الجمهور. ويجب أن يوافق إعداد خلايا الاتصال على مبدأ الانسجام بينها، وأن يتواجد ليس فقط داخل مجموعة الجمهور المستهدف لكن على مستوى كل منظمة كما يجب أن تبقى خلايا الاتصال متماسكة فيما بينها دائما.[2]

(2)– القواعد الواجب مراعاتها في إعداد الرسائل الاتصالية:

– يجب أن تكون الرسائل واضحة، بسيطة تحمل معلومات بسيطة لضمان الفهم الجيد للجمهور والحد من مظاهر سوء الفهم الذي يؤدي حتما لسوء التصرف.

والرسائل الواضحة هي التي تحمل عددا قليلا من المصطلحات العلمية والنفسية المعقدة لذلك يجب الحرص على استخدام الألفاظ البسيطة والمتداولة بكثرة في الوسط الاجتماعي، كما يجب الاستغناء عن المعلومات التي يحتاجها الجمهور من أجل اتخاذ القرارات اللازمة.[3]

– يجب أن تكون الرسالة واقعية مستوحاة من الواقع وتعبر عن قضية أو مشكلة معينة ملموسة وموجودة على أرض الواقع، وأن تتوافق وحقيقة المنظمة المعايشة من طرف الأفراد.[4]

– أن تكون الرسالة ذات مصداقية مبنية على معلومات صحيحة ومصدرها صادق والمتحدث بها صادق.

– يجب أن تتضمن الرسالة ما يحتاج معرفته الآخرون، والتركيز على ما يعتبر ذو أهمية لدى الجمهور المستهدف، وذلك لضمان وصول تلك المعلومات إليه في وسط الدعم المعلوماتي الذي يعرفه عالم يوم.

[1] - عبد الرزاق: مرجع سابق، ص124.
[2] - حياة قبايلي: مرجع سابق، ص107.
[3] - عبد الرزاق: مرجع سابق، ص124.
[4] - حياة قبايلي: مرجع سابق، ص108.

– لغة الرسائل وأسلوبها الذي يجب أن يراعي خصائص الجمهور وأن تحمل الرسالة أسلوبا معينا في الصياغة، كأن تكون مستفزة مزعجة أو مطمئنة أو مهولة وذلك بناءا على طبيعة الجمهور المستهدف والأهداف المحددة والتأثير المرغوب فيه.

– النقاط الأساسية للرسالة: حيث يجب أن تركز على أبرز النقاط وأكثرها أهمية في القضية أو المشكلة لإثارة اهتمام الجمهور المتلقي إضافة إلى أن تكرار عرض الرسالة يعد من العوامل المساعدة على الإقناع، خاصة التكرار المتنوع الذي لا يثير الملل ويساعد على التذكير المستمر بأهداف الرسالة الاتصالية.[1] ولكي تجلب الرسالة الاهتمام وتؤدي الغرض المطلوب لا بد أن تكون مختلفة عن سابقاتها ولكن لا يجب أن يضعها هذا الاختلاف في تباعد كبير مع حقيقة وثقافة المنظمة.

5/ المرحلة الخامسة: تحديد وسائل وأنشطة الاتصال: من الضروري أن تقام أي استراتيجية اتصالية داخل أي مؤسسة وفق مجموعة من المعطيات المرتبطة بطبيعة الأفراد المستهدفة وأطراف عملية الاتصال ونوعية الرسائل الموجهة وطبيعتها والدعائم أو الوسائل المادية المستخدمة والمتوقفة على طبيعة الاتصال الفعال وبالكيفية الواجب الاتصال بها.[2]

ويقصد بوسائل الاتصال مجموعة القنوات الاتصالية التي تنقل الرسائل إلى الجماهير المستهدفة وتأخذ هذه القنوات التي تنقل الرسائل إلى الجماهير المستهدفة، ونأخذ هذه القنوات أشكالا متعددة ويتم الاختيار بين العديد من القنوات بناءا على الإمكانيات والموارد المتاحة والتحقق من فعالية هذه الوسائل من حيث التكلفة الضئيلة مثل شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المختلفة على شبكة الأنترنت، كما يتم اختيار هذه الوسائل بناءا على طبيعة الأهداف وسبل التأثير في الجمهور المستهدف وطبيعة الجمهور المستهدف والرقعة الجغرافية التي نريد الوصول إليها وتغطيتها في سبيل استراتيجيتنا.[3]

لهذا فإن التعرف على الوسيلة ومعرفة إمكاناتها وخصائصها واستخداماتها يعد أحد جوانب الاستراتيجية التي تهم المسؤول عن الاتصال، فتحديد نوعية القناة المستخدمة يفيد في معرفة التأثيرات الخاصة للوسائل على ما تنقله من رسائل، فلكل وسيلة بصماتها، وتأثيراتها الواضحة على ما تنقله.[4]

ويمكن إجمال بعض التصورات والحقائق حول وسيلة الاتصال في النقاط التالية: [5]

1)– اختلاف الوسائل في طبيعة نقل الرسائل (الأفكار، المعلومات، وطريقة تدفقها والتعبير عنها) حيث أن كل رسالة تلقي الضوء على زاوية معينة من مضمون الرسالة وتركز عليه، وبناءا عليه نجد المتلقي يستقبل الرسالة ومضمونها بزوايا تختلف حسب اختلاف الوسائل المستخدمة.

2)– إن استخدام أكثر من وسيلة في قل الرسالة في ذات الوقت من شأنه أن يبرز مختلف الزوايا ويلقي الضوء بصورة أكثر شمولية، ومن مختلف الجوانب لمضمون الرسالة لتكون الصورة واضحة للمتلقي.

[1] - عبد الرزاق: مرجع سابق، ص125.
[2] - شكر عبد السلام: مرجع سابق، ص25.
[3] - عبد الرزاق: مرجع سابق، ص125.
[4] - محد منير حجاب وسحر وهبي محمد: مرجع سابق، ص127.
[5] - قبايلي حياة: مرجع سابق، ص109.

3)- أسلوب معالجة مضمون الرسالة يختلف باختلاف الوسائل المستخدمة فما نقرأه يختلف عما نسمعه عما نشاهده، وتختلف طريقة تأثير ومدى فعالية هذه المعالجة في المتلقي.

4)- الاستخدام الجيد للوسيلة واختيارها بعناية يجعلها تتفادى أي عمليات تحريف وتشويش تطرأ على الرسالة وعدم استيعابها كما هي أو حسب المقصود منها بصورة أساسية.

5)- نوعية الوسيلة تتحدد وفقا لطبيعة الرموز التي يبلغ بها المرسل رسالة معينة إلى المتلقي، وسوآءا كان الرمز كلمة أم صورة، ام حركة، أم دلالات يحملها تصرف أو فعل معين، وبناءا عليه فلا بد من وسيلة تعبر عنه وتحمله إلى المتلقي.

ومن أهم الوسائل والقنوات أو التقنيات التي يمكن استخدامها نذكر: [1]

- الوسائل المطبوعة: وهي تعتمد على الوسيط المطبوع كحامل الرسالة الاتصالية ومن أهمها: صحيفة أو جريدة المؤسسة *le journal ou la revue d`entreprise* ، الملف الصحفي *le dossier de presse* البيان الصحفي *le communiqué de presse*، المعلقات les affiches، النيوزلاتر *news letter*، الدوريات *périodiques*، المطويات *dépliants*.

- التقنيات السمعية البصرية: الراديو، السينما، التلفزيون...

- التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: شبكة الأنترنت، الملتميديا، أجهزة الكمبيوتر والشبكات...

- وسائل أخرى: الملتقيات، الندوات الصحفية، المعارض الإعلامية...

- الوسائل الشفهية: كالاجتماعات *les réunions*.

6/ المرحلة السادسة: تحديد الزمان والمكان: بعد استيفاء جميع المراحل السابقة تأتي مرحلة تحديد الزمان والمكان وهي مرحلة بالغة الأهمية تحتاج أن يتم كتابة وثيقة مرجعية للاستراتيجية الاتصالية توثق هذين الإطارين وتتضمن كل المراحل الأخرى السالفة من أهداف مسطرة والرسائل والجمهور المستهدف والرسائل الاتصالية والأنشطة والخطط اللازمة.

من بين الشروط المهمة في صياغة الاستراتيجية الاتصالية، تحديد الفترة الزمنية للاستراتيجية والتي في الغالب تكون من سنتين إلى خمس سنوات حسب طبيعة الأهداف حيث يوجد ثلاث أنواع للاستراتيجيات الاتصالية حسب المدة الزمنية، وهي قصيرة المدى، متوسطة المدى وطويلة المدى، كما يتم تحديد الجدول الزمني للأنشطة الرئيسية مع التواريخ التي تريد المنظمة تحقيقها، وهناك الأماكن التي يمكن أن تنقل رسالتك من خلالها والتي يتواجد فيها جمهورك المستهدف كمقرات المنظمات والمؤسسات المدارس والجامعات، ومراكز التكوين المهني، المقرات الحكومية والإدارية، المراكز المجتمعية، المكتبات المساجد، المستشفيات، مراكز الترفيه، محطات النقل المختلفة، الملاعب الرياضية، الطرقات، الحدائق المسارح دور السينما والمراكز التجارية...إلخ.

[1]- بو الدهان يامين: مرجع سابق، ص9.

7/ المرحلة السابعة: تحديد الميزانية: تكون خطة الاتصال مادية بميزانية وبرنامج يترجم فعليا وعلى نحو محسوس استراتيجية الاتصال للسنة وهو يجسد في الزمن رغبة المنظمة في الاتصال الفعال.

من الضروري تحديد حجم النفقات المادية التي يتطلبها برنامج الاتصال، فكل منظمة تعد خطة اتصال داخلي عليها التفكير سنويا في برنامج نشاطها من خلال إعداد ميزانيتها، وهذا ما يظهر كعنصر محرك لخطة العمل السنوية، لذلك الميزانية التقديرية للاتصال عبارة عن تعبير رقمي لنشاط الاتصال المستقبلي في المنظمة على المدى القريب، المتوسط، أو البعيد.[1]

ومن أجل تحديد الميزانية الكلية الخاصة بالاستراتيجية الاتصالية هناك مجموعة من الطرق الرئيسية لتحديدها هي:

أ- الطريقة القائمة على الموارد المتاحة: تعمل على تثبيت ميزانية الاتصال في أعلى مستوى ممكن وفي حدود الموارد المالية المتوفرة ويتم هذا بعد القيام بتقدير رقم الأعمال للسنة المقبلة، فيتم طرح مختلف التكاليف الأخرى المتعلقة مع الربح المستهدف والباقي يخص الاتصال، لككن هذه الطريقة تفترض إمكانية التنبؤ برقم الأعمال للسنة القادمة دون الأخذ بعين الاعتبار الميزانية المخصصة للاتصال.[2]

ب- طريقة النسبة المئوية من رقم الأعمال المرتقب: تحديد ميزانية الاستراتيجية الاتصالية انطلاقا من نسبة مئوية من رقم الأعمال المرتقب مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل منها: [3]

* التطبيقات العادية للمؤسسة تجاه علامتها ومنتجاتها فتأخذ نفس النسبة المئوية كل سنة.
* تطبيقات القطاع الاقتصادي من خلال تحدي نسب مئوية مساوية لمتوسط النسبة المطبقة من طرف باقي مؤسسات القطاع لعلامتها ومنتجاتها.
* تطبيقات أهم المنافسين وذلك بتبني نسبة مئوية تساوي أو تفوق تلك التي حددها المنافسون حسب الأهداف المتبعة.

ج- الطريقة القائمة على اتباع منهج المنافس: في هذه الحالة تأخذ المؤسسة بالحسبان الضغوطات المنافسة في تحديد الميزانية للازمة لتنفيذ استراتيجية الاتصال، وقد أثبت العديد من الدراسات وجود ارتباط بين حجم الحصة التسويقية لمنتج معين والحصة التي تمثلها ميزانية الاتصال المخصصة له بالنسبة لمجموع نفقات الاتصال في نفس القطاع.[4]

د- الطريقة القائمة على الأهداف والإمكانيات اللازمة: تقوم هذه الطريقة على مبدأ أن الميزانية يجب أن تتوافق مع الأهداف، وبالتالي يجب التحديد الدقيق للمهام والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف وضبط ميزانية كل مهمة أو نشاط وتكلفة هذه الأنشطة هي التي تحدد الميزانية النهائية وهي طريقة

[1] - حياة قبايلي: مرجع سابق، ص119.
[2] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص78.
[3] - بو الهلة شهيرة: مرجع سابق، ص52.
[4] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص79.

مناسبة توفر حيزا من المرونة بحيث أنه كلما تغيرت الأهداف تغيرت الميزانية، ولكن ما يلاحظ هو الابتعاد عن هذه الطريقة وذلك لصعوبة تحديد تكلفة الأنشطة بدقة.[1]

ويمكن أن تكون الميزانية مكملة تدمج كل النفقات المشتركة في العملية بهذه النفقات يمكنها أن تخص اليد العاملة، اقتناء آلات جديدة (التكنولوجيا الجديدة للاتصال والإعلام). أو أن تكون ميزانية منزلقة حسب الظهور المفاجئ لقوانين جديدة، أزمات جديدة تتعرض لها المنظمة، عنصر لم يدرج في استراتيجية الاتصال لفترة طويلة، كلها عوامل تجعل المنظمة تبرمج احتياطي مالي لحالات طارئة وهذا ما يدل على أنها قابلة للتعديل بصورة مستمرة تبعا للتغييرات الحاصلة في بيئة المنظمة، لذلك نجد أن الاتصال الداخلي يتعامل مع واقع مزدوج، وهو ما يعرف بواقع الطوارئ الذي يتولد عن بعض الأحداث غير المتوقعة التي قد تعرفها المنظمة وواقع مسير يمكن التحكم فيه، لهذا الغرض وجب على الاتصال الداخلي أن يكون مستعدا لمواجهة هذه التغييرات والتعامل معها بطريقة ذكية من أجل الحفاظ على استقرار المنظمة وقوة خطابها الداخلي، ما جعلها تحافظ على مصداقيتها في الوسط الداخلي.[2]

8/ المرحلة الثامنة: تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية: هناك مجموعة من الشرط التي يجب التقيد بها عند عملية التنفيذ وهي: [3]

- تحديد مخطط دقيق للتنفيذ يتضمن كل العناصر المشكلة لاستراتيجية الاتصال.
- تبليغ جميع الموظفين بطبيعة الاستراتيجية الاتصالية ومهام كل فرد داخل وخارج المنظمة.
- ضرورة التأكد من جاهزية جميع المنفذين.
- تسخير كافة الوسائل اللازمة لعملية التنفيذ ولكل نشاط له توقيته ومميزاته وموارده المادية والبشرية وتقدير احتياجات كل خطوة.
- وضع الخطوط العريضة لكل خطوة وتحديد العناصر اللازمة للتنفيذ.
- استخدام كل الإمكانيات المتاحة. وضرورة التقيد بمخطط التنفيذ عند التنفيذ.

قبل البدء في تنفيذ الخطة الاتصالية لا بد من تحديد المسؤول عن تنفيذها، فعادة ما تكون الاستراتيجية الاتصالية تحت مسؤولية مصلحة أو جهة معينة، مثل المديرية المكلفة بالاتصال، ويعين على رأسها مسؤولا أو مديرا يتحمل المسؤولية أمام الإدارة العليا للمؤسسة عن مختلف الأعمال الموكلة إليه أو الهيئة التي تعمل معه من أجل إنجاح استراتيجية الاتصال المعتمدة، ومن أجل تنفيذ استراتيجية الاتصال يجب المرور من خلال المراحل التالية:

أ- تحديد رزنامة العمل: حيث يمكن تنفيذ استراتيجية الاتصال بالاعتماد على عنصرين هما تحديد تواريخ تنفيذ الإجراءات المتخذة في الخطة الاتصالية والمراد إنجازها في المشروع الاتصالي، تحديد مختلف

[1] - هاجر، ص79، بو الهلة شهيرة، ص53.
[2] - قبايلي حياة: مرجع سابق، ص119.
[3] - عبد الرزاق سعيد: مرجع سابق، ص126.

مراحل مخطط العمل من أجل تحضيرها في الأوقات المحددة وتجدر الإشارة أنه عند تحديد رزنامة يجب الأخذ بعين الاعتبار كل من: [1]

– **المتطلبات الداخلية:** بتوفر المصدرين للرسائل، وتوفر قنوات بثها والمستقبلين لها والتماسك بين مختلف الدعامات الداخلية والأحداث الداخلية.

– **المتطلبات الخارجية:** حيث أن التواريخ والآجال الزمنية المحددة لتنفيذ مختلف العمليات الاتصالية تكون مرتبطة بمختلف الأهداف الخاص بالاستراتيجية الاتصالية حيث أن هذه الآجال الزمنية تكون لها علاقة كذلك بالأحداث الخارجية (كالتظاهرات السياسية والاقتصادية، والرياضية والثقافية).

– **المتطلبات الحالية:** تتعلق بمختلف حملات الاتصال الخارجي، والجو الداخلي للمنظمة ونتائجها.

ب– تحضير مشروع خطة العمل: يتم اعداد خطة العمل من طرف الفريق المكلف بقيادة هذه الخطة والذي يدعى بفريق القيادة، حيث يتم إعدادها بإثبات متتابع لفرضيات العمل مع الأخذ في الحسبان التفاعلات بين مختلف مكوناته، أهدافه أولوياته، حيث يتم الأخذ في الاعتبار ما تم تحديده مسبقا من أهداف وبدائل ومستهدفين بالإضافة للصعوبات التي تواجهها ومحاولة الانسجام مع استراتيجيات أخرى بالمنظمة[2]، والشكل الموالي يوضح عناصر إعداد خطة العمل الاتصالية:

الشكل رقم(05): عناصر إعداد خطة العمل الاتصالية.

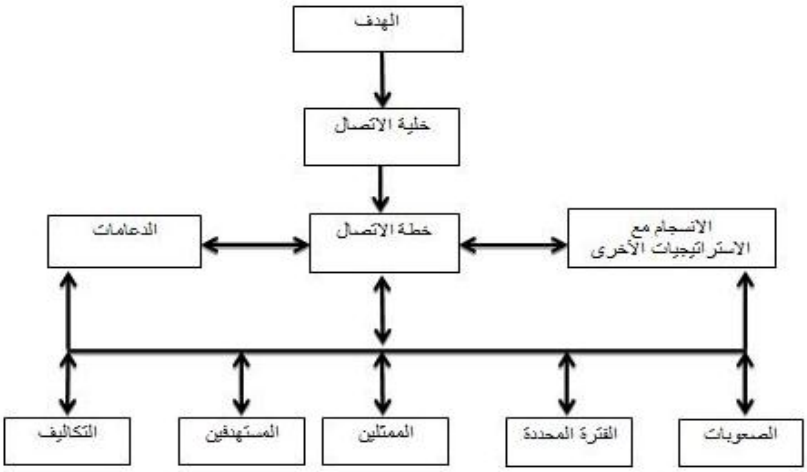

المصدر: بو الهلة شهيرة: مرجع سابق، ص54.

9/ المرحلة التاسعة: تقييم الاستراتيجية الاتصالية (متابعة وتقييم): تتطلب استراتيجية الاتصال الجيدة والفعالة تقييما جيدا، لأنه بدون تقييم لا يمكننا أن نعلم كيف كانت استراتيجيتنا، ولن يكون لدينا فكرة من تأثير هذه الاستراتيجية الاتصالية على الجمهور المستهدف ذلك يجب على المنظمة تقييم مدى فعالية استراتيجيتها الاتصالية وذلك من خلال قياس تأثير جميع أنشطة وبرامج وخطط الاتصال بشكل موضوعي، ومعرفة ردود الفعل.[3]

[1] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص80.
[2] - بو الهلة شهيرة: مرجع سابق، ص53.
[3] - عبد الرزاق سعيد: مرجع سابق، ص126.

وتتضمن المتابعة والتقييم تتبع سير الأنشطة المدرجة في استراتيجية الاتصال ومدى قدرتها على بلوغ الهدف، وهو ما ينطبق على الفعل الاتصالي الذي ينبغي أن يدرس أثره بما يسمح بمعرفة مدى تأثيره على المؤسسة والاستراتيجية الاتصالية ويقوم على أساس الجمهور الذي مسه الاتصال، ومعرف وتذكير الرسائل من قبل الجمهور، والأثر المفترض (التغير في لمعارف والأداء).

ومما يزيد من أهمية وضرورة هذه العملية هو تحديد الأنشطة التي حققت الغاية منها، وإلى أي مدى، ولتقييم الوقت والإمكانيات المستثمرة في مثل هذه الأنشطة، فتمكن من معرفة ما إن كان الجمهور المستهدف قد تعرض بشكل جيد للرسائل، وإذا ما كان قد فهمها، وهل قام بتغيير نظرته حيال المؤسسة وخدماتها. فتسمح عملية تقييم ومراجعة وتعديل مجال الاتصال، وتوضيح الرؤية، وتضم عملية التقييم قسمين الداخلي والخارجي بهدف: [1]

- معرفة صورة المؤسسة لدى جمهورها بنوعية وتبيان نقاط القوة والضعف في العمل الاتصالي.
- تحليل العلاقات الموجودة بين المؤسسة وجماهيرها.
- معرفة قنوات الاتصال المتوفرة ودورها.
- توضيح وظيفة الاتصال. وتحديد الأهداف التي تبنى عليها الاستراتيجية الاتصالية.

وبعد القيام بعملية التقييم وقياس تأثير عملية الاتصال على الجمهور المستهدف والتغييرات الحاصلة في المعرفة والاتجاهات والسلوك، يبدأ القيام بإعادة تحليل الموقف في ضوء تأثير عملية الاتصال ومن ثمة البدء في تصميم خطة مستقبلية لعملية الاتصال، والشكل التالي يوضح عناصر تقييم خطة العمل. [2]

شكل رقم(06): تقييم خطة العمل الاتصالية

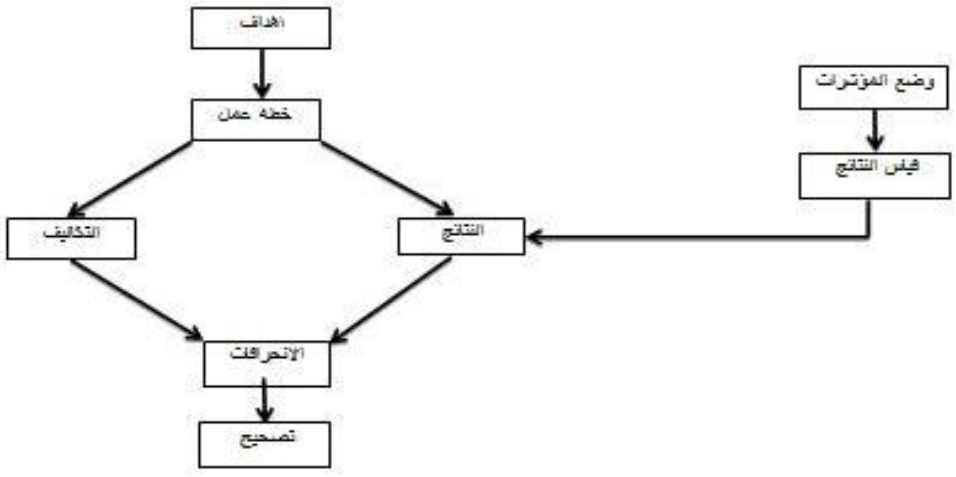

المصدر: بو الهلة شهيرة: مرجع سابق، ص58.

[1]- ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص82.
[2] - بو الهلة شهيرة: مرجع سابق، ص57.

5- أنواع استراتيجيات الاتصال:

5-1-أنواع استراتيجيات الاتصال بالمؤسسة: تنقسم إلى نوعين حيث يمكن إعداد استراتيجية الاتصال بالمؤسسة على مستويين: على المستوى الداخلي تتكفل بالاتصال الداخلي وتسمى استراتيجية الاتصال الداخلية، والثانية تتكفل بالاتصال الخارجي للمؤسسة.

أ/ **استراتيجية الاتصال الداخلي:** يعرف البعض الاتصال الداخلي في المؤسسة بأنه جملة الاجراءات المتخذة بهدف تسجيل استجابة بين القائمين على العمل في المؤسسة عن طريق التواصل، فعندما يعمل عدد كبير من الأشخاص على قضاء حاجة مشتركة خاصة إذا كان هناك تقسيم للعمل تقتضي الحاجة أن يكون لكل واحد جملة من المعلومات حول ما يقوم به الآخرون حتى يكون الهدف المراد إنجازه بصيغة أكثر ملائمة.[1]

وتمثل استراتيجية الاتصال الداخلية مجموع العلاقات الشاملة لكل مجالات التفاعل التنظيمي التي تتم في شكل تعبير رسمي ومقصود للمؤسسة بإدماج كل الوسائل التي بحوزتها قصد تسهيل عملها الداخلي وتسييره والتأثير في الموظفين من أجل الرفع من مستوى الأداء.

ومن جملة ما تهدف إليه المؤسسة من خلال استراتيجية الاتصال الداخلية نجد:

_ توجيه العاملين في المؤسسة في مختلف مهامهم ومناصبهم.

_ تحفيز العمال من خلال فتح أبواب الحوار والاتصال والتعبير عن الانشغالات والاهتمامات.

_ تحسين الروابط والعلاقات الاجتماعية والانسانية وتدعيمها عبر خلق مستوى معين من التفاعل الاجتماعي داخل المؤسسة بالمساهمة في حل كل المشاكل ومنها الشخصية للموظفين.[2]

_ تنمية المعلومات والفهم الجيد بين جميع الموظفين.

_ تشجيع كل موقف من شأنه تحفيز الموظفين والرضا الوظيفي.

_ تصحيح أي معلومة خاطئة أو مواقف مظللة، أو غموض في السياسات أو إشاعات مغرضة.

_ إعداد الموظفين لأي تغيير في الأساليب أو البيئة بواسطة تزويدهم بالمعلومات الضرورية مقدما.

_ تشجيع المرؤوسين على تقديم أفكارهم واقتراحاتهم لتحسين الانتاج أو بيئة العمل وأخذ هذه الاقتراحات بجدية من قبل الإدارة العليا.

- تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة بالمحافظة على قنوات اتصال مفتوحة.
- تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الموظفين بتعزيز الاتصالات بينهم.[3]

[1] - موسى اسمهان: ماجيستير، استراتيجية الاتصال الخارجي في الشركات متعددة الجنسيات، دراسة حالة مجموعة كوكا كولا في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص27.

[2] - موسى اسمهان: مرجع سابق، ص29.

[3] - أمينة بن زرارة: مرجع سابق، ص52.

_ يساهم الاتصال الداخلي بشكل مباشر في تنظيم العمل داخل المؤسسة ويحدد بدقة المسؤوليات كما يحدد العلاقات بين مختلف الإدارات فيها وعلى اختلاف درجاتها.[1]

ب/ استراتيجية الاتصال الخارجي: تعرف استراتيجية الاتصال الخارجي على أنها الخطة التي يتم من خلالها ضبط علاقة المؤسسة بكل الفاعلين في محيطها الخارجي لضمان تدفق المعلومات بالشكل الذي يعمل على تفعيل هذه العلاقة وقد سميت خارجية لأن التعبير يوجه إلى العوامل البيئية أو المحيطة بالأفراد حيث يتم التأثير مثلا أو التعديل في القوانين واللوائح، وبفعل العادة تتحول السلوكيات المحدثة إلى قناعات تحل محل المعتقدات القديمة.

وتهدف استراتيجية الاتصال الخارجي إلى تعريف الجمهور بالمؤسسة وبمنتجاتها وجملة الخدمات التي تقدمها بهدف التأثير فيه والدفع به إلى اقتناء منتج ما تقدمه أو خدمة حتى تكسب ثقته ووفاءه.

ويمكن حصر مفهوم استراتيجية الاتصال الخارجي في الرد على سؤالين اثنين هما: [2]

_ ماذا تريد المؤسسة أن تحقق؟ وتأتي الإجابة على السؤال بطرح السؤالين الفرعيين التاليين:

أ_ ما هي الأهداف التي ترغب المؤسسة في تحقيقها؟

ب_ ما هو نوع الجمهور المستهدف؟

_ كيف يمكن تحقيق ذلك؟ من خلال الجوانب التالية:

أ_ بأي وسيلة إشهارية؟

ب–بأي استراتيجية إبداع؟

ج–ماهي استراتيجية استخدام وسائل الاتصال؟

د– بأي ميزانية ؟

هـ–بأي رزنامة؟

وبهذا يمكن القول أن استراتيجية الاتصال الخارجي هي جملة الأهداف والغايات التي حددتها المؤسسة في مجال الاتصال، وكيف تعمل هذه المؤسسة على مد جسور التواصل بينها وبين المحيط الخارجي بأبعاده المختلفة، وامداده بمعلومات ذات طابع متنوع تبعا لتنوع الجمهور الذي تخاطبه، وهكذا يصبح كل من الزبائن الممولين، قادة الرأي... أهدافا يوجه إليهم الاتصال ويصبحون أطراف فاعلين في عملية الاتصال هذه.[3]

5–2–أنواع الاستراتيجية الاتصالية حسب موضوعها: تختلف أنواع استراتيجية الاتصال من حيث موضوعها، فيمكن أن يكون موضوع الاستراتيجية الاتصالية المؤسسة كمجمع صناعي، علامة تجارية منتج ما، أو لقطاع اقتصادي. ولكل حالة خصائصها، منها نذكر:

[1] - مومني اسمهان : مرجع سابق، ص29.
[2] - نفس المرجع ، ص30.
[3] - بن روان بلقاسم: ملتقى الاتصال في المؤسسة، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر، جوان 1996.،ص236.

* **الاستراتيجية الاتصالية الجماعية:** هي استراتيجية اتصالية بين المؤسسات التابعة لقطاع اقتصادي معين من أجل التطوير، دعم وحماية منتج في المؤسسات في نفس القطاع الصناعي، وهذا النوع من الاستراتيجية الاتصالية مهمة لأنها تمكن من حماية وتطوير السوق المستهدفة

* **الاستراتيجية الاتصالية المؤسساتية:** هو اتصال يركز على المؤسسة أو المنظمة ، هدف الاستراتيجية الاتصالية فيه هو بناء صورة المؤسسة التي يجب أن تعبر عن وجودها، وما تريد القيام به، وماذا تفعل؟ بعبارة أخرى المؤسسة تعبر عن نفسها وفلسفتها الشرعية.

* **الاستراتيجية الاتصالية للعلامة:** وهي استراتيجية تركز على سلامة علاقة المؤسسة بدون مرجع معين فمثلا حملات البيبسي وكوكا كولا هو اتصال العلامة، هذا الأخير يمكن أن يختلط مع الاتصال المؤسسات عندما يكون اسم المؤسسة هو اسم العلامة.

* **الاستراتيجية الاتصالية للمنتج:** إن اتصال المنتج يركز على المنتج نفسه، اسم المنتج قد يكون نفسه اسم العلامة أو اسم المؤسسة، هذه الوضعية قد تكون مولدة للغموض مثلا *Mars* الذي هو اسم منتوج *La Barre Mars* هو في نفس الوقت اسم العلامة واسم المؤسسة.

* **الاستراتيجية الاتصالية الكلية:** على المؤسسة القيام باتصال مؤسساتي واتصال علامة، اتصال منتج إذ يجب عليها مراقبة التناسق بين هذه المقاربات في الاستراتيجية الاتصالية.[1]

وقد قدمت رولر (*Betteke Van Ruler*) نموذجا يقوم على فرضية أساسية مؤداها أنه يصعب استخدام استراتيجية واحدة للاتصال في العلاقات العامة، وأنه لا توجد استراتيجية مثلى؛ وانما يمكن استخدام الاستراتيجية الأنسب لكل موقف اتصالي، وقد بنت "رولر" رؤيتها على ما سبق وقدمه "جروننج" من وصف لنماذجه، حيث اعتبرتها نماذج موقفية؛ يمكن استخدامها وفقا لمتطلبات الموقف الذي يواجهه القائم بالاتصال.[2] واطلق على هذه الاستراتيجية اسم " النموذج الموقفي للاتصال "، وتحددها رولر وفقا لمحورين أساسيين: [3]

- المحور الأول يتعلق بطبيعة العملية الاتصالية، ومدى اشراك الجمهور في هذه العملية، يمثل أحد طرفي هذا المحور الاتصال في اتجاه واحد، في حين يمثل الطرف الثاني الاتصال في اتجاهين.
- أما المحور الثاني فيشير الى طبيعة المضمون والمعاني التي تتضمنها الرسائل الاتصالية ويمثل أحد طرفي هذا المحور الرسائل التي يعبر مضمونها ومعانيها عن رؤى المؤسسة فقط، أما الطرف الثاني فيشير الى الرسائل التي تعبر عن رؤى المؤسسة والجمهور وتحمل دلالات تعكس رؤى الطرفين.

وبناءا على هذا يكون لدينا أربع استراتيجيات اتصالية لـ *Ruler* بمثابة صندوق الأدوات لممارسي الاتصال والتي يمكن الاستعانة بها لبناء مزيج الرسائل الاتصالية ويوضحها الشكل التالي:

[1] - سعد بلمداني: استراتيجية الاتصال في تنمية السياحة، ماجيستير- بالجزائر، 2010-2011، ص 53.
[2] - علي فرجاني: مرجع سابق ص116
[3] - بن صغير زكريا: الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في ادارة الأزمة الأزمة الجزائرية 2019 نموذجا2019، ص 65 المجلد 2 العدد 1

شكل (07): استراتيجيات الاتصال الموقفي لـ *Ruler*

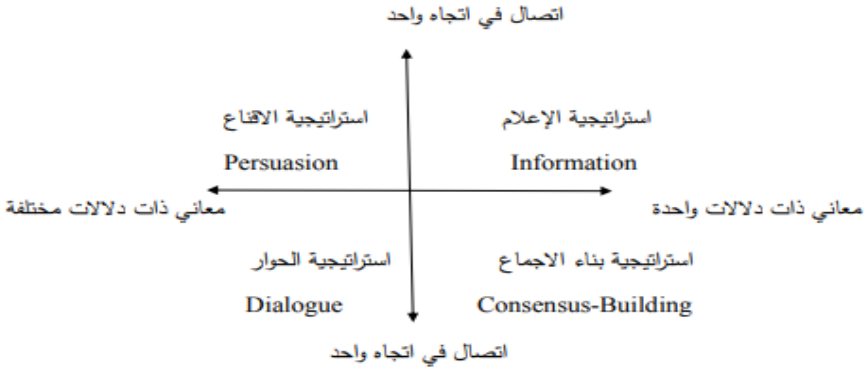

المصدر: ايمان هاجر مقيدش: الاستراتيجية الاتصالية وإدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علوم الاعلام والاتصال، قسم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019/2018، ص58

– استراتيجية الاعلام *Information* يكون الاتصال وفقا لهذه الاستراتيجية في اتجاه واحد *Asymmetrical* وفي الوقت نفسه يعبر المضمون الاتصالي عن رؤية المنظمة، ويحمل معاني ودلالات ذات معنى واحد، ويتم في هذه الاستراتيجية تقديم المعلومات الى الجماهير الأساسية لمساعدتهم في تكوين الرأي واتخاذ القرارات.[1]

– استراتيجية الاقناع *Persuasion* ضمن حدود هذه الاستراتيجية كم من المعلومات يكون أقل مما هو عليه في الاستراتيجية السابقة، مستهدفا بذلك تحقيق اتصال ناجح من خلالها، كما أن محتوى الرسالة في هذه الاستراتيجية يكون غنيا وواضحا، وتكون موضوعات الرسالة مفهومة وتجذب الانتباه وتعزز الاهتمام والرغبة.[2] وتجمع هذه الاستراتيجية بين الاتصال في اتجاه واحد، والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى كل من المنظمة والجماهير، ويجعل دلالات تعكس وجهة نظر الطرفين.

وتستخدم هذه الاستراتيجية في اتصالات المنظمة عندما تسعى الى خلق قاعدة للعلاقات الاستراتيجية مع الجماهير الأساسية، وتسعى هذه الاستراتيجية الى التغيير المقصود في معارف، واتجاهات، وسلوكيات جمهور معين، وتتطلب أهدافا واضحة ومحددة.[3]

– استراتيجية الاجماع *Consensus Building* تستخدم هذه الاستراتيجية لبناء علاقات بين المؤسسة وبيئتها الخارجية مع الحفاظ على كيان جمهورها الداخلي[4]، لذلك فهي تجمع بين الاتصال في اتجاهين والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى المنظمة، وتعد هذه الاستراتيجية من أفضل الاستراتيجيات من حيث الفعالية لأنها تحقق تطابق ومواءمة بين كمية المعلومات المنشودة، والمنقولة، والمستوى العالي لفعالية الاتصال خاصة لتضمنها تغذية عكسية تعزز كفاءة الاتصال، وتشذب المعلومات بطريقة تجعل منها أكثر انسجاما مع ما تستهدفه المنظمة من غايات.[5]

[1] - علي فرجاني: مرجع سابق، ص 117
[2] - بشير العلاق: مرجع سابق، ص 140
[3] - علي فرجاني: مرجع سابق، ص 117.
[4] - بن صغير زكريا: مرجع سابق، ص 66.
[5] - بشير العلاق: مرجع سابق، ص 141.

– استراتيجية الحوار *Dialogue* تجمع استراتيجية الحوار بين الاتصال في اتجاهين، والمضمون الاتصالي الذي يعبر عن رؤى كل من المنظمة والجمهور، ويحمل دلالات تعكس وجهة نظر الطرفين وتتضمن هذه الاستراتيجية استشارة الجمهور في سياسات المنظمة، أخذ رأيه في القضايا المختلفة بعين الاعتبار، ويتم اشراك الجمهور في عملية صنع القرار، ويتم استخدام هذه الاستراتيجية في المناقشات المتعلقة بجانب ممارسة العلاقات العامة، وكذلك في المناقشات الفكرية المتعمقة حول المشكلات والأزمات المتوقع حدوثها، وكيفية الاستجابة لها، وتتطلب هذه الاستراتيجية رسائل اتصالية من أطراف الحوار، وعادة ما تتوجه الى الجمهور المدرك النشط، ويكمن الأساس النظري لاستراتيجية الحوار في نظريات التفاوض، والاتصال الشخصي.[1]

وغالبا ما تبحث المنظمات عن توليفة من هذه الاستراتيجيات الأربع تجعل من خلالها عملية الاتصال أكثر فعالية في اطار المواقف المختلفة، وقد تلجأ الادارة في المنظمة الى تفضل نمط معين من هذه الاستراتيجيات وليس بالضرورة أن تكون الاستراتيجية المختارة هي الأكثر فعالية من حيث قدرتها على الاتصال.[2]

6- أهداف استراتيجية الاتصال وأفاقها: تختلف أهداف بناء استراتيجية الاتصال باختلاف عدة عوامل تتعلق بطبيعة الموقف الاتصالي والأطراف المشتركة والمتأثرة بالاتصال والنتائج المرادة من ذلك فحسب (بلقاسم بن روان) قد تكون الأهداف بناءا على:[3]

1- صياغة استراتيجية الرغبة بهدف تغيير موقف أو الحث على تبني موقف ما.

2- صياغة استراتيجية ثقة بهدف خلق علاقات تعاون وثقة داخل النسق الاجتماعي للمستهلك والمؤسسة.

3- صياغة استراتيجية ذات بعد إنساني من خلال الحضور الدائم للمؤسسة في التظاهرات والأنشطة الاجتماعية وخاصة ذات الطابع الإنساني.

4- القيام بدراسات ميدانية قبلية (كمية ونوعية) تسهم في معرفة القيم والعادات الاستهلاكية، المرجعية والثقافية وكذا الخصائص النفسية والسلوكية للجمهور المستهدف.

وبغاية الوصول إلى تحقيق أهداف استراتيجية الاتصال، والوصول إلى نتيجة لابد من تصنيف وتحديد المجال الذي يمكن من خلاله إدراج نوع للهدف فإما يكون هذا المجال معرفي يتمركز على القدرات العقلية الذهنية، واما مجالا سلوكيا يتمركز حول الادراك والاستجابات.

-**الهدف المعرفي والسلوكي لاستراتيجيات الاتصال:** يتم تحديد المنهج الموظف في صياغة الاستراتيجية الاتصالية من خلال صياغة الهدف الذي ينبني من أجلها، فالهدف هو النتيجة النهائية لأي فعل أو

[1] - علي فرجاني: مرجع سابق، ص 118
[2] - بشير العلاق، مرجع سابق، ص 141
[3] - بن روان بلقاسم: مرجع سابق.

سلسلة أفعال. ويعتبر تصنيف الأهداف أحد الاهتمامات الكبرى للإدارة الاستراتيجية من خلال محاولتها للإجابة عن السؤال "لماذا؟" وبالتالي يمكنها تحديد المجال الذي يمكن من خلاله إدراج نوع الهدف.

أ/ المجال المعرفي: ويقصد بالأهداف المعرفية تلك الأهداف التي تعتني بما يقوم به العقل، من عمليات في محتوياتها، متفاوتة في مستوياتها، تضم جميع أشكال النشاط الفكري لدى الانسان.

وتتمثل العمليات العقلية في المستويات التالية: مستوى التذكر والحفظ، مستوى الفهم والاستيعاب، مستوى التحليل، مستوى التركيب، مستوى التقويم.[1]

أما الهدف المعرفي في الاستراتيجية الاتصالية يتجسد من خلال نموذج تدفق المعلومات، ويشمل هذا النموذج أربع مكونات أساسية: [2]

- المكون الأول: تحليل الموقف المعرفي الراهن لدى الجماعة المستهدفة بالنشاط الاتصالي.
- المكون الثاني: الأسباب المؤدية للحالة المعرفية الراهنة.
- المكون الثالث: النشاط الاتصالي اللازم لإتلاف المعرفة غير مرغوبة والمشار إليها في المكون الأول.
- المكون الرابع: الناتج النهائي لتدفق المعلومات وزيادة مستويات المعرفة لدى الجماعة المستهدفة، وهو الهدف الذي تمت صياغته عند بناء الاستراتيجية الاتصالية.

الشكل (08): نموذج تدفق المعلومات

المصدر: وزارة الدولة لشؤون البيئة: مرجع سابق، ص 70.

ب/ المجال السلوكي: ويشمل المستويات التالية: الإدراك الحسي، الميل والاستعداد، الاستجابة الموجهة الآلية والتعود، التكيف، الإبداع.[3]

ويشمل نموذج تغيير السلوك أربعة مكونات أساسية وهي:

- المكون الأول: تحليل الموقف الراهن بشأن السلوكيات السائدة والسلوكيات المرغوبة.
- المكون الثاني: الأسباب المؤدية إلى شيوع السلوكيات غير مرغوبة.
- المكون الثالث: البرامج الاتصالية التي يمكن أن تحدث التأثيرات السلوكية المرغوبة.
- المكون الرابع: الناتج النهائي للبرامج الاتصالية التي تستهدف تغيير السلوك.

ويوضح الشكل التالي المكونات الأربعة للنموذج السلوكي:

[1] - فوزية فراح: مرجع سابق، ص23.
[2] - وزارة الدولة لشؤون البيئة: برنامج الدعم القطاعي البيئي والمكون الإعلامي: الاستراتيجية الوطنية للاتصال البيئي، مصر، 2005،ص69.
[3] - فوزية فراح : مرجع سابق، ص25.

الشكل (09): نموذج التغيير السلوكي.

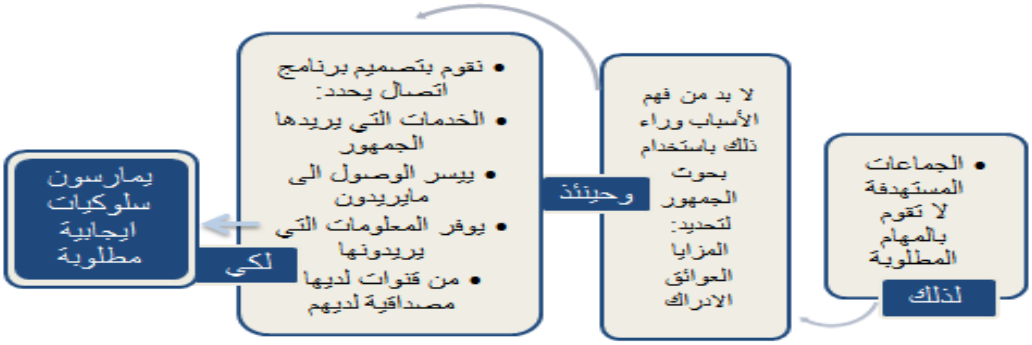

المصدر: فوزية فراح، مرجع سابق، ص 26.

-**أهداف استراتيجية الاتصال وآفاقها للمؤسسة:** لأن المنظمة نظام ونسق لابد أن تكون استراتيجيتها مرنة وقابلة للتطبيق حتى تتأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحيط بها، ومهمة الاتصال داخل المنظمة هي خلق الشروط الضرورية للتنفيذ الجيد للاستراتيجية العامة ولذلك فإن أهداف هذه الاستراتيجية تكون مرتبطة وبدقة مع الاستراتيجية العامة للمنظمة وهي مرتبة في شكل أهداف داخلية وأهداف خارجية:

أ- الأهداف الداخلية:

- **تحفيز المستخدمين *la motivation de personnel*:** اتضح لمعظم مسيري المنظمات اليوم أنه بدون تحفيز العمال لا يمكن ضمان تماسك الأنشطة ولا ضمان المبادرات ولا المنافسة، والتطوير التنظيمي لذلك على المنظمة خلق ظروف مواتية ودافعة لخلق الحافز وتطويره.

ويقتضي ذلك أن يعرف المستخدم منظمته جيدا لكي يندمج مع المحيط الذي يعمل فيه ولذلك لا بد أن إجابات لكل الأسئلة المطروحة حول المنظمة وحول نشاطها ومن هذه الأسئلة:

- ماهي أهداف المنظمة؟
- ماهي ثقافتها، قيمها، موادها؟ أي ما مجالها؟
- ماهي صورتها، ومكانتها؟
- ما إمكانياته الشخصية؟
- وماذا يمكن أن أقدم؟

وقد أشارت الدراسات أن غياب أجوبة محددة عن هذه الأسئلة ينشئ نوعا من اللامبالاة لدى المستخدمين اتجاه مؤسستهم، وأن فقدان المعلومات والاتصال يكون له نفس أثر فقدان المصلحة في بعض المستويات التنظيمية.[1]

[1] - عيسى بو كرموش: مرجع سابق، ص45.

– **تماسك الأنشطة:** ***lacoherence des actions*** لا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق أهدافها الاستراتيجية إذا لم تتمكن من تنسيق مجمل أفعالها ومبادراتها، وقد يؤدي غياب المعلومات على المستوى العام إلى عدم التجانس، أو ظهور انقسامات بين مجموع أطراف العملية الاتصالية داخل المؤسسة.

ولتحقيق هذه الوظيفة لابد على المسيرين أن يوفروا الشروط التالية: [1]

– العلم بالأهداف الاستراتيجية وخطط العمل.

– القدرة على بث المعلومات الضرورية للمتعاملين معهم.

– القدرة على إعادة صعود المعلومة.

– **تغيير السلوكيات والعقليات** ***lechangement des comportements et des mentalites:*** تواجه المؤسسات اليوم مجموعة من التغيرات تستدعي ضرورة التأقلم والتعايش معها، لأجل البقاء ومن هذه التغيرات أن الكثير من المؤسسات تغير مجال نشاطها، اضافة الى ظهور المنافسة الحادة مع تطور التكنولوجيا والاستثمارات.

ورغم أن هذه المؤسسات قد تتوفر بها الأدوات اللازمة للتطور ومواجهة هذه المتغيرات، إلا أنها قد تشهد فشلا ذريعا قد يعود لتحجر الذهنيات التي ترفض أو تقاوم التغيير، إضافة إلى عدم وضوع الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه استراتيجية الاتصال، هذه الأخيرة التي يقع على عاتقها هدف تغيير السلوكيات والذهنيات بمواجهة التصلب في المواقف، والتقليص من حدة المعارضة لكل جديد.[2]

– **تحسين الانتاجية** ***la melioration de productivite*****:** وتحقيق هذا الرهان هو نتيجة لتحقيق الأهداف السابقة، ويساعد الاتصال في بلوغ هذه الغاية من خلال بث المعلومات والتعرف على المساعي والإجراءات والقواعد والمعارف.[3]

ب/ الأهداف الخارجية: وترتبط مباشرة بالرهانات الداخلية ويمكن تحديدها في المستويات التالية:

– **تدعيم تداخل البيئة الداخلية والخارجية** :فتحسين تنافسية المنظمة يرتبط بتداخل البيئة الداخلية والخارجية، هذا التداخل يمر عبر تحفيز المستخدمين الذين هم على علاقة مع البيئة الخارجية.

– **تحقيق الاهداف الخارجية** : مهما كان نوع المنظمات خاصة أو عمومية ومهما كان هدفها فإن تنفيذ استراتيجية الاتصال يسمح بالحصول على: [4]

– أعمال متماسكة تصب كلها في توجيهات الاستراتيجية العامة.

– السهر على إنتاجية المنظمة.

– التهيؤ للتكيف مع المغيرات المنتظرة.

– تداخل البيئتين الداخلية والخارجية.

[1]- ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص80.
[2] - عيشوني عبد السلام: مرجع سابق، ص ص61-62.
[3] - نفس المرجع ، ص62.
[4] - قبايلي حياة: مرجع سابق، ص 92.

7- علاقة الاستراتيجية الاتصالية بالاستراتيجية العامة للمؤسسة:

كي تحظى استراتيجية الاتصال بالقبول من طرف المؤسسة لابد من تطابقها مع الاستراتيجية العامة لها، وهذا من أجل تحقيق الاهداف التي وجدت من أجلها، الأمر الذي يؤكد أن الاتصال والتسيير عنصران مهمان بالنسبة لأي منظمة، مهما كانت طبيعة نشاطها، خدمية أو إنتاجية، وحجم إمكانياتها المادية، والبشرية، لأن عدم الاهتمام بأحدهما يعني عرقلة فعالية النشاط الثاني وبالتالي فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية معا.[1]

واستراتيجية الاتصال المؤسسي يجب أن تعكس الاستراتيجية العامة للمؤسسة وب التالي فإن التنظيم شرط أساسي لتطوير استراتيجية اتصال سليمة لأنها توفر التركيز والتوجيه للاتصالات، ويخلق التنظيم الانسجام بين الاستراتيجية العامة للمؤسسة، واستراتيجيتها للاتصال، فتصبح وظيفة الاتصال المؤسسي ذات صلة بالمنظمة، تستجيب لاحتياجاتها وتدعم الاستراتيجية العامة وبالتالي تساهم في الفعالية التنظيمية .[2]

وتتوقف الاستراتيجية العامة على برامج الاتصال سواء العلاقات العامة، الاشهار، أو نشاطات اتصالية أخرى، تحقق هدف المنظمة في إيصال الرسالة، أو توجه المنظمة للجمهور المستهدف سوآءا كان جمهورا داخليا أو خارجيا، ومن هذا المنطلق لابد من وضع الاتصال في إطار استراتيجي مناسب مع إتاحة الوسائل والميزانية الخاصة بهذا النشاط.[3]

استراتيجية المؤسسة تستهدف إيجاد طرق ووسائل لاستغلال وتداول كل المواد المتاحة لتغيير توجيه التوازن التنافسي لصالحها.

إن لكل مؤسسة سياستها العامة –مصرح بها أم لا– وهي ثمرة دوافع أعضائها (ثقافتهم، تكوينهم) والسياسة العامة هي مجموعة المبادئ القائدة، والقواعد الكبرى التي توجه الأفعال والتصرفات بصفة دائمة، وهي تفرض نفسها على استراتيجية المؤسسة عندما تحدد لها الأهداف التي يجب تحقيقها، أو حدودا لا يمكن تجاوزها ومعايير لابد من احترامها.

وتنعكس السياسة العامة عل كل مجالات النشاط بالمؤسسة بما فيها الاتصال وهو ما يسميه المحترفون في مجال اتصال المؤسسات بـ مزاوجة *coupler* استراتيجية الاتصال باستراتيجية المؤسسة.

وترتبط استراتيجية الاتصال في المنظمة، بثقافة الاتصال لدى هذه الأخيرة وموقعه في هيكلها التنظيمي.[4]

وبما أن الاستراتيجية الاتصالية هي استراتيجية فرعية ضمن الاستراتيجية العامة للمؤسسة كان من الضروري أن لا تناقض أهدافها، وأن تعملا من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التي تبنيها حتى تضمن لها

[1] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص67.

[2] - *BENITA STEYN, & Puth, G. op. cit, P52.*

[3] - ايمان هاجر مقيدش : مرجع سابق، ص67.

[4] - أمير علي فاطمة: مرجع سابق، ص89.

التسيير الجيد لنشاطها والاستغلال الامثل لمواردها، لأن المؤسسة في هذه الحالة في حاجة إلى استراتيجية عامة لتسيير نشاطها وضبط أهدافها.[1]

وفي سياق آخر تعتبر استراتيجية الاتصال من بين العوامل العامة المساعدة في عملية تحديد الطرق والوسائل المساهمة في تطبيق وأداء الاستراتيجية العامة للمنظمة، ونظرا للخصائص التي تميز المحيط المتغير للمنظمة جعل الاتصال اليوم جزء لا يتجزأ من التفكير الاستراتيجي بحيث يمثل تحديد الأهداف المتعلقة بالاستراتيجية العامة للمؤسسة وضوح الاستراتيجية الاتصالية بصفة تلقائية بأهدافها الخاصة، ومن هنا يبين التكامل بين الاستراتيجية العامة والاستراتيجية الاتصالية فالأولى تضبط عملية التسيير، أما الثانية فهي الصورة التي تظهر بها هذا التسيير لجمهور المؤسسة مما جعلها تحقق أهدافها تعتبر الاستراتيجية الاتصالية من بين العوامل الهامة والمساعدة في عملية تحديد الطرق والوسائل المساهمة في تطبيق وأداء الاستراتيجية العامة للمنظمة وإذا كانت هذه الاستراتيجية تعد بعدية بالنسبة للاستراتيجية العامة للمؤسسة ، وتعتبر عامل دعم لها، فإن التطورات المتنازعة في المجال التكنولوجي في مختلف الميادين، ونظرا للخصائص التي تميز تغيرات في محيط المؤسسة يجب أن يكون الاتصال جزءا لا يتجزأ من التفكير الاستراتيجي، فهو يدعم منطق السيناريوهات التي تستعملها العملية الاستراتيجية.[2]

[1] - ايمان هاجر مقيدش: مرجع سابق، ص67.
[2] - ناصر دادي عدون: مرجع ساب، ص71

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتبين أن استراتيجيات الاتصال تشكل عنصرا محوريا في نجاح أي مؤسسة، تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها المؤسسات في تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها. فهي لا تقتصر على كونها مجموعة من الأنشطة الاتصالية، بل تعد رؤية شمولية تقوم على التخطيط المسبق، وجمع المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية، وبناء علاقات فعالة مع الجمهور المستهدف. وتعتبر "الرسالة الاتصالية" العنصر المحوري في هذه الاستراتيجية، إذ تعبر عن أهداف المؤسسة وتترجمها إلى مضمون واضح قابل للتأثير. وتعتمد فعالية هذه الاستراتيجيات على مدى وضوح هذه الرسائل الاتصالية وتناسقها مع الأهداف التي تم تسطيرها ضمن الخطط الاتصالية للمؤسسة كما تربطها بجماهيرها الداخلية والخارجية في إطار من التفاعل المتبادل والتغذية الراجعة.

فعملية الاتصال لم تعد مجرد نشاط ثانوي، بل أصبحت "أداة استراتيجية" تسهم في تحقيق الأهداف الكبرى وضمان استمرارية المؤسسة واستقرارها. وتقوم هذه الاستراتيجيات على مجموعة من الأسس والمراحل التي تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها، سواء من البيئة الداخلية للمؤسسة أو من محيطها الخارجي، ولا سيما الجمهور المستهدف الذي يعد عنصرا أساسيا هو الآخر في العملية الاتصالية.

وتعتبر "المرونة" عاملا أساسيا في نجاح هذه الاستراتيجيات، حيث تمكن المؤسسة من التكيف مع التغيرات الطارئة أو المعوقات المحتملة أثناء التنفيذ. كما يشكل "التقييم المستمر" خطوة ضرورية لقياس مدى نجاعة الأنشطة الاتصالية وتحديد نقاط القوة ولضعف، بما يتيح تحسين الأداء وتطوير الممارسات الاتصالية مستقبلا.

وعليه، فإن امتلاك المؤسسة لاستراتيجية اتصال واضحة ومتكاملة يمثل دعامة أساسية لتعزيز مكانتها، وتحقيق التواصل الفعال مع مختلف جماهيرها، وضمان انسجام أنشطتها الاتصالية مع أهدافها الاستراتيجية الكبرى. مما يجعل من الاتصال أداة استراتيجية فعالة وليست مجرد وظيفة تنفيذية.

الفصـل الثالث

العنف ضد المرأة

تمهيـــــد

I. قراءة حول ظاهرة العنف

1- ماهية العنف.

2- مفاهيم ومصطلحات ذات علاقة بالعنف.

3- نظرة تاريخية حول العنف.

II. ظاهرة العنف ضد المرأة

1- ماهية العنف ضد المرأة.

2- أسباب العنف ضد المرأة:

3- أنماط العنف ضد المرأة:

4-أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع:

5- احصائيات حول العنف ضد المرأة:

6- النظريات المفسرة للعنف والعنف ضد المرأة

III. آثار العنف ضد المرأة

1- آثار العنف على المرأة:

2- آثار العنف ضد المرأة على الأطفال:

خلاصـــة

تمهيـــــد:

تعد المرأة عنصرا أساسيا في بناء المجتمع، حيث تضطلع بأدوار متعددة تشمل الأسرة والمجال العام. فهي مسؤولة عن تربية الأجيال، تساهم في تنظيم الحياة الأسرية والاقتصادية، إضافة إلى أدوارها كأم وزوجة وأخت وابنة. يعكس حضورها في ميادين التنمية جنبا إلى جنب مع الرجل مكانتها المحورية في مختلف مناحي الحياة؛ غير أن هذا الدور لم يخل من التحديات، إذ برزت على مدى العقود ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تعززها بعض الخطابات الأكاديمية والإعلامية والاجتماعية مما يفاقم من التمييز ضد المرأة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نهدف في هذا الفصل الى تسليط الضوء على ظاهرة العنف والتدرج من خلال ذلك الى تناول العنف ضد المرأة بتقديم نظرة شاملة من خلال الوقوف على مختلف التعريفات، في مختلف المجالات مع اعطاء لمحة تاريخية واحصائية. والوقوف على أهم المسببات، واستعراض أنماطها، والآثار الناتجة عن تفشي الظاهرة، مع عرض أهم النظريات المفسرة لها وذلك في محاولة لفهم الخلفيات البنيوية التي تسمح باستمرارها، والسبل الممكنة لمواجهتها.

I. قراءة حول ظاهرة العنف

1- ماهية العنف: العنف ***violence*** كلمة واسعة المدلول بصرف النظر عن اللغة المستخدمة يستخدمها عامة الناس، كما يستخدمها المتخصصون، فالعنف مثلا عند علماء النفس، يختلف عن تعريفه في علم الاجتماع. والعنف سلوك عرف منذ قديم الأزل، فهو ليس بالمصطلح الجديد علينا عرفته البشرية منذ خلق قابيل وهابيل، ولكنه يختلف من مجتمع لآخر ومن فترة لأخرى داخل المجتمع الواحد، ويرتبط بالعنف العديد من المفاهيم الأخرى مثل العدوان والقوة والضغط، وفيما يلي محاولة للإحاطة بهذا المصطلح لغويا، عربيا، وأجنبيا وحسب رؤية بعض التخصصات.[1]

كلمة عنف في اللغة العربية تعني الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، وعنفه أي أخذه بشدة وقسوة ولامه، واعتنف الأمر أخذه بعنف.[2] وتتفق معظم القواميس العربية كلسان العرب والمعجم الوسيط، ومختار الصحاح، ومعجم اللغة العربية المعاصرة وغيرها، على أن العنف يدل على الخرق والتعدي والأخذ بالشدة والقسوة، وايقاع اللوم على شخص، فالعنف ضد الرفق، والتعنيف

[1] - غادة ممدوح: العنف الاعلامي سيكولوجية العدوان نفسيا واجتماعيا، ط1، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2019، ص15.
[2] - حسنين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص40.

أيضا هو التعبير واللوم، فيقال: عنف الرجل: عامله بشدة وقساوة اعتنف الأمر: أخذه بعنف، واعتنف الشيء كرهه، ويقال عنفوان الشيء أوله وبدايته.[1] والعنيف من الرجال هو الذي لا يعامل غيره بالرفق، ولا تعرف الرحمة سبيلا إلى قلبه، وجملة القول أن العنف هو استخدام القوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون.[2]

يعود الأصل اللاتيني لكلمة عنف *violence* في اللغة االلاتينية إلى كلمة *violare* التي تعني يؤذي أو ينتهك،[3] و *violentia* بمعنى الاستخدام غير المشروع للقوة المادية–بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص، والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين، وهكذا يتضح أن مفهوم العنف في اللغة الانجليزية يشير إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على استخدام غير مشروع للقوة المادية. ويرى بعض الباحثين أن كلمة عنف مشتقة من اللاتينية *vis* بمعنى القوة المادية الموجهة ضد شخص أو شيء بهدف الإيذاء، بينما يربط آخرون المفهوم بالمصدر *to violate* أي ينتهك أو يعتدي. ويذكر قاموس ويستر أن للعنف سبعة معانٍ تتدرج من استخدام القوة الفيزيقية للإضرار، إلى حرمان الأفراد من حقوقهم عبر استغلال غير عادل للسلطة، وتشترك جميعها في دلالات العدوان والهجوم ورفض الآخر.[4]

ويمكن القول مما سبق أن الدلالة اللغوية لكلمة العنف في اللغة العربية أوسع من دلالتها في الانجليزية ففي الأول يشمل العنف إلى جاني استخدام القوة المادية، أمورا أخرى لا تتضمن استخداما فعليا للقوة، أما في الثانية فالعنف يقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية.[5] فمصطلح العنف من الناحية اللغوية شاملا للعديد من النواحي والتي تتضمن استخدام القوة، من قساوة وانتهاك وإلحاق الأذى بالأشخاص والممتلكات، حتى التدخل في حريات الآخرين، مع وجود القصد والتعمد لإلحاق الأذى والضرر بالآخر، إضافة إلى مشروعية هذا الفعل.[6]

أما كلمة عنف *VIOLENCE* في اللغة الفرنسية فهي تدل على الاستخدام غير الشرعي للقوة، أي استخدام للقوة دون سند شرعي ورفض للقانون والعدالة والخضوع لأي سلطة، فهو خاصية الشخص الذي لا يقهر، أو الذي لا يمكن ترويضه.[7] وجاء العنف في قاموس أوكسفورد *OXFORD* بأنه ممارسة القوة

[1] - أحمد أوزي: عنف المؤسسة ومأسسة العنف، منشورات مجلة علوم التربية، الرباط، 2014، ص10.
[2] - جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص113.
[3] - ابراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والارهاب، ط1، دار الساقي، بيروت –لبنان، 2015، 19.
[4] - غادة ممدوح: مرجع سابق، ص ص15- 16.
[5] - حسين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص41.
[6] - دعاس حياة: دراسة واقع العنف الممارس ضد المرأة العاملة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، كلية علم النفس وعلوم التربية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2018/2017، ص24.
[7] - أحمد أوزي: مرجع سابق، ص10.

البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما يعتبر الفعل أو المعاملة التي تحدث ضررا جسميا أو التدخل في حرية الآخرين الشخصية عنفا.[1]

ان بعض التعريفات الاصطلاحية لمفهوم العنف تتجاوز دلالاته اللغوية المباشرة سواء في العربية أو الانجليزية، لأن العنف في الواقع الاجتماعي قد يكون استخداما فعليا للقوة أو تهديدا باستخدامها، وقد يعبر عن مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في البناء الاجتماعي. فمن الصعب تحديد تعريف اصطلاحي موحد للعنف لاختلاف التعريفات في التخصصات المختلفة فتعريف العنف عن علماء السياسة يختلف عنه في علم النفس والاجتماع وغيره من العلوم الأخرى، كما أن من هذه التعريفات ما يقصر العنف على الأفعال الجسدية فقط، ومنها ما يضعها في دائرة مغلقة كالتعريفات التي تشير إلى الأقوال اللفظية للعنف دون غيرها، وعلى هذا فإن هناك عديد التعريفات للعنف نذكر منها:

- **العنف فسلفيا:** العنف كمصطلح فلسفي يعرفه "لالاند" في ثلاث، استخدام غير مشروع أو على الأقل غير قانوني للقوة أي أن العنف ليس بالضرورة استخدام القوة وإنما الاستخدام غير المشروع للقوة، إذ استعمال القوة قد لا يكون عنفا بدليل أن الفرد البشري قد يحتاج إلى استعمال القوة دون أن يكون عنيفا من أمثلة ذلك ممارسة بعض الوظائف الحيوية فالاتصال الجنسي مثلا، أو الأكل ووظائف حيوية أخرى قد تكون مصحوبة بنوع من القوة، لكنها ليست عنفا، لأنه استخدام غير مشروع لها في هذه الحالات.[2]
- **التعريف القانوني:** لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للعنف كثيرا عن معناه اللغوي، وعرضت معظم القوانين العنف بأنه: "كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر، مادي أو معنوي، موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بالآخر أو جماعة أو ملكية واحد منهم، وهذا الفعل مخالف للقانون ويعرض مرتكبه للوقوع تحت طائلة القانون لتطبيق العقوبة عليه".[3]

ويعرفه البعض في عمومه بأنه: "إحداث الأذى بالأشخاص أو الأشياء عن طريق القوة الجسدية لإحداث الأذى بالغير، ويشمل مفهوم العنف الإشارة إلى العديد من أشكال العنف داخل الأسرة منها: العنف ضد الزوجة، العنف ضد الزوج..." ووفقا لهذا التعريف فإن جوهر العنف هو استخدام غير مشروع أو غير مطابق للشرع أو القانون ضد شخص ما.[4]

[1] - علي عبد القادر القرالة: مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015، ص10.
[2] - أحمد عياد: الأبعاد المعرفية للعنف، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، المجلد 01، العدد 01، 2004/04/15، ص44.
[3] -غادة ممدوح، مرجع سابق، ص21.
[4] - عبد العزيز آدم عبد الله بابكر: مدى كفاية التشريعات السودانية لحماية المرأة من العنف المؤسس على النوع، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية- المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 01، العدد 02، 2017.، ص4.

- **التعريف النفسي:** "يعرف العنف في علم النفس بأنه السلوك الذي يتسم بالقوة والشدة والإكراه إذ تستثمر فيه الدوافع العدوانية استثمارا صريحا كالضرب وقتل الأفراد، وتحطيم الممتلكات" كذلك يرى علماء النفس بأن العنف هو سلوك غريزي مصحوب بالكراهية تجاه الآخرين، كذلك قد يكون العنف نتيجة للإحباط الشديد ولعدم قدرة الشخص على ....أو لإعلاء أو ضبط النفس.[1]

فالعنف في المجال النفسي هو تعبير عن انفجار لقوة لا تخضع لسيطرة العقل، حيث تظهر على شكل سلوك عدواني ناتج عن حالة إحباط يكون مشوبا بالقسوة والعدوان والقهر، والإكراه، ويكون مشحونا بانفعالات الغضب، حيث يؤدي إلى إلحاق الضرر بالكائن الحي.[2]

- **التعريف السوسيولوجي:** من المنظور الاجتماعي يعرف العنف بأنه: "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف إخضاع أ واستغلال طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية، أو دولة أخرى".[3]

وكذلك هو استخدام الشدة والقسوة في محيط بني الإنسان، فهو سلوك انفعالي صادر عن شخص ما موجه صوب شخص آخر بهدف إيذائه عن قصد.[4]

- **التعريف السيكولوجي:** يعرف القاموس السيكولوجي(لنوربير سيلامي) (*N sillanx*) العنف بأنه: "استعمال مفرط للقوة من خلال نفي القانون ونفي حق الفرد".[5]

- **العنف في مجال الصحة:** لقد كان سبب تجاهل العنف كموضوع من مواضيع الصحة العمومية هو فقدان التعريف الواضح للمشكلة، لأن التحدي يكمن في وضع تعريف يعين مجالا واضحا لعمل الجناة والضحايا دون أن يضيق بحيث يفقد معناه، أو يتسع بحيث يصف التقلبات الحياتية اليومية، بمصطلحات باثولوجية. أما منظمة الصحة العالمية فتعرفه بأنه "الاستعمال المعتمد للقوة المادية أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها، من قبل الشخص نفسه، أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان أو احتمال حدوث إصابة أو موت، أو إصابة نفسية أو سوء

[1] -غادة ممدوح، مرجع سابق، ص23.
[2] - نعيمة رحماني: العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان (محكمة تلمسان أنموذجا 1995-2008)، أطروحة دكتوراه تخصص أنثروبولوجيا، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص37.
[3] - سميح زايد المجالي: العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.، ص6.
[4] - سلمى بنت محمد بن سليم الحربي: العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مكة المكرمة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الارشاد النفسي بقسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008/2007.
[5] - أحمد أوزي: مرجع سابق، ص12.

النماء أو الحرمان".[1] ويشمل هذا التعريف المظاهر العديدة للسلوك العنيف وعواقبه، ويذهب بعيدا ليشمل التهديد وبث الرعب حيث أن تعدد الأشكال لأعمال العنف وسعة انتشارها، تجعلها بحاجة إلى تنميط لفصل التداخل الكبير بين أجزائها، بحيث تصبح هذه المشكلة أكثر وضوحا، وقد قسم علم المستخدم في التقرير العالمي حول العنف والصحة، العنف إلى ثلاث فئات بحسب من يقوم بعملية العنف وهي العنف الموجه للذات والعنف بين الأشخاص، والعنف الجماعي، ويقسم كل هذه الأصناف الثلاثة الواسعة إلى زمر أصغر لتبرز أنماط من العنف أكثر نوعية.[2]

وبشكل عام فإن علماء النفس والاجتماع والصحة يتفقون على أن الغضب من الدوافع الغريزية الموجودة في طبيعة الانسان، وأن التصرف العنيف سببه الشعور بالغضب من موقف معين.

- **العنف من منظور اجتماعي:** فالعنف سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة متماثلة للانا أو للنحن كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومن مرتكزه استبعاد الآخر عن حلبة التغالب إما بخفضه إلى تابع وإما بنفيه خارج الساحة، وإما بتصفيته معنويا أو جسديا، إذن معنى العنف الأساسي في المنظور الاجتماعي والسوسيولوجي هو عدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى الشي (المناسب) للحاجة العنفية، إذا جاز الكلام، عدم الاعتراف لا يعني عدم المعرفة بل يعني معرفة معينة(مقولية) هنا الفاعل العنفي يراقب المقابل بتصوره بالطريقة المناسبة لرسم صورته (الصحية) وللتحكم بصيرورته.[3]

ومن التعريفات للعنف نورد ما يلي:

يعرفه البعض أحيانا بطرق مختلفة باختلاف الأغراض التي يكون مرغوبا الوصول إليها وباختلاف الظروف المحيطة. ومنها التعريف الذي قدمه "سيرفيو" ينظر إلى العنف أنه:" ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان".[4]

كذلك يمكن النظر إلى العنف كنمط من أنماط السلوك، ويمكن النظر إليه أيضا كظاهرة، وهو عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين يكون مصحوبا بانفعالات الانفجار والتوتر، وكأي فعل آخر لابد وأن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية، وقد ينظر إلى العنف كظهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين تحدث في محيط معين، وتكون لها درجة من الاستمرارية بحيث تحتل فترة زمنية واضحة، وساءا نظرنا إلى العنف كنمط من أنماط السلوك أو كظاهرة اجتماعية

[1] - المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية: الصحة والعنف(استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف)، الأردن، 2005، ص10.
[2] - نفس المرجع: ص11.
[3] - مدحت مطر: تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2014، ص12.
[4] - وناسي سهام: العنف الأشكال والعوامل والنظريات المفسرة له، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 09، 2017.ص 249.

فهو أحد المظاهر التي صاحبت الانسان خلال مختلف حقب وجوده على سطح الأرض، قديم قد الانسان نفسه، يختلف شكلا وحدة ومجالا.[1]

ويعرفه المطيري بأنه:" السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر، أو الاتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسئ إلى ذلك الشخص ويسبب له ضررا جسمانيا، أو نفسيا، أو اجتماعيا".[2]

يعرف علي السمري العنف بأنه: "أي سلوك يصدر عن فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان أو لفظيا، مباشرا أو غير مباشر نتيجة الشعور بالغضب أو الاحباط، أو للدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين أو للحصول على مكاسب معينة ترتب عليها إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الآخر" وينطوي تعريف السمري على مجموعة خصال إن توفرت في سلوك معين كان السلوك عنيفا هذه الخصائص هي: التعمد، ويكون ماديا أو معنويا، كما أنه قد يكون نتيجة أعمال غضب، أو إحباط، كما قد يكون دفاع عن النفس.[3]

مصطفى حجازي: "أنه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع والآخرين حيث يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، حيث تترسخ لديه القاعدة بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته" ويركز اهتمامه البحث هنا على الجوانب النفسية".[4]

ويشير إلى عدة معان معاني لمفهوم العنف يحددها في: أنه وسيلة الإنسان الأخيرة للهروب من مأزق وجودي يهدد كيانه، وسلاح لإعادة الاعتبار للذات عبر مواجهة العوامل المسببة لفقدان قيمتها. كما يعد لغة تواصل اضطرارية يلجأ إليها الفرد حين يعجز عن إيصال صوته بالحوار، وطريقة لتفريغ العدوانية الذاتية بتوجيهها للخارج. وقد يكون العنف عشوائيا مدمرا أو بناء يهدف لتغيير الواقع، لكنه يظل حاضرا ما دامت الأزمات تولد التوتر الداخلي وتغلق سبل الخلاص. وهو أيضا استجابة للإحباط يسعى من خلالها الفرد لإيذاء نفسه أو الآخرين.[5]

يتناول حسين توفيق إبراهيم العنف من خلال ثلاثة اتجاهات في تعريفه الاتجاه الأول يركز على العنف كاستخدام فعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، ويشمل سلوكيات الإكراه

[1] - مصطفى عمر التير: العنف العائلي، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص14.
[2] - سميح زايد المجالي: مرجع سابق، ص6.
[3] - أمينة أقنيني: المرأة في المجتمع الجزائري بين آليات العنف الرمزي ومآلات العنف الجسدي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد 02 (ج2)، 2019، ص145.
[4] - أنيسة بريغت عسوس: عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل(دراسة حالة)، مجلة اضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد 03-04، 2008، ص164.
[5] - محمد حسن غانم: مرجع سابق، ص 75.

والقهر بهدف التأثير على إرادة الآخرين، الاتجاه الثاني يوسع مفهوم العنف ليشمل التهديد باستخدام القوة إلى جانب استخدامها الفعلي، فيشمل بذلك السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي، الاتجاه الثالث ينظر إلى العنف كظاهرة بنيوية متجذرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويعرف بالعنف البنائي أو الخفي، إذ يكون غير مباشر لكنه يزيد احتمالات ظهور العنف الظاهر والسلوكي.[1]

يرى حسين توفيق ابراهيم أن العنف قد يكون فعلا يستخدم القوة أو قولا يتضمن التهديد بها، كما يشمل الضغط النفسي والمعنوي لإلحاق الأذى المادي أو المعنوي بالأشخاص والممتلكات بهدف التأثير في إرادة المستهدفين. وقد يكون فرديا أو جماعيا، منظما أو عشوائيا، علنيا أو سريا، وتتنوع أشكاله وأدواته تبعا لاختلاف المواقف والفاعلين، سواء كانوا أفرادا أو جماعات. ويؤكد أن تقييم شرعيته أمر نسبي، إذ قد يُعد غير مشروع عند الضحايا بينما يراه الفاعلون مشروعا، تبعا لاختلاف المرجعيات الثقافية والدوافع والأهداف.[2]

تناول مفهوم العنف بالتعريف يصاحبه ولاشك صعوبات بسبب اختلاف الرؤى الفكرية للباحثين مما يصعب تقديم تعريف موحد، ويتباين حسب الحقل المعرفي وإطاره النظري والتطبيقي. في الدراسات السوسيولوجية، يُنظر إلى العنف كظاهرة اجتماعية ناتجة عن العلاقات الاجتماعية ومستوياتها المختلفة وأشكالها المتنوعة، مع التركيز على البعد الاجتماعي للظاهرة دون الخلط بالأبعاد القانونية أو السياسية أو النفسية، رغم أهمية هذه الأخيرة في فهم تمظهرات العنف المختلفة.[3]

متعدد الأوجه والأشكال، فهو نمط من السلوكيات الظاهرة أو الضمنية لفظية أو بدنية، مباشرة أو غير مباشرة، يمارسه فرد أو جماعة، رسميا كان أو غير رسمي يتضمن إيذاء الآخر، أو الضغط عليه أو تقييد حريته، أو إنكار وجوده، كما يمكن أن يكون ذو هدف إيجابي، وهو توكيد و إثبات الذات، لكن رغم هذا يبقى سلوكا ضد إنساني له تأثيراته السلبية على الحضارة الإنسانية من حيث قيمها ومبادئها.[4]
وقد اكتسب مفهوم العنف دلالات جديدة اليوم بارتباطه بالمعنى الحقوقي الحديث للكلمة وأصبح قريبا من معنى القوة والشدة، وهو ليس مجرد فعل إرادة بل يتطلب وجود شروط وظروف مسبقة وممارسة له ومن أهمها السلطة والقوة وأدواتها القمعية وتبريراتها الإيديولوجية التي تستمد منها شرعيتها.[5]

[1] - حسين توفيق ابراهيم: مرجع سابق، ص ص45،42.
[2] - حسين توفيق ابراهيم: مرجع سابق، ص45.
[3] - عبد الحق مجيطنة: مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الايديولوجي، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018،، ص138.
[4] - دعاس حياة: مرجع سابق، ص 33.
[5] - ابراهيم الحيدري: مرجع سابق، ص 20.

وتبقى الإشارة إلى أن إشكالية العنف هي إشكالية التنسيق بين المنظمات التي تهتم بمكافحته (من منظمات أهلية من مختلف القطاعات) فهي مالم تتفق وتتوافق فيما بينها، وضمن تبادلية آلية(عبر القطاعات) ترتسم عبرها عملية فهم مشتركة لموضوع العنف فإن النتائج غير مضمونة إطلاقا في حملات مكافحة العنف ونستخرج أن إشكالية العنف ما بين الخاص والعام، العالمي والمجتمعي والفردي، هي إشكالية جدلية التحليل الاجتماعي وأثر المؤسسات الاجتماعية في المساهمة في تكوين العنف.[1]

إن أي تعريف للعنف لا ينفصل عن الوعي به، وأيه محاولة للتعريف لا ينبغي أن تتجاهل العلاقة الوثيقة عبر التاريخ الإنساني بين العنف والتمثلات أو التصورات المحيطة به، فالنقاشات المحيطة حوله تجد مبرراتها في غياب الاتفاق حول المفهوم أو على الأصح في الطابع الإشكالي لهذا المفهوم، إن التفكير في العنف لا يمكن أن ينفصل عن مظاهره وشروطه وغاياته وعن المواقف التي يتطلبها والإجابات التي يستدعيها فكل تعريف ملائم سلما من القيم والمعايير الثقافية، وننطلق من سلوكات سابقة مقبولة أو مرفوضة اجتماعيا وثقافيا.[2]

بينما تركز بعض التعريفات على الجانب المادي، تركز تعريفات أخرى للعنف على الجانب المعنوي وتوجه آخر يجمع ما بين المعنوي والمادي معا سواء كان ذلك في التعريفات الأجنبية أو العربية فقد اتفقت جميع التعريفات على أن العنف هو نقيض الرفق، وأنه عبارة عن استخدام القوة ضد الذات أو الآخر. ومن خلال دراسة مصطفى حجازي لمفهوم العنف لدى مجموعة من المثقفين توصل إلى عدم الاتفاق على تعريف محدد يحدد العنف ومظاهره. ويؤكد وجود خلط بين مفهوم العنف والعديد من المفاهيم الأخرى المرتبطة به مثل الإرهاب، التطرف، التعصب، العدوان الإجرام.

نحن إذا أمام عدة مقاربات للعنف وكل مقاربة تعكس إدراكا معينا وأسلوبا في التشخيص والاقتراح أي أن زاوية النظر تدخل في تحديد اتجاه المقاربة، فهناك مقاربة تحدد العنف في استخدام وسائل الضغط التي تحد أو تعدم إمكانية الغير في الاختيار، بل وتعدم حتى إمكانيته في الهروب، أو في الانفتاق أو في رفض الوضعية التي تفرض عليه، ويصل هذا العنف أحيانا درجته القصوى عندما لا يعدم فقط إمكانية الإنسان في الرد، ولكنه يعدم الإنسان نفسه، وفي هذه الحالة يقوم تعريف العنف على تحديد آليات إنتاج مختلف أشكال الضغوط والوسائل التي يصل الإنسان إلى القتل وتدبيره.[3]

[1] - رجاء مكي، سامي عجم: مرجع سابق، ص 40.
[2] - نفس المرجع، ص 23.
[3] - ماجد الغرباوي: تحديات العنف، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، 2009، ص 43.

وهناك مقاربات تركز على أبعاد أخرى، تسعى لأن تتعدى الإكراه ووسائله وكيفما كانت مرجعية المقاربة وبالتالي الأبعاد التي ترتكز عليها فهي تبقى مقاربة انطلاقا من موقع اجتماعي محدد، وتبقى مسألة تعريف العنف ومقاربته مسألة مفتوحة فقط علينا ألا نتجاهل أن العنف وتعريفه يرتبط، أولا: بإدراكات وتجارب جماعية وفردية وبأفعال وبردود عليها متباينة بتباين الاستراتيجيات والمواقع، مما يفتح الباب أمام كل الاحتمالات، وثانيا أن كل حديث عن العنف يحمل في طياته اتهاما وحكما ، اتهام طرف وتجريمه، وتبرييء طرف المتكلم المنتج للتعريف، وهنا يلزم التمييز بين العنف كما يتحدد في وضعية اجتماعية ثقافية، وسياسية معينة، وهذا يعني أن كل تعريف يقدم للعنف لابد وأن يكون فيه حذف، وأن يكون فيه رابح وخاسر، وأن تقف وراءه حكاية.[1]

فبتعدد المعايير التي تعني بالممارسات السلوكية الأخلاقية في أنحاء العالم أصبح تعريف العنف اجتهاديا أكثر مما هو علميا محضا، لأن المفاهيم الفردية فيما هو مقبول أو غير مقبول من مصطلحات السلوك، وما يعتبر ضارا منها يتأثر كثيرا بالوسط المحيط بها، ويخضع للقيم والمعايير الاجتماعية السلوكية السائدة، كما أن تعريف العنف يعتمد على من يعرفه وهدفه من ذلك، فتعريفه من أجل إلقاء القبض وتوجيه التهم مثلا سيختلف عن تعريفه من أجل التداخلات الخدمية الاجتماعية.[2]

ومع ذلك هناك حاجة إلى وضع معايير عالمية للسلوك باتفاق جماعي من خلال إحكام وتدعيم حقوق الإنسان لحمايه النشر وحقوقهم، وكرامتهم، وبما يمكن من مقارنة المعطيات بين الدول وفق القواعد المعرفية الصريحة.

2- مفاهيم ومصطلحات ذات علاقة بالعنف:

تشير مختلف الأدبيات إلى أن مصطلح العنف يتداخل مع بعض المصطلحات والمفاهيم، التي كثيرا ما يتم الخلط بينه وبينها، لصعوبة التفريق بينها، ومن هذه المصطلحات: العدوان، التعصب والتهديد، والقوة والغضب والاعتداء وغيرها، حيث تعكس هذه المفاهيم وتوضح اختلاف الرؤى والمنطلقات والمعايير باختلاف الباحثين والمجتمعات والثقافات، كما أن اختلاف هذه المفاهيم يمكن إرجاعه إلى الأسباب المؤدية لاستخدام العنف، وإلى السياق الذي ينتج تحته مفهوم العنف، كالسياق اللغوي الذي يرتبط بالثقافة والسياق الاجتماعي والسياق النفسي والسياق القانوني والسياق السياسي.[3]

وفيما يلي إيضاح العلاقة بين العنف وبعض المفاهيم ذات الصلة به:

[1] - ماجد الغرباوي: مرجع سابق ، ص 45.
[2] - المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية: مرجع سابق، ص10.
[3] - غادة ممدوح: مرجع سابق، ص26.

-**العنف والعدوان:** على المستوى الواقعي يتداخل مفهوم العنف مع مفهوم العدوان، بحيث من الصعوبة بمكان تحديد التمايزات الدقيقة بين العنف والعدوان. حيث يشير هذا الأخير في معناه الضيق إلى تصرف عدائي مخرب غير متكيف، وفي معنى ثاني يشير إلى ديناميكية شخص ما يسعى إلى الذي يواجه الصعوبات والخواطر دون الهروب منها وفي معنى ثالث يشير إلى الصفة الأساسية التي بفضلها يستطيع الكائن الحي إشباع رغباته الحيوية خاصة منها الغذائية والجنسية.[1]

ومن خلال التعريفات السابقة للعنف نستطيع القول أن بعض تعريفات العدوان هي بعض مضامين العنف، وأن الفرق بين العنف والعدوان هو فرق في الدرجة والكلم فقط، ويمكن اعتبار العنف هو نهاية المطاف لسلوك عدواني مستمر.[2]

وبينما يكون العنف غالبا صورة من صور العدوان، محددا وواضحا فإن العدوان أوسع وأشمل وقد يكون أحيانا غير واضح، ولا يتخذ بالضرورة مظهر القوة بينما يستخدمها العنف للتعبير عن نفسه، كما يتخذ مظهر السيطرة على الغير وإخضاعه وإذلاله، كلا المفهومين يحدان من حرية الآخر وبينما قد يكون سبب العنف عامل معين يزول بزواله، العدوان سلوك وطبع يلازم الشخص العدواني الذي يرتكب سلوكه لإيقاع الأذى بالغير في حين قد يكون العنف وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس وحماية الذات.[3]

من هنا يمكن القول إن العدوان من المفاهيم العامة التي تستوعب غيره من أنواع السلوك الإنساني ويعتبر أدق، فإن العنف هو السلوك البارز والظاهر لميل الإنسان الفرد أو الجماعة الكامن للعدوان.[4]

-**العنف والغضب:** الغضب هو انفعال يتميز بدرجة عليا من النشاط في الجهاز العصبي وبشعور قوي من عدم الرضا سببه خطأ وهمي أو حقيقي، ويستجيب الشخص للانفعال والغضب بتوجيه العنف إلى العقبات التي تعيق إشباع دوافعه أو تحقيق أهدافه، سواء كانت العقبات أشخاصا أو عوائق مادية أو قيودا اجتماعية، أو غير ذلك، [5] والغضب قد يعني عدم سيطرة الفرد على ذاته عندما يواجه الكثير من الصعوبات والمواقف التي تظهر لديه هذا الانفعال، والغضب "انفعال سيء يصاحبه رغبة في الاعتداء والإيذاء والتدمير وإنزال الضرر بالآخرين أو بالذات، ويعد العنف مظهرا من مظاهر التعبير عن الغضب ذلك لأن الفرد الذي يغضب أو تسيطر عليه هذه الصفة يزداد النشاط لديه الأمر الذي يصل به إلى درجة لا يحتمل هذا الانفعال ويبدأ من هنا تفريغ هذا الانفعال في صور العنف المختلفة، وفي الغالب يكون

[1] - ناسي سهام: مرجع سابق، ص 249.
[2] - دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 59.
[3] - أحمد أوزي، مرجع سابق، ص 16.
[4] - مدحت مطر: مرجع سابق، ص 20.
[5] - محمد حسن غانم: مرجع سابق، ص 77.

الغضب مصحوب برغبة في إيقاع الأذى والانتقام من الآخرين، يتم ذلك عن طريق العنف الذي يعد سلوك ناتج في كثير من الأحيان عن الغضب وعن ردود فعل شائعة له، وعليه يمكن القول أن الغضب عند نقطة معينة يتحول إلى عنف ويبعث الفرد إلى محاولة تفريغ هذا الغضب في الأشياء التي تكون مصدر إثارة الغضب.

إذا الغضب يمثل أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى السلوك العنيف، ولكن ليس بالضرورة فقد يغضب شخص لكن نجده يتحكم في انفعالاته وفي نفسيته.[1]

-**العنف والقوة:** عرف (ماكس فيبر) القوة على أنها: "القدرة على التحكم في سلوك الآخرين"، كما عرفها أحمد بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها: " كل قدرة يمكنها أن تحدث أثرا"، بغض النظر عما إذا كان هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا، والقوة بمعنى الدافع على نوعين: دافع داخلي(*INNER–FORCE*) ويعتمد على الأحوال العضوية الداخلية، والدافع الخارجي(*EXTERNAL- FORCE*) ويعتمد على أحوال البيئة الطبيعية والاجتماعية. القوة إذا عامل يساهم في العنف، ولو أن أحدا لم يشر إليه على أنه متغير مستقل والقوة هي القدرة على فرض إرادة شخص ما، ويفترض التحكم في الآخرين سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، بناء على ما لديه من مصادر جسدية، نفسية، ومادية.[2] والقوة شيء مضبوط متحكم فيه، له اتجاهاته وأهدافه الخاصة، أما العنف فلا يمكن التنبؤ بذاته ومجراه وتطوره.[3]

-**العنف والتعصب:** التعصب (*PREJUDICE*) مصطلح يشير إلى العديد من السمات التي تميز الشخص المتعصب عن غيره من قبيل: الجمود، التصلب، العدوانية والأحكام المسبقة والقوالب النمطية السيكوباتية، وهي تعد من الخصائص المرضية التي تدفع للعدوان والاتجاه نحو العنف.[4]

وفي هذا الصدد يشار إلى التعصب على أنه تلك المعتقدات والاتجاهات المتعلقة ببعض المساوئ التي يراها فرد أو جماعة في أقلية عنصرية أو أقلية أو قومية، لذلك فإن العنف هو أحد أشكال التعبير عن التعصب، حيث يحتقر الشخص الأشخاص الآخرين الذين يخالفونه في أشياء معينة، حتى وإن كان ذلك تشجيع فريق كرة قدم، ويوجه عنفه اتجاههم.[5]

[1] - عاشور مريم: العنف ضد المرأة في المجتمع العربي ودور المنظومة التربوية في ترقيتها، رسالة ماجستير تخصص فلسفة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2015/2014، ص 57.

[2] - يسلي نبيلة: العنف ضد المرأة بين الواقع التربية والرجلة (دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي /التربوي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 60.

[3] -عاشور مريم: مرجع سابق، ص 57.

[4] - محمد حسن غانم: مرجع سابق، ص77.

[5] - دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: مرجع سابق، ص56.

ولعل أقدم أنواع التعصب وأوضحه هو التعصب ضد المرأة التي مازالت منذ القدم تعاني أشكالا من التعصب والتمييز ضدها بشكل فج أحيانا وبشكل مستتر أحيانا أخرى.[1]

-**العنف والعدوانية:** العدوانية سمة تشير إلى الأفراد الذين يقومون تلقائيا بالأعمال العدوانية البدنية أو اللفظية ويستجيبون بصورة انفعالية ويتصدون للآخرين بالهجوم أو المشاحنات، ويتميزون بالاندفاع وعدم الهدوء ومحاولة تدمير الغير وممتلكاته، ويرى عبد الرحمن العيسوي أن لفظ العدوانية يشير إلى مجموعة من سلوكيات واتجاهات وانفعالات تستهدف إيذاء الآخرين، لكن دون نية وقصد ولكن السلوك قد يكون عدوانيا حتى وإن لم يؤدي إلى وقوع الأذى كأن تطلق النار على شخص ما ولكن لم تصبه.[2]

-**العنف والإساءة:** تتعدد أشكال الإساءة بحسب طبيعة الفعل وآثاره الجسدية والنفسية وتشمل الجسدية والنفسية والجنسية، وقد تحدث دون اعتداء جسدي مباشر. بينما يركز العنف على الفعل الجسدي المتعمد لإحداث ألم أو تهديد ويؤدي غالبًا إلى أضرار نفسية. وبالتالي، معظم حالات العنف تعتبر إساءة، لكن ليست كل حالات الإساءة تعد عنفا.[3]

-**العنف والجريمة:** الجريمة كما أشار إليها الأمريكي (جيروم هول) (*JEROME HALL*): "ضرر محظور بمقتضى سياق القانون الجنائي سند إلى رجل عادي بالغ، ارتكبه عن إرادة وقصد، يجب أن ينال عنه عقابا معينا في القانون".[4] الجريمة هي سلوك يخالف القانون ويسبب ضررًا للأشخاص أو الممتلكات لكنها قد لا تتضمن عنفًا بالضرورة. أما العنف فهو أوسع من الجريمة، إذ يشمل أفعالًا وسلوكيات لا يعاقب عليها القانون، وقد يعتبر بعضها مقبولًا اجتماعيًا إذا نظمته معايير المجتمع.[5]

-**العنف والقهر:** القهر هو عملية إجبار يقوم فيها فرد بإرغام آخر على التصرف ضد إرادته، باستخدام القوة البدنية المباشرة أو أساليب نفسية مثل التهديد أو التعذيب، لفرض أهداف المسيطر على الضحية. وفي القانون، يُراعى تقييد المسؤولية إذا ثبت أن الشخص كان مكرها أو مضغوطًا عليه.[6]

-**العنف والتمييز:** التمييز مصطلح قانوني له تداعياته وآثاره الاجتماعية، وإن كان كلفظ يعبر أكثر عن الظلم والإجحاف أكثر مما يعبر عن التفرقة والاختلاف.

---

[1] - رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الاسلامي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية-مصر، 2008.، ص 29.

[2] - زيتوني محرز: العنف في الوسط المدرسي العوامل والحلول: الماهر للطباعة والنشر، سطيف -الجزائر، 2018.، ص 17.

[3] -غادة ممدوح: مرجع سابق، ص 27.

[4] - عبد الكريم زنتوت: قراءة سوسيولوجية لظاهرتي العنف والجريمة في الأحياء الجديدة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، 2016/05/08، ص 3.

[5] -عاشور مريم: مرجع سابق، ص 57.

[6] - يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص 60.

-**العنف والاستهزاء:** الاستهزاء هو السخرية وتحويل الأقوال والأفعال إلى هزل بعيد عن الجد، ويعد من الأخلاق الذميمة التي قد تؤدي إلى العنف. يهدف إلى التنقص من الآخرين وازدرائهم ووصفهم بالقبيح، ما يثير البغضاء والكراهية بين الأفراد. ويمكن أن يتجلى في مظاهر مثل التنابز والهمز واللمز، ويؤدي استخدامه إلى تفكك المجتمع وانحرافه نتيجة انتشار الكراهية بين أفراده وجماعاته.[1]

-**العنف والاضطهاد:** الاضطهاد يمثل البعد النفسي العلائقي للعدوانية ويظهر في اتجاهين: إما العدوان على الآخرين والنيل منهم، أو الوقوع ضحية لعدوانهم. يقوم الاضطهاد على تحميل الآخر الذنب وتحويله إلى مذنب يجب معاقبته، ما يبرر العدوان الموجه إليه. أما الإحساس بالاضطهاد فهو رؤية الذات بريئة واعتبار الآخر المعتدي مذنبا، فيبرر بذلك الرد الدفاعي على العدوان. وبذلك، يدور الاضطهاد حول مسألة الذنب والبراءة، حيث يبرر المعتدي عدوانه باعتبار نفسه محقا والدفاع عن النفس مشروعا.[2]

-**العنف والترويع:** يؤدي الترويع إلى إفساد العلاقات والحد من التفاعلات الإيجابية، كمثال عن ما يحدث داخل الأسرة في حالة الترويع التي تتعرض لها الزوجة أو الأبناء والزوج، حيث يسعى كل طرف إلى إيجاد حل يجنبهم هذا الترويع.[3]

-**العنف والإيذاء:** يختلف تعريف الإيذاء باختلاف الشخص الواقع عليه الأذى وتباين المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وكان فعل الإيذاء مسكوتا عنه في معظم مجتمعات العالم الثالث وخاصة عالمنا العربي، من إيذاء النساء والأطفال بمختلف أشكاله وأنواعه، لكن هذه السلوكيات العنيفة أصبحت مثار التنديد والاستنكار من مختلف المنظمات الحقوقية العالمية بغض النظر عن العرف والتقاليد السائدة داخل هذه المجتمعات.[4]

-**العنف والتهديد:** هو زرع الخوف في نفس الزوجة أو الزوج أو الأبناء، من خلال الضغط على إرادتهم وتخويفهم من أن هناك ضرر سوف يلحق بهم أو بأشياء لها صلة بهم سواء كان ذلك من خلال استخدام القوة أو العنف.[5]

-**العنف والسادية:** إن من يرتكب جرائم العنف سببه الرغبة في الاستشارة وهنا يبرز أحد العوامل المهمة في تفسير العنف وهو النزعة السادية، أي الرغبة في إنزال القعاب وإلحاق الاذى بالناس، ويكمن الفرق بين العنف والسادية في كون العنف ليس دائما دون منحنى جنسي.[6]

[1] - علي عبد القادر القرالة: مرجع سابق، ص 140.
[2] - يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص 61.
[3] - رشدي شحاته: مرجع سابق، ص 31.
[4] - محرز زيتوني: مرجع سابق، ص 19.
[5] - رشدي شحاتة: مرجع سابق، ص 31.
[6] - محرز زيتوني: مرجع سابق، ص 18.

– **العنف والافعال العنيفة:** يفرق بعض الباحثين بين العنف والأفعال العنيفة، حيث أن العنف يشير إلى سلوكيات تستهدف إحداث ضرر بالآخرين او بالنفس بينما الأفعال العنيفة تشير إلى شكل الممارسة وقد يظهر العنف في أشكال الضرب أو السب أو الافتراء، أو التوبيخ أو الإهانة العلنية والعنف في معناه العام يشير للاستخدام الفعلي للقوة وإحداث الضرر والأذى للأشخاص والتدمير والإتلاف للممتلكات العامة أو الخاصة، وفي العلوم الاجتماعية يقصد بمصطلح العنف استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.[1]

3– نظرة تاريخية حول العنف:

العنف من بين أولى مظاهر السلوك التي عرفتها المجتمعات البشرية كانت قصته بداية مع قابيل وهابيل حسب ما ورد في النصوص الدينية. فلقد كان العنف موجود في المجتمعات البدائية متمثلا في الصراع والعراك حول المياه والكلأ وصلت إلى حد القتل بسبب عدم الاستقرار في مكان واحد لعدم توفر الماء والعشب، حيث أرجع المفكر (هوبز) جذور العنف إلى ثلاثية: التنافس، الحذر، الكبرياء، فالتنافس وسيلة لتحقيق المنفعة، أما الحذر فهو وسيلة للحصول على الأمن، في حين يستخدم الكبرياء كوسيلة لحماية السمعة، أما المفكر (ماركسي) فيرى انه منذ العصور التاريخية الاولى كان المجتمع في كل مكان مقسما إلى طبقات متمايزة، ففي روما القديمة كان هناك سادة وفرسان وعبيد، وفي العصور الوسطى كان هناك سادة وشرفاء، وسادة الحرف والحرفيون العاديون، وبداخل كل طبقة من هذه الطبقات سلم ترابي خاص، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى وجود صراع بين هذه الطبقات، فواحدة تمتلك وسائل الإنتاج والأرض والأخرى لا تمتلكها، هذا الوضع يجعل صراع الطبقات الاجتماعية تتخذ أشكالا فردية لا واعية عند الأفراد أنفسهم، كما قد تتخذ طابع صراع نقابي أو سياسي أو إيديولوجي واضح المعالم.

ومن المفكرين أيضا الذين حاولوا تفسير تاريخ العنف البشري "رينيه جيرار" الذي أرجع أساس العنف إلى تنافس الرغبات، فالرغبات الانسانية تخضع للمحاكاة، أي الرغبة فيما يرغب فيه الآخرون فينتج عن ذلك صراع إنساني في شكل عنف ينتشر في الجماعة من فرد إلى آخر وينتهي بالقتل كذلك نجد المفكر "أركون" يربط العنف بالتقديس، والتقديس بالعنف، ففي نظرة كلاهما مرتبطان بالحقيقة او ما يعتقد انه الحقيقة، والحقيقة مقدسة، وتستحق بالنسبة لأصحابها أن يسفك من أجلها الدم.[2]

[1] - غادة ممدوح: مرجع سابق، ص 30.

[2] - نعيمة رحماني، نصيرة بكوش: ظاهرة العنف والاسهامات النظرية الأنثروبولوبجة المفسرة لها، مجلة الخلدونية، مجلد 09، العدد 01 2016/06/01،، ص ص 402-403.

في العصر الحديث اتسعت وانتشرت ظاهرة العنف بحدة على إثر التقدم العلمي والتكنولوجي وتعدد وازدياد حاجيات الأفراد، فازداد العنف، وانتشر الاغتراب، وبدأت تظهر القيم والمعايير التي تحكم سلوك كل فرد واتساع الهوة بين القيم والمعايير التي أدت إلى خلق صراع قيمي بين الأجيال، بدوره أدى إلى جعل الفرد يستعمل وسائل غير مشروعة لتحقيق اهدافه وطموحاته، ويعد العنف من أخطر مشكلات العصر، فلم يقتصر في ضحاياه على فئة معينة من المجتمع، بل أصبح يصيب الأطفال والنساء والمدارس وحتى الملاعب.

خلاصة الأمر ان الانسان مارس العنف بأشكال ولأسباب مختلفة، ضد الطبيعة والحيوان، كما مارسه ضد الأطفال والرجال والنساء، اغتصابا أو دفاعا عن النفس والوجود، وعن أفكاره ومعتقداته. ولم يكن العنف ضد المرأة تاريخيا يعد انتهاكا صريحا للحقوق، بل كان جزءا من الأعراف والتقاليد في عديد الثقافات، وغالبا ما تم تبريره دينيا وقانونيا وعرفيا. ومع تطور الفكر الحقوقي وظهور الحركات النسوية بدأ هذا العنف يُنظر إليه كجريمة تهدد السلم الاجتماعي والتنمية، وليس مجرد شأن خاص بالأسرة.

II. ظاهرة العنف ضد المرأة:

1- ماهية العنف ضد المرأة : إن العنف ضد المرأة ظاهرة متعددة الجوانب ذات متعلقات صحية واجتماعية وقانونية وحضارية بالإضافة إلى كونها ظاهرة نفسية تتطلب دراسات متعددة لفحص ارتباطها بسمات شخصية المرأة المستهدفة للعنف بأي من أشكاله والمترتبات النفسية الناتجة عن التعرض له وخصائصه وسمات مرتكبيه ويتعين ظان تمتد الدراسات لفحص المتغيرات البيئية والاجتماعية وأساليب التنشئة ومدى تدخلها في تشكيل هيه الظاهرة المرضية.

ولأن المتغير الحضاري يلعب دورا أساسيا في صياغة مفهوم العنف ضد المرأة لذا لابد في أي مجتمع ما تحديد ما الذي يعد عنفا ضد المرأة في هذه الحضارة المعينة وقد تختلف النظرة بين الذكور والإناث، غير أنه يبدو أن الأنثى تستمر في المعاناة مخفية لمشارعها وكدرها مطورة لاضطرابات مختلفة تحت وطأة الاعتبارات الحضارية، أو القيم والأعراف السائدة وضغوطها.[1]

- **تعريف الاتفاقيات الخاصة بالعنف ضد المرأة:**المادة1 من الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة حاولت تقديم تعريف يحيط بمجمل جوانب العنف ضد المرأة بشكل عام وأضافت (المادة2) بعض أشكال العنف في حين أكدت (المادة3) على بعض الحقوق التي تنتهك بسبب العنف لا محالة.

[1] - رشاد علي عبد العزيز موسى: تساؤلات حول التحرش والاغتصاب الجنسي والعطر والجاذبية الجنسية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009 ص11.

التوصية العامة رقم 19، العنف ضد المرأة القائم على أساس نوع الجنس "العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها مرأة، أو العنف الذي يمس المرأة على نحو جائز، ويشمل الأعمال التي تلحق ضررا أو ألما جسديا أو عقليا أو جنسيا بها، والتهديد بهذه الاعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية".[1]

"العنف القائم على أساس نوع الجنس، الذي ينال من تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب القانون الدولي العام أو بمقتضى اتفاقيات محددة لحقوق الإنسان، أو يبطل تمتعها بتلك الحقوق والحريات، يعتبر تمييزا في إطار معنى المادة1 من الاتفاقيات"[2]

ويعني تعبير العنف ضد المرأة حسب إعلان القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أحدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[3]

تقر الجمعية العامة المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة "أن العنف يمكن أن يشمل الحرمان الاقتصادي والعزلة، وأن مثل هذا السلوك قد يسبب بالغ الأذى لسلامة المرأة أو صحتها أو رفاهها".[4]

كما يعرف العنف ضد المرأة على أنه "كل فعل يمثل تدخلا خطيرا في حريتها وحرمانها من التفكير والرأي والتقدير والسلوك، ويتجاوز هذا العنف الأذى الجسدي ليشمل الأذى المعنوي، والنفسي ومن ثم فإن العنف اتجاه المرأة هو كل قول أو تصرف أو رأي أو علاقة، من قبل أفراد المجتمع يلحق بها ضررا ماديا أو معنويا، يتمثل في التدخل في التعبير عن أرائها وسلوكها، بحرية واستقلالية وعدم معاملتها كعضو حر وكفء في الأسرة أو يحولها إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أغراض ذكورية في المجتمع".[5]

إن تباين الأطر الاجتماعية السياسية إزاء حقوق المرأة زاد من الخلط، فعلى مر السنين أخذت العبارة "العنف ضد المرأة " معاني عديدة، حيث كانت محدودة في عشرية1980 على العنف الممارس في العائلة، والعنف الجسدي، ثم أصبحت بعدها شاملة وانتشارية.[6]

والعنف ضد المرأة هو سلوك يوجه ضدها مبني على إيذاء جسدي أو معنوي أو نفسي لأي سبب من الأسباب، متضمنا الاعتداءات اللفظية وصولا إلى القتل الفعلي.[7]

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة: دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة الدورة 61، 2006، ص 22.
[2] - نفس المرجع، ص 22.
[3] - نفس المرجع ، ص 22.
[4] - نفس المرجع ، ص 22.
[5] - حسام الدين فياض، العنف ضد المرأة الاغتصاب الجنسي نموذجا، 2017، ص2.
[6] - اللحياني كمال: العنف ضد المرأة العاملة (دراسة ميدانية تحليلية لعينة من النساء العاملات بولاية تيبازة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 68.
[7] - أحمد جابر: المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز، المستقبل العربي، المجلد 28، العدد 321، ص ص 127-144.

"الرد السريع المصحوب بعصبية، أو لحظات غضب متفاوتة، أو انفعال داخلي متبوع باعتداء لفظي أو جسدي على الآخر نتيجة ضغوط حياتية، أو موقف ما ويشمل العنف ضد المرأة العنف الجنسي، والنفسي الموجه ضدها، داخل الأسرة أو في المجتمع الكبير، ويتمثل في الضرب المبرح، وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسي، وتهديدها في مكان العمل او غيره، والدعارة القسرية ، والعنف المدعم من قبل الدولة، هذا ويتمثل العنف ضد المرأة في ضرب الزوجة أمام الأبناء أو آخرين، حيث يؤدي ذلك إلى أضرار بالغة، وجروح خطيرة"؛ ركز هذا التعريف على استخدام القوة البدنية ولم يتطرق إلى الصور الأخرى للعنف ضد المرأة التي تسفر عن أضرار نفسية تؤدي بدورها إلى زعزعة أمن الأسرة والمجتمع وتهدد استقرارها.[1]

هو أي فعل يقع على المرأة وينتج عنه إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي، أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديد بهذه الأفعال أولا الإكراه أو الإجبار أو الحرمان من كافة الحقوق سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية.

كما قد يشتمل أشكال أخرى كالعنف الاجتماعي، العنف الاقتصادي، العنف السياسي، فالعنف هو سلوك فظ يقصد به إلحاق الضرر والإيذاء والإساءة بالمرأة مما يسبب لها جروح جسدية أو نفسية، أو جنسية، وقد يصل في بعض الأحيان حد القتل.[2]

عرف أيضا أنه "السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء كانت زوجة، أو أما أو أختا، يقوم على القوة والشدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة بين التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية، ناجم عن علاقات القوة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، والذي يتخذ أشكالا نفسية وجسدية متنوعة في الإضرار".[3]

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 على أن العنف ضد النساء "هو عنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي، أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد يمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسرا وتعسفا سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة"[4]، وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عنه ما يعرف بإعلان برنامج عمل فيينا 1993، بين العنف والتمييز ضد المرأة، حيث تضمنت الفقرة 38 منه أنه

[1] - أنيسة بريغت عسوس: مرجع سابق، ص 165.
[2]- أمينة أقنيني: مرجع سابق، ص 146.
[3]- أحمد بنيني: الحماية الدولية والوطنية للمرأة ضد العنف، مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13، العدد 02، 2013/01/01، ص 349.
[4]- نفس المرجع: ص 349.

"يشدد بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة، والقضاء على جميع أشكال المضايقات الجنسية والاستغلال والاتجار بالمرأة والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة التضارب الذي يمكن أن ينشئ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني".[1]

بشأن منع واستئصال العنف ضد النساء والعقاب عليه لسنة 1948 في المادة الاولى عرفته الاتفاقية الامريكية بقولها تعرض هذه الاتفاقية بفهم العنف ضد النساء على أنه أي فعل أو سلوك على أساس الجنس، يسبب الوفاة أو الأذى البدني أو الجنسي أو النفسي للنساء سواء المستوى العام أو الخاص. كما عرفت الأمم المتحدة بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[2]. وقد ورد في تفسير هذا التعريف أنه يشمل على سبيل المثال لا الحصر: [3]

أ- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على الأطفال الإناث، والعنف المتصل بالمهر واغتصاب الزوجة وختان الإناث، وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال.

ب- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية، والتخويف في مكان العمل، وفي المؤسسات التعليمية، وفي أي مكان آخر، والاتجار بالنساء، وإجبارهن على البغاء.

ج- العنف البدني والنفسي والجنسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع (الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة 1993).

كما ورد في الاستراتيجية الوطنية للمناهضة العنف ضد النساء الصادرة عن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، أن العنف ضد المرأة هو: "ذلك العنف الموجه ضد المرأة بجميع أشكاله، الجسدي، والنفسي الجنسي، واللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهديد بهذه الأعمال والإكراه، وسائر أشكال الحرمان من الحرية، وذلك بسبب كونها أنثى، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي إلى إلحاق ضرر وألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو عقلي أو اجتماعي، أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في

[1]- أحمد بنيني: مرجع سابق، ص 349.
[2] - جبرين علي جبرين: العنف الأسري خلال مراحل الحياة، ط1، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، 2005، ص146.
[3] - نفس المرجع، ص146-147.

الحياة العامة أو الخاصة، هذا إلى جانب ما يترتب عن هذه الأضرار من آثار اجتماعية متمثلة في تفكك البيئة الاجتماعية، وارتفاع معدلات الطلاق.[1]

يمكن تبني هذا التعريف بإضافة المقصود بالمرأة (الأم، الأخت، الزوجة، البنت...) باعتباره الأعم والأوسع في تبيان المقصود بالعنف ضد المرأة. فالعنف ضد المرأة هو أي سلوك أو فعل عنيف عدائي أو مهين يوجه إلى المرأة على وه الخصوص سواء كانت زوجة أو أما أو أختا أو ابنة أو عاملة، تدفع إليه عصبية الجنس، تتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد، والقهر، والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، أي فعل يحدث في إطار المجتمع العام من أشخاص غرباء لا يمتون بصلة القرابة للفتيات أو النساء اللواتي يتعرضن له، والعكس من ذلك بأي وسيلة كانت، ويشمل كافة أنواع العنف النفسي والجسدي والجنسي بدءا من المضايقات اللفظية والإهانات والاعتداءات والتحرش الجنسي في الشارع، والمضايقات الجنسية، والاغتصاب، والعنف في أماكن العمل من الزملاء والرؤساء والاتجار بالنساء واستغلالهن بالسياحة الجنسية، والاعتداء عليهن واغتصابهن في حالات النزاعات المسلحة.[2]

وهناك إجماع أكيد اتضح في كون أغلبية أفعال العنف ضد النساء والبنات المستخدمة من طرف الرجال الذين يؤكدون بهذا قوتهم، كما أن أغلب النصوص الدولية استندت إلى التعريف المقدم في البيان حول إقصاء العنف ضد المرأة.[3] ففي أروبا مثلا الآلية الاجتماعية للعنف أيضا واضحة في الفقرة 13 من البيان حول السياسية المنتهجة بالنسبة للعنف ضد المرأة في أروبا الديمقراطية ويعرف كالتالي: "العنف ضد المرأة بما فيه رفض الحق في الاختيار الحر للأمومة والمأخوذة كوسيلة لمراقبة المرأة وقد أخذ جذوره من علاقة القوة غير المتساوية بين الرجل والمرأة والذي مازال موجودا، كما أنها تكون في تحقيق المساواة الفعلية للمرأة والرجل.

يتضمن معنى العنف ضد المرأة المعنى الدلالي للجريمة ضد المرأة المتمثل في القسوة الجسدية أو العقلية المباشرة، أو غير المباشرة على المرأة، وتوصف الجرائم الموجهة ضد المرأة على وجه التحديد بالتي تكون ضحاياها من النساء فقط، على أنها أي نوع من الاعتداء الجسدي أو سوء السلوك"، وقد يشمل وسائل مختلفة مثل الضرب والركل والعض والدفع، والتقييد ورمي الأشياء، وبعبارات عامة، يشمل

[1] - جومانة عبد الكريم جمعة: العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين للأعوام (2000-2013)، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2014، ص 32.
[2] - عاشور مريم: مرجع سابق، ص 21.
[3] - اللحياني كمال: مرجع سابق، ص 98.

ذلك التهديدات، والاعتداء الجنسي، والإيذاء العاطفي، والسيطرة والاستبداد والترهيب، والمطاردة، والاعتداء الخفي، والحرمان الاقتصادي، والاغتصاب والاختطاف، والقتل.[1]

2- أسباب العنف ضد المرأة:

من أجل فهم أي مشكلة اجتماعية بالشكل السليم لابد من فهم أسباب حدوثها حيث انه دون معرفة الأسباب لا يمكن علاج المشكلة، ودون علاج المشكلة تنعدم فائدة دراستها، وبالنظر إلى أسباب العنف نجد أنها كثيرة ومتشعبة، ولا يوجد عامل واحد معين يفسر أسبابه، لأن للعنف جذور متداخلة اختلف بعض المؤلفين والباحثين في رصدها وتصنيفها، ولقد اختلفت طرق الباحثين وأساليبهم في هذه الأسباب ومداخلهم، فمنهم من اهتم بالأسباب الشخصية والذاتية ومنهم من ركز اهتمامه على العوامل البيئية المؤثر في حياة الشخص، في حين أن البعض اهتم بالعوامل الاجتماعية والنفسية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يضيفون عوامل بيولوجية هرمونية تفع البعض إلى ارتكاب العنف، وقبل تحديد مختلف هذه الأسباب وتوضيحها، لابد من الإشارة إلى أن عملية ارتكاب العنف خاصة ضد المرأة هي عملية يكتنفها الغموض في جانب كبير منها، حيث جزء منها على الأقل دون تفسير واضح، أين تعجز جميع الأسباب عن تفسير العنف.[2] كما تجدر الإشارة إلى أن تفسير العنف من خلال سبب واحد قد لا يكون صحيحا فربما تضافرت أسباب كثيرة لتسبب العنف ضد المرأة.

2-1- الأسباب الذاتية: هي عوامل ذاتية تؤثر في اتجاهات الفرد واستعداداته الشخصية وبالتالي تدفعه إلى سلوك العنف وتكمن هذه العوامل في طبيعة التكوين النفسي، ووجود خلل وظيفي عضوي لديه، أو قد تكمن في تكوينه النفسي والعاطفي والوجداني، حيث يعاني الفرد من مظاهر سوء التكيف النفسي والاجتماعي مما يدفعه إلى تصرفات مرضية تأخذ صورة العنف.[3] ومن أمثلة الأسباب الذاتية: الشعور بالإحباط واليأس، وضعف الثقة في النفس، وعدم القدرة على حل المشكلات، وعدم القدرة على التكيف الاجتماعي، والمعاناة من الاضطرابات الانفعالية والنفسية، والخلل في بناء الشخصية وتعاطي المخدرات وشرب المسكرات، كل هذه الأمور وغيرها قد تدفع الفرد إلى ممارسة العنف بحق الآخرين بدافع تعويض النقص وإثبات ذاته.[4] ويمكن تناول الأسباب الذاتية في قسمين:

[1] - *VIOLENCE AGAINST WOMEN AND THE LAW RELATED TO IT LAW POVERTY AND DEVELOPMENT PROJECT*

[2] - جبرين علي جبرين: مرجع سابق، ص 75.

[3] - حنان قرقوتي: عنف المرأة في المجال الأسري، ط1، ادارة البحوث والدراسات الاسلامية (وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية)، قطر، 2015، ص 18.

[4] - بسام محمد أبو عليان: الحياة الأسرية، ط1، مكتبة الطالب الجامعية، 2013، ص 188.

أ- الدوافع الذاتية التي تكونت نتيجة ظروف خارجية، من قبيل الإهمال وسوء المعاملة والعنف الذي تعرض له الإنسان منذ طفولته، وغيرها من الظروف التي ترافقه وأدت لتراكم نوازع نفسية مختلفة تمخضت عن عقد نفسية قادت في النهاية إلى التعويض عن تلك الظروف باللجوء إلى العنف.

ب- الدوافع التي يحملها الإنسان منذ تكوينه والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشرع، كان الآباء قد اقترفوها مما انعكس إثر ذلك -تكوينا- على الطفل ويمكن درج العامل الوراثي ضمن هذه الدوافع.[1]

هنالك أيضا عوامل وأسباب ذاتية تتعلق بشخصية المرأة المعرضة للعنف كخصائص المرأة الفيزيائية من ضعف البنية الجسمية والخصائص المتعلقة بشخصيتها من عدم الثقة بنفسها، وتكوينها لصورة سلبية نحو ذاتها، وكونها أقل استقلالية، وسكوتها وتسامحها وتقبلها للممارسة العنيفة عليها، وعدم خضوعها للرجل وتمردها على قوانين المجتمع، كل هذا قد يكون سببا في تعرضها للعنف، وعليه فاستسلام المرأة المعنفة وعدم الدفاع عن نفسها أو عدم التبليغ عنه.

يستخدم التقرير العالمي حول العنف والصحة النموذج البيئي (الإيكولوجي) لمحاولة فهم الوجوه المتعددة للعنف ويتميز هذا النموذج بأنه يساعد على التمييز بين التأثيرات الهائلة على العنف ويقدم شبكة لفهم كيفية تأثيرها، كما يساعد على فحص العوامل التي تؤثر على السلوك أو تزيد من احتمال خطر ارتكاب الجرائم، أو الوقوع ضحية للعنف، وذلك بتقسيمها إلى أربع مستويات:

الأول: يحدد العوامل البيولوجية وتاريخ السوابق الشخصية التي تؤثر على كيفية تصرف الأشخاص وعلى احتمال ممارستهم للعنف أو الوقوع ضحايا له، وتشمل هذه العوامل الخصائص الديموغرافية كالعمر والثقافة والمدخول، والاضطرابات النفسية أو الشخصية، والمخدرات، وسوابق ارتكاب عدوان والمعاناة.

الثاني: ويسير العلاقات الوثيقة كعلاقات الأسرة والأصدقاء والقرناء وثيقي الصلة والزملاء، ثم استكشاف كيف يمكن لهذه العلاقات أن تزيد من خطر تصرف شخصي كجان (جاني) أو كضحية.

الثالث: يستكشف سياق المجتمع الذي تحدث فيه العلاقات الاجتماعية كالمدارس وأماكن العمل والجيران ويبحث في تحديد صفات وخصائص هذه الحالات التي تزيد من خطر التعرض للعنف، وقد يتأثر التعرض للخطر في هذا المستوى بعوامل أخرى كتغيير المسكن مثلا والكثافة السكانية ومستوى البطالة.

الرابع: وينظر إلى العوامل الاجتماعية الخارجية التي تساعد في إنشاء منهاج يشجع على العنف أو يثبطه ويشمل ذلك توفر الأسلحة، والمعايير الاجتماعية والثقافية وتشمل مثل هذه المعايير تقديم حقوق الأبوين على مصلحة الأولاد والنظر إلى المواقف التي تتعلق بالانتحار على أنه قضية شخصية بدلا من اعتباره

[1] - يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص 150.

عملا عنيفا، وترسيخ سيادة الرجال على النساء والأطفال، ودعم استخدام القوة المفرطة من قبل الشرطة ضد المواطنين أو دعم الصراعات السياسية، وتشمل العوامل الاجتماعية، العوامل الصحية والاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي تساعد على استمرار انعدام المساواة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعات المختلفة في المجتمع.

بالإضافة للمساعدة في توضيح أسباب العنف وتداخلاته المعقدة فإن النموذج الإيكولوجي يفترض بأنه لكي تنجح الوقاية من العنف فمن الضروري أن يتم العمل من خلال المستويات المختلفة في آن واحد[1].أو عدم التبليغ عنه سواء للأهل أو الأطراف المعنية يزيد من ارتكاب العنف عليها.[2]

2-2- الأسباب الثقافية: تتقبل الكثير من الثقافات العنف، بل إن بعضها يشجع عليه، ويمجده بشكل عام باستخدام تعبيرات ومصطلحات تحمل في معانيها تشجيعا على العنف،[3] وتتشكل الثقافة من القيم والممارسات وعلاقات القوى التي تنسج بعضها مع بعض في الحياة اليومية للأفراد ومجتمعاتهم، ولأن الثقافة هي واسطة السلوك الاجتماعي في كل المجتمعات، وتؤثر في معظم مظاهر العنف في كل مكان وبينما تمكن بعض القواعد والممارسات الثقافية المرأة وتعزز حقوق الانسان لها، تستعمل العادات والتقاليد والقيم الدينية في الغالب لتبرير العنف ضد المرأة ، وذكر أن قواعد ثقافية تشكل منذ زمن بعيد عوامل نسبية للعنف ضد المرأة، من بينها المعتقدات المرتبطة بـ"ممارسات تقليدية مؤذية كزواج القصر، وتفضيل الاولاد الذكور على الإناث، والجرائم المرتكبة باسم "الشرف"، والعقوبات الجنائية التمييزية التي تفرض بناء على قوانين تستند إلى الدين، والقيود المفروضة على حق المرأة في الزواج.[4]

أفضل ما يمكن أن ينظر إلى الثقافة باعتبارها مجموعة متغيرة من الخطابات، وعلاقات القوة والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بدلا من أن ينظر إليها كمجموعة ثانية من المعتقدات والممارسات، خاصة وأن الطرف التي تشكل بها الثقافة العنف ضد المرأة متنوعة، تنوع الثقافة نفسها(الثقافة ليست متجانسة).[5]

وتأتي الأسباب الثقافية للعنف التي تكمن في حقيقة اللاتسامح؛ في مستويات مختلفة، سواء الأسرة القبيلة المجموعات السياسية، المجتمع ككل، حيث أن هذا الأخير أيا كانت ثقافته ودرجة تقدمه يخلق

[1] - المجلس الوطني لشؤون الأسرة و منظمة الصحة العالمية: مرجع سابق، ص ص 11-12.
[2] - براهمة نصيرة: المرأة والعنف في المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه، تمثلاته الاجتماعية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد18، 2015/03/10، ص177.
[3] - جبرين علي جبرين: مرجع سابق، ص79 .
[4] - الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير 2009، ص 79.
[5] - الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير 2006،ص ص 39-40.

ثقافة اجتماعية خاصة يتحدد من خلالها معنى أن تكون امرأة أو رجلا، وشكل الوعي الاجتماعي والديني بقضية العنف ضد المرأة، والنظرة الدونية لهذه الاخيرة.

2-3- الأسباب الاجتماعية والبيئية: هي العوامل المرتبطة بالمجتمع وما يحتويه من عادات وتقاليد وقيم ونظم إلى جانب مدى قدرة مؤسسات الدولة على القيام بدورها.[1]

حيث أن ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية منها وغير الرسمية وعدم الحزم في تطبيق التشريعات والقوانين والأنظمة، وعدم احترام القيم والعادات والتقاليد وانتشار السلوكيات غير السرية ومتابعة أفلام العنف وممارسة ألعاب الشبكات العنيفة، كلها تعتبر من مسببات العنف والدافعة إليه في المجتمع.[2]

كما يعتبر من أهم الأسباب الاجتماعية عدم اهتمام المجتمع بموضوع العنف ضد المرأة واعتباره شأنا عائليا خاصا، يتم التستر عليه في المستويات الاجتماعية كافة، وغيات الدراسات والاحصائيات ونقصها، وعدم وجود مراكز التأهيل ومساعدة الضحايا من المعتقات، وهذه كلها أمور تؤدي إلى زيادة وتفاقم العنف ضد المرأة.[3]

شكل رقم (10): تحليل اجتماعي لمكونات العنف.

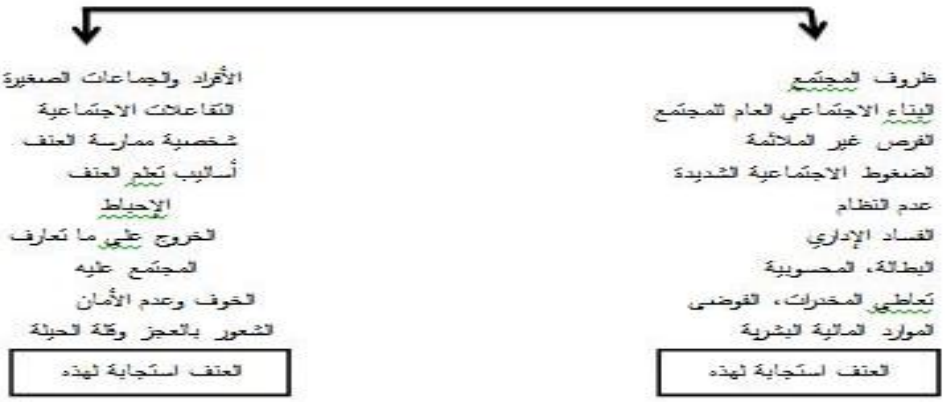

المصدر: رشدي شحاتة أبو زيد: مرجع سابق، ص 70.

2-4- الأسباب الاقتصادية: يعد العامل الاقتصادي من الأسباب الرئيسية في وقوع الكثير من المشكلات الاجتماعية والعوامل الاقتصادية المؤثرة يمكن أن تتمثل في أمور كالبطالة، وانخفاض الدخل، والغلاء، وارتفاع الأسعار والتضخم وانكماش الناتج القومي، وتراجع معدلات الاستثمار، وعدم كفاءة المؤسسات المالية،[4] هذه الأسباب مما تشترك فيها ضروب العنف الأخرى مع العنف ضد المرأة، فيأتي

[1] - رشدي شحاتة أبو زيد: مرجع سابق، ص 69.
[2] - بسام أبو عليان: مرجع سابق، ص 189.
[3] -يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص 150.
[4] - بشير ناظر حميد: دراسات في علم الاجتماع، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر، العراق، 2014، ص 153.

العنف هنا في الكثير من حالاته تفريغا لشحنة الخيبة والفقر الذي تنعكس آثاره بعنف على المرأة في محيط الأسرة، أو عنف من أجل السلطة، والنفع المادي في بعض المجالات الأخرى كالعمل.

ويمكن أن تكون أوجه التفاوت الاقتصادي عاملا مبينا للعنف ضد المرأة سواء على مستوى الأعمال الفردية أو على مستوى الاتجاهات الاقتصادية العريضة التي تخلق أو تزيد شدة الأحوال التمكينية لهذا النوع من العنف. فتعمل أوجه التفاوت الاقتصادي بين النساء والتمييز ضد النساء في مجالات مثل العمالة والدخل والحصول على الموارد الاقتصادية، وقلة الاستقلال الاقتصادي، تقلل قدرة المرأة على اتخاذ القرارات وتزيد إمكانية تعرضها للعنف. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة بوجه عام في مكانتها الاقتصادية مازالت نساء كثيرات يواجهن تمييزا في القطاعين العام والخاص، ويواجهن كذلك استغلال اقتصاديا داخل الأسرة.

تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن أثار العولمة تزعزع الهياكل الاجتماعية وتزيد مستويات العنف في المجتمع، خصوصا في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير بين الأغنياء والفقراء. كما يؤدي التغير الاجتماعي السريع الناتج عن ضغوط العولمة إلى ظهور أشكال جديدة من العنف ضد المرأة أو تفاقم الأشكال القائمة، بما في ذلك الاتجار بها على نطاق عالمي، إذ يزيد انعدام المساواة والاضطرابات المرتبطة بالعولمة من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في تفاقم العنف.[1]

2-5- أسباب إعلامية: إن لوسائل الإعلام أثرا سلبيا في رسم صورة ناقصة ومهينة للأنثى إذ تقوم ببن الصور والدعايات التي تستخدم النساء سلعا رخيصة، كما تؤثر متابعة الأفلام والمسلسلات التي تنشر ثقافة العنف والإباحية الجنسية في ارتفاع نسبة ممارسة العنف في المجتمع، ويؤكد ذلك ما جاء في تقرير لمجلة "ليفدما دي جوي" الفرنسية أن وسائل الإعلام الأمريكية، قضت على الثقافة لما تقدمه من برامج ومسلسلات وأفلام عنف ساهمت في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع الأمريكي، حيث يشاهد الأطفال والشباب أكثر من ثمانية ألاف جريمة قتل على شاشة التلفاز قبل أن ينهي الطفل المرحلة الابتدائية.[2]

2-6- الأسباب التعليمية: حيث أن النقص وحتى الغياب الكبير في وسائل التربية والتعليم لأسس التنشئة الاجتماعية الصحيحة بشأن العلاقة بين الرجل والمرأة وضرورة الاحترام المتبادل والود والتعاون بينهما، وعدم التركيز فيها على تنمية الشخصية المتكاملة للفتى والفتاة على أساس احترام الذات واحترام الآخر، بترك المجال مفتوحا لغزو المفاهيم الضارة لعقول الناشئة ناهيك عن وجود بذورها أصلا بسبب

[1] - تقرير الأمم المتحدة 2009: مرجع سابق، ص 42-43.
[2] - بسام أبو عليان: مرجع سابق، ص 190.

التربية أو العادات والتقاليد والأخذ بالمنهج العربي في مدرسة ابتدائية أو ثانوية يعلم الولد والبنت حقوقهما كجنسين، وينشئ هذا على الاعتزاز برجولته وهذه على التباهي بأنوثتها ويصعد بهما على قيم عائلية إسلامية رشيدة وصحيحة.[1]

2-7- سوء استخدام تكنولوجيا الاتصال (مواقع التواصل الاجتماعي): أصبحت تكنولوجيا الاتصال الحديثة وفي مقدمتها مواقع التواصل الاجتماعي أكثر الأدوات التواصلية والاتصالية استخداما عاملا من العوامل الحسية للعنف ضد المرأة نتيجة عدم التعامل معه بحذر؛ إذ شكلت المواقع الاجتماعية خطرا على المرأة بالدرجة الأولى، سواء من ناحية العنف التي تتعرض له في المواقع من قبل الرجال نصفه أكبر كالابتزاز الإلكتروني والتحرش الالكتروني أو من ناحية المشاكل الاجتماعية التي يجلبها للمرأة داخل النطاق الأسري خاصة، فقضاء المرأة سواء كانت ابنة، زوجة، أخت ساعات طويلة في المواقع كالفاسبوك أبرزها استخداما، وعدم امتثالها للدور الأسري المنوط بها اجتماعيا يكون سببا في ممارسة العنف عليها وفي هذا الصدد أكد العديد من الباحثين أن موقع الفايسبوك من أبرز نقم هذه التكنولوجيا التي بانت اليوم من الأسباب الرئيسية للطلاق في المجتمع الجزائري، أثبتته العديد من الدراسات التي أجريت في علم الاجتماع، والتي أحصت وجود أكثر من 17% من حالات الطلاق على المستوى العربي، وحوالي 12% على مستوى الجزائر تسببت فيها الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.[2]

2-8- السلطة الذكورية في ثقافة المجتمع: لقد كان للنزعة الأبوية مظاهر تاريخية مختلفة، تشكله بتفاعل سلسلة واسعة من العوامل، وهناك عدد من الوسائل يحافظ بها على سيطرة الرجل وتبعية المرأة وهي مشتركة بين أوضاع كثيرة، ومن بين هذه الوسائل استغلال عمل المرأة الانتاجي والتناسلي والسيطرة على جنسانية المرأة وفترتها التناسلية والقواعد والممارسات الثقافية التي تعزز مركز المرأة غير المكافئ لمركز الرجل، فالعنف ضد المرأة وسيلة تدام بها تبعية المرأة وهو في نفس الوقت نتيجة لتلك التبعية فيعمل العنف ضد المرأة كآلية للمحافظة على سلطة الرجل وكآلية للمحافظة على الحدود لدور كل من الذكر والأنثى، حيث تعمل القواعد التي تحكم هذه الأدوار بما يعبر عن قوانين أخلاقية وتوقعات اجتماعية راسخة في أذهان الناس على نطاق واسع.[3]

[1] - يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص150.
[2] - نورة خيري: المعالجة الاعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة في الصحافة الالكترونية الجزائرية (دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الشروق أون لاين والنصر أون لاين)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الصحافة، كلية أصول الين، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2020/2019، ص156.
[3] - تقرير الأمم المتحدة، 2006، مرجع سابق، ص 38.

فتعمل الثقافة الذكورية والتنظيمات الأبوية البطريكية على إعطاء أولوية تكاد تكون مطلقة للذكر مع تهميش دور المرأة، وعدم الاعتداد به، أو على الأقل التهوين من شأنه وفاعليته في حياة المجتمع، ويتم تنشئة أعضاء المجتمع منذ البداية ومنذ سنوات الطفولة المبكرة على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها ويعتبر عنصر التقبل عاملا مهما في ترسيخ قيم الذكورة والمبادئ التي تقوم عليها هذه القيم.[1]

2-9- التنشئة الاجتماعية: عملية التنشئة الاجتماعية بمثابة القناة الرئيسية التي تسمح بمرور مختلف المعايير والقيم داخل المجتمع، سواء من ناحية المضامين أو الأساليب، وهذا راجع لأهميتها في إعداد الأجيال، وتختلف تنشئة الرجل في مجتمعنا كثيرا عن تنشئة المرأة فيربى الذكر على الرجولة والسلطة والمسؤولية، بينما تربى الإناث على الحسن والحياء، الحب والعطف، أين يملك الرجل وحده الامتيازات والحق في التفكير والتدبير واتخاذ القرار في كل المسائل، وله الحق حتى في الخطأ الذي يجد الغفران من المجتمع، كما يجد من يبارك خطواته التي تعزز رجولته التي ليست كقيمة أخلاقية للنبل والكرامة الإنسانية، وإنما كمنظومة ذهنية منبثقة من التربية القاصرة التي تهيء الذكر بضرورة العنف والعدوانية والجفاف العاطفي، وقهر الأنثى جسديا، فكريا واجتماعيا.[2]

فتعمل مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة والمدرسة والمجتمع على تلقين المرأة والرجل بأن تكون هي المضحية لأجل الرجل مهما كان الثمن، وأمام انعدام التوجيه السليم واختلال البناء الأسري يتم التفرقة بين الجنسين من خلال تفضيل الذكور على الإناث، فتأتي الانثى في المرتبة الثانية.

ويعمل اختلاف المفاهيم التربوية في عملية التنشئة الاجتماعية دورا هاما في ترسيخ فكرة العنف لأن استخدام التربية بالضرب والكلمة القاسية يسبب شقاقا وتذبذبا في شخصية الأولاد.[3]

2-10- الأسباب السياسية والقوانين والتشريعات: تقوم الدولة بدور رئيسي في بناء أدوار الجنسين وعلاقات القوى والمحافظة عليها، وامتناع الدولة عن العمل يترك القوانين والسياسيات والتمييز قائمة وهذه تفوض حقوق الإنسان للمرأة وتحول دون تمكينها، ويحول المسؤولية عن التدابير الوقائية والعلاجية إلى المنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى في المجتمع المدني، وتعمل أيضا بمثابة الموافقة على تبعية المرأة ، التي تغذي العنف والتغاضي عن العنف نفسه.

[1] - عاشور مريم: مرجع سابق، ص 73.
[2] - فوزية بلعجال: العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الجزائري، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 01 2014/06/01، ص 8.
[3] - خالد بن سعود الحلبي: العنف الأسري أسبابه ومظاهره وأثاره وعلاجه، مدار الوطن للنشر، المملكة العربية السعودية –الرياض، 2009 ص 14.

ولتقاعس الدولة عن العمل فيما يتعلق بأداء نظام العدالة الجنائية أثر مضعف جدا لأن إفلات مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة تشجع على زيادة انتهاك الحقوق وتعزز تبعية المرأة.[1] هذا التقاعس التي تمارسه سياسة الدولة بسلطاتها خاصة التشريعية خاصة في التشريعات أو تعديل القائم منها لمعاقبة مرتكبي العنف يساعد على إيجاد مناخ تسوده ثقافة التسامح وغض الطرف عن العنف، ما يثبط عزيمة المرأة عن طلب الدعم والحماية من الدولة وأعوانها، إضافة إلى أن طبيعة المرأة وضعف شخصيتها سبب آخر يحول دون اللجوء إلى وسائل لإنصافها، وبالتالي يكون موقف المرأة سلبيا وتمتنع عن إبلاغ السلطات المختصة بما يمارس ضدها من عنف.[2]

2-11- البيئـة: إن العنـف عمومـا وضـد المـرأة خصوصـا يرجـه إلـى البيئـة مـن خـلال عـدة العوامـل كالضوضاء والازدحام، والحرارة حيث يستجيب لها الأفراد بالسلوك العنيف وحتى من جانب الدولة المتمثل في مؤسساتها الثقافية التي تروج للعنف ضد المرأة من خلال الفكر، الأب، والفتى في شكل ثقافة مكتوبة أو شفوية تؤسس العنف ضد المرأة.[3]

2-12- ضعف برامج الشؤون الاجتماعية: والدور الاجتماعية وضعف برامج الحماية الاجتماعية وذلك لأسباب كثيرة تعود إلى صعوبة التعامل مع الحالات التي لها مساس بالأعراض والتداخل مع الأسرة وربانها الذي يرفض أي تدخل في أطراف أخرة، إلى جانب عدم وجود كفاءات وطنية كافية، أو برامج قادرة على تأهيلهم.[4]

2-13- قلة برامج التوعية: أو عدم وجودها ولا احترافيتها مما يجعل كثيرا من مرتكبي العنف بعيدين عن تأثيراتها؛ ناهيك عن ضعف الوازع الديني وحالات الطلاق والتفكك الأسري.[5]

العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الانسان للنساء يمنعهن من التمتع بحقوقهن الانسانية وحرياتهن الأساسية، ويديم تبعيتهن، والتفاوت في توزيع القوى بين المرأة والرجل، ويرجع لعديد الأسباب التي تتنوع وتتعدد بحسب البيئة المحيطة، والنظام القانوني والثقافي السائد، سواء في شكل أسباب مباشرة أو عوامل أكثر خطورة غير مباشرة._فلا يمكن أن تعزى أعمال العنف ضد المرأة إلى عوامل نفسية، فردية فقط، أو إلى أحوال اجتماعية اقتصادية، وإنما أيضا للتفاوت المنهجي بين الجنسين وتبعية المرأة ومختلف العوامل ذات السياق الاجتماعي الأوسع.

[1] - تقرير الأمم المتحدة، 2006، مرجع سابق، ص 44.
[2] - بن عطالله بن علية: الآليات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، 2013-2014، ص 15.
[3] - عاشور مريم: مرجع سابق، ص 79.
[4] - خالد بن سعود الحلبي: مرجع سابق، ص 14.
[5] - نفس المرجع ، ص 15.

فتعتبر المرأة نفسها أحد أهم العوامل لبعض أنواع العنف والاضطهاد لتقبلها له واتباع مبدأ التسامح والسكوت كرد فعل عليه، كذلك الأسباب الثقافية للمرأة ذاتها، وجهلها بكيفية التعامل مع الآخر في شكل متغيرات قبلية مهيئة للعنف تخص كل من الرجل والمرأة كمجني عليها ومعنف، وحتى في الأسرة ككل، ثم يأتي السياق الثقافي، الاجتماعي، والبيئي المحيط الذي يدركونه ويتأثرون به بطريقتهم الخاصة. خاصة الثقافة المجتمعية التي ساهمت في تقسيم الأدوار بين الجنسين بوصفه عنفا معنويا تروجه مؤسسة القانون، كما تروج له التربية من خلال التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى المناهج التربوية الدراسية، ولا يمكن إغفال دور الإعلام.

3- أنماط العنف ضد المرأة:

تتعرض النساء في مختلف أنحاء العالم لأنواع متعددة من العنف، تختلف أنماطه وأشكاله بحسب الأساليب والسياقات، تشمل العنف الجسدي والنفسي والجنسي واللفظي، إضافة إلى العنف الاقتصادي والسياسي والثقافي، المجتمعي وغيرها. وقد أكد الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة أن هذا الأخير يتخذ أشكالا متنوعة تقع داخل الأسرة مثل الضرب، والإيذاء، والاغتصاب الزوجي، والإكراه النفسي، كما يمتد إلى المجال المجتمعي من خلال التمييز والعنف المؤسساتي الموجه ضد النساء.

فقد أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن ما بين 100 و132 مليون فتاة في العالم قد خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية، ما يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. وتُجمع الدراسات الحديثة على أن العنف ضد المرأة ليس مجرد حوادث معزولة بل هو انعكاس لبُنى اجتماعية وثقافية تُكرّس التمييز وعدم المساواة، ما يستدعي تحليلاً معمقاً لأشكاله ومظاهره لفهم أبعاده والعمل على تجاوزه.[1]

لقد اقترح علم التنميط تقسيم العنف إلى ثالثة مجموعات واسعة بحسب مقترفي فعل العنف:[2]

أ) العنف الموجه للذات: يقسم العنف الموجه للذات إلى سلوك انتحاري وانتهاك الذات، ويشمل الأول الأفكار الانتحارية، ومحاولات الانتحار وأما الانتهاك الذاتي فيشمل أعمال أخرى كالتشويه الذاتي.

ب) العنف بين الأشخاص: يقسم العنف بين الأشخاص إلى فئتين:

* **العنف العائلي (داخل الأسرة):** بين الأفراد ذوي الصلة بالضحية ويقع عادة في المنزل.

[1] - نبيلة عيساوة، ونجية مامش: واقع العنف ضد المرأة- عرض وقراءة تحليلية لحالات من نساء البليدة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 11 العدد 1 ، جوان 2021 (123-148) ، ص 128.

[2]- مصطفى زيكيو، حاج بلهواري، يونس معزازي: دراسة احصائية لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 7، العدد 1، 06/23 /2021، ص ص 865-886، ص 868.

ويعتبر العنف الأسري من أكثر أشكال العنف شيوعا الذي تتعرض له المرأة، وقد شهدت مظاهره تفاوتا ملحوظا عبر الأزمنة المختلفة. ويبدأ هذا العنف من مرحلة ما قبل الولادة، مثل الإهمال أو الضغوط النفسية على الحامل، ويمتد ليشمل مراحل متعددة من حياة المرأة. يتنوع هذا العنف بين الجسدي، والنفسي، واللفظي، والجنسي، والاقتصادي. وقد أشارت دراسات متعددة إلى أن الزوج والأب يعدان من أكثر مرتكبي العنف ضد المرأة داخل محيط الأسرة، وهو ما يؤدي إلى آثار سلبية عميقة على المرأة من النواحي الجسدية والنفسية والاجتماعية.

وتتجلى مظاهر العنف في عدة صور؛ منها العنف الجسدي كالإيذاء أو الضرب، والعنف النفسي كالإهانة والتقليل من الشأن، والعنف الجنسي، والعنف الاقتصادي المتمثل في حرمان المرأة من التصرف في مالها أو منعها من العمل. ويؤثر هذا العنف بشكل مباشر على حياة المرأة واستقرار الأسرة، كما يترك تداعيات طويلة الأمد على الأطفال الذين ينشئون في بيئة يسودها العنف. في الغالب العلاقات الأسرية محكومة بالعواطف أكثر مما هي محكومة بالقواعد الرسمية وشبه الرسمية مما يجعل العنف المنزلي أقل حدة من العنف الممارس في المجال العام.

* **العنف المجتمي (في اطار الفضاء العام):** وهو العنف الذي يقع بين الأفراد لا قرابة بينهم. وقد يعرفون بعضهم، وقد لا يعرفون وتضم المجموعة أشكالا من العنف.[1] ويحدث بشكل عام خارج المنزل في الأماكن العامة على اختلافها وخاصة منها في مجال العمل والمؤسسات التعليمية، ومختلف الفضاءات الخدماتية كالسجون ومؤسسات الصحة، ويتخذ العنف في المجتمع أشكالا متعددة مما ذكرناه سابقا كالتعدي الجنسي، والاغتصاب والتحرش والتخويف، والتحريض.

ج) العنف الجماعي: ويقسم الى عنف اجتماعي، سياسي واقتصادي وبشكل مختلف عن الفئتين السابقتين فان الأقسام الفرعية من العنف الجماعي تفترض وجود دوافع محتملة من العنف.[2]

بالنسبة للمرأة يقوم على التمييز الجندري: أي العنف القائم على أساس الأدوار الاجتماعية التي يشكلها المجتمع بناءا على الدور البيولوجي لكل من الجنسين، معتمدا على منظومة من القيم والعادات والتقاليد التي تؤدي الى عدم المساواة القائم على أساس الجنس البيولوجي.[3]

ويعد التمييز على أساس الجنس أكثر أنواع التمييز انتشارا، فمجموعات النساء هن الأكثر عرضة له، كما يقصد به أي تفريق أو استثناء أو تقييد، أو أي معاملة تمييزية تقوم على أساس جنس المرأة

[1] - مصطفى زيكيو، حاج بلهواري، يونس معزازي: مرجع سابق، ص 868.
[2] - نفس المرجع: ص 869.
[3] - محمد عبد الكريم محافظة، وأمل سالم العواودة: العوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة في المجتمع الأردني دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاجتماعية الكويت، مجلد 39، العدد1، 2011، ص ص 91-124، ص 94.

تنتقص أهدافها أو أثارها من الاعتراف بالحقوق الانسانية والحريات الأساسية للمرأة في جميع مجالات الحياة، أو تقضي على هذا الاعتراف بالكامل...[1]

ويمكننا أن نورد أشكالا وأنواعا من العنف الممارس ضد المرأة وفق ما يلي:

3-1- العنف الجسدي: عرفته منظمة العمل الدولية على انه استخدام القدرة الجسدية ضد شخص أو مجموعة أشخاص ينتج عنه أذى جسدي أو نفسي، ويعرف كذلك على أنه نمط سلوكي يتمثل في احداث إصابات عديدة بالمرأة. يترك أثارا ظاهرة للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة.[2] ويعد من أكثر انواع العنف وضوحا وانتشارا، يتم باستخدام وسائل مادية كالأيدي والتي من شأنها ان تترك اثارا واضحة في جسد المعتدى عليها. وتشير التقديرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية أن واحدة من كل 3 نساء (30%) في أنحاء العالم كافة تتعرض في حياتها للعنف البدني أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك، يمارس العشير هذا العنف في معظمه. وعلى الصعيد العالمي ككل، تفيد ثلث النساء تقريبا (27%) اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدني أو الجنسي على يد عشرائهن.[3] ومن أمثلته:

أ- الضرب والجرح وحتى القتل: يعرف الضرب على أنه كل علامة أو أثر يحدث على جسم الإنسان بواسطة ضغط أو دفع حتى ولو لم يسبب هذا الضغط أو الدفع جروحا إذ تكفي ضربة واحدة لتكوين الجنحة، أو جناية اذا تسببت في القتل أو عاهة مستديمة، اذ قد تتعرض المرأة أو الزوجة مثلا للضرب وهي غير قادرة على الدفاع عن نفسها سواءا من طرف زوجها أو اشخاص اخرين كالأب والأخ والأقارب كما يمكن ان تقع جرائم ضد المرأة تحت ذريعة " الشرف" داخل الآسرة إذ يقدر صندوق الأمم المتحدة أن 5000 امرة يقتلن كل سنة على ايدي أفراد أسرتهن دفاعا عن ما يسمى بالشرف في مختلف دول العالم.[4]

ب- المعاملة بقسوة: كل عمل من شانه أي يسبب ألما على الجسم بطريقة غير مباشرة، كالإنهاك التام بالعمل، أو توقيف على الحائط، حرمان من النوم والأكل والشراب، وكذا تعريضها إلى البرودة الشديدة أو الحرارة الشديدة... الى غير ذلك من اوجه المعاملة القاسية التي تتعرض لها المرأة في اعباء المنزلية دون راحة وإرغامها عليها، أو حرمانها من الظروف الصحية اللازمة كالتطعيم والعالج وعدم مراعاة الصحة

[1] - أمل سالم العواودة: مرجع سابق، ص 20.

[2] - نفس المرجع، ص 17.

[3] - منظمة الصحة العالمية، 9 مارس 2021، تقديرات عالمية واقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك وأثارهما الصحية، كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي ، مجلس جنوب افريقيا للبحوث الطبية – جنيف، 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/11 على موقع: *https://www.who.int/ar/news/item/25-07-1442-devastatingly-pervasive-1-in-3-women-globally-experience-violence*.

[4] - ربعية رضوان: أنماط العنف ضد المرأة وسبل الحماية القانونية في التشريعات الوطنية، مجلة جيل حقوق الانسان- عدد خاص بالعنف الأسري، لبنان، العدد 28 مارس 2018، ص 164

الإنجابية لها كإجبارها على الحمل، أو منعها منه أو اجبارها على تناول حبوب منع الحمل أو على الاجهاض وحرمانها من زيارة الطبيب اثناء الحمل وبعد الحمل.

ج- ختان الإناث: عرفتها منظمة الصحة العالمية وصندوق سكان الأمم المتحدة واليونيسيف عام 1997 بأنه كل عملية تتضمن ازالة جزئية أو كلية للأعضاء التناسلية الأنثوية دون وجود سبب طبي في ذلك، إذ اعتبرت من الممارسات العنيفة والقاسية التي تمت مناقشتها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، الناتجة عن عادات وتقاليد قديمة والتي انتفى احساس المجتمع بعنفها لكثرة ممارستها لعقود طويلة رغم أنه ليس هناك أساس ديني أو ضرورة صحية لقيام العديد من الأسر بختان بناتهم، ورغم عدم وجودها في الجزائر إلا انها توجد في 27 دولة في العالم منها مصر، جيبوتي، السودان، العراق...

3-2- العنف النفسي أو المعنوي: من أخطر أنواع العنف يقوم على الاساءة، غير محسوس أو ملموس ويقصد به كل فعل مؤذي لعواطف المرأة، لنفسيتها دون ان تكون له أثار جسدية ومادية، ويشمل الوسائل اللفظية وغير اللفظية، التي تهدف إلى الحط من قيمة المرأة بإشعارها بأنها سيئة وادنى مرتبة، من خلال سبها أو تعييرها أو حرمانها من التعبيرات العاطفية أو المراقبة والشك وسوء الظن واعتبارها مصدرا للانحراف أو التهديد مما يزعزع ثقتها بنفسها ويجعلها تشعر بانها غير مرغوب بها. ومن بين أشكال العنف النفسي ضد المرأة في الأسرة مثلا:

أ- العنف اللفظي بالسخرية والمعايرة والسب: قد تتعرض المرأة للسخرية ويقصد بها الاستهانة والتحقير والتنبيه بالعيوب والنقائص، وذلك بالمحاكاة بالقول أو الفعل وقد يكون بالإشارة والإيماء، وكذا قد تتعرض كعنف لفظي بالمعايرة وهي المدعاة بما تكره من الألقاب القبيحة والسب وخدش لحيائها وشرفها واعتبارها.

ب- الزواج المبكر والقسري: يعتبر الزواج المبكر والزواج القسري أحد أشكال العنف ضد المرأة لما له من أبعاد اجتماعية خطيرة وأثار سلبية على صحة المرأة، إذ ينطوي الزواج المبكر على ارغام البنات دون السن القانوني للزواج دون ان يكن قد بلغن سن البلوغ الكامل أو القدرة على التصرف، إذ تنقصهن القدرة على التحكم بجنسانيتهن، كما ان الأنجاب في وقت مبكر دون سن العشرين له من الاعتبارات الصحية الخطرة للأمهات وأطفالهن حيث يكون اكثر عرضة لمخاطر الأمراض والوفاة ويحد كذلك من تعليمهن واستقلاليتهن، الاقتصادية، وتحدث حالات الزواج المبكر في كل انحاء العالم.

لكنها ترتفع في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء، حيث أن أكثر من 30% من البنات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و19 متزوجا، فمثلا اثيوبيا وجد أن 19% من البنات تزوجن في سن 15 سنة، وفي النيبال تزوجت 8% في سن 10 سنوات، أي حتى قبل بلوغهن. وليس هذا فقط بل في كثير

من الأحيان ما تفرض الآسرة على البنت الزواج دون موفقتها وحريتها، اما للحصول على أموال أو النظرة القهرية للمرأة بأنها يجب التخلص منها كما ينطوي الزواج القسري على عدة أشكال اخرى في المجتمع أكثر خطورة كالخطف والإجبار على الزواج والحبس والعنف البدني والاغتصاب.

ج- التهديد: يندرج ضمن أشكال العنف اللفظي ضد المرأة ويعني التخويف بالتهديد والوعيد، ومع أنه يتخذ شكل عنف لفظي الا أن مضمونه مختلف.[1] كالتهديد بالطلاق، أو توقيعه تعسفيا أو المماطلة فيه. يدخل هذا في دائرة العنف ضد المرأة، فأحيانا يستعمل الرجل الطلاق كسلاح لتهديد المرأة لأية أسباب اين تصبح الحياة الزوجية بيد الرجل أو الزوج وفيها تصبح المرأة مهددة بالانكسار والإحباط والهزيمة والخوف وهي كلها عوامل وضغوط نفسية ضد المرأة التي تجد نفسها في تبعية وخنوع لهذا الرجل حتى لا تضيع أسرتها وأولادها أو أن تتعرض للطلق بحد ذاته اين يوقعه الرجل ضد المرأة تعسفيا دون مراعاة حقوقها الشرعية والقانونية النافذة ويتم تحت مبررات واهية تخضع أساسا لرغبة بعض أفراد أسرة الزوج أو رغبة الزوج نفسه وللآسف فهي صورة متكررة في اوساط عائلاتنا ومجتمعنا بصفة عديدة، او ان يتعمد هذا الزوج التماطل والتقاعس في اجراءات الطلاق حتى يحدث املا أكبر وأذى للزوجة وان يبقيها معلقة.

د- الهجر: يعتبر عقاب نفسي ضد المرأة وخاصة المتزوجة ويقصد بالهجر البعد عن الوصل الذي ينبغي من الألفة وجميل الصحبة بين الزوجين، وله انواع كالهجر في الكلام ومقاطعة الكلام مع الزوجة وان يترك مكاملتها كلية، أوان يكلمها بغلظة، أو هجرها في المضجع وان لا ينام معها في نفس الفراش أو يوليها ظهره أو ان يذهب إلى زوجته الأخرى، وهي احكام وضعها الإسلام لتأديب المرأة الناشز وحدد لها اجاله او ضوابطه او بعد الوعظ وبالتالي لا يجوز القيام بها دون مبرر شرعي وبطريقة مخالفة للشرع بهدف الاذلال لكرامة المرأة وتقزيمها.[2]

3-3- العنف الجنسي: فهو "أي فعل جنسي أو محاولة لممارسة فعل جنسي أو فعل آخر موجه ضد النشاط الجنسي لشخص ما باستخدام الإكراه، من جانب أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية في أي مكان.[3] يقصد به اجبار المرأة للقيام بأعمال جنسية لا ترغب بها، أو لا تشعر بالراحة للقيام بها أو ممارسة الجنس معها رغما عنها دون مراعاة لوضعها النفس ي أو الصحي لها أو اجبارها على القيام بأساليب منحرفة أو استغالها للبغاء وسنبين امثلة منها: الاغتصاب والاغتصاب الزوجي؛ الذي يعرف بأنه إيلاج القضيب، أو أي جزء من الجسد أو أداة خارجية أخرى، في الفرج أو الشرج بالإجبار أو الإكراه، أو

[1] - أمل سالم العواودة: مرجع سابق، ص 20.
[2] - ربعية رضوان: أنماط العنف ضد المرأة وسبل الحماية القانونية في التشريعات الوطنية، جلة جيل حقوق الانسان- عدد خاص بالعنف الأسري، لبنان، العدد 28 مارس 2018، ص 165.
[3]- منظمة الصحة العالمية: مرجع سابق.

الشروع في الاغتصاب أو الملامسة الجنسية غير المرغوبة وأشكال أخرى غير قائمة على الملامسة".[1] كما يقصد به كل سلوك يسبب ضررا جسديا أو جنسيا أو نفسيا، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية. فعند قيام الزوج بممارسة العلاقة الجنسية دون رضا الزوجة، يعتبر ذلك اغتصابا وانتهاكا لحقوق الانسان. بينما يعتقد البعض ان الاغتصاب الزوجي اقل ايذاء من اغتصاب شخص غريب، الا ان الحقيقة ان الاغتصاب الزوجي غالبا ما يتكرر ويضر بالزواج الذي يقوم على الألفة والمودة والاحترام، فهو يهدم الثقة ويخون قدسية العلاقة الزوجية.

3-4- العنف الاقتصادي: يقصد به سيطرة رب الاسرة على موارد العائلة والتحكم بالإنفاق على المرأة أو حرمانها من النفقة أو اجبارها على العمل أو منعها من مزاولة مهن ترغب بها، وكذا السيطرة على راتبها وأموالها أو مهرها أو حقها بالورث، وهو عنف مالي يهدف الى إذلال المرأة وزيادة شعورها بعدم القدرة على العيش دون الاعتماد على الرجل. ومن اهم اشكاله:

أ- المنع من العمل: رغم حقوق المرأة في العمل حسب الاتفاقيات الدولية، هناك مجتمعات تنكر على المرأة الحق في العمل وتجعل المنزل مقرا لها، معزولة عن المجتمع. وتضع الضوابط صارمة للخروج وقضاء الحوائج الضرورية، ويعتبر العمل من هذه الحوائج. بعض النساء يتعرضن للمساومة أو العنف من العائلة أو الزوج لمنعهن من العمل، وقد يصل الامر الى التهديد بالطلاق.

ب- اخذ راتب المرأة: حق العمل لدى المرأة نتج عن كفاح طويل، لكن بعد ذلك ظهرت مشاكل مثل سلب الزوج راتب زوجته أو التصرف فيه دون رضاها. هذه القضية حساسة وقد تؤدي الى الطلاق، حيث ترى الزوجة ان زوجها يسلبها حق التصرف في راتبها ويفرض عليها كيفية انفاقه. في بعض المجتمعات انعكاس الأدوار يجعل المرأة مضطرة لتوفير مصاريف البيت، في حين يعتبر بعض الرجال سيطرتهم على راتب الزوجة مشروعة بداعي المساعدة في احتياجات البيت، وهذا غير مقبول لأنه يفقد المرأة كرامتها ويسبب لها الاحباط وقد يؤدي الى تعرضها لعنف جسدي او لفظي عند محاولة استرجاع حقوقها.

ج- حرمان المرأة من الميراث: من اشكال العنف الاقتصادي ضد المرأة حرمانها من ميراثها بعد وفاة الزوج أو افراد اسرته، حيث يُجبر البعض المرأة على التنازل عن حقها. الميراث حق شرعي للمرأة وليس صدقة، وقد أكدت الديانات والتشريعات الوطنية والدولية ذلك، ويأتي هذا الحرمان على نوعين:

- حرمان اجتماعي: ناتج عن مفاهيم اجتماعية خاطئة مثل العادات والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة.

[1] - منظمة الصحة العالمية: مرجع سابق.

– حرمان ذاتي: حيث تحرم المرأة نفسها من الميراث بسبب الخوف من التعرض للأذى أو مقاطعة الاسرة جهل القوانين، الخجل من المطالبة بحقها، او عدم القدرة على دفع تكاليف ورسوم المحاكم في حال امتناع الورثة عن القسمة بالتراضي.

4- أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع:

تواجه المرأة كذلك عنفا جسديا أو معنويا أو جنسيا من محيطها الخارجي والاجتماعي، ويأخذ مظهرا يوميا في الأحياء التي تسكنها، والأسواق ووسائط النقل العمومي، وأماكن العمل والمدارس والمستشفيات، الكليات، الأندية الرياضية، والمتنزهات وحتى المؤسسات الدينية، وغيرها من الأماكن والمؤسسات الاجتماعية، وحتى في عالم الافتراضي كالأنترنت ومن أمثلة العنف الممارس ضد المرأة في المحيط الاجتماعي الضرب والقتل، الاغتصاب، التحرش الجنسي الإتجار بالنساء والبغاء بالإكراه بابتزاز وتشهير عبر وسائل الاتصال الحديثة وسنبين بعض ذلك وفق ما يلي:

أ- قتل الأنثى في المجتمع (عنف جسدي): يحدث قتل المرأة داخل المجتمع في كل مكان ولو أن حالته تزداد في سياق النزاعات الداخلية والدولية نتيجة العسكرة التي تضفي الرغبة والإباحة على جرائم العنف بصفة عامة ، وما يحدث اليوم في عديد من الدول كسوريا وليبيا أو العراق، بورما لدليل واضح وحي على التجاوزات في قتل الأطفال والنساء.

ب- الاغتصاب (عنف جنسي): تعد جريمة الاغتصاب الجنس ي من أشد جرائم العنف ضد المرأة، بل وتعتبر من الجرائم المتضمنة لتحديات تطال مجتمعاتنا المعاصرة القانونية والاجتماعية والاقتصادية إذ ان اثارها لا تقتصر على المرأة المغتصبة بل تشمل كافة المجتمع، فهي جريمة تقطع بين فاعلها وبين الإنسانية وشائج الارتباط، وهو دليل على فساد الفطرة الإنسانية وانحرافها بل وانتكاستها للحيوانية. كل همه هو اشباع رغبتها الشهوانية في لحظة عابرة غير آبه للقيم والأخلاق والأعراف إذ لابد للتصدي لهذه الآفة بكل حزم وقوة صيانة للأعراض، ودفعا لانتشار الأحقاد داخل المجتمع، وتهديدا لأمن البيوت

إذ تشير التقارير ان هذه الجريمة انتشرت كثيرا في مجتمعاتنا الإسلامية رغم ان الإسلام حاربها واعطى سبل عدم وقوعها بتشريع الزواج والاحتشام، والتخلق بأخلاق القران، على غرار الدول الغير مسلمة التي تلقى معدلات رهيبة في الاغتصاب، إذ تشر التقارير ان معدل الاغتصاب في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يبلغ نسبة 3.1 امرأة تغتصب في الدقيقة الواحدة و60%من النساء المغتصبات لا يتجاوز عمرهن 18سنة وهذا راجع لانتشار العوامل الفكرية والاعلامية والاقتصادية المتغذية من مذاهب الرأسمالية والشيوعية التي تشجع الاباحية بل وتمجدها.

ج– التحرش الجنسي(معنوي، جنسي): لقد حظيت قضية التحرش الجنس ي في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من الأوساط العالمية والأكاديمية وعلى جميع الأصعدة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والقانونية حتى اصبحت جزء من الخطاب اليومي لدا النساء بعدما كانت في وقت قصير تخش ى التصريح بتعرضها ألي شكل من أشكال التحرش الجنس ي، بدافع (العيب) لكن مع زيادة الظاهرة وتفاقمها والاقتناع ان التحدث على هذه المشكلة هو الأفضل لإيجاد الحلول الزمة 3لذلك. إذ تشهد المرأة بشكل يومي في الأماكن العامة في الأسواق في المواصلات في الشوارع في المؤسسات العامة والخاصة إلى التحرش الجنسي، ورغم وجود اقليات اخرى يقع عليها التحرش الجنسي إلى ان النسوة هنا أكثر عرضة للتحرش الجنسي .ويقصد بالتحرش الجنس ي هو عمل واعي مقصود يقوم به فرد ما عنده نزعة جنسية (شهوة) يريد بأساليب مختلفة سمعية بصرية أو رمزية وحتى في بعض الأحيان جسدية مباشرة مثل الملامسات والتقارب الجسدي بإثارة جنسية، وتتمثل استراتيجية المعتدي إلى اضعاف ارادة الضحية وإرغامها على القبول بمشر ودعهما يثير عند الضحية مشاعر القرف والارتباك أو الانزعاج بالحد الأدنى، وقد تجاوز التحرش الجنسي استفزاز الآخر وتهييجه باستعمال كافة وسائل الاتصال كالهاتف أو الدردشة الالكترونية حيث أصبحت المطاردات حتى في العالم الافتراضي.

ولفظ التحرش الجنسي هو لفظ حديث في الثقافة العربية ويشمل كل من المغازلة المعاكسة والمراودة وهتك العرض بالاغتصاب.

د– الإتجار بالنساء والبغاء بالإكراه (جنسي): يعتبر الإتجار بالنساء صور من صور العنف ضد المرأة ويحدث في أوضاع متعددة يشمل غالبا جهات فاعلة مختلفة من بينها الأسر، السماسرة المحليون، شبكات الإجرام الدولية وسلطات الهجرة. ويحدث الإتجار بين بلد إلى بلد أو داخل البلد الواحد نفسه. ويتم الإتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي في الأغلب. ويقصد بالإتجار بالأشخاص – حسب التعريف الوارد في بروتوكول من وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو:– تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال.

ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال بغاء الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

إن معظم الأسر الجزائرية تمارس العنف على المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة كالضرب، الاعتداء والتحرش الجنسي، العنف اللفظي، التمييز الواضح، الزواج المبكر المنع من التعليم، الاستغلال الاقتصادي، التخويف، التهديد، العنف المبني على النوع الاجتماعي (الزوج الأبوين...). وهذا ما يؤثر عليها وينعكس سلبا على شخصيتها بالدرجة الأولى ثم على أسرتها وعلى المجتمع بأكمله.

5- احصائيات حول العنف ضد المرأة:

5-1- بيانات عالمية حول العنف ضد المرأة:

أ)عالميا: مازال العنف ضد المرأة ينتشر انتشارا مدمرا، ويبدأ مبكرا بدرجة مثيرة للقلق، حسب ما تشير إليه البيانات الجديدة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وشركائها. فهناك امرأة واحدة من كل ثلاث نساء أي حوالي 736 مليون امرأة، تتعرض أثناء حياتها للعنف البدني أو الجنسي من قِبل العشير أو للعنف الجنسي من قِبل غير العشير، وهو عدد لم يتغير تقريبا طوال العقد الماضي. ويبدأ هذا العنف مبكرا حيث تكون واحدة من كل 4 نساء شابات (تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاما) ممن ارتبطن بعلاقة قد تعرّضت بالفعل لعنف العشير ببلوغها منتصف العشرينيات من عمرها.

يقول تيدروس أدحانوم غيبريسوس، المدير العام للمنظمة "إن العنف ضد المرأة متوطن في كل بلد وثقافة، ويسبب أضرارا لملايين النساء وأسرهن، وقد تفاقم خاصة بسبب جائحة كوفيد-19. ولكن على العكس من كوفيد-19، لا يمكن وقف العنف ضد المرأة باللقاح. فلا يمكننا أن نحاربه إلا بجهود متأصلة ومستمرة تبذلها الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد من أجل تغيير المواقف الحالية، وتحسين إتاحة الفرص والخدمات أمام النساء والفتيات، وتعزيز العلاقات الصحية القائمة على الاحترام المتبادل".

ويعد عنف العشير أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا على الصعيد العالمي (حيث يمس 641 مليون امرأة تقريبا). ومع ذلك، فإن 6% من نساء العالم يبلغن عن تعرضهن للاعتداء الجنسي من قبل شخص آخر غير الزوج أو العشير. ولكن نظرا إلى ارتفاع مستوى الوصم المرتبط بالاعتداء الجنسي وعدم الإبلاغ عنه، فمن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي أكبر بكثير. ويقدم هذا التقرير بيانات مستمدة من أكبر دراسة على الإطلاق أجرتها المنظمة نيابة عن فريق عامل خاص تابع للأمم المتحدة، لتتناول معدلات انتشار العنف ضد المرأة. وتحدث الدراسة التقديرات السابقة الصادرة في عام 2013 بالاستناد إلى البيانات المسجلة في الفترة الواقعة بين عامي 2018 و2020. وفي حين أن هذه الأرقام تكشف عن معدلات العنف ضد النساء والفتيات التي كانت مرتفعة بالفعل إلى درجة مثيرة للقلق، فإنها مع ذلك لا

تجسد الأثر المستمر لجائحة كوفيد19. وتنبه المنظمة وشركاؤها إلى أن جائحة كوفيد19 قد أدت إلى زيادة تعرض النساء للعنف، نتيجة للتدابير مثل الإغلاق الشامل وانقطاع خدمات الدعم الحيوية.

وتقول المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو – نغوكا إنه "من المزعج للغاية ألا يكون هذا العنف المتفشي ضد النساء على أيدي الرجال مستمرا دون تغيير فحسب، بل وأن يكون أسوأ ما يكون بين الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً واللاتي قد يكن أيضا أمهات صغيرات. وكان هذا هو الوضع السائد قبل أن يصدر الأمر بالبقاء في المنزل بسبب الجائحة. ونحن نعلم أن الآثار المتعددة لكوفيد19 قد أدت إلى "جائحة مصاحبة" من جميع أنواع العنف المتزايد ضد النساء والفتيات الذي وردت بلاغات عنه". وأضافت أنه "على كل حكومة أن تتخذ خطوات قوية واستباقية لمعالجة هذا الأمر، وأن تُشرك النساء في هذا العمل".[1]

تولت منظمة الصحة العالمية والبرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، إعداد التقرير بشأن التقديرات العالمية والإقليمية والوطنية لعنف العشير ضد المرأة والتقديرات العالمية والإقليمية للعنف الجنسي ضد المرأة من قِبل غير العشير نيابة عن الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة والمعني بتقديرات وبيانات العنف ضد المرأة. ويضم الفريق العامل ممثلين من منظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ويستهدف تعزيز قياس العنف ضد المرأة ورصده والإبلاغ عنه، لأغراض من بينها رصد المؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

وقد ازدادت عملية جمع البيانات الوطنية عن عنف العشير منذ التقديرات المسجلة في عام 2010 على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بجودة البيانات ومدى توافرها. ومازال العنف الجنسي على وجه الخصوص يعد أكثر أشكال العنف تحريما ووصما، ولذا فإن الإبلاغ عنه يظل غير كامل. في حين قدمت وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة الدعم المالي للتحليل والتقرير.

ب) البيانات الإقليمية: تعرض البيانات الإقليمية في التقرير وفي قاعدة البيانات حسب الفئات التالية: أقاليم أهداف التنمية المستدامة، وأقاليم منظمة الصحة العالمية، وأقاليم العبء العالمي للمرض، وأقاليم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأقاليم اليونيسيف. وتعرض أيضا البيانات الخاصة بـ161 بلدا ومنطقة.

[1] - منظمة الصحة العالمية: مرجع سابق.

وفيما يلي معدل انتشار عنف العشير على مدى الحياة بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما حسب التصنيف الإقليمي ودون الإقليمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة:

أقل البلدان نموا يؤثر العنف على نحو غير متناسب على النساء اللواتي يعشن في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. وتشير التقديرات إلى أن 37% من النساء اللاتي يعشن في البلدان الأشد فقراً قد تعرضن للعنف البدني والجنسي من قِبل العشير في حياتهن ويرتفع معدل الانتشار في بعض هذه البلدان ليصل إلى امرأة من كل اثنتين.

وتتعرض أقاليم أوقيانوسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأعلى معدلات انتشار عنف العشير بين النساء البالغات من العمر من 15 إلى 49 عاما، حيث تتراوح هذه المعدلات بين 33% و51%. بينما توجد أدنى المعدلات في أوروبا (16إلى23%)، وآسيا الوسطى (18%)، وشرق آسيا (20%)، وجنوب شرق آسيا (21%).[1]

وتتعرض النساء الأصغر سنا لزيادة مخاطر العنف الحديث العهد. ففي صفوف النساء اللاتي كن مرتبطات بعلاقة، سُجّلت أعلى معدلات عنف العشير (16٪) في الأشهر الاثني عشر الماضية، بين الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً.

ج) إحصائيات عربية: من الصعوبة إمكانية تحديد إحصائيات دقيقة حول حالات العنف ضد المرأة عربيا، لحساسية القضية بداعي عوامل عديدة. إذ وبرغم الجهود المبذولة من مختلف الجهات والهيئات التي تسعى إلى حماية المرأة وحقوقها مازالت ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع ومنها الجزائري تعرف انتشارات كبيرا يربك المجتمع بكامله خاصة في ظل فشل الحلول المتاحة لمحاربة الظاهرة.

باستعراضنا لبعض إحصائيات العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية نجد أن شكل العنف الأسري هو الغالب من حيث أشكال العنف الممارس على المرأة، حيث تصل نسبته نحو 26% من العنف من النساء لأزواجهن، وتصل 32% على مستوى طبقة ذوي الدخل غير المرتفع، وتصل إلى 26% على مستوى الطبقة المتوسطة، مقارنة بذوي الدخل المرتفع. أما من المصلح في دراسات أكاديمية فإن النسبة للعنف الجسدي داخل نطاق العائلة تصل إلى 25%، والعنف الجنسي 24%. بينما العنف الممارس على النساء في المجتمع العربي تتوزع على النحو التالي: العنف الجسدي 23%، العنف الجنسي 25%، العنف النفسي 22%، والعنف الاقتصادي تصل نسبته 21%. أما العنف الرمزي فتصل نسبته إلى 14%، والذي يتمثل في استخدام الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام. أما العنف القانوني

[1] - منظمة الصحة العالمية: مرجع سابق.

فتصل نسبته إلى 12%. وتصل نسب العنف الأسري في بعض البلدان إلى نحو 70% في كل من لبنان وتونس وليبيا، بينما تصل نسبته نحو 50% في دول أخرى. [1]

ويعد العنف الأسري من أسوأ أنواع العنف ضد المرأة، والذي صنفته منظمة الصحة العالمية ضمن "المشكلات الصحية الكبرى". وتشير بيانات المنظمة إلى أن حالات النزاع والأوضاع التي يتغيب فيها الزوج ضمن تفاقم العنف، وتظهر أشكال عنف إضافية تكون المرأة ضحيتها. وتؤكد تقارير منظمة الصحة العالمية أن بعض الحالات تكون النساء الحوامل ضحايا للعنف، حيث تبين تقارير المنظمة أن بعض الحالات تكون النساء الحوامل هنّ ضحايا للعنف الأسري، وتكون النسبة بين النساء الحوامل اللواتي تعرضن فيها إلى عنف نحو 6% حسب استطلاع "البرومو نفام". إلا أن 82% من الأسر التي يكون فيها النساء ضحايا، وأما العنف الرمزي فيتسارع انتشاره بشكل ملحوظ، إذ أن النساء ضحايا هذا النوع من العنف تشكل 30%. وتظهر نتائج الاستطلاع أن العنف ضد النساء يعد أكثر انتشارا في المغرب ومصر حيث ينتشر بين أكثر من 70% من ربع العلاقات في كل منهما، وفي الجزائر فإن 66% من خمس العلاقات يتم فيها تعرض المرأة للعنف، وكذلك الأمر في السودان حيث أكثر من نصف خمس علاقات ينتشر فيها العنف ضد النساء. وتعد النساء ضحية العنف في نصف العلاقات التي ينتشر فيها العنف في كل من الأردن والعراق وتونس والأراضي الفلسطينية. [2]

الشكل رقم 11: العنف الأسري في البلدان العربية

المصدر: الحرة، 25 نوفمبر 2019

ولكن رغم هذه الإحصائيات المسجلة لحالات العنف ضد المرأة في مختلف مجتمعات العالم الأجنبية والعربية، يمكن القول أن هذا النوع من العنف (الأسري) يبقى مستترا ويعبر عنه علماء الاجتماع بالجريمة المستترة، فالكثير من النساء، ومنهن في المجتمع الجزائري مثلا، تتعرض للاعتداء الجنسي كالاغتصاب والتحرش الجنسي، ولكن لا يتم التبليغ عن الجاني، وهذا خوفا لهؤلاء النساء المعتدى عليهن

[1]- فريحت عبد الله،: مقال في جريدة منشور بتاريخ 25 نوفمبر 2019.
[2]- نفس المرجع.

على سمعة وكرامة من حولهن، ونبذ المجتمع لهن وخصوصا من طلبهن للطلاق، وهذا ما يجعل هذه الإحصائيات تبقى غير مضبوطة في ظل تفاقم هذه الظاهرة.

5-2- احصائيات العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري: ليس المجتمع الجزائري بمعزول عن ظاهرة العنف ضد المرأة هذه الأخيرة التي تجاوزت ما شرعه الدين الحنيف لحماية المرأة وإكرامها، قبل تجاوزها بما تحمله المعاهدات والجمعيات والمؤتمرات والمواثيق الدولية والوطنية المرتبطة بقضايا المرأة، مستفحلة في الأوساط المجتمعية بشكل ملفت للانتباه والاهتمام غير مراعية للمقاربة القانونية التي أقرها المشرع الجزائري بتعديل قانون العقوبات سنة (2015) كإجراء ردعي لها، هذا الانتشار الذي تجسده إحصائيات تصف زيادة حالات العنف ضد المرأة في الجزائر والتي بلغت أزيد من 7ألف حالة عنف في الفترة الممتدة من جانفي 2017 إلى سبتمبر 2017 وإن شهدت تراجعا محتشما في سنة 2018.[1]

ورغم الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات والهيئات التي تسعى إلى حماية المرأة وحقوقها وبالرغم من مصادقة الجزائر على مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذا مصادقتها على اتفاقية "سيداو" وتعديلاتها، وسنها لمواد قانونية عقابية ضد مرتكبي العنف ضد المرأة، إلا أن الواقع بمختلف احصائياته ومعطياته حول العنف الموجه لهذه الشريحة، كفيل بالإشارة إلى أن تلك الاتفاقيات والتعديلات التي مست قانون العقوبات الجزائري ظلت حبرا على ورق، فلم تتمكن فعليا من حماية المرأة الجزائرية من هذه الظاهرة اللاأخلاقية التي وصلت بها إلى حد القتل.[2]

- حسب دراسة أنجزت سنة 2001 من طرف الفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان وهي في شكل تقرير لفائدة المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان حول العنف الموجه ضد النساء، حسب المعطيات المجمعة بالمستشفيات، أشارت إلى أن الحالات تعد بالآلاف، ففي مستشفى الجزائر العاصمة على سبيل المثال يقدر عدد النساء المعنفات اللاتي يترددن على المستشفى سنويا ب9000 امرأة.[3]

- في دراسة أخرى أنجزها المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 2003، شملت 9033 ملف امرأة معنفة ممن ترددن على مراكز الصحة العمومية وأقسام الشرطة والمحاكم ومراكز الإصغاء والاستقبال، بينت أن54% منهن يتعرضن للعنف الأسري.[4]

---

[1] - نورة خيري: مرجع سابق، ص7.

[2] - نفس المرجع، ص171.

[3] - مليكة الحاج يوسف: ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري: عنف الزوج ضد الزوجة (دراسة ميدانية لعينة من النساء المتزوجات بضواحي ولاية الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2013/2012، ص 147.

[4] - نفس المرجع: ص 148.

– أشارت إحصائيات العنف الزواجي الجسدي ضد المرأة في الجزائر والتي قدمتها الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في يوم دراسي لمناقشة العنف ضد المرأة في الجزائر سنة 2004 أن 1881 امرأة ضحية للعنف الزواجي صرح به.[1]

– كما كشفت معدلات الانتشار في المسبح الوطني لعام 2006 أن حوالي نصف مليون امرأة في الجزائر تتعرض للاعتداء البدني بانتظام بل حتى يوميا ويتنافى هذا الرقم بشكل صارخ مع العدد المتدني نسبيا للحالات المسجلة لدى السلطات القضائي، فحسب المعلومات التي وردت من الحكومة وصلت 18373 حالة اعتداء بدني على النساء إلى علم السلطات في 2006.[2]

– كما وقدم في نهاية 2006 مركز البحث الأنتروبولجيا الثقافية والاجتماعية بوهران "الجزائر" دراسة على عينة 2093 من 28 بلدية عبر الوكن من مختلف المستويات العلمية والمهنية، وجد أن 19%من الأزواج ضحايا العنف الشفوي و0,6%منهن ضحايا للعنف الجسدي.[3]

– وأحصت المفتشية الجهوية لشرطة الوسط في الحصيلة السنوية لسنة 2012، 2664حالة عنف جسدي وجنسي ضد المرأة بولايات الوسط، وحسب الأرقام المقدمة فإن أكثر حالات العنف (المقدمة) المسجلة يقف وراءها الأزواج وذلك ب538 حالة عنف، واحتلت العاصمة الصدارة في هذا النوع من الجرائم ب356حالة كما سجلت ذات المصالح 174 حالة عنف ضد المرأة ارتكبها الأخ و156 حالة يقف وراءها الأبناء، إلى جانب 103حالة يقف خلفها العشيق، و11 حالة الخطيب إلى جانب 464 حالة ارتكبها أفراد آخرين من العائلة.[4]

– خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2014 سجلت حوالي 6,985 حالة عنف ضد النساء، عبر مختلف ولايات الوطن.

– لترتفع سنة 2015 بأزيد من 7,375 حالة عنف ممارس ضد المرأة من بينها 5,350 حالة عنف جسدي و1,706 حالة سوء معاملة خلال 9أشهر الأولى من ذات السنة.

– وشهدت سنة 2016 ارتفاع حالات العنف ضد المرأة، حيث أحصت المديرية العامة للأمن الوطني حوالي 8461 حالة عنف خلال 10أشهر الأولى من السنة الجارية، أغلبها تتمثل في العنف الجسدي

[1] - عبد القادر بغدادي باي: العنف ضد المرأة قراءة تحليلية في الواقع المعاش وسبل المناهضة، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 6، العدد02 06/01/ 2017، ص ص 75-85.

[2] - بوعلاق كمال: العنف الاسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر (دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2- محمد بن أحمد، الجزائر، 2017/2016، ص 53.

[3] - بغدادي باي عبد القادر: مرجع سابق، ص ص 75-88.

[4] - مليكة حاج يوسف: مرجع سابق، ص 148.

بمقدار5880 حالة، تليها سوء المعاملة والعنف اللفظي بـ1946 حالة بينما احتل المرتبة الثالثة العنف الجنسي بـ224 حالة.[1]

– سجلت 2017 انخفاضا بطيئا جدا في حالات العنف ضد المرأة مقارنة بالسنة التي قبلها، إذ قدرت إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني حوالي 7586 حالة عنف في الفترة الممتدة من جانفي 2017 إلى سبتمبر 2017.

– في حين سجلت سنة 2018 انخفاضا متوسطا إذ بلغ عدد حالات العنف الممارس ضد المرأة خلال الأشهر التسعة الأولى بـ7061 حالة، وأكبر حالات العنف ضد المرأة تتمثل في العنف الجسدي الذي مس 5150 حالة.[2]

–وقد كشفت الأرقام التي نشرتها مديرية الأمن الوطني أن سنة 2019 عرفت 7083 شكاوي في قضايا عنف ضد النساء، بينهم 5133 حالة عنف جسدي، فقد ساعدت أزمة الكوفيد–19 على الكشف على الأمر بشكل صارخ.

– وحسب إحصائيات الدرك الوطني فقد تم تسجيل خلال سنة 2020 تعرض 12511 امرأة للعنف أي ارتفاع بحوالي نسبة 10 بالمائة، مقارنة مع نسبة 2019 إلى جانب تسجيل 12331 حالة خلال التسع أشهر الأخيرة.[3]

إن معظم الأسر الجزائرية تمارس العنف على المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة كالشتم، الاعتداء الجنسي، التحرش الجنسي، الزواج المبكر، المنع من التعليم، الاستغلال الاقتصادي، الخوف والتقييد. وهذا من شأنه أن يؤثر عليها وينعكس سلبا على شخصيتها بالدرجة الأولى ثم على أسرتها وعلى المجتمع بأكمله.هذه الظاهرة التي لاتزال في تواصل مستمر بالرغم من تحريمها في قانون العقوبات، لأن التركيز فقط على المقارنة القانونية فقط كحل للقضاء على الظاهرة أو الحد منها ليس كافيا، وإنما يستدعي تظافر الجهود لمختلف الجهات من جهات حكومية، وإعلامية وجمعيات لتوعية أفراد المجتمع بخطورة استفحال هذه الظاهرة وضمان حماية ناجحة وفعالة للنساء من العنف.[4]

أ– احصائيات مديرية النشاط الاجتماعي للنساء المعنفات في الجزائر:

[1] - موقع الشروق الإلكتروني.
[2] - نورة خيري: مرجع سابق، ص172-173.
[3] - وكالة الأنباء الجزائرية: "مكافحة العنف ضد الطفولة والمرأة، التأكيد على تعزيز العمل التحسيسي المشترك ،aps.dz/ar/societe/116532_2021,11,22/15:58/2021/11/22
[4] - خيري نورة: المعالجة الإعلامية للعنف ضد المرأة، ص173.

الشكل رقم 12: احصائيات مديرية النشاط الاجتماعي للنساء المعنفات في الجزائر

المصدر: نبيلة عيساوة، ونجية مامش: مرجع سابق.

حسب ما جاء من مصدر مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الجزائر ومن خلال مخطط إحصائيات النساء المعنفات في الجزائر للفترة 2017 – 2019، نجد أن العدد الإجمالي للنساء المعنفات لسنة 2017 وصل إلى 214 حالة، 70 حالة سنة 2018، أما بالنسبة للسنة الأولى لسنة 2019 وصل العدد إلى 26 حالة (وزارة التضامن الوطني، والأسرة وقضايا المرأة المركز الوطني للبحث العلمي والإعلام والتوثيق حول المرأة والطفولة 2019.[1] وحتى نتعرف أكثر على حجم ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة الجزائرية، نحاول فيما يلي عرض ما جاء في الإحصائيات والتي تظهر ما يلي: [2]

ب–احصائيات نساء ضحايا العنف: حسب المديرية العامة للأمن الوطني.

الشكل رقم13: احصائيات النساء ضحايا العنف 2014–2019

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

ومن خلال مخطط احصائيات نساء ضحايا العنف للفترة الزمنية 2014–2019 نجد العدد قد وصل الى ذروته في سنة 2016 الى 10039 حالة، اذ يتراجع العدد الى 9258 حالة لسنة 2018 حيث سجلت مصالح الأمن في السداسي الأول لسنة 2019؛ 3683 حالة.

[1] - نبيلة عيساوة، ونجية مامش: مرجع سابق.
[2] - وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30.

جـ-احصائيات النساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل لسنتي 2018-2019:

الشكل رقم14: احصائيات نساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل

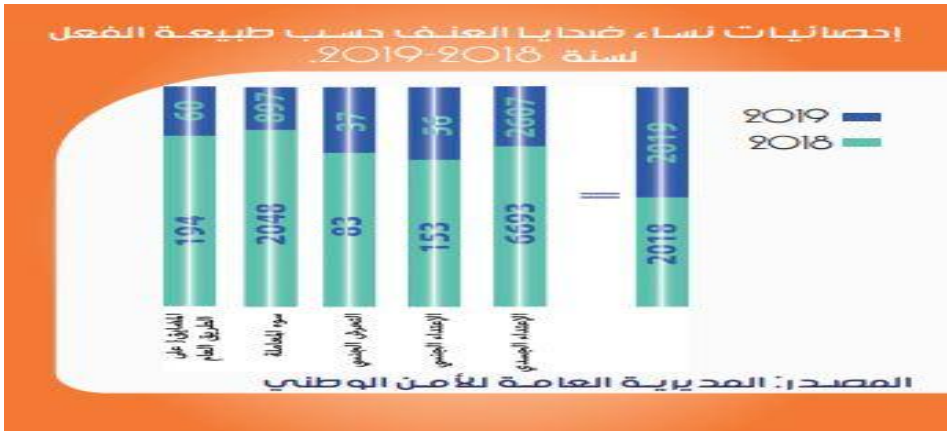

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

حسب ذات المصدر ومن خلال مخطط المقارنة لإحصائيات النساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل لسنتي 2018-2019، نجد أن الاعتداء الجسدي يحتل الصدارة حيث وصل العدد لسنة 2018 الى 6693 حالة، أما لسنة 2019 وصل العدد الى 2607 حالة، تليها في المرتبة الثانية سوء المعاملة حيث وصل العدد الى 2048 حالة لسنة 2018 و897 حالة لسنة 2019، أما الحالات الأخرى فقد كانت بأعداد ضئيلة.

الشكل رقم15: احصائيات نساء ضحايا العنف حسب صلة القرابة

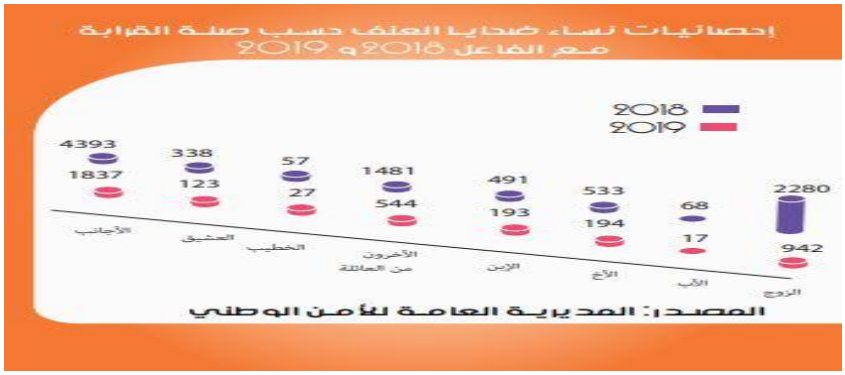

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

حسب المصدر ومن خلال مخطط احصائيات نساء ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل لسنة 2018 و2019 نجد الأجانب في المرتبة الأولى بـ 4393 حالة لسنة 2018 أما لسنة 2019 نجد 1837 حالة أما الزوج يحتل المرتبة الثانية بـ 2280 حالة لسنة 2018 و942 حالة لسنة 2019 أما البقية فهي بأعداد متفاوتة وضئيلة.

د-العنف ضد المرأة في الوسط الأسري:

الشكل رقم16: احصائيات النساء المعنفات في الوسط الأسري

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

حسب ذات المصدر ومن خلال مخطط احصائيات النساء المعنفات في الوسط الأسري للفترة الزمنية 2014-2018 نجد أن العدد قد وصل لذروته سنة 2016 الى 5199 حالة، ليتراجع الى 4833 حالة في سنة 2018، أما بالنسبة لسنة 2019وصل العدد الى 1910 حالة.

الشكل رقم17: احصائيات النساء المعنفات حسب صلة القرابة في الوسط الأسري

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

حسب المصدر ومن خلال مخطط توزيع عدد النساء ضحايا العنف في الوسط الأسري حسب صلة القرابة مع الفاعل من 2016-2019 نجد الزوج يحتل الصدارة في هذه الأربع سنوات، يليها آخرون من العائلة في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة نجد الابن والأخ بنسب متقاربة، وفي المرتبة الأخيرة نجد الأب بأعداد ضئيلة.

هـ-العنف ضد المرأة في المجتمع:

الشكل رقم18: احصائيات المعنفات في الوسط الخارجي

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

حسب المصدر ومن خلال مخطط احصائيات النساء المعنفات في الوسط الخارجي للفترة الزمنية 2016-2019 وصل العدد الى ذروته من طرف الأجانب في سنة 2016 بـ 4873 حالة، حيث تراجع العدد الى 4393 حالة في سنة 2018، أما بالنسبة لسنة 2019 بلغ العدد 1837 حالة، تليها النساء المعنفات في الوسط الخارجي من طرف العشيق، حيث وصلت الى ذروتها في سنة 2018 بـ 338 حالة أما لسنة 2019 فسجلت على مستوى المصالح الأمنية 123 حالة، وبالنسبة للعنف من طرف الخطيب فوصل العدد أقصاه في سنة 2017 بـ 78 حالة وتراجع العدد الى 57 حالة لسنة 2018، أما بخصوص سنة 2019 فقدر العدد ب 27 حالة.

الشكل رقم19: احصائيات المعنفات في المجتمع الجزائري

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الاحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019 ، العدد الأول، ص 30

حسب المصدر ومن خلال مخطط المقارنة لإحصائيات النساء المعنفات في المجتمع الجزائري للفترة الزمنية 2018-2019 نجد أن عدد النساء المعنفات من طرف الأجانب لسنة 2018 وصل الى 4393 حالة، أما سنة 2019 نجد 1837 حالة، يليها الزوج 2280 حالة لسنة 2018 بـ 942 حالة في 2019 أما في المرتبة الثالثة نجد آخرون من العائلة بـ 1481 حالة لسنة 2018 و564 حالة لسنة 2019 وفي المرتبة الرابعة نجد الأخ 533 حالة في 2018 و194 حالة لسنة 2019، الابن 471 حالة لـ 2018 و193 حالة سنة 2019، أما العشيق 338 حالة لسنة 2018 و123 حالة لسنة 2019.

6- النظريات المفسرة للعنف والعنف ضد المرأة:

هناك العديد من النظريات التي وضعت لتفسير العنف أو السلوك العنيف، فقد أوضحت إقبال السمالوطي (1997) بعضها؛ المرتبط بالعوامل البيئية المفسرة للعنف نحو المرأة مثل نظرية الضغط البيئي والنظرية الاجتماعية، ونظرية الحرمان البيئي، ونظرية الإحباط ونظرية المهمشين، ونظرية التعليم الاجتماعي، وبعض النظريات المرتبطة بالعوامل الشخصية المفسرة للعنف ضد المرأة مثل نظرية الأصول البيئية الغريزية ونظرية الكولسترول ونظرية المخ.[1]

وتجدر الاشارة إلى ان الباحثين ناقشوا العديد من النظريات التي تفسر العنف بشكل مباشر او غير مباشر، فاهتم البعض بالنظريات التقليدية في علم النفس والخدمة الاجتماعية مثل: نظرية التعلم الاجتماعية ونظرية الدور، بينما تناول البعض نظريات اكثر شمولية مثل نظرية البناء الاجتماعي. كما اهتم اخرون بمجالات جديدة للتنظير من خلال نظريات اكثر عمقا لتفسير العنف، مثل النظرية المرضية فرضية الانثوية، سلبية الضحية، وغياب الرادع، وغيرها من الفرضيات.[2]

وقبل الاستغراق في هذه النظريات لابد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف في مسمياتها، ونستطيع القول أن هناك اتجاهين رئيسيين في محاولة تفسير هذه النظريات للعنف.

الاتجاه الاول: يمكن تسميته بالاتجاه الشمولي (*macro approach*) نتيجة للتركيز على المتغيرات الاجتماعية، والبناء الاجتماعي، والبيئة المحيطة بالشخص وعلاقته بها.

أما الاتجاه الثاني: فيمكن تسميته بالاتجاه المصغر(*micro approach*) الذي يميل إلى تفسير العنف من خلال التعامل مع الوحدات الصغيرة، مثل: شخصية مرتكب العنف، أو أسرته، أو بعض الجوانب

[1] - رشاد علي عبد العزيز موسى: سيكولوجية القهر الأسري، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص31.
[2] - جبرين علي جبرين: مرجع سابق، ص97.

المرضية، وغير السوية في حياته، وهما بلغ تعدد هذه النظريات يبقى العنف ظاهرة لا يمكن تفسيرها من خلال نظرية واحدة.[1]

ولما كانت دراسات العنف حديثة نسبيا، لم تستطع أن تطور حتى الآن ميدانا مستقلا له نظريات مستقلة.[2] سوف يتم تناول النظريات البيولوجية، النفسية، الاقتصادية والنظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة العنف والعنف ضد المرأة. كمحاولة لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل العنف ضد المرأة حيث تناولت كل نظرية بعدا مهما مفسرا لظاهرة العنف رغم قصورها في بعض الجوانب، وتتكامل النظريات فيما بينها لتلقي الضوء على جانب معين من الظاهرة يحث يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة لتعطي فهما وتفسيرا أشمل للظاهرة موضوع الدراسة، وبالرغم من تعدد الاتجاهات وكثرة الاجتهادات في تفسير العنف إلا أنه يمكن ان تعزي السلوك العنيف إلى أحدها ونبذ الآخر، لأن سلوك الانسان بالغ التعقيد، فلا يمكن الانحياز إلى اتجاه واحد بعينه في تفسيره لأن كل اتجاه قائم على فرضية الاحتمالات.[3]

6-1-النظرية البيولوجية: تحلل النظرية الطبيعة البشرية والسلوك الانساني من خلال دوافع السلوك التي تتبع تلقائيا من الغرائز البيولوجية. كان تشارلز داروين اول من طور هذا المفهوم، وتبعه علماء آخرون مثل فرويد ولورنس، الذين يرون ان غريزة العدوان تتبع من دافع بيولوجي داخلي، يدفع الفرد الى سلوك عدواني تجاه الغير، احيانا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وفي مختلف النشاطات والمجالات.[4]

اتجه علم البيولوجيا الجنائي لدراسة التركيب البيولوجي ووظائف الانسان العضوية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، بينما اختص علم الانثروبولوجيا الجنائية بدراسة المجرم من الناحيتين العضوية والعقلية. يرى علماء هذه النظرية وجود علاقة بين العنف والظروف المختلفة للتركيبات الجينية والهرمونية، حيث تعتبر منطقة الجبهة الامامية والجهاز الطرفي مسؤولة عن ظهور السلوك العنيف. عند استئصال بعض التوصيلات العصبية في هذه المنطقة، كما حدث في بعض التجارب، يقل التوتر والغضب والميل للعنف، ويحدث العكس عند استثارة هذه المناطق بالتيار الكهربائي.[5]

ويعتقد أصحاب وجهة النظر البيولوجية أن زيادة عدوانية الذكور مقارنة بالإناث يرجع في جزء منه إلى وجود علاقة بين هرمون الذكورة والعدوان.[6] وفي تفسيره للجريمة كشكل من أشكال العنف حاول

[1] - جبرين علي جبرين: مرجع سابق، ص97.
[2] - غادة شحاتة: ثقافة العنف بالمناطق العشوائية(دراسة حالة)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012، ص25.
[3] - نفس المرجع: ص25.
[4] - إبراهيم الحيدري: مرجع سابق، ص22.
[5] - أحمد الطاهري: ظاهرة العنف في الوسط المدرسي دراسة في نظرياتها المعرفية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألماني- برلين، 2021، ص4.
[6] - نفس المرجع: ص4.

لمبروزو *lombroso* إعطاء تفسير بيولوجي للجريمة منطلقا من تكوينات عضوية محركة للفعل الإجرامي وقد وضع لميروزو نظريته في كتاب الرجل المجرم 1876 الذي علينا فيه العوامل الوراثية على غيرها من العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى استخدام الجريمة.[1]

ويقدم أصحاب النظرية البيولوجية تفسيرا مختلفا عن غيرهم لسلوك العنف لدى الرجل، فهم يرون أن الرجل بطبيعته البيولوجية ميال إلى العنف أكثر من المرأة ويرجعون هذا الميل إلى ارتفاع مستوى هرمون التستوترون *testosterone* الذي تفرزه الخصية، ويرون أن هذا الارتفاع في مستوى الهرمون هو المسؤول عن مستوى العنف.[2]

كما جرت محاولات أخرى حاولت ربط العنف بنشاط العدد التي يفرزها الجسم وكذلك الكروموزمات مؤكدين على الاتجاه البيولوجي الذي يعطي الدور الجوهري للعوامل الوراثية والخصائص والأشكال المورفولوجية للفرد.[3] فقد أكد العلامة ابن خلدون على أن العنف هو جزء من الطبيعة البشرية، ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعض على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه، فقد امتدت يده إلى أخذه ألا أن يصده وازع.[4]

لم تسلم النظرية البيولوجية من النقد، حيث اعتبر الكثير من العلماء أن تفسيراتها هشة وعنصرية في الوقت الذي يرجع فيه فرويد العنف إلى عجز الأنا عن تكييف الدوافع الغريزية مع مطالب المجتمع وقيمه ومعاييره، ومثله وعجزها عن القيام بعملية التسامي من خلال استبدال الدوافع العدوانية بأنشطة أخرى مقبولة من المجتمع، أو حينما تكون الأنا ضعيفة فتسمع للدوافع والميول والرغبات بالانطلاق من عقالها، وإشباعها بطرق أخرى ومنها السلوك العدواني، ويعتبر فرويد أن غريزة العدوان ميل فطري وغير مكتسب، ولذا يصبح الإنسان عدوا لأخيه الإنسان بالفطرة ورسالة المجتمع هي تهذيب هذه الغريزة وتشذ بها، وتظهر غريزة العدوان في الرغبة في تحطيم الأشياء وتدميرها وإيذاء الآخرين.[5]

6-2-النظريات النفسية: للنظريات النفسية إسهام كبير في إلقاء الضوء على العوامل الفاعلة في العنف لذلك تم اعتبارها من أكثر النظريات أهمية في دراسة سلوك العنف، وقد تعددت هذه النظريات ومن بينها:

- **نظرية الاستهداف للعنف:** تركز النظرية على تكوين شخصية الانسان، حيث يرى بعض الافراد الاخرين كأدوات *tools* او *machines* او *toys* مخلوقة لخدمتهم وتحقيق اغراضهم، ويتميزون بالانانية

[1] - إبراهيم الحيدري: مرجع سابق، ص23.
[2] - بشير ناظر حميد: مرجع سابق، ص156.
[3] - إبراهيم الحيدري: مرجع سابق، ص23.
[4] - بشير ناظر حميد: مرجع سابق ، ص156.
[5] - إبراهيم الحيدري: مرجع سابق، ص 23.

ومركزية الذات. بينما يشعر اخرون بانهم *vulnerable* ويعرضون انفسهم للهجوم، مع حساسية مفرطة للنقد وسرعة التأثر به وقد يمتلكون قدرا من البارانويا او جنون الاضطهاد، معتقدين ان المجتمع يتآمر عليهم ويحد من حقوقهم.[1]

وبالرغم من اختلاف الشخصيتين، الا انهما من نوع واحد ويمثلان وجهان لعملة واحدة، فالاعتقاد المسيطر عليهما ان العلاقات الانسانية (*relation human ships*) تعتمد على القوة او التمركز حولها. لذلك ينتهجان منهج القوة لتحقيق اهدافهما، وينظرون للآخرين من جانب واحد (*one affair way*) ولا يستطيعون رؤية وجهات نظر الآخرين، ويبذلون جهودهم لتأكيد ذواتهم (*assestion*) بشكل مرضي وغير طبيعي، محاولين اثبات ذلك على حساب الآخرين.[2] ويمتلئون باليأس والقنوط والسخط والضجر والتبرم على المجتمع، ويتسم سلوكهم بالحمية والاندفاع والتسرع. عدم الثقة بالآخرين ناتج عن ضعف الثقة بالنفس، ما يجعلهم يمارسون العدوان معتقدين انهم يدافعون عن انفسهم. النظرية تقدم رؤية محدودة لشخصية عنيفة معينة وتعتمد على الرؤية الذاتية للشخص القائم بالعنف، متأثرة بعوامل مثل الموقف الظروف المحيطة، والحالة الانفعالية، مع وجود فروق فردية بين الاشخاص. لكنها تبرز الطابع الغالب بين مجرمي العنف، مثل الاستجابة الشديدة وإغفال مبادئ المساواة والتبادل.[3]

– **نظرية الإحباط:** تعد نظرية الإحباط والعدوان إحدى النظريات السائدة والهامة في تفسير سلوك العنف ويعتبر (دولار وميللر) من رواد هذه النظرية، وقد افترضا أن العدوان دائما ما يأتي بعد الإحباط، ويفترض أن حدوث السلوك العدواني يسبق وجود إحباط والعكس.[4]

ولأن الإحباط يحجز في النفس العديد من الطاقات الضرورية لذلك يلجأ الفرد إلى العنف حتى يشعر بالراحة ويتحقق من شعوره بالإحباط. ويتجه العنف إلى ثلاث مصادر: مصدر الإحباط، مصدر بديل، في حالة سد كل الطرق البديلة فإن العدوان يتجه نحو الذات في صورة كراهته للذات أو الانتحار.[5]

ويشير أحمد عكاشة إلى أنه طبقا لهذه النظرية فإن الإحباط إن لم يؤدي إلى عنف، فعلى الأقل كل عنف يسبقه موقف إحباطي.[6]

ويرى صفوت فرغالى أن الإحباط يؤدي إلى نتيجة من اثنتين: الأولى ظهور مشاعر وسلوك الانسحاب، حيث يفقد الشخص القدرة فيتفكك ارتباطه بـ(النحن) ويصبح سلبيا ومنعزلا، رافضا أي

[1] - غادة شحاتة: مرجع سابق، ص 26.
[2] - نفس المرجع، ص26.
[3] - نفس المرجع، ص26-27.
[4] - نفس المرجع، ص27.
[5] - محمد حسن غانم: مرجع سابق، ص87.
[6] - غادة شحاتة: مرجع سابق، ص27.

مسؤولية، وقد يلجأ إلى الإدمان أو غيره كشكل من أشكال الهروب. أما الثانية ألا يؤدي الإحباط إلى الانسحاب، بل إلى العدوان، فيحمّل الفرد (النحن) مسؤولية ما وصل إليه، وينمو لديه شعور بالاغتراب وتصبح (النحن) محور عدوانه ومبرر تصرفاته تجاه الآخرين.[1]

ينتج عن الإحباط استجابات متعددة منها العدوان، حيث قد يسبب الإحباط العدوان حسب الظروف وطريقة إدراك الفرد لها. وقد وجد الباحثون أن الإنسان يعتدي إذا كان الإحباط متعمدا ويحدث بطريقة تعسفية، بينما لا يعتدي إذا كان الإحباط غير متعمد وعفويا. وفسر *Dollard* أن الإحباط لا يؤدي دائما إلى العدوان، إذ يعتمد ظهور العدوان على استعداد الشخص له وإدراكه للموقف الإحباطي وتفسيره له.

6-3-النظريات الاجتماعية:

-نظرية التعلم الاجتماعي: هي إحدى نظريات السلوك الانساني التي تم تطويرها من قبل عالم النفس الإمريكي (*albert bandura*)، تقول أن سلوك العنف ينتج عن تعليم اجتماعي ويعتمد عل الإثارة والتقليد والتعزيز، كما أن سلوك العدوان والعنف يعتبر سلوكا متعلما مكتسبا لا يختلف عن أي سلوك اجتماعي يكتسبه الطفل، وأن هذا النمط من السلوك يعتمد على التعزيز المباشر ليعطي الأعمال العدوانية التي يثاب عليها، أو أيضا يعتمد على التقليد الاجتماعي عندما يتم اكتساب سلوك جديد من خلال مشاهدته لسلوك أشخاص آخرين في نفس البيئة التي يتواجد بها.[2]

ويعتقد (*ban dura*) أن المحادثة والتلقين ليست وسلة فعالة في تغيير السلوك أو تعديله، فهو يؤكد أننا نتعلم بشكل فعال من خلال الملاحظة وتقليد الآخرين، وملاحظة ردود الأفعال التي تصدر تبعا للسلوك. كما يرى صاحب هذه النظرية أن البيئة تؤثر في السلوك، وأن السلوك قد يؤثر في البيئة أيضا ولقد أطلق على هذا المفهوم(*reciprocal determinism*) أي أن الفرد والبيئة بينهما سلوك متبادل وتطرق إلى أن الشخصية هي نتاج لتفاعل ثلاث عناصر: البيئة – السلوك – العملية العقلية الفردية.

وبما أن النظرية تؤكد أن السلوك يتم تعلمه بالتقليد والتعلم الاجتماعي فإن هناك أربعة مفاهيم أساسية يجب توافرها حتى تتم عملية تقليد السلوك:

1- الانتباه أو الاهتمام (*atlention*).

2- القدرة على الاحتفاظ والتذكر (*retention*) يجب أن يكون لدى الشخص المقدرة على الاحتفاظ والتذكر لما يشاهده من سلوك، سواء كان صورا أو باستخدام اللغة.

[1] - محمد حسن غانم: مرجع سابق، ص 88.
[2] - نفس المرجع، ص 81.

3- إعادة تأدية السلوك(*reproduction*) وهي الترجمة الحقيقية لعملية الاهتمام والاسترجاع إلى سلوك حقيقي، ولابد هنا من الإشارة إلى أن الشخص يمتلك المقدرة على القيام بهذا الأداء وتطويره باستمرار إلى درجة التقليد الحقيقي والفعلي للسلوك المشاهد.

4- الحافز أو الدافع (*motivation*) حيث لن تنجح جميع الخطوات السابقة إلا اذا امتلك الشخص الحافز الصادق لتقليد السلوك.

وقد لخص بنادورة (*banadura*) المبادئ الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي:

- أعلى درجات التعلم تتم عن طريق الملاحظة، ويتم إنجازها عن طريق تكرار السلوك ومشاهدته، ثم محاولة تقليده.

- الأشخاص يميلون إلى تبني السلوك إذا كانت نتيجته مفيدة لهم.

- الأشخاص يميلون إلى تبني السلوك إذا كان من يقوم بالسلوك المشابه مهم أو يكون له مكانة وقيمة بالنسبة إليهم.

- الناس يتعلمون عن طريق المحافظة وتقليد سلوك الآخرين، وما يترتب عليه من ردود أفعال.

- التعلم يمكن أن يحدث دون تغيير في السلوك، حيث يؤكد أنصار هذه النظرية أنه نظرا إلى أن الناس يتعلمون عن طريق الملاحظة، فإنه ليس من الضروري دائما أن يترتب عن هذا التعلم تغيير في السلوك.

- الإدراك له أثر أساسي في عملية التعلم، حيث تؤكد هذه النظرية عملية الإدراك(cognitire) في تفسير عملية التعلم في السلوك الإنساني، إضافة إلى أن الوعي الكامل بالمعززات المترتبة على السلوك وفكرة الثواب والعقاب لها أثر كبير في سلوك الأفراد.[1]

ويرى باندورا (*banadura*) أن التعرض لنموذج يقدم نوعين من المعلومات: [2]

أ- معلومات فنية تزيد من ثقة الفرد بقدراته على القيام بعمل من أعمال العنف.

ب- معلومات من عواقب أو نتائج العدوان ثوابا أو عقابا بطريقة معينة وفي موقف معين، وإن هذه الملاحظة لنماذج العنف تساهم في تقليد نموذج من يلاحظ، ومنها:

1- واقعية نموذج العنف: إذ تزيد من قدرة النموذج على استثارة العدوان لدى المشاهدين، وإن منظر حادث إلى العنف الذي وقع فعلا يكون أفضل (واقع) في تأثيره من تمثيله.

2- إزدياد جاذبية النموذج وازدياد التشابه بين وبين القائم بالملاحظة.

[1] - جبرين علي جبرين، مرجع سابق، ص 99-100.
[2] - محمد حسن غانم: مرجع سابق، ص 82-83.

3- يزداد احتمال السلوك العدواني فعلا وتقليدا للنموذج بعد ملاحظته مباشرة أكثر من أي وقت آخر ونقل احتمالات التقليد بزيادة الفترة.

-**نظرية الاتصال:** تركز نظرية الاتصال على دراسة عملية التفاعل وتبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات، وهي ليست نظرية واحدة بل إطار يضم مجموعة من الفرضيات والمفاهيم المتنوعة. تهتم بعض هذه الفرضيات بنقل المعلومات، بينما تركز أخرى على التأثير المتبادل بين عناصر الاتصال. ومن منظور العلوم الإنسانية والاجتماعية، ينظر إلى الاتصال كعملية ديناميكية تعكس العلاقة بين الفرد وبيئته، حيث يتأثر الإنسان بالمعلومات التي يتلقاها ويؤثر في غيره من خلال طرق التواصل المختلفة. وتشمل المعلومات كل ما يستقبله الفرد من محيطه أو من ذاته، سواء كان سمعيا أو بصريا أو إدراكيا.[1]

تشير النظرية إلى أن استقبال المعلومات من البيئة أو من الذات لا يعني بالضرورة استيعابها كاملة، إذ إن الإنسان يدرك جزءا محدودا منها بحسب قدرته على الفهم والتفسير، وهو ما يخضع لعامل التحيز الذاتي الذي يؤثر في كيفية تقويمه للمعاني. ويتمحور جوهر نظرية الاتصال حول فهم أسباب سوء الفهم بين الأفراد رغم اشتراكهم في اللغة أو الفكرة ذاتها، مما يبرز أهمية دراسة كيفية توصيل المعلومات واستقبالها بفعالية. وتؤكد النظرية على أن الاتصال عملية معقدة تتأثر بعوامل متعددة تتعلق بالفرد والبيئة ووسائل التواصل ومعوقاته، وتشمل مجموعة من المفاهيم والمناقشات التي تسعى لتحديد المبادئ التي تجعل التواصل الإنساني أكثر وضوحا وتأثيرا. ومن أهم مبادئها:

1- عملية الاتصال هي الجسر الذي يستخدمه أفراد الأسرة كافة في التفاعل فيما بينهم.

2- الاتصال الجيد هو مفتاح التفاعل البشري الذي يقود للتفاهم حول حل أي مشكلة.

3- عدم نجاح عملية الاتصال يعني عدم نجاح أي محاولة لإقناع الطرف الآخر.

4- يتم نقل أكثر رسالة أثناء عملية الاتصال بين الأفراد، وذلك عن طريق الاتصال اللفظي والاتصال غير اللفظي الذي لا يقل أهمية عن بقية أنواع الاتصال.

5- هناك مصادر قوة تتحكم في عملية الاتصال، مثل التسلسل الهرمي في الأسرة والأستاذ في المدرسة والرجل في بعض الثقافات، والرئيس في العمل، والشخص الأكبر سنا والخبرة، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص وغيرها من المصادر التي تحكم عملية الاتصال.[2]

[1]- جبرين علي جبرين: مرجع سابق، ص 106.
[2] - نفس المرجع ، ص106.

III. آثار العنف ضد المرأة:

1- آثار العنف على المرأة: على الرغم من تنوع أشكال ومظاهر العنف الموجه ضد المرأة، فإن له آثارا متعددة الأبعاد، تمتد لتشمل الجوانب الجسدية، النفسية، والاجتماعية. وتعد الآثار المادية المباشرة من أكثر الجوانب وضوحا مثل الإصابات أو التشوهات الجسدية الناتجة عن الاعتداء، إلا أن هذه الآثار رغم شدتها، غالبا ما تكون مؤقتة مقارنة بالآثار النفسية والمعنوية التي قد تخلفها تجربة العنف. فالمرأة التي تتعرض للعنف قد تعاني من اضطرابات نفسية عميقة، تتجاوز في شدتها الألم الجسدي الذي تعرضت له، مثل القلق، الاكتئاب الشعور بانعدام الأمان، أو فقدان الثقة بالنفس. وهذه الآثار النفسية غالبا ما تكون طويلة الأمد، وقد تستمر لسنوات، حتى بعد انتهاء التجربة العنيفة نفسها. ولا تقتصر آثار العنف على المرأة بوصفها فردا بل تمتد لتؤثر في المجتمع بأسره، إذ تمس النساء باعتبارهن فئة اجتماعية واسعة. فالعنف ضد المرأة لا يحدث فقط خللا في التوازن النفسي والاجتماعي للضحايا، بل يسهم في إضعاف دور المرأة المجتمعي ويعيق مشاركتها الفاعلة في مختلف مجالات الحياة.[1]

من هذا المنطلق، نسعى في هذا الموضع من الدراسة إلى تحديد وتحليل الآثار النفسية والاجتماعية للعنف ضد المرأة، وإبراز امتدادها وتأثيرها العميق في حياة النساء والمجتمع بشكل عام.

1-1- الآثار الصحية الجسدية والنفسية:

أولا: الآثار الجسدية المباشرة: تظهر الدراسات أن النساء المعنفات بدنيا يعانين من مجموعة من الأعراض الجسدية والنفسية نتيجة التعرض للعنف، وهذه الآثار قد تكون قصيرة أو طويلة المدى، وتنعكس بشكل مباشر على جودة حياتهن وصحتهن العامة. قد تشمل هذه الاصابات تشمل كدمات، رضوض جروح، كسور، وتمزق في الأنسجة، ارتجاج في المخ، فقدان جزئي للسمع أو البصر، هالات سوداء حول العينين.، كذلك تأثر الأعضاء الحيوية مثل: الرحم، الكبد، الطحال. الإجهاض، وفي الحالات القصوى قد تؤدي الإصابات إلى الإعاقة أو حتى الوفاة.[2]

ثانيا: الآثار النفسية:

- تكوين صورة ذاتية سلبية اذ تتشكل شخصية الفرد إلى حد كبير من خلال الخبرات التي يمر بها في مرحلة الطفولة، إذ تسهم البيئة الأسرية في بلورة اتجاهاته نحو ذاته والآخرين. وفي السياق العربي، غالبا ما تتبنى الأسرة أنماط تنشئة تميز بين الذكور والإناث، وتعزز مكانة الذكر على حساب الأنثى. ونتيجة

[1] - مليكة الحاج يوسف: مرجع سابق، ص 181.

[2] - ريحاني الزهرة: العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية (دراسة مقارنة بين النساء المعنفات وغير المعنفات) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس تخصص علم النفس المرضي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009، ص 52.

لذلك، تندمج الفتاة، بمرور الوقت، مع هذه القيم والتوجهات، مما يؤدي إلى ترسيخ شعور بالدونية لديها فتتبنى صورة سلبية عن ذاتها وترى نفسها أقل كفاءة ومكانة من الذكور.

هذا الإحساس بالنقص ينعكس على تكوين شخصية تتسم بالاستكانة والخضوع والضعف، مقارنة بشخصية الذكر، الأمر الذي يضعف من قدرتها على التعبير عن الذات أو المطالبة بحقوقها، ويؤثر سلبا في مشاركتها الاجتماعية الفاعلة.[1]

من أبرز الاضطرابات النفسية العميقة والمتعددة التي تعاني منها النساء المعنفات، ما يعرف بـ "متلازمة المرأة المضروبة (*Syndrome de la femme battue*) "، والتي تشمل: الاكتئاب الحاد انخفاض تقدير الذات، والشعور بالعجز المكتسب، وهو ما أشار إليه سيلجمان بوصفه شعورا متراكما بالعجز أمام السيطرة على مجريات الحياة أو وقف الإساءة المتكررة.[2]

من بين التأثيرات النفسية الأكثر شيوعا:

- فقدان الثقة بالنفس، وتدمير الشخصية، وشل القدرة على اتخاذ القرار مع الخوف الدائم.
- الذنب وتحميل الذات مسؤولية الخلافات الأسرية.
- الإحباط، احتقار الذات، مع الشعور بالعجز، وبالاتكالية، والاعتمادية على الرجل.
- القلق والتوتر المزمن الناتج عن التعرض المتكرر للقسوة والعنف؛ والذي يولد شعورا بالإحباط والكآبة.
- عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي، واضطراب في الصحة النفسية عموما.[3]

ثالثا: الاضطرابات السيكوسوماتية (النفس–جسمية): إن التداخل بين الآثار النفسية والجسدية يمكن أن يؤدي إلى أمراض نفس–جسدية تؤثر بعمق على صحة المرأة، ومن أبرز هذه الاضطرابات:

- فقدان الشهية، اضطرابات في الدورة الدموية والهضم، خلل في إفراز الغدد.
- الإصابة بمرض السكري، آلام مزمنة، صداع، أرق، فقدان مؤقت للذاكرة، البرود الجنسي.

تحت تأثير كل هذه السلوكيات الخطرة والاستجابات صدمية نتيجة للألم الجسدي والنفسي المزمن وانخفاض تقدير الذات، واليأس المتصاعد، قد تلجأ بعض النساء المعنّفات إلى:

- إدمان المهدئات أو العقاقير للهروب من الألم النفسي.
- انخراط في سلوكيات غير سوية، تصل أحيانا إلى محاولة الانتحار.

ويصنف العنف الشديد ضد المرأة بوصفه "حدثا صدميا"، تمر المرأة خلاله بعدة مراحل نفسية تتضمن: الصدمة– الاضطراب النفسي– الانسحاب– الخوف من تكرار العنف– الإنكار– الارتباك.

[1] - يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص 152.
[2] - ريحاني الزهرة: مرجع سابق، ص 52.
[3] - عاشوري مريم: مرجع سابق، ص 85 .

كل هذه الأعراض تشير إلى أن العنف ليس مجرد تجربة مؤلمة، بل هو مسار تدميري متكامل له انعكاسات صحية ونفسية واجتماعية عميقة، تتطلب معالجة شاملة على المستويين الفردي والمجتمعي.[1]

1-2- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة: تعد الآثار الاجتماعية والاقتصادية من أخطر تداعيات العنف ضد المرأة، ليس فقط على المستوى الفردي، بل أيضا على الأسرة والمجتمع بأسره. فبحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة (*UNIFEM*) لعام 2006، يؤدي العنف إلى هدر واسع لمواهب وقدرات النساء، ويتسبب في تكلفة صحية، اجتماعية، واقتصادية باهظة. وتعزز هذه النتائج دراسة أجراها بوعسكر في تونس عام 2003 والتي أشارت إلى أن النساء المعنفات هن الأكثر لجوءا إلى الخدمات الصحية مقارنة بمتوسط النساء الأخريات، ما يشير إلى العبء الكبير الذي يلقيه العنف على المنظومة الصحية والمجتمع عموما. تتجلى هذه الآثار في عدة أوجه رئيسية:[2]

أ- العزلة الاجتماعية: تعاني النساء المعنفات من تقييد حرية الحركة، حيث يُمنعن من الخروج للعمل، أو الدراسة، أو حتى زيارة الأهل والأصدقاء. وتشير دراسات إلى أن الزوج في هذه الحالات غالبا ما يحتفظ بشبكة علاقات اجتماعية خارجية، بينما تبقى الزوجة معزولة داخل المنزل. ويحدث ذلك نتيجة سلوك الزوج العدواني تجاه زوار زوجته أو اتهامه لعائلتها وصديقاتها بالتسبب في الخلافات الزوجية، مما يؤدي تدريجيا إلى انقطاع العلاقات الاجتماعية للمرأة، وبقائها في عزلة تامة. هذه العزلة تجعل من الصعب على الآخرين التدخل لمنع الانتهاكات، وتضعف آليات الضبط الاجتماعي، مما يُسهل على الشخص العنيف تكرار الاعتداءات دون رادع اجتماعي.

ب-الإكراه وتقييد الطموح: تجبر المرأة في كثير من الحالات على التخلي عن رغباتها وطموحاتها، مثل: ترك الدراسة- الانخراط المبكر في أعباء المنزل وخدمة الإخوة الذكور، حتى وإن كانوا أكبر سنًا- الزواج القسري من شخص لا ترغب به. تفضي هذه الممارسات إلى شعور المرأة بالاضطهاد والقلق، مما يؤدي إلى اضطرابات سلوكية ونفسية وقد يدفع بعضهن إلى الهروب من منزل الأسرة أو الانقطاع التام عن المحيط الاجتماعي.

ج- تفكك الأسرة وزيادة احتمالات الطلاق: يسهم العنف الأسري في تآكل الروابط الأسرية وفقدان الشعور بالأمان داخل المنزل. وفي كثير من الحالات، يؤدي العنف إلى الطلاق، خاصة مع تصاعد حدة الاعتداءات. وفي حال وجود أبناء، فإن الانفصال قد يؤدي إلى حرمان الأطفال من بيئة أسرية مستقرة

[1] - ريحاني الزهرة: مرجع سابق، ص 53.
[2] - نفس المرجع، ص 51.

ويُضعف من قدرة الوالدين على تنشئة الأبناء نفسيًا واجتماعيًا بشكل سليم، ما يزيد من احتمالات انحرافهم أو جنوحهم.

د- تهديد بناء الأسرة واستقرارها: يمثل العنف الأسري تهديدا مباشرا لبنية الأسرة، ويحول حياة أفرادها خصوصا الفئات الأكثر هشاشة كالنساء والأطفال، إلى معاناة دائمة. فالعنف لا يلحق الأذى بالضحايا فحسب، بل ينعكس على المناخ الأسري العام، ليصبح بيئة طاردة وغير صالحة للنمو أو الاستقرار.[1]

1-3- الآثار الاجتماعية والثقافية: (إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي) إن التنشئة الاجتماعية القائمة على التمييز الجندري لا تقتصر آثارها على الفتاة فحسب، بل تمتد لتشكّل منظومة ثقافية متوارثة. فعلى المدى الطويل، تتبنى المرأة القيم والمعايير التي نشأت عليها وتعتبرها صحيحة ومشروعة. ونتيجة لذلك، تقوم بإعادة إنتاج هذه القيم في تربية أطفالها، سواء كانوا إناثا أو ذكورا.

فهي من جهة، تنشئ بناتها وأخواتها الأصغر سنا على نفس قواعد الخضوع وعدم المطالبة، ومن جهة أخرى، تعزز لدى أبنائها الذكور قيم التفوق والهيمنة على الإناث. وهكذا تسهم المرأة، من حيث لا تدري في علاقات النوع الاجتماعي التقليدية، وترسيخ البنية التمييزية ذاتها التي نشأت فيها.[2]

وقد لخصتها مليكة حاج يوسف في النقاط التالية:[3]

- تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها. وفقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة.
- التدهور العام في الدور والوظيفة الاجتماعية والتربوية والوطنية.
- عدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع.
- العنف المستخدم ضد المرأة يجعلها ناقمة وحاقدة على المجتمع.
- تدهور الحالة الصحية. وكره الزواج والزوج.

2- آثار العنف ضد المرأة على الأطفال:

لقد اتضح لنا سابقا أن العنف، سواء مورس فعليا أو جرى التهديد به، يؤدي إلى نشر أجواء من الخوف، لا سيما في نطاق الأسرة، ومن شأن هذه القيود أن تؤثر على حياة المرأة، سواء من خلال القوة أو بدافع الخوف، أن تؤدي إلى إخلال بتوازن الأسرة اجتماعيا وتربويا واقتصاديا.

يجمع علماء النفس والتربية على التأثير الحاسم للتربية في السنوات الأولى من عمر الطفل ويذهب بعضهم إلى القول بأن سمات وخصائص الشخصية تتحدد في السنوات الخمس الأولى من عمر

[1]- ريحاني الزهرة: مرجع سابق، ص 52.
[2] - يسلي نبيلة: مرجع سابق، ص 152.
[3] - حاج يوسف مليكة: مرجع سابق، ص 183.

الطفل والعلاقة بين الطفل والأسرة تتم من خلال الإحساس الجسدي أولا، ثم تصبح الكلمة هي المحور الأساسي للعلاقة، وبالتالي تتطور هذه العلاقة إلى مستوى الإيحاء والموقف. وغير ذلك وينظر الطفل إلى نفسه وفقا لنظرة الآخرين إليه، لذلك فإن العضوية الجسدية والمعنوية تعد عوامل هدم وتشويه للشخصية عند الأطفال، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالذات وانعدام المسؤولية، وتعمل على تعطيل طاقات العمل والتفكير والإبداع لديهم.[1]

ويتمثل العنف التربوي بسلسلة من العقوبات الجسدية والمعنوية المستخدمة في تربية الأطفال والتي تؤدي بهم إلى حالة من الخوف الشديد والقلق الدائم، وإلى نوع من العطالة النفسية التي تنعكس على مستوى تكيفهم الذاتي والاجتماعي. ويتم العنف التربوي باستخدام الكلمات الجارحة، واللجوء إلى سلسلة من مواقف التهكم والسخرية، والأحكام السلبية إلى حد إنزال العقوبات الجسدية المبرحة بالطفل والتي من شأنها أن تكون مصدر تعذيب واستلاب كامل لسعادة الطفل في حياته المستقبلية.[2]

ومنه فإن الاهتمام بظاهرة العنف جاء كنتيجة لتطور وعي عالمي في مطلع القرن 20 فيما يتعلق بالطفولة، خاصة بعدما تطورت نظريات علم النفس المختلفة التي بدأت تفسر لنا سلوكيات الإنسان على ضوء مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى قيام الأمم المتحدة بصياغة اتفاقيات عادلة تهتم بحقوق الإنسان عامة، وحقوق الأطفال من جميع أشكال الإساءة والاستغلال والعنف التي قد يتعرضون لها، وقد ظهرت هذه الالتزامات في المادة 20 من اتفاقية حقوق الطفل.[3]

وينعكس العنف ضد المرأة بالدرجة الأولى على الأطفال، مما يولد حالات انفعالات وشكوك كثيرة، وغالبا ما يكون الطفل دائم الاضطراب وذو شخصية ضعيفة مهزوزة، نتيجة ما شهده خلال مرحلة الطفولة من عنف ضد أحد أفراد أسرته، بالخصوص والدته. لأن التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل في أسرته تحدد شخصيته، وقد بينت بعض الدراسات أن الآباء الذين يمارسون العنف الأسري تعلموا سلوكياتهم من نشأتهم الاجتماعية الأسرية، ذلك أن أغلبهم عاشوا طفولتهم في أسر مفككة. "فعنف الأزواج أمام أمهاتهم أو عليهم بحد ذاته، سواء كان ذلك على أمهم أو فيما بينهم، يعد عاملا حتميا يؤدي إلى عنف الأبناء لاحقا كما ونوعا".[4]

[1] - يحي محمد نبهان: الأساليب التربوية الخاطئة وأثرها في تنشئة الطفل، طبعة عربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2008، ص 37.
[2] - نفس المرجع: ص 35.
[3] - نفس المرجع، ص ص 166-167.
[4] - حاج يوسف مليكة: مرجع ساق، ص 183.

ولقد أوضحت الدراسات أن العنف داخل الأسرة، سواء شاهده الأطفال أو عاشوه، يكون له نتائج سلبية عليهم في طفولتهم وفي مرحلة المراهقة والرشد، ويُربط ذلك بسوء التوافق النفسي لديهم. فعندما تعيش الأسر مستويات مرتفعة من الضغوط والصعوبات الاقتصادية، والخلافات الزوجية، والعزلة الاجتماعية، فإنّ التماسك الأسري سرعان ما ينهار، وتزداد القابلية والاستعداد للعنف المنزلي. والأطفال الذين يستجيبون للعنف المنزلي بين الوالدين قد تطرأ تغيرات مهمة في أنماط سلوكهم واستجاباتهم الانفعالية، حيث تخلق للطفل غالبا شعور شديد بالكدر والضيق النفسي والانفعالي، ويؤدي ذلك إلى حدوث تغيرات في أنماط سلوكه وضعف القدرة على تنظيم الانفعالات لديه. ويطلق عليه العلماء "العنف المنزلي" أو "الإساءة الثانوية) (*Secondary Abuse*) ".[1]

كما بينت بعض الدراسات الأمريكية أن هناك رابطا بين سلوك الطفل العدواني في المدرسة وسلوك أبويه في البيت، فعادة ما يكون الطفل العدواني منحدرا من أسرة غالبا ما تشوبها المعاملة أو العلاقة السيئة والخلاف بين أفرادها، لأن العلاقة بين الوالدين لها دخل في تنامي نوازع العنف والعدوانية لدى الابن، بحيث يتخذ الابن أباه كنموذج ويقلده، وباعتبار الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينبثق فيها العنف، فالتصرفات الموجودة فيها تلعب دورا في السلوكيات العدوانية للطفل.

وفي الأسرة التقليدية التي يخصص فيها التصرف بكل حكم والسلطة المطلقة في اتخاذ القرار للأب بحيث يكون للأب السلطة والعنف، تتطابق السلطة مع العنف، وقد تصل في أغلب الأحيان إلى ممارسة العنف ضد أبنائه أو زوجته؛ هذا الأمر لا يخص فقط أفراد الأسرة، بل ينعكس أيضا على الأبناء، حيث يتعلق بما يخزنونه ويترسخ في ذهنهم من تطابق بين السلطة والعنف، إذ يصبح العنف أحد الوسائل المشروعة لممارسة السلطة وتكريسها من أجل تنظيم الأمور العائلية.

وتفيد دراسات المنظمة العالمية للصحة واليونيسف أن 11% من الأطفال الذين شاهدوا الاعتداء بالعنف على الأم من طرف الآباء يصبحون بدورهم إما معتدين عنيفين أو ضحايا، وهكذا فإن الآثار السلبية للعنف على أطفال المرأة المعنفة تتمثل في اضطرابات نفسية متفاوتة الخطورة، ومن بين هذه الآثار نجد: تدهور حياتي للطفل، الحرمان من النوم وفقدان التركيز، الخوف، الغضب، عدم الثقة بالنفس القلق... عدم احترام الذات، فقدان الإحساس بالطفولة. الاكتئاب، الإحباط، العزلة، فقدان الأصدقاء ضعف الاتصال الحميمي بالأبوين، خاصة الأب. آثار سلوكية مدمرة من قبل الأبناء، استسهال العدوان

[1] - يخلف رفيقة: أثار العنف الأسري على تنشئة الطفل، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 5، العدد 1، 2017/01/01، ص 06.

وتبني العنف ضد الآخر. تفشي الإساءة في المدرسة أو الشارع، وبناء شخصية مهزوزة في التعامل مع الآخرين. الهروب عن المدرسة، ونمو قابلية الانحراف.[1]

ويشير *Fortin.A* في هذا الصدد إلى أن بعض الأطفال الذين يعيشون معضلة العنف الزوجي هم بلا شك الدليل الأكبر على تواجد هذا العنف، حتى لو لم يقر الأهل به، وآخرون متأثرون بتواجد العنف في العلاقة بين الوالدين. ومن آثاره أن الصبي غالبا ما يتجه لتقليد والده والتماهي به عبر سلوك عنيف حاد تجاه النساء، أما الفتاة فينمو لديها استهتار مطلق تجاه الرجال، ومواقف سلبية تجاه الزواج كما يمكن أن تصبح مهيأة في تكوينها النفسي لتعيش حياتها الحميمة تبعا لعلاقات عنيفة وقاسية.

وهكذا، فالعنف الزوجي غالبا ما يقترن بعنف موجه ضد الطفل نفسه، مما يتطلب إعادة النظر من قبل الأهل لاستخدام الطرق الناجعة لتحسين وضعية الأطفال والأسر.[2]

فالطفل عندما يشاهد ممارسات العنف والقوة والسيطرة والجبروت التي غالبا ما يمارسها الزوج ضد أمه، فإنه يصاب بالعديد من الإخفاقات والمشكلات النفسية والاجتماعية، عندما تستعمل هذه الأساليب ضده. فالطفل عندما يشاهد عنف الزوج ضد أمه، فإن العنف ضده يؤدي إلى تكييفه للمحيط أو البيئة.

ووفقا لنظرية التعلم الاجتماعي، فإن ملاحظة الطفل للنموذج المُقتدى به (الأب) ورؤية الطفل لهذا النموذج العدواني، تحقق مكاسب من وراء عنفه ضد زوجته – كـ السيطرة مثلا – فمن خلال ذلك يتعلم الطفل أن العنف ضد الآخرين ومنهم الزوجة فيما بعد، هو وسيلة فعالة للحصول على مكاسب، وفرض السيطرة، والشعور بالقوة. بحيث يشعر الطفل أن العنف يكون أحيانا أسلوبا ضروريا وفعالا في الحياة، في أي من العلاقات الحالية مع زملائه وإخوته، واللاحقة مع زوجته. كما أن رؤية الطفل للعنف داخل العلاقة الزوجية بين الوالدين قد لا تجعل الطفل عنيفا ضد الآخرين فقط، ولكنها تهيئه للسلوك الجانح فيما بعد، وقد يكون الاعتداء على الآخرين هو شكل من أشكال السلوك المضاد للمجتمع، وقد لا يقتصر العنف على الزوجة، لكنه قد يكون أسلوب حياة.[3]

ويتعرض الطفل للعنف عبر عدة طرق: بالنظر، أو بالسمع، أو الاستنتاج الموضوعي من خلال تجسيد الأفعال العنيفة على جسد الأم، وأيضا يتلمس الجو الخانق والغموض المؤكد الذي يسيطر على المنزل وعلى من حولهم كثيرا. وتكون النتيجة المباشرة الخوف الدائم من أن تقتل الأم ويفتقدها، وابتزاز عاطفي مؤكد لا ينتهي معه سوى بالانطواء الإجباري. وأهم ما في الأمر لدى ضحايا العنف من الأطفال

[1] - حاج يوسف مليكة: مرجع سابق، ص 183.
[2] - رجاء مكي، سامي عجم: مرجع سابق، ص ص 95–96.
[3] - حاج يوسف مليكة: مرجع سابق، ص 184.

هو الانتقام من الأجيال، ونقل العنف الزوجي، حيث ثبت أن الولد الشاهد على العنف من أبيه لأمه يعوضه بأن يصبح هو نفسه عنيفًا أكثر بضعفي ما يعيشه الآخر الذي لم يعش نفس الظروف.[1]

ومن أبرز انعكاسات أثار العنف ضد المرأة على الطفل نذكر:

– **زيادة احتمالية تسرب الأطفال من التعليم:** سواء كانوا ذكورا أو إناثا، نتيجة للظروف النفسية والاجتماعية غير المستقرة داخل الأسرة، مما يدفع بهم إلى دخول سوق العمل في سن مبكرة، ويعرّضهم لأشكال متعددة من الظلم الاجتماعي والمعاملة المجحفة، ويقلل من فرصهم في بناء مستقبل آمن.

– **إقصاء المرأة من الحياة الاقتصادية:** حيث يؤدي منع المرأة من الخروج للعمل إلى عزلها عن الفضاء العام وحرمانها من فرص المساهمة في الحياة الاقتصادية، مما يعيق اندماجها المجتمعي ويقلص من قدرتها الإنتاجية. هذا الإقصاء لا يُضعف فقط الوضع الاقتصادي للمرأة، بل ينعكس سلبًا على قدرة الأسرة بأكملها على تحسين ظروفها المعيشية.

– **الإضرار بعملية التنمية:** تعد مشاركة المرأة في سوق العمل أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، فإن تعطيل هذا الدور نتيجة للعنف الأسري يُشكّل عائقا مباشرا أمام تقدم المجتمع ككل.[2]

الشعور بالقلق والخوف، والانزعاج، ونقص المهارات الاجتماعية، والاكتئاب، وانخفاض تقدير الذات، والشعور بالعجز، واضطراب ضغوط ما بعد الصدمة، والصعوبة في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، والنشاط الزائد، وقلة الانتباه، والقلق، والاكتئاب، وانخفاض الكفاءة الاجتماعية المدركة وانخفاض التحصيل الأكاديمي، وتكون صورة سلبية عن الذات وعن الآخرين. أما الأطفال الذين يتعرضون للإساءة الحتمية في الأسرة، فيعانون كثيرا من الانفعالات السلبية، مثل الشعور بالغضب والعجز والعار، لأن العنف المنزلي يعمل على كّ استراتيجيات المواجهة الإيجابية والفعالة لدى الأطفال ومنعها من الظهور.[3]

وترى بعض الدراسات أن هناك ارتباطا كبيرا بين تعرض الطفل للعنف بجميع أشكاله، وارتفاع العديد من الأمراض المزمنة لدى الأطفال، حيث أظهرت الدراسات العواقب السلبية للعنف التي تظهر في مرحلتي الطفولة والشباب. وقد تم تحديد أن الاعتداء الجنسي على الأطفال هو أحد العوامل الخطيرة لتطور مشكلة تعاطي الممنوعات في فترة البلوغ والمراهقة، حيث تظهر عليهم اضطرابات نفسية مثل القلق

[1] - رجاء مكي، سامي عجم: مرجع سابق، ص 97.
[2] - ريحاني الزهرة: مرجع سابق، ص ص 51-52.
[3] - يخلف رفيقة: مرجع سابق، ص06.

والاكتئاب، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى نمو عصيب للأطفال. كما أظهرت الأبحاث أن الأطفال المعنفين تظهر عليهم مشكلات مثل صعوبات في تطوير اللغة، وفقدان السيطرة على السلوك، وكذلك الاضطرابات الاجتماعية والعاطفية. وتشير الأبحاث إلى أن ضحايا العنف في مرحلة الطفولة يعانون من مشكلات صحية تتمثل في أنواع آلام مزمنة في الدماغ، وألم البطن، وآلام في الحوض أو العضلات بدون وجود سبب عضوي واضح. كما أظهرت دراسة حديثة نشرت في أبريل 2002 أن تعرض الأطفال للعنف في سن مبكرة قد يؤدي إلى ظهور علامات الشيخوخة عليهم في سن مبكرة من العمر.[1]

كذلك من آثار العلاقة العنيفة على الطفل، أنها تؤدي إلى ربطهم وتدميرهم في مواجهتهم مع المجتمع وتجعلهم منحرفين ومتمردين، وقد يؤدي بهم ذلك إلى التشرد، وإدمانهم على المخدرات والمواد المخدّرة وإلى تسول الأطفال.

وهكذا يمكن لنا القول بأن المرأة التي يستخدم العنف ضدها لا تقوى ولا تحسن تربية أطفالها الذين يعتمد المجتمع عليهم في مسيرته الآنية والمستقبلية، فهم رجال المستقبل إذا توفرت لهم تربية جيدة وسليمة. كما أن هذا العنف غالبا ما يجعلها تحمل الشخصية العدائية التي سرعان ما تنعكس على الأطفال، إذ تجعلهم أطفالًا ذوي شخصيات معقدة وملتوية، فعندما يُستخدم العنف ضد المرأة ويتكرر فإنها لا تتردد دائما في استعمال العنف ضد أولادها، وينجم عن ذلك تعقد شخصياتهم، وانفصامها، وتعرضها إلى أنواع من الأمراض والانحرافات النفسية والاجتماعية.

[1] - يخلف رفيقة: مرجع سابق، ص 07.

خلاصة:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر الاجتماعية المركبة، التي تتعدد أسبابها وتتنوع مظاهرها، وهي قائمة في مختلف المجتمعات على الرغم من التفاوت الثقافي والاقتصادي بينها. وغالبا ما يتم تناول هذه الظاهرة من زوايا ضيقة تقتصر على الجوانب النفسية أو الاقتصادية أو السلوكية، في حين تغفل العديد من الدراسات تحليل آثارها العميقة على المرأة من الناحية الجسدية والاجتماعية والنفسية، وهو ما يستدعي مقاربات أكثر شمولا لفهم أبعادها الحقيقية.

تتعدد تعريفات العنف ضد المرأة بتعدد الجهات المعنية بتناوله، كما تتعدد أسباب العنف ضد المرأة بين ما هو بنيوي مرتبط بالبنى الاجتماعية والاقتصادية التي تضع المرأة في موقع التابع، وما هو نفسي يرتبط بالتنشئة والتصورات الذكورية للسلطة والرجولة. وتسهم عوامل مثل الفقر، والبطالة، وضعف الوعي، والإفلات من العقاب في تكريس هذه الظاهرة.

يعد العنف ضد المرأة أحد أبرز التحديات الحقوقية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات في مختلف أنحاء العالم، سواء في سياقاتها التقليدية أو الحديثة؛ إذ لا يمكن فصل هذه الظاهرة عن منظومة التمييز المبني على النوع الاجتماعي، والتي تعيد إنتاج الهيمنة الذكورية في الأطر الأسرية والمؤسسية والثقافية. ورغم ما شهدته العقود الأخيرة من جهود تشريعية ومؤسساتية للحد من هذه الممارسات، إلا أن العنف القائم على النوع لا يزال مستمرا بأشكال متعددة، ويتخذ أنماطا وأسبابا متشابكة تتراوح بين البعد النفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

أما أنماط العنف فهي كثيرة، منها الجسدي، والجنسي، والنفسي، واللفظي، والاقتصادي، والرمزي والمؤسسي، وتختلف درجة حدتها وتواترها حسب السياق الثقافي والاجتماعي. وتتخذ هذه الأنماط أشكالا متعددة، مثل العنف المنزلي، والتحرش الجنسي، وزواج القاصرات، والتمييز في العمل، والقتل بدافع "الشرف"، وغيرها. ولا تقتصر آثار العنف على المرأة فحسب، بل تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع ككل حيث ينعكس في ضعف المشاركة النسائية، وتدهور الصحة النفسية والجسدية، وتكريس الأدوار النمطية وتراجع التنمية الاجتماعية. كما أن له تبعات قانونية واقتصادية على الدولة والمؤسسات، مما يجعله قضية عامة تتطلب استجابة شاملة متعددة المستويات.

الفصـــل الرابع

استراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة

تمهيـــد

I. مكافحة العنف ضد المرأة من منظور استراتيجي.

1- الاستراتيجيات والجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة.

2- المنطلقات الدولية والعربية للقضاء على العنف.

3- آليات مكافحة العنف ضد المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة.

4- استراتيجيات حماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

4-1- الاستراتيجية الاردنية.

4-2-الاستراتيجية التونسية للقضاء على العنف ضد المرأة.

4-3-الاستراتيجية المغربية لمحاربة العنف ضد النساء.

II. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.

1- مكافحة العنف ضد المرأة من منظور استراتيجي قانوني.

2- القواعد العامة المؤسسة لحماية المرأة.

3- استراتيجيات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

4- مقومات الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

5- محاور الاستراتيجية ومجالات التدخل.

6- الهيئات الفاعلة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

خلاصـــة

تمهيـــد:

لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة كونه انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، يؤثر سلبا على صحتها الجسدية والنفسية، ويعيق مشاركتها الفعالة في المجتمع، تبنت المجتمعات الدولية والوطنية استراتيجيات متعددة تهدف إلى الوقاية، الحماية، وتقديم الدعم للضحايا، بالإضافة إلى ملاحقة الجناة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

وفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة عن مصادقتها على اتفاقيات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تلتزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز، بما في ذلك الإجراءات الإدارية والمؤسسية. كما يتضمن البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والمعني بحقوق المرأة في مادته الثانية، أحكاما تلزم الدول باتخاذ التدابير التشريعية والمؤسسية المناسبة لحماية المرأة من العنف؛ في ذات السياق الذي يؤكده إعلان القضاء على العنف ضد المرأة في مادته الرابعة ضرورة وضع خطط عمل وطنية، مع التأكيد على إشراك هيئات المجتمع المدني، واعتماد جميع التدابير المناسبة للقضاء على القوالب النمطية من خلال التعليم، وتشجيع البحث العلمي والإحصاءات المتعلقة بالعنف والاعتراف بالدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمات النسوية على المستويين المحلي والإقليمي.

ولتقييم مدى وفاء الجزائر بالتزاماتها نستعرض في لمحة الآليات الرسمية، والمتمثلة في الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، إضافة إلى دراسة دور المجتمع المدني كجهة غير رسمية فاعلة في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

I. مكافحة العنف ضد المرأة من منظور استراتيجي:

1- الاستراتيجيات والجهود الدولية في مواجهة العنف ضد المرأة:

تعتبر مكافحة العنف ضد المرأة قضية محورية على الصعيد الدولي، ولمواجهة ظاهرة كون العنف ضد المرأة انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، يؤثر سلبا على صحتها الجسدية والنفسية، ويعيق مشاركتها الفعالة في المجتمع، تبنت العديد من المنظمات والهيئات العالمية والمجتمعات الدولية والوطنية استراتيجيات وسياسات متعددة تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة من خلال الوقاية، الحماية، وتقديم الدعم للضحايا، بالإضافة إلى ملاحقة الجناة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وفيما يلي أبرز الاستراتيجيات والمبادرات الدولية في هذا المجال.

على الصعيد الدولي، أطلقت العديد من المبادرات والاتفاقيات التي تلزم الدول باتخاذ تدابير فعالة للقضاء على العنف ضد المرأة. من أبرز هذه المبادرات:

1/ اعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993): في عام 1993 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "إعلان القضاء على العنف ضد المرأة"، الذي يحدد العنف ضد المرأة بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية". يعتبر هذا الإعلان إطارا دوليا يلزم الدول باتخاذ تدابير للقضاء على العنف ضد المرأة.[1]

2/ الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة (1997): اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1997 مجموعة من الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. تركز هذه الاستراتيجيات على تطوير سياسات وطنية، وتعزيز التعاون الدولي، وتوفير التدريب للمهنيين، وضمان حماية ودعم الضحايا.[2]

3/ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للقضاء على العنف ضد المرأة: يعتبر هذا الصندوق آلية دولية تقدم الدعم المالي والتقني للمبادرات الهادفة إلى منع العنف ضد المرأة والفتيات والاستجابة له. ويركز على تعزيز الجهود العالمية لمكافحة هذه الظاهرة من خلال دعم المشاريع والبرامج في مختلف البلدان.[3]

4/ منظمة الصحة العالمية (*WHO*): في عام 1996 تبنت منظمة الصحة العالمية، في دورتها التاسعة والأربعين، القرار رقم49.25 والذي نص صراحة على اعتبار العنف مشكلة صحية عمومية عالمية. وقد جاء هذا القرار استجابة للارتفاع الملحوظ والمتسارع في معدلات الإصابات المتعمدة التي تطال الأفراد من مختلف الفئات العمرية ومن كلا الجنسين، مع تسجيل نسب أعلى في صفوف النساء والأطفال. وقد أوصى القرار الدول الأعضاء بإجراء تقييمات وطنية لمشكلة العنف، ودعا منظمة الصحة العالمية إلى إطلاق مبادرة خاصة بقطاع الصحة العمومية لمواجهة هذه الظاهرة. وفي عام 2002 أصدرت المنظمة تقريرها العالمي حول العنف والصحة، الذي قدّم عرضاً شاملاً لأبعاد العنف على الصعيد الدولي، كاشفاً

---

[1]- *United Nations General Assembly, Declaration on the Elimination of Violence against Women, A/RES/48/104, adopted 20 December 1993, online: Refworld https://www.refworld.org/legal/resolution/unga/1993/en/10685 [accessed 03 June 2024]*

[2] *-United Nations. (1997, December 12). Model strategies and practical measures on the elimination of violence against women in the field of crime prevention and criminal justice (G.A. Res. 52/86). UNODC. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Model_Strategies_and_Practical_Measures_on_the_Elimination_of_Violence_against_Women_in_the_Field_of_CP_and_CJ.pdf*

[3] *-UN Women صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة : (UN Trust Fund to End Violence against Women). تم الاسترجاع من موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة:*
https://untf.unwomen.org/en/about-us/about-the-un-trust-fund-to-end-violence-against-women

عن فداحة الخسائر البشرية والمعاناة الإنسانية الناجمة عنه. كما تضمن التقرير تحليلاً معمقاً لعوامل الخطورة المرتبطة بالعنف، واستعرض استراتيجيات الوقاية والتصدي، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصحي في هذا المجال.[1]

5/ الاستراتيجيات الوطنية: بالإضافة إلى المبادرات الدولية، قامت العديد من الدول بتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. على سبيل المثال، اعتمدت مصر "الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2015–2020"، كما اعتمد المغرب "السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030" التي تهدف إلى حماية وتمكين النساء في وضعيات صعبة.[2] تظهر هذه الاستراتيجيات والمبادرات التزام المجتمع الدولي بمكافحة العنف ضد المرأة من خلال تبني سياسات وإجراءات شاملة تهدف إلى الوقاية، الحماية، وتقديم الدعم للضحايا، وضمان ملاحقة الجناة.

2– المنطلقات الدولية والعربية للقضاء على العنف: (العنف ضد المرأة ضمن قضايا حقوق الانسان)

اعتنت المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بقضايا المرأة من أجل حمايتها وإعطائها حقوقا متساوية مع الرجل، وفي سبيل ذلك عقدت العديد من المؤتمرات المتعلقة بالمرأة ووضعها في العالم، أدت لنقلة نوعية في تعزيز حقوقها والقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة باعتبارهما وجهين لعملة واحدة حيث أصبح هذان شرطان أساسيان لتحقيق أمن واستقرار المجتمع وصولا إلى نشر السلم والأمن الدوليين. فلم تدمج ظاهرة العنف ضد النساء المرأة كمسألة حقوق إنسان صدفة إنما كانت المعاناة والآلام التي قاستها النساء بوصفهن أكثر ضعفا، أحد أهم العوامل في جلب الانتباه الدولي، ونتيجة الضغط الذي مارسته النساء خاصة في الدول الأوروبية بعد الثورة الصناعية والمآسي التي خلفتها الحربان العالميتان واستمر نضال النساء خلال المؤتمرات الخاصة بالمرأة التي اعترفت بالعنف ضد المرأة كانتهاك لحقوقها يتناقض ومبدأي المساواة وعدم التمييز.[3]

بدأت بوادر هذه الحركات في الظهور مع عصر النهضة الأوروبية ما بين(1550–1700) واقتصرت جهودها في بادئ الأمر على تصحيح بعض المفاهيم والأوضاع الخاصة بالمرأة القامعة لها.[4] يعد ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد عام 1945 أول معاهدة دولية تشير إلى المساواة بين الجنسين في

[1] - المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومنظمة الصحة العالمية: الصحة والعنف عمان- الأردن، 2005، المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومنظمة الصحة العالمية، ص 6.

[2] - المملكة المغربية – وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة 24) .يونيو 2021 .(السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030 .تم الاسترجاع من موقع وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة :
https://social.gov.ma/2-النس-ضد-العنف-لمحاربة-الوطنية-السياسة/

[3] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص36.

[4] - مها بنت علي المانع: مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية، مجلة البيان، العدد210، الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، ماي 2012، ص40.

الحقوق، ليؤكد بعدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ المساواة بين البشر جميعا، ومع ارتباط مؤسسات الأمم المتحدة بالمنظمات الانثوية ازداد الاهتمام الدولي بالعنف ضد المرأة.[1]

الاتفاقيات المتعلقة بالقضاء على الاتجار بالبشر واستخدامهم لأغراض الدعارة لعام 1963 وهو العام الذي انضمت فيه الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والذي ينص في مادته الأولى على حق كل شخص في التمتع بحقوقه وحرياته المعلن عنها بدون تمييز قائم على العرق، اللون أو الجنس.[2] ثم الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965. ثم العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي تم التأكيد في مادته الثانية على المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، فتتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق الواردة فيه وكفالتها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها دون أي تمييز.[3]

ولم يكن هناك تناول مباشر في هذه الاتفاقيات والإعلانات الحقوقية لقضايا المرأة، ما جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تفكر في وضع اتفاقية مباشرة خاصة بالتمييز ضد المرأة، ووضع السبل الكفيلة للقضاء عليه، لذلك أصدرت إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة عام 1967 أين اعتبر التمييز ضدها ينافي كرامتها[4].ودخلت حيز التنفيذ عام1981 بتوافر النصاب القانوني للدول الموقعة عليها.

وتعتبر الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة(1979) التي صادقت عليها إلى حدود سنة 2006، 185 دولة من ضمنها 18دولة عربية حيث تشير ديباجة الاتفاقية للعديد من الاتفاقيات والإعلانات السابقة لإقرار الاتفاقية و تقر أنها لم تكفل حماية للمرأة من كافة أشكال التمييز.[5] صادقت عليها الجزائر سنة 1996مع لائحة من التحفظات التي في أغلبيتها لم يعد لها أي أساس نظرا لإصلاحات التي تم القيام بها منذ2005، على قانون الأسرة والقانون الجنائي وقانون الجنسية، لم تصادق الجزائر على البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية (1999).

وصادقت الجزائر على الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب سنة 1987بموجب الفقرة03 من المادة 18منه، أيضا صادقت الجزائر على الاعلان الرسمي لرؤساء الدول الافريقية حول المساواة في إثيوبيا بين الرجل والمرأة في جويلية 2004.

[1] - مها بنت علي المانع: مرجع سابق ، ص41.
[2] - بوعلاق كمال: مرجع سابق، ص60.
[3] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص43.
[4] - نورة خيري: مرجع سابق، ص137.
[5] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق ، ص3.

ومما لوحظ كذلك على نصوص اتفاقية (1979) غياب أي إشارة إلى العنف ضد المرأة، ماعدا المادة السادسة التي أشارت إلى مظهر من مظاهره وهو الاتجار بالمرأة واستغلالها، عدا ذلك ركزت باقي المواد على المساواة وعدم التمييز مع محتوى ضمني يشير إلى العنف ضد المرأة بشكل غير صريح.[1]

عقد بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر المكسيك–المؤتمر العالمي الثاني كونبهاجن عام 1980 الذي تضمن برنامجه نداء لإجراءات وطنية كتأمين وحماية النساء وميزاتهن، وتم تشجيع الحكومات على إنهاء الصور النمطية للنساء وعدت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر أول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تتناول العنف ضد المرأة.

وأستعرض خلال المؤتمر العالمي الثالث الخاص بالمرأة في نيروني 1985 منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في نيروني وشارك فيها نحو15000 ممثلا من ممثلي المنظمات غير الحكومية، وإدراكا منها أن أهداف مؤتمر المكسيك لم تتحقق على نحو كاف، اعتمدت 157 حكومة مشاركة استراتيجيات "نيروبي" التطلعية لسنة 2000 ممهدة بذلك للإعلان عن جميع المسائل بوصفها قضايا المرأة، وانطلاقا من مؤتمر نيروبي باعتباره يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية.[2] أما المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي تم (بغيانا) سنة 1993 فقد اعتبر العنف المبني على النوع هو اعتداء على الحقوق الأساسية للنساء التي نادى بإدماجها بشكل أكبر في نظام الأمم المتحدة.[3]

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1993 الإعلان العاملي للقضاء على العنف ضد المرأة، خلال المؤتمر المنعقد (بفيينا)، ودعا إلى ضرورة القضاء على العنف القائم على أساس الجنس، وجميع أشكال المضايقة الجنسية وحث الدول على مكافحة العنف ضد المرأة وفقا لأحكام إعلان المؤتمر مشددا في فقرته(38) على إزالة أي تضارب يمكن من أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة المترتبة عن بعض الممارسات التقليدية.[4]

وأعطى قرار لجنة حقوق الانسان في هيئة الأمم المتحدة في سنة 1994 الخاص بتعيين مقرر خاص حول العنف الموجه ضد المرأة وبتمكينه من صلاحيات القيام بتحريات في ما يتعلق بالاعتداء على حقوق النساء دفعا قويا باتجاه اتخاذ إجراءات مناوئة للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله.

ويعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة(134/54) سنة 1999 التزامها بتدعيم الإجراءات لمقاومة العنف المتبنى على النوع، وبتوفير معطيات وإحصائيات دقيقة حول العنف الموجه ضد المرأة

[1] - نورة خيري: مرجع سابق ، ص138.
[2] - نفس المرجع ، ص139.
[3] - مليكة الحاج يوسف: مرجع سابق، ص151.
[4] - نورة بلخيري: مرجع سابق، ص140.

وفي نفس السياق أعانت المنظمة العالمية للصحة في سنة 1996 العنف كمشكلة صحة عمومية ذات أولوية واتخذت من الإصابات الجسدية والعاهات التي تنتج عنه سببا لهذا الإعلان، وخرجت في سنة 2002 بتقرير كامل بينت فيه الآثار الخطيرة لمختلف أنواع العنف على ضحاياه والكلفة الباهظة التي يتحملها المجتمع نتيجة لذلك، واعتمدت بالمناسبة خطة عمل عالمية لمقاومة العنف ضد النساء والمراهقات كما أصدرت سنة 2004 دليلا حول الوقاية من العنف.

بينما تبنت منظمة العفو الدولية من جهتها سنة 2004 حملة عالمية لمناهضة العنف ضد المرأة تحت شعار "مصائرنا بأيدينا... فلنضع حدا للعنف ضد المرأة" سلطت فيه الضوء على مسؤولية الدولة والمجتمع والافراد في مقاومة هذه الظاهرة الخطيرة والمتنامية.[1]

– دراسة الأمن العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة2006.

– قرار جلس الأمن (1820)حول العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء في النزاعات المسلحة (2008).[2]

* أما عن المنطلقات العربية فقد كان من ضمنها: [3]

– الدساتير العربية.

– الميثاق العربي لحقوق الانسان (2004).

– إعلان الرباط بمناسبة انعقاد الملتقى المتوسطي الاول لمحاربة العنف ضد النساء (2008).

– إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (2008).

– استراتيجية النهوض بالمرأة العربية. والسياسات العامة لمنظمة المرأة العربية.

3– آليات مكافحة العنف ضد المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة:

لقد مر الاعتراف بمسألة العنف ضد المرأة والتمييز القائم ضدها بتطورات تاريخية مهمة، حيث جاء الاعتراف الدولي بهذه القضية نتيجة سنوات من العمل على جميع الأصعدة والتي من أهمها المؤتمرات الدولية، ومواثيق الأمم المتحدة. هذه الأخيرة التي تؤسس لدور هام تؤديه هيئاتها في حماية حقوق الانسان خلال أوقات السلم وزمن النزاعات المسلحة، فللجمعية العامة للأمم المتحدة وفروعها المختلفة من ناحية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن الدولي من ناحية دور بارز في

[1] - مليكة الحاج يوسف: مرجع سابق، ص152.

[2] - منظمة المرأة العربية (اعداد هيفاء أبو غزالة): الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2020 "حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف"، ط1، القاهرة، مصر، 2011، ص ص 21-22.
هيفاء أبو غزالة: واقع العنف ضد المرأة في الأردن، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، الأردن، 2008، ص21 .

[3] - نفس المرجع: ص ص21-22.

إصدار توصيات، قرارات أو عقد مؤتمرات لجلب الانتباه للعنف ضد المرأة، واسترعاء اهتمام الدول به من أجل مناهضته والحد منه.

وقد سبق وتناولنا التطور التاريخي للاعتراف بالعنف ضد المرأة بوصفه انتهاكا لحقوق الانسان أين ظهر هذا الاعتراف جليا من خلال اهتمام الأمم المتحدة والهيئات المنبثقة عن الميثاق، أو ذات الصلة بهذه الهيئات حيث اعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في "سان فرانسيسكو" 1945 م أول معاهدة دولية تشير إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق، وأكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1945 في ديباجته أن الويلات التي عانى منها البشر يجب ألا تتكرر، وأن على أعضاء المنظمة الدولية العمل على استتبات الأمن والسلم الدوليين، واحترام حقوق الانسان وحرياته وكرامته الانسانية.[1]

وبدأت المنظمة الدولية منذ وقت مبكر أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة فأنشأت لجنة مركز المرأة 1946، لمراقبة أوضاع المرأة، ونشر حقوقها، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة بموجب قرارها رقم(3318) في 1974م، دعت فيه جميع الدول والأعضاء إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي، وأسهمت منظمة العمل الدولية بتحسين مستويات العمل وعلى جميع الأصعدة فأبرمت الاتفاقية رقم (19) سنة 1951م بشأن المساواة بالأجور، وأصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في قرارها المرقم(52/106) سنة 1995م اتفاقية الطفل، ومن حقول الطفلة، الحق في الحياة، وفي عدم تمييزها عن الذكور في التعليم وفي السلامة البدنية والحماية من الاعتداءات.[2]

وقد ركزت المبادرات المبكرة لمعالجة العنف ضد المرأة على الصعيد الدولي بالدرجة الأولى على الأسرة، ولفتت خطة العمل العالمية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مدينة مكسيكو في سنة 1975م الانتباه إلى ضرورة وضع برامج تعليمية وطرق لحل النزاع العائلي تضمن الكرامة والمساواة والأمن لكل فرد من أفراد الأسرة، لكنها لم تشر بصراحة إلى العنف، غير أن محكمة المنظمات غير الحكومية التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر في مدينة مكسيكو والمحكمة المعنية بالجرائم ضد المرأة التي عقدت في بروكسل عام 1976 أبرزت أشكالا من العنف ضد المرأة أكثر بكثير.[3]

وفي 18 ديسمبر 1979 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" وتضع هذه الاتفاقية المؤلفة من 30 مادة في قالب قانوني ملزم، المبادئ والتدابير

[1] - ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: المادة الأولى.
[2] - نفس المرجع، ص6-7.
[3] - السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة شؤون المرأة، تقرير حول العنف ضد المرأة، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة الدراسات والسياسات 2009، ص6-7.

المقبولة دوليا لتحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في كل مكان، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981 كاتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها عشرون دولة.

لقد تخلل تلك الإعلانات والاتفاقيات مجموعة من المؤتمرات المناصرة لحقوق المرأة، حيث انعقد المؤتمر العالمي في مكسيكو سيتي عام 1975، وكان من أبرز إنجازات هذا المؤتمر: اعتماد خطة عمل عالمية تتبناها جميع الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة، ويكون هدفها ضمان مزيد من اندماج المرأة في مختلف مرافق الحياة، وقد أطلق المؤتمر على السنوات الواقعة بين 1976 و1985اسم "عقد الأمم المتحدة للمرأة"، وعقد عام 1980 مؤتمر في مدينة كونبهاجن (الدانمارك) تحت شعار "عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية: المساواة والتنمية والسلام"، كما أعلنت الجمعية العامة في 25 نوفمبر 2002 اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ودعت الحكومات والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام.[1]

وكان مؤتمر نيروبي كينيا 1985 من بين المؤتمرات التي عقدت لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية بعد مرور عشر سنوات على وضعها قيد التنفيذ ولدراسة العقبات والمعوقات التي حالت دون تنفيذها في جميع بلدان العالم، ومنها أيضا مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة1994، ومؤتمر بكين عام 1995 ، ثم أخيرا مؤتمر بكين+5 الذي عقد في نيويورك 2000 والذي خصص لدراسة تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين حول المرأة عام 1995 في السنوات الخمس الماضية، والتخطيط للسنوات الخمس المقبلة، وذلك تحت شعار "المرأة عام 2000 المساواة بين الجنسين والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين". ولعل أهم وأبرز التوصيات التي صدرت عن مؤتمر بكين+5 هو العمل على رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على المصادقة النهائية عليها، وذلك في أفق سنة 2005.

وقد كانت للمنظمات الغير حكومية دورا هاما في مساندة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والتي أكدت على أهمية العمل على مستوى عالمي لإقرار حقوق المرأة، مما أضفى على تلك المنظمات صفة الشريك لمنظمات الأمم المتحدة في إقرار حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، ومن أهم تلك المبادرات:

– الحملة العالمية المنظمة من قبل الجماعات النسائية لوضع حقوق الإنسان للمرأة والعنف ضد النساء ضمن أجندة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993.

[1] - عاشور مريم: مرجع سابق، ص92.

– حملة تعزيز وتقوية آليات الأمم المتحدة لمخاطبة موضوع العنف ضد المرأة، ومن ضمنه تعيين مقررة للجنة العنف ضد المرأة.

– المبادرة من قبل المناصرين لحقوق النساء لضمان وضع حقوق المرأة ضمن الإطار العام لمناهج العمل الدولي لمؤتمر المرأة.[1]

– قيادة حملات لكشف وثائق اغتصاب النساء كجريمة من جرائم الحرب.

– كما كانت السنوات الأخيرة حافلة بالمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة للتصدي للمشاكل التي تعترض البشرية وخاصة المرأة وإطلاق الحملات من أجل الاتحاد لمواجهة وإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة.[2]

يعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 86/52 الصادر في 12 ديسمبر 1997[3] بشأن "الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" مرجعا دوليا أساسيا يوجه سياسات الدول في هذا المجال. ويؤكد هذا القرار على أن الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للعنف الممارس ضد المرأة تستلزم اعتماد مقاربات واستراتيجيات متكاملة تتلاءم مع السياقات الاجتماعية والقانونية لكل بلد، وتشمل مستويات متعددة من التدخل تبدأ بالوقاية ولا تنتهي عند العدالة الجنائية.

وتقوم هذه الاستراتيجيات على جملة من المبادئ المترابطة، أهمها: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج ذات الصلة، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة، وتحقيق التوازن بين الجنسين في مواقع اتخاذ القرار المرتبطة بمكافحة العنف. كما تستند إلى المرجعيات القانونية الدولية وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومن أجل تفعيل هذه المبادئ على أرض الواقع، تم تحديد مجموعة من التدابير العملية ضمن مجالات محددة، أهمها:

– الإصلاح القانوني والجنائي: حث القرار الدول الأعضاء على مراجعة وتحديث تشريعاتها الوطنية وإلغاء أي أحكام تشرعن العنف أو تتسامح معه، وتجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة. كما دعا إلى وضع ضوابط صارمة لحيازة واستخدام الأسلحة، واتخاذ إجراءات وقائية ضد التحرش والتهديد والتخويف.

[1] - عاشور مريم: مرجع سابق، ص93.
[2] - نفس المرجع، ص94.
[3] - وثيقة الأمم المتحدة A/RES/52/86. الأمم المتحدة (الجمعية العامة): الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية: (القرار 86/52)، الأمم المتحدة، (1997) *United Nations. December 12). Model strategies and practical measures on the elimination of violence against women in the field of crime prevention and criminal justice (G.A. Res. 52/86). UNODC. Retrieved from*

– الإجراءات الجنائية: شدد القرار على ضرورة أن تتحمل سلطات النيابة مسؤولية مباشرة في إقامة الدعاوى، مع توفير الحماية القانونية للضحايا وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب، ومنح المحاكم سلطات إصدار أوامر حماية فعالة.

– دور الشرطة: ركز القرار على أهمية تدريب أعوان الأمن على التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة بطرق تراعي كرامتها وخصوصيتها، مع منحهم صلاحيات التدخل الفوري وضمان المساءلة القانونية عند أي تجاوز.

– إصدار الأحكام والإصلاح: دعا القرار إلى اعتماد عقوبات منصفة ورادعة تأخذ بعين الاعتبار الأثر الجسدي والنفسي للعنف على الضحايا، مع توفير آليات لإخطار الضحايا عند الإفراج عن الجناة. كما شدد على حماية النساء داخل مؤسسات الاحتجاز.

– دعم الضحايا: أكد القرار على حق النساء في الحصول على معلومات واضحة بشأن حقوقهن ومسارات الإنصاف القانوني، وتوفير آليات ميسّرة للحصول على التعويض والحماية.

– الخدمات الصحية والاجتماعية: أوصى القرار بإنشاء شبكات دعم شاملة تشمل مراكز إيواء وخطوط مساعدة وخدمات طبية واجتماعية وقانونية متكاملة، وربطها بأجهزة العدالة الجنائية.

– التدريب: اعتبر القرار أن بناء القدرات التدريبية للشرطة والقضاة والمهنيين في العدالة الجنائية شرط أساسي لنجاعة مكافحة العنف، مع التركيز على مقاربة النوع وحقوق الإنسان.

– البحث والتقييم: ألزم القرار الدول بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لرسم سياسات قائمة على الأدلة، وتقييم فعالية التدخلات القانونية والمؤسساتية.

– تدابير الوقاية: دعا القرار إلى إطلاق برامج توعية مجتمعية وتربوية تستهدف تغيير الصور النمطية وتعزيز ثقافة المساواة والاحترام، مع تشجيع وسائل الإعلام على الالتزام بمواثيق أخلاقية تحارب الصور السلبية للمرأة.

– التعاون الدولي: أكد القرار أهمية تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين الدول، وتعزيز التعاون الدولي من أجل منع العنف وملاحقة مرتكبيه، إضافة إلى دعم برامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

– أنشطة المتابعة: شدد القرار على ضرورة تحويل هذه الاستراتيجيات إلى خطط وبرامج وطنية ملموسة مع متابعة التقييم الدوري والتعاون مع مختلف الفاعلين، بما في ذلك المجتمع المدني والمعاهد البحثية.

ومن خلال هذا الإطار، تضع الأمم المتحدة معالم نموذج متكامل لمناهضة العنف ضد المرأة يقوم على مقاربة شمولية تشمل المنع، الحماية، الملاحقة القضائية، والدعم الاجتماعي والنفسي. كما يبرز القرار

أهمية التنسيق بين مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين، ويعد بذلك مرجعًا تستند إليه الدول، ومنها الجزائر، في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

4- استراتيجيات حماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

صادقت غالبية دولة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على اتفاقية سيداو ومختلف الاتفاقيات التي تكفل حقوق المرأة وإن كان البعض منها قد أيد بعض التحفظات على بعض المواد التي جاءت في الاتفاقية لاسيما المادة (16) بخصوص المساواة في حق الزواج وإنهائه، وهذه الدول العربية هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، تونس، "وإن عملت الجزائر لاحقا بإجازة حق المرأة في إنهاء الزواج (الخلع)"، وكجزء من التزامات تلك الدول باتفاقية سيداو والقضاء على العنف ضد المرأة، عملت على وضع وإنشاء بعض الجهات والهيئات الكفيلة بتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكينها واحتكامها للقضاء، وهو ما يشير إلى أن هذه الدول قد خطت خطوات هامة، في مجال حقوق المرأة، والاهتمام بها وتمكينها في شتى المجالات.[1]

تم إنشاء المجلس القومي للمرأة سنة 2000 في مصر لمناهضة كافة أشكال العنف ضدها وكذا وضع المجلس القومي القومي المصري للمرأةNCW لاستراتيجية تمكين المرأة 2015 والتي تغطي فترة خمس سنوات (2020/2015) للمساواة بين الجنسين والنهوض بأوضاع المرأة والقضاء على كافة أشكال العنف ضدها، إعمالا لنصوص الدستور 2014 فضلا عن حرص المجلس على المشاركة في اليوم العالمي لمكافحة ختان الإناث المقرر في يوم 06 فيفري من كل سنة والذي ترعاه اليونسيف ابتداء من سنة 2005، كما أضاف قانون العقوبات المصري رقم 126، لسنة 2008 نصا متواضعا بخصوص موضوع الختان وهو نص كالمادة 242 مكرر مشددا من خلالها على عقاب جريمة الإيذاء العمدي إذا حدث الجرح عن طريق إجراء ختان الإناث إلا في الحالات الخاصة وعليه فالقانون لم يجرم مباشرة ختان الإناث، وإنما اعتبره ظرفا مشددا وتم في جوان 2014 إجراء تعديل قانون العقوبات المصري كإضافة المادة المتعلقة بالتحرش الجنسي والتي جاء فيها ضمنيا أنه: "يعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تقل على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألفا، أو إحداهما كل من تحرش بأنثى في مكان عام أو خاص أو مطروق عن طريق التتبع، أو الملاحقة سواء بالإشارة أو بالقول، أو بالكتابة أو

[1] - نورة خيري: مرجع سابق، ص157.

بوسائط الاتصال الحديثة، أو أية وسيلة أخرى، وكان ذلك بإتيان أفعال غير مرحب بها تحمل إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية.[1]

أما في تونس فتم تأسيس المجلس الوطني للمرأة والأسرة والمسنين عام 1995 وإنشاء مراكز استقبال وإيواء ضحايا العنف، وكذا وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2010-2013/2007-2017)، إلى جانب العديد من الخطط الوطنية للنهوض بالمرأة وحمايتها من العنف.[2]

4-1- الاستراتيجية الاردنية: نموذج لاستراتيجية اتصال متخصصة (تجربة الأردن 2014-2017)

رغم تعدد الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة في عدد من الدول العربية والغربية لمناهضة العنف ضد المرأة، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الاستراتيجيات تتسم بالطابع العام، إذ تركز على الجوانب التشريعية أو الوقائية أو المؤسسية، وتغيب عنها أحيانا مقاربة الاتصال المؤسساتي المنظم والممنهج.

في هذا السياق، تبرز استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن للأعوام 2014-2017 كنموذج متقدّم وواعٍ لأهمية البعد الاتصالي في محاربة الظاهرة، سواء من حيث تشخيص الواقع الإعلامي والاجتماعي للعنف، أو من حيث بناء رؤية ورسالة اتصالية واضحة، أو حتى من حيث تصميم أدوات تدخل فعّالة وموجهة لمخاطبة الجمهور وتغيير التصورات السائدة.

فقد تبنّت وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية هذه الاستراتيجية في إطار تشاركي، استند إلى مبادئ الخصوصية، والمسؤولية الفردية، والواقعية، والنهج التراكمي. وتهدف إلى خلق زخم اجتماعي ورسمي رافض للعنف، من خلال رسائل اتصالية تعيد تأويل مفاهيم الشرف والرجولة والسلطة في ضوء فهم ديني واجتماعي إنساني، وتنخرط في مخاطبة جميع شرائح المجتمع، انطلاقاً من الشركاء الاستراتيجيين (الإعلام، علماء الدين، الأكاديميين...) وصولا إلى الجمهور العام.

كما أولت الاستراتيجية أهمية كبيرة لأدوات الاتصال الفعّالة والمتنوعة، مثل الحملات الإعلامية المتدرجة، وخطب الجمعة، والدراما، والإعلانات، والتغطيات الصحفية، إضافة إلى برامج تدريبية لتعزيز قدرات موظفي الوزارة والمختصين الاجتماعيين في مجال الاتصال المؤسساتي. وقد رافق هذا التصور خطة تنفيذية دقيقة تضمن استدامة الأداء وتقييمه وفق مؤشرات نوعية وكمية، ما يجعل من هذه التجربة نموذجًا يحتذى به يمكن الاستفادة منه في السياق الجزائري، خاصة على مستوى مديريات النشاط الاجتماعي وبرامج التوعية الميدانية.

[1] - نورة خيري: مرجع سابق، ص157.

[2] - الحقوق الوطنية والإنسانية للمرأة والرجل بين المساواة والفجوات، والإجراءات السياسات والاستراتيجيات والبرامج لتفعيل الالتزامات الدولية، نقلا عن الموقع

http/:www.arabwomenlegel emap.org/site page.search.aspx

4-2-الاستراتيجية التونسية للقضاء على العنف ضد المرأة:

عاشت تونس نسقا تصاعديا في وقع العنف بمختلف أشكاله وصل حد التطرف فأصبح موضوع مجابهة التطرف والعنف من الأولويات الوطنية المستعجلة التي تتطلب إجراءات حازمة لمعالجة هذه الآفة على مختلف الجوانب والأصعدة سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ويشكل التطرف والعنف والإرهاب تهديدا مستمرا للاستقرار والأمن لدى كل التونسيين والتونسيات. وللتصدي والوقاية منه وجب وضع استراتيجية متكاملة تهدف إلى ضمان السلم الاجتماعي. وذلك استوجب العمل على تشخيص واقع التطرف العنيف والأسباب الكامنة وراء انتشاره، والأطراف الفاعلة في مجابهته.[1]

وقد شهدت تونس منذ الاستقلال العديد من الإنجازات، أين قطعت خطوات هامة في مجال تطوير وضمان حقوق المرأة، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، تم تسجيل عدة إنجازات، وآليات أساسية من شأنها أن تسهم في الوقاية من الممارسات العنيفة ضد النساء وفي حماية كرامتهن وصيانتها. حيث تعمل هذه الاستراتيجيات كمدونة تشريعية مرجعية مهمة تمثل الدستور والضمانة القانونية للحقوق والمساواة بين الجنسين (الفصل 21 من الدستور) بالإضافة إلى تنقيح جميع الأعمال القانونية في فترة الإصلاحات لإدخال مبدأ المساواة كما يمكن تعريف الجمهورية التونسية بما يتناسب مع الأحكام الدولية والمواثيق الإنسانية لحقوق الإنسان والقرارات الدولية التي تكرس الفرص بين الجنسين.[2]

وتعتبر تونس طرفا في عدد من الاتفاقيات الدولية التي تضم مجموعة من الآليات حيث تتطلب هذه الاتفاقيات من الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة على جميع المستويات من أجل ضمان مكافحة التمييز والعنف في هذا المجال.

تندرج الاستراتيجية الوطنية التونسية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة في صميم الاهتمامات الوطنية النابعة من الاطار المرجعي والمبادئ الأساسية، وكما هو بديهي فان أي مسار تنموي والشروع في تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية يبقى مرتبطا بمدى تفاعل المحيط، ومنظومة القيم المؤثرة في هذه الممارسات والسلوكيات العنيفة بل والمبررة لها. وتبرز الأهمية البالغة لمختلف هذه الاستراتيجيات التي تحتل أسبقيتها للتدخل في العمل على مقاومة العنف ضد المرأة خاصة وزارة شؤون المرأة والأسرة والمسنين، وما يمكن أن يحققه من أهداف مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

[1] - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- فريق كوثر: أصوات الحكمة للنساء من أجل مناهضة التطرف العنيف في تونس، الجمهورية التونسية، 2018، ص 9.

[2] - وزارة شؤون المرأة والأسرة: الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة متوفرة على الرابط: *https://nwm.unescwa.org/ar/resources/323*

فمنذ سنة 1956 تاريخ استقلال الجمهورية التونسية وإرساء دولة القانون والمؤسسات، أقر التشريع التونسي مجموعة المبادئ والقيم التي تؤسس للمساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتضمن التمتع بالحقوق. حتى في القرن التاسع عشر وما بعد ذلك في إطار ما شهدته تونس من حركة إصلاحية، مما أدى إلى ظهور الحركة الإصلاحية مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي أكد على ضرورة محاربة المستعمر الأجنبي. كما أكد على ضرورة تحرير المرأة لتحقيق النهضة وتعزيز دور المرأة وأهمية المجتمع في تحرير المرأة وتطور الثقافة. وخاصة في مجال رعاية المرأة والحفاظ على بناء الأسرة وتنظيم المجتمع والمطالبة بالنهوض بالوضع الاجتماعي للمرأة في تونس والتي كانت نواة لتحررها في المجتمع.

وشهد المجتمع التونسي تطورا في مجال المرأة والأسرة والنهوض بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من خلال تقييم العمل، أدى ذلك إلى تحقيق أهداف المرأة في الحياة الاجتماعية من حيث استقلال قراراتها. واحداث خطة عمل للمرأة في 1991 والتي تمثل الحلقة الحيوية لضمان الشخصية القانونية للمرأة، ومن ثم كانت البداية الحقيقية في مجال دعم دور المرأة وتحقيق أهدافها في التنمية وكرامتها.

لقد قامت مجلة الأحوال الشخصية منذ اصدارها في 13 أوت 1956 على مبادئ التحرر لكي تنظم العلاقة على أساس التوازن في الأدوار والتي كان الحجر الأساسي في مجال حماية المرأة، وقد تضمنت مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بتنظيمها وتكريس المساواة بين الزوجين. وتعد مجلة الأحوال الشخصية من المراجع القانونية التونسية الأولى التي نصت على المساواة.

ومنذ دخول دستور سنة 1959 حيز التنفيذ؛ أكد أن جميع المواطنين في الجمهورية متساوون في الحقوق والواجبات الأساسية (1959-1987) وفي نفس الإطار. وبداية من سنة 1993 تم إقرار الإضافات والتنقيحات على مستوى النصوص القانونية المنظمة وخاصة مجلة الحقوق العينية أكدت على المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الملكية الخاصة والمشتركة، وبالإضافة إلى مجلة المرافعات والعقوبات التي تضمنت مجموعة من الإجراءات.

وقد أدى تطور النصوص الجزائية إلى ضرورة الحصول على الرخصة لممارسة حقوقها، كما تضمنت في جملة الأحوال الشخصية ضرورة الموافقة في إبرام عقد الزواج ما بين الزوجين. وفي 12 جويلية 1993 صادقت على معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع إضافة توصيات إلى حين مصادقتها. فلقد تم توقيع عشرة مبادئ لدعم المساواة سنة 1997 حيث تم بناء مبدأ عدم المستوى الدستوري لضمان المساواة وقد أقر الفصل 6 من المرسوم عدد 1988/14 المؤرخ في 7 مارس 1988 مجموعة من المبادئ الأساسية المتمثلة في النقل العمومي للمرأة ومشاركتها في الانتخابات وحقها

في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية. وإلى جانب ذلك كان من الضروري اتخاذ الإجراءات القانونية العملية المتعلقة بهذا المجال من خلال وضع الإطار التنظيمي لضمان حماية المرأة والحفاظ على حقوقها الاجتماعية التي تم إقرارها منذ الاستقلال تطبيقا للهدف الذي تسعى إليه الحكومة.

وفي إطار تطبيق المعاهدات الدولية وخاصة في مجال العنف والمعاملة المهينة ضد المرأة (تم إصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995)، وفي إطار دستور 1992 تم التأكيد على الحرية الجسدية. وأصبح للمرأة الحقوق الأساسية في جميع المجالات الراجعة لهذه المنظومة التشريعية.

وتعتبر مصادقة تونس على الاتفاقيات الدولية وخاصة منها المتعلقة بالاتفاقية المرأة الدولية منذ سنة 1985 والمصادقة على الاتفاقية في 1989 من القرارات المكرسة لالتزام الدولة التونسية بتبني مجموعة من التدابير القانونية الفاعلة والمتعلقة بحماية حقوق المرأة.

منذ بداية التسعينات تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في:[1]

– إحداث كتابة دولة للمرأة في سنة 1992 والتي كرست اهتمام الدولة بقضايا المرأة.

– إحداث وزارة شؤون المرأة والأسرة، أصبحت في أوت 1992 وزارة مكلفة بالمرأة والأسرة وفي إطار تطوير السياسة العامة للدولة في المجالين أصبحت وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين لتواكب التطورات الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع.

– المركز للبحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة الذي يعتبر أداة لتنفيذ برامج التنمية والبحث العلمي والتدريب والتوثيق في مجال المرأة والأسرة.

– من مجموع هذه الآليات والمؤسسات في تحقيق العمل المشترك (شراكة بين المرأة والرجل) في حماية المرأة وفي المجالات والمشاريع في التشجيع على العمل المشترك.

تندرج الاستراتيجية الوطنية التونسية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة في صميم الاهتمامات الوطنية النابعة من الاطار المرجعي والمبادئ الأساسية، وكما هو بديهي فان أي مسار تنموي والشروع في تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية يبقى مرتبطا بمدى تفاعل المحيط، ومنظومة القيم المؤثرة في هذه الممارسات والسلوكيات العنيفة بل والمبررة لها في بعض الأحيان

– وقد مكنت أول دراسة انجزتها وزارة شؤون المرأة والأسرة سنة 2004 من الوقوف على عدة عناصر ومعطيات ذات علاقة بالتعامل والتصرف مع حالات ووضعيات العنف؛ مثل الحاجة لاعتماد اطار

[1]- وزارة شؤون المرأة والأسرة: الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة: مرجع سابق.

مرجعي مشترك، وضرورة توافر البيانات والمعطيات المتعلقة بظاهرة العنف ضد المرأة، وقضية نقص الكفاءات والمؤسسات والخدمات للعناية والاحاطة بحالات العنف ضد النساء

– تكوين لجنة وطنية للقيام بعملية تشخيص الوضع في فيفري 2007، بالتركيز على الدراسات والمراجع التونسية المتعلقة بالعنف، والبرامج الموجودة ذات الصلة بالموضوع. وتم المصادقة على الوثيقة النهائية لمشروع الاستراتيجية في جوان 2007، ليتم اعتماد المشروع من طرف وزارة شؤن المرأة سنة 2008.

– تبنت وزارة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة داخل الأسرة والمجتمع منذ عام. 2008 وقد تم تطوير الاستراتيجية من خلال نهج تشاركي شمل مختلف الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويهدف إلى مراجعة وتنفيذ القوانين الخاصة بمنع العنف ضد المرأة، وقد أدى ذلك إلى صياغة واعتماد قانون شامل للقضاء على العنف ضد المرأة. تم مراجعة الاستراتيجية في عام 2019 مع مراعاة أحكام هذا القانون. لم تخصص الدولة التونسية لهذه الاستراتيجية أي ميزانية أو موارد.

– ورشة لإعادة اطلاق الاستراتيجية واحداث لجنة متعددة القطاعات2012. مراجعة استراتيجية 2013.[1]

– في عام 2017 أقرت تونس القانون الأساسي عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، والذي يهدف إلى وضع تدابير للقضاء على جميع أشكال العنف القائم على التمييز بين الجنسين، لتحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية.[2]

– كما أطلقت وزارة الأسرة في نوفمبر 2023 استراتيجية وطنية لإنتاج مؤشرات حول العنف ضد المرأة، والتي تهدف إلى تمكين الجهات المعنية من الوصول إلى معطيات إحصائية محدّثة دورياً وتحديد 112 مؤشرًا لقياس العنف المسلّط على النساء.[3] بالإضافة إلى ذلك تم إعداد دليل للتعهد بالنساء ضحايا العنف في القطاع الاجتماعي، بهدف توفير الإرشاد القانوني والمساعدة الاجتماعية والنفسية للضحايا.[4]

برغم تبني تونس استراتيجية وطنية شاملة لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل حياتها. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[5] والتي تعكس التزام تونس بحماية المرأة وتعزيز حقوقها من خلال سياسات وتشريعات تهدف

[1] - وزارة شؤون المرأة والأسرة: الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة، المرجع السابق.

[2] - قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة: متوفر على الرابط: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في تونس- قاعدة بيانات النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الأمن في تونس
https://legislation-securite.tn/ar/latest-laws

[3] - الموقع الرسمي لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن للجمهورية التونسية: متوفر على الرابط: /

[4] - دليل التعهد بالنساء ضحايا العنف –القطاع الاجتماعي متوفر على الرابط: -https://www.social.gov.tn/sites/default/files/2022

[5] - وزارة شؤون المرأة والأسرة: الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة، مرجع سابق.

إلى الوقاية والحد من العنف ضدها. تبقى هذه المبادرات غير مكتملة ما لم تؤسس في الواقع على الممارسات العملية فهي تحتاج إلى جهود متواصلة لتفعيلها وتنزيلها، هذه الاستراتيجية توصل فيها إلى المستوى العملي من خلال:

- تجميع وتحليل البيانات والإحصائيات والبحوث وإنجاز دراسة وطنية.
- القيام بحملة اعلامية اجتماعية. والقيام بحملات توعية واتصال.
- تسجيل وتوثيق حالات العنف وتصنيف أنواع العنف. إلى جانب حقوق المرأة.

4-3-الاستراتيجية المغربية لمحاربة العنف ضد النساء:

اعتمدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المغربية، منهجا وخططا منها الخطة الحكومية الثانية المعنية بالمساواة (*ICRAM 2*) للفترة 2017- 2021 حيث تتبع خط إكرام1 خطة إكرام 2، وتسعى إلى محاربة العنف ضد النساء، وضمان المساواة بين المرأة والرجل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يحدد المحور الرابع للخطة ستة أهداف مرتبطة بتنفيذ القوانين الخاصة بمكافحة التمييز ضد النساء، وضمان تنفيذ القوانين التي تضمن حقوق المرأة، وإنشاء إطار مناسب وفعال لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وضمان الحماية والدعم للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، والحد بشكل مستدام من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتعزيز الحماية الاجتماعية للنساء. تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة من خلال هذه الاستراتيجية الوطنية على محاربة العنف ضد النساء وفق المخطط حتى عام 2030، بناءا على الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى حماية المرأة وتنفيذ الالتزامات الحكومية الوطنية والدولية. طبقت عملية تطوير الاستراتيجية نهجا تشاركيا يشمل المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

تعتمد الاستراتيجية على عدة محاور رئيسية تشمل:[1]

- **التوعية والتثقيف:** من خلال حملات إعلامية مستمرة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، لرفع الوعي بمخاطر العنف ضد المرأة وآثاره النفسية والجسدية، واستخدام منصات التواصل الاجتماعي للتفاعل مع الجمهور والتثقيف بشأن حقوق المرأة وطرق الإبلاغ عن العنف. اضافة الى تنظيم ورش عمل وحملات توعية في المدارس والجامعات لتعريف الشباب بمفاهيم العنف ضد المرأة وكيفية الوقاية منه.

[1]- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2020-2030: نشرتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأُسْرَة، وتوضح رؤية المغرب وجهوده في مكافحة العنف ضد النساء .

– **الدعم القانوني والتشريعي:** بتوعية النساء بحقوقهن القانونية والسبل المتاحة للمطالبة بالعدالة ونشر المعلومات حول القوانين المحلية الخاصة بحماية النساء من العنف، مثل قانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. اضافة الى تحفيز المؤسسات القانونية على تسهيل وصول النساء إلى العدالة وتقديم الدعم اللازم.

– **مشاركة المجتمع المدني:** انطلاقا من تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في محاربة العنف ضد المرأة من خلال شراكات مع الحكومة والمنظمات الدولية، وبدعم الجمعيات والمنظمات التي تقدم خدمات الدعم النفسي والقانوني للنساء الناجيات من العنف.

– **التنسيق بين المؤسسات الحكومية:** كذلك بتنسيق جهود وزارات مختلفة مثل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل لتطبيق استراتيجيات شاملة، وإنشاء مراكز استقبال خاصة بالنساء ضحايا العنف لتوفير الدعم الطبي، النفسي والقانوني.

– **التشجيع على الإبلاغ عن العنف:** بتشجيع النساء على الإبلاغ عن حالات العنف من خلال قنوات آمنة وسرية، مثل الخطوط الهاتفية المجانية أو التطبيقات الإلكترونية، وتقديم حوافز وطمأنة للنساء حول سرية الإجراءات وحمايتهن من الانتقام.

– **تعزيز البحث والإحصاءات:** بداية من جمع البيانات والإحصائيات حول حالات العنف ضد المرأة لتوجيه السياسات والإجراءات المستقبلية، دعم البحث العلمي حول العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساهم في العنف ضد المرأة.

الهدف من هذه الاستراتيجية هو خلق بيئة آمنة للمرأة، وزيادة قدرتها على الوصول إلى الدعم والحماية، وتعزيز مكانتها في المجتمع بشكل عام.

لقد أرست السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030: التي تم اعتمادها في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2021، وتهدف إلى ضمان المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الـ22 لوقف العنف ضد النساء والفتيات، التي أطلقتها الحكومة المغربية لتعزيز التوعية والتثقيف حول مخاطر العنف ضد النساء وآثاره.

مشاركة المغرب في المؤتمرات الدولية لمكافحة العنف السيبراني ضد النساء، والتي تبرز التزام المغرب بحماية النساء من العنف الرقمي والتصدي له.

وتستند هذه المصادر إلى السياسات والبرامج التي يعتمدها المغرب في مكافحة العنف ضد النساء وتظهر التزامه بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها من مختلف أشكال العنف.

– تطور الاستراتيجيات الوطنية المغربية:

– الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2002 وضعت بمشاركة مختلف القطاعات الحكومية والجمعيات النسائية الحقوقية، وتم تنزيل مضامينها ضمن إطار أشمل هو "الاستراتيجية الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين" لسنة 2006، إضافة إلى إطلاق البرنامج المتعدد القطاعات لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي "تمكين 2008–2012".[1]

– الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة 2007 طورت من قبل وزارة الأسرة وشؤون المرأة آنذاك، واشتملت على ثلاثة مجالات تدخل: الخدمات المناسبة والمتنوعة، تعبئة المجتمع والتضامن الاجتماعي والوطني، وبناء التحالفات. كما سهلت العديد من التغييرات التشريعية مثل تعديل قانون الجنسية وقانون الأسرة وقانون العقوبات.[2]

– السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة في أفق 2030 تم اعتمادها في المجلس الحكومي بتاريخ 24 يونيو 2021، وتهدف إلى حماية وتمكين النساء في وضعية صعبة، سيما في الأزمات، كالنساء اللاجئات والمهاجرات وضحايا الاستغلال الجنسي والاتجار في البشر، والمساهمة في تغيير المعايير الاجتماعية والثقافية المساهمة في العنف وجميع الممارسات القائمة على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.[3]

في إطار تفعيل البرنامج الحكومي2021/2017 لاسيما الإجراء المتعلق بـ"إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء"، عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إعداد سياسة وطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030، وفق رؤية جديدة لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء ولتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والدولية المترتبة عن هذه الإصلاحات. وقد تبنت الوزارة في إعداد هذه السياسة مسارا تشاوريا موسعا، حيث تم إطلاق سلسلة من اللقاءات التشاورية مع قطاعات حكومية معنية لبناء تصورات مشتركة بين جميع القطاعات حول المحاور والأهداف الكبرى للسياسة وتدقيق الإجراءات والمؤشرات الخاصة بكل محور وكذا تحديد التزامات جميع الشركاء المؤسساتيين، إلى جانب لقاءات تشاورية مع المنتخبين ومع منظمات المجتمع المدني خاصة

[1] - تدابير وحملات لمناهضة العنف ضد النساء... ولكن؟ : العمق المغربي، متوفر على الرابط *https://al3omk.com/488171.html*.

[2] - المؤشر 15 وجود استراتيجية وطنية لمنع ومحاربة العنف ضد النساء، متوفر على الرابط */https://www.efi-rcso.org/ar*.

[3]- الاسكوا: الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة: السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق سنة 2030، جويلية 2021، متوفر على الرابط *https://nwm.unescwa.org/ar/resources/294*.

الجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وكذا مع اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، وباقي آليات تنسيق التكفل بضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي ومع الشركاء الدوليين.

ويشكل إعداد هذه السياسة جوابا على دلالات المؤشرات المرصودة حول ظاهرة العنف ضد النساء التي لازالت تطرح تحديات كبيرة وخصوصا مع بروز أشكال وأنواع جديدة للعنف الممارس ضد النساء وذلك على الرغم من الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، على مدار أكثر من عقدين.

وقد تم إعداد هذه السياسة الوطنية اعتمادا على الركائز الأربع المعترف بها دوليا في مجال مناهضة العنف ضد النساء، والمتعلقة بالوقاية، والحماية، والتكفل والمتابعة القضائية، وذلك وفق رؤية واضحة ومشاركة بين جميع المتدخلين. تواكب الإصلاحات القانونية المنجزة في مجال حماية النساء من العنف والتمييز والاستغلال والتعذيب والاتجار في البشر وغيره، وتعزيز النهج الوقائي والتدابير الزجرية والاجتماعية والمؤسساتية، والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع، مع إعطاء بعد جهوي مجالي لهذه الاستراتيجية يحقق التكامل والنجاعة.

كما تسعى هذه السياسة للمساهمة في حماية وتمكين النساء، لا سيما في الأزمات كالنساء اللاجئات والمهاجرات وضحايا الاستغلال الجنسي والإتجار في البشر، والمساهمة في تغيير المعايير الاجتماعية والثقافية التي تطبع مع العنف وجميع الممارسات القائمة على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

أهداف ومكونات الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030: [1]

– الوقاية: نشر الوعي المجتمعي حول مخاطر العنف ضد المرأة وأهمية مناهضته من خلال برامج تعليمية وتوعوية.

– الحماية: توفير خدمات متكاملة للنساء والفتيات الناجيات من العنف، بما في ذلك الدعم القانوني الاجتماعي، والنفسي.

– التمكين: تعزيز قدرات النساء والفتيات وتمكينهن في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية.

– التكفل بالضحايا: تطوير آليات فعّالة للتعامل مع حالات العنف، وضمان تقديم الدعم اللازم للناجيات.

– اضافة الى جهود الحملات الوطنية التحسيسية: بإطلاق حملات وطنية سنوية لوقف العنف ضد النساء والفتيات، مثل الحملة الوطنية الـ 22 الممتدة من 25 نونبر إلى 10 ديسمبر، بهدف توفير بيئة أسرية آمنة ورافضة للعنف، وترسيخ قيم المساواة وثقافة التعايش داخل الأسرة المغربية.

[1] - اطلاق الحملة التحسيسية الواحدة والعشرين لوقف العنف ضد النساء والفتيات: 27/ 2023/11، متوفر على الرابط *https://social.gov.ma*

– مبادرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان: إطلاق حملات لضمان فعلية محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، من خلال تنظيم ورشات وطنية وجهوية تهدف إلى تعميق الفكر وتطوير الأدوات الممكنة للنهوض بأوضاع النساء والفتيات والحد من العنف الممارس عليهن.

أطلق المجلس الوطني لحقوق الانسان، ابتداء من 25 نوفمبر 2020، حملة لضمان فعلية محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، من خلال تنظيم مجموعة من الورشات الوطنية والجهوية التي تهدف إلى تعميق الفكر وتطوير الأدوات الممكنة للنهوض بأوضاع النساء والفتيات والحد من العنف الممارس عليهن. وتندرج هذه الحملة في إطار "حملة الستة عشر يوما العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، التي تعتبر حدثا دوليا ينطلق سنويا في 25 نوفمبر، تاريخ الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ويختتم في 10ديسمبر، الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان. ويتمثل الهدف من الحملة في الوقوف عند فعلية ومدى نجاعة الأطر القانونية والمؤسساتية للحد من العنف ضد النساء والقضاء على الإقصاء، وضمان الحماية الاجتماعية للنساء في وضعية هشاشة، فضلا عن تعميق الفهم حول المداخل التي من شأنها تعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى تمكين النساء اقتصاديا وضمان استفادتهن من خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية. كما ترمي هذه الحملة الى تعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين على المستوى الترابي، لتملك المقاربة السليمة المتمركزة حول الناجية من العنف وللحد منه ضد النساء والفتيات.

وفيما يتعلق بمحور تعزيز قدرات المسؤولين على إنفاذ القوانين من حيث إعمال مضامين النصوص القانونية الوطنية، لاسيما القانون 13–103 والقانون الجنائي بشكل يتوافق والصكوك الدولية ذات الصلة، تم في 25 نوفمبر 2020، إعطاء الانطلاقة الرسمية للتدريب حول "مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزليين: الأطر المرجعية الدولية والوطنية"، بهدف تزويد المحامين والمحاميات بالعدة البيداغوجية لمناهضة العنف ضد النساء ومساعدتهم على تملك الأطر القانونية والمعيارية لضمان حقوق النساء الناجيات من العنف وآليات التكفل بهن تماشيا والمعايير النموذجية في المجال. وقد افتتح أشغال هذا التكوين السيد منير بن صالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد مايكل انكلدو رئيس مكتب مجلس أروبا بالمغرب، والسيد عمر ودرا، رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب.[1] كما تم

[1] - المجلس الوطني لحقوق الانسان: 2020/11/25 متوفر على الرابط:
https://cndh.ma/ar/almjls-alwtny-lhqwq-alansan-ytlq-hmlt-ldman-flyt-mharbt-jmy-ashkal-alnf-dd-alnsa-walftyat?.com

في 25 نوفمبر إلى غاية 10 ديسمبر 2020 إنارة بناية المجلس الوطني لحقوق الإنسان باللون البرتقالي الذي يرمز على المستوى الأممي، إلى اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة.

ان تبنى المغرب لاستراتيجية وطنية شاملة لمحاربة العنف ضد المرأة، تهدف إلى توفير بيئة آمنة تضمن حماية المرأة وتعزز حقوقها، مع التركيز على الوقاية، الحماية، التمكين، والتكفل بالضحايا. واستراتيجيتها الاتصالية في القضاء على العنف ضد المرأة تهدف إلى رفع الوعي، تعزيز حقوق المرأة وتعزيز دور المجتمع في مكافحة العنف الموجه ضد النساء. حيث تعكس هذه الجهود التزام المغرب بحماية المرأة وتعزيز حقوقها من خلال سياسات وتشريعات تهدف إلى الوقاية والحد من العنف ضدها.

II. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة: (الجزائر)

تحظى الأسرة بحسب ما ينص عليه الدستور بالحماية لأنها تعد عاملا أساسيا في ضمان تماسك هذا الأخير واستقراره؛ ولأن المرأة تعد محور الخلية الأساسية للمجتمع، فإن الدولة أولت عناية خاصة لها لاسيما في مجالات التربية والتعليم، والرعاية الصحية والعمل؛ اذ تعد الجزائر من الدول التي أولت اهتماما بالغا لمكافحة العنف ضد المرأة، حيث اعتمدت استراتيجيات وطنية متعددة لمواجهة هذه الظاهرة.[1]

1- مكافحة العنف ضد المرأة من منظور استراتيجي قانوني: (الاستراتيجية القانونية)

شهدت الجزائر منذ استقلالها مسارا دستوريا متدرجا في تكريس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، حيث عكست الدساتير المتعاقبة تطورا واضحا في مكانة المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد نص دستور 1963 على احترام الحقوق الأساسية وضمان الحريات العامة وتبعه دستور 1976 الذي رسخ مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات وأكد على عدم التمييز على أساس الجنس. كما جاء دستور 1989 ليعزز هذه المبادئ، من خلال ضمان حقوق المرأة والمواطن وحماية الحريات الفردية والجماعية. وفي دستور 1996، أدرجت أحكام صريحة تضمن المساواة أمام القانون وتلغي التمييز على أساس الجنس، مع تأكيد دور الدولة في حماية الحقوق والحريات. وقد مثل إدراج المادة 31 مكرر خطوة نوعية من خلال الاعتراف بالدور السياسي للمرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة، إلى جانب الحماية القانونية المكرسة ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان.[2]

[1] - الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، دون طبعة، الجزائر،2007، ص5.

[2] - راضي حنان: الحماية القانونية للمرأة من العنف في القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأسرة وحقوق الطفل، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص ص 64-69.

كما التزمت الجزائر بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وسعت إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، بما يعكس إرادة سياسية لتعزيز موقع المرأة في المجتمع. وبهذا، شكل التطور الدستوري أرضية قانونية أساسية لترقية حقوق المرأة وتمكينها في مختلف المجالات.

فقضية حماية المرأة من أي شكل من أشكال التمييز منصوص عليها في الإطار الذي يتضمن الحماية لكافة المواطنين، حيث تنص المادة 29 على أن: "كل المواطنين سواسية أمام القانون". كما تنص المادة 31 على أن: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وتنص المادة 51 على: "تساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة"، وأخيرًا تنص المادة 58 على أن: "الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع".[1]

كما تعزز وضع المرأة بإدراج المادة 31 مكرر في الدستور طبقا للتعديل الأخير (سبتمبر 2008) والتي تنص على أن: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"، ويحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.

أما على مستوى القوانين، فقد قام المشرع الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ضمان حماية حقوق وحريات الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، تماشيًا مع المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن، حيث تم إعادة النظر في مجموعة من القوانين لتدارك مواطن النقص التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق.

وبخصوص المشاركة السياسية للمرأة، فقد منحت الجزائر حق الانتخاب للمرأة في عام 1962 ودخلت المرأة الجزائرية البرلمان في نفس العام. وحق الانتخاب والترشح مكفول بموجب المادة 50 من الدستور التي تنص على أنه: "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب". وتضمن مختلف قوانين الانتخابات تمثيلا متساويا وعادلا للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة، خاصة الأمر 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، المتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات، الذي ينص على أن الانتخاب حق لكل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثماني عشرة 18 سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، كما ألغى الانتخاب عن طريق الوكالة، وهو إجراء سمح للمرأة بالتعبير عن اختيارها السياسي بمطلق الحرية.

[1] - الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

وفي إطار الاهتمام المتنامي بالأسرة الجزائرية، استحدث قانون الإجراءات المدنية والإدارية قسم الأسرة، ينظر على الخصوص في كل الدعاوى المتعلقة لاسيما بالخطبة والزواج وانحلال الرابطة الزوجية وتوابعها والنفقة والحضانة والكفالة والولاية وحماية مصالح القصر. أما في مجال الأحوال الشخصية وطبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية حول ضرورة المصادقة على الآليات الدولية التي لها أثر على الوضع القانوني للمرأة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمواءمة التشريعات الوطنية لتساير التطور الحاصل في القانون الدولي في مجال حماية حقوق المرأة، يأتي الأمر رقم 05-02 المعدل والمتمّم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة، في موعده ليجسد واحدا من الالتزامات الكبرى من أجل ترقية الخلية العائلية عموما ووضعية المرأة على وجه الخصوص.

كما جاءت التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية الجزائرية المعدّل بالأمر رقم 05-01 المعدّل والمتمّم للأمر رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية لتُكرّس المساواة بين الأب والأم في اكتساب الجنسية، وذلك طبقًا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل، وكذا تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هذا إضافة إلى منح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية.

وبخصوص قانون العقوبات؛ تعاقب أحكامه العامة أي شخص قام بارتكاب جريمة دون تمييز بين مرتكبها رجلا كان أو امرأة أو بين الدوافع. ويعاقب على انتهاك الآداب والاغتصاب، وتشدد العقوبة إذا كان الجاني من أصول من وقع عليه الفعل المخل بالحياء أو هتك العرض، أو كان من فئة من لهم سلطة عليه. كما يُدين التصرفات المرتبطة بالإتجار بالنساء والفتيات (الفسق وفساد الأخلاق – الدعارة). وقد أُدخلت سنة 2005 على قانون العقوبات تعديلات جديدة تتضمن تجريم التحرش الجنسي، وإعطاء الضحية الوسيلة القانونية التي تمكنها من المطالبة بحقوقها ومتابعة المسؤول عن هذه الممارسات. أما قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، فيتضمن عدة أحكام تأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة المحكوم عليها نهائيا.

ويمنع تشريع العمل، طبقا لأحكام الدستور، أي شكل من أشكال التمييز. فالقانون رقم 66-133 المؤرخ في 02 يونيو 1966 المتعلق بالوظيف العمومي في مادته 05 يمنع أي تمييز بين الجنسين في العمل، أما القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل فيضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل والأجور والترقية والتكوين وغيرها من الحقوق الأساسية. ويعد نظام الضمان الاجتماعي نظاما حمائيا للمرأة، عاملة كانت أو من ذوي حقوق

العامل، حيث لا تتضمن أحكامه أي تمييز مرتبط بالجنس. فزيادة على الحقوق الأساسية مثل التأمين على المرض وحوادث العمل، هناك حقوق خاصة بالمرأة، لاسيما في إطار حماية الأمومة (عطلة الأمومة...) وكذا التقاعد[1].

وقد قامت الجزائر بعدد من الإصلاحات القانونية التي تدعم حقوق المرأة في 2005، وبعد حملة لمجموعات حقوقية ونسوية، أقر البرلمان قانونين يدعمان حقوق المرأة:

– الأول هو "قانون الجنسية" المعدل عبر تسهيل حصول النساء الجزائريات المتزوجات من أجانب على حق منح الجنسية لأطفالهن وأزواجهن.

– أما الثاني فهو "قانون الأسرة" المعدل الذي سهّل طلب النساء الطلاق وحضانة الأطفال. وإن كانت العديد من أحكام قانون الأسرة مازالت تمييزية، إلا أن السلطات ألغت الحكم الذي ينص على "طاعة الزوج ومراعاته".

ويحفظ الدستور الجزائري مبدأ عدم التمييز الجنسي ويفرض على الدولة اتخاذ خطوات إيجابية لضمان حقوق وواجبات جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، "بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". ففي مارس 2016، عدل البرلمان الدستور بإضافة مادة نصها: "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات".

ولم تتضمن القوانين الجزائرية أحكاما خاصة بالعنف الأسري قبل 10 ديسمبر 2015، عندما أقر البرلمان عدة تعديلات على قانون العقوبات التي تجرم بعض أشكال العنف، ونصت على أحكام قاسية. كما جرم التحرش الجنسي في الأماكن العامة وشددت عقوبته. دخلت هذه التعديلات، المعروفة باسم القانون 15–19، حيز النفاذ في 30 ديسمبر 2015.

ويشكل القانون خطوة إيجابية من ناحية الاعتراف بالعنف الأسري وتجريمه نوعا ما فإنه لم يجرم جميع أشكاله، فهو لم يجرم الاغتصاب الزوجي بالتحديد. علاوة على ذلك، لا يزال القانون الجزائري يفتقر إلى تدابير قانونية شاملة ضرورية لمنع العنف الأسري ودعم الناجيات ومقاضاة المعتدين.[2] لقد تطلب

[1] - الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، انظر موقع المرأة العربية:

[2] - هيومن رايتس ووتش: مصيرك البقاء معه – تعامل الدولة مع العنف الاسري في الجزائر، أفريل 2017، ص 14.

موضوع النهوض بالمرأة قانونيا تقليص المسافة الفاصلة بين الواقع والطموح، لاسيما من خلال إدراك حقيقة الأسباب التي تقف في وجه إدماج النساء في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

2- القواعد العامة المؤسسة لحماية المرأة:

تعاني أكثر من 2،5 مليار امرأة وفتاة حول العالم من القوانين التمييزية، والافتقار إلى الحماية القانونية بوجوه شتى في أحيان كثيرة، حيث أن النطاقات التي كان يتم فيها صياغة القوانين أو تنفيذها أو حتى دراستها كمهنة عملت على إقصاء النساء والفتيات من دائرة الاهتمام على مدار الفترات السابقة.[1]

تقوم القوانين على مبدأ المشروعية، فلا يمكن اعتبار حكم إلا إذا كان منصوصا عليه في التشريع وله شرعية دستورية تسمح بتطبيقه، فلا يهتم بالنيات إلا في دوائر ضيقة، كما لا تهتم القوانين بمصير الإنسان خارج نطاق الحياة الواقعية، هذه القاعدة تحكم تعامل التشريعات الوطنية المعمول بها مع موضوع تعنيف النساء، وتظهر ملامح آليات حماية المرأة من العنف في نطاق عدة عناصر كالتالي:

2-1- تجريم أفعال العنف: من خلال قوانين ومعاهدات متنوعة، سواء كانت عامة يرد فيها العنف ضد المرأة كعنصر ضمن مجموعة عناصر مثل القانون الدولي الإنساني، الذي تناول القواعد العامة الحامية للإنسان أثناء النزاعات المسلحة، من خلال بيان سبل حمايته في نفسه وممتلكاته وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تناول كل الحقوق المضمونة للإنسان مهما كان جنسه أو بلده أو سنه أو دينه أو لونه، أو من خلال قوانين خاصة موجهة مباشرة لحماية المرأة، كالإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وغيرها من القوانين والمواثيق التي تجرم العنف عموما والعنف ضد النساء خصوصا، وقد سارت القوانين الوطنية على هذا المنوال من خلال سن قوانين تجرم العنف ضد المرأة سواء كان معنويا أم ماديا وسواء كان ضمن تجريم الاعتداء بصفة عامة أم تجريم الاعتداء على المرأة بصفة خاصة.[2]

2-2- عقد الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة: عكفت الدول بعد الحرب العالمية الثانية على ترسيخ كثير من القوانين والاتفاقيات والمعاهدات المهتمة بموضوع العنف ضد المرأة، وهي من الآليات الهادفة لتسليط الضوء على الموضوع، وكذا محاولة إجبار الدول المتأخرة في حماية المرأة من أجل تجسيد آليات قانونية وكذا متابعة الظاهرة زيادة ونقصا سواء في زمن الحروب المسلحة والأزمات أم في زمن السلم، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أصبح ساري المفعول سنة 1967، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

[1] - هيئة الأمم المتحدة، المساواة أمام القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030، يناير 2019، نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ص10.
[2] - عبد الرحمن بوقرنوس: مرجع سابق، ص664.

والثقافية لعام 1966 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1976، وكذا إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1967... شكلت هذه الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق منطلقات أسست القوانين الوطنية التي جاءت متأقلمة معها لمنع العنف ضد النساء في كل الدول.[1]

2-3- إنشاء مؤسسات اجتماعية وقانونية لحماية المرأة: من الآليات المعتمدة عند غالب الدول، وكذا عند المجتمع الدولي كامتداد للاتفاقيات والمعاهدات السالفة، إنشاء مؤسسات تكون مهمتها مراقبة واقع النساء، ورصد كل معالم العنف ضدهن، ومحاولة حمايتهن، بما يكفل إيصال الحقوق وإبعاد الضرر وكذا رصد ظاهرة العنف ضدهن بشكل يسمح بمكافحة الأمر أو التقليل من أضراره في مختلف البلدان ومختلف الميادين. ففي المجال الدولي تم إنشاء عدة مؤسسات تشكل آليات لمنع العنف ضد المرأة وبين مدى تطوره ومساسه بالقضايا الجوهرية للنساء، انطلاقا من الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة تتناول من جملة تخصصاتها مكافحة العنف ضد المرأة، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عكفت منذ تأسيسها على ملاحظة الموضوع، ورصد تطور واتساع دائرته.[2]

2-4- تمييز المرأة بمعاملات واستثناءات تشريعية: وهذه من الأساليب المشتركة بين القوانين والشريعة الإسلامية حيث اعتمد المشرع على مخاطبة النساء في بعض الجوانب بقوانين خاصة ومعاملات استثنائية ليس من باب التمييز ولكن من باب حفظ كرامتها، ومنع أي عنف اتجاهها، فنجد مثلا أن بعض القوانين الوطنية ومن باب حماية المرأة من أي استغلال نصت على منع المرأة المتزوجة من أجنبي من منح جنسيتها لزوجها وأبنائها، وهذا الأمر المعمول به في كثير من الدول حيث يتحصل الأبناء على جنسية الأب ولا يتحصلون على جنسية الأم...كما وضعت بعض القوانين ضوابط صارمة لعمل المرأة كتوقيت العمل وأماكن بعض الأعمال، بحيث تحفظ المرأة صحيا وأخلاقيا...كما هناك الكثير من الاستثناءات القانونية في بعض التشريعات غرضها حماية المرأة كالمعاملات الخاصة التي تحظى بها المرأة في مجال الإجراءات الجزائية، مثل حالة تفتيشها في حال كونها متهمة، حيث تفرض الإجراءات أن الأنثى لا تفتشها إلا أنثى...وغيرها من جملة الاستثناءات الواردة في التشريعات والقوانين الهادفة لصيانة كرامة المرأة وحريتها من كل ما من شأنه أن يتسبب في تعنيفها وهذا مراعاة لطبيعتها وخصائصها النفسية والجسدية والتي تجعلها غالبا عرضة للانتهاكات.[3]

[1] - عبد الرحمن بوقرنوس: مرجع سابق ، ص665.
[2] - نفس المرجع ، ص667.
[3] - نفس المرجع، ص668.

2-5- التشدد في العقوبة وعدم التقادم في أفعال العنف ضد المرأة: اعتمد المشرعون صيغا قانونية لإحداث الردع المطلوب، وكان التشديد بمثابة علامة فارقة في العقوبات الموجهة لكل فعل عنيف موجه ضد المرأة باعتبارها امرأة مع توفر ظرف الإصرار والترصد كما أن اعتماد قاعدة عدم سقوط العقوبة بالتقادم في بعض الجرائم المرتكبة ضد النساء في ظروف معينة طريقة أخرى لإحداث الردع وعلى سبيل التمثيل تقف في قانون العقوبات الجزائري على مثل هذه الإجراء في بعض الجرائم المرتكبة، مثل الاغتصاب الجماعي، وكذا الاعتداء الجنسي من الأصول أو ممن له حق رعاية الفتاة وغيرها، من الجرائم التي لا يستفيد الجاني من ظروف التخفيف فيها كالجرائم المتسببة لعاهة مستديمة.

فالمشرع في هذه الجرائم يشدد العقوبات مقابل ارتكابها في مواضع أخرى فرفع الحد الأدنى من العقوبة إلى أقصاها، فوصل بها إلى السجن المؤبد خلافا لما هو معمول به في القواعد العامة من قانون العقوبات في جرائم العنف العمدي.[1]

هذه القواعد التي تم ذكرها مختصرة تعد من أهم الآليات التشريعية المعتمدة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذا الإقليمية، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية وكان الهدف منها حصر دائرة العنف ضد المرأة وتقليص الضرر بشكل يسمح للمرأة بممارسة دورها في الحياة دون التعرض لما من شأنه أن يمس بكرامتها أو امتهانها أو تصنيفها.

3- استراتيجيات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

نتيجة للوعي المجتمعي بمسائل المرأة لاسيما قضايا العنف الموجه ضد الفئات الهشة من النساء عكفت الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة على إعداد استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء. حيث شهدت سنة 2004 انطلاق عملية التشاور والمشاركة التي استمرت إلى غاية 2005 وتوجت بإمضاء مشروع يتعلق بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر دورة الحياة في سبتمبر 2005، بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة وأجهزة الأمم المتحدة ممثلة في (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، و(صندوق الأمم المتحدة للسكان)، و(صندوق الأمم المتحدة للطفولة)، بهدف تدعيم القدرات التقنية والمؤسساتية للوزارة وشركائها من الحكومة والمجتمع المدني.

وتم في سنة 2006 الانطلاق في مسار تخطيط استراتيجي لوضع أسس الاستراتيجية الوطنية، تم استكماله بعقد مجموعة من اللقاءات والمشاورات أجرتها الوزارة بمساهمة مجموع الشركاء من ممثلي الوزارات، البرلمان، الهيئات النظامية، بالإضافة إلى المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

[1] - عبد الرحمن بوقرنوس: مرجع سابق، ص668.

وقد تمت هذه العملية عبر مرحلتين:

– المرحلة الأولى: تغطي الفترة من جانفي إلى جوان 2006، وتم فيها وضع الإطار العام للاستراتيجية.

– المرحلة الثانية: تغطي الفترة من جويلية إلى ديسمبر 2006، وتم خلالها صياغة الاستراتيجية الوطنية والموافقة والتصديق عليها.

وقد حدد لهذا المسار بمختلف مراحله عدد من الأهداف:

*تكوين قدرات وطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء عبر دورة الحياة وفي التخطيط الاستراتيجي.

*البدء في المسار التشاوري (حكومة – هيئات وطنية – هيئات نظامية – مجتمع مدني) لتحليل الوضعية ومجالات التنمية ذات الصلة مع مكانة المرأة، والحقوق الإنسانية للمرأة وظاهرة العنف.

*وضع إطار مرجعي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء عبر دورة الحياة.

*تدقيق وضبط الإطار العام للاستراتيجية وكذا دراسة الوضع.

*تطوير خطط خاصة بالاستراتيجية الوطنية ما بين القطاعات.

*إثراء وثيقة الاستراتيجية الوطنية وعرضها على اللجنة الوطنية لمحاربة العنف للمصادقة عليها واعتمادها قصد تنفيذها من قبل القطاعات والهيئات والتنظيمات المعنية بما فيها المجتمع المدني.

أما المخطط التنفيذي للاستراتيجية كان يهدف إلى:

أولا – إعداد وإعمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني، تتمثل محاوره الكبرى في:

*دعم وضع نظام منهجي لجمع واستعمال المعطيات حول العنف ضد المرأة وتحليلها على مستوى كل قطاع وتنظيم، وتوحيد المعلومات المستقاة، وهذا ما سيسمح بإنشاء بنك وطني للمعطيات في هذا المجال.

*خلق خدمات متنوعة ومكيّفة لضمان العلاج والأمن والحماية للنساء في وضع صعب، وهذا ما سيتطلب تطوير مقاييس وبروتوكولات خاصة للتكفل المناسب بهذه الفئة، وتكوين مقدمي الخدمات في مجال الاستماع، التكفل النفسي، المساعدة القانونية، العلاج، التوجيه... إضافة إلى دعم الخدمات المقّمة.

*التأهيل الذاتي للنساء والفتيات في وضع صعب وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تطوير مواردهن وإمكاناتهن الداخلية وضمان دعمهن من الناحية الاجتماعية والقانونية من جهة، والتعرف على احتياجاتهن في مجال التكوين المهني من جهة أخرى، لتأهيل ودعم قدراتهن خاصة في الحصول على قروض مصغّرة.

ثانيا– إعداد وإعمال استراتيجية للاتصال والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية والتجنيد الاجتماعي، للوقاية من كل أشكال العنف خاصة اتجاه المرأة.

وتسعى الاستراتيجية ومخططها التنفيذي إلى تحقيق عدة إنجازات ومكاسب، ومن أهمها نذكر:

*وضع هياكل للاستماع والمرافقة والعلاج وتسجيل الشكاوى والتقديم للعدالة والتوجيه نحو:

* مصالح الاستقبال أو التكفل سواء كانت عمومية أو تابعة للمجتمع المدني.

* تنصيب مصالح على مستوى الشرطة والدرك للاستقبال الاستعجالي والمؤقت في انتظار التوجيه والتكفل بالشخص المتضرر أو إيجاد حل نهائي.

*إدماج مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي والحقوق الإنسانية ضمن برامج ومعاهد الهيئات النظامية المعنية.

*وضع فريق متعدد التخصصات على مستوى هياكل التكفل.

*تعزيز التربية الصحية في مراكز حماية الأمومة والطفولة.

*تطوير نظام مرجعي للتوجيه والتكفل.

كما تتضمن الاستراتيجية محورا قانونيا هاما يتمثل في ضرورة ضمان حماية شرعية ومساعدة قانونية لضحايا العنف. لكن رغم الآليات القانونية المتوفرة على المستوى الوطني، والتزامات الدولة على الصعيد الدولي، إضافة إلى التجارب والنجاح الذي حققته الهيئات العمومية والجمعيات العاملة في هذا الميدان، إلا أنه يمكن تسجيل عدد من الصعوبات التي تواجه الحماية الشرعية والمساعدة القانونية. لذلك تعمل الاستراتيجية على: [1]

*تدعيم القدرات التقنية والمؤسساتية القضائية بما فيها محاكم شؤون الأسرة.

*تطوير بروتوكول ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي: استقبال، استماع، دعم، إعادة توجيه.

*إيجاد فضاءات استقبال مناسبة للاستماع والاستشارة القانونية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد النساء).

*وضع استشارات قانونية متخصصة ومجانية في كل المستويات، لاسيما بالنسبة إلى الفئات المعوزة.

*إدماج مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية للمدرسة الوطنية للقضاء والتكوين المستمر.

*تجريم العنف.

*تطوير نظام منهجي منسجم لجمع واستعمال المعطيات حول الحماية القانونية والمساعدة القانونية في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

[1] - هيومن رايتس ووتش: مرجع سابق.

ثم تم تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة للفترة الممتدة من 2007 إلى 2011 أطلقت عليها اسم الاستراتيجية الوطنية من قبل وزارة الأسرة وشؤون المرأة آنذاك، تشتمل الاستراتيجية على ثلاثة مجالات تدخل: الخدمات المناسبة والمتنوعة، وتعبئة المجتمع والتضامن الاجتماعي والوطني، وبناء التحالفات. وقد سهلت العديد من التغييرات التشريعية الصغيرة مثل تعديل قانون الجنسية وقانون الأسرة وقانون العقوبات؛ تماشيا مع هذه الاستراتيجية، كان هناك دورات تدريبية مستمرة للقضاء والدرك والشرطة. دون أن تتضمن الاستراتيجية موارد محددة وميزانية وخطة مراقبة وتقييم.

سعت الدولة من خلال هذه الاستراتيجيات إلى تدعيم القدرات والإمكانيات الوطنية على المستوى التقني والمؤسساتي من خلال التنسيق بين الحكومة والهيئات المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي والمجتمع المدني بتجنيد مجتمعي واجتماعي مدعم بنشاط التحالفات من أجل محاربة العنف ضد النساء من خلال الدعوة لكسب التأييد وتنويع الشركاء بهدف مواصلة تغيير القوانين وتطوير الذهنيات.[1]

كما أعدت الوزارة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة، **استراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة للفترة من 2008 إلى 2013**، تم اعتمادها في مجلس الحكومة بتاريخ (29 جويلية 2008)، تستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات، منها التشريع والتربية، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات، وتقترح الإجراءات الأولوية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكينها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفاعلية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد. تمثلت الأهداف الأساسية من وضع هذه الاستراتيجية في:

*السماح للنساء والرجال، نهاية المخطط الاستراتيجي، من الاستفادة عبر دورة الحياة من السياسات وبرامج التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في احتياجاتهم وبالتالي ضرورة تأهيل النساء.

*المساهمة، مع نهاية المخطط الاستراتيجي، في تطوير بيئة مشجعة للتنمية المستدامة مبنية على الشراكة الفعالة بين النساء والرجال، تسمح لهم باتخاذ القرارات التي تهمهم معا.

بعد مصادقة الحكومة على الاستراتيجية، واصلت الوزارة عملها بإعداد مخطط تنفيذي للأربع سنوات القادمة أي من (2009 إلى 2012)، سعيا إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين للاستراتيجية. وتشمل تسعة محاور من بينها القانون، التعليم، الصحة والاقتصاد...[2] وخطة العمل الخاصة بها خلال الفترة

[1] - الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، دون طبعة، الجزائر،2007، ص5.

[2] - تقرير حول تحليل الوضع الوطني: الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص 38.

من(2009-2014) والبرنامج المقترح للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2009-2011) وبرنامج "تعزيز الانصاف والمساواة الجنسانيين وإنشاء آلية للحماية من العنف ضد المرأة"؛ وهي برامج تهدف بالأساس إلى تحقيق استفادة متساوية بين الجنسين من برامج التنمية وتعزيز الأسس المكتسبة للمرأة الجزائرية المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتتمحور حول هدفين رئيسيين هما: تنفيذ تغييرات عميقة ودائمة في العلاقات بين النساء والرجال بحيث يتم احترام الحقوق والحريات من كلا الجنسين، تحقيق قدر أكبر من الكفاءة لسياسات والبرامج للنهوض بالمرأة.[1]

وانطلاقا من مجالات التدخل المقترحة في الاستراتيجية، تم التعرف على الإجراءات الضرورية الكفيلة بتحسين وضع المرأة، وتحويلها إلى برامج ومشروعات تنفيذية من خلال خمس محاور تتمثل في:[2]

*الدراسات والبحوث.

*الدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير.

*دعم القدرات، خاصة من خلال التكوين، خصوصا في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي.

*الاتصال. والمتابعة والتنفيذ.

ولعل من أبرز هذه الاستراتيجيات "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي تمتد من عام 2015 إلى 2020؛ وتهدف إلى خلق مجتمع آمن خال من العنف يضمن حماية المرأة، ويقدم خدمات متكاملة، يلتزم بتطبيق حقوقها وضمان مشاركتها الفعالة والعادلة في مختلف مجالات الحياة. في عام 2019 أعلنت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وشؤون المرأة أن الوزارة تقوم بإعداد استراتيجية وطنية للمرأة والأسرة، ولكن لم يتم إيضاحها حتى مطلع 2025. تتضمن الاستراتيجية أربعة محاور رئيسية: [3]

1/ محور الوقاية: يهدف إلى تعزيز التوعية والتثقيف للحد من مظاهر العنف ضد المرأة.

2/ محور الحماية: يتعلق بتوفير الدعم والحماية للنساء المعرضات للعنف.

3/ محور التدخلات: يشمل تقديم الخدمات اللازمة للضحايا والتعامل مع الحالات الطارئة.

4/ محور الملاحقة القانونية: يركز على ضمان تطبيق القانون ومحاسبة المتورطين في أعمال العنف ضد المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الجزائر بتطوير وتنفيذ استراتيجيات إعلامية وتوعوية لمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال تنظيم حملات توعية وتشكيل شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع.

[1] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص 142.
[2] - هيومن رايتس ووتش: مرجع سابق.
[3] - الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

كما أطلقت تطبيقات رقمية محلية مثل "جزايرية" و"ألو شرطة"، بالإضافة إلى تفعيل تطبيقات عالمية مثل "سوروريتي" و"داين"، بهدف تقديم الدعم والمساعدة للنساء المعرضات للعنف. تشير جمعية "نساء في شدة" إلى تسجيل ما بين 7,000 و8,000 حالة عنف ضد المرأة سنويا في الجزائر، مع التأكيد على أن هذه الأرقام قد لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة.

تظهر هذه الجهود المتنوعة التزام الجزائر الجاد بمكافحة العنف ضد المرأة، مع التركيز على الوقاية الحماية، التدخلات الفعالة، وضمان تطبيق العدالة.

وسنعمد فيما يلي إلى الاطلاع على المرجعية التي تستند إليها الجزائر في صياغة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على أساس الجنس أولا، ونتطرق لمجالات التدخل الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة ثانيا.

4- مقومات الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء:

نقصد بالمقومات تلك الأسس التي قامت عليها الاستراتيجية الوطنية حيث أنها تعبر عن توجه الدولة نحو الوفاء بالتزاماتها من خلال مؤسسات رسمية تصوغ هذه الاستراتيجية بالتشارك مع الهيئات الفاعلة داخل المجتمع المدني ومشاورتها فيما تعلق بمناهضة العنف ضد المرأة.

نظريا تنطلق جهود التصدي لمكافحة العنف ضد المرأة في بعدين أساسين بعد وقائي، وآخر علاجي، الأول يظهر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يجب أن تهتم المؤسسات الاجتماعية ابتداء من الأسرة بتنشئة الفرد وتربيته بشكل متوازن، أين تعمل على زيادة الوعي بخطورة العنف الممارس ضد المرأة من خلال تزويد الأفراد بالمعارف والمعلومات ذات العلاقة. ومن المؤكد أن للإعلام دور في إبراز أهمية الأمن والسلام والعلاقات الصحية من خلال الحب والتعاطف بدلا من نشر ثقافة العنف التي تسهم أكثر في نمو مشاعر الكره وتشجع على ممارسته.[1]

وأما الثاني- العبد العلاجي- فيحتاج إلى استخدام أساليب واستراتيجيات تتميز بالشمولية ويمكن تطبيقها للحد من العنف الممارس ضد المرأة، ولعل الاعتراف بوجود هذه الظاهرة وعدم إخفائها يعتبر الخطوة الأولى في طريق الحل، ومهما كانت أسباب ودوافع العنف لابد من رفض التصور القائم على أن العنف هو نمط ثقافي يتناقله الأبناء عن آبائهم ليعد إنتاج نفسه باستمرار كقدر محتوم لا يمكن تغييره.[2]

[1] - حراحشة أحمد حسن محارب: العنف ضد المرأة وأشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.ص26.

[2] - نفس المرجع، ص27-26.

وقد توجهت التشريعات على اختلاف مرجعياتها لإيجاد حل لمعضلة العنف ضد المرأة، هذه المعضلة الاجتماعية الاخلاقية ووضع حد لتوسعها خاصة" مع تطور المدنية، تميزت هذه التوجهات في ثلاث مجالات أساسية ركزت على مقاومة العنف ضد المرأة، وهي التشريع الإسلامي، وكذا القوانين الدولية والوطنية، والمجال الثالث الإعلام بمختلف وسائله ومؤسساته، وقد اعتمد كل مجال على آليات وأسس حاولت من خلاله معالجة المشكلة، وسواء اتفقت هذه المجالات في بعض المنطلقات والآليات أم اختلفت فإن المعتبر في هذا هو مدى جدوى ونجاح كل محاولة في تقليص دائرة العنف.

فتتبع هذه الآليات والأسس المعتمدة يضعنا أمام صورة واضحة تبين مدى جدية كل محاولة ومدى نجاحها في مقاومة العنف ضد المرأة خصوصا في ظل توسع دائرة تعنيف المرأة، أخذا بعين الاعتبار كون الظاهرة معقدة بشكل يجعل معالجتها ومحاولة التقليص منها أمرا صعبا، فبيان الأسس التي اعتمدتها الشريعة الاسلامية، وكذا القانون والاعلام قد يعطينا تصورا متكاملا لما من شأنه أن يحمي المرأة.[1]

ولم تقتصر المنظومة الجزائرية في مجال النهوض بالمرأة وحمايتها من العنف على المكاسب التشريعية بل تعدتها الى احداث مؤسسات وبرامج مساندة دعمت هذه المنظومة، ومن أهم هذه المؤسسات "الوزارة المنتدبة الكلفة بالأسرة وقضايا المرأة" التي تعتبر المؤسسة المعنية بشؤون الأسرة والمرأة حيث أسندت اليها مهام سياساتية وتخطيطية واشرافية، وتأثير وضغط أين تقوم بمهمتها بالتعاون مع مختلف الشركاء من قطاعات وزارية وهيئات وطنية ومجتمع مدني ووسائل اعلام بهدف ترقية حقوق المرأة والطفولة والأسرة لاسيما من خلال المرافعة والتوعية والاعلام واعداد الاستراتيجيات وبرامج عمل على المستويين المركزي والمحلي، الى جانب التنسيق والتشاور على الصعيد الاقليمي والدولي.[2]

وقد حرصت الوزارة على مواصلة برنامج عملها في مجالات عديدة تتقاطع فيها جهودها مع جهود مختلف القطاعات الوزارية لتجسيد برنامج الحكومة، خاصة فيما يتعلق بـ:[3]

– تقييم وضعية الأسرة وقضايا المرأة من خلال عمل اللجان الوزارية المشتركة على مستوى الوزارة خاصة لجنة المرأة ولجنة الطفولة.

– وضع وتنفيذ سياسة وطنية للأسرة وقضايا المرأة.

– المساهمة في تكييف التشريع الوطني الخاص بالأسرة والمرأة؛ حيث ساهمت الوزارة في تعديل قانوني الأسرة والجنسية، واقتراح تعديل قانون العقوبات باقتراح نص يجرم العنف المنزلي...

[1] - عبد الرحمن بوقرنوس: حماية المرأة من العنف بين الآليات التشريعية في الفقه الاسلامي والقانون المقارن، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص ص652-679.

[2] - راضي حنان: مرجع سابق، ص 155.

[3] - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجن +15، من اعداد الوزارة المنتدبة الكلفة بالأسرة وقضيا المرأة، ص 35.

– تعزيز الاطار المؤسساتي في مجال ترقية خلية الأسرة وقضايا المرأة.

– تعميق المعرفة بتحولات بنية الأسرة وآثارها على الفئات الخاصة.

– التنسيق والتعاون مع الفاعلين الرئيسيين في مجال الأسرة والمرأة على الصعيدين الوطني والدولي خاصة القطاعات الوزارية المعنية بقضايا المرأة، من خلال انشاء لجان متخصصة منها لجنة المرأة ولجنة الطفولة على مستوى الوزارة، وكذا التنسيق والتعاون مع المجتمع المدني الذي يعتبر شريكا هاما في حماية حقوق المرأة والدفاع عنها؛ من خلال المشاركة خاصة في النشاطات التحسيسية وتعميق النقاش بخصوص ادماج الوسائل المرتبطة بالمواطنة والمساوات في الحقوق بين الجنسين.

– تفعيل وظيفة الاعلام والاتصال حول الأسرة وقضايا المرأة من خلال اصدار منشورات ومطويات واصدار حصص اعلامية تخص ترقية الخلية الأسرية والمرأة واطلاق موقع على شبكة الأنترنت.

– المناصرة لدى أصحاب القرار لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية.[1]

ويتمحور برنامج عمل الوزارة المنتدبة ضمن هذا المنظور، حول:

* جعل قضايا الأسرة والمرأة دائمة الحضور ضمن اهتمامات الدولة والمجتمع.

* المساهمة في تحيين وتكييف التشريع الوطني الخاص بالأسرة والمرأة، حيث ساهمت الوزارة في تعديل قانوني الجنسية والأسرة، واقتراح تعديل قانون العقوبات باقتراح نص يجرم العنف المنزلي.

* انجاز بنك معلومات حول الأسرة والمرأة والطفولة وكذا نظام معلومات مؤسسي حل ظاهرة العنف ضد المرأة، ممنهج يهدف لجمع واستعمال المعطيات والاحصائيات حول النق ضد المرأة وتحليلها على مستوى كل القطاع، الى توحيد المعلومات المستقاة وانشاء بنك وطني للمعطيات في هذا المجال.

* تشجيع اجراء الأبحاث والدراسات مع مراكز الأبحاث الوطنية، حيث أنجزت مجموعة من الدراسات كان من بينها: "التماسك الأسري ومكافحة العنف ضد المرأة"، الدراسة الخاصة بالنساء الجزائريات "وقائع ومعطيات" الصادرة عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة (2006)، المسح الوطني حول العنف ضد المرأة في الجزائر في اطار مشروع *UNFPA- UNIFM- UNICEF* (صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة– منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"– صندوق الأمم المتحدة للسكان) والذي هدف الى جرد المعطيات المنتجة حول العنف ضد المرأة في الجزائر(أكتوبر 2006)، الدراسة المتعلقة بالمرأة الجزائرية في التشريع الوطني التي أعدتها *MDCFCF* سنة 2006، وتم تحديثها سنة 2007 واطلاقها من قبل الجامعة العربية في اطار اعداد الموسوعة حول المرأة العربية في تشريع الدول العربية.

[1] - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجن +15، مرجع سابق، ص ص 38-39.

* اعداد الاستراتيجيات والخطط، على سبيل المثال الاستراتيجية الوطنية لترقية وادماج مرأة (2008) الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة (2007)، استراتيجية وطنية للأسرة (2009).

* عقد ملتقيات وندوات جهوية ووطنية حول اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، التوعية بحقوق المرأة، احتياجات الفتاة، تكوين ومرافقة المرأة الماكثة بالبيت والمرأة في الوسط الريفي وغيرها.

* تعزيز قدرات العاملين في مجالات الأسرة والمرأة والطفولة من خلال التكوين، ويتوجه أساسا نحو الموارد البشرية التابعة للوزارة أو نقاط الارتكاز في القطاعات المختلفة المعنية خاصة بمجالات التخطيط الاستراتيجي وصياغة المشاريع، تقنيات الاتصال والمرافعة، مقاربة النوع الاجتماعي مرافقة حاملات المشاريع خاصة في المناطق الريفية، تقنيات التشخيص ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج العمومية.

قامت الوزارة أيضا بعدة أنشطة من أهمها تنظيم أيام دراسية وملتقيات عبر مختلف أنحاء الوطن بهدف الاستفادة من نتائج التحقيقات حول العنف ضد النساء لوضع برامج خاصة، والبحث عن حلول عملية لكيفية تجاوز الصعوبات التي من شأنها ضمان حماية ناجعة للفئات المعنفة، وأيضا المساهمة في تغيير الصورة الذهنية أو النمطية للعنف بالتركيز على التوعية والوقاية وتكوين المتدخلين.

أما في مجال التعاون الدولي فقد قامت الوزارة بإبرام عدة اتفاقيات تعاون مع برامج الأمم المتحدة لاسيما صندوق الأم المتحدة الانمائي– صندوق الأمم المتحدة للسكان– صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة –صندوق الأمم المتحدة للطفولة في اطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة، والمخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة، ومشروع يتعلق بالمساواة بين الجنسين يتمحور حول ثلاث أهداف رئيسية هي:[1]

– تحسين نوعية المعلومات حول النوع الاجتماعي خاصة المؤشرات الاحصائية ودعم القدرات المؤسسية من حيث دمج مقاربة النوع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

– تحسين عمالة النساء خاصة التي في وضع صعب وتعيش في المناطق الريفية ودعم اندماجهن في سوق العمل.

– ترقية صورة المرأة في الأنشطة ودعم قيم الانصاف والمساواة.

كما تم التعاون مع الكتب التنفيذي البلجيكي في تنفيذ مشروع يتعلق بالدعم المؤسساتي الذي يهدف الى تعزيز وترقية ودعم السياسات الخاصة بالأسرة وقضايا المرأة من خلال:[2]

[1] - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجن +15، مرجع سابق ، ص 37.
[2] - راضي حنان: مرجع سابق، ص 160.

* دعم القدرات التقنية للإطارات بمختلف الوزارات المعنية بقضايا المرأة في مجال التسيير.

* الطرح القائم على النوع الاجتماعي المبني على اساس تقييم مدى اشراك كل من النساء والرجال في كل عمل تخطيطي يشمل التشريع والقوانين والبرامج في جميع الميادين وعلى كافة المستويات حتى تكون الاستفادة متساوية بالنسبة للرجال والنساء واشراكهم في مختلف البرامج التنموية بدءا بالإعداد مرورا بالتنفيذ وانتهاءا بالتقييم.

* القيام بحملات التوعية والاعلام لجعل قضايا المرأة اكثر حضورا في السياسات والبرامج على المستوي المركزي والمحلي.

وفي مجال التعاون الثنائي تم ابرام اتفاقية تعاون مع كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الموريتانية في مجال النهوض بالأسرة والمرأة.

تتمتع الوزارة في عملها بموارد بشرية كما تستعين بخبراء في انجاز المسوحات والدراسات وتستفيد من موارد مالية من الميزانية العامة للدولة كما تستفيد من اطار التعاون الدولي، من دعم مالي يخصص لتنفيذ المشاريع المبرمجة في هذا الاطار.

انشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة وهو هيئة استشارية لدى الوزارة تتولى ابداء الرأي وضمان التشاور والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة والمرأة ويضم كفاءات وطنية تمثل الوزارات والهيئات والتنظيمات الجمعوية والمهنية المعنية ومراكز البحث والخبراء.[1]

وتجدر الاشارة الى أن قضايا المرأة قد تعززت على المستوى المؤسساتي اضافة الى الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، والمجلس الوطني للأسرة والمرأة بميلاد:

– لجنتي المرأة والطفولة على مستوى الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة تتولى مهمة رصد ومتابعة كل المسائل المرتبطة بمجال عملها.

– مراصد قطاعية جديدة لترقية عمالة المرأة.

– لجنة وطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة (2009).

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهدف تشجيع العاطلين عن العمل وعديمي الدخل لخلق أنشطة خاصة بما فيها أنشطة النساء في البيوت.

– تعزيز خلايا خاصة بالتنشيط الريفي التي أوكلت اليها مهمة الارشاد الفلاحي الموجه للنساء الريفيات.

– هيئة على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني لترقية حقوق المرأة الشرطية.

[1]- راضي حنان: مرجع سابق، ص 160.

– الخط الأخضر للتكفل بالنساء والأطفال والأسر بشكل عام في وضع صعب من خلال الاستماع والمساعدة النفسية والقانونية والاجتماعية والتوجيه.

وفيما يتعلق بآليات المسائلة تقوم الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة واللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان بمتابعة كل المسائل المتعلقة بحقوق المرأة وقضايا التمييز بين الجنسين، هذا اضافة الى التقييم الاقليمي حيث تبنت الجزائر برامج ومبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا والآلية الافريقية للتقييم من طرف النظراء، وانظمت طواعية لعميلة التقييم وقبولها التوصيات المنبثقة من هذه العملية، وادماجها في برنامج العمل الوطني لاسيما في مجال الحكامة وترقية حقوق المرأة.

ويشكل المجتمع المدني قوة دافعة للارتقاء بمكانة المرأة باعتباره شريكا أساسيا الى جانب الوزارة، في الدفاع عن حقوقها والمطالبة بالمساواة بين الجنسين.[1]

ومن أهم التدابير والالتزامات التي حددتها في مواجهة كافة أشكال العنف؛ اعمال المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وتخصيص الوسائل الكفيلة بإنجاح هذه الاستراتيجية على مستوى كل المتدخلين واستخدام الاتصال من أجل الوقاية والتوعية، والتجنيد الاجتماعي في مجال محاربة العنف ضد المرأة، وكذا انشاء مراكز التوجيه والارشاد الأسري التي من شأنها المساهمة في توعية مختلف أفراد الأسرة وتقديم الاستشارات قصد تطويق المشاكل التي تعترض الأسرة.[2]

في اطار جهود الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بإعداد برامج المساواة بين الجنسين وتنسيق النشاط الحكومي في مجال محاربة العنف صد النساء وصياغة سياسات متعلقة بشؤون الأسرة والمرأة والعمل على رصدها، تم إطلاق استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء مثل استراتيجية سنة 2007 التي قامت على نهج القطاعات المتعددة؛ أين أشرك فيها 15 وزارة معينة[3]، إن وضع هذه الاستراتيجية كان نتيجة تعاون الجزائر مع منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من السنوات 2003–2006، وتم رصد ميزانية خاصة بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء عن طريق تعاون بين الدولة الجزائرية ومنظمة الأمم المتحدة، حيث قدمت الجزائر مبلغا يقدر ب:114,514 دولارا أمريكيا إضافة إلى الدعم المقدم من طرف منظمة الأمم المتحدة والمقدر ب:576،900 دولارا أمريكيا[4] وقد سبق إقرار الاستراتيجية الوطنية تطبيق مشروع المبادرة الجهوية للنوع الاجتماعي " في سنوات 2000

[1] - التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجن +15، مرجع سابق، ص 39.
[2] - نفس المرجع، ص 42.
[3] - تقرير حول تحليل الوضع الوطني: الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر، تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورو متوسطية(2008-2011) برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، 2010، ص54.
[4] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص 141.

و2003، وبداية من سبتمبر 2003 قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بمشاورات مع الوزارات والهيئات الفاعلة حول موضوع العنف القائم على أساس الجنس، وتعد اللجنة سالفة الذكر الهيئة المسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وآليات تنفيذها عن ممثلين عن الوزارات المعنية في مجالات الأسرة والمرأة، ممثلي المؤسسات والإدارات العامة والمؤسسات الفاعلة ، وممثلي الاتحادات الوطنية الناشطة في مجال الأسرة والمرأة وخاصة العنف ضد النساء والأطفال، وممثلي وسائل الإعلام والشخصيات المستقلة ذات الخبرة في المجالات ذات الصلة لمهمة اللجنة، وتم وضع الإطار العام للاستراتيجية إلى أن تم إقرارها والمصادقة عليها في ديسمبر 2006.[1]

ولتحقيق أهداف الاستراتيجيات السابقة ومن بينها المتعلقة بمحاربة العنف ضد المرأة تستند الجزائر إلى مبادئ توجيهية ثلاثة هي: وضع النهوض بالمرأة في قلب العمل السياسي من الحكومة، إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات القطاعية، بدء ودعم الاجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة والأمر متروك للحكومة لتقديم الدعم لبرامج ومشاريع محددة في الحصول على الحقوق الانسانية للمرأة ومكافحة العنف ضد المرأة وبناء قدرات أصحاب المصلحة.[2]

وتقوم خطة العمل الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة على مرجعية أساسية، هي الاسلام والدستور وخطابات رئيس الجمهورية ومواثيق حقوق الانسان التي صادقت عليها الجزائر، ولأن الاسلام هو دين الدولة الجزائرية ومن مقوماتها الأساسية اعتبر مرجعا رئيسيا للاستراتيجية[3]، ذلك أن الشريعة الاسلامية بمصادرها المختلفة تهدف لصيانة كرامة الانسان واحترام حقوقه والعدل والانصاف بين الجنسين في شتى مجالات الحياة العامة والخاصة، ويتجلى ذلك من خلا ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية اللتان تعتبران النساء شقائق الرجال وتكفل حماية للمرأة من العنف في كنف الأسرة بوصفها زوجة وأما وبنتا، وما أوردنا سابقا فقانون الأسرة الجزائري يحيل فيما لم يرد فيه تنظيم لمسألة أسرية إلى الشريعة الاسلامية حسب المادة (222) منه، وتمنح المادة الأولى من القانون المدني الجزائري للقاضي اللجوء إلى الشريعة الاسلامية في حال انعدام النص على مسألة ما في التشريع[4]، فالشريعة الاسلامية بما فيها من

[1] - *Stratégie nationale de lutte contre la violence a l'égard des femmes, ministère délègue charge de la famille et de la condition féminine, P06.*

[2] - IBID, P06.

[3] - الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، دون طبعة، الجزائر،2007، ص7.

[4] - بن عطالله بن علية: مرجع سابق، ص ص 142-143.

مبادئ تتوافق والفطرة السليمة تمنح حماية كافية لجميع أفراد المجتمع بما في ذلك النساء وتضمن لهن الحق في حياة خالية من العنف.

ويعتبر الدستور الإطار المرجعي الثاني للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة، لأنه يقر حقوقا متساوية بين جميع المواطنين،[1] بدون أي تمييز قائم على العرق أو المركز الاجتماعي أو الجنس أو الهوية ويكفل الحق في الكرامة الانسانية وفي الرعاية الصحية اللازمة (المادة54) ويضمن تكفل الدولة بتوفير الأمن الشخصي للأفراد وسلامتهم الجسدية والنفسية من أي اعتداء عليها(المادة 34) ويعاقب على أي اعتداء ضد الحقوق والحريات(المادة35)، ولأن الأسرة هي نواة المجتمع فهي تحظى بدعمه وحماية الدولة (المادة58)، إضافة إلى ترقية المشاركة السياسية للمرأة (المادة 31مكرر)، فالدستور كأسمى قانون في الدولة يجب احترامه وضمان تطابق التشريعات الدنيا معه تحت رقابة المجلس الدستوري، رغم أن الدستور الجزائري لا يكفل دستورية وبصراحة حق المرأة في حياة خالية من العنف القائم على أساس الجنسي إلا أن الدستور بصفة عامة يعتبر كضمانة قانونية لحقوق الانسان يمكن الاحتجاج بها.

ويعد برنامج رئيس الجمهورية وخطاباته وتوجيهاته حول حقوق المرأة من الأسس الهامة التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وهذه الخطابات لها تأثير كبير من خلال برنامج رئيس الجمهورية، الذي يسهر على تنفيذه الوزير الأول، خاصة مع السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية التي تمكنه من تطبيق برنامجه.[2]

كما أن الاتفاقيات الدولية والاقليمية ومؤتمرات حقوق الانسان الدولية التي كانت الجزائر من الدول المصادقة على برامج عملها كبرنامج عمل بيجين ونيروبي ومؤتمر القاهرة للسكان تعد مرجعية أساسية في وضع استراتيجية مكافحة العنف ضد النساء في الجزائر وهو ما سبق أن اشرنا له آنفا.

وفضلا عن المرجعيات السابقة المتمثلة في الاسلام كدين للدولة ومقوم أساسي لها وخطابات رئيس الجمهورية وتوجهاته وبرنامج عمله إضافة إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المصادق عليها من طرف الجزائر، توجد مبادرات وطنية ثمنتها الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء نذكر منها: برنامج عمل وزارة التضامن والعائلة(1998/1996) والمخطط الوطني لفائدة النساء الذي بادرت به وزارة النشاط الاجتماعي والتضامن الوطني.[3]

[1] - تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص34.
[2] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص ص 143-144.
[3] - الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، مرجع سابق،ص8.

وإن كانت المقومات الأساسية تبين احترام المشرع لخصوصيات المجتمع الجزائري واعترافه بالدور الهام للشريعة الاسلامية والقوانين الداخلية في ضمان حماية فعالة للنساء ضحايا العنف، لكن الاشكال يطرح حول محاور ومجالات التدخل المحددة وهو ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة، وعليه سنتطرق إليها في ما يلي.

5- محاور الاستراتيجية ومجالات التدخل:

حددت الاستراتيجية الوطنية مجالات التدخل الحاسمة، وهي تغيير مواقف المجتمع المتسامحة مع العنف ضد المرأة والنظرة السلبية للنساء الناجيات من العنف وما ينجم عنها من صعوبة تأهيلهن وضعف الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف[1]، إذ تسعى الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة لتحقيق جملة من الأهداف متمثلة في وضع الأنظمة والوسائل الخاصة بالتكفل الجسدي والمعنوي والاجتماعي عبر كل مراحل حياة المرأة، توعية وتحسيس المجتمع ومؤسساته بما فيها الأسرة، المدرسة ووسائل الاعلام بالنتائج الوخيمة المترتبة عن العنف ضد النساء والعمل على تأهيل ضحايا العنف والمجتمعي وإعادة إدماجهن اجتماعيا واقتصاديا وإنشاء تحالفات بهدف دعم التغيرات الضرورية لمكافحة مختلف أشكال التمييز والعنف ولضمان المساواة في الحقوق على مستوى إعداد وإعمال السياسات والبرامج والقوانين، بما فيها الاتفاقيات الدولية، والمساهمة في التطور الإنساني الدائم وفي ترقية حقوق الفرد والمساواة بين المواطنين والمواطنات.[2]

وحسب الاستراتيجية فتحقيق الأهداف المرجوة منها يجب أن يتفق مع المرجعيات الثقافية والدينية والمعايير الدولية لحقوق الانسان، من خلال اعتبار العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الانسان للنساء وفق المفهوم المتعارف عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة الذي يعتبر من أسباب العنف ونتائجه السلطة الأبوية والنظرة الدونية للمرأة وذلك بالاعتماد على نهج دورة الحياة لأن العنف ضد المرأة يرافقها طول حياتها.[3]

ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد مجالات التدخل على النحو التالي: ضمان الأمن والحماية الشرعية والقانونية وفي مختلف المجالات ذات الصلة للنساء في وضعيات خاصة، القيام بالتوعية وتنظيم التضامن الوطني والمحلي والتأهيل الذاتي للنساء والفتيات وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

[1] - الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، مرجع سابق ، ص 10.

[2] – التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين+15،إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة،ص12.

[3] – الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، مرجع سابق،ص10.

والعمل على حشد التأييد لإحداث تغيرات لأجل تحقيق المساواة بين الجنسين، واتخاذ إصلاحات على المستويات القانونية والمؤسساتية من خلال التعاون مع المجتمع المدني.[1]

ويمكن تلخيص أهم النتائج المرجو تحقيقها فيما يلي:

اعتماد جانب وقائي وتوعوي وتغيير نظرة المجتمع المتسامحة مع العنف ضد المرأة ونشر الوعي بخطورته بإشراك الهيئات الفاعلة على المستوى المحلي للوقاية من أشكال العنف خاصة اتجاه المرأة.

العمل على إشراك قطاعات مختلفة وفق النهج متعدد القطاعات يندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني تتمثل محاوره الكبرى في "دعم وضع نظام منهجي لجمع واستعمال المعطيات حول العنف ضد المرأة وتحليلها على مستوى كل قطاع وتنظيم، بما فيها الجمعيات، بهدف توحيد المعلومات المستقاة وهذا ما سيسمح بإنشاء بنك وطني للمعطيات في هذا المجال.

خلق خدمات متنوعة ومكيفة لضمان العلاج والأمن والحماية للنساء في وضع صعب وهذا ما سيتطلب تطوير مقاييس وبرتوكولات خاصة للتكفل المناسب بهذه الفئة وتكوين مقدمي الخدمات في مجال الاستماع، التكفل النفسي، المساعدة القانونية، العلاج، التوجيه، هذا إضافة إلى دعم الخدمات في مجال الاستماع، التكفل النفسي، المساعدة القانونية، العلاج، التوجيه، هذا إضافة إلى دعم الخدمات المقدمة والتأهيل الذاتي للنساء والفتيات في وضع صعب وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية..."[2]

ولقد تم إنجاز تقدم من خلال الاحصائيات والبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة ووضع قاعدة بيانية خاصة بالظاهرة ما يسمح بمعرفة دقيقة للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والآثار المترتبة عنه وإدخال الإصلاحات في المجال القانوني والسياسي تبعا لذلك.[3]

ومن أهم مجالات التدخل أيضا: اعتبار الاستراتيجية كبرنامج عمل ما بين القطاعات وإعداد مخططات عمل قطاعية تدخل ضمن المخطط التنفيذي وتخصيص الوسائل الكفيلة بإنجاح هذه الاستراتيجية على مستوى كل المتدخلين، وإصلاح السياسات والقوانين وتقديم المعونة لضمان العلاج والأمن والحماية ما يتطلب تطوير برامج خاصة للتكفل في مجال الاستماع، التكفل النفسي، المساعدة القانونية، العلاج، التوجيه، إضافة إلى وضع نظام للمتابعة والتقييم[4]، بحيث تضع الاستراتيجية بعين

[1] – التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين+15، المرجع نفسه، ص12.

[2] – نفس المرجع، ص 13.

[3] – عائشة عبد السلام: دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجمهورية الجزائرية ، منظمة المرأة العربية، دون طبعة، الجزائر، 2009،ص22.

[4] – التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين+15، مرجع سابق، ص14-15.

الاعتبار في مجالات تدخلها، ضمان الأمن والحماية، التجنيد والتضامن والتوعية وعمل التحالفات وفي العموم تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تكريس النهج الجنساني لحقوق النساء وتدعيم حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]،والعمل على تغيير الصورة النمطية للعنف بالتركيز على التوعية[2] وإذكاء الوعي العام وإقامة الوعي العام وإقامة التحالفات في إطار صياغة السياسات وإنقاذها.[3]

6- الهيئات الفاعلة في إنفاذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء:

ان تنفيذ محاور الاستراتيجية يتطلب تعاون قطاعات مختلفة، لذلك يمكن تصنيف الهيئات المشاركة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة إلى هيئات رسمية تابعة للدولة وهيئات غير رسمية ممثلة بمنظمات المجتمع المدني لها دور هام في نشر الوعي وتغيير النظرة الدونية للمرأة.

6-1- الهيئات الرسمية: تقوم الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة على نهج متعدد القطاعات، لكن الدور الهام هو الذي تقوم به الوزارة المنتدبة المكلفة بالمرأة ووزارة التضامن الوطني والأسرة، حيث تعني الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بإعداد الخطط والاستراتيجيات لترقية حقوق المرأة وحماية الأسرة وذلك عن طريق الدراسات والاستراتيجيات وخطط العمل التي وضعتها الوزارة المنتدبة وغيرها من الهيئات الأخرى،[4] وهي بذلك تضطلع بتنسيق نشاطات الحكومة في مجال مناهضة العنف ضد النساء وتعزيز البحوث ذات الصلة باختصاصها[5]، وتعمل اللجنة المعنية بالعنق ضد المرأة المنشأة سنة 2006 والتابعة للوزارة المنتدبة على صياغة الاستراتيجيات ورصدها وتنفيذها وتقييمها.[6]

ولقد تم إنشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة كهيئة تابعة للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة باعتبارها هيئة استشارية تبدي الرأي والمشورة والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالمرأة، وهو مكلف بالمساهمة في إعداد برامج عملية طبقا للسياسات العمومية اتجاه المرأة والأسرة، والقيام بالبحوث والدراسات وتقديم التوصيات حول التدابير ذات الطابع القانوني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الرامية إلى ترقية الأسرة والمرأة، إبداء الرأي حول مشاريع القوانين والتنظيمات المتعلقة بالأسرة والمرأة، جمع المعلومات واستغلالها، تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية ونشر المنشورات

[1] - عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص 146.
[2] - محمد وليد المصري: تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والقانون المنعقد في إطار قمتي المرأة العربية الأولى والثانية، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008،ص149.
[3] - عطاالله بن علية: مرجع سابق، 147.
[4] - تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص34.
[5] - عطاالله بن علية: مرجع سابق، 147.
[6] - *Commission Nationale pour la lutte contre la violence à l'égard des femmes, la base de données du secrétaire général de l'Onu sur la violence contre le femmes, Op cit.*

المتعلقة بنشاطه وتبدل الأفكار والتجارب مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، ودراسة كل مسألة ذات علاقة بميدان نشاطه بناء على طلب من الوزير المكلف بالمرأة وشؤون الأسرة والذي يرفع إليه تقارير دورية حول وضعية الأسرة والمرأة[1]، ويتكون المجلس الوطني للأسرة والمرأة من ممثلين من مختلف الوزارات نذكر منها على سبيل المثال، ممثل عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية، ممثل عن وزارة العدل، ممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ممثل عن وزارة التربية، ووزارات أخرى مذكورة في المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء المجلس الوطني للأسرة، إضافة إلى ممثلي الوزارات يتكون المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمرأة من عضوية أربعة أساتذة جامعيين وستة باحثين في مجالات مرتبطة بمهام المجلس إضافة إلى عشرة ممثلين عن المجتمع المدني الناشط في مجال ترقية حقوق المرأة، وحسب المادة(17) من المرسوم التنفيذي رقم (06_421) "يتلقى المجلس من الهيئات والمؤسسات والإدارات والجمعية المعنية التقارير والمعطيات الضرورية لأداء مهامه، وطبقا للمادة(19) من المرسوم التنفيذي سالف الذكر يعد المجلس تقريرا سنويا عن نشاطاته يبلغه إلى الوزارة الوصية التي تعرضه على الوزير الأول".

وقد دعا المقرر الخاص بالعنف ضد المرأة إلى ترقية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمرأة والأسرة إلى وزارة مستقلة قائمة بذاتها وفق ما تدعو إليها نتائج مؤتمر بيجين،[2] بحيث تكون لها سلطات محددة بوضوح واستقلال مالي وموارد بشرية تمكنها من أداء مهامها.

كما تساهم وزارة التضامن الوطني والأسرة في النشاطات الهادفة لمحاربة العنف ضد المرأة، فحسب المادة الثانية من المرسوم تنفيذي رقم (135–134) المؤرخ في 29 جمادى الاولى عام 1434 الموافق 10 أفريل سنة 2013 المحددة لصلاحيات هذه الوزارة[3] يكون من بين اختصاصاتها ما يلي:

المبادرة بالدراسات الاستشرافية والبحوث الكفيلة بتحديد اختيارات الحكومة فيما يخص التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والتنمية الاجتماعية، تصور سياسة وطنية واستراتيجية وطنية لحماية الأسرة وترقيتها وتنفيذها في إطار قطاعي مشترك، إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لحماية المرأة وترقيتها وتعزيز مساهمتها في التنمية الوطنية ، اقتراح برامج عمل تهدف إلى حماية وترقية الأسرة والمرأة، إعداد

[1] - المادة الاولى من المرسوم تنفيذي 06-421 مؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة، الجريدة الرسمية عدد75، السنة الثالثة والسبعون، 26 نوفمبر 2006، ص20.

[2] - عطاالله بن علية: مرجع سابق، 148.

[3] - مرسوم تنفيذي رقم 13-134 مؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أفريل سنة 2013 يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجريدة الرسمية، العدد 20، السنة الخمسون، 21 أفريل 2013، ص12-13.

استراتيجية الاتصال والتحسيس في مجال التضامن والأسرة وقضايا المرأة والتنمية الاجتماعي، اقتراح كل التدابير الملائمة الرامية إلى ترقية وتحسين قضايا المرأة وتنفيذها.

وحسب المواد 3-4-5 من ذات المرسوم فإن وزير التضامن الوطني والأسرة له أن يقترح وزير في حدود صلاحياته، وضع كل آلية تنسيق قطاعية مشتركة أو كل جهاز استشارة وتشاور من شأنه ضمان أحسن للتكفل بالمهام المسندة إليه ويحدد أهدافها ويعد الاستراتيجيات المرتبطة بها، ويتولى بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى المساهمة في المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المتصلة بنشاطات التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والسهر على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تلزم القطاع الذي يسيره.

وتتولى المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاجتماعي وهي إدارة مركزية في وزارة التضامن الوطني والأسرة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة باقتراح عناصر سياسة حماية وترقية العائلة وأفرادها وضمان تنفيذها ومتابعتها والقيام بالتدابير الرامية إلى تنفيذ السياسة الوطنية للأسرة وإنجاز الدراسات والتحاليل والتقارير حول العائلة وتقييم آثارها، إضافة إلى المساهمة في تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعائلة، والسهر على وضع برامج الوقاية من الظواهر والآفات الاجتماعية ومكافحتها وتصور برامج تحسيسية وإعلامية حول تكافؤ الفرص وحول حقوق المرأة في جميع ميادين النشاطات واقتراح عناصر السياسة الهادفة إلى تحسين وتطوير قضايا المرأة وتنفيذها، فضلا عن اقتراح مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بحماية وترقية العائلة وقضايا المرأة والمشاركة في إعدادها، بالاتصال مع الهيكل المركزي المعني،[1] وهي تضم أربعة مديريات من بينها مديريتان لهما دور في مجال حماية الأسرة هي مديرية حماية الأسرة وترقيتها ومديرية قضايا المرأة[2]، وتكلف هذه المديرية بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية ، بجملة أمور منها: المساهمة في الحفاظ على القيم الاجتماعية والثقافية والحضرية ضمن الأسرة، المشاركة في إحداث هياكل استشارة ووساطة وتوجيه تجاه الأسرة تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والانساني الناشطة في ميادين حماية الأسرة وترقيتها.

وتضم المديرية السابقة الذكر (3) مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية لإعانة الأسرة ومرافقتها ودعمها، وتكلف بتصور ووضع ترتيب للإعانة والمرافقة والدعم اتجاه العائلة، بينما تختص المديرية الفرعية للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية اتجاه الأسرة، بوضع استراتيجيات للوقاية وحماية الأسر

[1] - المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 13-135 مؤرخ في 29جمادى الأول عام 1434 الموافق لـ10أبريل سنة 2013، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجريدة الرسمية، العدد 20، السنة الخمسون،21أبريل 2013، ص17.
[2] - نفس المرجع، ص17-18.

المحرومة وتنفيذها، وضمان تقييم برامج حماية الأسر وترقيتها، لاسيما الأسر المحرومة أو في وضع صعب ومراقبة تنفيذها، أما المديرية الثالثة وهي المديرية الفرعية للأنشطة الاجتماعية والثقافية والتسلية تجاه الأسرة، تعني بصياغة وتنفيذ كل التدابير والبرامج التي من شأنها أن تشجع على تفتح الأسرة وعلى راحتها، والقيام بنشاطات اجتماعية وثقافية موجهة للأسرة واقتراحها وتنفيذها والمبادرة بنشاطات تحسيسية تتعلق بحماية البيئة تجاه الأسر، والمبادرة بنشاطات التربية والتحسيس اتجاه الأسر وتنظيمها بالاتصال مع المؤسسات والقطاعات والحركة الجمعوية المعنية.[1]

في حين تكلف مديرية قضايا المرأة[2]، بجملة أمور منها تصور سياسات وبرامج حماية المرأة وترقيتها، المبادرة بكل التدابير والبرامج الرامية إلى تحسين قضايا المرأة، العمل على ترقية حقوق المرأة ومشاركتها في تنمية البلاد، تنفيذ كل النشاطات التي تهدف إلى وقاية المرأة من كل أشكال الإقصاء والتهميش، توفير الوسائل الضرورية للتكفل بالمرأة والفتاة في وضع صعب، لاسيما المرأة مع أبنائها وضع برامج وقاية وحماية المرأة والفتاة والطفلة ضد الآفات الاجتماعية وضمان متابعتها، تشجيع تنظيم لقاءات وطنية ودولية حول حماية المرأة وقضاياها، تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي والانساني الناشطة في ميادين حماية المرأة وترقيتها وقضاياها بالاتصال مع الهيكل الوزاري المعني.

وهذه المديرية تضم ثلاث مديريات فرعية[3]، هي المديرية الفرعية لحماية وترقية المرأة والفتاة في وضع صعب، وتكلف بتنفيذ سياسات وبرامج الوقاية والحماية والترقية تجاه المرأة والفتاة في وضع صعب بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية، وضع الوسائل الضرورية للتكفل بالمرأة والفتاة، لاسيما من هن في وضع صعب وكذا تلك المتكفل بهن في وسط إقامي عمومي أو خاص.

وتعمل المديرية الفرعية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة على وضع تصور برامج الإدماج والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتنفيذها، تشجيع مشاركة المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تثمين الكفاءات التقنية والعلمية والمؤهلات المهنية للمرأة، وضع آليات للمساعدة والادماج اتجاه المرأة، تنفيذ كل الأعمال التضامنية الهادفة إلى حفظ المرأة من كافة أشكال التهميش و الإقصاء، تصور برامج تحسيسية اتجاه المرأة حول حقوقها في كل الميادين، بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية، ترقية ثقافة المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص، إقامة آليات ما بين القطاعات

[1] - المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 13-135 مؤرخ في 29جمادى الأول عام 1434 الموافق لـ10أبريل سنة 2013، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص ص17،18.
[2] - نفس المرجع، ص18.
[3] - نفس المرجع، ص ص18،19.

ترمي إلى ترقية تكافؤ الفرص، متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.

أما المديرية الفرعية لبرامج ونشاطات تحسين قضايا المرأة، تكلف بتحديد وتجسيد نشاطات الوزارة في مجال المحافظة على حقوق المرأة والدفاع عنها وترقيتها، اقتراح التدابير الرامية إلى تدعيم التشريع الوطني المتعلق بقضايا حماية وترقية المرأة، والسهر على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وترقية المرأة بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، تنظيم نشاطات تحسيس وتوعية حول حقوق المرأة والسهر على تطبيق التدابير المرتبطة بتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية في مجال قضايا المرأة.

وفي مجال إعادة تأهيل ضحايا العنف تؤدي وزارة التضامن الوطني دورا لا يمكن إنكاره في مساعدة النساء الناجيات من العنف من خلال إنشاء مراكز للاستقبال والعناية النفسية، فحسب المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم (04-282)[1] فإن مراكز الاستقبال تهتم خصيصا بضمان استقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، لفترة مؤقتة وإيوائهن والتكفل الطبي والاجتماعي والنفسي بهن، إجراء تشخيص وتقييم للاضطرابات النفسية للفتيات اللائي تم قبولهن في المراكز بغرض القيام بتكفل فردي ملائم بهن، إفادة النساء اللائي تم قبولهن في المراكز، حسب الحالة، من تكوين وتمهين، القيام بنشاطات، بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية، قصد إعادة إدماجهن اجتماعيا وعائليا، ومساعدتهن على المستوى القانوني، المتابعة الطبية للنساء اللائي تم قبولهن في المراكز من مستخدمي هياكل الصحة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة. ويتواجد المركزان الوطنيان لاستقبال الفتيات والنساء ومن هن في وضع صعب في بوسماعيل ولاية تيبازة وبلدية تلمسان.[2] وتم تدعيم شبكة المراكز بمركز آخر في بلدية تلمسان.[3]

ونشير إلى أنه تم إنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة يتولى مساعدة السلطات العمومية في إعداد سياساتها من خلال القيام بالدراسات والتحقيقات في مجال الأسرة والطفولة والمرأة.[4]

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 04-182 مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 24 يونيو سنة 2004 ،يتضمن إحداث مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، و تنظيمها و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد41 ،السنة الواحدة والأربعون، 27 جوان 2004، ص27 ، 28

[2] - نفس المرجع، ص30.

[3] - المرسوم التنفيذي رقم10-96 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1431 الموافق لـ17مارس سنة 2010، يتمم قائمة المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات ونساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، الجريدة الرسمية، العدد19، السنة السابعة والأربعون، 21مارس 2010،ص27.

[4] - المرسوم الرئاسي رقم10-155 مؤرخ 20جوان 2010 يتضمن انشاء المركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول الاسرة والمراة والطفولة، الجريدة الرسمية، العدد39، السنة السابعة والأربعون، 23 جوان 2010،ص4.

كما تقوم وزارتا الداخلية والدفاع والعدل نظرا للعلاقة التي تربط بينهما من خلال الضبطية القضائية بجمع الإحصاءات السنوية والفصلية حول العنف الممارس ضد النساء بواسطة الشكاوى المقدمة من النساء البالغات 18 سنة فما فوق، وتقسيمها إلى خمسة فئات هي العنف الجسدي، النفسي، الممارسات الضارة، جرائم القتل والتحرش الجنسي.

فبعد أن تطرقنا للدور البارز والهام التي تؤديه الهيئات الرسمية المختلفة خاصة وزارة التضامن والأسرة بمديرياتها المركزية والوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا المرأة والأسرة ودورهما الفعال في وضع الاستراتيجية وتنفيذها، سنعمل فيما يلي على التطرق إلى دور هيئات المجتمع المدني التي يكفل إنشاءها نصوص الإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة 20)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية(المادة 22) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ويضمن الدستور الجزائري في مادتيه 41 و43 حق إنشاء الجمعيات باعتبارها الشريك الأكثر أهمية في تنفيذ استراتيجية محاربة العنف ضد النساء.[1]

6-2- منظمات المجتمع المدني: يشير المجتمع المدني إلى المجتمع الذي يشارك في بنائه المواطنون ليس بالآليات والاستراتيجيات المألوفة، بل عبر إقامة مؤسساتهم ومنظماتهم كآليات للتأثير على واقعهم ورسم آفاق لمستقبلهم، وعبر تكريس قيم الديمقراطية والتعددية فتكف مصائرهم عن أن تكون في أيدي مؤسسات الدولة وحدها.[2] ويكون ذلك بمجموعة التنظيمات الطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك معايير وقيم الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، فهي بذلك تشمل كل التنظيمات غير الحكومية كالنقابات والأندية والتعاونيات،[3] الأحزاب السياسية، ونقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها[4]، فمنظمات المجتمع المدني تتنوع بتعدد الأغراض والنشاطات والأهداف التي أنشأت لأجلها.[5]

فالمجتمع المدني يتحدد استنادا إلى أركانه وعناصره الأساسية، على النحو الآتي:[6]

- الركن التنظيمي، فالمجتمع المدني يضم مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم.

---

[1] - عطاالله بن علية: مرجع سابق، 152.

[2] - شاكر عبد الكريم فاضل: المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح، العدد السابع والثلاثون، كانون الأول لسنة 2008، ص 147.

[3] - عامر عياش عبدو أديب محمد جاسم: دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، دراسة قانونية، مجلة جماعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، السنة 2، ص6.

[4] - العيدي صونية: المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان 2-3، جانفي-جوان، جامعة بسكرة 2008، ص4.

[5] - المادة 13 من القانون رقم12-06 المتعلق بقانون الجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 2، 15جانفي2012.

[6] - شاكر عبد الكريم فاضل: مرجع سابق، ص147.

– الفعل الإرادي الحر، حيث يزداد انخراط الأفراد في مؤسسات تقوم على معايير حديثة، وتقدم بدائل موضوعية للانتماءات والولاءات الأولية، في إطار الانتماء إلى الدولة يتخذ من المواطنة ركيزة أساسية له.

– الاستقلالية عن الدولة، استقلالية من النواحي الإدارية والمالية والتنظيمية.

– إطار قيمي أخلاقي يتمثل في مجموعة معايير وقيم مثل التسامح، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، واللجوء للطرق السلمية في حل وإدارة الصراعات والخلافات.

ويرى عمر سعد الله أن المجتمع المدني لا يستند إلى مبدأ الربحية ويعمل بصورة منفصلة عن السلطات الرسمية، نائيا بنفسه عن مناصرة المصالح التجارية والأحزاب السياسية، ويهدف إلى حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، فهو يرى أن المجتمع المدني كيانا مستقلا عن الدولة.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة.

ولقد اعترف إعلان القضاء على العنف ضد المرأة بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية من خلال رفع الوعي والتخفيف من شدة العنف ضد المرأة بحيث دعت الدول إلى مساعدة هذه المنظمات والتعاون معها على الصعيدين الوطني والدولي[2]، ووفق قانون الجمعيات الجزائري يمكن للجمعيات ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة القيام بنشاطات الشراكة مع السلطات العمومية[3]، ويجيز ذات القانون للجمعيات الوطنية التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية التي تنشد نفس الأهداف وعلى سبيل المثال المنظمات النسائية المهتمة بحقوق المرأة[4]، ولها أيضا الحق في تنظيم أيام دراسية وملتقيات وندوات وإصدار نشريات ومجلات ووثائق إعلامية لها علاقة بهدفها شرط احترام الثوابت الوطنية[5] وتهدف من خلال ما سبق إلى الاستفادة من تجارب المنظمات غير الحكومية في مجال مناهضة العنف ضد المرأة إضافة إلى نشر الوعي بخطورة العنف القائم على أساس الجنس وتغيير النظرة المتسامحة معه بواسطة الندوات والأيام الدراسية والمنشورات الموجه لأفراد المجتمع.

فمنظمات المجتمع المدني تقوم بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، ففي مجال مناهضة العنف ضد المرأة تعتبر الجمعيات ممثلة في لجنة العنف ضد المرأة المنشأة على مستوى الوزارة المنتدبة المكلفة

[1] - بن عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص 154.
[2] - المادة (4 الفقرات هـ/س/ع/ف) من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993.
[3] - المادة(17 فقرة 4) من قانون الجمعيات الجزائري، مرجع سابق.
[4] - المادة 23من قانون الجمعيات الجزائري، نفس المرجع.
[5] - المادة 24 من قانون الجمعيات الجزائري، نفس المرجع.

بالمرأة وقضايا الأسرة، كما أنها من بين الأعضاء المشكلين للمجلس الوطني للأسرة والمرأة وشاركت في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة وترقية حقوقها، وتعمل منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات النسائية على سد النقص الموجود في المجال الوقائي من خلال مؤسسات إيواء النساء ضحايا العنف والتكفل بهن في نفسيا وهي بذلك تتولى إدارة خدمات الدعم للنساء ضحايا العنف رغم نقص الموارد المالية اللازمة[1]، بحيث أخذت الجمعيات النسائية على عاتقها تنفيذ المشروعات في مجال حقوق المرأة بنسبة تقدر بحوالي74،66%[2]، ومن بين هذه الجمعيات التي تدير مراكز الإيواء بالاعتماد على تبرعات دولية وأخرى خاصة، جمعية (راشدة) وجمعية (نجدة نساء في شدة)، وقد قامت منظمات المجتمع المدني بالمساهمة في تنفيذ مشروع المبادرة الإقليمية على أساس النوع الاجتماعي بالتعاون مع هيئات رسمية وتوج ذلك بإصدار دليل وطني للمتدخلين موجه للنساء ضحايا العنف.[3]

وتساعد المنظمات غير الحكومية في مناقشة ردود فعل الدولة فيما يخص حقوق الإنسان من خلال ما تسمى بتقارير الظل، أي التقارير الموازية للتقارير الحكومية التي ترفعها الدول للهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان، وبذلك تسعى هذه اللجان التعاهدية إلى إشراك المنظمات غير الحكومية لتزويدها بما تملكه من معلومات بديلة حول التقرير موضع المراجعة[4]، حيث تسهم هذه التقارير في معرفة مدى تقدم الدولة في الوفاء بالتزاماتها ومسائلتها تبعا لذلك، وتعزيز إسهام المجتمع المدني في قضايا حقوق الإنسان على المستوى الداخلي وتزويد الخبراء في الهيئات الرقابية على معاهدات حقوق الإنسان بتقييم بديل يبين أي تناقضات في التقرير الحكومي.

إذن فالسلطات الرسمية هي صاحبة الاختصاص في حماية النساء من العنف سواء في المجال القانوني من خلال السلطة التشريعية وإنفاذ القانون من خلال الشرطة الضبطية القضائية، لكن هيئات المجتمع المدني خاصة المنظمات النسائية تغطي العجز الموجود من خلال مراكز الإيواء وإعادة التأهيل ونشر ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع، الأمر الذي سينعكس إيجابيا ليقلل من ظاهرة العنف ضد المرأة.

[1]- عطاالله بن علية: مرجع سابق، ص 156.
[2]- الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص24.
انظر موقع المرأة العربية، على الرابط التالي: *http://www.arabwomenorg.org/Content/surveystudies/AlgeriaLaw.pdf*.
[3]- تقرير حول تحليل الوضع الوطني، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر، مرجع سابق، ص41.
[4]- عصام الدين محمد حسن، التقارير الحكومية وتقارير الظل، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، الطبعة الأول، القاهرة 2008، ص32.

خلاصة:

يرتكز النهج الشامل لمناهضة العنف ضد المرأة على الاعتراف بأن العنف انتهاك لحقوقها والية لاستدامة التمييز بين الجنسين وتبعية المرأة للرجل، وتبعا لذلك يجب على الدولة تحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رغم ما يواجهه ذلك من صعوبات تتعلق بالخلفيات الدينية والثقافية التي تأخذ شكل التحفظات التي تبديها الدول على اتفاقيات حقوق الانسان.

ولا يقوم النهج الشامل على إقرار المساواة بين الجنسين فقط إنما يتعداه إلى تغيير الصورة النمطية التي تتقبل العنف من خلال تدابير السياسة العامة وخطط العمل الوطنية التي تشرك فيها هيئات المجتمع المدني بتوفير الخدمات وإعادة التأهيل لضحايا العنف والناجيات منه.

كما أن إعمال معيار العناية الواجبة سيمكن الأفراد من مساءلة الدولة إن هي قصرت في تعديل تشريعاتها أو صياغة تدابير السياسة العامة أو الاستراتيجيات الوطنية.

ولقد استجابت الجزائر لمتطلبات النهج الشامل من خلال تعديل قانون العقوبات، رغم أن هذا القانون لا يأخذ بالاعتبار جنسانية المرأة أو ضعفها، كما أن قوانين أخرى كقانون الأسرة المستمدة من الشريعة الاسلامية لا تعد غطاءا لممارسة العنف الزوجي إنما مرد ذلك هو تجاوز الحدود المقررة شرعا للتأديب التي تجعلنا أمام عنف ترفضه الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي.

الجانب الميداني

الفصل الخامس

الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيـــــد

I. مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزماني

3- المجال البشري

II. المنهج المستخدم

III. أدوات جمع البيانات

IV. الأساليب الاحصائية المستخدمة

V. عينة الدراسة

1- نوع وحجم العينة

2- خصائص أفراد العينة عينة الموظفين (1)

3- خصائص أفراد عينة العامة (2)

خلاصـــة

تمهيـــد:

تعد منهجية البحث وإجراءاته الميدانية من أهم ركائز البحث العلمي، إذ يتعين على الباحث الالتزام بأصولها المنهجية وإتقان خطواتها الإجرائية بدقة وموضوعية. فاتباع منهجية واضحة ومنسقة يمكنه من الانتقال بين مراحل البحث بسهولة، بما يجعل دراسته منظمة وسهلة التحليل. ولضمان الوصول إلى نتائج علمية موضوعية، ينبغي على الباحث عرض الإجراءات المنهجية المتبعة بدقة وتفصيل.

وفي هذا الإطار، تؤكد الأدبيات المنهجية أن نجاح الدراسات الميدانية يستند إلى التخطيط المنهجي الدقيق وفهم متغيرات الدراسة، مع توثيق الإجراءات التطبيقية توثيقا تفصيليا. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى توضيح المسار المنهجي للدراسة من خلال عرض محدداتها الثلاثة: الزمنية والبشرية والمكانية، وبيان المنهج العلمي المتبع وأدوات جمع البيانات وآليات تطويرها، إلى جانب توضيح استراتيجية اختيار العينة وآلية تحديدها من المجتمع المستهدف، وتحليل خصائص أفرادها، بما يسهم في تعزيز الموثوقية العلمية للنتائج ودقة التفسير.

I. مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

1-1- التعريف بالمؤسسة مكان الدراسة ومهامها: أنشئت مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-471 المؤرخ في 1996/12/18، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-128 المؤرخ في 2010/04/28 المتضمن تعديل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية.[1] تتكفّل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية بتطوير وتنفيذ جميع التدابير التي من شأنها تأطير النشاطات المرتبطة بالنشاط الاجتماعي للدولة والتضامن الوطني وضمان متابعتها ومراقبتها. وتكلف بهذه الصفة لا سيما، بما يأتي:

*** بعنوان النشاط الاجتماعي للدولة:**

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بنشاطات النشاط الاجتماعي.
- وضع، بالاتصال مع السلطات المحلية، جهاز إعلامي يتعلق بتقويم الحاجات في مجال النشاط الاجتماعي وإحصاء الفئات المحرومة والأشخاص في حالة الإعاقة.
- تنظيم جهاز تسيير المساعدة الاجتماعية للدولة.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الجزائر، 17 جمادى الأولى عام 1431 هجرية الموافق لـ 02 ماي 2010 ميلادية، ص ص 05- 07.

– تأطير تطبيق جهاز المساعدة والدعم المباشرين لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة والمعاقة.

– السهر على تطبيق تدابير وبرامج الحماية والتربية والتعليم المتخصص والتكفل بكل فئات المعاقين.

– تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها ترقية نشاطات الإدماج والاندماج المدرسي والاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين وتنميتها.

– السهر على متابعة برامج التكوين التي تبادر بها الإدارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني.

– تنسيق السير البيداغوجي والإداري للمؤسسات المتخصصة وتقييمه ومراقبته.

– تطوير برامج المساعدة وإعانة الأشخاص في وضع صعب، لا سيما النساء في وضع صعب وتنفيذها.

– السهر على تنفيذ تدابير الاستعجال الاجتماعي وما بعده الموجهة لفئات اجتماعية في وضع صعب.

– تنفيذ برامج بالاتصال مع القطاعات المعنية وتدابير المساعدة والدعم الموجهة للعائلات المحرومة.

– إعداد البطاقة الاجتماعية للولاية وتحيينها.

– ضمان؛ بالتنسيق مع المؤسسات المعنية، وفي إطار الإجراءات المعمول بها، متابعة العمليات المخططة في مجال إنجاز المشاريع والهياكل التابعة لقطاع التضامن الوطني وتهيئتها وتجهيزها.

– تنظيم نشاطات الإعلام والاتصال المتعلقين ببرامج وأجهزة المساعدة والإعانة الاجتماعية وتنميتها

– وضع على المستوى الولائي، نظام إعلام وتسيير البرامج التي تطورها الإدارة المكلفة بالنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني.

– السهر على توفير الوسائل الضرورية وهياكل التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة العمومية والخاصة وضمان متابعتها ومراقبتها والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والعائلي.

– السهر على وضع الوسائل الضرورية لاستقبال الأطفال المراهقين في وضع اجتماعي صعب وفي خطر معنوي والتكفل بهم.

*** بعنوان التضامن الوطني:**

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بنشاطات التضامن الوطني.
- تأطير برامج التضامن الوطني الموجهة للفئات المحرومة وتنشيطها وتنسيقها وتقييم تنفيذها وقياس أثرها.
- تشجيع كل التدابير التي من شأنها ترقية التعبير عن التضامن من خلال الهبات والوصايا وتأطيرها.
- تحديد، بالاتصال مع القطاعات المعنية، الاحتياجات في مجال التضامن الوطني وتقييمها.
- تنظيم توزيع المعلومات المتعلقة بالبرامج المحلية للتضامن.

- السهر على التسيير العقلاني للممتلكات والسير الحسن للهياكل التابعة للقطاع، لا سيما تلك الموضوعة تحت تصرف الحركة الجمعوية التي تنشط في ميدان اختصاص القطاع بما فيها دور الجمعيات.
- السهر على تنفيذ البرامج الهادفة إلى التنمية الجماعية التساهمية.
- ترقية نشاطات توعية المواطنين من أجل مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء وتنظيمها.
- ضمان التنسيق بين القطاعات في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء.
- المشاركة في ترقية النشاطات الاجتماعية والتضامنية لصالح الجالية الوطنية بالخارج.
- تشجيع مشاركة الحركة الجمعوية في النشاطات التي يقوم بها القطاع في المجال الاجتماعي والإنساني.

1-2- تنظيم المؤسسة وهياكلها: تضم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية تحت سلطة المدير وحسب أهمية المهام والصلاحيات الموكلة إليها، ثلاث 3 إلى 6 مصالح تضم كل مصلحة ثلاثة 3 مكاتب كحد أقصى. وتضم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية ميلة 5 مصالح كما يأتي:[1]

- مصلحة حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.
- مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة.
- مصلحة برامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن.
- مصلحة الاتصال الاجتماعي ونظام إعلام التسيير.
- مصلحة الإدارة العامة والوسائل.

1-2-1- مصلحة حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم:[2]

- الحماية الاجتماعية للفئات المحرومة الأشخاص ذوي إعاقة: منحة الأشخاص ذوي الإعاقة 100%.

- تخصيص منحة تقدر بـ 12000 دج شهريا إضافة إلى التامين الاجتماعي لكل شخص يبلغ من العمر أكثر من 18 سنة، عديم الدخل، يعاني إعاقة تؤدي إلى عجز تام عن العمل وعدم الاستقلالية مثل: طريح الفراش، شلل رباعي، عدة إعاقات، تأخر ذهني كبير.

- يستفيد الأشخاص ذوي الإعاقة الحاملين لبطاقة معوق التي تحمل إشارة "الأولوية "على المزايا التالية:

- حق أولوية الاستقبال على مستوى الإدارات العمومية والخاصة.

- الإعفاء من تكاليف نقل الأجهزة الفردية للتنقل.

[1] - الجريدة الرسمية: مرجع سابق.

[2] - مقابلة مع رئيسة مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة، ورئيسة مصلحة الاتصال الاجتماعي ونظام إعلام التسيير بمديرية النشاط الاجتماعي، ميلة، جانفي 2024.

– تخصيص نسبة 04 % من أماكن التوقف في المواقف العمومية للشخص المعوق أو مرافقه بتخصيص أماكن لهم في وسائل النقل العمومية.

– **التكفل المؤسساتي:** إضافة إلى الإعانات لذوي الاحتياجات الخاصة، ومجانية النقل، توجد مؤسسات متخصصة على مستوى الولاية تتكفل بهذه الفئة وتنقسم لثلاثة أصناف ويقدر عددها بـ05 مبينة كما يلي:

– **وضعية المؤسسات المتخصصة:**

– **مدرسة المعاقين بصريا:** تطبيق البرنامج التعليمي الرسمي للتربية الوطنية بمساعدة وسائل وتقنيات خاصة مناسبة للإعاقة البصرية(البرايل).

– **مدرسة المعاقين سمعيا:** تطبيق البرنامج التعليمي الرسمي للتربية الوطنية بمساعدة وسائل وتقنيات خاصة مناسبة للإعاقة السمعية.

– **المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعاقين دهنيا:** استقبال الأطفال والمراهقين المعاقين ذهنيا الذين هم في حاجة إلى تربية متخصصة وتأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية لهم لترقية قدراتهم الفكرية، النفسية والحركية بغرض السماح لهم باكتساب استقلالية شخصية والإدماج الاجتماعي

–**مؤسسة الطفولة المسعفة:** استقبال الأطفال المحرومين من العائلة الذين أعمارهم بين 0 و6 سنوات.

1-2-2- مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة:

– **العائلــة والطفولــة:** تتكفل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن في مجال حماية الطفولة بما يلي:

– الاتصال بالمستشفيات(المساعدات الاجتماعيات) لمعرفة بشكل دوري بكل مواليد الطفولة المسعفة.

– توفير كل ضروريات الحياة للأطفال إلى غاية التكفل بهم أو وضعهم في مراكز متخصصة أو استرجاعهم من طرف الأم الطبيعية و هذا خلال 03 أشهر حسب ما تقتضيه الإجراءات القانونية.

– استقبال كل ملفات العائلات الطالبة للكفالة وإجراء تحقيقات معمقة حول العائلات الطالبة للكفالة.

– تنظم اللجنة الولائية الخاصة اجتماعات دورية لوضع هؤلاء الأطفال عند العائلات التي تتوفر فيها الشروط القانونية.

– **أهم أنواع التكفل والاستقبالات:**

– تكفل نفسي اجتماعي بالنسبة للنساء والفتيات ضحايا العنف في وضع اجتماعي صعب (متزوجات مطلقات، أرامل، أمهات عازبات، عازبات، أطفال مسعفين)

– تكفل نفسي اجتماعي بالنسبة للنساء في وضع اجتماعي صعب (متزوجات، مطلقات، أرامل، أمهات عازبات، عازبات، أطفال مسعفين).

– تكفل مهني بالنسبة للنساء والفتيات ضحايا العنف في وضع اجتماعي صعب الاستقبال، التوجيه الإرشاد، المرافقة الأبوية والأسرية، التكفل النفسي والاجتماعي.

– الإدماج المهني للأسر، تكفل مؤسساتي بالنسبة للأحداث ومن هم في خطر معنوي.

– التكفل المؤسساتي على مستوى دور الأشخاص المسنين.

–**دور الحضانة:** مكلفة بمتابعة إنشاء وسير مراكز استقبال الطفولة الصغيرة والتي تستقبل الأطفال الأقل من 03 أشهر إلى 05 سنوات.

1-2-3 – مصلحة برامج التنمية الاجتماعية ونشاطات التضامن:

– برامج التنمية الاجتماعية:

– **المنحة الجزافية للتضامن:AFS** يشمل هذا الجهاز فئة المعاقين أقل من 100%، المكفوفين الأشخاص المسنين والمصابين بأمراض تخصص لهم منحة تبلغ شهريا7000.00 دج.

– **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO:** يهدف هذا البرنامج الى استحداث مناصب شغل مؤقتة عن طريق فتح ورشات صيانة المنشآت القاعدية (الطرقات، الري الغابات والمدارس) التابعة للجماعات المحلية كما أنها ترمي إلى تشجيع وتنمية المقاولة الصغرى المحلية مما ينتج عنه ظهور مقاولين شباب، مداخيل لفائدة البطالين الغير مؤهلين مع الاستفادة من التغطية الاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي للسكان بضمان مستوى أدني.

– **مشاريع التنمية الجماعيةDEV-COM:** هذا البرنامج موجه لمكافحة الفقر وفك العزلة للمجمعات السكانية النائية وذلك بإنجاز مشاريع منفعة عمومية وتوفير يد عاملة على أساس الشراكة في تمويل المشاريع بين وكالة التنمية الاجتماعية والبلديات، حيث يتعين على الوكالة المساهمة بحصة 90% من قيمة المشروع أما على البلدية ما يعادل 10% على ألا تتجاوز كلفة المشروع 400 مليون دج.

–**الخلايا الجوارية:** تتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الاختصاصات (أطباء، أخصائيين نفسانيين واجتماعيين ومساعدين اجتماعيين) تعتمد عليه لتحديد الحاجيات الاجتماعية والمرافقة في كل المستويات، كما تستهدف الجيوب الهشة بالمناطق المحرومة. تتمثل نشاطات الخلية في الدعم الاجتماعي والصحة الجماعية والدعم النفسي والتوجيه والمرافقة وكذا الوساطة والتواصل الاجتماعيين. تتمثل أهم أدوات تدخلها في التحقيقات الاسرية، تحقيقات اجتماعية والدراسات الاجتماعية على مستوى البلديات.

– **نشاطات التضامن:** تقوم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية ميلة بالسهر على إنجاز مختلف العمليات التضامنية التالية الموكّلة إليها:

– قفة رمضان: تقوم باقتناء قفة رمضان من كل سنة لتوزعها على العائلات المعوزة.

– الحقيبة المدرسية: يتم اقتناء حقائب مدرسية يتم توزيعها على مستوى كل بلدية.

– المساعدات الاجتماعية: تقوم المديرية بتقديم مساعدات اجتماعية لفائدة الأطفال المحرومين من العائلة والمتواجدون على مستوى الأجنحة الاستشفائية، الأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم العازبات الأطفال اليتامى وكذا الأطفال الذين يعيشون في وضع صعب داخل العائلة المحرومة، متمثلة في الألبسة والأحذية وكذا الحفاضات وحليب الأطفال كل حسب فئته.

– المساعدات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة: تقدم المديرية مختلف الآليات لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة على مدار السنة حسب الطلبات المقدّمة لها وكذا حسب الإمكانيات المتاحة لها سواء تعلق الأمر بالدراجات النارية، الدراجات الكهربائية، الكراسي المتحركة للكبار والصغار، عكاز ارتكاز والعصي

– مساعدات مقدمة للعائلات المنكوبة: يتم توزيعها للعائلات المنكوبة جرّاء الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائقوغيرها وذلك بتقديم ملف إلى مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية مع محضر الحماية المدنية من خلاله تمنح مساعدات متمثلة في أغطية، أفرشة، بطانيات ومواد غذائية مختلفة.

– الزيارات التفقدية: برمجة عدّة خرجات ميدانية بالتنسيق مع مصالح الولاية لمختلف البلديات لتقديم مساعدات للعائلات المعوزة.

1-2-4 – مصلحة الاتصال الاجتماعي ونظام إعلام التسيير: هي مصلحة تضم جميع المهندسين والتقنيين، يشرف كل واحد منهم على ضمان السير الأحسن للمصالح له، ويتمثل عملهم في:

– تصميم للبرامج المعلوماتية وتحليلها وتطويرها.

– إدارة المنظومات الإعلامية وصيانتها وكذا وضع قواعد المعطيات ونظام تسييرها.

– إعداد الأعمال الإحصائية وتنفيذها، ويقومون بالدراسات في ميدان الإحصاء.

– القيام بالدراسات الاستشرافية وإعداد النماذج الرياضية في إطار دراسات المشاريع وكذا تأطير وتنسيق جميع النشاطات المتصلة بها.

– إدارة الشبكات المحلية للأعلام الآلي. وتأمين الأنظمة والشبكة ضد فيروسات الإعلام الآلي.

– صيانة الأجهزة عند حدوث أعطاب بها مثل عطب البرمجيات أو الأجهزة مع ضمان الاستعمال الأمثل للموجات الكهربائية.

– ربط الشبكات المحلية ببعضها مع ضمان حسن استغلال الأجهزة. والقيام بتحيين التطبيقات.

– التدخل في حالة وجود عطب تقني.

1-2-5 - مصلحة الإدارة العامة والوسائل:

- الادارة العامة:

- القيام بالتنسيق مع الإدارة المركزية بعمليات التوظيف وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

- القيام بعملية التنقيط الدورية للموظفين.

- التكفل وبصفة منتظمة بإعداد جداول الترقية الخاصة بالموظفين بتكفل من اللجنة المتساوية الأعضاء التي يتم انتخابها وتجديدها دوريا على مستوى المديرية وكذا الملفات الخاصة بشاغلي المناصب العليا وشروط الالتحاق بها وفقا للتنظيم المعمول به.

- متابعة المسار المهني للموظفين من توظيف، تنصيب، تثبيت، تكوين وترقية إلى غاية التقاعد أو حالات خاصة أخرى كالعطل المرضية، الاستيداع وغيرهما.

- التعامل مع مجمل المصالح المركزية أو المحلية فيما يخص المسار المهني للموظفين، كمفتشيه الوظيفة العمومية، المراقب المالي، الخزينة وغيرها من المصالح.

- التكفل بجانب إدارة الوسائل (سيارات، أجهزة، مكاتب ...) وكل الجوانب المادية للإدارة، بصفة عامة فإن مهام مصلحة الإدارة والوسائل تكمن في تتبع المسار المهني للموظفين بكل جوانبه وكذا إدارة كل الوسائل المادية والسهر على راحة العمال والموظفين على مستوى الإدارة.

- **الميزانية والمحاسبة:** الذي يعمل على تسيير ومتابعة ميزانية الإقامة، تسيير الموارد المالية والتجهيز للإقامة والحرص على متابعة مختلف مراحل الصفقات العمومية.

2- المجال الزماني:

يقصد به الفترة الزمنية التي تم فيها النزول إلى الميدان لإجراء الدراسة الميدانية حول موضوع البحث، والتي تم فيها جمع البيانات حول الموضوع، حيث تمت الدراسة على فترات توزعت كالآتي:

2-1- المرحلة الأولى: تمثلت في الدراسة الاستطلاعية؛ التي تعتبر الخطوة الأولى للإلمام بكل جوانب البحث من خلال تحديد متغيرات الدراسة وصياغة فرضيات البحث على ضوئها، ويرى الكيلاني "أنها تتضمن تطبيق إجراءات الدراسة في عينات أولية– ليست جزءا من العينة الرئيسية– ولكنها تنتمي لنفس مجتمع العينة الرئيسية، الدراسة الاستطلاعية تفيد البحث في التنبه إلى أمور لم يلتفت إليها الباحث".[1]

في قيامنا بزيارة استطلاعية لمؤسسة مديرية النشاط الاجتماعي الواقعة بولاية ميلة مركز، كانت غايتها التعرف على الواقع الميداني للبحث قبل الخوض في تفاصيله وإزالة اللبس على بعض النقاط فيما

[1] - عبد الله زيد الكيلاني: دليل الرسائل والأطروحات الجامعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص19.

يتعلق بمفاهيم الدراسة، كي يتسنى لنا التعرف على مجال نشاطاتها وعلى كيفية تطبيق استراتيجيات الاتصال في المؤسسة. وخاصة الحصول على الموافقة من إدارة المؤسسة لإجراء الدراسة بها، تم فيها التوجه إلى مصلحة التكوين، أين تم تكليف مسؤولة المصلحة بتسهيل ظروف الدراسة الميدانية، وتم تزويدنا بمعلومات مهمة حول موضوع الدراسة وحول الميدان، بحيث تم إجراء مقابلات مع مدير المؤسسة ورئيسة قسم الموارد البشرية، كما قمنا بإجراء مقابلات مع بعض الموظفين لمعرفة مسؤولياتهم بها، وتم طرح عدة أسئلة تتعلق باستراتيجية الاتصال ونشاطات المديرية عموما.

وقد توزعت زيارات الاستكشاف على حوالي ستة أشهر مبدئية في سنة 2022 الى غاية سنة 2023.

2-2- المرحلة الثانية: تم فيها تطبيق استمارة تجريبية على موظفين تابعين لمديرية النشاط الاجتماعي بولاية قسنطينة، لأن العينة التجريبية يفضل أن تكون مختلفة ومستقلة تماما عن العينة النهائية لضمان الحياد العلمي وتجنب التمييز خاصة وأن عدد العينة الأصلية صغير نسبيا؛ بحيث أن دمج العينة التجريبية في العينة النهائية قد يؤدي الى أخطاء في اختبار جميع عناصر تصميم الدراسة ومستوى تطبيق المنهجية البحثية بشكل موثوق به.[1]

ومن خلال المعلومات المهمة التي استقيناها من الميدان ونتائج الاستمارة التجريبية، تمت عملية تقييم للأدوات؛ باختبار مدى وضوح الأسئلة، وسهولة الفهم، طول الاستمارة، ونوعية الأسئلة. وبناءا على نتائجها تم تعديل الاستبيان، وتقدير الانحراف المعياري، وتقدير الزمن المستغرق للإجابة.

2-3- المرحلة الثالثة: تم الشروع في توزيع الاستمارات واسترجاعها ابتداءا من شهر نوفمبر 2024 واستكمال استرجاعها بعد ذلك على فترات مختلفة.

بالموازات وفي ذات الفترة الزمنية المحددة لجمع المعطيات، تم توزيع الاستمارة البحثية الثانية – المخصصة لجمهور العامة– إلكترونيا عبر منصة *Google Forms* باستخدام وسائل التواصل والمنصات الرقمية، من خلال إرسال روابط الاستمارة لعينة من الأفراد، وذلك بهدف تسهيل وصولها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، وضمان سرعة الاستجابة ودقة تجميع البيانات. وقد أتاح هذا الأسلوب تجاوز بعض القيود الزمنية والمكانية التي قد تواجه التوزيع الورقي التقليدي، مما ساهم في تسريع عملية جمع المعلومات خلال الإطار الزمني المحدد للدراسة.

[1] - جامعة ديوك duke: الدليل الأساسي (الدراسات التجريبية ودراسات الجدوى)، النسخة 17، جوان 2022، متاح على الرابط:
https://sites.globalhealth.duke.edu/rdac/wp-content/uploads/sites/27/2022/06/Core_Guide_Pilot_and_Feasibility-Studies_06_17_22.pdf

ثم واستعانة بمكتب متخصص في التحليل الاحصائي تمت عملية تفريغ البيانات آليا باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (*spss*)، حيث تم استخراج التكرارات، النسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وكل ما يلزم للانطلاق في تحليل البينات بعد ذلك.

3- المجال البشري:

تتطلب دراسة ظاهرة أو مشكلة ما توفر بيانات ومعلومات ضرورية عن الظاهرة أو المشكلة لتساعد الباحث في اتخاذ القرار أو الحكم المناسب حيالها، فلابد من التحديد الواضح لمجتمع الدراسة والذي يقصد به: جميع العناصر أو المفردات التي سيدرسها الباحث، كأمر ضروري جدا لأنه سيساعده في تحديد الأسلوب العلمي الأمثل لدراسة المجتمع.[1] وعلى هذا الأساس ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية لابد من تحديد مجتمع البحث تحديدا واضحا ودقيقا، ونظرا لاستحالة اجراء الدراسة على كافة أفراد المجتمع ولأجل استكمال المشروع البحثي يكون من الضروري تحديد عينة مناسبة تخدم هذه الدراسة.

وحسب موضوع البحث واشكاليته فقد تم اختيار مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة على اعتبار أنه يدخل ضمن نشاطاتها قضايا العنف ضد المرأة، عدد الموظفين الاجمالي بها هو 174 موظفا، منهم 127 مثبتين و47 متعاقدين. فضلنا أن نصنف مجتمع بحثنا إلى مجموعتين:

-**المجموعة الأولى:** شملت العاملين بالمؤسسة القائمين على النشاطات المتعلقة بقضايا المرأة ومن ضمنها قضايا العنف، والعاملين في مجال استراتيجية الاتصال، حيث يوجد على مستوى المديرية مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة. تتكون من مكتبين بـ33 موظفا، على رأسهم المسؤولة الأساسية المباشرة عن استراتيجية الاتصال وقضايا العنف ضد المرأة.

-أما **المجموعة الثانية** ممثلة في مختلف ساكنة ولاية ميلة المتوزعين عشوائيا عبر بلدياتها المختلفة اعتقادا منا أنهم يمثلون مجتمع بحث، بحكم أن استراتيجية الاتصال تخص الجميع ولا تقتصر على الموظفين العاملين أو جهة معينة، وإنما تمتد لتشمل جميع من يمكنه الاستفادة من خدمات مديرية النشاط الاجتماعي للولاية كمؤسسة رسمية، ومنه فان الجمهور المقصود بالدراسة كان قاطنة ولاية ميلة عموما.

II. المنهج المستخدم:

إن اختلاف المناهج وتعددها في العلوم الاجتماعية يتفرع حسب طبيعة الظاهرة، طريقة التناول وطبيعة الميدان، فالمنهج المختار يكون حسب وحدات الظاهرة وطرق تفرعها، وأنماط وضعها في

[1] - مصطفى ربحي عليان وعثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، ط.4، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.133.
*- المعلومة تم الحصول عليها من قسم الموارد البشرية.

المجتمع الكلي مما يشترط المنهج المناسب الذي يرتبط بطبيعة المشكلة المبحوثة والإمكانيات المتاحة بحيث يتم تحليل عناصر الظاهرة إحصائيا، ما يزيد من درجة تمثيلها ودرجة دقة البحث من خلال أساليب كمية تعطي للظاهرة طابعها الرقمي. ويعرف المنهج بأنه مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث لتحقيق بحثه، فهو الذي يساعده في ضبط أبعاد، مساعي، أسئلة وفرضيات البحث.[1] أما موريس أنجرس فيرى أنه "مجموعة الإجراءات والخطوات الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة".[2]

ويعرف المنهج الوصفي بأنه استقصاء للظاهرة كما هي قائمة في الواقع بقصد تشخيصها وتحديد العلاقة بين عناصرها، فهو يستعمل طرق علمية منظمة لوصف الظاهرة. ويهدف هذا المنهج إلى توفير بيانات وحقائق عن المشكلة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها عن طريق جمع وتصنيف، ترتيب وعرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية للوصول إلى تعميمات ذات معنى؛ تزيد من رصيد معارفنا حول الموضوع. فهو إذا يسمح بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا بتعبير كمي وكيفي. فالتعبير الكمي يقوم بتكميم الظاهرة ومعالجتها بوصف رقمي يوضح حجم الظاهرة ويزيد من دقة البيانات وهذا ما يعطيها قيمة علمية، أما التعبير الكيفي فيوضح لنا خصائص الظاهرة ويسمح بالإحاطة بها. فالمنهج الوصفي "هو تصوير ما هو كائن أي الوضع الراهن أو الحادثة، فهو يصف خصائصها والعوامل التي تؤثر فيها، والظروف التي تحيط بها ويحدد العلاقات الارتباطية بين متغيرات تلك الظاهرة ومن ثم التنبؤ واستنتاج الأوضاع المستقبلية التي ستؤول لها الظاهرة".[3] كما أنه عبارة عن تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسة إدارية أو ثقافية أو اجتماعية تتعلق هذه البيانات عادة بأنشطتها وعملياتها وإجراءاتها وكذلك عن موظفيها وخدماتها، وذلك خلال فترة زمنية محددة، يحددها الباحث عادة وطبيعة البحث.[4]

يمكن تبرير سبب اختيار المنهج الوصفي، كونه أحد أساليب التحليل الذي يعتمد على جمع معلومات كافية ودقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترات زمنية معلومة، بهدف الوصول إلى نتائج عملية يتم تفسيرها بأسلوب موضوعي يتماشى مع الحقائق والمعطيات الواقعية للظاهرة. ويتميز بتركيزه على وصف الظاهرة أو الموضوع بشكل دقيق ومفصل، سواء من منظور نوعي أو كيفي مع إمكانية اقتصار التحليل على هذه الجوانب عند الحاجة. كما يهدف المنهج إلى تحقيق فهم معمق لمضمون الظاهرة المدروسة من خلال ثلاث مراحل رئيسية:[5]

[1]- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، جامعة قسنطينة، 2008، ص 176.
[2]- احمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، ص 282.
[3]- المغربي كامل محمد : أساليب البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، 96.
[4]- عامر إبراهيم قنديلجي: منهجية البحث العلمي، اليازوري للنشر و التوزيع، ط عربية، عمان ، 2012 ، ص 120.
[5]- محمد سرحان علي المحمودي: مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2019، ص50.

– **مرحلة الاستطلاع:** تركز هذه المرحلة على تكوين إطار نظري واضح يستند إلى تحديد دقيق لمشكلة الدراسة أو موضوع البحث، مما يساعد في صياغة أهداف واضحة يمكن تحقيقها.

– **وضع فروض محتملة:** تجيب عن تساؤل البحث بصورة مؤقتة الى أن يتم اثباتها أو دحضها.

– **مرحلة الوصف الموضوعي:** بجمع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة، ترتبط هذه المرحلة بتشخيص الظاهرة ووصفها بشكل شامل ودقيق، مما يساهم في تقديم فهم علمي لها.

ويمتاز هذا المنهج بقدرته على توفير بيانات مفصلة ودقيقة عن الواقع المدروس، إلى جانب تفسير العوامل المؤثرة فيه، مما يمكن الباحثين من تقديم استنتاجات تستند إلى تحليل منطقي، ويتيح بذلك التنبؤ المستقبلي المدروس للظاهرة. ومن حيث أن الفرضيات المعتمدة هي فرضيات وصفية، الهدف منها هو تكميم المتغيرات وشرحها في شكل جداول إحصائية واختبار مدى مصداقيتها وصحتها.

ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة "استراتيجيات الاتصال للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية" الذي نحن بصدد دراسته والعناصر التي نحاول الكشف عنها والأهداف التي نسعى لتحقيقها أي استراتيجية الاتصال للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة فهو يندرج ضمن الدراسات الوصفية التي تستهدف الحصول على معلومات كافية حول مدى مساهمة الاستراتيجية الاتصالية في محاربة ظاهرة العنف ضد المرأة معتمدين في ذلك على **المنهج الوصفي** "الذي يتبع تلقيات الوصف في العرض والترتيب والتصنيف"،[1] بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة. وذلك بوصف مجتمع الدراسة ثم تحليل البيانات الواردة سواء في أداة الدراسة أو المسجلة لدى الدوائر الرسمية المعنية بمتابعة حالات العنف ضد المرأة، ويتضمن كذلك مسحا مكتبيا للمراجع والمصادر والدراسات السابقة والبحوث المنشورة؛ لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات وذلك باستخدام أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة عن أسئلة الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغيرات واختبار فرضياتها. فحسب المنهج الوصفي يتم وصف الظاهرة وتحديدها وتبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، ونحن باستعمالنا للمنهج الوصفي نسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها: [2]

– محاولة جمع البيانات والمعلومات الوافية عن مجتمع محدد، أو مجموعة أفراد أو ظاهرة، أو نشاط في المؤسسة المعنية بالبحث.

– يتصف استخدام أداة البحث والتي أهمها الاستبيان بالكفاءة في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة.

[1]- رشيد زرواتي: المرجع السابق، ص 178.
[2]- عصام حسن أحمد الدليمي: سؤال وجواب في منهج البحث العلمي،دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014، ص 121-122.

– وصف ما يجري والحصول على حقائق من خلال تحليل البيانات المجمعة ذات العلاقة بالمؤسسة المعنية والإعلان عن تلك الحقائق في نتائج البحث.

– إمكانية صياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساسا يقوم عليه تصور نظري محدد لإصلاحات إدارية واجتماعية وما يرتبط بها من أنشطة أخرى.

– إمكانية الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات العملية التي يمكن أن تسترشد بها السياسات الاجتماعية والإدارية وما يرتبط بهما من أنشطة.

– في الدراسات الوصفية يتم تحديد وتشخيص المجالات التي تشتمل أو تحدث فيها المشاكل والتي تحتاج لإدخال التحسينات المطلوبة.

فالوظيفة الأساسية للدراسات الوصفية هي جمع البيانات والمعلومات التي يمكن فيما بعد تحليلها وتفسيرها، ومن ثم الخروج باستنتاجات منها، استنتاجات تساهم في فهم الواقع وتطويره.[1]

III. أدوات جمع البيانات:

من أجل الإحاطة بالظاهرة ميدانيا على الباحث جمع المادة العلمية من الميدان مجال الدراسة عن طريق أدوات جمع البيانات حسب احتياجات موضوع وطبيعة الدراسة، حيث أن لكل أداة وظيفتها.[2] ويقيم البحث العلمي أساسا، بنوعية الأدوات التي يستخدمها،[3] وتعرف أدوات جمع البيانات بأنها مجموعة من الوسائل والأساليب والإجراءات المختلفة التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات اللازمة المتعلقة ببحثه وتحليلها. تتنوع هذه الأدوات وفقا لاحتياجات موضوع البحث، وتعتمد فعاليتها على مدى براعة الباحث وكفاءته في اختيار الوسيلة المناسبة واستخدامها بمهارة وإبداع.[4] وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يتم استخدامها.[5] وبعد الاطلاع على الأدب النظري ومختلف الدراسات السابقة المتاحة؛ اعتمدنا في دراستنا هذه استمارة الاستبيان والملاحظة والمقابلة وبعض الوثائق والسجلات المساعدة.

1– الاستبيان: أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها والاستبيان لا يمكن أن يمثل الموضوع ولا يمكن أن يمثل المبحوثين ولكنه يمثل توقعات الباحث. وعليه

[1]- عامر إبراهيم قنديلجي: مرجع سابق، ص123.
[4]- رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص180.
[5]- موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 286.
[6]- شروخ صلاح الدين: منهجية البحث القانوني للجامعيين للعلوم القانونية علوم اجتماعية، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص24.
[7]- عبد الخالق محمد علي: خطوات نحو بحث النهج الاعلامي، دار المهجة البيضاء، دب، دس، ص 40 .

فإن الاستبيان هو مجموعة من الأسئلة التي يوجهها الباحث على المبحوثين وفقا لطبيعة الموضوع والإجابة تكون حسب توقعات الباحث التي يوحي بها إلى المبحوثين في أسئلته.

واعتمدنا في دراستنا هذه استمارة الاستبيان، حيث تعتبر أحد أهم الأدوات البحثية المتميزة ويرجع ذلك إلى المميزات التي تحققها سواءا بالنسبة لاختصار الجهد أم التكلفة وكذلك سهولة معالجة بياناتها إحصائيا.[1] إذ تعرف بأنها "مجموعة أسئلة مطبوعة، مغلقة أو مفتوحة، مصممة من قبل الباحث كليا أو جزئيا وموجهة إلى مجموعة من الأفراد للإجابة عليها وذلك لجمع معطيات حول آرائهم ومواقفهم وتجاربهم بهدف الإسهام في وصف الظاهرة التي تعني أولئك الأفراد".[2]

ويكون الاستبيان جيدا عندما تكون العينات واضحة ودقيقة حتى لا يضيع الباحث في احتمالات متعددة وأن لا يكون طويلا يؤدي إلى التعب.[3] ولتكون نتائج البحث أكثر دقة وموضوعية فإن ذلك يتطلب تحضير وإعداد استمارة بحث تخضع للشروط العلمية والمتطلبات المنهجية المتعارف عليها علميا.[4]

1-1- الاستبيان الخاصة بالموظفين: وقد قمنا بإعداد استمارة الاستبيان الموجهة للموظفين بالاعتماد على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول الموضوع، وقد تضمنت 38سؤالا مقسمة على ثلاثة محاور:

* **المحور الأول:** ويضم 08 أسئلة حول البيانات الشخصية.

* **المحور الثاني:** ويضم 10 أسئلة حول المخطط الاتصالي المعتمد من طرف مديرية النشاط الاجتماعي في اعداد الاستراتيجية الاتصالية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

* **المحور الثالث:** ويضم 10 أسئلة حول تحديد الأهداف والجمهور في بناء الاستراتيجية الاتصالية.

* **المحور الرابع:** ويضم 10 أسئلة حول الوسائل والرسائل الاتصالية في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

1-2- استمارة مقياس الاتجاهات (مقياس ليكرت *likert* الخماسي): تختلف الاستمارات وتتنوع حسب طبيعة الموضوع والبيانات المراد الحصول عليها والمقاييس المعتمدة. وقد تم اعتماد هذا المقياس في ضوء النظرية والنتائج المتقدمة من الدراسات السابقة حول متغيرات الموضوع، أين تم تصميم المقياس بناء على مجموعة المعايير والمبادئ المشتقة من الدراسات السابقة مع مؤشرات مهمة لمتغيرات الدراسة.

[1] - خالد حامد: منهج البحث العلمي، دار ريحانة، 2003، ص 131 .
[2] - إبراهيم عبد العزيز الدعليج: مناهج طرق البحث العلمي، ط 1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص91 .
[3] - وجيه محجوب: أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ط 2، عمان، الأردن، ص 155.
[4] - فضيل دليو، علي غربي وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999، سلسلة العلوم الاجتماعية، ص 193 .

ويرجع سبب اعتمادنا مقياس الاتجاهات ليكرت كأداة لقياس مدى فعالية الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة، الذي تم توزيعه في شكل استبيان الكتروني للأسباب التالية:

– يتميز الجمهور المستهدف والمتمثل في الجمهور الميلي بضخامة العدد والتشتت بشكل يحد من امكانية استخدام أساليب أخرى مع هذا العدد الكبير المتفرق عبر بلديات ولاية ميلة في حين يستطيع الاستبيان الالكتروني تغطية عدد كبير من الأفراد، وفي أماكن جغرافية متباعدة.

– استهدف الاستبيان تقييم مدى فعالية الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.

وقد تم قياس المتغير في صورته النهائية من البيانات على مستوى محورين هما:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين.

المحور الثاني: مقياس عبارات حول مدى فعالية الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة ويتضمن 21 عبارة.

وفيما يتعلق بطريقة الإجابة على عبارات المقياس، فقد اشتملت على خمس اختيارات تبدأ من موافق بشدة وصولا إلى غير موافق بشدة، وفق مقياس ليكرت الخماسي والمتعدد الاختيارات، وتتراوح قيمة هذه الإجابات من 1 إلى 5، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (*One Sample Ttest*) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية أو كان الوزن النسبي أكبر من 60 %، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية أو الوزن النسبي أقل من 60 %.

لإعداد دليل الموافقة لتحليل استجابات عينة الدراسة على عبارات المقياس، فقد تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، حيث:

المدى = أعلى درجة في المقياس – أدنى درجة في المقياس= 5−1=4

وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة كما يلي:

طول الفئة = المدى ÷ عدد درجات المقياس، وعليه طول الفئة =4÷5=0.8

وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال، مثل 1+0.8=1.80.

حيث تفيد هذه العملية في التعرف على موقف الفرد لإجمالي أفراد العينة، على كل عبارة وعلى كل محور، وعليه نحصل على المجالات التالية:

جدول رقم (02): يوضح تعيين الاتجاه حسب مقياس ليكرت.

مجال المتوسط الحسابي	المقياس	الاتجاه العام أو المستوى
من [1 إلى 1.80[	غير موافق بشدة	بدرجة منخفضة جدا
من [1.80 إلى 2.60[	غير موافق	بدرجة منخفضة
من [2.60 إلى 3.40]	محايد	بدرجة متوسطة
من [3.40 إلى 4.20[	موافق	بدرجة عالية
من [4.20 إلى 5]	موافق بشدة	بدرجة عالية جدا

1-3-الخصائص السيكومترية الاختبارات: يرى "سامي محمد" أنه لأجل الوصول إلى أدق النتائج ولأجل التأكد من صلاحية الاختبارات، وجب على الباحث إخضاع الاختبارات إلى الأسس العلمية لها "إذ أن الاختبارات وسيلة تساعد على تقييم الأداء ومقارنة مستوياته بأهدافه الموضوعية، إذ يجب أن تتمتع بمعدلات عالية من الصدق والثبات والموضوعية".[1]

1-3-1- بالنسبة لاستبيان البحث: الاختبار الصادق هو الاختبار القادر على قياس الشيء الذي صمم من أجل قياسه.[2] وللتأكد من صدق الاستبيان قامت الباحثة بالتأكد من صدقه، بالطرق التالية:

*** الصدق:**

صدق المحتوى: قامت الباحثة بعرض الاستبيان على مجموعة من المختصين في المجال ممن رتبتهم أستاذ محاضر قسم "أ" وأكثر {عددهم 6 محكمين، انظر الملحق رقم (03)}، لإبداء الرأي في ملائمته لغرض البحث، وتقديم أي ملاحظات يرونها مناسبة، من حيث مدى مناسبة الأسئلة، وتنوع محتواها، وسلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية ومدى ملائمة الاستجابات الاختيارية مع السؤال ووضوحها، وقد أجمع المحكمين على صدق محتواه (بطريقة صدق المحكمين)، وتم الحكم إحصائيا على ذلك من خلال معادلة "**لاوشي**" "Lawche" ونسبة الاتفاق والمتوسط، والموضحة في الجدول التالي:

[1] - سامي محمد: القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000، عمان، ص252.
[2] - نبيل عبد الهادي: المدخل إلى القياس والتقويم التربوي واستخدامه في مجال التدريس الصفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص121.

جدول رقم (03): تحكيم صدق فقرات الاستبيان حسب معادلة لاوتشي.

الرقم	الأسئلة عدد المحكمين = 6	معادلة لاوشي Lawche				نسبة الاتفاق %	المتوسط
		يقيس 1	لا يقيس 0	الفرق	الفرق /6		
المحور الأول: المخطط الاتصالي المعتمد من طرف مديرية النشاط الاجتماعي في اعداد الاستراتيجية الاتصالية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة							
01	هل توجد مخططات اتصال وطنية رسمية تتعلق بالوقاية من العنف الممارس ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
02	ما هي المكانة التي يحتلها الاتصال في الاستراتيجية العامة لمؤسستكم؟	6	0	6	1	100	1
03	هل هناك مشاركة في ضبط الاطار العام لهذه الخطط الاتصالية ما بين القطاعات والهيئات المعنية بها؟	6	0	6	1	100	1
04	من هي الجهات المعنية بوضع الخطط الاتصالية في اعتقادك؟	6	0	6	1	100	1
05	هل يتم القيام بإحصائيات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي؟	6	0	6	1	100	1
06	ما مدى دقة المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول العنف ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
07	هل يتم القيام بدراسات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي؟	6	0	6	1	100	1
08	رتب بالأرقام حسب الأهمية الأنشطة الاتصالية التي تقومون بها للوقاية والحد من العنف ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
09	هل للقائمين على الأنشطة الاتصالية خبرة كافية في مجال الاتصال؟	6	0	6	1	100	1
10	هل تتضمن وظيفتكم؟	6	0	6	1	100	1
المحور الثاني: تحديد الأهداف والجمهور في بناء الاستراتيجية الاتصالية.							
11	ما هي الأهداف الداخلية التي تسعى إليها مؤسستكم للوقاية والحد من العنف ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
12	ماهي الأهداف الخارجية التي تركز عليها مديرية النشاط الاجتماعي من خلال وضع خطط اتصال للوقاية من العنف الممارس ضد المرأة ؟	6	0	6	1	100	1
13	من هي الفئات المستهدفة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي باستراتيجيتها للاتصال الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة؟	5	1	4	0.67	66.66	0.83
14	من هو الجمهور المستهدف بالاتصال؟	6	0	6	1	100	1
15	هل تعرض الجمهور المستهدف للرسائل الاتصالية يكون؟	6	0	6	1	100	1
16	ما هي الوسائل الاتصالية المستخدمة والتي تركزون عليها لإيصال الرسائل للجمهور المستهدف ؟	6	0	6	1	100	1
17	ما هي أكثر الأساليب المستخدمة في صياغة الرسالة الاتصالية المعدة من قبل مديرية النشاط الاجتماع؟	6	0	6	1	100	1

18	هي أهم النشاطات الاتصالية المعتمدة في الوقاية والعف ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
19	رتب حسب الأهمية من 1 الى 4 الاستراتيجية الاتصالية المستخدمة؟	6	0	6	1	100	1
20	على أي أساس يتم تحديد الميزانية المخصصة للأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي؟	6	0	6	1	100	1
المحور الثالث: الوسائل الاتصالية في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.							
21	هي معايير اختيار الوسائل الاتصالية المناسبة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
22	غالبا ما هي المدة الزمنية المحددة في عملية تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية؟	6	0	6	1	100	1
23	هل تعمل مديرية النشاط الاجتماعي (مؤسستكم)على تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية؟	6	0	6	1	100	1
24	من فضلك قيِّم مستوى التعاون والتنسيق بين الشركاء المعنيين في التخطيط والتنفيذ العملي للأنشطة الاتصالية.	6	0	6	1	100	1
25	هل هناك صعوبات تعرقل العملية الاتصالية؟	6	0	6	1	100	1
26	في اعتقادكم ما هي النشاطات الاتصالية ذات نسبة انتشار وقبول ونجاح عالي؟	6	0	6	1	100	1
27	رتب حسب الاهمية من الرقم 1 الى 5 على ماذا يعتمد نجاح عملية ومخطط الاتصال في الوقاية من العنف ضد النساء ؟	6	0	6	1	100	1
28	ما هي أساليب تقييم استراتيجية الاتصال؟	6	0	6	1	100	1
29	هل تعتقد أن الاستراتيجية الاتصالية المتبعة قادرة على حل مشكلة العنف ضد المرأة؟	6	0	6	1	100	1
30	– ما هي الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية؟	6	0	6	1	100	1

مجموع نسب صدق المحتوى للفقرات	**30/29.67**
مؤشر صدق المحتوى	**0.99**
محك لاوشي في حال 06 محكمين	**0.99**
مجموع نسب الاتفاق	**2966.66**
نسبة صدق المحتوى =	**% 98.89 =30 /2066.66**

من خلال الجدول نلاحظ ان:

–الفقرات التي قبلت فاقت نسبة صدق المحتوى فيها 0.67 والمقياس ككل تحصل على مؤشر صدق محتوى عالي قدر بـ 0.99 وهو يساوي المؤشر الذي وضعه "لاوشي"(*Lawche*) عندما يكون عدد المحكمين 6 وهو 0.99 وبالتالي فالاستبيان يتميز بمؤشر صدق محتوى عالي.

–نسبة الاتفاق%: عدد الذين اتفقوا على أن الفقرة تقيس /عدد المحكمين ×100

من الجدول نلاحظ أن الفقرات التي قبلت هي التي تحصلت على نسبة اتفاق أكبر من 66.66%.

– متوسط الفقرة: تم إعطاء ترميز رقم 1 (تقيس) و 0 (لا تقيس)، حيث نقوم بـ:

عدد المحكمين الذين يرون أن الفقرة تقيس × 1 + عدد المحكمين الذين يرون أن الفقرة لا تقيس × 0/ عدد المحكمين الكلي.

من الجدول نلاحظ أن الفقرات التي قبلت هي التي تحصلت على متوسط فقرة يتجاوز 0.67 كما أجمع المحكمين على أن المقياس المختار يقيس **ظاهريا –سطحيا**– ما وضع لأجل قياسه.

–الصدق الذاتي:

معامل الصدق الذاتي = √ معامل الثبات

{أنظر نتائج الصدق الذاتي ضمن الجدول الموالي رقم(04)}

***الثبات:**

–طريقة إعادة الاختبار: قامت الباحثة بتوزيع الاستبيان على عينة مكونة من 07 أفراد. وبعد أسبوعين تم إعادة توزيع نفس الاستبيان على نفس العينة من اجل حساب معامل الارتباط بين نتائج التوزيع الأول والتوزيع الثاني للاستبيان **(طريقة إعادة الاختبار)**، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04): يبين صدق المحتوى للاستبيان.

رقم السؤال	المحور	العينة (n)	معامل الارتباط (سبيرمان) بين التوزيع الأول والتوزيع الثاني	دلالته	الصدق الذاتي
01	**المحور الأول:** المخطط الاتصالي المعتمد من طرف مديرية النشاط الاجتماعي في اعداد الاستراتيجية الاتصالية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة:	07	0.66	دال ومتوسط	0.81
02			0.70	دال ومرتفع	0.84
03			0.74	دال ومرتفع	0.86
04			0.80	دال ومرتفع	0.89
05			0.65	دال ومتوسط	0.81
06			0.67	دال ومتوسط	0.82
07			0.70	دال ومرتفع	0.84
08			0.56	دال ومقبول	0.75
09			0.66	دال ومتوسط	0.81
10			0.71	دال ومرتفع	0.84
11	**المحور الثاني:** تحديد الأهداف والجمهور في بناء الاستراتيجية الاتصالية.		0.74	دال ومرتفع	0.86
12			0.66	دال ومتوسط	0.81
13			0.75	دال ومرتفع	0.87
14			0.79	دال ومرتفع	0.89
15			0.62	دال ومتوسط	0.79
16			0.60	دال ومتوسط	0.77

17			0.59	دال ومقبول	0.77
18			0.57	دال ومقبول	0.75
19			0.70	دال ومرتفع	0.84
20			0.72	دال ومرتفع	0.85
21	**المحور الثالث:** الوسائل الاتصالية في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.		0.66	دال ومتوسط	0.81
22			0.62	دال ومتوسط	0.79
23			0.70	دال ومرتفع	0.84
24			0.69	دال ومتوسط	0.83
25			0.59	دال ومتوسط	0.77
26			0.58	دال ومتوسط	0.76
27			0.60	دال ومتوسط	0.77
28			0.61	دال ومتوسط	0.78
29			0.72	دال ومرتفع	0.85
30			0.66	دال ومتوسط	0.81

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع أسئلة الاستبيان جاءت بين مقبول ومرتفع مما يبين ثبات أسئلة الاستبيان بطريقة إعادة الاختبار

1-3-2- بالنسبة لمقياس البحث:

* **صدق المحتوى:** يعني مدى تمثيل محتوى الاختبار للنطاق السلوكي الشامل للسمة المراد الاستدلال عليها، إذ يجب أن يكون المحتوى ممثلا تمثيلا صادقا لنطاق المفردات الذي يتم تحديده مسبقا.[1]

للتأكد من صدق الأداة تم عرض المقياس على مجموعة من المختصين في المجال؛ ممن رتبتهم أستاذ محاضر قسم "أ" وأكثر {عددهم 6 محكمين، انظر الملحق رقم (03)}، لإبداء الرأي في ملائمته لغرض البحث، وتقديم أي ملاحظات يرونها مناسبة، من حيث مدى مناسبة الفقرات، وتنوع محتواها وسلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لفقرات الاستبيان ومدى ملائمة الاستجابات الاختيارية مع السؤال ووضوحها، وقد أجمع المحكمين على صدق محتواه (بطريقة صدق المحكمين)، وتم الحكم إحصائيا على ذلك من خلال معادلة "**لاوشي**" "*Lawche*" ونسبة الاتفاق والمتوسط، والموضحة في الجدول التالي:

[1] - محمد السيد علي: موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص295.

جدول رقم (05): يبين صدق المحتوى للمقياس.

الرقم	العبارات عدد المحكمين = 6	معادلة لاوشي Lawche				نسبة الاتفاق %	المتوسط
		يقيس 1	لا يقيس 0	الفرق	الفرق /6		
المحور الرابع: مدى فعالية الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.							
01	تهدف مديرية النشاط الاجتماعي للوقاية من العنف ضد المرأة	6	0	6	1	100	1
02	توجه مديرية النشاط الاجتماعي حملات تحسيسية حول العنف ضد المرأة الى كافة أفراد المجتمع (نساء – رجال)	5	1	4	0.67	66.66	0.83
/		3	3	00	00	50	0.50
03	تعتبر حملات التوعية من أهم الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي	6	0	6	1	100	1
04	أتابع برامج ونشاطات مديرية النشاط الاجتماعي عبر التلفزيون	6	0	6	1	100	1
/		2	4	2-	0.33	33.33	0.33
05	أتابع البرامج والحملات التحسيسية عبر الاذاعة	6	0	6	1	100	1
06	أطلع على المساحات الاشهارية التوعوية التي تعرض كملصقات اشهارية	6	0	6	1	100	1
07	أطلع على المطويات التوعوية للاستفادة أكثر من النصائح والارشادات المتعلقة بالعنف ضد المرأة	6	0	6	1	100	1
08	أستخدم مواقع الواصل الاجتماعي للاطلاع على مختلف المستجدات التي تعرضه المديرية	6	0	6	1	100	1
09	موضوع الدفاع عن حقوق المرأة من المواضيع التي تهمني	6	0	6	1	100	1
		2	4	2-	0.33	33.33	0.33
10	تنمية المرأة وتمكينها اجتماعيا من المواضيع التي تجذب اهتمامي	6	0	6	1	100	1
11	موضوع التكفل بالمعنفات من أهم المواضيع التي أتابعها	6	0	6	1	100	1
/		2	4	2-	0.33	33.33	0.33
12	المواضيع التي تقدمها حملات التوعية متجددة وفعالة	6	0	6	1	100	1
13	استخدام الأسلوب التخويفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة	6	0	6	1	100	1
/		3	3	00	00	50	0.50
14	استخدام الأسلوب العاطفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة	6	0	6	1	100	1
15	استخدام الأسلوب العقلي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة	6	0	6	1	100	1
/		2	4	2-	0.33	33.33	0.33
16	يساهم تكرار عرض الحملات التوعوية في تذكيري بمدى خطورة العنف ضد المرأة	6	0	6	1	100	1

/		2	4	2-	0.33	33.33	0.33
17	تكرار حملات التوعية يؤدي للشعور بالملل وافقادها أهميتها	6	0	6	1	100	1
18	التعرض الدائم لحملات التوعية ضد العنف يؤدي الى اكتساب سلوك دائم	6	0	6	1	100	1
19	حملات التوعية التي تشرف عليها المديرية لها قدرة إقناعية على تبني سلوك معين	6	0	6	1	100	1
20	الصرامة في تطبيق القانون وفرض العقوبات يساهم في الحد من العنف ضد المرأة	6	0	6	1	100	1
21	أنسب الحلول للوقاية والحد من العنف ضد المرأة هو اشراك جميع الجهات المعنية (وسائل الاعلام– مؤسسات التربية– المؤسسات الأمنية–الجمعيات ...)	6	0	6	1	100	1
مجموع نسب صدق المحتوى للفقرات		**21/20.66**					
مؤشر صدق المحتوى		**0.99**					
محك لاوشي في حال 06 محكمين		**0.99**					
مجموع نسب الاتفاق		**2066.66**					
نسبة صدق المحتوى =		**% 98.41 =21 /2066.66**					

تم حساب صدق المحتوى بثلاث طرق، هي:

– **معادلة لاوشي:** (*Lawche*): لحساب مؤشر صدق المحتوى باستخدام المعادلتين التاليتين:[1]

نسبة صدق المحتوى للفقرة = (عدد الذين اتفقوا أنها تقيس – عدد الذين لم يتفقوا أنها تقيس) / عدد المحكمين الإجمالي

مؤشر صدق المحتوى للاستبيان ككل= مجموع نسب صدق المحتوى لجميع الفقرات / عدد الفقرات

الجدول التالي يوضح ذلك: **جدول رقم (06): محك قبول معامل صدق المحتوى**

عدد المحكمين	أقل قيمة مقبولة لمعامل صدق		عدد المحكمين	أقل قيمة مقبولة لمعامل صدق
5	0.99		13	0.54
6	0.99		14	0.51
7	0.99		15	0.49
8	0.78		20	0.42
9	0.75		25	0.37
10	0.62		30	0.33
11	0.59		35	0.31
12	0.56		40	0.29

من خلال الجدول نلاحظ ان الفقرات التي قبلت فاقت نسبة صدق المحتوى 0.67 والمقياس ككل تحصل على مؤشر صدق محتوى عالي قدر بـ0.99 وهو يساوي المؤشر الذي وضعه "لاوشيLawche " عندما يكون عدد المحكمين 6 وهو 0.99 وبالتالي فالاستبيان يتميز بمؤشر صدق محتوى عالي.

–**نسبة الاتفاق:** عدد الذين اتفقوا على أن الفقرة تقيس /عدد المحكمين ×100

[1] - أحمد يعقوب النور: القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، الجنادرية، عمان، 2007، ص197.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفقرات التي قبلت هي التي تحصلت على نسبة اتفاق أكبر من66.66%.

- **متوسط الفقرة:** تم إعطاء ترميز رقم 1 (تقيس) و0 (لا تقيس)، حيث نقوم بـ:

عدد المحكمين الذين يرون أن الفقرة تقيس × 1 + عدد المحكمين الذين يرون أن الفقرة لا تقيس × 0/ عدد المحكمين الكلي.

من الجدول السابق نلاحظ أن الفقرات التي قبلت هي التي تحصلت على متوسط فقرة يتجاوز 0.67 كما أجمع المحكمين على أن المقياس المختارة يقيس **ظاهريا –سطحيا**– ما وضع لأجل قياسه.

–**صدق الاتساق الداخلي:** تم التأكد من صدق مقياس الدراسة الحالية بطريقة الاتساق الداخلي حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة وبين درجات البعد المنتمية له، وكذا معاملات الارتباط بين مجموع درجات كل بعد وبين الدرجة الكلية للاستبيان، والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم (07): معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة وبين درجات البعد المنتمية له.(عدد العينة =12)

رقم العبارة	معامل الارتباط مع المقياس	الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط مع المقياس	الدلالة
01	**0.81	دال ومرتفع	12	**0.89	دال ومرتفع
02	**0.81	دال ومرتفع	13	*0.60	
03	**0.91	دال وعالي	14	**0.93	دال وعالي
04	0.02		15	**0.93	دال وعالي
05	**0.97	دال ومرتفع	16	**0.91	دال وعالي
06	0.21–		17	0.48	دال ومقبول
07	*0.59	دال	18	**0.91	
08	**0.85	دال ومرتفع	19	**0.89	دال ومرتفع
09	**0.81	دال ومرتفع	20	**0.80	دال ومرتفع
10	**0.82	دال ومرتفع	21	**0.86	دال ومرتفع
11	**0.85	دال ومرتفع			

يتضح من الجدول أن معظم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة وبين درجات البعد المنتمية له جاءت بين دالة ومقبولة ودالة وعالية جدا، مما يبين اتساق كل عبارة ببعدها الذي تنتمي اليه، ماعدا العبارة رقم 04 { أتابع برامج ونشاطات مديرية النشاط الاجتماعي عبر التلفزيون} فقد جاءت ضعيفة جدا بمقدار ارتباط ضعيف جدا قدره 0.02، كما أن الفقرة 6 { أطلع على المساحات الاشهارية التوعوية التي تعرض كملصقات} فقد جاءت عكسية وضعيفة بمقدار ارتباط قدره –0.21 ...

- **الصدق الذاتي:** **معامل الصدق الذاتي =** $\sqrt{\text{معامل الثبات}}$

- صدق المقارنة الطرفية:

جدول رقم (08): نتائج اختبار Ttest لدراسة الفروق بين متوسطات المجموعات الطرفية (الأرباعي الأعلى، الأرباعي الأدنى).

المجموعة الطرفية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Ttest	قيمة Sig	دلالة الفروق
مجموعة الأرباعي	3	2.35	0.60	4.66-	0.01	دال إحصائيا
مجموعة الأرباعي	3	3.98	0.07			

يتضح من الجدول وجود فروق دالة بين متوسط مجموعة الأرباعي الأعلى ومتوسط مجموعة الأرباعي الأدنى في الدرجة الكلية للمقياس، لصالح متوسط مجموعة الأرباعي الأعلى (عند مستوى دلالة 0.05)، حيث جاءت قيمة Sig =0.01 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، ما يدل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المرتفعين والمنخفضين على المقياس، ما يحقق صدق المقارنة الطرفية.

*** ثبات المقياس:** الاختبار الثابت هو "الاختبار الذي يعطي نتائج متقاربة أو نفس النتائج إذا طبق أكثر من مرة في ظروف متماثلة".[1]

-طريقة التجزئة النصفية:

جدول رقم (09): نتائج ثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية.

	عدد العبارات	عدد العينة	التجزئة النصفية	
			طريقة سبيرمان -براون	طريقة جثمان العامة
المقياس	21	12	0.99	0.97

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الثبات بطريقة التجزئة النصفية تساوي (0.96) باستخدام تصحيح سبيرمان-براون و(0.95) بتصحيح معادلة جثمان العامة، وعليه فهما قيمتان عاليتان مما يبين ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية.

- معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach's Alpha*): تم التأكد من ثبات المقياس ببنوده الـ: (36) بطريقة معامل آلفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (10): يبين ثبات المقياس *Reliability Statistics*

	عدد الفقرات *N of Items*	ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha*	الصدق الذاتي
المقياس ككل	21	60.9	80.9

بلغ معامل ألفا كرونباخ (***Cronbach's Alpha***) (0.98) وهو معامل يدل على ثبات مرتفع جدا للمقياس حسب ألفا كرونباخ. والجدول التالي يوضح قيمة ثبات المقياس في حال حذف درجة المفردة:

[1] - إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج: مناهج وطرق البحث العلمي، دار صفاء للنشر، عمان، 2010، ص117.

جدول رقم (11): نتائج ثبات المقياس ككل في حالة حذف درجة المفردة. Item-Total

العبارة	ثبات المقياس ككل في حالة حذف درجة المفردة *Cronbach's Alpha if Item Deleted*		العبارة	ثبات المقياس ككل في حالة حذف درجة المفردة *Cronbach's Alpha if Item Deleted*
ع1	.961		ع12	.960
ع2	.961		ع13	.963
ع3	.959		ع14	.959
ع4	.967		ع15	.959
ع5	.958		ع16	.959
ع6	.968		ع17	.965
ع7	.963		ع18	.959
ع8	.960		ع19	.960
ع9	.961		ع20	.961
ع10	.961		ع21	.960
ع11	.960			

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع فقرات المقياس جاءت قيمة ألفا كرونباخ لها في حالة حذفها أقل من أو تساوي أو أكبر قليلا من قيمة ألفا كرونباخ (0.96)، مما يدل على أهمية تلك الفقرات في الرفع من قيمة الثبات، مما يعني أن المقياس ثابت بطريقة ألفا كرونباخ.

2- الملاحظة: عملية يتم من خلالها مراقبة الظواهر والمشكلات والسلوكيات، إلى جانب الأحداث وذلك بطريقة علمية منظمة ودقيقة تهدف إلى تفسير الظواهر وتحديد العلاقات بين متغيراتها، بالإضافة إلى التنبؤ بالسلوك والعمل على توجيه بما يخدم الإنسان ويرتقي بالرفاهية الاجتماعية.[1]

تعتبر الملاحظة اللبنة الأولى في البحث بغية التحقق من صحة فرضياته،[2] بناء على طبيعة الموضوع، كان لا بد من اللجوء إلى أداة الملاحظة كوسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة. لذلك، اعتمدنا على النوع البسيط من الملاحظة، حيث يتم مراقبة الظواهر كما هي في حالتها الطبيعية دون أي تدخل خارجي أو عوامل مصطنعة، مما أتاح لنا فرصة لفهم الظواهر بشكل مباشر ودقيق، وتشكيل تصور أولي لمشكلة الدراسة من خلال تحليل الأفكار وترابطها.

وقد ساهم استخدام أداة الملاحظة في توثيق الظواهر من حيث كميتها في بيئتها الطبيعية، مما سمح لنا بدراسة التغيرات المستمرة فيها. كما أن هذا النوع من الملاحظة يتم بشكل تلقائي ودون علم الأفراد محل الدراسة، مما جعلها أداة ميدانية فعالة لمعالجة المعطيات دون التأثير على سلوك المبحوثين.

[1] - محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 73.
[2] - رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، ط4، زاعياش للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 2012، ص 206.

3- المقابلة: تعد المقابلة من الأدوات المنهجية المهمة في البحث السوسيولوجي، وتستعمل كثيرا في الدراسات الميدانية، تعرف على أنها "تلك الأداة التي تستخدم لدراسة سلوك الأفراد والحصول على إجابتهم لموقف معين أو لأسئلة معدة، ولملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الاجتماعي".[1] وهي "وسيلة تقوم على حوار مباشر بين الباحث والمبحوث"، وهي عبارة عن تقنية مباشرة يمكن استعمالها بمرونة مع المبحوثين وهذا راجع للميزة الشفوية التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على معلومات تخدم موضوع الدراسة.[2]

كما أنها "تفاعل لفظي بين الباحث والمبحوث تتكون من مجموعة أسئلة أو وحدات الحديث تحدث في موقف مواجهة وذلك حسب خطة وهناك المقابلة المقننة أو المفتوحة حيث تحدد فيها موضوعات للحديث فقط ولا تحدد موضوعات الاجابة ويعني هذا أن تتم اجراءاتها وتحدد خطواتها والأسئلة الخاصة بها بشكل منظم، ويتوقف نجاح المقابلة على مستوى التخطيط لها من جهة وعلى الكيفية التي تتبع في تسجيل المعلومات والبيانات التي تسفر عنها المقابلة من جهة أخرى".[3]

ومن هذا المنطلق فقد تم توظيف نوعين من المقابلة لجمع المعلومات، وذلك بهدف تدعيم المعطيات المتحصل عليها من خلال الاعتماد على المقابلة المقننة، التي تكون أسئلتها؛ وتسلسل هذه الأسئلة محدد مسبقا من طرف الباحث، حيث تكون لدى الباحث قائمة من الأسئلة أو الموضوعات التي سيتم طرحها ومناقشها، بالتالي فإن الأسئلة نفسها تطرح في كل مقابلة، ويمتاز هذا النوع من المقابلات بسرعة إجرائها وسهولة تصنيف إجاباتها بغايات التحليل.

أما المقابلة الغير مقننة فيها يوضح الباحث الهدف من البحث كما يحدد موضوعه بطريقة عامة للمبحوث ويترك له الكلمة بالطريقة التي تروق للمبحوث وتتضمن للباحث في نفس الوقت الحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات المرتبطة بموضوع البحث.[1]

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المقابلة غير المقننة في جمع البيانات، وهي نوع من المقابلات التي يتميز بالمرونة، وتوجيه الأسئلة والحوار والحديث في إطار الخطوط والأهداف العامة لتنظيم للمقابلة، حيث تترك الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره، ومعتقداته بحرية كاملة تعكس شخصيته، وتجعله لا يحس بمناخ أو قيود المقابلة وعادة ما تكون الأسئلة في المقابلة غير المقننة قليلة وتوضع لتوجيه الحديث وادراة الحوار الذي يستهدف التعمق في شخصية المبحوث وأفكاره ومعتقداته.

---

[1] - خير الله عصار: محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 72.

[2] - فضيل دليو وعلي غربي، أسس منهجية العلوم الاجتماعية، ط 2، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث العلمي والترجمة، قسنطينة 2، الجزائر، 2012، ص224.

[3] - محمد طلعت عيسى: تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971، ص 337.

[1] - محمد عبيدات وآخرون: نفس المرجع، ص ص 56-57.

ومن هذا المنطلق اعتمدنا على المقابلة المقننة او الاستمارة المصاحبة للمقابلة الأمر الذي سهل لنا الخوض أكثر في مجال استراتيجية الاتصال داخل المؤسسة حيث وزعت الاستمارة مع المقابلة على المسؤولين المباشرين من الموظفين على استراتيجية الاتصال الخاصة بقضايا المرأة والتي من ضمنها العنف ضد المرأة مستعينين باستمارة الاستبيان التي كانت شبه دليل أو قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة المطروحة والموجهة لجميع المعنيين، التي هدفنا من خلالها الى معرفة مهام كل واحد منهم، مع اكتشاف طريقة العمل ومختلف الخطط المتبعة في اعداد استراتيجية الاتصال

فيما يلي عرض للمقابلات الميدانية التي تمت بمديرية النشاط الاجتماعي مركز، ومنسقي الخلايا التابعة لها حيث كانت عبارة عن مقابلات مع كل من "مدير النشاط الاجتماعي" وكذا "رئيسة مصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة" حيث تمت المقابلة الأولى مع رئيسة المصلحة بالمركز سنة 2022، لم تدم المقابلة طويلا بسبب ظروف المبحوثة، تكررت المقابلة بعد ذلك عدة مرات دون جدوى الى غاية آخر مقابلة شهر نوفمبر 2024 وقد دامت المقابلة حوالي ساعة من الزمن، أفادتنا هذه المقابلة اضافة الى مقابلات مع مسؤولي الخلايا الجوارية على مستوى بعض البلديات في التعرف على المخطط الذي تعمل عليه مديرية النشاط الاجتماعي في الوقاية والحد من العنف ضد المرأة.

3- الوثائق والسجلات: والمقصود بها "كل كتابة تقدم دليلا ومعطيات، ثم توسعت لتشمل كل نظام للاتصال يسمح بتقديم دليل أو شهادة *Témoignage*"، ويحتل التحري الوثائقي مكانة مهمة ضمن علم اجتماع، ورغم ذلك فإن السوسيولوجيين سخروا اهتماما أقل من الأنثروبولوجيين لتحليل الوثائق ودراسة المنتجات المادية.[1] وتكمن أهمية الوثيقة من الناحية المنهجية في جانبين:

* أن الوثيقة تتيح إنتاجا حسيا يستطيع الباحث أن يتحكم به، وبالتالي دراسة وتحليل الوقائع والمواقف اعتمادا على المضمون الحقيقي والحالة التي أنجزت فيها الوثيقة، وهذا باستخدام المنهجية الملائمة.

* وأن الوثيقة لم يتم اعدادها من طرف الباحث وهي ميزة مهمة للوثيقة المكتوبة بحيث أن الباحث لا يمارس أية رقابة على الطريقة التي يتم بها اعداد الوثيقة المكتوبة، ويمكنه أيضا انتقاء ما يهمه فهو يجد في الغالب نفسه أمام جملة من المعطيات تم جمعها من دونه لأغراض تتسم بالعمومية، ويأخذ التحليل الوثائقي الطبع الكمي في سرد ما يمكن تعريفه وتحديده من الخصائص، وهذا لا يغني عن تفسيره الكيفي الذي يعد ضروري ومهم لتقرير ما يجب أن يتجه اليه اهتمام الباحث.

[1] - صالح بن حمد العساف: المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995. ص205.

فإما أن تكون البيانات المجمعة من الوثائق والسجلات الادارية بيانات تكميلية للاستمارة والمقابلة والملاحظة أو لبعضهم فقط، ووظيفتها تكميلية في التحليل والتفسير والتعليل؛ واما أن تتعلق ببعض محاور البحث التي لا تمسها أدوات جمع البيانات الأخرى.[1]

ونظرًا للأهمية الوثيقة في إعداد البحوث الأكاديمية، تم الاعتماد على مجموعة من الوثائق أعطت كلها دلالات للبيانات المتعلقة بالتحليل، وكذا المتعلقة باستراتيجية المؤسسة، وقد تم الاعتماد على مجموعة وثائق إضافة إلى المناشير والسجلات المسندة لتاريخ المؤسسة ومراحل تطورها ونشاطاتها الاتصالية، إضافة إلى تلك المعلومات المسجلة على الأقراص المضغوطة ومناشير ومطويات اشهارية وهي نماذج لتسجيلات اشهارية هدفها التوعية والتحسيس وهي موجهة للمواطنين خاصة وقد قمنا بالنظر فيها لمعرفة القائمين بالاتصال لأساليب علمية في تصميمها واعدادها.

IV. الأساليب الاحصائية المستخدمة:

بعد جمع البيانات للمتغيرات التي استخدمت في هذا البحث تم إجراء المعالجة الإحصائية المناسبة لتحقيق الأهداف والتحقق من مدى صحة الفروض باستخدام القوانين الإحصائية، وكذا الحاسب الآلي بواسطة برنامج التحليل التنبئي *Predictive Analytics Software) (PASW)V28*)(الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية سابقا-*SPSS-) (Statistical Package for the Social Sciences) IBM SPSS Statistics* 28.0، وقد تم حساب ما يلي:

جدول رقم (12): يبين أهم الوسائل المستعملة في المعالجة الإحصائية.

النسبة المئوية %	*percentage%*
المتوسط الحسابي.	*Mean*
الانحراف المعياري.	*Standard Deviation*
معامل الارتباط بيرسون	*Spearman Correlation Coefficient*
وضع في الاعتبار أن 0.05 الحد الأدنى لمستوى الدلالة.	

V. عينة الدراسة:

من خطوات إنجاز البحث تحديد المجتمع الذي نريد فحصه وأن نوضح المقاييس المستعملة من أجل حصر هذا المجتمع الذي نريد دراسته، ويعرف مجتمع البحث بأنه "مجموعة عناصر له خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجري عليها البحث أو التقصي".[1]

[1] - رشيد زرواتي: مرجع سابق، ص 209.

1- نوع وحجم العينة: لعل من أهم المشاكل التي يواجهها الباحث هي اختيار العينة للبحث العلمي واختيار هذه العينة على جانب كبير من الأهمية لأن عليها تتوقف أمور كثيرة، فعليها تتوقف كل القياسات والنتائج التي يخرج بها الباحث من بحثه. وفي كثير من الأحيان يضطر الباحث إلى إجراء بحثه على عينة صغيرة من المجتمع لأن إجراء البحوث على المجتمع كله يكلف جهدا ومالا كثيرا قد لا يطيقها الباحث. فالعينة هي "عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة للموضوع، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع.[2]

وتتم عملية اختيار عدد من الأفراد من المجتمع الأصلي، بحيث يكون هؤلاء الأفراد ممثلين للمجموعة التي تم اختيارها من المجتمع، مما يتيح للباحث إمكانية الحصول على المعلومات حول موضوع ما، أما مجتمع الدراسة فهو المجموعة التي يرغب عن طريقها الباحث في تعميم نتائج دراسته.[3]

ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة واشكاليته والفرضيات المعتمدة والبيانات المراد الحصول عليها فان ذلك دفعنا لاعتماد اسلوبين في اختيار العينة، حيث آثرنا في الاولى اختيار أسلوب العينة القصدية(1) التي تعرف على أنها "العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات، وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره الهامة، التي تمثله تمثيلا صحيحا وبالتالي لا يجد صعوبات في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة.[1] وهي عينة غير احتمالية يكون فيها الاختيار كيفي من قبل الباحث للمبحوثين المعنيين استنادا إلى أهداف بحثه[2]، أما في الثانية فقد استخدمنا أسلوب العينة العشوائية(2) لكبر حجم مجتمع البحث وطبيعته والمتعلق بجمهور أفراد المجتمع الكلي.

واعتمدنا في هذا البحث على العينة الغير عشوائية وتحديدا العينة القصدية؛ وقد تم اختيار العينة انطلاقا من عدد الموظفين العاملين بمديرية النشاط الاجتماعي، قصدنا فيها العاملين على قضايا وشؤون المرأة بمصلحة العائلة والتلاحم الاجتماعي والطفولة والشبيبة، وكذا الخلايا الجوارية التابعة لها على مستوى البلديات؛ البالغ عددهم **33** موظفا وهو ما يمثل 19% من موظفي المديرية، وقد قمنا باجراء مسح شامل لهذه المصلحة، وكان سبب اختيارنا لهذه الفئة من الموظفين كونهم الفئة المعنية والمساهمة

---

[1]- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، دار القصبة للنشر (ترجمة بوزيد صحراوي وأخرون)، الجزائر ، 2004، ص ص 298،299.

[2] - محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 133.

[3] - أحمد الخطيب: البحث العلمي والتعليم العالي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2003 ، ص.43.

[1] - أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص195-198.

[2] - معن خليل عمر: مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر، الأردن، 2004، ص.208.

في إعداد وتنفيذ استراتيجية الاتصال، وكذا الفئة الأكثر دراية بالموضوع. وهو عدد كاف للعينة التي سنحاول من خلالها تحقيق نتائج تعبر عن واقع حال الظاهرة بالنسبة لمجتمع الدراسة.

ولقياس فعالية الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة على أرض الواقع، اعتمدنا على عينة عشوائية من أفراد المجتمع الميلي تخدمنا في معرفة مدى تجسيد هذه الاستراتيجية، وقدر عدد أفراد العينة بـ**201** مفردة وكان الاختيار بدون أي شروط من المبحوثين بولاية ميلة، ويرجع سبب الاختيار بهذا الشكل لكون المتلقي هو الأكثر قدرة على تقييم مدى فعالية الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف المديرية. أما عن توزيع الاستمارات على هذه العينة فقد تم الكترونيا وبشكل عشوائي عبر الفضاء الرقمي في مجموعات التواصل الاجتماعي لساكنة ولاية ميلة. في المجمل فقد كان عدد أفراد العينتين الذين أجرينا عليهم الدراسة هو **234** موظفا، حاولنا من خلالهم جمع البيانات للالمام والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

2- خصائص أفراد العينة:

2- 1- خصائص أفراد عينة الموظفين(1): النوع (الجنس)، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي محل السكن، الوظيفة، الأقدمية في العمل، الحالة الاجتماعية.

جدول رقم (13): متغير الجنس لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير النوع (الجنس)	ذكر	-	-
	أنثى	33	100
	المجموع	33	100

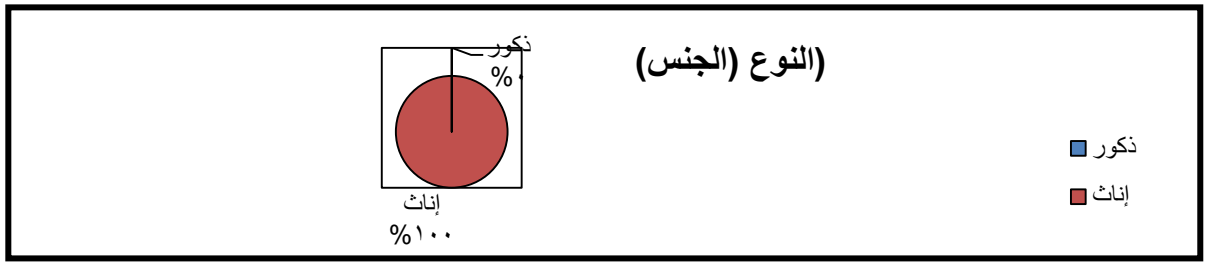

شكل رقم (20): تمثيل لمتغير الجنس بالنسبة لعينة الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل المشاركين إناث 100 %، ولا يوجد أي ذكر من أفراد العينة. هذا يوضح حقيقة ميل النساء في المجتمع الجزائري الى الوظائف الادارية أكثر من الرجال وهذا ما نجده

في الكثير من المؤسسات خاصة في قطاعات التعليم والصحة والادارة عموما ومن ضمنها مديرية النشاط الاجتماعي اضافة الى طبيعة المديرية التي أجريت بها الدراسة؛ كونه متعلقة بقضايا المرأة ومعروف أن المرأة أقرب لفهم المرأة. ناهيك عن كون المرأة في الجزائر اكتسحت ميدان الشغل في السنوات الأخيرة وفرضت نفسها في مجالات عديدة بحسب ما أكدته دراسات مختلفة. وبعيدا عن كونها صدفة أو سياسة توظيف؛ اذا نظرنا للأمر من منظور اجتماعي نظري فان المديرية التي أجريت بها الدراسة معنية بـ"قضايا العنف ضد المرأة" جميع موظفيها من النساء؛ وهذا ما تم ملاحظته في الدراسة الاستطلاعية التي أجريت بولاية مختلفة، فإن ذلك يحيلنا الى تفسيرات مهمة ترتكز على نظريات اجتماعية وسوسيولوجية، خاصة في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي (الجندر)، وتقسيم العمل الرمزي، ونظرية النسوية(*Feminist Theory*) ونظرية التفاعل الرمزي (*Symbolic Interactionism*) فوجود نساء فقط في هذا النوع من الأقسام يعكس منظورا نسويا يرى أن النساء هن الأقرب لفهم، دعم ومناصرة النساء المتضررات من العنف.

ومن منظور النسوية الراديكالية، تعتبر النساء مؤهلات أكثر للعمل في مجال مناهضة العنف ضد المرأة لأن لديهن "معرفة نابعة من التجربة"، أي أنهن يعرفن واقع العنف من الداخل وليس من منظور خارجي ذكوري أو سلطوي.

وبالعودة لنظرية الجندر وتقسيم العمل الاجتماعي (*Gender Role Theory*) الأدوار الجندرية التقليدية ترى المرأة باعتبارها راعية أو مساندة، لذلك غالبا ما يتم إسناد أدوار الرعاية الاجتماعية والدعم النفسي والوظائف المرتبطة بالعنف القائم على النوع إلى النساء.

واذا اعتمدنا نظرية التفاعل الرمزي (*Symbolic Interactionism*) يمكننا فهم أن معاني العنف ضد المرأة يتم بناؤها اجتماعيا، وأن وجود النساء فقط في هذا القسم يرمز إلى التعاطف، الأمان، والمصداقية خاصة بالنسبة للناجيات من العنف.

وبنظرية البنائية الاجتماعية (*Social Constructionism*) مفاهيم مثل "العنف"، "الرعاية" و"الدعم" لا تفهم بشكل ثابت بل تبنى اجتماعيا. وفي هذا السياق يفترض ضمنيا أن المرأة أكثر قدرة على تفهم "معاناة" المرأة، ما يؤدي إلى إعادة إنتاج نمط تفضيل توظيف النساء في هذا المجال. وبذلك الموظفات أنفسهن يكتسبن هوية مهنية مرتبطة بالتمكين، الحماية، والدعم، وهو ما يتناسب مع صورة القسم المكلف بشؤون المرأة داخل المجتمع.

كخلاصة تحليلية يمكن القول إن حصر الموظفات في قسم قضايا العنف ضد المرأة بالنساء يعكس تركيبة اجتماعية وثقافية ترى أن النساء مؤهلات وجدانيا، أخلاقيا، وخبرة للتعامل مع ضحايا العنف القائم

على النوع. هذا التوجه يعكس تأثير النظريات النسوية، وتقسيم الأدوار الجندرية، ويكرس أحيانا أدوارا مهنية جندرية، ولكنه قد يشكل أيضا مساحة تمكين نسائية حقيقية داخل مؤسسات العمل؛ لكن لا يمكن تجاهل حقيقة أن وضع استراتيجيات للوقاية والحد من العنف ضد المرأة ليس "قضية نسائية"، بل هو قضية اجتماعية بنيوية تشمل جميع أفراد المجتمع. لذلك فان إشراك الرجال في فرق العمل أو البحث يمنح زاوية تحليلية أوسع، ويساعد على فهم مصادر العنف من داخل الثقافة الذكورية نفسها.

حيث أن وجود رجال مدربين وواعين داخل الأقسام المناهضة للعنف ضد المرأة يساعد على كسر الصور النمطية، ويظهر أنه ليس كل الرجال عنيفين أو محايدين. وهذا يوجه رسالة رمزية للمجتمع "الرجال جزء من الحل، لا فقط من المشكلة". اضافة الى أن قصر الأقسام الحقوقية والاجتماعية على النساء قد يؤدي إلى إعادة إنتاج صور تقليدية (المرأة = العاطفة والرعاية، الرجل = الإدارة والعقلانية) وإشراك الرجال يعيد التوازن الجندري في الأدوار، ويعزز المساواة المهنية.

الرجال غالبا ما يحتلون مراكز صنع القرار في المؤسسات والمجتمع، لذا فإن مشاركتهم في صياغة وتنفيذ استراتيجيات مناهضة العنف يساعد في ضمان أن هذه الاستراتيجيات تجد آذانا صاغية وتنفذ فعليا بإشراك الرجال في التخطيط والتنفيذ فيسهم في تحويلهم من متفرجين إلى فاعلين في التغيير.

جدول رقم (14): متغير فئات السن بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير فئات السن	]35 -30[	11	33.33
	]40 -35[	18	54.54
	]45 -40[	04	12.12
	المجموع	33	100

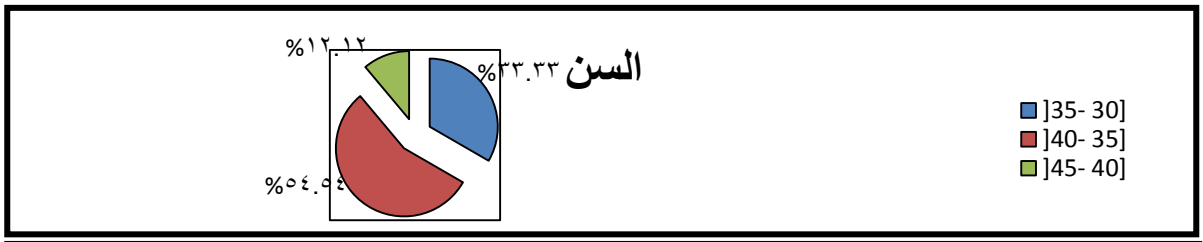

شكل رقم (21): تمثيل لمتغير السن بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر من المبحوثات كانت ضمن الفئة العمرية [35– 40[بنسبة مئوية قدرها 54.54%، تليها فئة [30– 35[بنسبة 33.33%، ثم الفئة [40– 45[بنسبة ضئيلة قدرها 12.12%.

غالبا ما تمثل المرحلة العمرية الواقعة ضمن الفئة العمرية [35- 40[سنة؛ قمة النضج الاجتماعي والوعي بحقوق المرأة، إضافة إلى تراكم التجارب الشخصية والمهنية، ما يجعل النساء كموظفات في هذا السن أكثر استعدادا للتفاعل مع قضايا العنف والمشاركة في دراسات أو برامج توعوية فيكن بذلك أفيد وأقدر على الوصول للمعنفات من مختلف الشرائح. ومن جانب آخر كثير من النساء في هذه الفئة قد يكن متزوجات أو أمهات، مما يزيد من اهتمامهن بموضوع الحماية والوقاية من العنف داخل الأسرة أو المجتمع.

أما الفئة [30- 35[التي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 33.33% تمثل شريحة شابة نسبيا غالبا ما تكون في بداية تأسيس حياتها الأسرية أو المهنية، وقد تواجه تحديات في التوازن بين العمل والأسرة، ما قد يجعلها أكثر حساسية أو عرضة لبحث سبل الحماية من العنف أو التوعية به.

جدول رقم (15): متغير المستوى التعليمي بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير المستوى التعليمي	ابتدائي	-	-
	متوسط	-	-
	ثانوي	11	33.33
	جامعي	22	66.66
	تعليم عالي	-	-
	المجموع	33	100

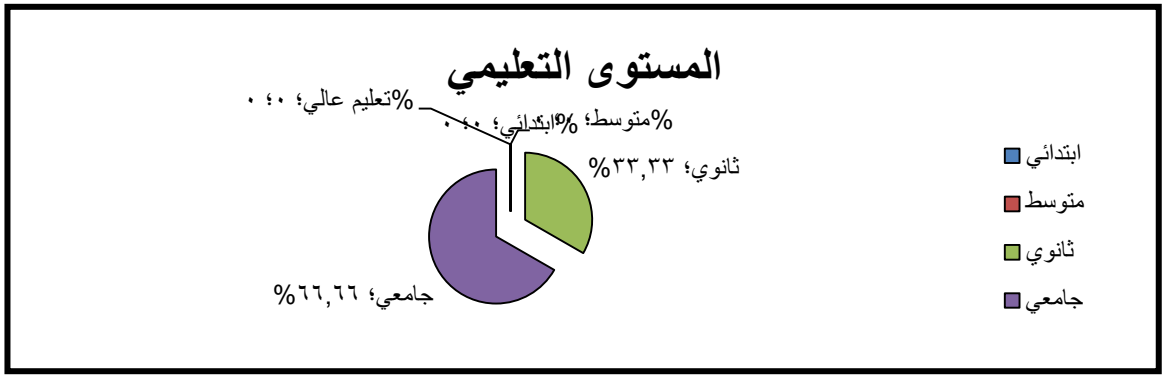

شكل رقم (22): تمثيل لمتغير المستوى التعليمي بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الكبيرة للمستوى التعليمي لعينة الدراسة حظي بها الجامعيين بنسبة مقدارها 66.66%، تليها المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 33.33% أما باقي المستويات التعليمية فقد جاءت معدومة، هذا ما ينعكس في ضرورة الاختلاف والتنوع في المستوى الوظيفي في المكاتب

والأقسام الادارية المتدرج بين المناصب العليا التي تستلزم مستوى جامعي والوظائف المكتبية العادية التي لا تحتاج مستوى تعليمي عالي.

هذا المعطى المتعلق بكون النسبة الأكبر من عينة النساء الموظفات المشاركات في الاستراتيجية الوطنية للاتصال لمحاربة العنف ضد النساء هن من ذوات المستوى التعليمي الجامعي يعد عنصرا داعما لوضع استراتيجية اتصال فعالة ومؤثرة. فالمستوى التعليمي العالي يوفر لهذه الفئة قدرة أكبر على استيعاب قضايا العنف في أبعادها القانونية والاجتماعية والنفسية، ويمنحهن أدوات تحليلية ولغوية تمكنهن من المساهمة بفعالية في إنتاج وتبليغ الرسائل التوعوية بطريقة عقلانية ومقنعة. كما أن الوعي المرتبط بالتحصيل العلمي يجعل من هؤلاء النساء شريكات محتملات في نشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة داخل بيئاتهن المهنية والاجتماعية. وبالتالي، فإن توجيه مضامين الاتصال للاستفادة من خبرات هذه الفئة، سواء من خلال إشراكهن في حملات التوعية أو في التكوين والتأطير، من شأنه أن يسهم في تعزيز أثر الاستراتيجية وتحقيق أهدافها في الوقاية من العنف ضد المرأة والحد منه.

جدول رقم (16): متغير الحالة العائلية بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير الحالة العائلية	عزباء	11	33.33
	متزوجة	22	66.66
	مطلقة	–	–
	أرملة	–	–
	المجموع	33	100

شكل رقم (23): تمثيل لمتغير الحالة العائلية بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الكبيرة لعينة الدراسة كانت من المتزوجات بنسبة 66.66 % أما العازبات فنسبتهم 33.33%، هذا يوضح أن النسبة الأكبر من النساء الموظفات المشاركات في إطار العمل على الاستراتيجية الوطنية للاتصال لمحاربة العنف ضد النساء هن من المتزوجات، وهو معطى

دال يمكن استثماره في دعم فعالية هذه الاستراتيجية. فكون هذه الفئة تجمع بين الخبرة الاجتماعية كزوجات والخبرة المهنية كمساهمات في أهداف الاستراتيجية تخطيطا وتنفيذا، يمنحهن موقعا فاعلا لنقل الرسائل التوعوية بطريقة أكثر واقعية ومصداقية. كما أن تواجدهن في الفضاءين الأسري والعمومي يتيح إمكانيات واسعة للتأثير داخل الأسرة والمجتمع، مما يعزز من انتشار الخطاب المناهض للعنف. وبناء على ذلك، توصي الدراسة بضرورة إشراك هذه الفئة بشكل مباشر في صياغة الرسائل التواصلية والاستفادة من تجاربهن ومعرفتهن بالسياق الأسري في إعداد محتوى أكثر قربا وتأثيرا في الفئات المستهدفة، خاصة في ما يتعلق بالعنف الزوجي وتعزيز ثقافة الحوار والمساواة داخل الأسرة.

جدول رقم (17): متغير مكان الإقامة بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
مكان الإقامة	حضري	29	87.87
	شبه حضري	04	12.12
	ريفي	–	–
	المجموع	33	100

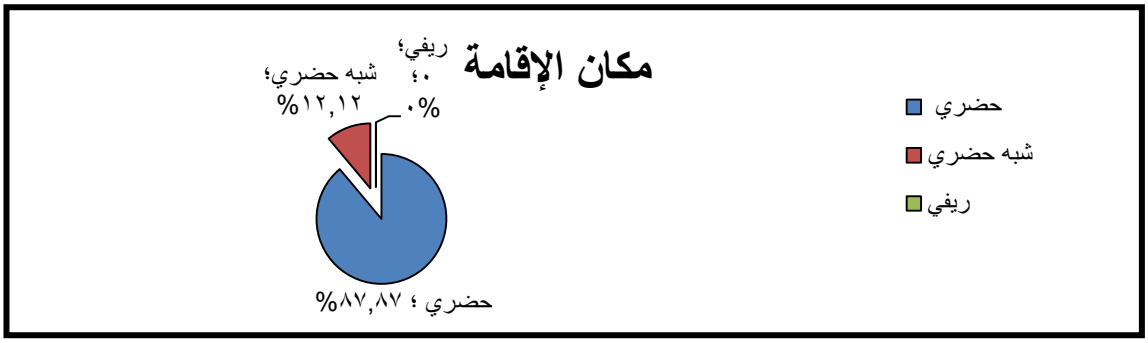

شكل رقم (24): تمثيل لمتغير مكان الإقامة بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن من يسكنون المناطق الحضرية من عينة البحث نسبتهم 87.87 % في حين أن نسبة 12.12 % ممن يسكنون المناطق شبه الحضرية. أما من يسكنون الريف فنسبتهم معدومة، ويشير انتماء غالبية عينة النساء الموظفات المشاركات في الاستراتيجية الوطنية للاتصال لمحاربة العنف ضد النساء إلى المجال الحضري، إلى مجموعة من الدلالات المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجية الاتصالية وتطبيقها. فالوسط الحضري يتميز بانتشار أوسع لوسائل الإعلام والتواصل الرقمي، وبارتفاع نسب الولوج إلى المعلومة، ما يتيح إمكانيات أكبر لتوظيف وسائل الاتصال الحديثة كوسائل فعالة في الحملات التحسيسية. كما أن النساء الحضريات غالبا ما يتمتعن بقدر

أعلى من الوعي بحقوقهن وبالإطار القانوني لمناهضة العنف، مما يجعلهن أكثر استعدادًا للتجاوب مع الرسائل التوعوية والمشاركة في المبادرات ذات الصلة. غير أن التركيز المفرط على المجال الحضري قد يفضي إلى تهميش واقع النساء في المناطق القروية وشبه الحضرية، حيث تختلف الخصوصيات الثقافية والاجتماعية ونسب الأمية والولوج إلى الوسائط. وعليه، فإن المعطى الحضري يمكن أن يسهم في تعزيز فعالية الاستراتيجية، شرط أن يرفق بمقاربة مندمجة تراعي التوازن المجالي، وتكيف الرسائل حسب خصوصيات كل فئة مستهدفة.

جدول رقم (18): متغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
الوظيفة	عامل	26	78.78
	موظف	07	21.21
	إطار	–	–
	المجموع	33	100

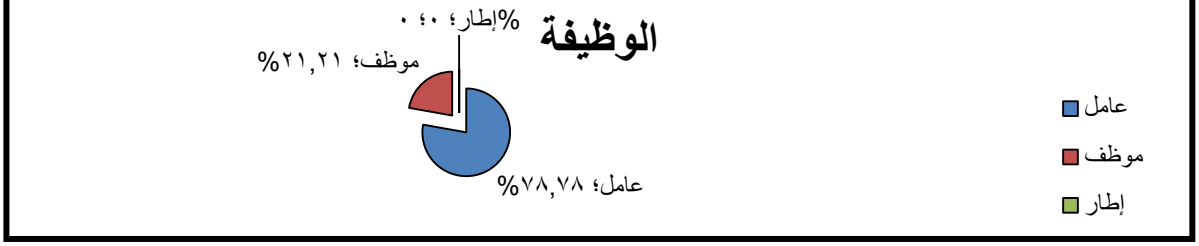

شكل رقم (25): تمثيل لمتغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العمال تقدر بـ 78.78 %، في حين أن نسبة الموظفين تقدر بـ 21.21 % ، بينما نسبة الإطارات معدومة، يظهر هذا المعطى أن جميع المشاركين في الدراسة موظفات، معطى مهمّ ينبغي تحليله في سياق بناء استراتيجية اتصال فعالة لمحاربة العنف ضد النساء. فغالبية العاملات تعكس تمثيلا لفئة واسعة من النساء اللواتي يعشن ظروفا مهنية واجتماعية قد تكون أكثر هشاشة، ما يمكن من الوصول إلى تصور واقعي وملموس لتحديات العنف وآثاره في الحياة اليومية.

كما أن العاملات يمثلن فئة قريبة من الشريحة الاجتماعية الأكثر عرضة للعنف، ما يمنح الاستراتيجية بعدا ميدانيا ويتيح إنتاج رسائل تواصلية ذات صلة حقيقية بتجارب النساء في مواقع العمل العادية. ومن جهة أخرى، فإن قلة تمثيلية الإطارات العليا قد تعكس ضعف مشاركة النساء في مواقع

القرار، وهو ما يشكل تحديا يجب تجاوزه، لأن وجود نساء في مواقع القيادة يمكن أن يعزز من القوة التأطيرية والتنفيذية للاستراتيجية.

بالتالي، يفيد هذا المعطى في توجيه الاستراتيجية نحو تقوية التمكين المؤسساتي للنساء، والعمل على ضمان تمثيلية متنوعة تشمل مختلف المستويات المهنية، مع الاستفادة من قرب العاملات من الفئات الهشة، ومن قدرة الإطارات – إن تم إشراكهن – على التأثير في السياسات وتوجيه الموارد والقرارات.

إن المعطى المتعلق بكون أغلب الموظفات المشاركات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاتصال لمحاربة العنف ضد النساء هن عاملات، قد يسلط الضوء على إشكالية في تمثيلية المستويات المهنية ضمن فريق تنفيذ الاستراتيجية، وهو ما قد ينعكس سلبا على كفاءتها وفعالية مخرجاتها.

فغياب التوازن بين من ينفذ الاستراتيجية (العاملات) ومن يصممها أو يشرف عليها (الإطارات العليا) قد يفضي إلى فجوة بين التصور والتنفيذ، خاصة إذا كانت هناك محدودية في إشراك ذوي الكفاءة والخبرة الاستراتيجية في مواقع اتخاذ القرار أو التخطيط .كما أن قلة تمثيلية الإطارات قد تعكس ضعفا مؤسساتيا في إدماج الكفاءات النسائية في مواقع القيادة داخل البرامج الوطنية، وهو ما يقلل من القدرة على التقييم، التوجيه، والمراجعة المستمرة للاستراتيجية.

بالتالي، فإن هذا المعطى لا يفيد فقط في تقييم البنية البشرية المنفذة، بل يطرح تساؤلات حول مدى فعالية حوكمة الاستراتيجية، ويبرز الحاجة إلى تعزيز التمثيلية النوعية والتخصصية داخل فرق العمل وضمان إشراك النساء في مختلف مستويات اتخاذ القرار، لتحقيق التكامل بين الرؤية والتنفيذ، ورفع كفاءة الأداء العام للاستراتيجية.

2-2- خصائص أفراد عينة العامة(2): (الجمهور)

النوع (الجنس)، العمر، المستوى التعليمي، الحالة العائلية، مكان الإقامة، الوظيفة، المستوى المعيشي)

جدول رقم (19): متغير الجنس بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير النوع (الجنس)	ذكر	70	34.82
	أنثى	131	65.17
	المجموع	201	100

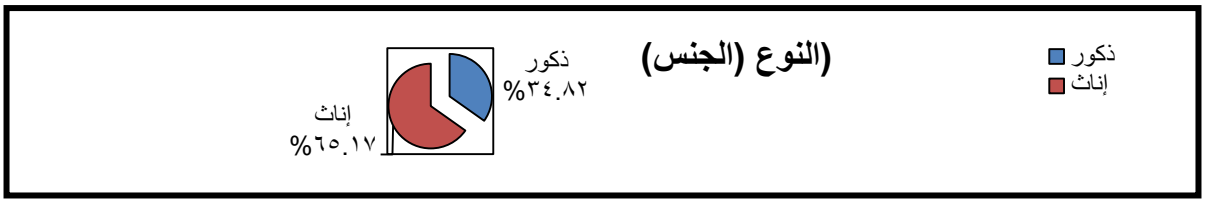

شكل رقم (26): تمثيل لمتغير الجنس بالنسبة لعينة الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المشاركين إناث قدرت بـ 65.17 %، بينما بلغت نسبة المجيبين من الذكور 34.82%، ويمكن تفسير هذا التفاوت في الاجابات بين الجنسين من خلال عدة اعتبارات علمية واجتماعية فمن الناحية الاجتماعية، يعكس ارتفاع نسبة مشاركة الإناث اهتمامهن البالغ بقضية العنف ضد المرأة كونهن الفئة الأكثر عرضة لهذا النوع من الانتهاكات، وبالتالي أكثر تفاعلا مع أي مبادرات أو دراسات تهدف إلى تحسين واقعهن. اضافة الى أن النساء يشعرن أن لهن صلة مباشرة بالموضوع، سواء من حيث التجربة الشخصية أو التضامن مع الأخريات. وهو ما يولد شعورا بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه المساهمة في الجهود المبذولة للحد منه. كما أن النساء غالبا ما يكن أكثر استعدادا للتفاعل مع المبادرات ذات الصلة بالعدالة الجندرية، خاصة عندما تتاح لهن فرص التعبير والمشاركة، كما قد يعكس الفرق في عدد المشاركين وجود فجوة في الوعي الجندري، حيث لا يرى عدد من الذكور أن لهم دورا أو أهمية في مناقشة قضايا العنف ضد المرأة.[1]

ونظرا لأن الاستمارة كانت الكترونية والمعروف عن الاستمارات الإلكترونية أنها عادة ما تكون عرضة لانحياز المشاركة، أي أن الأشخاص الذين يشعرون بأن الموضوع يعنيهم أكثر يميلون إلى المشاركة. ومن ناحية منهجية، قد يعود هذا التفاوت أيضا إلى طبيعة قنوات توزيع الاستبيان، التي ربما استهدفت جمهورا يغلب عليه الطابع النسوي، أو إلى انحياز المشاركة المرتبط بالاهتمام الشخصي بالموضوع [1] لذلك كانت مشاركة النساء أعلى.[2] كذلك قد يكون في الأساس عدد الإناث في الجمهور المستهدف (موظفي أو منتفعي مديرية النشاط الاجتماعي) أكبر من عدد الذكور، مما انعكس في نسبة المشاركين في الرد والتفاعل مع الاستبيان مما يحيلنا لاحقا الى معرفة مدى فاعلية نشاطات هذه الأخيرة فيما يخص موضوع الدراسة.

---

[1] - WHO (World Health Organization). (2013). Global and regional estimates of violence against women: Prevalence and health effects.

[1] - Jewkes, R., Flood, M., & Lang, J. (2015). From work with men and boys to changes of social norms and reduction of inequities in gender relations: A conceptual shift in prevention of violence against women and girls. The Lancet, 385(9977), 1580–1589. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(14)61683-4

[2] -Jewkes, R., Flood, M., & Lang, J. (2015). From work with men and boys to changes of social norms and reduction of inequities in gender relations: A conceptual shift in prevention of violence against women and girls. The Lancet, 385(9977), 1580–1589. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(14)61683-4

لا يزال بعض الرجال ينظرون إلى العنف ضد المرأة كـ"قضية نسوية" وليست مجتمعية شاملة، مما يؤدي إلى عزوف عن التفاعل. ناهيك عن الصورة النمطية الثقافية اذ وفي بعض المجتمعات، قد ينظر إلى المشاركة في موضوعات "حساسة" كالعنف ضد المرأة على أنها "خاصة بالنساء"، وهو ما يحد من انخراط الرجال فيها. استمرارا لثقافة مجتمعية تنظر إلى هذه القضايا على أنها شأن "نسوي" لا يعني الرجل مباشرة. وتشير دراسات سابقة في هذا المجال إلى وجود ميل لدى الذكور إلى تجنب الانخراط في مبادرات توعوية تتناول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، إما بدافع الحذر الاجتماعي أو لانعدام الإحساس بالمسؤولية المشتركة.[1]

وتشير عديد من الدراسات الاجتماعية إلى أن النساء أكثر استعدادا للمشاركة في البحوث التي تتناول قضايا العدالة الاجتماعية، العنف، الحقوق، والصحة النفسية. أما الذكور، فغالبا ما يظهرون تحفظا أو حيادا في قضايا يرون أنها "لا تمسهم شخصيا" أو تضعهم في موقع المساءلة.[2]

عموما تشير النتائج إلى أن نسبة مشاركة الإناث كانت أعلى من الذكور، ما يمكن تفسيره بالاهتمام الأكبر من النساء بقضايا العنف ضد المرأة نظراً لارتباطها المباشر بتجاربهن ومعايشتهن للظاهرة. كما يعكس هذا التفاوت في المشاركة الفجوة في وعي واهتمام الذكور بهذه الإشكالية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز المقاربة الجندرية في استراتيجيات الاتصال وجعل الرسائل موجهة لكلا الجنسين بشكل متوازن.

بناء على ذلك، يمكن اعتبار هذا التفاوت في الاستجابة مؤشرا على أهمية تطوير استراتيجيات اتصال تراعي الجندر، وتعمل على إشراك جميع أفراد المجتمع[1]، لا سيما الذكور، في جهود الوقاية من العنف ضد المرأة، بما يعزز من فعالية البرامج التواصلية ويكرس فهماً جماعياً وشاملا لهذه الظاهرة.

[1] - *Flood, Michael Flood. (2011). Involving Men in Efforts to End Violence Against Women. Men and Masculinities, 14(3), 358–377. https://doi.org/10.1177/1097184X10363995*

[2] - *Flood, M. (2011). Involving Men in Efforts to End Violence Against Women. Men and Masculinities, 14(3), 358–377. https://doi.org/10.1177/1097184X10363995Michael Flood*

[1] - الأمم المتحدة – هيئة المرأة .(UN Women) (2019). مشاركة الرجال والفتيان في مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية. https://arabstates.unwomen.org/

جدول رقم (20): متغير فئات السن بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير فئات السن	أقل من 20[	10	5.31
	]20- 25[	29	15.42
	]25- 30[	47	25
	]30- 35[	38	20.21
	]35- 40[	23	12.23
	]40- 45[	16	8.51
	]45- 50[	10	5.31
	]50- 55[	07	3.72
	]55- فما فوق[	08	4.25
	المجموع	188	100

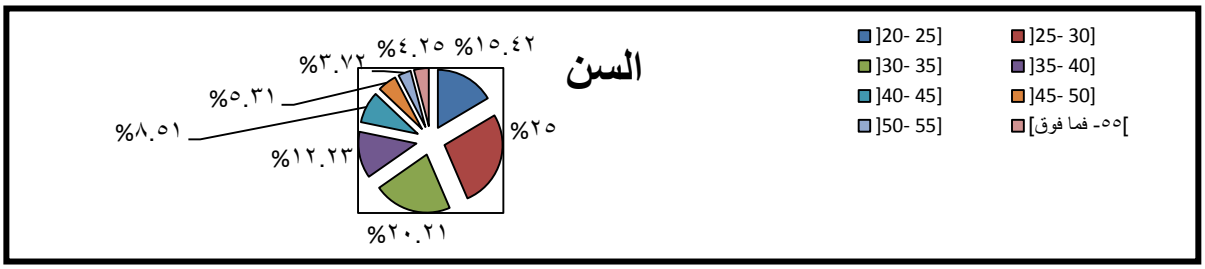

شكل رقم (27): تمثيل لمتغير السن بالنسبة لعينة الدراسة.

أظهر نتائج توزيع الاستبيان على عدد المبحوثين الكلي الذي بلغ 201 فردا، أن عدد الذين أجابوا فعليا على سؤال العمر قدر بـ 188 فردا، أي بنسبة استجابة قدرها 93.53% مقابل نسبة عدم استجابة بلغت 6.46% (13 فردا). تعد هذه النسبة من نسب الاستجابة المرتفعة والمقبولة منهجيا في الدراسات الميدانية، إذ تشير إلى مستوى جيد من تعاون المبحوثين وموثوقية البيانات التي تم جمعها.

أما نسبة عدم الاستجابة فهي محدودة ولا تؤثر جوهريا على سلامة النتائج الإحصائية، نظرا لكونها أقل من الحد المعياري المتعارف عليه في البحوث الاجتماعية والميدانية (10%). ويمكن تفسير حالات عدم الاستجابة لأسباب متنوعة، مثل تجاهل بعض المبحوثين أو رفضهم المشاركة لمعلومة السن بحكم ما فيها من خصوصية، وهي عوامل متوقعة في الدراسات الميدانية ولا تضعف من قوة العينة.

ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن النسبة الكبيرة للمبحوثين المشاركين كانت ضمن الفئة العمرية [25- 30[بنسبة قدارها 25%، تليها نسبة 20.21% لفئة [30- 35[، ونسبة 15.42% لفئة [20-25[بهذا فنتائج الاستبيان تشير إلى أن النسبة الأكبر من المشاركين كانت لفئة الشباب التي

تمثل في الغالب الطلبة الجامعيين، العمال والموظفين وحتى البطالين. ويعزى هذا التركيز إلى الطبيعة الرقمية للاستبيان، إذ تعد هذه الفئة الأكثر استخداما وتفاعلا مع الوسائط الإلكترونية، بالإضافة إلى كونها أكثر انخراطا واهتماما بالقضايا الاجتماعية والحقوقية مثل العنف ضد المرأة، نتيجة وعيها المتزايد بفعل التعليم العالي والانفتاح على الحملات الإعلامية ومبادرات المجتمع المدني.

تليها الفئات[35- 40[، ثم الفئة[40- 45[بنسب متقاربة على التوالي 12.23%، 8.51%. وبنسب أقل الفئات العمرية أقل من 20[وفئة [45- 50[بنسبة متساوية5.31%، و[55 فما فوق بنسبة 4.25%، ثم [50- 55[بنسبة 3.72%، ما يعكس عدم الاهتمام الكافي من طرف هذه الفئة بالمشاركة في بعض القضايا مثل موضوع بحثنا يتسق هذا التوزيع مع ما أكدته أدبيات البحث الاجتماعي، حيث تشير دراسات مثل دراسة سليم هلال وفتيحة رمضاني (2024) إلى أن فئة الشباب هي الأكثر تجاوبا مع البحوث الإلكترونية والتعبير عن الرأي في قضايا ذات طابع اجتماعي وجندري.[1] كما توضح تقارير مثل (UNESCO2021) أن الشباب، وخاصة طلبة الجامعات، يظهرون انخراطا مرتفعا في المبادرات التوعوية على المنصات الرقمية، ويشكلون قوة دفع مهمة نحو تغيير السلوكيات المجتمعية.

وعليه، فإن هيمنة الفئة الشابة على عينة الدراسة تعكس أهمية التركيز على استراتيجيات اتصال مبنية موجهة للشباب بالدرجة الأولى، دون إغفال الحاجة إلى تطوير أدوات أكثر شمولا للفئات الأكبر سنا لضمان إشراك الجميع في جهود الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

جدول رقم (21): متغير المستوى التعليمي بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير المستوى التعليمي	ابتدائي	18	8.95
	متوسط	19	9.45
	ثانوي	40	19.9
	جامعي	88	43.78
	تعليم عالي	36	17.91
	المجموع	201	100

[1]- سليم هلال، فتيحة رمضاني: واقع استخدام الشباب الجزائري لوسائط الميديا الجديدة (دراسة ميدانية لعينة من شباب مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بمدينة سطيف)، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 12/ العدد01، 2024، ص ص 685-705.

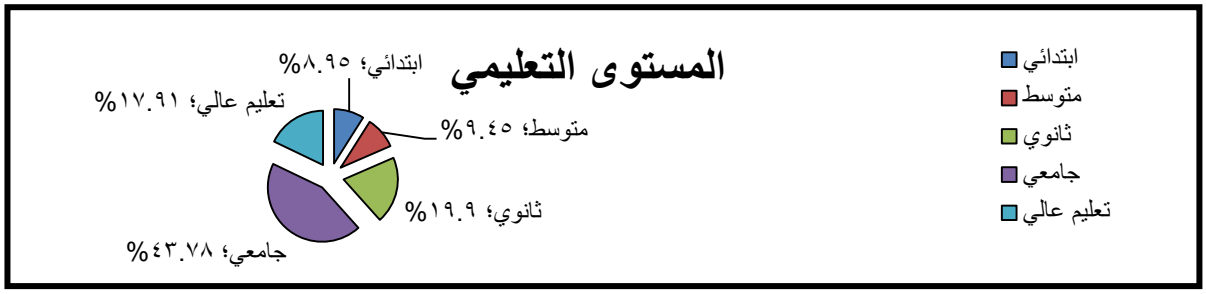

شكل رقم (28): تمثيل لمتغير المستوى التعليمي بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر من المشاركين ينتمون إلى المستوى التعليمي الجامعي 43.78 %، يليها المستوى الثانوي بنسبة 19.9 %، ثم التعليم العالي بنسبة 17.91%، يليها المستوى المتوسط بنسبة 9.45%، وأخيرًا المستوى الابتدائي بنسبة 8.95%. يعكس هذا التوزيع اهتماما أكبر من قبل الفئات المتعلمة، خصوصا الجامعيين وحملة الشهادات العليا، بقضايا العنف ضد المرأة، ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمي وزيادة الوعي الاجتماعي والحقوقي، إذ تؤكد الأدبيات أن الأفراد ذوي التعليم الجامعي والعالي يمتلكون غالبا قدرا أكبر من الحس المدني، والقدرة على إدراك أهمية المشاركة في الدراسات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالعدالة الجندرية وحقوق الإنسان.

كما أن الفئات المتعلمة أكثر استخداما للوسائل الرقمية، التي غالبا ما تكون القناة الرئيسية في توزيع الاستبيانات الإلكترونية، مما يفسر ارتفاع نسب مشاركتهم. في المقابل، يلاحظ ضعف تمثيل الفئات ذات المستوى التعليمي الابتدائي والمتوسط، وهي ظاهرة وثقتها العديد من الدراسات التي أوضحت أن محدودية التعليم ترتبط بانخفاض المشاركة في الأبحاث الاجتماعية نتيجة ضعف الثقة في أدوات البحث أو صعوبة الفهم اللغوي للأسئلة، أو حتى محدودية الوعي بأهمية المشاركة. وقد بينت تقارير مثل UNESCO (2021) وWHO (2013) أن التعليم يعد من أبرز العوامل التي تسهم في بناء مواقف مناهضة للعنف، وتدعيم دور الفرد في التصدي للظواهر الاجتماعية السلبية.

بناء على ذلك، يمكن القول إن ميل المشاركة نحو الفئات ذات التعليم الجامعي والعالي يؤكد على ضرورة تصميم استراتيجيات اتصال تراعي الفروق التعليمية، وتبسط المضامين الاتصالية بما يتيح مشاركة أوسع للفئات الأقل تعليما، لضمان شمولية الجهود التوعوية.

جدول رقم (22): متغير الحالة العائلية بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
متغير الحالة العائلية	أعزب	94	46.76
	متزوج	78	38.8
	مطلق	10	4.97
	أرمل	19	9.45
	المجموع	201	100

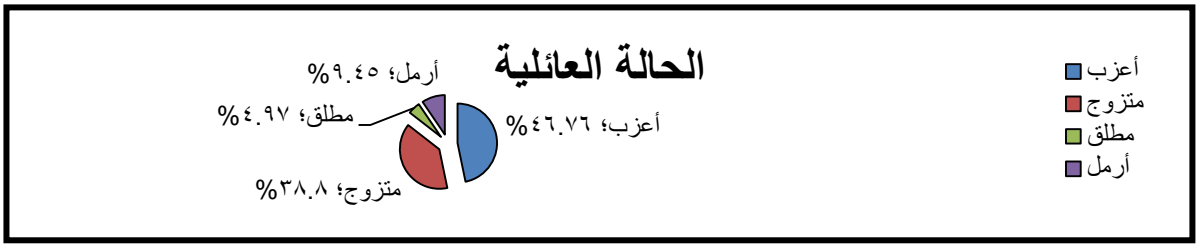

شكل رقم (29): تمثيل لمتغير الحالة العائلية بالنسبة لعينة الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة كانت من العزاب بنسبة 46.76% أما المتزوجون فنسبتهم 38.8%، ثم الأرامل بنسبة 9.45%، تليهم المطلقون بنسبة 4.97%، يعكس هذا التوزيع أن فئة العزاب؛ التي تتقاطع في الغالب مع الفئات الشابة، هي الأكثر اهتماما بقضايا العنف ضد المرأة لا سيما من خلال الوسائل الرقمية التي شكّلت قناة توزيع الاستبيان، وهي أدوات غالبا ما يتفاعل معها الشباب والعزاب أكثر من غيرهم، نتيجة لانخراطهم المتزايد في الفضاء العام الرقمي وتكوينهم الثقافي الحديث.

كما قد يفسر هذا التمثيل المرتفع للعزاب بكونهم أكثر تفرغا ومرونة في التفاعل مع المبادرات الاجتماعية مقارنة بالمتزوجين أو كبار السن الذين قد تقيدهم الالتزامات الأسرية والعملية. أما مشاركة فئات الأرامل والمطلقين، وإن كانت أقل نسبيا، إلا أنها تظل مهمة من حيث النوعية، خصوصا إذا كان لهم تجارب حياتية ترتبط بقضية الدراسة، مثل العنف الأسري أو العنف بعد الطلاق، ما يعزز رغبتهم في التعبير والمساهمة.

تشير دراسات مثل Flood 2011 و Jewkes et al.2015 إلى أن الحالة الاجتماعية تلعب دورا في أنماط التفاعل مع القضايا الجندرية، حيث يكون الأفراد غير مرتبطين رسميا (العزاب والمطلقون) أكثر انفتاحا على الخطابات الحقوقية والاجتماعية، نتيجة مرونتهم الاجتماعية وعدم خضوعهم لبنى أسرية تقليدية. كما تؤكد UN Women2019 أن الحالة العائلية قد تؤثر في درجة وعي الأفراد بالعنف الممارس على المرأة، سواء من خلال التجربة الشخصية أو من خلال التعرض للمعلومة في الوسط الاجتماعي.

بناء على ذلك، فإن النسبة المرتفعة لفئة العزاب في هذه الدراسة تعزز أهمية تصميم حملات التوعية لتستهدف فئات عمرية واجتماعية متنوعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية لكل فئة لضمان فعالية الاتصال.

جدول رقم (23): متغير مكان الإقامة بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
مكان الإقامة	حضري	101	50.24
	شبه حضري	50	24.87
	ريفي	50	24.87
	المجموع	201	100

شكل رقم (30): تمثيل لمتغير مكان الإقامة بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر من المشاركين يقيمون في المناطق الحضرية بنسبة 50.24%، تليها فئة القاطنين في المناطق شبه الحضرية والريفية بالتساوي بنسبة 24.87% لكل منهما. يعزى هذا التفاوت إلى عدد من العوامل الموضوعية تتعلق أساسا بسهولة الوصول إلى الإنترنت ووسائل الاتصال، حيث تتركز الخدمات الرقمية والبنى التحتية التقنية في المناطق الحضرية أكثر من غيرها، مما يجعل سكان هذه المناطق أكثر عرضة للمشاركة في الاستبيانات الإلكترونية.

كما أن التوزيع الحضري يعكس في الغالب ارتفاع المستوى التعليمي والمهني في المدن، وهي عوامل مرتبطة بزيادة الوعي والانخراط في القضايا الاجتماعية والحقوقية، وعلى رأسها العنف ضد المرأة. تؤكد دراسات مثل Bourdieu (1984) أن الفضاءات الحضرية تُنتج رأسمالا ثقافيا واجتماعيا أعلى مقارنة بالمناطق الريفية، ما يؤثر على أنماط التفكير والمشاركة.

أما المشاركة الأضعف نسبيا من المناطق شبه الحضرية والريفية قد تعود إلى صعوبات تقنية في الوصول إلى الإنترنت، أو إلى ضعف الوعي بأهمية المشاركة في الدراسات الاجتماعية، بل أحيانا إلى وجود ثقافة تحفظية لا تسمح بالتفاعل مع موضوعات كالعنف ضد المرأة، وقضايا اعطاء الرأي حول سياسات حكومية مثل مديرية النشاط الاجتماعي؛ التي قد تعد "تابوهات" أو مواضيع حساسة داخل

المجتمعات المحلية. وقد أشار تقرير UN Women (2020) إلى أن النساء في المناطق الريفية خاصة يواجهن تحديات في الوصول إلى المعلومات والموارد المتعلقة بحقوقهن نتيجة القيود الثقافية والجغرافية.

بالتالي، يعكس هذا التوزيع الحاجة إلى أن تأخذ استراتيجيات الاتصال بعين الاعتبار الفوارق الجغرافية والثقافية، من خلال تكييف الرسائل والوسائط بما يتيح الوصول الفعّال إلى جميع شرائح المجتمع، وخاصة في المناطق شبه الحضرية والريفية، التي كثيرًا ما تكون الأكثر عرضة للعنف والأقل قدرة على التبليغ أو التفاعل مع أدوات الوقاية.

جدول رقم (24): متغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة.

		التكرار	النسبة المئوية (%)
الوظيفة	بطال	83	41.29
	عامل	30	14.92
	موظف	88	43.78
	المجموع	201	100

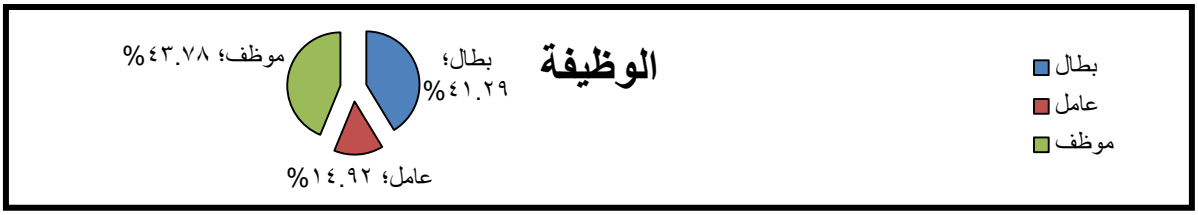

شكل رقم (31): تمثيل لمتغير الوظيفة بالنسبة لعينة الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة هي الموظفين حيث تقدر بـ 43.78% ، تليها فئة البطالين بنسبة 41.29، أما العمال فتقدر نسبتهم بـ 14.92 %، يظهر هذا التوزيع اهتماما ملحوظا من قبل فئتي الموظفين والعاطلين عن العمل بقضية العنف ضد المرأة، وهو ما يمكن تفسيره من جوانب متعددة.

بالنسبة للموظفين قد يكون ارتباطهم ببيئات مؤسسية وتنظيمية، سواء في القطاع العام أو الخاص يجعلهم أكثر تعرضا لبرامج التوعية والدورات التدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان. كما أن لديهم غالبا وصولا أكبر إلى وسائل الاتصال الرقمي، مما يزيد من احتمالية مشاركتهم في استبيانات إلكترونية. ووفقا لتقارير مثلILO2020، فإن الموظفين يميلون إلى إبداء اهتمام أكبر بالقضايا الاجتماعية نتيجة لحالة الاستقرار النسبي والاندماج في الفضاء العام.

أما النسبة المرتفعة نسبيا للبطالين قد تعكس توفر الوقت لديهم للمشاركة في مثل هذه الدراسات إضافة إلى إمكانية ارتباط بعضهم بتجارب شخصية أو مجتمعية مباشرة مع ظواهر العنف سواء

كملاحظين أو ضحايا أو ناشطين اجتماعيين. كما تؤكد أدبيات علم الاجتماع (مثل *Giddens*, 2009) أن البطالة قد تحفز وعيا نقديا لدى الأفراد تجاه الظواهر الاجتماعية السلبية، لا سيما تلك التي تمس الفئات الهشة مثل النساء.

أما العمال الذين يشكلون أقل نسبة فقد تكون مشاركتهم المحدودة مرتبطة بعوامل مثل ضيق الوقت أو ضعف استخدامهم للوسائل الرقمية، أو انخفاض المستوى التعليمي، وهي محددات تؤثر بشكل مباشر على المشاركة في البحوث الاجتماعية، وبالتالي، يشير هذا التوزيع إلى أهمية توسيع قنوات الاتصال التوعوي لتشمل الفئات المهنية المختلفة، مع مراعاة أنماط عملها، وأدوات تواصلها، وضمان وصول الرسائل الاتصالية إلى الشرائح الأقل تمثيلا في البحوث.

خلاصة:

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن البحث العلمي عبارة عن عملية متكاملة ومترابطة الأجزاء لذلك يؤكد المشتغلون بمناهج البحث على ضرورة تباين الباحث للخطوات المنهجية المتبعة مع ضرورة تبريرها منطقيا لذلك اقتضت الضرورة المنهجية إلى التطرق الى كل ما سبق بالبحث والتفصيل.

يعد البحث العلمي عملية مترابطة ومتكاملة، حيث تتداخل مكوناته المختلفة في بناء منهجي متماسك. لذا يؤكد المختصون في مناهج البحث على أهمية التزام الباحث بالخطوات المنهجية المعتمدة مع ضرورة توضيح أوجه تباينها وتبرير اختيارها بشكل منطقي. بناءا على ذلك من الضروري تناول جميع هذه الجوانب بالبحث والتحليل، بهدف توفير رؤية واضحة حول الأسس المنهجية التي يستند إليها البحث.

الفصل السادس

عرض، تحليل وتفسير البيانات الميدانية ومناقشة النتائج

تمهيـــــــد

I. عرض، تحليل وتفسير البيانات الميدانية

1- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى

2- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية

3- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة

4- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الرابعة

II. مناقشة النتائج

1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

1-1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الاولى

1-2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثانية

1-3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثالثة

1-4- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الرابعة

2- النتائج العامة

3- مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة

4- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة النظرية

5- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

6- الاستنتاج العام

خلاصـــــة

تمهيد:

بعد استعراض الجوانب النظرية والمنهجية للدراسة بكل فصولها وأبعادها، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب الميداني التطبيقي، الذي يهدف إلى اختبار ما توصلنا إليه نظريا من خلال التطبيق العملي لأدوات البحث على العينة المختارة. تم جمع البيانات الأولية بواسطة أداتي المقابلة والاستمارة، حيث أخضعت بيانات المقابلات لتحليل نوعي استنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، بهدف استخراج معلومات دقيقة وموضوعية. أما البيانات المستخلصة من الاستمارات فقد تم تحليلها كميا، عبر إدخالها في جداول إحصائية تُبين تكرارات الإجابات ونسبها المئوية، بما يسهم في قراءة النتائج وتحليلها بطريقة منهجية تساعد على التحقق من فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. وفي ضوء ذلك، سيتم عرض النتائج ومناقشتها مقارنة بما ورد في الفصول النظرية، للوصول في النهاية إلى أهم الاستنتاجات والمقترحات التي من شأنها الإسهام في تعميق فهم موضوع البحث وتعزيز مصداقيته العلمية.

I. عرض، تحليل وتفسير البيانات الميدانية:

1- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى: المخطط الاتصالي المعتمد من طرف مديرية النشاط الاجتماعي في اعداد الاستراتيجية الاتصالية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

جدول رقم (25): وجود مخططات اتصال وطنية رسمية تتعلق بالوقاية من العنف الممارس ضد المرأة

وجود مخططات	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	22	66.66
لا	07	21.21
لا أدري	04	12.12
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن من يرون أنه توجد مخططات اتصال وطنية رسمية تتعلق بالوقاية من العنف الممارس ضد المرأة نسبتهم 66.66 %، في حين من يرون العكس نسبتهم 21.21 %، أما من لا يدرون بذلك فنسبتهم 12.12 %، هذا يوضح أن غالبية المبحوثين لديهم إدراك بوجود مخططات اتصال وطنية رسمية تهدف إلى الوقاية من العنف ضد النساء، مما يشير إلى درجة معينة من الوعي المؤسسي بهذه السياسات. ومع ذلك فإن كون نسبة غير قليلة من المبحوثين، تقدر بـ21.21%، يعتقدون بعدم وجود مثل هذه المخططات، قد يعكس إما نقصا في التواصل الداخلي أو غيابا للتكوين والتوعية

الكافية حول هذه الاستراتيجيات داخل المؤسسة. أما النسبة المتبقية والتي تمثل 12.12%، غير مدركين أو غير متأكدين من وجود هذه المخططات، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من الجهود في مجال الإبلاغ والتوعية داخل المؤسسة لضمان وصول المعلومة بشكل فعال لجميع العاملين.

لتحليل هذه النتائج في سياق متطلبات استراتيجيات الاتصال داخل المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بقضية العنف ضد المرأة، يمكن التركيز على عدة محاور رئيسية:

أولها أن التفاوت في الإدراك يكشف عن ضعف في فعالية الاتصال الداخلي، فكون نسبة كبيرة من المبحوثين يدركون وجود مخططات اتصال وطنية، وهو مؤشر إيجابي نسبيا. لكن وجود هذا التفاوت في الاجابات بين من يرون بعدم وجودها ومن لا يعرفون بذلك أساسا؛ يدل على قصور في استراتيجية الاتصال الداخلي؛ إذ أن التواصل حول قضايا أساسية مثل استراتيجيات الحد والوقاية من العنف ضد المرأة يجب أن يكون شاملا وواضحا لجميع العاملين عليها تخطيطا أو تنفيذا.

لأنه إذا لم تصل الرسائل الاتصالية المتعلقة بالوقاية من العنف ضد المرأة إلى كافة العاملين، فإن الأثر العملي لهذه المخططات سيكون محدودا. ونجاح أي سياسة اتصالية يتطلب الوعي الكامل بها من طرف جميع الفاعلين في المؤسسة، لأنهم جزء من تنفيذها ونقلها للمجتمع.

حتى أن تضارب الإجابات يعكس احتمال وجود غياب للاتساق والوضوح في الرسائل الاتصالية حول هذه المخططات. فقد تكون الرسائل غير رسمية أو غير موجهة بشكل منهجي، مما يضعف فهم الأهداف ويعيق التفاعل الإيجابي معها.

هذه النتائج تبرز أهمية تصميم استراتيجية اتصال مؤسساتية واضحة وممنهجة لتكون فعالة وشاملة تتضمن:

- أهداف محددة (مثل رفع الوعي بقضايا العنف ضد النساء).
- فئات مستهدفة بدقة.
- وسائل تواصل متعددة (ورشات، نشرات، لقاءات مباشرة، قنوات إلكترونية...)
- تقييم دوري لمدى الفهم والتفاعل مع السياسات الاتصالية.
- في سياق قضية حساسة مثل العنف ضد المرأة، الاتصال لا يكون مجرد نقل معلومات، بل هو أداة لتغيير التصورات، تعزيز القيم، ودعم ثقافة حقوق الإنسان والمساواة. اي أن للاستراتيجية بعد ثقافي اجتماعي عميق.

إذا فإن ضعف التواصل في هذا المجال لا يؤثر فقط على مستوى الوعي، بل يضعف مساهمة المؤسسة في التغيير المجتمعي المنشود.

ثم ومن خلال طرح **السؤال المفتوح** اتضح من اجابات البعض من هؤلاء المبحوثين أن هناك أسباب قد نعزوها الى عوامل تتضح من خلال الجداول اللاحقة الأكثر تخصيصا لفهم العوائق الاتصالية أو الثقافية أو التنظيمية التي قد تفسر هذا الغياب في الوعي أو التجاهل. ويمكن تحليل ذلك من خلال النقاط التالية:

من المحتمل أن المعلومات حول المخططات الاتصالية الرسمية لا تصل إلى الجميع، خصوصا إذا كانت هناك مركزية مفرطة في تداول المعلومات، غياب آليات واضحة لتعميم السياسات والمخططات. أو استخدام وسائط تواصل لا تلائم جميع فئات الموظفين (مثل اعتماد البريد الإلكتروني فقط دون اللقاءات المباشرة أو المواد البصرية كالإعلانات...) وقد تكون اللغة الاتصالية تقنية أو غير مفهومة أو لا توضح العلاقة المباشرة بين المخططات الوطنية ودور الموظف اليومي فيها، مما يدفع البعض إلى إنكار وجودها لأنهم لا يشعرون بها واقعا أو التردد في الإجابة خوفا من إعطاء رأي غير دقيق.

حتى أن العاملين الذين لم يتلقوا تكوينا أو ورشات توعوية حول هذه المواضيع قد لا يدركون وجود هذه المخططات حتى وإن تم الإعلان عنها فلا يربطون بين مهامهم اليومية والاستراتيجية العامة للوقاية من العنف ضد المرأة. كذلك عندما لا يشعر العاملون أن لهم دورا في تصميم أو تنفيذ هذه المخططات فإنهم يميلون إلى تجاهلها أو إنكار وجودها أو عدم الاكتراث بالمشاركة المعرفية حولها.

وعدم المعرفة أو التجنب لا يعني بالضرورة غياب هذه المخططات، بل غالبا ما يعكس قصورا في الاستراتيجية الاتصالية، سواء من حيث الشكل (القنوات والوسائط) أو من حيث المضمون (وضوح الرسائل، مشاركة الموظفين، ارتباط الرسائل بواقعهم اليومي). وبالتالي هناك ضرورة لإعادة التفكير في كيفية توصيل المعلومات وتفعيل الحس المشترك داخل المؤسسة.

جدول رقم (26): المكانة التي يحتلها الاتصال في الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

المكانة	التكرار	النسبة المئوية(%)
أساسي	26	78.78
ثانوي	07	21.21
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن المكانة التي يحتلها الاتصال في الاستراتيجية العامة للمؤسسة مجال البحث أساسية بنسبة 78.78%، في المقابل 21.21 % يرون أن الاتصال له مكانة ثانوية، هذا يوضح هذا أن غالبية المبحوثين يعتبرون أن الاتصال يحتل مكانة أساسية في الاستراتيجية العامة لمؤسستهم وهو مؤشر إيجابي يظهر أن هناك وعيًا بدور الاتصال كأداة استراتيجية داخل المؤسسة وليس مجرد وظيفة إدارية أو تقنية.

هذه النسب عموما تشير إلى وجود تفاوت في إدراك الأهمية الفعلية للاتصال بين العاملين، بنسبة كبيرة قد تعكس إدراكا لأهمية الاتصال في دعم المهام الأساسية للمؤسسة (مثل التوعية، التنسيق التحسيس، الوقاية).كما يفهم منها أن الاتصال ينظر إليه كعنصر فاعل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وليس مجرد وسيلة لإيصال التعليمات.

وأيضا جود من يعتبرون الاتصال ثانويا قد يفهم كإشارة إلى ضعف التواصل حول أدوار الاتصال وأثره العملي، أو أن بعض الأقسام أو الأفراد لا يرون نتائج ملموسة للأنشطة الاتصالية في واقعهم المهني وهذا دليل وجود ثغرة في اشراك الجميع في الرؤية الاتصالية؛ هذه الفجوة في الإدراك تبرز الحاجة إلى تفعيل استراتيجية تواصل داخلية شاملة وأهمية تقوية الاتصال الداخلي، بتقديم أمثلة ملموسة عن أثر الاتصال في تطوير الأداء، وتغيير السلوكيات المهنية والمجتمعية، ودمج جميع الموظفين في فهم كيف يساهم الاتصال في تنفيذ مهام المؤسسة (خصوصا في قضايا حساسة كالعنف ضد المرأة).

جدول رقم (27):المشاركة في ضبط الاطار العام للخطط الاتصالية ما بين القطاعات والهيئات المعنية.

المشاركة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	26	78.78
لا	07	21.21
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن من يرون أن هناك مشاركة في ضبط الاطار العام لهذه الخطط الاتصالية ما بين القطاعات والهيئات المعنية بها نسبتهم 78.78 %، في حين من يعتقدون بالعكس نسبتهم 21.21 %، هذا يوضح أن أغلبية المبحوثين يرون أن هناك مشاركة بين القطاعات والهيئات المعنية في ضبط الإطار العام للخطط الاتصالية، وهو مؤشر إيجابي يدل على وجود مقاربة تشاركية في التعامل مع قضايا الاتصال، خاصة في مجالات حساسة كالعنف ضد المرأة.

في المقابل نسبة المبحوثين المشاركين التي ترى أنه لا توجد مشاركة حقيقية، قد عكس وجود أو استمرار بعض التحديات في التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين.

هذا الوعي بتعدد الفاعلين وأهمية التنسيق من خلال اجابة النسبة الكبرى من المبحوثين تؤكد أن هناك اعترافا بتداخل الأدوار وتعدد المسؤوليات في إعداد وتنفيذ الخطط الاتصالية، والمشاركة في ضبط الإطار تعني وجود قنوات للحوار وتبادل الرؤى بين مختلف الجهات، مما يعزز الفعالية والتكامل في الاستجابة للمشكلات التنموية والاجتماعية مثل العنف ضد النساء.

أما النسبة المتبقية التي تعتبر أن المشاركة غير موجودة قد تكشف عن فجوات تنسيقية محتملة، ما قد يشير إلى ضعف التنسيق العمودي أو الأفقي داخل المؤسسة أو بين المؤسسات أو عدم إشراك جميع الجهات بصفة فعلية رغم الإعلان عن الشراكة أو وجود مشاركة شكلية دون مضمون حقيقي. هذه كلها لها انعكاسات على الاستراتيجية الاتصالية. فلا يمكننا أن ننكر حقيقة أن الاتصال المؤسساتي الفعّال يحتاج إلى تنسيق عابر للقطاعات، خاصة في مواضيع تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية، القانونية والتربوية، كالعنف ضد المرأة؛ خاصة وأن غياب التنسيق يؤدي إلى تشتيت الجهود، تكرار الأنشطة، أو تضارب الرسائل الموجهة للجمهور.

لذا، فإن تأكيد 78.78% على وجود هذه المشاركة يعد مكسبا يعكس اتجاها إيجابيا نحو اعتماد مقاربة تشاركية في التخطيط الاتصالي ، لكن وجود نسبة معتبرة ترى العكس يفرض العمل على تعزيز التنسيق، وضمان مشاركة فعلية لجميع الأطراف المعنية، بتعزيز آليات التعاون، وتوسيع دائرة الشراكة لتشمل كافة المتدخلين بصفة فعلية، وليس شكلية فقط.

ومن خلال الإجابة على السؤال الفرعي، يتضح من خلال الذين أجابوا بـ "نعم" على وجود مشاركة في ضبط الإطار العام للخطط الاتصالية بين القطاعات والهيئات المعنية أن ذلك يرتبط باطلاع هذه الفئة على تجارب سابقة للمؤسسة في برامج أو حملات مشتركة مع الأمن الصحة، العدالة، المجتمع المدني الإعلام... تأكيدا على انخراط المؤسسة في شبكات مؤسساتية أو تشاركية، ومن المبحوثين من شارك فعليا في اجتماعات، تنسيقيات، أو آليات تشاور متعددة الأطراف وهذا يعكس حضور المؤسسة في فضاءات تشاركية فعلية، مما يكسب استراتيجيتها الاتصالية طابعا منسجما ومتكاملا.

وقد أشارت رئيسة المصلحة المسؤولة عن قضايا المرأة الى تجارب ناجحة سابقة لحملات اتصال مشتركة بين مؤسسات مختلفة، رسخت تصورا إيجابيا عن قيمة التعاون في هذا المجال، هذا الانطباع ناتج عن تفاعل فعلي مباشرة لنتائج ملموسة. تدل على أن هناك إدراكا واضحا لأهمية التنسيق بين

الفاعلين في التخطيط الاتصالي المتعلق بالوقاية من العنف ضد النساء، وهو ما يعكس تطور الوعي الاتصالي داخل المؤسسة، انفتاحا على العمل التشاركي، ووجود ثقافة تنظيمية تدعم الشراكة بين القطاعات من أجل فاعلية أكبر في التصدي لهذه الظاهرة.

وهذا ما نراه من خلال المقاربة التشاركية التي تنتهجها وزارة التضامن الوطني في إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة ومحاربة العنف ضدها، وذلك من خلال تنسيق فعال مع عدة جهات رسمية ومجتمعية، وعلى رأسها المديرية العامة للأمن الوطني، من أجل تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. ويتجلى هذا التعاون من خلال مشاركتها في ندوات وفعاليات تحسيسية، مثل ندوة "دور مصالح الأمن الوطني في حماية المرأة من كل أشكال العنف" التي نظمت بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة المصادف لـ25 نوفمبر من كل سنة، أين احتضن منتدى الأمن الوطني كمثال: يوم 24 نوفمبر 2015 في طبعته 94، ندوة إعلامية بعنوان "دور مصالح الأمن الوطني في حماية المرأة من كل أشكال العنف"، من تنشيط كل من السيدة مليكة موساوي مديرة قضايا المرأة بوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة إلى جانب محافظ الشرطة سلاطنية حياة رئيسة فرقة حماية الطفولة بالمقاطعة الشرقية للشرطة القضائية بحضور ممثلي المجتمع المدني والأسرة الإعلامية.

وقد أكدت ممثلة الوزارة أن هذه الاستراتيجية الوطنية شملت برنامجا تشارك فيه مختلف القطاعات خاصة الأمن الوطني، مدعوما بمخطط اتصال يرتكز على ثلاثة محاور: التكفل بالضحايا، التحسيس والتوعية، والتمكين الاقتصادي والتعليمي للمرأة. هذا يدل على وجود تنسيق بين مؤسسات الدولة، خاصة بين وزارة التضامن ومصالح الأمن، لتنفيذ سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لمجابهة العنف ضد المرأة.

كذلك سنة 2025 تم إشراك المجلس الوطني للأسرة والمرأة، ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميات متخصصة، وخبيرات في شؤون المرأة، في مختلف مراحل بلورة هذه الاستراتيجية. كما كلفت المديرية العامة للأسرة بالتنسيق مع المجلس الوطني لإنجاز هذه الاستراتيجية، إلى جانب اتخاذ إجراءات عملية مثل إنشاء رقم أخضر للتبليغ، وإعداد منصة تكفل بالنساء المعنفات، وتنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع مختصين ومنظمات المجتمع المدني.[1] ويعكس هذا التنسيق الموسع والتكامل بين مختلف القطاعات الوزارية والمجتمعية التزام الوزارة بتنفيذ سياسة متكاملة وشاملة، ترتكز على الحماية، التمكين والتوعية، من أجل القضاء على العنف ضد المرأة.

[1] - من موقع وزارة التضامن: وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة 20 فبراير .

كما تم تنظيم اجتماع تنسيقي لإنشاء منصة رقمية تشاركية للتكفل الشامل بالمرأة وتعزيز حمايتها وفي إطار مواصلة جهود قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في مجال حماية المرأة في وضع صعب وضحايا العنف، وتجسيدا للمقاربة التشاركية والتنسيق فيما بين القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية، نظمت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بإشراف من السيدة الوزيرة د. صورية مولوجي مساء يوم الأربعاء 19 فيفري 2025، بمقر الوزارة، اجتماعا تنسيقيا بين مختلف الهيئات الفاعلة في مجال الحماية من أجل إنجاز منصة تشاركية للتكفل الشامل بالمرأة المعنفة.

تهدف هذه المنصة إلى تعزيز العمل التنسيقي فيما بين القطاعات والهيئات، وتوفير معطيات موحدة من خلال نظام معلومات مشارك بين القطاعات والهيئات يجمع البيانات حول النساء ضحايا العنف والخدمات المقدمة لهن، وتوفير الدعم السريع والمنسق، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة لهن والتكفل الأمثل بانشغالاتهن ودعمهن ومرافقتهن، تمثلت القطاعات والهيئات المشاركة في: وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المديرية العامة للأمن الوطني قيادة الدرك الوطني.

جدول رقم (28): الجهات المعنية بوضع الخطط الاتصالية.

الجهات المعنية	التكرار	النسبة المئوية(%)
الوزارة	33	64.70
المؤسسات الأمنية	14	27.45
المؤسسات البحثية	04	7.84
المؤسسات التربوية	–	–
المجموع	51	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول نلاحظ أن الجهات المعنية بوضع الخطط الاتصالية في اعتقاد عينة البحث توزعت بين الوزارة بنسبة قدرها 64.70%، ثم المؤسسات الأمنية بنسبة 27.45 %، ثم المؤسسات البحثية بنسبة 7.84 %، هذا يوضح أن النسبة الكبرى تشير إلى أن أغلب المستجوبين يعتبرون أن الوزارة (الجهة الوصية) هي المسؤولة الأولى عن وضع الخطط الاتصالية، وهذا يعكس تصورا هرميا أو مركزيا للاتصال المؤسساتي، حيث تفهم الخطط الاتصالية كجزء من السياسات العمومية التي تصممها وتشرف عليها الوزارة. ويعكس أيضا ثقة في الدور التوجيهي للوزارة، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الوطنية

الحساسة المتعلقة بالمرأة كقضية العنف. واعتبار المؤسسات الأمنية طرفا مهما في الوقاية يظهر وعيا بأن الجانب الوقائي والأمني في التصدي للعنف ضد النساء يتطلب خطابا واتصالا منسقا، خاصة مع المواطنات والمجتمع المدني. والمؤسسات الأمنية بدورها أصبحت أكثر انخراطا في حملات التوعية والتحسيس، مما جعل لها مكانة مهمة في أذهان المستجوبين ضمن الجهات المنتجة للخطط الاتصالية.

بينما يعكس ضعف الاعتراف بدور المؤسسات البحثية المجسد في النسبة الضعيفة جدا للمؤسسات البحثية وجود قصور في إدراك أهمية المعطى العلمي والبحثي في بناء الخطط الاتصالية. رغم أن الدراسات والبيانات تلعب دورا حيويا في تحديد الأهداف والفئات المستهدفة وتقييم الأثر، إلا أن ذلك لا يبدو واضحا لدى عينة البحث. وهذا بدوره يشير إلى فجوة بين البحث العلمي وصنع القرار الاتصالي، ما يستدعي دمجا أفضل للخبرات الأكاديمية في السياسات الاتصالية.

تعكس هذه النتائج تصورا سائدا بأن وضع الخطط الاتصالية يتم بشكل مركزي من طرف الجهات الرسمية، خاصة الوزارة مع حضور نسبي للمؤسسات الأمنية، في حين يبقى دور المؤسسات البحثية مهمشا. هذا يبرز الحاجة إلى تعزيز المقاربة التشاركية متعددة الفاعلين في تصميم السياسات الاتصالية عبر:

- دمج الباحثين ومراكز الدراسات لتوفير معطيات دقيقة وفعالة.
- تقوية التنسيق بين الهيئات الأمنية، الوزارية، والمجتمع المدني.
- نقل الاتصال من مستوى التوجيه المركزي إلى فضاء من التعاون المؤسساتي الأوسع.

جدول رقم (29): القيام بإحصائيات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي

القيام بإحصائيات	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	29	87.87
لا	04	12.12
المجموع	33	100

تحيين الاحصائيات دوريا	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	33	100
لا	–	–
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن من قالوا بوجود إحصائيات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي جاءت بنسبة 87.87 %، أما ما نسبته 12.12 % فيرون أنها لا تقوم بتلك المهمة، تدل هذه النسبة المرتفعة على أن المديرية تمارس دورا واضحا في رصد الظاهرة وجمع البيانات حول حالات العنف ضد النساء، وهو ما يعني أن عملية الإحصاء أصبحت تفهم كجزء من المهام الوظيفية الجوهرية للمؤسسة، وليس فقط من اختصاصات مركزية أو وزارية؛ قيام المديرية بهذه الإحصائيات يدل على وجود بنية معلوماتية أو قاعدة بيانات محلية تدعم قراراتها وخططها، خاصة في الحملات التحسيسية والوقائية. هذا يعزز فعالية استراتيجيات الاتصال، لأن الرسائل الاتصالية تكون مبنية على معطيات واقعية وموثوقة.

أما النسبة الأقل من المبحوثين، يرون أن المديرية لا تقوم بهذه الإحصائيات، هذه النسبة قد تعكس نقصا في نشر أو تقاسم المعلومات داخل المؤسسة، أو ربما ضعفا في التوثيق والاتصال الداخلي حيث لا تصل نتائج الإحصاءات أو تقاريرها إلى جميع الموظفين أو الشركاء. وهذا يؤشر إلى ضرورة تحسين آليات الاتصال الداخلي وتعميم نتائج الرصد والإحصاء بشكل دوري وشفاف.

تشير النتائج إلى أن مديرية النشاط الاجتماعي تعد فاعلا محليا نشطا في مجال جمع المعطيات حول العنف ضد المرأة، مما يدعم مكانتها في قيادة الخطط الاتصالية والتدخلات الوقائية. ومع ذلك، فإن وجود نسبة (وإن كانت صغيرة) لا ترى ذلك يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات التواصل الداخلي حول المهام المنجزة، ونشر نتائج الإحصاء بانتظام مع مختلف الفاعلين، لتوحيد الفهم داخل المؤسسة حول أدوارها ووظائفها الاتصالية والإحصائية. وبطبيعة الحال؛ الربط بين القيام بالإحصائيات وأهمية التخطيط الاتصالي يعد محورا جوهريا في نجاح أي استراتيجية مؤسساتية، وخاصة في مجال الوقاية والحد من العنف ضد النساء. اذ تعد الإحصائيات الأداة التي تسمح بفهم دقيق لواقع العنف: من حيث أنواعه الفئات المستهدفة، المناطق المتضررة، وأوقات الذروة. هذا الفهم يسمح بوضع خطط اتصال لا تكون عشوائية أو عامة، بل مبنية على معطيات واقعية، ما يعزز دقة الرسائل وفعاليتها. اضافة الى أن وجود إحصائيات محلية يمكن مديرية النشاط الاجتماعي من تصميم حملات توعوية تتماشى مع طبيعة العنف المنتشر في المنطقة أي بواقع الفئة المستهدفة، لأن الاتصال الذي ينبني على بيانات واقعية يكون أقرب إلى المواطن وأكثر قدرة على إحداث التأثير والتغيير.

كما أن الاعتماد على المعطيات الإحصائية يفتح المجال أمام المؤسسة للانتقال من مستوى الاتصال المناسباتي أو التوعوي البسيط إلى مستوى الاتصال الاستراتيجي طويل المدى، فالإحصاءات

تسمح برصد التغيرات، تقييم فعالية الحملات السابقة، وتعديل الرسائل حسب المستجدات. وعندما تبنى الخطط الاتصالية على بيانات موثوقة، تظهر المؤسسة أنها تعتمد على أدلة وليس على الانطباعات أو الاجتهادات الفردية، وهذا يعزز من صورة المؤسسة أمام الجمهور ويزيد من فعاليتها في التأثير المجتمعي. وقيام مديرية النشاط الاجتماعي بإحصائيات حول العنف ضد المرأة لا يمثل فقط نشاطا ميدانيا، بل هو مرتكز استراتيجي أساسي لوضع سياسات اتصال دقيقة وفعال. فبدون معطيات رقمية وميدانية واضحة، تفقد الخطط الاتصالية قدرتها على الاستهداف والتأثير. لذلك، يجب تعزيز هذا الدور الإحصائي، وتوظيف نتائجه بشكل منهجي في صياغة: الرسائل الاتصالية، اختيار الوسائط المناسبة تحديد الجمهور المستهدف، وآليات التقييم والمتابعة.

ومن خلال الجدول الفرعي نلاحظ أن كل الذين أجابوا بنعم حول وجود إحصائيات العنف ضد المرأة يرون أن تلك الإحصائيات يتم تحيينها دوريا، هذا يوضح أن أغلب أفراد عينة البحث يقرون بأن الإحصائيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة يتم تحيينها بشكل دوري في دائرة نشاط مديرية النشاط الاجتماعي، مما يعكس عدة دلالات مهمة لتحليل الاستراتيجية الاتصالية منها:

التزام المؤسسة بالتحديث الدوري المستمر للمعطيات يمكن من متابعة تطورات الظاهرة بانتظام ويجعل الخطط الاتصالية أكثر مرونة وواقعية، مع توفر بيانات محدثة؛ يمكن للمديرية تعديل رسائلها وخططها بما يتناسب مع المستجدات أو التغيرات في أنماط العنف أو الفئات المتأثرة، هذا يضمن أن الحملات التحسيسية والتدخلات الاتصالية تكون موجهة بدقة وذات تأثير أكبر. التحيين الدوري يتيح للمديرية قياس نتائج تدخلاتها بشكل دوري، وتحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجية الاتصالية، يمكن أن تستخدم هذه البيانات في تقارير الأداء وعرض النتائج على الجهات المسؤولة أو الشركاء، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

تؤكد هذه النتيجة أن مديرية النشاط الاجتماعي تعتمد معلومات محدثة باستمرار كأساس لوضع وتطوير الخطط الاتصالية الخاصة بالوقاية من العنف ضد النساء، وهو عامل أساسي لنجاح أي استراتيجية اتصالية لأنها: تبني قراراتها على بيانات دقيقة وحديثة، تضمن استمرارية متابعة الظاهرة وتعديل الخطط حسب الحاجة، وتعزز من مصداقية المؤسسة أمام الجمهور والشركاء.

جدول رقم (30): دقة المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول العنف ضد المرأة.

دقة المعلومات والاحصائيات	التكرار	النسبة المئوية(%)
دقيقة	07	21.21
نسبيا	26	78.78
ضعيفة	–	–
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن من يرون أن دقة المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول العنف ضد المرأة دقيقة نسبيا هي 78.78 %، في حين من يرونها دقيقة هي 21.21 %، وجاءت النسبة معدومة لمن يرونها ضعيفة، هذا يوضح أن غالبية عينة البحث ترى أن المعلومات والإحصائيات المتوفرة حول العنف ضد المرأة دقيقة نسبيا، في حين أن نسبة أقل تعتبرها دقيقة، ولا توجد نسبة ممن يرونها ضعيفة أو غير دقيقة، النسبة الكبيرة التي تصف دقة البيانات بأنها "نسبية" تشير إلى ثقة معقولة في جودة المعلومات المتاحة، لكنها ليست مطلقة، هذا قد يعكس إدراك المستجوبين أن هناك عوامل قد تؤثر على جودة البيانات، مثل صعوبة جمع معلومات كاملة أو تأخر في التحديثات، أو نقص في توثيق بعض الحالات خاصة وأن هذا الموضوع من أهم المواضيع البحثية التي تناولتها تقارير منظمة الأمم المتحدة حول مدى صعوبة الحصول على احصائيات حول العنف ضد المرأة في المجتمعات الشرقية المحافظة.

وجود نسبة أقل ممن يرون المعلومات دقيقة يعكس أن هناك تحديات في تحقيق الدقة الكاملة قد تكون مرتبطة بمحدودية الإمكانيات أو التغطية الشاملة للظاهرة، ومن الممكن أن تشير هذه النسبة إلى وجود مجهودات واضحة لتحسين جودة الإحصائيات، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى الكمال. غياب الملاحظات السلبية القاطعة قد يدل على قصور في النقد أو ضعف في المعرفة التقنية. اضافة الى أن عدم وجود من يرون البيانات ضعيفة قد يدل على أن المستجوبين لا يمتلكون أدوات تقييم نقدية دقيقة أو أنهم غير مطلعين على جوانب قصور محتملة في البيانات.

تعكس هذه النتائج أن المعلومات والإحصائيات حول العنف ضد المرأة تعتبر بشكل عام موثوقة إلى حد كبير، لكنها بحاجة إلى تحسين وتطوير مستمر لتصل إلى مستوى الدقة المثلى المطلوبة لدعم الخطط والاستراتيجيات الاتصالية بشكل أفضل ومن المهم أن تركز الجهات المعنية على:

– تحسين جودة جمع البيانات وتوسيع نطاقها.

– تحديث المعلومات بشكل دوري وشفاف.

– تدريب الكوادر على تحليل وتقييم جودة البيانات.

– تعزيز الشفافية في عرض المعطيات والتحديات المرتبطة بها.

وقد تجنب المبحوثين تقديم تبرير لإجاباتهم خاصة وأن تعبئة الاستمارة كانت مرفقة بمقابلة مباشرة لذلك وفي مثل هذا السياق يمكن تفسير الأمر بعدة أسباب علمية وأكاديمية، نذكر منها ما يلي:

العنف ضد المرأة موضوع حساس للغاية، وقد يشعر المبحوثين بالحرج أو القلق من الخوض في تفاصيل أو تقديم تبريرات قد تكشف عن قصور أو إخفاقات في عملهم أو مؤسساتهم. هذا الشعور قد يؤدي إلى تجنب الإجابة لتفادي الإحساس بالمساءلة أو النقد، خاصة إذا كان التبرير قد يشير إلى نقاط ضعف أو إشكاليات معقدة. كما من الممكن أن يكون المبحوثين غير متأكدين أو ليس لديهم معلومات كافية لتبرير مواقفهم، خاصة إذا كان تقييم دقة الإحصائيات أو الإجراءات الاتصالية يتطلب معرفة تقنية متخصصة. ربما هذا النقص في المعرفة كان السبب في تجنب الإجابة بدلا من تقديم تبريرات غير مدعمة أو تخمينات غير دقيقة.

وفي بعض المؤسسات قد تكون هناك ثقافة عدم الإفصاح عن نقاط الضعف أو النقد الداخلي حيث يفضل الأفراد تقديم إجابات مختصرة دون الدخول في تفصيلات قد تفسر كانتقاد، اضافة الى أن القلق من التداعيات المهنية أو الاجتماعية قد يدفعهم إلى تجنب تقديم تبريرات أو نقاشات معمقة. ما يعكس مزيجًا من عوامل نفسية، معرفية، وثقافية، بالإضافة إلى عوامل منهجية متعلقة بطريقة جمع البيانات.

لكن يبقى الحصول على إحصائيات دقيقة حول العنف ضد المرأة يشكل تحديا جسيما بسبب انخفاض معدلات التبليغ: ففي الاتحاد الأوروبي، فقط 14% من النساء اللائي تعرضن للعنف أبلغن الشرطة، بسبب الخوف والعار وضعف الثقة بالسلطات.[1]

هناك بعض الدراسات والتقارير أوضحت أن العراقيل القانونية والاجتماعية تحول فعليًا دون التبليغ ففي الجزائر الأرقام الرسمية تظهر نحو 7 إلى8 آلاف قضية سنويا، لكن الجمعيات النسائية تؤكد أن هذه لا تمثل سوى "الجزء المرئي" من الواقع، وأن غالبية النساء لا يجرأن على التبليغ بسبب "الخوف من الزوج أو المجتمع".[2]

[1] - *Ashifa Kassam European community affairs correspondent ،Mon 25 Nov 2024 14.39 GMT -https://www.theguardian.com/world/2024/nov/25/one-third-of-women-across-eu-have-experienced-violence*

[2] - يوسف واعلي: 54 بالمائة من قضايا العنف ضد النساء لم تتمتع فيها المعنفات بحقهن في الدفاع، نشر في 12 مارس 2023 الساعة 23 و 00 دقيقة ، *https://www.belpresse.com/featured/416955.htm*

هذه العوامل والعوائق الثقافية والمجتمعية التي تعيق التبليغ لأنها تعتبر العنف "مسألة خاصة" وأحيانا "سلوكا طبيعيا"، ويعرف عنه في أماكن مثل المغرب والجزائر بأن الضحية تمرر الحادثة في صمت. لأنهن يخشين أن يعاقبهن المجتمع أو الزوج إذا رفعن صوتهن. اضافة الى غياب آليات موحدة وواضحة للتبليغ في الجزائر؛ وضعف حماية الشهود والضحايا، وأعباء الإثبات تقع على المرأة نفسها.[1]

البيانات الرسمية لا تعكس الواقع، فهناك فارق كبير بين ما يبلغ عنه وما يحدث بالفعل، خصوصا في حالات العنف الزوجي أو الجنسي الاحصائيات نسبية لأن معدل التبليغ منخفض جدابسبب أن غالبية النساء يتعرضن للعنف ولكن لا يبلغن عنه، تتعدد الأسباب الخوف، العار، عدم ثقة في المؤسسات التعقيد القانوني، وغياب الدعم. هذا يجعل الإحصائيات الرسمية غير موثوقة كمرآة للواقع، مما يستدعي دعم الضحايا وتشجيع التبليغ عبر آليات مراعية للخصوصية، استحداث أنظمة معلومات وطنية موحدة تجمع بيانات موثوقة، استخدام نماذج إحصائية للتعويض عن التغطية الناقصة. لذلك يقف انعدام إمكانية الحصول على إحصائيات دقيقة كعنصر رئيسي أمام فهم وتفعيل السياسات الملائمة بوضع استراتيجيات اتصال فعالة لمواجهة العنف ضد النساء.

جدول رقم (31): القيام بدراسات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي.

القيام بدراسات	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	22	66.66
لا	11	33.33
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن من يرون بأنه يتم القيام بدراسات حول العنف ضد المرأة في منطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي نسبتهم 66.66%، في حين من يرون عكس ذلك نسبتهم 33.33%.

مما لا شك فيه أن الدراسات توفر فهما معمقا وشاملا حول أسباب وأنماط العنف ضد المرأة في المنطقة مما يزود مديرية النشاط الاجتماعي ببيانات ومعلومات أكثر دقة من مجرد الإحصائيات، هذا الفهم العميق يمكن أن يساعد في تصميم استراتيجيات اتصال أكثر تخصصا وفعالية تستهدف الجذور الحقيقية للمشكلة. بوجود دراسات ميدانية أو بحثية، يمكن صياغة رسائل اتصالية تتناسب مع

[1] - لويزة آيت حمو: العنف ضد النساء في زمن الحجر الصحي بالجزائر، 22.05.2020، *https://algeria.fes.de/ar/e/violences-contre-les-femmes-en-temps-de-confinement-en-algerie*.

الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة، وهذا يعزز التواصل مع الجمهور المستهدف بطريقة تلبي حاجاتهم وتراعي سياقهم، مما يزيد من فرص التأثير الإيجابي.

ان الذين يرون أنه لا تجرى أي دراسات قد يعود لعدم الاطلاع، كما قد يعكس ضعفا في نشر نتائج الدراسات أو تقاسم المعرفة داخل المؤسسة أو مع الشركاء والمجتمع.

هذا كله يشير إلى حاجة ملحة لتحسين آليات التواصل الداخلي وضمان وصول المعلومات إلى كل الأطراف ذات العلاقة، خاصة وأن القيام بدراسات وبحوث جادة تتيح للمديرية تقييم مدى نجاح استراتيجياتها الاتصالية السابقة والتعديل عليها بناءا على نتائج واقعية، تساعد في تحديد الفئات الأكثر تأثرا والعوامل التي يجب التركيز عليها في الحملات والبرامج الوقائية.

وجود دراسات حول العنف ضد المرأة في دائرة نشاط مديرية النشاط الاجتماعي يعد ركيزة أساسية لتطوير استراتيجية اتصال مبنية على معرفة علمية وواقعية، بينما تشير نسبة الذين يرون عدم وجود دراسات إلى حاجة لتحسين التواصل حول الجهود البحثية، مما يعزز الشفافية ويزيد من فاعلية الخطط الاتصالية.

وبحسب من أجابوا بنعم من أفراد العينة فان الاعتماد على مؤسسات أخرى في الإحصائيات والدراسات البحثية (كأبحاث وتقارير المنظمات الدولية، الوزارات، الأجهزة الأمنية، مراكز البحوث والجامعات...) يمكن أن يكون نقطة قوة كبيرة تخدم الاستراتيجية الاتصالية إذا تم بشكل منسق وفعال مما يعزز من جودة التخطيط ودقة الرسائل الموجهة. أما إذا لم يدار هذا الاعتماد جيدا فقد يشكل عائقا أمام الاستجابة السريعة والمرنة، وبالتالي يجب العمل على تطوير آليات التعاون والتنسيق لضمان تحقيق أقصى استفادة من ذلك.

كما أن هذا الاعتماد على جهات خارجية قد يسبب تأخيرا في الحصول على البيانات أو اختلافات في مواعيد التحديث، قد يؤدي ذلك إلى أن تكون الخطط الاتصالية أقل مرونة أو لا تعكس التطورات الطارئة في الظاهرة. كما قد تظهر صعوبات في التنسيق أو تبادل المعلومات، خصوصًا إذا لم تكن هناك آليات واضحة للتعاون.

ومن المهم تحليل الجهات أو الأشخاص، المؤسسات البحثية أو الأكاديمية، منظمات المجتمع المدني، الجهات الأمنية أو الصحة... هذا التحليل يوضح شبكة الفاعلين والمسؤولين عن القيام بدراسات وجمع البيانات وتحليل الظاهرة، ويعطي مؤشرا على مدى التعاون المؤسسي وتداخل الأدوار. فمعرفة

الجهات المسؤولة تساعد في تنسيق الجهود وتحسين تبادل المعلومات، مما ينعكس إيجابيا على صياغة الاستراتيجية الاتصالية.

أما بالنسبة لمن أجاب بلا؛ تضمنت الاجابات أسباب مختلفة مثل نقص الموارد المالية أو البشرية ضعف الاهتمام أو الأولويات المؤسسية، عدم وجود خطة واضحة لإجراء الدراسات، تحديات في جمع المعلومات بسبب حساسية الموضوع. تحليل هذه الأسباب يساعد في تحديد العوائق التي تواجه إجراء الدراسات، وهي معلومات مهمة لتطوير استراتيجية اتصالية تتعامل مع هذه التحديات.

جدول رقم (32): أهمية نوع الأنشطة الاتصالية للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.

أهمية الأنشطة الاتصالية / الترتيب	وضع مخططات اتصالية وقائية		تزويد الجمهور بالمعلومات القانونية		تثقيف الجمهور في قضايا العنف ضد النساء		التعاون مع وسائل الاعلام لتغطية أحداث العنف وتوعية الجمهور	
	التكرار	النسبة(%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)
1	07	26.92	03	16.66	18	62.06	04	15.38
2	04	15.38	07	38.88	07	24.13	11	42.30
3	11	42.30	03	16.66	–	–	07	26.92
4	04	15.38	05	27.77	04	13.79	04	15.38
المجموع	26	78.78	18	54.54	29	87.87	26	78.78

يقدم الجدول توزيعا لترتيب المبحوثين لأهمية بعض أنواع الأنشطة الاتصالية، المتبعة للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة وهي:

- وضع مخططات اتصالية وقائية.
- تزويد الجمهور بالمعلومات القانونية.
- تثقيف الجمهور في قضايا العنف ضد النساء.
- التعاون مع وسائل الإعلام لتغطية أحداث العنف وتوعية الجمهور.

وقد عكست النتائج اختلافا في تقدير المبحوثين لدور كل نشاط في الحد من العنف ضد المرأة مما يمنح مؤشرات مهمة حول اتجاهات الوعي المجتمعي وفعالية وسائل الاتصال في هذا المجال.

فكانت الأنشطة الأكثر حصولا على الترتيب الأول: تثقيف الجمهور في قضايا العنف ضد النساء حيث جاء في مقدمة الأنشطة التي حصلت على الترتيب الأول بنسبة 62.06%، وهو ما يشير إلى

إيمان واضح من قِبل المبحوثين بأن رفع مستوى الوعي يمثل نقطة محورية في الوقاية من العنف. ويعكس ذلك أيضا إدراكا بأن الفجوة المعرفية حول حقوق المرأة وأشكال العنف وآثاره ما تزال قائمة، وأن سد هذه الفجوة يعد خطوة أساسية في الحد من الظاهرة.

ثم ثانيا: الأنشطة التي حصلت على الترتيب الثاني: التعاون مع وسائل الإعلام في الترتيب الثاني بنسبة 42.30%، مما يشير إلى تقدير المبحوثين لدور الإعلام باعتباره منصة واسعة الانتشار يمكنها التأثير في الرأي العام، ونقل رسائل توعوية، وكشف حالات العنف. ويُظهر ذلك وعيا بأهمية الشراكة بين المؤسسات المعنية بقضايا المرأة ووسائل الإعلام في تعزيز الخطاب المناهض للعنف.

ثالثا: الأنشطة التي حصلت على الترتيب الثالث وضع مخططات اتصالية وقائية بنسبة 42.30%، وهو ما قد يعني أن المبحوثين يعتبرون هذه الخطوة تقنية وتنظيمية أكثر من كونها عملية مباشرة، وبالتالي تأتي في مرتبة لاحقة من حيث الأهمية. رغم ذلك، فإن وجوده في المستوى المتوسط يؤكد إدراكا بأهمية العمل الاستراتيجي الممنهج في مكافحة العنف.

رابعا جاءت أنشطة تزويد الجمهور بالمعلومات القانونية في مرتبة أقل من الأنشطة الأخرى فيما يتعلق بالترتيب الأول 27.77%، رغم حصوله أيضا على نسب متقاربة في الترتيبين الثاني والثالث. وهذا قد يشير إلى أن المبحوثين يرون أن المعلومات القانونية مهمة، ولكن تأثيرها المباشر في الوقاية قد لا يكون واضحا مثل التثقيف العام أو التوعية الإعلامية. ومع ذلك، فإن توازن توزيعاته يدل على أنه عنصر أساسي لكنه ليس الأولوية القصوى.

تؤكد نتائج الجدول أن المبحوثين يميلون إلى إعطاء الأولوية للأنشطة الاتصالية ذات الطابع التوعوي والمعرفي المباشر، مثل تثقيف الجمهور والتعاون مع وسائل الإعلام، وهي أنشطة تُعد أكثر قربا للمتلقي وأكثر تأثيرا في تغيير الاتجاهات والسلوكيات. في المقابل، تأتي الأنشطة التخطيطية والقانونية في مرتبة لاحقة، ما يُبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي قبل التوسع في الإجراءات التقنية أو المتخصصة.

جدول رقم (33): خبرة القائمين بالأنشطة الاتصالية بمديرية النشاط الاجتماعي في مجال الاتصال ومصادر الخبرة.

خبرة القائمين	التكرار	النسبة (%)
نعم	33	100
لا	–	–
المجموع	33	100

مصادر الخبرة	التكرار	النسبة (%)
مختصين في الاتصال	11	26.82
حضور دورات تكوينية	04	9.75
تكوين ذاتي	15	36.58
دعم المؤسسة	11	26.82
أخرى	–	–
المجموع	41	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

يوضح الجدول مدى امتلاك القائمين بالأنشطة الاتصالية بمديرية النشاط الاجتماعي لخبرة في مجال الاتصال، إضافة إلى مصادر هذه الخبرة لدى أفراد العينة الذين أكدوا امتلاكهم لها. ويظهر الجدول أن جميع أفراد العينة صرحوا بامتلاكهم خبرة في مجال الاتصال، هذا ما يعكس توفر الحد الأدنى من الكفاءة العملية الضرورية لممارسة الأنشطة الاتصالية داخل المديرية، كما يدل على أن الاتصال ينظر إليه كعنصر أساسي في أداء المهام المهنية.

وبخصوص مصادر اكتساب الخبرة، تكشف البيانات أن المبحوثين قد اعتمدوا على مصادر متعددة، حيث سجل المجموع 41 اختيارا، وهو عدد يفوق عدد المبحوثين لأن بعضهم اختار أكثر من مصدر. ويبين توزيع الإجابات أن التكوين الذاتي يمثل أبرز مصدر للخبرة بنسبة 36.58%، ما يعكس اعتماد القائمين بالاتصال على جهود شخصية لتطوير مهاراتهم في غياب منظومة تكوينية مؤسسية كافية. ويأتي الاعتماد على المختصين في الاتصال في المرتبة الثانية بنسبة 26.82%، وهو مؤشر إيجابي على وجود توجيه مهني أو استشارة داخل البيئة الوظيفية. كما تظهر النتائج أن دعم المؤسسة يمثل بدوره أحد مصادر الخبرة بنسبة 26.82%، وهو ما يشير إلى أن جزءا من الخبرة يكتسب عبر الممارسة اليومية والتفاعل مع متطلبات العمل.

أما الدورات التكوينية الرسمية فلم تسجل سوى 9.75%، هذا ما يعكس محدودية البرامج التدريبية المنظمة في مجال الاتصال ويدل على حاجة ملحّة لتعزيز هذا الجانب بما يواكب متطلبات العمل الاتصالي.

بشكل عام، تظهر النتائج أن القائمين بالأنشطة الاتصالية يمتلكون خبرة في المجال، لكنها خبرة مكتسبة في الغالب بطرق فردية وغير منهجية. وهذا يبرز الحاجة إلى وضع برامج تكوين مؤطر، وتطوير سياسات تدريبية رسمية من شأنها رفع كفاءة المشتغلين بالاتصال وضمان توحيد مستوى الأداء الاتصالي داخل المديرية. خاصة أن الكفاءة المهنية عامل أساسي لنجاح الاستراتيجية الاتصالية، تعد الخبرة في مجال الاتصال من العناصر الجوهرية التي تضمن فعالية تصميم وتنفيذ الخطط الاتصالية، خاصة في موضوع حساس ومعقد مثل العنف الممارس ضد المرأة. فخبرة القائمين تعزز من قدرتهم على صياغة رسائل مناسبة ثقافيا واجتماعيا، واختيار الوسائل والطرق الأنسب لنقلها بفاعلية.

هذه الخبرة لدى القائمين بالعملية الاتصالية بدورها تعكس استعداد المؤسسة لمواجهة التحديات الاتصالية؛ خاصة وأن العنف ضد المرأة موضوع يتطلب تعاملا دقيقا مع الجوانب النفسية، الثقافية والاجتماعية، لذا فإن وجود فريق ذو خبرة يرفع من قدرة المؤسسة على إدارة الحملات الاتصالية بشكل يحترم خصوصيات الضحايا ويحفز المجتمع على التفاعل الإيجابي، ذات الخبرة تمكن القائمين من التعامل مع مواقف معقدة مثل مقاومة المجتمع أو المواقف السلبية تجاه قضايا العنف.

ارتباط الخبرة بفعالية الاستراتيجية الاتصالية له تأثيره؛ فوجود خبراء في الاتصال يساهم في وضع مخططات اتصالية مدروسة، مبنية على أسس علمية، بما يتناسب مع بيئة العمل المحلية، مما يعزز فرص نجاح الاستراتيجيات في تحقيق أهدافها. كما يمكن للخبرة أن تقلل من الأخطاء المحتملة في صياغة الرسائل أو اختيار القنوات، وبالتالي تحسين جودة التواصل مع الجمهور المستهدف.

ويمكن اعتبار الخبرة كعامل يدعم بناء الثقة والموثوقية للمتلقي، أين القائمين ذوو الخبرة يبعثون رسالة ثقة للمجتمع وللشركاء، مما يساهم في تعزيز تعاون أوسع وفعالية أكبر للأنشطة الاتصالية. ويسهم ذلك في خلق بيئة داعمة للجهود الوقائية ومكافحة العنف ضد المرأة.

جدول رقم (34): الدور الوظيفي في مجال استراتيجية الاتصال.

الدور الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية(%)
وضع خطط اتصال	07	18.91
تنفيذ برامج اتصال	30	81.08
أخرى	–	–
المجموع	37	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار.

نلاحظ أن نسبة الاجابات التي ترى بأن وظيفتها تتضمن تنفيذ برامج اتصال هي 81.08 %، في حين هناك من يرى أن وظيفتها وضع خطط اتصال نسبة 18.91%، هذا يوضح أن الغالبية العظمى تركز وظائفا على تنفيذ برامج الاتصال، في حين أن نسبة أقل تشارك في وضع خطط الاتصال.

تبين هذه النتائج أن العمليات التنفيذية هي النشاط الأساسي الذي يشغله القائمون على الاتصال في المؤسسة، مثل إدارة الحملات والتواصل مع الجمهور، تطبيق الأنشطة الميدانية. بينما تقتصر مشاركة عدد أقل في وضع الخطط الاتصالية، ما يشير إلى وجود فصل بين مراحل التخطيط والتنفيذ أو توزيع أدوار مركزي في المؤسسة. ومن الناحية الاستراتيجية لا بد من توازن وتكامل بين وضع الخطط وتنفيذها لضمان فعالية الأداء وتحقيق الأهداف، بمشاركة أوسع في مرحلة التخطيط تساعد على رفع جودة الخطط وجعلها أكثر واقعية وقابلة للتطبيق، كما تساهم في تحفيز العاملين وزيادة التزامهم بالاستراتيجية.

في قضية حساسة مثل العنف ضد المرأة، من الضروري أن يكون لدى القائمين على التنفيذ فهم عميق لرؤية وأهداف الخطط الاتصالية، وهذا يتحقق من خلال إشراكهم في مرحلة التخطيط، وضعف المشاركة في التخطيط قد يؤدي إلى فجوة بين الرؤية والتطبيق، وتأثير أقل للبرامج الاتصالية.

وتعزيز دور التخطيط لدى القائمين على الاتصال يستوجب:

– توسيع مشاركة فريق الاتصال في إعداد الخطط من خلال دمج القائمين على تنفيذ البرامج الاتصالية في ورش عمل تخطيطية دورية، لضمان مساهمتهم في صياغة الأهداف والرسائل والأنشطة، إشراكهم في تحليل السياق والبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لتحديد أولويات الاتصال.

– اضافة لتدريب القائمين على مهارات التخطيط الاستراتيجي، توفير دورات وورش تدريبية متخصصة لتعزيز فهمهم لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي وتصميم الحملات الاتصالية، وتشجيع التعلم المستمر في مجالات التخطيط والتقييم.

– كذلك إنشاء آليات تواصل داخلية منتظمة بتنظيم اجتماعات منتظمة بين فرق التخطيط والتنفيذ لمتابعة تطورات الخطط، تبادل الملاحظات، وحل المشكلات بشكل مشترك، واستخدام منصات إلكترونية تسهل مشاركة الوثائق والخطط والتحديثات بين الفرق.

– ولتعزيز ثقافة العمل التشاركي يجب تشجيع بيئة عمل مفتوحة تقدر آراء جميع أعضاء فريق الاتصال مما يزيد من الالتزام ويحفز الابتكار في تصميم الخطط، وضمان وجود قنوات واضحة للتعبير عن التحديات والاقتراحات في مراحل التخطيط والتنفيذ.

– أما تقييم دور القائمين على الاتصال في التخطيط بانتظام بإجراء تقييمات دورية لأداء الفرق في التخطيط والتنفيذ لتحديد مكامن القوة والضعف، واستخدام نتائج التقييم لتحسين عمليات التدريب والتنظيم.

كل هذا يعزز دمج التخطيط والتنفيذ ويرفع من جودة الاستراتيجية الاتصالية، ويزيد من فعالية برامج الوقاية ضد العنف. ويسهم في بناء فريق اتصال متماسك قادر على التعامل مع التحديات بحساسية واحترافية، يدعم خلق رسائل اتصالية دقيقة تستجيب لاحتياجات المجتمع، ما يسرع التغيير الإيجابي.

2- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية:

تحديد الأهداف والجمهور في بناء الاستراتيجية الاتصالية.

جدول رقم (35): الأهداف الداخلية التي تسعى إليها مديرية النشاط الاجتماعي للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.

الأهداف	التكرار	النسبة المئوية(%)
الاعلام	22	27.16
نشر قيم وثقافة اللاعنف	22	27.16
تحفيز العاملين على انجاز المخططات الاتصالية	11	13.58
تحسين صورة المؤسسة داخليا وخارجيا	07	8.64
تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة العنف	19	23.45
أخرى	–	–
المجموع	81	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاجابات التي ترى بأن الأهداف الداخلية التي تسعى إليها المؤسسة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة هي الإعلام 27.16 %، ونشر قيم وثقافة اللاعنف بنفس النسبة 27.16%، يليها الهدف تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة العنف بنسبة 23.45%، ثم تحفيز العاملين على انجاز المخططات الاتصالية بنسبة 13.58 %، وبنسبة أقل تحسين صورة المؤسسة داخليا وخارجيا 8.64%، هذا يبين أن الأهداف الداخلية التي تسعى إليها المؤسسة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة تتوزع بين عدة محاور تعكس أولويات متباينة لكنها مكملة لبعضها، ويمكن تحليل ذلك كما يلي:

تشير النسبة المتساوية لهذين الهدفين إلى أن المؤسسة تضع رفع الوعي الداخلي ونشر ثقافة اللاعنف كركيزة أساسية في استراتيجيتها، والإعلام الداخلي الفعال يساعد في توحيد الرؤية بين العاملين وتعزيز التزامهم بقيم مكافحة العنف، مما ينعكس إيجابا على جودة تنفيذ البرامج الخارجية للإعلام.

أما تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة العنف فيشير إلى رغبة المؤسسة في الامتثال والتكامل مع السياسات والبرامج الوطنية لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، مما يعزز من مصداقيتها ويوجه جهودها ضمن سياسة وإطار وطني معتمد؛ هذا الهدف يعكس الاهتمام تماشيا مع الخطط الرسمية والتشريعات المتعلقة بمكافحة العنف. ثم ان تحفيز العاملين على إنجاز المخططات الاتصالية الذي جاء بنسبة تضعه في المرتبة الثالثة، يعكس أهمية الجانب التحفيزي في ضمان التزام الموظفين وتفعيل دورهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الاتصالية، اذ يعد تحفيز العاملين مفتاحا لزيادة الفاعلية والاستمرارية في تنفيذ الحملات والأنشطة. كما يعد تحسين صورة المؤسسة جزءا مهما من استراتيجية الاتصال، إذ يعزز ثقة الجمهور والشركاء بالمؤسسة ويسهم في بناء سمعة إيجابية تدعم جهود مكافحة العنف.

توضح النتائج أن المؤسسة تسعى لتحقيق توازن بين أهداف التوعية الداخلية ونشر ثقافة اللاعنف والالتزام بالبرامج الوطنية، مع الحرص على تحفيز العاملين وتحسين صورتها. هذه الأهداف الداخلية تشكل الأساس الذي يبنى عليه نجاح الاستراتيجية الاتصالية في مجال الوقاية والحد من العنف ضد المرأة، حيث أن توحيد الرؤية والقيم داخل المؤسسة يزيد من فعالية الرسائل التي تصل للمجتمع الخارجي.

جدول رقم (36): الأهداف الخارجية لمديرية النشاط الاجتماعي من خلال وضع خطط اتصال للوقاية من العنف الممارس ضد المرأة.

الأهداف	التكرار	النسبة المئوية(%)
التقليل من حالات العنف	29	11.15
التكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي	26	10
توعية وتحسين نظرة المجتمع ومؤسساته	22	8.46
تشجيع انشاء جمعيات تدعم المرأة	22	8.46
التأهيل العائلي والمجتمعي والادماج الاجتماعي والاقتصادي للناجيات من العنف	26	10
المساهمة في ترقية وتطوير حقوق المرأة والمساواة	18	6.92
التوعية والتجنيد الاجتماعي للوقاية من كل أشكال العنف ضد النساء	29	11.15
توفير مكاتب الاستماع وهياكل خدمات الدعم المختلفة	33	12.69
المرافقة لحالات العلاج والشكاوي والتقديم للعدالة	18	6.92
حملات التثقيف وتنمية قدرة المرأة على الاستجابة السليمة للتعنيف	26	10
احداث تغيير في العلاقات الاجتماعية وخاصة بين الجنسين	11	4.23
المجموع	260	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

يعرض جدول الأهداف الخارجية لمديرية النشاط الاجتماعي من خلال وضع خطط اتصال للوقاية من العنف الممارس ضد المرأة، مبينا تكرار ذكر كل هدف والنسبة المئوية النسبية له وفق تقييم المبحوثين. وتكشف بياناته أن هناك ترتيبا واضحا لأولويات الأهداف يعكس وعي القائمين بالأنشطة الاتصالية بأهمية كل هدف في الوقاية من العنف.

1- الأهداف ذات الأولوية الأعلى: "توفير مكاتب الاستماع وهياكل خدمات الدعم المختلفة" حصلت على أعلى نسبة مئوية 12.69%، مما يدل على أن المبحوثين يعتبرون توفير الدعم المباشر للنساء المتضررات من العنف أهم خطوة عملية لتحقيق الوقاية الفعلية. وهو ما يعكس وعيا مؤسساتيا بأن فعالية الاتصال تبدأ من وجود آليات استقبال فعلية للضحايا؛ إذ لا معنى لأي تواصل إذا لم يدعم بوسائل إنصات وتكفل مباشر، وهو ما يدل على أن موظفي المديرية يدركون تماما مركزية البنية التحتية الخدماتية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الاتصالية.

"التقليل من حالات العنف" و"التوعية والتجنيد الاجتماعي للوقاية من كل أشكال العنف ضد النساء" كل منهما حصل على نسبة مئوية 11.15%، مما يعكس إدراك المبحوثين بأن التركيز على الحد المباشر من العنف والتحسيس المجتمعي هو ركيزة أساسية لأي خطة اتصال وقائية. وأن الاتصال يفهم لدى الموظفين بوصفه أداة مزدوجة للوقاية أولا، وللمواجهة ثانيا؛ وهو ما يعكس التقاء المنظورين الوقائي والعلاجي في وعي الفاعلين داخل المديرية.

2- الأهداف ذات الأولوية المتوسطة: "التكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي للضحايا"، "التأهيل العائلي والمجتمعي والادماج الاجتماعي والاقتصادي للناجيات من العنف"، و"حملات التثقيف وتنمية قدرة المرأة على الاستجابة السليمة للتعنيف" جميعها حصلت على نسبة 10% .

هذا يشير إلى أن المبحوثين يعطون أهمية للدعم الشامل وإعادة الإدماج الاجتماعي والنفسي للناجيات، إلى جانب تعزيز القدرات الفردية للنساء لمواجهة العنف بشكل سليم. وبأن معالجة ظاهرة العنف لا تقتصر على الحد منها بل يجب أن تشمل دورة تعاف متكاملة تمتد من الإنقاذ إلى الإدماج.

3- الأهداف ذات الأولوية الأدنى: المساهمة في ترقية وتطوير حقوق المرأة والمساواة، والمرافقة لحالات العلاج والشكاوي والتقديم للعدالة: بنسبة 6.92% لكل منهما، مما يدل على أن المبحوثين يرون هذه الأهداف مهمة لكنها ليست ذات أولوية قصوى مقارنة بالوقاية المباشرة والدعم النفسي والاجتماعي.

وإحداث تغيير في العلاقات الاجتماعية وخاصة بين الجنسين، والذي حصل على أدنى نسبة 4.23% وهو يعكس أن هذا الهدف طويل المدى وأقل وضوحا في تحقيق النتائج الفورية للوقاية من العنف. هذه النتائج تظهر أن الأهداف العملية المباشرة (مثل خدمات الدعم والتقليل من العنف والتوعية المجتمعية) تحتل المرتبة الأعلى، بينما الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى (مثل تغيير العلاقات بين الجنسين وتعزيز المساواة القانونية) تحتل مراتب أدنى؛ هذا ربما يعكس توجه المبحوثين نحو استراتيجيات الوقاية الفورية والملموسة التي يمكن قياس أثرها على أرض الواقع، مع إدراك ثانوي لأهمية التغيير المجتمعي والقانوني المستدام. ومن منظور إحصائي، يمكن ملاحظة أن تكرارات الأهداف تتوزع بشكل متوازن نسبيا بين الأهداف العليا والمتوسطة، ما يعطي صورة شاملة عن أولويات المديرية في مجال الوقاية من العنف.

ويشير ترتيب الأهداف الخارجية إلى وعي الموظفين بأهمية الجانب التحسيسي مثل حملات التثقيف وتحسين نظرة المجتمع وتشجيع الجمعيات، لكنهم يضعون الخدمات المباشرة والدعم والتكفل النفسي والاجتماعي في صدارة الأولويات. يعكس هذا تصورا براغماتيا للاتصال، يربط الرسائل التحسيسية بالنتائج العملية، ويركز على الوقاية المباشرة من العنف مع دعم الهياكل المجتمعية التي تمكن المرأة. كما يظهر الاهتمام بالجانب الثقافي والحقوقي، لكنه يأتي بعد الأولويات العملية، خاصة فيما يتعلق بتغيير العلاقات بين الجنسين. يبرز هذا التوازن فهمًا استراتيجيا متقدما لآليات الوقاية والحد من العنف، بما يتوافق مع ما توصلت إليه الدراسات والنظريات العلمية في مجال الاتصال والتنمية الاجتماعية.

ولمطابقة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة كما أعلنتها وزارة التضامن الوطني والمرأة وشؤون الأسرة مع نتائج العينة النسبية نستعرض الجدول التوضيحي التالي:

جدول رقم (37): مطابقة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة مع نتائج العينة

مدى التوافق مع الاستراتيجية	النسبة%	الهدف المدرج في البحث
يتماشى كليا مع الأولوية الوطنية.	100	توفير مكاتب الاستماع وهياكل خدمات الدعم
يعكس التوجه الاستراتيجي نحو الوقاية والحد من الظاهرة.	87.87	التقليل من حالات العنف
يتناغم مع محور التوعية المجتمعية واستخدام التكنولوجيات.	87.87	التوعية والتجنيد الاجتماعي للوقاية من العنف
يواكب خطط الاستراتيجية لتكوين ودعم الناجيات ميدانيا.	78.78	التكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي
يرتبط مباشرة بالمحور المتعلق بالإدماج والتكوين حسب الاستراتيجية.	78.78	التأهيل العائلي والمجتمعي والإدماج
يندرج ضمن برامج التحسيس والإعلام المنصوص عليها.	78.78	حملات التثقيف وتنمية قدرة المرأة على الاستجابة
ينسجم مع جهود تغيير التصورات السلبية في المجتمع.	66.66	توعية وتحسين نظرة المجتمع ومؤسساته
يتطابق مع إشراك المجتمع المدني كشريك رئيسي.	66.66	تشجيع إنشاء جمعيات تدعم المرأة
مدعوم بالتعديلات القانونية المطروحة مثل تعديلات 2024.	54.54	المساهمة في ترقية وتطوير حقوق المرأة والمساواة
تتقاطع مع إنشاء الدليل القانوني والإجراءات القضائية.	54.54	المرافقة لحالات العلاج والشكاوى والتقديم للعدالة
يتماشى مع المحاولات الثقافية المجتمعية، لكنه أبعد نسبياً.	33.33	إحداث تغيير في العلاقات الاجتماعية وخاصة بين الجنسين

ويلخص جدول مدى مطابقة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة مع أولويات العينة التي تم تحليلها في الجدول السابق، حيث يظهر توافقا واضحا بين أهم أهداف الموظفين وأهداف الاستراتيجية الرسمية. تعكس النتائج أن الأولويات العملية المباشرة مثل توفير مكاتب الاستماع والتقليل من حالات العنف تتماشى كليا مع التوجهات الوطنية، بينما تحتل الأهداف التحسيسية والثقافية مثل تحسين نظرة المجتمع وتغيير العلاقات بين الجنسين مراتب أقل لكنها مدعومة ضمن الاستراتيجية. يعكس هذا التوافق فهما عمليا واستراتيجيا للموظفين لأهمية الدمج بين التدخل المباشر والتوعية المجتمعية في الوقاية من العنف. كما يبرز الجدول أن الاستراتيجية الوطنية تتيح إطارا متكاملا يدعم التكفل بالضحايا التمكين المجتمعي، والتحسين الحقوقي والثقافي بما يتناغم مع تقييم العينة.

جدول رقم (38): الفئات المستهدفة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي باستراتيجيتها للاتصال الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة.

الفئات المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية (%)
جمهور عام	04	6.45
جمهور خاص	–	–
المجتمع ككل	18	29.03
الرجـــال	–	–
النساء	15	24.19
المعنفات	25	40.32
المجموع	62	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول ومن ملاحظة نسبة الاجابات حول الفئات المستهدفة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي باستراتيجيتها للاتصال الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة، تبرز نتائج التوزيع كالتالي: المعنفات 40.32% المجتمع ككل 29.03%، النساء 24.19%، الجمهور العام 6.45%، في حين لم يسجل أي استهداف يذكر لفئات الرجال، والجمهور الخاص.

هذا التوزيع يشير بوضوح إلى أن الاستراتيجية تضع الضحايا المباشرات في صدارة أولوياتها، إذ تستحوذ النساء المعنفات على النسبة الأعلى من الاستهداف سواء من حيث الدعم النفسي والاجتماعي أو الحماية القانونية، وهو توجه منطقي بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى توفير الحماية والدعم لهؤلاء، ولأن نجاح أي سياسة لمكافحة العنف يبدأ من تمكين الضحايا أنفسهن وتوفير مساحات آمنة لهن. يأتي المجتمع ككل في المرتبة الثانية، ما يعكس وعيا بضرورة التصدي للجذور الثقافية والاجتماعية للعنف والسعي نحو خلق بيئة مجتمعية رافضة له. من جهة أخرى فتخصيص نسبة معتبرة للنساء عموما يعبر عن بعد وقائي وتمكيني، يهدف إلى رفع الوعي وتعزيز المعرفة بالحقوق والآليات المتاحة للدفاع عنها.

غير أن اللافت في هذه النتائج هو الغياب التام لاستهداف الرجال والشباب، رغم أنهما فئتان محوريتان في مسألة العنف ضد المرأة، سواء من حيث كونهما في مواقع التأثير أو التأثر. كما أن إهمال "الجمهور الخاص" مثل الإعلاميين، رجال الدين، أو الأخصائيين الاجتماعيين، يعد ثغرة في توجيه الجهود نحو الفاعلين القادرين على إحداث تغيير مجتمعي أوسع. وعليه، فإن ما يتضح من هذه الأرقام هو اعتماد الاستراتيجية على مقاربة "رد الفعل" أكثر من "الوقاية"، مع حاجة ملحة لتوسيع دوائر

الاستهداف لتشمل فئات جديدة تسهم في بناء خطاب شامل ضد العنف، وقادر على إحداث تحول فعلي في العقليات والسلوكيات.

اذا فاستراتيجية مديرية النشاط الاجتماعي تركز أساسا على الفئات المتأثرة مباشرة بالعنف (المعنفات) تحرص على تغيير نظرة المجتمع، لكنها تغفل فئات مهمة كالرجال والشباب قد تحدث فرقا كبيرا في الوقاية والمعالجة. لذلك ينصح بتوسيع الاستهداف ليشمل هؤلاء لبناء استراتيجية اتصال شاملة ومستدامة.

جدول رقم (39): أكثر حالات العنف التي تم استقبالها والتعامل معها.

حالات العنف	التكرار	النسبة المئوية(%)
الاغتصاب	–	–
الضرب	18	25
الاعتداء الجنسي	–	–
الاستغلال الجنسي	–	–
العنف المنزلي	18	25
الزواج القصري المبكر	–	–
الاساءة النفسية والعاطفية	14	19.44
الحرمان من الموارد والخدمات	18	25
التمييز الجنسي	–	–
الممارسات التقليدية الضارة	04	5.55
المجموع	72	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب إجابات المبحوثين المتعلقة بأكثر حالات العنف التي تم استقبالها والتعامل معها في إطار استراتيجية مديرية النشاط الاجتماعي تشير إلى التوزيع التالي:
الضرب 25%، العنف المنزلي 25%، الحرمان من الموارد والخدمات 25%، الإساءة النفسية والعاطفية 19.44%، الممارسات التقليدية الضارة 5.55%، بينما لم تسجل أي حالات للاغتصاب، أو الاعتداء الجنسي، أو الاستغلال الجنسي، أو الزواج القسري، أو التمييز الجنسي.

تظهر هذه الأرقام أن أكثر أشكال العنف التي تم التعاطي معها تنتمي إلى المجال الأسري والمادي والنفسي، حيث تكررت ثلاث حالات بنسب متساوية (25%)، وهي الضرب، والعنف المنزلي والحرمان

من الموارد والخدمات، ما يعكس طبيعة العنف اليومي المتكرر داخل الفضاء المنزلي الذي تميل النساء إلى التبليغ عنه أو طلب التدخل فيه. كما أن الإساءة النفسية والعاطفية جاءت في مرتبة قريبة (19.44%) وهو ما يبرز وجود وعي نسبي لدى النساء حول أن العنف ليس بالضرورة جسديًا فقط، بل له صور رمزية ونفسية مؤذية.

في المقابل، فإن غياب التبليغ عن الاعتداءات الجنسية، الاغتصاب، والزواج القسري، رغم أنها معروفة الحدوث في الواقع، قد يعزى إلى عدة عوامل:

- الوصم الاجتماعي والخوف من الفضيحة.
- انعدام الثقة في الإجراءات القانونية أو صعوبة إثبات الحالات.
- الطابع الحميمي أو العائلي لهذه الانتهاكات، ما يجعل الضحية تحجم عن التبليغ.

أما "الممارسات التقليدية الضارة" التي لم تتجاوز 5.55%، فقد تظل محدودة الحضور أو غير مصنّفة في وعي المجتمع كعنف بالمعنى القانوني، وهو ما يدعو إلى المزيد من التوعية لإعادة تعريف هذه الممارسات باعتبارها شكلا من أشكال العنف المؤسسي والثقافي.

يتضح من خلال هذه النسب أن أكثر حالات العنف التي تعالج فعليا هي تلك التي تمس الحياة اليومية للمرأة داخل الأسرة، خاصة ما يتعلق بالعنف الجسدي والمادي والنفسي، لكن في المقابل هناك صمت واضح حيال العنف الجنسي والممارسات الاجتماعية التقليدية العنيفة، ما يدل على فجوة في التصريح والتبليغ، تستدعي مراجعة أدوات الحماية، وأساليب الدعم، وآليات التحسيس المجتمعي، لكسر دائرة الصمت، وتوسيع مفهوم العنف ليشمل كافة أبعاده.

جدول رقم (40): الجمهور المستهدف بالاتصال.

الجمهور	التكرار	النسبة المئوية (%)
الموظفين المتخصصين في الأقسام والمكاتب	29	19.07
الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين	29	19.07
المؤسسات الاعلامية	29	19.07
مؤسسات التربية	11	7.23
المساجد والخطباء	11	7.23
المؤسسات الأمنية	14	9.21
قادة الرأي	11	7.23
الجمعيات	18	11.84
المجموع	152	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول تشير نتائج الاجابات حول تصنيف الجمهور المستهدف بالاتصال من حيث الدور في تنفيذ استراتيجية محاربة العنف ضد المرأة إلى النسب من اجابات الأفراد التالية:

الموظفون المتخصصون في الأقسام والمكاتب 19.07%، الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون 19.07%، المؤسسات الإعلامية 19.07%، الجمعيات 11.84%، المؤسسات الأمنية 9.21%، أما مؤسسات التربية، المساجد والخطباء، قادة الرأي فقدرت النسبة بـ7.23% من اجابات المبحوثين لكل فئة.

يتضح من خلال هذه الترتيبات أن مديرية النشاط الاجتماعي في تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة تمنح الأولوية لثلاث فئات رئيسية تعتبرها الأكثر تأثيرا وفعالية وهي:

– الإداريون والموظفون المتخصصون: نظرا لكونهم ينفذون السياسات والبرامج الميدانية، ويمثلون البنية التنظيمية التي تعالج قضايا العنف وتوجه الضحايا نحو الدعم المتاح.

– الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون: بوصفهم الأكثر قربا من الضحايا، ويقومون بأدوار التوجيه والتأهيل النفسي، والمتابعة الاجتماعية.

– الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية: لما لهم من قدرة على التأثير في الرأي العام، وإعادة تشكيل التصورات الاجتماعية حول العنف.

– في المقابل نجد أن الفئات ذات الطابع المجتمعي الأوسع (مثل الخطباء، مؤسسات التربية، قادة الرأي) قد حصلت على ترتيب متأخر، رغم أنها تمتلك مفاتيح التأثير الثقافي والديني والتربوي طويل المدى. كما أن المؤسسات الأمنية، رغم دورها الحيوي في توفير الحماية وتنفيذ القانون، إلا أنها لا تحظى باهتمام كبير، ما قد يعكس نوعًا من الحذر في الاعتماد على هذه المؤسسة أو ضعف التنسيق معها.

تظهر نتائج هذا السؤال من الاستبيان أن الاستراتيجية المعتمدة تعكس توجها مؤسساتيا رسميا في محاربة العنف ضد المرأة، حيث تضع ثقلها على الإداريين، الأخصائيين، والإعلام، وتهمل إشراك الفاعلين المجتمعيين غير الرسميين، رغم أهميتهم في تحويل الثقافة المجتمعية من الداخل، وبهذا يمكن القول إن الاستراتيجية لا تزال محصورة في فضاء المؤسسات، وتعاني من محدودية الانفتاح على المجتمع المدني والديني والتربوي، وهو ما يعيق قدرتها على إحداث تغيير بنيوي عميق ومستدام في نظرة المجتمع إلى العنف ضد المرأة.

جدول رقم (41): تعرض الجمهور المستهدف للرسائل الاتصالية.

تعرض الجمهور	التكرار	النسبة المئوية (%)
دوريا	07	21.21
أحيانا	04	12.12
حسب الحاجة	22	66.66
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن من العينة من يرون تعرض الجمهور المستهدف للرسائل الاتصالية يكون حسب الحاجة بنسبة 66.66%، ودوريا بنسبة 21.21%، ثم أحيانا بنسبة 12.12%. هذا التوزيع في آراء العينة حول تعرض الجمهور المستهدف للرسائل الاتصالية يعكس ممارسات واقعية مرتبطة بكيفية تنفيذ استراتيجيات الاتصال في مؤسسات الحماية الاجتماعية، ويمكن تحليله كالتالي:

التعرض "حسب الحاجة" بنسبة 66.66% يشير إلى أن الاتصال غالبا ما يتم بشكل استجابيا وليس استباقيا، أي أن الرسائل توجه عندما تظهر أزمة أو حالة عنف أو مناسبة معينة، مثل ما يحدث في احياء اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة؛ يبين ضعف في منهجية التخطيط الاستراتيجي

الاتصالي المبني على الاستمرارية والتقييم الدوري. ويعكس أيضا توجها إلى التركيز على الحلول أكثر من الوقاية، وهو ما يخالف مبادئ الاتصال الوقائي.(*Preventive Communication*)

أما التعرض الدوري ورد بنسبة 21.21% وهي نسبة ضعيفة نسبيا، وتشير إلى وجود محاولات لتطبيق حملات توعوية دورية ومنظمة، لكنها ما زالت محدودة، يؤكد أهمية تعزيز مفهوم الاتصال المستدام (*Sustained Communication*) الذي يعد ضروريا لتغيير السلوك والوعي.

التعرض "أحيانا" بنسبة 12.12% يدل على وجود فجوات في الوصول والتوزيع الزمني للمحتوى الاتصالي، ما قد يؤثر سلبًا على فاعلية الرسائل ووضوحها لدى الجمهور.

جدول رقم (42) الوسائل الاتصالية المستخدمة لإيصال الرسائل للجمهور المستهدف.

الوسائل الاتصالية	التكرار	النسبة المئوية (%)
المطبوعات	22	11.22
المنشورات والملصقات	29	14.79
الهاتف	29	14.79
الفاكس	11	5.61
البريد الالكتروني	22	11.22
المطويات	29	14.79
الكتيبات	22	11.22
صفحات التواصل الاجتماعي	29	14.79
أخرى	03	1.53
المجموع	196	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

يبين الجدول أن الوسائل الاتصالية المستخدمة لإيصال الرسائل ضمن استراتيجية محاربة العنف ضد المرأة تعتمد بشكل متوازن بين الوسائل التقليدية والمباشرة والتكنولوجية. وفق النسب من اجابات المبحوثين التالية: الوسائل المطبوعة والميدانية مثل المنشورات والملصقات 14.79%، المطويات 14.79%، والمطبوعات 11.22%، تظل محور الاستراتيجية للتوعية السريعة والتحسيس العام خصوصا في الأماكن العامة أو لدى الجمهور المحلي الذي قد يقل وصوله للإنترنت.

الوسائل التفاعلية والمباشرة مثل الهاتف 14.79% وصفحات التواصل الاجتماعي 14.79% تمنح القدرة على التواصل الفوري، تقديم الدعم، أو الاستجابة للحالات الطارئة، مما يعكس إدراكا بأهمية الدمج بين التوجيه الورقي والرقمي. الوسائل الأقل استخداما تشمل البريد الإلكتروني 11.22%، الكتيبات 11.22% الفاكس 5.61%، ووسائل أخرى 1.53%، ما يشير إلى أن الاستراتيجية تعطي الأولوية للجمهور العام والمباشر أكثر من التواصل الإداري أو المؤسساتي التقليدي، وهو ما قد يحد من استدامة المتابعة المؤسسية الدقيقة.

يتضح من هذه النتائج أن المخططات الاتصالية تعتمد بالدرجة الأولى على الوسائط التقليدية المطبوعة (المنشورات، الملصقات، المطويات) تستخدم أساسا لأغراض التوعية والتحسيس السريع في الأماكن العامة، وهي فعالة حين يتعلق الأمر بالتوجيهات العامة والشعارات، لكنها محدودة من حيث التفاعل أو القدرة على التخصيص. إضافة إلى الوسائل التقنية المباشرة كالهاتف وصفحات التواصل الاجتماعي، والتي تمثل أدوات اتصال مباشر وتفاعلي، وهي مناسبة للتبليغ السريع وطلب الدعم، أو التفاعل الآني، ما يعطيها أهمية خاصة في التعامل مع حالات العنف الحية. وهذا يعبر عن دمج بين الوسائل الورقية الميدانية ووسائل الاتصال الحديثة ذات الطابع الرقمي أو المباشر، في محاولة للوصول إلى الجمهور المستهدف عبر قنوات متعددة. أما الوسائل ذات الحضور المحدود فشملت البريد الإلكتروني، الكتيبات، الفاكس، ووسائل أخرى مما يُشير إلى أن الاستراتيجية تركز أكثر على الجمهور العام والمباشر، وأقل على التواصل الإداري أو المؤسسي المنظم، وهو ما قد يضعف الاستدامة والمتابعة المؤسساتية الدقيقة. مما يظهر تراجعا أو قصورا في توظيف القنوات الرسمية التقليدية التي تتطلب مستوى تنظيمي أو مؤسسي أعلى، أو التي لم تعد تستخدم بشكل فعال (كالفاكس).

الاعتماد الكبير على الوسائل المطبوعة قد يعزى إلى خصائص المجتمع المستهدف، خاصة في المناطق التي لا يزال فيها الوصول إلى الإنترنت محدودا أو ضعيفا بين النساء والفئات الهشة. ومع ذلك فإن وجود صفحات تواصل بنسبة عالية يدل على وعي بالتطور التكنولوجي، لكنه يطرح سؤالا حول مدى فاعلية المحتوى الرقمي وجودته وتفاعليته، وهو أمر يتطلب دراسة ميدانية تكميلية.

وإذا أعدنا ربط هذه النتائج بالمحاور السابقة، نلاحظ تواصل نمط الاستراتيجية في التركيز على الوسائل الرسمية والتقليدية في التواصل (مثلما ركزت على الأخصائيين والموظفين في الفئات المستهدفة) مقابل ضعف الاستثمار في وسائل التواصل الجماعي المجتمعي الأوسع، أو تلك التي يمكن أن تحدث نقلة ثقافية في وعي المجتمع. كما أن الوسائل المختارة تخدم بالأساس أهداف التبليغ والتوجيه والدعم

بينما تفتقر إلى منهجيات التحاور المجتمعي المفتوح والمستمر الذي يُفترض أن يتوجّه أيضًا إلى الفئات غير المستهدفة (كالرجال والشباب).

إن التركيبة الاتصالية المعتمدة تعبر عن مزيج من الوسائل التقليدية والحديثة ذات الطابع التوجيهي أو التفاعلي المحدود، مما يسهم في إيصال الرسائل بفعالية معينة، لكنه لا يُحقق الشروط الكاملة لاتصال مؤثر يهدف إلى التغيير الثقافي والسلوكي العميق. وبالتالي، تظل الاستراتيجية الاتصالية بحاجة إلى تطوير أدواتها، ليس فقط من حيث الوسيلة، بل من حيث الخطاب والمحتوى والتفاعل مع الجمهور في بيئته وتصوراته.

جدول رقم (43): أكثر الأساليب المستخدمة في صياغة الرسالة الاتصالية المعدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي.

الأساليب المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أسلوب عاطفي	12	36.36
أسلوب عقلاني	19	57.57
أسلوب التخويف	–	–
أخرى	02	6.06
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر الأساليب المستخدمة في صياغة الرسالة الاتصالية المعدة من قبل مديرية النشاط الاجتماع هي الأسلوب العقلاني بنسبة 57.57 %، تليه الأسلوب العاطفي بنسبة 36.36%، ثم أساليب أخرى بنسبة ضئيلة قدرها 6.06%، هذه التوجهات في اختيار الأسلوب تكشف عن تصور معين لطبيعة الجمهور وطبيعة الموضوع المطروح، وتستدعي منا قراءة نقدية وتحليلا أكاديميا متعدد الأبعاد.

اذ أن الاعتماد الأكبر على الأسلوب العقلاني (أكثر من النصف) يوحي بأن الرسائل الاتصالية التي تنتجها المديرية تبنى على المنطق، الأرقام، الحجج القانونية، والمعطيات الموضوعية.

في حين أن الأسلوب العاطفي الذي يركز على إثارة المشاعر والتعاطف مع الضحايا لا يتجاوز ثلث الاستخدامات، رغم طبيعته المناسبة لقضية تمس مشاعر المجتمع مثل العنف ضد المرأة.

أما الأساليب الأخرى (الإيحائية، الرمزية، الساخرة، ...إلخ) فهي شبه غائبة، بنسبة هامشية (6.06%)، ما يدل على محدودية الابتكار في بناء الرسائل.

في بيئتنا حيث ما تزال الثقافة الشفوية والعواطف الجماعية والمرويات الرمزية تلعب دورا مهما في تشكيل الرأي والسلوك، فإن تغليب العقل على العاطفة في الرسائل قد يضعف من فعاليتها لدى الجمهور العام، كما أن العنف ضد المرأة موضوع حساس يتطلب خطابا يدمج بين المعطى القانوني – العقلاني والمعطى الإنساني – العاطفي، والمعطى الرمزي – الثقافي. وهذه النتائج تتقاطع مع ما سبق أن لاحظناه في اجابات سابقة أن الاستهداف الموجه أساسا للمعنفات والموظفين، وعدم توجيه الرسائل للرجال أو المجتمع الأوسع، يفسر الاعتماد على الأسلوب العقلاني (كأن الخطاب موجه لمتخصصين أو فئة نخبوية)؛ في حين أن ضعف توجيه الرسائل لفئات المجتمع العريض يقابله ضعف في استخدام الأساليب العاطفية أو الرمزية، وهي التي تُحدث تأثيرًا ثقافيًا وتحولا سلوكيًا على المدى الطويل.

تعكس هذه النتائج محدودية في تنويع الأساليب الاتصالية، إذ يطغى الخطاب العقلاني، ويقل الخطاب العاطفي، وتنعدم تقريبا الأساليب الرمزية أو الإبداعية. هذا النمط الاتصالي يظل قاصرا عن تحقيق التأثير المجتمعي الشامل الذي تتطلبه قضية معقدة ومتشعبة مثل العنف ضد المرأة، ويتطلب إعادة نظر في بنية الرسالة، طابعها، ومخاطبها، بما يضمن وصولها بفاعلية إلى كل الفئات، وتحقيق توازن بين التأثير العقلي والتأثير القيمي والوجداني.

جدول رقم (44): أهم النشاطات الاتصالية المعتمدة في الوقاية من العنف ضد المرأة.

النشاطات الاتصالية	التكرار	النسبة المئوية (%)
اللقاءات المباشرة	11	33.33
الحملات الاتصالية	08	24.24
الحصص الاذاعية	09	27.27
الخط الساخن	05	15.15
استخدام الوسائط الرقمية	–	–
أخرى	–	–
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر النشاطات الاتصالية المعتمدة في الوقاية من العنف ضد المرأة هي اللقاءات المباشرة بنسبة 33.33%، تليها الحصص الاذاعية بنسبة 27.27%، ثم الحملات الاتصالية بنسبة 24.24 %، وأخيرا الخط الساخن بنسبة 15.15 %، هذا يكشف عن ملامح وسائط الاستراتيجية الاتصالية الميدانية لمديرية النشاط الاجتماعي، ويعكس توجهاتها في التواصل مع الجمهور المستهدف.

ويعكس هذا التركيز على اللقاءات المباشرة (كالورشات، الأيام التحسيسية، اللقاءات مع الجمعيات...) الطابع التشاركي والتقليدي للعمل الاجتماعي، ويبرز اهتمام المؤسسة بالاتصال الوجاهي الذي يسمح بتفاعل ثنائي الاتجاه، وهو ضروري في القضايا الحساسة مثل العنف. ومع ذلك، هذا الأسلوب محدود من حيث الانتشار الجغرافي والزمني، ولا يمكنه الوصول إلى الفئات المعزولة أو الهشة.

أما بالنسبة للحصص الإذاعية باعتباها وسيلة نصف جماهيرية؛ فالمعطيات تؤكد استغلال الإعلام التقليدي خاصة في البيئات المحلية أو الريفية، فالإذاعة تبقى فعالة في نشر الرسائل على نطاق واسع وبتكلفة منخفضة، كما أنها تناسب الفئات غير المتصلة بالإنترنت، لكنها تفتقر إلى التفاعل المباشر وتظل في إطار الاتصال أحادي الاتجاه.

أما الحملات الاتصالية فتعد أسلوبا جماعيا تكامليا؛ اذ تمثل الحملات الاتصالية (في المدارس الجامعات، الشوارع) أسلوبا مؤثرا جدا، خاصة إذا كانت مصممة بتخطيط استراتيجي جيد وجودها بنسبة أقل من اللقاءات المباشرة أو الإذاعة قد يشير إلى محدودية في التمويل أو ضعف في التخطيط الوسائطي.

أما الخط الساخن فهو أقل اعتمادا؛ رغم أهمية الخط الساخن كوسيلة للإنصات والإبلاغ والدعم الفوري، إلا أن النسبة المنخفضة تشير إلى ضعف في الترويج له، أو نقص في الإمكانيات البشرية لتفعيله بفاعلية على مدار الساعة. هو مؤشر على أن الاتصال الإنقاذي والوقائي في لحظات الأزمة لم يحظى بالاهتمام الكافي.

جدول رقم (45): ترتيب حسب الاهمية الاستراتيجية الاتصالية المستخدمة.

الاستراتيجية الاتصالية المستخدمة / الترتيب	الاعلام		الاقناع		الاجماع		الحوار	
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)
1	19	61.29	08	50	-	-	08	50
2	04	12.90	08	50	-	-	08	50
3	04	12.90	-	-	08	66.66	-	-
4	04	12.90	-	-	04	33.33	-	-
المجموع	31	93.93	16	48.48	12	36.36	16	48.48

يوضح الجدول أن الترتيب الأول للاستراتيجية الاتصالية المستخدمة في مكافحة العنف ضد المرأة هي الإعلام بنسبة 61.29%، مما يعكس طابعا أحادي الاتجاه للاتصال يركز على نقل المعلومات والتوعية العامة أكثر من التفاعل أو المشاركة المجتمعية. يأتي في الترتيب الثاني كل من الإقناع والحوار بنسبة 50%، ما يشير إلى محاولات محدودة لإشراك المتلقين أو التأثير عليهم بشكل أعمق، دون الوصول إلى مستوى التغيير الثقافي والاجتماعي المطلوب. أما الإجماع فقد جاء في الترتيب الثالث بنسبة 66.66%، ما يعكس ضعف اعتماد الحوار التشاركي أو بناء توافقات مجتمعية حول قضايا العنف.

في السياق الثقافي لمجتمعنا، حيث تلعب العادات والتقاليد دورا مهما في تشكيل المواقف تجاه قضايا المرأة، فإن الاعتماد على الإعلام التقليدي وحده لا يكفي لاختراق الحواجز الذهنية والاجتماعية. هذه النتائج تتماشى مع ما أظهرته الجداول الأخرى من تركيز الاتصال على الفئات الرسمية والوسائل التقليدية والمباشرة، مما يعزز الطابع المؤسساتي أكثر من البعد المجتمعي الشمولي.

في السياق الثقافي لمجتمعنا حيث ما تزال السلطة الرمزية للمجتمع، والعادات، والتقاليد تلعب دورا قويا في تشكيل المواقف من قضايا المرأة، فإن الاكتفاء بإعلام عمومي فوقي لا يخترق الحواجز الذهنية والاجتماعية. المطلوب هو تفعيل استراتيجيات تشاركية تقوم على الإقناع والحوار والتمكين المجتمعي. فاختيار الإعلام كاستراتيجية أولى يتماشى مع النتائج التي أظهرت هيمنة الأسلوب العقلاني في صياغة الرسائل، واعتماد الوسائل المطبوعة والهاتف، كما أن تركيز الاتصال على الفئات الرسمية (موظفون مختصون) أكثر من الرجال والشباب، يعزز من النزعة الإخبارية والمؤسساتية للاتصال، على حساب

التغيير المجتمعي الشامل، ضعف الحوار والإجماع يُفسّر غياب الديناميكيات المجتمعية المفتوحة التي تُساعد على كسر ثقافة الصمت والقبول بالعنف.

إن النتائج تكشف عن استراتيجية اتصال تقليدية، أحادية الاتجاه، قائمة على الإعلام العقلاني أكثر من التفاعل المجتمعي رغم أهمية الإعلام في التوعية، إلا أن مواجهة العنف ضد المرأة تتطلب مقاربة تكاملية تقوم على الإقناع والحوار والمشاركة والتأثير الوجداني، ولعل إعادة هيكلة استراتيجية الاتصال نحو هذا التوازن يشكل ضرورة أكاديمية ومجتمعية في آنٍ واحد.

جدول رقم (46): أساس تحديد الميزانية المخصصة للأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي.

أساس تحديد الميزانية	التكرار	النسبة المئوية(%)
على أساس الامكانيات والموارد المتاحة	25	62.5
على أساس الأهداف المسطرة	15	37.5
المجموع	40	100

من خلال الجدول نلاحظ أنه يتم تحديد الميزانية المخصصة للأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي "على أساس الامكانيات والموارد المتاحة" بنسبة 62.5% من اجابات المبحوثين، في حين أن "على أساس الأهداف المسطرة" شكلت نسبة 37.5 % الاجابات.

هذا يوضح أن تحديد الميزانية المخصصة للأنشطة الاتصالية من طرف مديرية النشاط الاجتماعي يتم في الغالب بناءً على اعتبارات واقعية مرتبطة بالإمكانيات والموارد المتاحة، حيث أشار 62.5% من اجابات المبحوثين إلى هذا الأساس، ما يدل على أن الجانب المالي واللوجستي يشكل العامل الحاسم في وضع الميزانية. في المقابل اعتبرت 37.5% من اجابات المبحوثين أن الميزانية تُحدد على أساس الأهداف المسطرة مسبقًا، ما يعني أن هناك توجهًا لدى البعض نحو التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج والأهداف، لكنه لا يزال أقل حضورا مقارنة بالمقاربة الواقعية.

بالتالي هذه النتائج تعكس هيمنة المقاربة التقليدية التي تركز على الموارد أكثر من المقاربة الحديثة المبنية على التخطيط بالأهداف، وهو ما قد يؤثر على فعالية الأنشطة الاتصالية إذا لم يتم المواءمة بين الإمكانيات والأهداف بشكل متوازن ومدروس. تظهر هذه النتائج أن هناك أولوية تمنح للجانب الواقعي المرتبط بالموارد المالية والبشرية واللوجستية عند تحديد الميزانية الخاصة بالأنشطة الاتصالية، هذا التوجه

رغم منطقيته من حيث تدبير الموارد، يكشف عن إشكالية في الرؤية التخطيطية الاستراتيجية، لا سيما في مجال يتطلب استباقا وتخطيطا طويل المدى مثل مجال الوقاية من العنف ضد المرأة.

إن اعتماد أغلبية الهيئات المعنية على معيار الإمكانيات المتاحة فقط، قد يؤدي إلى تقييد حجم ونوعية الأنشطة الاتصالية، مما ينعكس سلبا على فاعلية الحملات التحسيسية والتوعوية. أما الاعتماد على الأهداف كمنطلق لتحديد الميزانية فهو يمثل توجها استراتيجيا حديثا، يستند إلى مقاربة النتائج (*Results-Based Approach*)، حيث يتم أولا تحديد ما يجب تحقيقه، ثم تخصيص الموارد وفقا لذلك وليس العكس.

3-عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة: الوسائل الاتصالية في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

جدول رقم (47): معايير اختيار الوسائل الاتصالية المناسبة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة.

معايير اختيار الوسائل الاتصالية	التكرار	النسبة المئوية (%)
حسب موضوع الرسالة	22	59.45
حسب الجمهور	15	40.54
أخرى	-	-
المجموع	37	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول نلاحظ أن اجابات معايير اختيار الوسائل الاتصالية المناسبة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة هي حسب موضوع الرسالة بنسبة 59.45 % من اجابات المبحوثين، تليها حسب الجمهور بنسبة 40.54 %، هذا يوضح أن اختيار الوسائل الاتصالية في إطار جهود الوقاية والحد من العنف ضد المرأة يتم غالبا بناء على طبيعة الموضوع المطروح، في حين أن خصوصية الجمهور المستهدف تؤخذ بعين الاعتبار إلا أن ذلك يكون بشكل أقل من موضوع الرسالة.

تعكس هذه المعطيات وجود اختلال نسبي في معايير التخطيط الاتصالي داخل البرامج الموجهة للوقاية من العنف ضد المرأة. إذ يفترض في أي ممارسة اتصالية فعالة أن تبنى أساسا على تحليل دقيق للجمهور المستهدف، من حيث السن، الجنس، المستوى التعليمي، المرجعيات الثقافية، والتموقع

الاجتماعي. فالرسالة الاتصالية مهما بلغت من قوة المحتوى، قد تفشل في تحقيق أهدافها إن لم تكن مصاغة وموجهة عبر وسائط تتلاءم مع هذا الجمهور.

أما التركيز المفرط على "طبيعة الموضوع" بنسبة تفوق النصف، فيعكس منطقا أحادي البعد في التخطيط، يتجاهل البعد التفاعلي والجمهوري في العملية الاتصالية، وهو ما قد يحد من نجاعة الرسائل الاتصالية في تغيير السلوك أو التأثير في الوعي العام؛ خاصة وأن تجاهل خصائص الجمهور عند اختيار الوسائل الاتصالية قد يؤدي إلى ما يسمى بـ "الفجوة الاتصالية"، حيث ترسل رسائل لا يتلقاها الجمهور المقصود بالشكل المرجو، مما يقلل من فاعلية الحملات التوعوية. كما أن هذا الخلل قد ينعكس سلبا على مستوى التجاوب الاجتماعي مع قضايا العنف ضد المرأة، خاصة في الأوساط التي تتطلب خطابا خاصا ومتكيفا، لذلك ينبغي اعتماد مقاربة مزدوجة تراعي من جهة موضوع الرسالة، ومن جهة أخرى طبيعة الجمهور، تحقيقا للتوازن الاتصالي المطلوب وتعزيزا لنجاعة الحملات الوقائية.

وفي محاولة منا لاستخلاص العلاقات التفسيرية التي تبرر اختيارات المستجوبين؛ يمكن تفسير هذا التركيز انطلاقا من محدودية النماذج الاتصالية المستخدمة كما أظهرت نتائج الجدول33* من الدراسة الذي بين نسبة اعتماد الاستراتيجية السائدة على مزيج تقليدي من الوسائل ذات الطابع التوجيهي والتفاعلي المحدود، ما يجعل مخططي الحملات يميلون إلى ضبط الوسيلة وفق محتوى الرسالة نفسه، لا وفق تنوع الجمهور. فحين يغيب التنوع في الوسائل والمرونة في الخطاب، يصبح الموضوع (أو طبيعة الرسالة) هو المحرك الرئيسي للاختيار.

بعبارة أخرى فإن الافتقار إلى أدوات تواصل مرنة وموجهة يجعل من السهل اختيار وسيلة نمطية ترتبط بمحتوى الرسالة، دون بذل جهد في مواءمتها مع الخصوصيات الديموغرافية والثقافية للجمهور. تكشف النتائج عن توجه أحادي النمط في الاتصال، فهناك سيادة للنمط الاتصالي الأحادي الاتجاه، هذه الخصائص تبرر لماذا لا يحضر "الجمهور" بقوة في ذهن المخططين عند اختيار الوسائل، لأن الاستراتيجية الاتصالية لا تقوم على تفاعل حقيقي مع الجمهور ولا تولي أهمية لخصوصياته، في غياب الخطاب العاطفي، الرمزي، والمبدع، ينظر إلى الجمهور بوصفه مستقبلا سلبيا للرسالة، وليس شريكا في إنتاج المعنى أو تغيير السلوك؛ وبالتالي فإن ضعف توظيف البعد التفاعلي والإبداعي يفسر ضعف حضور "خصوصية الجمهور" كمعيار في اختيار الوسائل.

* انظر الجدول 33 ص 293.

ومن خلال الإجابة على السؤال المفتوح حول المدة الزمنية المحددة في عملية تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية تبين أن في السياقات العملية خاصة في المؤسسات الاجتماعية كمديريات النشاط الاجتماعي المدة الزمنية المحددة لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية تختلف باختلاف كل من: طبيعة الأهداف المسطرة (قصيرة أو طويلة المدى)، موارد المؤسسة البشرية والمادية، حجم وطبيعة الجمهور المستهدف، الموضوع المعالج (كحملات الوقاية من العنف ضد المرأة مثلا)، السياق الزمني أو المناسباتي (مثلا اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة)، بشكل عام يمكن تصنيف مدة تنفيذ الاستراتيجيات الاتصالية إلى:

جدول رقم (48): مدة تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية.

الهدف	المدة الزمنية	النوع
حملات تحسيسية موسمية أو حسب المناسبات (مثلا حملة في 25 نوفمبر)	أقل من 3 أشهر	استراتيجيات قصيرة المدى
برامج توعوية موجهة لفئة معينة، تشمل أنشطة متعددة	من 3 إلى 12 شهرًا	استراتيجيات متوسطة المدى
خطط اتصال مدمجة ضمن السياسات العمومية أو الاستراتيجيات القطاعية	أكثر من سنة	استراتيجيات طويلة المدى

في ضوء موضوع دراستنا (استراتيجيات الاتصال للوقاية من العنف ضد المرأة): غالبا ما تكون المدة الزمنية قصيرة أو متوسطة، حيث تنفذ الحملات بشكل مناسباتي (مثل اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة) أو ضمن برامج محددة التمويل والمدة، هذا يطرح إشكالية الاستدامة والتأثير طويل المدى، إذ تشير العديد من الدراسات والتقارير السابقة مثل *UN Women (2020)* و*WHO (2019)* إلى أن الاستراتيجيات الاتصالية ذات التأثير الحقيقي تتطلب استمرارية وتكامل زمني طويل.

بالنسبة لمعطيات اجابات المبحوثين فقد اختلفت حول المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية، ما يشير إلى غياب تصور واضح أو موحد حول الإطار الزمني الذي تتطلبه مثل هذه العمليات؛ هذا التفاوت في الأجوبة لا يعبر عن مرونة أو تنوع في الرؤى، بقدر ما يعكس نقصا في التكوين أو غموضا في المعايير العملية لدى القائمين على إعداد أو تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

فالزمن ليس مجرد عامل تنظيمي في الاستراتيجيات الاتصالية، بل هو جزء من فعاليتها. فالاستراتيجية بحكم تعريفها؛ تتطلب وضوحا في المراحل، في التدرج، في الأهداف المرحلية، وفي تقييم الأثر ضمن أطر زمنية دقيقة. وعدم إدراك العينة لمدة التنفيذ يعني أن: الاستراتيجية إما غير مخططة أو مرنة بشكل فوضوي، أو أنها تعامل كـ حملات معزولة لا كخطة اتصالية طويلة النفس، أو أن الممارسين

لا يشاركون فعليًا في صياغة الاستراتيجية بل يقتصر دورهم على التنفيذ الجزئي دون رؤية كلية. ولابد من الاشارة الى أن الجهل بالبعد الزمني يفقد الاستراتيجية عنصرها البنائي الأساسي، ويؤدي إلى: ضعف التنسيق بين المتدخلين، خاصة عند غياب تصور مشترك للمراحل، فشل في قياس الأثر المرحلي والتراكمي، مما يصعب التقييم والتعديل، فوضى في المتابعة، حيث تنفذ الرسائل والمبادرات بلا إطار زمني يتيح التدرج أو التراكم التأثيري.

واذا قمنا بمقارنة واقع التخطيط الاتصالي فان نتائج هذا الجدول تتناغم مع ما كشفت عنه الجداول السابقة (32، 34، 38)*، فالاستراتيجية الاتصالية تبدو قائمة على منطق عفوي أو مناسباتي أكثر منها تخطيطا طويل المدى. كما أن الطابع التوجيهي والإعلامي الأحادي يختزل الاستراتيجية في أفعال معزولة، لا في خطة اتصالية شاملة مبنية على مراحل زمنية دقيقة.

جدول رقم (49): تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية.

تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	33	100
لا	–	–
المجموع	33	100

من خلال الجدول يتبين أن كل المحوثين (100%) يرون أن مديرية النشاط الاجتماعي تعمل على تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية، هذا يوضح أن هناك إجماعا تاما بين الأفراد على أن مديرية النشاط الاجتماعي تولي أهمية كبيرة لتشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع كل من الوسائل الإعلامية (الإذاعة التلفزيون، الصحافة الإعلام الرقمي...) والمؤسسات الحكومية الأخرى (كالصحة، التربية، الأمن العدالة، الجمعيات المدنية...) وذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية الخاصة بالوقاية والحد من العنف ضد المرأة.

إن هذا الإجماع يعكس وعيا مؤسساتيا متزايدا بضرورة العمل التشاركي، خاصة في القضايا الاجتماعية المركبة مثل العنف ضد المرأة، والتي تتداخل فيها أبعاد قانونية، صحية، نفسية، وثقافية. وهذا ما يتماشى مع ما تؤكد عليه المقاربات الحديثة في الاتصال التنموي التي تدعو إلى الاتصال متعدد الأطراف. وجود هذه النسبة من المبحوثين الذين يرون أن التعاون قائم، يدل على وجود توجه رسمي

* انظر الجداول: الجدول 32 ص 291 (السؤال16)، الجدول 34 ص 294 (السؤال18)، الجدول 38 ص 301(السؤال21).

مؤطر داخل المديرية نحو الشراكة، أو ربما يعكس الطابع النمطي والإجرائي لهذا التعاون، أي أنه موجود شكليا أو بروتوكوليا في كل البرامج.

لكن هذا الإجماع الكمي لا يغني عن تقييم جودة وفعالية هذه الشراكات :هل هي مستمرة؟ منسقة؟ مؤثرة؟ وهنا يمكن أن نستند إلى بعض الدراسات السابقة التي انتقدت أحيانا ضعف التنسيق الفعلي رغم وجود الشراكات الرسمية *UNESCO, 2018* ؛ و *UN Women, 2020*. اذ تشير هذه التقارير الدولية إلى أن التحالف مع الإعلام يشكل أحد الأعمدة الرئيسية في تنفيذ استراتيجيات الوقاية والحد من العنف ضد المرأة، خصوصا في تغيير التمثلات الثقافية والمجتمعية.

لكنها تؤكد في ذات الوقت أن غياب التنسيق المنهجي بين المؤسسات يضعف الأثر المرجو، وأن التعاون يجب أن يكون مؤسسا على رؤية اتصالية موحدة، أهداف واضحة ومشتركة، وتقاسم الأدوار والمسؤوليات بفعالية.

هذا الإجماع يدل على إدراك واضح لدى الفاعلين في مديرية النشاط الاجتماعي بأهمية التعاون المؤسساتي والإعلامي في تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية، مما يعزز المقاربة التشاركية في مكافحة العنف ضد المرأة، غير أن فعالية هذه الشراكات تبقى رهينة بمجموعة من الظروف كتطوير مضمونها، وتفعيلها في إطار تخطيط وتقييم استراتيجي مشترك، يضمن تحقيق الأثر الاتصالي والاجتماعي المرجو. والجدول التالي يجيب عن الشكل الزمني لهذا التنسيق

جدول رقم (50): مدى التنسيق بين مديرية النشاط الاجتماعي والجهات المختلفة.

التنسيق	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	04	12.12
أحيانا	22	66.66
نادرا	07	21.21
المجموع	33	100

من خلال الجدول السابق وجدنا أن كل العينة يرون أن مديرية النشاط الاجتماعي تعمل على تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية، وذلك وفق تدرج معين يوضحه الجدول؛ فمن يراه "أحيانا" جاءت بنسبة 66.66% من أفراد العينة، تليها "نادرا" بنسبة 21.21 %، ثم "دائما" بنسبة 12.12 %،

هذا يوضح أنه رغم وجود إجماع ظاهري بين أفراد العينة على أن مديرية النشاط الاجتماعي تعمل على تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية، فإن وتيرة ودرجة هذا التعاون تختلف بشكل كبير، فبرغم أن الجميع يقر بوجود الشراكة إلا أن الاجابات التالية لذلك تكشف عن تفاوت في انتظامها واستمراريتها، ما يعني أن الشراكات موجودة من حيث المبدأ أو الشكل (اتفاقيات بروتوكولات، خطط معلنة...)، لكنها لا تُفعَّل بشكل دائم أو مستمر، بل تخضع للظروف والسياقات (مناسباتية، موسمية ظرفية...)؛ النسبة الأكبر (66.66%) تعني أن التعاون يتم بصورة غير دائمة ولكن متكررة، هذا قد يشير إلى غياب استراتيجية مؤطرة ومستدامة للتنسيق، نسبة 21.21% التي ترى أن التعاون يحدث "نادرا" تدق ناقوس الخطر حول ضعف الانخراط المؤسسي المنتظم، النسبة الضعيفة 12.12% التي ترى أن التعاون دائم تبرز أن الاستمرارية المؤسسية للشراكة تبقى محدودة وغير معممة.

تعكس هذه النتائج عموما وجود قناعة عامة بأهمية الشراكات في إنجاح الاستراتيجية الاتصالية لمكافحة العنف ضد المرأة، غير أن تباين وتيرة هذا التعاون يشير إلى نقص في الاستمرارية والتخطيط المشترك المنتظم. ما يستدعي العمل على إرساء شراكات دائمة وفعالة قائمة على رؤية استراتيجية واضحة، تمكن من إحداث تغيير مجتمعي فعلي ومستدام.

جدول رقم (51): تقييم مستوى التعاون والتنسيق بين الشركاء المعنيين في التخطيط والتنفيذ العملي للأنشطة الاتصالية.

مستوى التعاون والتنسيق	التكرار	النسبة المئوية (%)
ضعيف	–	–
متوسط	04	12.12
جيد	18	54.54
ممتاز	11	33.33
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن تقيِيم مستوى التعاون والتنسيق بين الشركاء المعنيين في التخطيط والتنفيذ العملي للأنشطة الاتصالية. جاء وفق مستويات مختلفة حيث بمستوى جيد بنسبة 54.54 % يليه المستوى الممتاز بنسبة 33.33%، والمتوسط بنسبة 12.12 %، هذا يوضح أن تقييم المبحوثين لمستوى التعاون والتنسيق بين الشركاء المعنيين في التخطيط والتنفيذ العملي للأنشطة الاتصالية جاء

إيجابيا في مجمله، لكنه يعكس في ذات الوقت تفاوتا في جودة هذا التعاون من حيث الفعالية والاستمرارية، هذا التوزيع يشير إلى أن التعاون موجود وفعال نسبيا، لكنه لا يبلغ مرحلة النضج المؤسسي الكامل. نسبة "المستوى الممتاز" (رغم أنها مشجعة) لا تزال محدودة، ما يعني أن تحقيق التكامل التام بين الشركاء لا يزال في طور البناء. الشركاء المعنيون في هذا السياق عادة ما يكونون: مديرية النشاط الاجتماعي الوسائل الإعلامية، مؤسسات حكومية (الصحة، الأمن، العدالة، التربية...), جمعيات المجتمع المدني التعاون بين هؤلاء ضروري لنجاح الاستراتيجيات الاتصالية، لكن فعاليته تعتمد على: وضوح الأدوار وجود أهداف واتفاقات عمل مشتركة، تنسيق زمني ومنهجي، تبادل البيانات والخبرات.

توضح النتائج أن التعاون والتنسيق بين الشركاء في تنفيذ الأنشطة الاتصالية يقيم إجمالا بشكل إيجابي، مع تسجيل تفاوت في مستوى النجاعة، وهو ما يعكس توفر نية الشراكة، لكن في إطار مؤسسي يحتاج إلى المزيد من التنظيم والاستدامة، خاصة عبر تطوير آليات تنسيق واضحة ودورية، بما يضمن توحيد الجهود وتحقيق الأثر الاتصالي المرجو في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة.

جدول رقم (52): معيقات وعراقيل الاستراتيجية الاتصالية.

معيقات وعراقيل	التكرار	النسبة (%)
نعم	33	100
لا	–	–
المجموع	33	100

العراقيل	التكرار	النسبة (%)
عراقيل ادارية	15	28.84
عراقيل اجتماعية ثقافية	33	63.46
صعوبات متعلقة بالموقف الاتصالي	4	7.69
المجموع	52	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

يوضح الجدول أن جميع المشاركين أكدوا وجود معيقات وعراقيل في تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية. ما قد يشير إلى أن العملية الاتصالية تعاني من اختلالات أو تحديات هيكلية ومستمرة، وليست مجرد مشكلات عرضية أو استثنائية، ويسلط الضوء على أهمية تشخيص دقيق لمصادر الخلل ضمن النظام الاتصالي القائم. وعند تحليل نوع العراقيل:

العراقيل الاجتماعية والثقافية كانت الأعلى حيث صرح كل الأفراد بوجودها، أي ما يمثل 63.46% من مجموع الاجابات. بينما العراقيل الإدارية جاءت في المرتبة الثانية بـ28.24%، والصعوبات المتعلقة

بالموقف الاتصالي تم الإشارة إليها بنسبة 7.69% من مجموع الاجابات، حيث مجموع التكرارات أكبر من عدد المبحوثين ما يفسر تجاوز المجموع الإجمالي لعدد المبحوثين.

يشير هذا التوزيع إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية تشكل العقبة الكبرى أمام نجاح استراتيجية الاتصال، تليها القيود الإدارية، بينما تمثل الصعوبات التقنية أو المتعلقة بالموقف الاتصالي عاملا أقل تأثيرًا. ويعكس هذا أن الاستراتيجية لا تواجه فقط تحديات مؤسساتية، بل أيضا تحديات تتعلق بالسياق الثقافي والاجتماعي، ما يستدعي تطوير آليات للتواصل والتفاعل مع المجتمع بشكل أكثر حساسية للمعايير الثقافية والتقاليد السائدة

ورغم أن هذا السؤال كان مبدئي لم يفصل أنواع الصعوبات، فإن الأدبيات النظرية والدراسات السابقة تشير إلى أن الصعوبات في المجال الاتصالي المؤسساتي غالبا ما تتمثل في: نقص في الموارد البشرية المؤهلة في مجال الاتصال الاجتماعي، ضعف في التخطيط الاستراتيجي الاتصالي وغياب أدوات واضحة للتنفيذ والتقييم، تضارب أو تداخل الصلاحيات بين المؤسسات الشريكة، نقص التنسيق والتشاور أثناء إعداد الرسائل والبرامج، محدودية التمويل المخصص للاتصال مقارنة بحجم التحديات صعوبات في الوصول إلى الفئات المستهدفة (خاصة في البيئات الريفية أو المحافظة)، عدم ملاءمة بعض الوسائل الاتصالية للواقع المحلي والثقافي.

تشير هذه النسب الى أن هناك وعيا داخل المؤسسة بوجود تحديات، مشكلات متجذرة تعيق العملية الاتصالية، وأن العملية الاتصالية لا تنفذ في بيئة داعمة ومتكاملة، مما يقلل من فعاليتها، كذاك أن الحاجة أصبحت ملحة لوضع خطة لتحسين الأداء الاتصالي، ترتكز على تحديد الصعوبات بدقة ومعالجتها بطريقة منهجية. بإعادة النظر في المنظومة الاتصالية من حيث الموارد، التخطيط التنسيق والتقييم، لضمان تحقيق الأثر المرجو في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة.

وتشير العراقيل المرتبطة بالموقف الاتصالي إلى أن الإشكالات الأساسية التي تضعف العملية الاتصالية ليست بالضرورة إدارية أو تنظيمية، بل متعلقة بالرسائل الاتصالية نفسها (ضعف الإقناع غموض، عدم التكيف مع السياق)، اختيار الوسائل والقنوات غير المناسبة للفئة المستهدفة، ضعف مهارات القائمين بالاتصال في مجال التفاعل والإقناع، غياب التناسق بين أهداف الرسائل الاتصالية وواقع الجمهور. وهذا يتوافق مع ما تؤكده دراسات الاتصال (مثل دراسات الرأي العام) التي تشدد على أهمية تكييف الخطاب الاتصالي مع خصائص الجمهور وسياقه الثقافي والنفسي.

أما النسبة المرتفعة للعراقيل الاجتماعية الثقافية فمن الممكن أنها تشير إلى أن العملية الاتصالية تصطدم بثقافة اجتماعية محافظة أو تقليدية تقلل من شأن ظاهرة العنف ضد المرأة، التطبيع مع بعض أشكال العنف الأسري، صمت الضحايا بسبب الخوف أو الخجل أو الوصمة الاجتماعية، نقص الوعي المجتمعي بحقوق المرأة، وهذا ما يؤكد أن الاتصال في هذا المجال يجب أن يكون تغييريا لا فقط توعويا أي يسعى إلى تعديل القيم والاتجاهات المجتمعية السائدة.

العراقيل الإدارية وعلى الرغم أنها الأقل نسبيا، إلا أن هذه العراقيل قد تتعلق بضعف التنسيق الداخلي بين المصالح، نقص الميزانيات المخصصة للاتصال، الروتين الإداري الذي يبطئ تنفيذ الحملات، أو غياب وحدات اتصال مختصة داخل المؤسسة؛ وهذا يشير إلى أن هناك حاجة لتقوية البنية التنظيمية للإدارة فيما يخص الاتصال المؤسسي.

ما يتضح اجمالا أن العراقيل الجوهرية في العملية الاتصالية ذات طبيعة سوسيولوجية وتواصلية بالدرجة الأولى، وليست فقط إدارية أو مادية، وأن نجاح الاستراتيجية الاتصالية يتطلب تركيزا على نوعية الخطاب، وفهم الجمهور، والتغلب على المقاومة الثقافية، وليس فقط على مستوى التنظيم الداخلي.

أن وجود عراقيل على مستويات مختلفة يعكس تشابكا في الأسباب، ما يستوجب مقاربة متعددة الأبعاد في صياغة استراتيجيات مستقبلية، فالنتائج توضح أن هذه التحديات التي تعيق العملية الاتصالية في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة تتمركز أساسا حول طبيعة الموقف الاتصالي وسياقه الاجتماعي والثقافي، وهو ما يستدعي تجاوز المقاربة التقنية للاتصال، واعتماد رؤية أكثر شمولية تدمج البعد الثقافي وتكيف الرسائل والوسائل بما يتلاءم مع واقع الجمهور المستهدف، وذلك في إطار تنسيق مؤسسي وإداري أكثر مرونة وفعالية.

– النشاطات الاتصالية ذات نسبة انتشار وقبول ونجاح عالي، تتمثل فيما يلي:

تنظيم حملات اعلامية عبر التلفزيون، الإذاعة، والصحف للتوعية بأشكال العنف ضد المرأة ومخاطره، بث ومضات توعوية تحوي رسائل قوية ترفض العنف وتُشجع على التبليغ، استخدام المشاهير والمؤثرين في إيصال الرسائل. حملات توعوية على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إنستغرام يوتيوب...) باستخدام الوسائط المتعددة (صور، فيديوهات، قصص)، تفعيل هاشتاغات مثل "لا للعنف ضد المرأة، صوتك قوة". كذلك إنتاج محتوى تفاعلي (استطلاعات، إنفوغرافيك، فيديوهات قصيرة شهادات حية).

الملتقيات والندوات التوعوية بتنظيم أيام دراسية أو ندوات ميدانية في الجامعات، المدارس، والمراكز الثقافية لمناقشة الظاهرة، مع إشراك مختصين في علم الاجتماع، النفس، القانون، والإعلام.

الاستفادة من المسرح والسينما والأنشطة الفنية بعروض مسرحية وسينمائية تسلط الضوء على معاناة النساء المعنفات، ومعارض فنية أو جداريات توعوية حول العنف والمرأة. وكذا اعداد ورشات العمل والتكوين التدريبية للنساء لتوعيتهن بحقوقهن وكيفية حماية أنفسهن قانونيا ونفسيا.

تكوين العاملين في مؤسسات الدولة (أعوان الشرطة، الأطباء، القضاة، الإعلاميين...) حول كيفية التعامل مع قضايا العنف.

الأنشطة المدرسية والتربوية بإدماج مفاهيم التربية على المساواة واللاعنف في المناهج الدراسية وتنظيم مسابقات مدرسية حول مناهضة العنف (رسم، مقال، مسرح...).

نقاط الاستماع والدعم أو خلايا ومكاتب الاستماع بإنشاء نقاط استماع أو خطوط هاتفية مجانية للإنصات للنساء وتقديم الدعم النفسي والقانوني. وتسويق هذه الخدمات عبر مواد إشهارية توعوية والتواصل المباشر مع الجمهور من خلال حملات ميدانية في الأحياء والمناطق الريفية بمساعدة الجمعيات المحلية، توزيع منشورات وكتيبات تعريفية بلغة مبسطة.

مما سبق فإن النشاطات الاتصالية ذات نسبة الانتشار والقبول والنجاح قد تمحورت حول الحملات التحسيسية الجماهيرية (داخل الفضاءات العامة أو الاعلام) لأن لديها نسبة انتشار وقبول مرتفعة لكونها تستهدف شرائح واسعة من المجتمع، عامل نجاحها الأساسي استعمال وسائط متعددة (راديو، ملصقات مواقع تواصل اجتماعي). ما يجعل هذه الحملات قادرة على كسر الصمت المجتمعي وإثارة النقاش العام خصوصا حين تتم بلغة بسيطة وواقعية.

كذلك ورشات التكوين والتدريب لفائدة الفاعلين المحليين (أساتذة، أعوان الصحة، الشرطة الجمعيات...) في الوسط المهني أو المؤسساتي، اذا اعتمدت على جودة المحتوى وملاءمته للواقع العملي؛ تكون قادرة على بناء قدرات مباشرة تؤثر في تغيير السلوك والوعي.

كما يتم الاستعانة بالندوات والملتقيات العلمية أو شبه العلمية لكن بشكل مقتضب بسبب طبيعتها النخبوية التي تتطلب خلفية معرفية، حيث يرتبط نجاحها بالتوصيات وقدرتها على التأثير في السياسات العمومية، اذ أنها ذات فاعلية في التأثير على صناع القرار لكنها لا تمس شرائح المجتمع الواسعة مباشرة.

كما يتم التركيز على النشاطات التفاعلية داخل المؤسسات التربوية والتكوينية (المسرح التفاعلي الحوارات المفتوحة، الأندية...) التي برغم كون نسبة نجاحها مرتفع بسبب التفاعل والمشاركة المباشرة

وتلعب دور مهما في تغيير المواقف لدى الفئة العمرية القابلة للتأثر؛ غير أن مجالها محدود أحيانا في الوسط المدرسي والجامعي.

كما أن هناك تركيز أكثر على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لتميزها بالانتشار والقبول المرتفع خاصة لدى الشباب، يعتمد نجاحها على جودة المحتوى والتفاعل واللغة المستخدمة، وتمثل هذه الوسائل قناة حيوية لبناء وعي رقمي متفاعل ومتجدد حول قضايا العنف.

إن محتوى الأنشطة الاتصالية في إطار استراتيجية الاتصال للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة، يبنى بعناية وفق أهداف التوعية والتحسيس والتعبئة المجتمعية، ويشمل مجموعة من المضامين الأساسية التي تستند إلى البُعدين القانوني والاجتماعي، وتراعي الخصوصيات الثقافية والفئات المستهدفة.

جدول رقم (53): عوامل نجاح عملية ومخطط الاتصال في الوقاية من العنف ضد النساء.

العوامل / الترتيب	الوسيلة		الوقت		الرسالة		الجمهور		القائم بالاتصال	
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)
1	11	33.33	18	69.23	04	15.38	-	-	-	-
2	11	33.33	-	-	04	15.38	07	24.13	11	33.33
3	07	21.21	-	-	07	26.92	11	37.93	04	12.12
4	-	-	04	15.38	04	15.38	11	37.93	11	33.33
5	04	12.12	04	15.38	07	26.92	-	-	07	21.21
المجموع	33	100	26	78.78	26	78.78	29	87.87	33	100

يبين الجدول اختيارات المبحوثين المفتوحة طبعا على عدة خيارات؛ أن نجاح عملية الاتصال يعتمد على عدة عوامل مترابطة، حيث تم ترتيبها بالنسب المئوية كما يلي:

الترتيب الاول كان "للوقت" المناسب للاتصال حيث اختاره 78.78% من الأفراد، مع أعلى تكرار عند الترتيب الأول 69.23% ما يوضح أن توقيت الرسائل له دور كبير في وصولها وتأثيرها.

الترتيب الثاني كان "للوسيلة" الاتصالية حيث تم اختياره من طرف كل الأفراد (100%)، ما يعني تركيز كبير على الوسائل العملية، حيث جاءت في الترتيب الثاني بنسبة 33.33%، ما يشير إلى أن اختيار الوسيلة المناسبة يشكل عاملا حاسمًا في فاعلية الاتصال. ونجد في نفس الترتيب "القائم

بالاتصال" والذي سجل أعلى نسبة في الاختيارات (100%)، وبنفس النسبة في الترتيب الثاني بـ33.33%، هذا ما يبرز أن الكفاءة والمسؤولية لدى من ينفذ الاستراتيجية تؤثر مباشرة على نجاحها.

الترتيب الثالث والرابع "للجمهور المستهدف" والذي ظهر في 87.87% من الاختيارات وبنسبة 37.93% في الترتيب الثالث وفي الرابع، ما يعني التركيز على التفاعل مع الفئات الأكثر تأثيرا في الوقاية من العنف، هذا ما يعكس أهمية معرفة خصائص الجمهور عند تصميم الاستراتيجية.

الترتيب الخامس كان "للرسالة" تم الإشارة إليها 78.78% من الأفراد، ووردت في الترتيب الخامس بنسبة 26.92%، حيث يشير إلى التركيز على صياغة الرسائل بشكل دقيق ومحدد وإلى أهميتها في التأثير على السلوك والوعي.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن الوقت جاء في المرتبة الاولى مما يظهر إدراكا نسبيا لأهمية اختيار التوقيت المناسب في إيصال الرسائل الاتصالية، فالوقت ليس مجرد إطار زمني لبث الرسائل، بل عامل مؤثر في مدى جاهزية الجمهور لتلقي المحتوى، وفي استغلال اللحظات الاجتماعية أو الثقافية المناسبة لزيادة التأثير.

أما الوسيلة الاتصالية إلى جانب القائم بالاتصال احتلتا معا المرتبة الثانية، ما يعكس إدراكا قويا لدى المبحوثين بأهمية البعدين التقني والبشري في نجاح العملية الاتصالية فالوسيلة الاتصالية تمثل الأداة التي تنقل عبرها الرسالة، وكلما كانت مناسبة للفئة المستهدفة من حيث الشكل والمضمون، زادت فعاليتها في التأثير، أما القائم بالاتصال فينظر إليه كمحور حيوي يتوقف عليه بناء الرسالة وتوجيهها، ويتحدد دوره بدرجة كبيرة في مصداقيته وكفاءته.

وجاء الجمهور في الترتيب الثالث والرابع ما يدل على وعي المبحوثين بأهمية فهم خصائص الجمهور المستهدف (ثقافيا، لغويا، نفسيا) من أجل تحقيق تفاعل مجدي مع الرسائل الاتصالية. فالاتصال الناجح لا يتم في فراغ، بل يتطلب مراعاة مستوى وعي الجمهور، وحاجاته، واستجابته المحتملة.

في حين أن الرسالة الاتصالية، التي عادة ما تعتبر جوهر العملية الاتصالية، جاءت في المرتبة الخامسة، ما يعكس مدى وعي بعض المبحوثين بأهمية بناء الرسالة من حيث اللغة الرموز، وضوح المحتوى، وملاءمته الثقافية. وهو ما قد يشير إلى ضرورة تعزيز التكوين في مجال صياغة الرسائل الاتصالية ذات البعد التوعوي والتحسيسي.

ولا بد لنا هنا من الاشارة الى أن التوقيت الوسيلة والقائم بالاتصال هم الواجهة الظاهرة للاتصال وهي ما يتلقاه الجمهور بشكل مباشر، ومع ذلك تشير أدبيات الاتصال الاستراتيجي (مثل نظريات

"*Shannon and Weaver*"و"*McQuail*") إلى أن الوسيلة مثلا وحدها لا تضمن نجاح العملية الاتصالية بل يجب أن تكون مرتبطة بفعالية الرسالة، ملاءمة الجمهور، والسياق الاجتماعي والثقافي. يشير إلى وجود نقص في الوعي بأهمية تحليل الجمهور واتجاهاته وقيمه ومؤثراته النفسية والاجتماعية قبل بناء الرسالة. في حين أن العديد من الدراسات مثل دراسات "*Lasswell*" تؤكد أن فهم الجمهور المستهدف يعد من أهم عوامل نجاح الاتصال خاصة في المواضيع الحساسة مثل العنف القائم على النوع، غياب عناصر أخرى في صدارة الترتيب مثل الرسالة والسياق قد يدل على أن التخطيط الاتصالي ما زال يركز على الجوانب التقنية مثل الوسيلة، ويهمل البعد الاستراتيجي الأعمق كصياغة الرسائل وتأثير الخلفية الثقافية وتوقيت الحملة الاتصالية.

ان نجاح الاتصال في قضايا العنف ضد النساء لا يمكن اختزاله في التوقيت والوسيلة والقائم بالاتصال، بل يجب أن يبنى على رؤية تكاملية تشمل؛ الجمهور (تحليله وتجزئته وفهم حاجاته)، الرسالة (محتواها، لغتها، رموزها) الوسيلة (مناسبة للسياق والجمهور)، المرسل (مدى ثقة الجمهور به)، السياق الزماني والمكاني.

تظهر هذه النتائج أن نجاح الاتصال في قضايا حساسة كالعنف ضد المرأة لا ينبنى على عنصر واحد فقط، بل يتطلب تكامل الوسيلة، القائم بالاتصال، الجمهور، الرسالة، وتحديدا الزمن المناسب. ومن ثم، فإن تصميم أي استراتيجية اتصالية فعالة يجب أن ينطلق من فهم شامل ومتوازن لهذه المكونات، مع التركيز على تطوير الرسائل وتحسين التفاعل مع الجمهور لضمان تحقيق الأهداف الوقائية والتوعوية.

جدول رقم (54): أساليب تقييم استراتيجية الاتصال.

الأساليب	التكرار	النسبة المئوية (%)
بحوث الجمهور	04	7.84
المقابلات	25	49.01
قياس عدد زوار المواقع	04	7.84
التقارير	15	29.41
أخرى	03	5.88
المجموع	51	100

ملاحظة: هناك من أجاب بأكثر من خيار

من خلال الجدول نلاحظ أن أساليب تقييم استراتيجية الاتصال هي المقابلات بنسبة49.01% من اجابات المبحوثين، تليها التقارير بنسبة29.41%، ثم كل من "بحوث الجمهور" و"قياس عدد زوار

المواقع" بنفس النسبة 7.84 %، هذا يوضح أن المقابلات كأداة تقييم أساسية تشير إلى اعتماد كبير على المنهج الكيفي لفهم مدى فعالية استراتيجية الاتصال، يحتمل أن يكون هذا بسبب سهولة تنفيذ المقابلات المباشرة في الأطر الإدارية؛ لكنها لا تكفي بمفردها لتقديم صورة شاملة عن مدى وصول الرسائل وتأثيرها في الجمهور المستهدف. في الأدبيات تعتبر المقابلات أداة مهمة لفهم السياقات والتفسيرات، لكنها محدودة في تقديم مؤشرات كمية عن مدى التفاعل أو التأثير الفعلي للاتصال.

وتستخدم التقارير لتوثيق الأنشطة والحملات، لكنها في الغالب تكون وصفية أكثر منها تحليلية فكثيرا ما تعد هذه التقارير لأغراض إدارية أو رقابية دون أن توظف كأداة تحليل نقدي لنجاعة الاستراتيجية.

بحوث الجمهور جاءت بنسبة ضعيفة جدا وهي من المفروض أن تكون من أهم أدوات التقييم لأنها تظهر مدى فهم الجمهور للرسائل، التغير في المواقف أو السلوك بعد الحملات. هذه النسبة تدل على غياب ثقافة البحث القبلي والبعدي حول أثر الاتصال على الجمهور، وهو ضعف هيكلي في التخطيط الاتصالي.

قياس عدد زوار المواقع يظهر أن استغلال الوسائل الرقمية في التقييم لا يزال ضعيفا، رغم أن هذا النوع من القياسات أصبح معيارا معتمدًا عالميًا لتحديد مستوى الوصول والتفاعل، الوسائل الأخرى تدل على وجود محاولات فردية أو بديلة، لكن دون نظام تقييم منهجي أو موحد.

أن أساليب التقييم المستخدمة تقليدية في الغالب، مع غياب الأدوات الحديثة التي تعتمد على التحليل الرقمي والتفاعل المباشر مع الجمهور، أن هناك نقصا في الدمج بين المناهج الكمية والنوعية لتقديم تقييم متكامل وموثوق، أن المؤسسة قد تفتقر إلى موارد بشرية متخصصة في تقييم الأثر الاتصالي.

جدول رقم (55): قدرة الاستراتيجية الاتصالية المتبعة على حل مشكلة العنف ضد المرأة.

قدرة الاستراتيجية الاتصالية	التكرار	النسبة المئوية (%)
دائما	15	45.45
أحيانا	07	21.21
أبدا	11	33.33
المجموع	33	100

من خلال الجدول نلاحظ أن 45.45% من الأفراد يرون أن الاستراتيجية الاتصالية المتبعة قادرة "دائما" على حل مشكلة العنف ضد المرأة، في حين أن 33.33% يرون العكس فقد أجابوا بـ"أبدا"، وأن 21.21% أجابوا بـ"أحيانا"، هذا يوضح أن نسبة من يرون أن الاستراتيجية قادرة على حل المشكلة تمثل أقل من النصف ما يشير إلى عدم وجود ثقة جماعية قوية بقدرة الاستراتيجية الحالية على إحداث أثر جذري؛ قد يعزى ذلك إلى إدراك محدود لمفهوم "الاتصال التحويلي" الذي لا يكتفي بتغيير المعرفة بل يسعى إلى تغيير القيم والسلوك، أو إلى نجاح جزئي لبعض الحملات دون استمرارية.

إن نسبة الذي يرون أن الاستراتيجية غير قادرة على الحل؛ تمثل نسبة مهمة تدل على وجود انتقادات حقيقية للفعالية أو التطبيق العملي للاستراتيجية. من المحتمل أن هؤلاء المبحوثين واجهوا ربما نقصا في التأثير المباشر على الفئات المستهدفة، غياب التنسيق بين الجهات الفاعلة، أو الاعتماد على خطاب تقليدي غير ملامس لواقع العنف المعاش.

كما أن من يرون أن النجاح يكون أحيانا فقط؛ يعكس رؤية واقعية مرنة بأن الاستراتيجية قد تنجح في بعض السياقات أو الفئات دون غيرها، وقد تعني أن الاستراتيجية فعّالة من حيث الوعي والتوجيه لكنها غير كافية من حيث الردع أو تغيير البنية المجتمعية الحاملة للعنف.

من كل هذا يتضح أن الاستراتيجية الاتصالية الحالية لا تحقق إجماعا بين الفاعلين أو المعنيين وهو مؤشر على وجود قصور سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو التقييم. وأنه بالرغم من وجود جهود اتصال، إلا أنها لا ترقى بعد إلى مستوى الحل الجذري والمستدام لظاهرة معقدة مثل العنف ضد المرأة. مما يدل على ضرورة مراجعة عميقة وشاملة لمكونات هذه الاستراتيجية: الرسالة، الجمهور الوسائل، التوقيت، الخطاب، التفاعل، وغيرها.

أظهرت الدراسة نسبا تعكس وجود نقصا في الثقة بفعالية الاتصال المؤسساتي كأداة رئيسية للتغيير الاجتماعي، كما تكشف عن الحاجة إلى مراجعة مناهج الاتصال المعتمدة وجعلها أكثر تكاملا مع أبعاد الوقاية والحماية والتأهيل، خاصة أن الوقاية والحد من العنف ضد المرأة لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال الاتصال، بل عبر تفعيل بيئة اتصالية شاملة مدعومة بسياسات واضحة وشراكات متعددة الأطراف.

– بالنسبة للاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية، كشفت أراء المبحوثين عن مجموعة من الاقتراحات العملية التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز فعالية الاستراتيجية الاتصالية للوقاية والحد من العنف ضد المرأة الجزائرية، وقد تركزت هذه الاقتراحات

حول خمسة محاور رئيسية هي: تكثيف حملات التحسيس، إدماج التثقيف الوقائي في المؤسسات التعليمية، تشديد الردع القانوني، دعم المجتمع المدني، وتأهيل الضحايا نفسيا واجتماعيا. كما برزت أهمية تطوير الخطاب الاتصالي عبر الوسائط الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي.

وتبرز هذه المقترحات الحاجة إلى استراتيجية متعددة الأبعاد تزاوج بين الاتصال والإصلاح المؤسساتي والتربوي، بما يضمن استدامة الأثر وتوسيع نطاق التغيير الاجتماعي.

4- عرض، تحليل وتفسير بيانات الفرضية الرابعة:

فعالية الاستراتيجية الاتصالية المتبعة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.

جدول رقم (56): عبارات حول فعالية الاستراتيجية الاتصالية في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	دلالة t		الرتبة	الدرجة أو المستوى
											t	Sig		
01	تهدف مديرية النشاط الاجتماعي للوقاية من العنف ضد المرأة	19	77	87	4	14	201	3.41	0.94	68.2	6.19	0.001	11	عالية
		%9.5	%38.3	%43.3	%2	%7	%100							
02	توجه مديرية النشاط الاجتماعي حملات تحسيسية حول العنف ضد المرأة الى كافة أفراد المجتمع (نساء – رجال)	25	69	82	6	19	201	3.37	1.06	67.4	5.01	0.001	12	متوسطة
		%12.4	%34.3	%40.8	%3	%9.5	%100							
03	تعتبر حملات التوعية من أهم الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي	19	74	83	10	15	201	3.36	0.98	67.2	5.15	0.001	13	متوسطة
		%9.5	%36.8	%41.3	%5	%7.5	%100							
04	أتابع برامج ونشاطات مديرية النشاط الاجتماعي عبر التلفزيون	9	69	78	21	24	201	3.09	1.05	61.8	1.21	0.23	21	متوسطة
		%4.5	%34.3	%38.8	%10.4	%11.9	%100							
05	أتابع البرامج والحملات التحسيسية عبر الاذاعة	12	75	71	19	24	201	3.16	1.08	63.2	2.09	0.04	20	متوسطة
		%6	%37.3	%35.3	%9.5	%11.9	%100							
06	أطلع على المساحات الاشهارية التوعوية التي تعرض كملصقات اشهارية	20	66	73	19	23	201	3.20	1.11	64	2.59	0.01	19	متوسطة
		%10	%32.8	%36.3	%9.5	%11.4	%100							
07	أطلع على المطويات التوعوية للاستفادة أكثر من النصائح والارشادات المتعلقة بالعنف ضد المرأة	16	74	71	20	20	201	3.23	1.07	64.6	3.04	0.003	18	متوسطة
		%8	%36.8	%35.3	%10	%10	%100							

08	أستخدم مواقع الواصل الاجتماعي للاطلاع على مختلف المستجدات التي تعرضه المديرية	23	82	56	18	22	201	3.33	1.14	66.6	4.10	0.001	14	متوسطة
		%11.4	%40.8	%27.9	%9	%10.9	%100							
09	موضوع الدفاع عن حقوق المرأة من المواضيع التي تهمني	38	76	58	9	20	201	3.51	1.15	70.2	6.32	0.001	7	عالية
		%18.9	%37.8	%28.9	%4.5	%10	%100							
10	تنمية المرأة وتمكينها اجتماعيا من المواضيع التي تجذب اهتمامي	35	82	57	11	16	201	3.54	1.09	70.8	7.05	0.001	6	عالية
		%17.4	%40.8	%28.4	%5.5	%8	%100							
11	موضوع التكفل بالمعنفات من أهم المواضيع التي أتابعها	30	75	65	16	15	201	3.44	1.08	68.8	5.83	0.001	10	عالية
		%14.9	%37.3	%32.3	%8	%7.5	%100							
12	المواضيع التي تقدمها حملات التوعية متجددة وفعالة	18	75	71	17	20	201	3.27	1.07	65.4	3.56	0.001	16	متوسطة
		%9	%37.3	%35.3	%8.5	%10	%100							
13	استخدام الأسلوب التخويفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة	21	64	79	20	17	201	3.26	1.05	65.2	3.48	0.001	17	متوسطة
		%10.4	%31.8	%39.3	%10	%8.5	%100							
14	استخدام الأسلوب العاطفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة	36	67	71	14	13	201	3.49	1.07	69.8	6.54	0.001	8	عالية
		%17.9	%33.3	%35.3	%7	%6.5	%100							
15	استخدام الأسلوب العقلي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة	33	96	62	5	5	201	3.73	0.85	74.6	12.16	0.001	3	عالية
		%16.4	%47.8	%30.8	%2.5	%2.5	%100							

16	يساهم تكرار عرض الحملات التوعوية في تذكيري بمدى خطورة العنف ضد المرأة	30	102	56	5	8	201	3.70	0.89	74	11.12	0.001	4	عالية
		%14.9	%50.7	%27.9	%2.5	%4	%100							
17	تكرار حملات التوعية يؤدي للشعور بالملل وافقادها أهميتها	19	74	68	26	14	201	3.29	1.04	65.8	3.94	0.001	15	متوسطة
		%19	%74	%68	%26	%7	%100							
18	التعرض الدائم لحملات التوعية ضد العنف يؤدي الى اكتساب سلوك دائم	31	94	60	10	6	201	3.67	0.90	73.4	10.48	0.001	5	عالية
		%15.4	%46.8	%29.9	%5	%3	%100							
19	حملات التوعية التي تشرف عليها المديرية لها قدرة إقناعية على تبني سلوك معين	21	83	74	12	11	201	3.45	0.95	69	6.73	0.001	9	عالية
		%10.4	%41.3	%36.8	%6	%5.5	%100							
20	الصرامة في تطبيق القانون وفرض العقوبات يساهم في الحد من العنف ضد المرأة	54	89	43	6	9	201	3.86	0.99	77.2	12.26	0.001	2	عالية
		%26.9	%44.3	%21.4	%3	%4.5	%100							
21	أنسب الحلول للوقاية والحد من العنف ضد المرأة هو اشراك جميع الجهات المعنية (وسائل الاعلام –مؤسسات التربية– المؤسسات الأمنية –الجمعيات ...)	60	91	37	7	6	201	3.96	0.94	79.2	14.33	0.001	1	عالية
		%29.9	%45.3	%18.4	%3.5	%3	%100							

اعتمادا على معطيات الجدول وبعد حساب معامل الاختلاف النسبي فان ترتيب عبارات المقياس أو الفقرات، قد جاء كما يلي:

☜ المرتبة الأولى للعبارة أو الفقرة رقم (21) { **أنسب الحلول للوقاية والحد من العنف ضد المرأة هو اشراك جميع الجهات المعنية (وسائل الاعلام –مؤسسات التربية –المؤسسات الأمنية –الجمعيات...)}** احتلت العبارة المرتبة الأولى من حيث متوسط درجات الموافقة، حيث حقق أعلى متوسط حسابي (3.96) وأعلى وزن نسبي (79.2%) بين جميع البنود، ما يظهر أن أغلبية أفراد العينة يوافقون بقوة على أن الحل الأنسب للحد من العنف ضد المرأة يكمن في مقاربة شاملة متعددة الأطراف. أين بلغت نسبة الموافقة "موافق وموافق بشدة" (29.9%+45.3%=75.2%)، وهو ما يعكس وعيا جماعيا لدى العينة بأهمية التعاون بين مختلف القطاعات الرسمية والمجتمعية. كما أن قيمة t العالية (14.33) والدلالة الإحصائية القوية (0.001) تؤكدان أن هذا الرأي ذو دلالة إحصائية قوية مقارنة بالوسط النظري للمقياس، مما يعزز موثوقية هذا التوجه في المجتمع. ورغم هذا الإجماع، تشير نسبة المحايدين (18.4%) إلى وجود فئة ترى إما أن هذا التوجه غير واضح بما يكفي، أو أنها غير متأكدة من مدى فعالية التنسيق بين هذه الأطراف في الواقع.

نتائج هذا البند تعكس قناعة جماعية قوية بأن حل مشكلة العنف ضد المرأة لا يمكن أن يختزل في جهة واحدة فقط، بل يستدعي تظافر جهود جميع المؤسسات ذات العلاقة، سواء كانت إعلامية، تربوية أمنية، أو جمعوية. ولأن العنف ضد المرأة قضية مركبة تتطلب تنسيقا مؤسسيا شاملا؛ وإشراك مختلف الجهات يعزز فعالية الرسائل الاتصالية ويعمق أثرها الوقائي في المجتمع. وهذا من خلال استجابات المبحوثين التي تعكس وعي بأهمية التكامل المؤسساتي والشراكة المجتمعية كإطار شامل للتدخل، بما يعزز فعالية الرسائل الاتصالية ويمنحها مصداقية وانتشارا أوسع.

☜ المرتبة الثانية للعبارة رقم (20) { **الصرامة في تطبيق القانون وفرض العقوبات يساهم في الحد من العنف ضد المرأة}**، التي تشير نتائجها إلى مستوى عال جدا من الاتفاق حول دور الصرامة القانونية في الحد من العنف ضد المرأة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.86) والوزن النسبي (77.2%)، ما يصنف ضمن الدرجة "العالية "من الموافقة، محتلا بذلك الرتبة الثانية بين جميع البنود. وتظهر قيمة t المرتفعة (12.26) إلى جانب الدلالة الإحصائية (0.001) أن الفروق بين المتوسط الحسابي والوسط النظري ذات دلالة إحصائية قوية، مما يدعم استنتاج وجود قناعة واضحة لدى العينة بأن الجانب الردعي

القانوني يعد عنصرا محوريا في مكافحة الظاهرة. كما أن مجموع نسبتي "موافق" و"موافق بشدة" بلغ 71.2%، وهو ما يعكس تأييدا واسعا لتكثيف وتطبيق العقوبات القانونية بشكل صارم ضد مرتكبي العنف. وعلى الرغم من ارتفاع هذا التأييد، فإن نسبة المحايدين(21.4%) تظهر وجود فئة من المستجوبين الذين ربما يشككون في فعالية القانون وحده دون مرافقة بجهود توعوية واجتماعية موازية.

يعكس هذا البند قناعة عالية لدى أفراد العينة بأن تطبيق القانون بصرامة وفرض العقوبات بجدية هو أحد أهم الوسائل الفعالة للحد من العنف ضد المرأة. ويعزز هذا التصور الوزن النسبي المرتفع ونتائج الاختبار الإحصائي، حيث أن الردع القانوني يمثل أحد أبرز أشكال الوقاية الفعلية، وعنصرا أساسيا لتقليص نسبة العنف، أين تساهم الصرامة في تطبيق القوانين وفي كبح السلوكيات العنيفة وتغيير العقليات، مما يدل على ارتفاع وعيهم بحقوق المرأة وأهمية تطبيق القوانين بفعالية.

☜ المرتبة الثالثة للعبارة رقم (15) { **استخدام الأسلوب العقلي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة.**}، احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره 74.6% تكشف نتائج هذا البند عن مستوى عال جدا من القبول والاقتناع بفعالية الأسلوب العقلي في حملات التوعية ضد العنف الموجه نحو المرأة. إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.73)، وهو من أعلى المتوسطات المسجلة، والوزن النسبي (74.6%) يشير إلى تقدير إيجابي قوي لهذا النوع من الخطاب. تظهر قيمة $t = 12.16$ ومستوى الدلالة $p = 0.001$ وجود فروق ذات دلالة إحصائية قوية، ما يؤكد أن الاتجاه الإيجابي نحو الأسلوب العقلي ليس عشوائيا بل يعكس موقفا راسخا لدى فئة واعية من أفراد العينة ضمن الجمهور تفضل المعالجة العقلانية للمشكلات الاجتماعية.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الطرح العقلاني (القائم على المنطق، الحجة، البيانات والمعلومات العلمية) في الحملات يمكن المتلقي من فهم أبعاد الظاهرة وتحليلها، مما يرفع من مستوى التأثير ويؤدي إلى تغييرات مدروسة في السلوك. خاصة أن الخطاب العقلاني يتماشى مع ميول الأفراد لفهم الرسائل من خلال المنطق والتفسير المباشر، ويعد أكثر تأثيرا في إحداث تغيير سلوكي واع.

☜ المرتبة الرابعة للعبارة رقم (16) { **يساهم تكرار عرض الحملات التوعوية في تذكيري بمدى خطورة العنف ضد المرأة**}، بمتوسط حسابي بلغ (3.70) ووزن نسبي (74%)، تعكس نتائج هذا البند مستوى عال من التأييد لفكرة أن تكرار الرسائل التوعوية يعزز من الوعي بخطورة العنف ضد المرأة، مما يشير إلى استجابة إيجابية قوية من طرف المبحوثين.

وتعزو الطالبة الباحثة ذلك إلى أثر التكرار في ترسيخ الرسائل في الذاكرة، فالتكرار يعد أداة فعالة في تعزيز الوعي وتحفيز ردود فعل عقلانية وعاطفية تجاه قضية العنف. كما أنه يعد من المبادئ الاتصالية الأساسية في تعزيز التذكر وترسيخ الرسائل في ذهن المتلقي، وتثبيت المضمون في الذاكرة المجتمعية مما يرفع من احتمالية ترسيخ السلوكيات المستهدفة.

☜ المرتبة الخامسة للعبارة رقم (18) { **التعرض الدائم لحملات التوعية ضد العنف يؤدي الى اكتساب سلوك دائم }**، يشير تحليل هذا البند إلى وجود موقف إيجابي قوي لدى غالبية المبحوثين إزاء أثر الحملات التوعوية المتكررة في ترسيخ سلوك دائم مناهض للعنف ضد المرأة. فالمتوسط الحسابي المرتفع (3.67) والوزن النسبي (73.4%) يعكسان مستوى تقدير عال جدا لهذه العبارة؛ كما أن قيمة t المرتفعة (10.48) مع دلالة إحصائية قوية (0.001) تؤكد وجود اتفاق دال إحصائيا بين المبحوثين على أهمية التكرار في التأثير السلوكي المستدام.

يظهر هذا البند اعتقادا واسعا بين المستجوبين بأن التكرار المنظم والمدروس لحملات التوعية لا يؤدي إلى الملل كما يظن أحيانا، بل يساهم في غرس سلوك إيجابي دائم، وهو ما يعزز فكرة أن الحملات لا يجب أن تكون موسمية أو عرضية، بل مستمرة ومتواصلة ضمن خطة اتصالية متكاملة.

وتعزو الطالبة الباحثة ذلك إلى أن التعرض المستمر للرسائل التوعوية يؤدي إلى تشكيل عادات ومواقف دائمة، حيث يتحول الوعي المتكرر إلى سلوك يومي ملتزم. والتكرار المقترن بالتنوع في الأساليب والوسائط يسهم في ترسيخ القيم المناهضة للعنف بشكل مستمر، ويخلق نوعا من الوعي التلقائي والمتجذر.

☜ المرتبة السادسة للعبارة رقم (10) { **تنمية المرأة وتمكينها اجتماعيا من المواضيع التي تجذب اهتمامي}**، تشير نتائج هذا البند إلى وجود اهتمام مرتفع لدى المبحوثين بموضوع تنمية المرأة وتمكينها اجتماعيا، وهو ما يتجلى من خلال المتوسط الحسابي (3.54) والوزن النسبي (70.8%)، ما يضع العبارة ضمن الدرجة العالية من حيث مستوى الاستجابة. فقيمة t العالية (7.05) ومستوى الدلالة (0.001) تؤكدان أن الفروق ذات دلالة إحصائية قوية، ما يدل على أن هذا الميل الإيجابي ليس عشوائيا بل يعكس موقفا حقيقيا لدى العينة.

يظهر هذا البند أن مسألة تمكين المرأة اجتماعيا تجذب اهتمام غالبية المبحوثين، وتشكل موضوعا له حضور معتبر في وعي الجمهور، مما يشجع على الاستثمار في هذه القضايا عبر الوسائل الاتصالية المختلفة، بمنحى يعود بدعم على قضايا الحد والوقاية من العنف ضد المرأة.

وتعزو الطالبة الباحثة ذلك إلى اهتمام المتلقين بقضايا تمكين المرأة، والتي باتت تحظى باهتمام إعلامي واجتماعي متزايد، ما يجعلها تجذب انتباه الجمهور المستهدف. خاصة وأن توجهات السياسات الاصلاحية الاجتماعية الحديثة تركز على تمكين المرأة اجتماعيا، وينظر الى التمكين كخط دفاع أول ضد كافة أشكال العنف، وهو ما يفسر اهتمام العينة بالمواضيع التي تُعزز أدوار المرأة.

☜ المرتبة السابعة للعبارة رقم (09) { **موضوع الدفاع عن حقوق المرأة من المواضيع التي تهمني**}، وذلك بوزن نسبي قدره (70.2%)، ومتوسط حسابي بـ (3.51)، ما يضع العبارة ضمن المستوى العالي من حيث الاستجابة. فقيمة t المرتفعة (6.32) ومستوى الدلالة (0.001) يؤكدان أن النتيجة ذات دلالة إحصائية قوية، أي أن هذا الميل إيجابي وثابت على مستوى العينة. ومن حيث توزيع الإجابات فإن نسبة الموافقين والموافقين بشدة هو (37.8% + 18.9% = 56.7%)، وهي نسبة تعكس انخراطا واضحا من أكثر من نصف أفراد العينة في الاهتمام بقضايا الدفاع عن المرأة. ونسبة "محايد" (28.9%) كبيرة نسبيا، وقد تشير إلى شريحة من الأفراد الذين يبدون اهتماما محدودا أو لا يمتلكون تصورا واضحا حول الموضوع. بينما جاءت نسبة المعارضين 14.5%، وهي نسبة صغيرة نسبيا لكنها دالة على استمرار وجود مواقف رافضة أو غير مكترثة.

تدل النتائج على أن موضوع الدفاع عن حقوق المرأة يحظى باهتمام معتبر من طرف أفراد العينة، وهو ما يعكس وعيا عاما متزايدا بهذه القضايا .لكن في المقابل، لا تزال هناك نسبة لا بأس بها من الحياد وربما اللامبالاة، ما يشير إلى ضرورة تكثيف الجهود الاتصالية والتربوية لغرس قيم الالتزام بقضايا المرأة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى إدراك الأفراد لأهمية الدفاع عن حقوق المرأة كجزء من الوعي الحقوقي والمجتمعي، خاصة في ظل تزايد الخطابات الداعية إلى المساواة والعدالة. خاصة وأن ازدياد الوعي الحقوقي لدى المجتمع، وتنامي الاهتمام الفردي بقضايا المرأة قضية إنسانية واجتماعية، وليست قضية نسوية فحسب.

☜ المرتبة الثامنة للعبارة رقم (14) { **استخدام الأسلوب العاطفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة** }، حيث تشير نتائج البند إلى وجود مستوى عالٍ من الموافقة، فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.49) وهو قريب من حد "مرتفعة"، والوزن النسبي (69.8%)، ما يدل على اتجاه إيجابي واضح بين أفراد العينة نحو هذا النوع من الرسائل؛ كما تشير قيمة t = 6.54 والدلالة الإحصائية 0.001 إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، أي أن النتائج لم تحدث بالصدفة، بل

تعكس موقفا حقيقيا لدى العينة. ومن حيث التوزيع كانت نسبة الموافقين والموافقين بشدة بلغت (33.3% + 17.9 %= 51.2%)، وهي تمثل أكثر من نصف العينة، ما يؤكد ثقة معتبرة في فاعلية الأسلوب العاطفي. ونسبة "محايد" (35.3%) تشير إلى وجود شريحة واسعة مترددة أو غير قادرة على التقييم الدقيق لتأثير هذا الأسلوب. في المقابل نسبة الرافضين (معارض بشدة + معارض = 13.5%) تبقى منخفضة نسبيا، لكن لا يمكن إغفالها.

وتعكس نتائج هذا البند اقتناعا عاما بفعالية الأسلوب العاطفي في حملات التوعية ضد العنف، حيث يرى أكثر من نصف أفراد العينة أنه يؤثر إيجابا في تعديل سلوكياتهم، كما يشير ذلك إلى أن الرسائل المبنية على التعاطف والقصص الإنسانية والمعاناة الواقعية تلقى صدى أعمق لدى الجمهور.

وتعزو الباحثة ذلك إلى تأثير العاطفة في تعزيز التماهي مع ضحايا العنف، إذ يساهم الخطاب العاطفي في تحريك المشاعر وتحفيز ردود فعل تضامنية. ويرجع ذلك إلى أن الجوانب العاطفية تلامس القيم الوجدانية، وتثير التعاطف مع ضحايا العنف، ما يعزز من التأثر الفوري وإن كان بدرجة أقل من الأسلوب العقلي.

☜ المرتبة التاسعة للعبارة رقم (19) { **حملات التوعية التي تشرف عليها المديرية لها قدرة إقناعية على تبني سلوك معين}**، أين تشير نتائج هذا البند إلى أن المبحوثين يعترفون بـ القدرة الاقناعية النسبية التي تتميز بها الحملات التوعوية التي تشرف عليها مديرية النشاط الاجتماعي، حيث أن المتوسط الحسابي (3.45) والوزن النسبي (69%) يقعان في فئة التقدير العالي، مما يدل على مستوى ثقة معتبر في فعالية الحملات على مستوى التأثير السلوكي. تؤكد قيمة t المرتفعة (6.73) والدلالة الإحصائية القوية (0.001) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والوسط النظري (3)، بما يشير إلى تقدير دال إيجابي من طرف المشاركين.

لكن من جهة أخرى، توضح النسب أن نسبة الموافقين بلغت 51.7 % فقط، وهي أغلبية بسيطة مقارنة ببنود أخرى ذات طابع إقناعي، ما يدل على أن الثقة في التأثير ليست مطلقة. نسبة المحايدين (36.8%) مرتفعة نسبيا، مما قد يعكس نوعا من التردد أو عدم وضوح النتائج الملموسة لتلك الحملات لدى فئة لا بأس بها من المشاركين. في المقابل، تظل نسبة المعارضين ضعيفة نسبيا (11.5%)، ما يعني أن الاعتراض محدود ولا يمثل تيارا كبيرا في العينة.

تعكس نتائج هذا البند موافقة وتصورا إيجابيا عاما لدى أفراد العينة حول القدرة الاقناعية لحملات المديرية، إلا أن نسبة الحياد الكبيرة تدعو إلى ضرورة تعزيز عناصر الإقناع ضمن تلك الحملات، لكسب

ثقة الجمهور في مصداقية الرسائل التي تشرف عليها مؤسسة رسمية، مما يمنح الحملات قدرة إقناعية ملموسة. وتساهم الثقة في الجهة القائمة على الحملات في الرفع من درجة الإقناع، وهو ما قد يدل على اعتبار العينة لمديرية النشاط الاجتماعي كجهة موثوقة ذات تأثير فعلي وهذا من خلال:

- استخدام استراتيجيات اتصال نفسي وسلوكي أكثر تأثيرا (مثل: التأثير العاطفي، القصص الواقعية، التأثير بالنموذج).
- توظيف وسائط متعددة ومتنوعة لجذب فئات مختلفة في المجتمع خصوصا الشباب.
- تقييم دوري للحملات عبر استطلاع الرأي وقياس الأثر لتطوير المحتوى والأسلوب.

☜ المرتبة العاشرة للعبارة رقم (11) { **موضوع التكفل بالمعنفات من أهم المواضيع التي أتابعها**} تظهر نتائج هذا البند وجود تأييد وموافقة ويتجلى ذلك من خلال توزيع النسب أين: بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة (14.9% + 37.3% =52.2 %)، أي أن أكثر من نصف المبحوثين يولون أهمية واضحة لقضية التكفل بالمعنفات. نسبة "محايد" كانت 32.3% وهي مرتفعة نسبيا وقد تشير إلى عدم الاطلاع الكافي على جهود التكفل أو عدم وضوح الآليات المتبعة بالنسبة لهم. أما نسبة الرافضين (معارض + معارض بشدة = 15.5%) فتبقى ضمن النسبة المحدودة، لكنها تبين ضرورة الاشتغال على توعية هذه الفئة تحديدا، وإزالة اللبس حول أهمية دعم المعنفات وطرق التكفل بهن.

تعكس النتائج وعيا عاما بأهمية موضوع التكفل بالنساء المعنفات، حيث ترى أغلبية أفراد العينة أن هذه القضية جديرة بالاهتمام والمتابعة، وهو مؤشر إيجابي يشجع على مواصلة العمل في هذا المجال، مع ضرورة توسيع نطاق الشرح والتعريف بالخدمات المتوفرة لتقليص نسبة "الحياد" والتردد، خاصة أمام حساسية موضوع التكفل بالضحايا، واعتباره معيارا فعليا لقياس جدية الدولة في معالجة ظاهرة العنف. اضافة الى أن الجانب الإنساني في التكفل بالضحايا له أولوية في وعي المجتمع، خاصة أن الدعم النفسي والاجتماعي يعد من المداخل الأساسية لحماية المرأة المعنفة.

☜ المرتبة الحادية عشر للعبارة رقم (01) { **تهدف مديرية النشاط الاجتماعي للوقاية من العنف ضد المرأة**}، تشير نتائج التحليل الإحصائي للعبارة إلى أن هناك اتفاقا إحصائيا دالا بين أفراد العينة على أن مديرية النشاط الاجتماعي تهدف فعلا إلى الوقاية من العنف ضد المرأة، وهو ما تؤكده قيمة "t" المرتفعة (6.19) ودلالة إحصائية قوية (p = 0.001). ورغم أن المتوسط الحسابي (3.41) يقع ضمن الفئة "موافق"، إلا أنه يميل نحو الحياد، وهو ما تؤكده نسبة الأفراد الذين اختاروا "محايد" (أكثر من

43%). هذا يشير إلى وجود اعتراف واعي مبدئي وإيجابي بأهداف المديرية، لكن يرافقه قدر من التردد أو الغموض عند بعض المبحوثين، ما قد يفهم على أنه ناتج عن:

- نقص في الوضوح الاتصالي لرسائل مديرية النشاط الاجتماعي.
- محدودية ظهور أهدافها في الواقع العملي أو الإعلامي.
- وربما عدم كفاية الحملات التوعوية لربط "الوقاية من العنف" بشكل مباشر بالدور الفعلي للمديرية في أذهان الأفراد.

في المقابل، فإن نسبة المؤيدين (موافق + موافق بشدة) تعادل حوالي 47.7%، أي ما يقارب نصف المبحوثين، مما يدعم فعالية جزئية أو مبدئية في تمثل وظيفة المديرية لدى المواطنين. أما المعارضة الصريحة (معارض بشدة، معارض) فهي لا تشكل سوى 8.9% من العينة، وهو ما يعزز فكرة أن الرفض لم يكن اتجاها مهيمنا بل هامشيا.

يتضح من خلال نتائج هذا البند أن المديرية تحظى بتمثل إيجابي معتدل من طرف أفراد العينة، إذ يدرك غالبية المبحوثين هدفها أو نشاطاتها في الوقاية من العنف ضد المرأة، غير أن الحياد الكبير المسجل يشير إلى حاجة ملحة لتعزيز التواصل المؤسسي ورفع الوعي بدور المديرية من خلال تكثيف الحملات الإعلامية، اعتماد وسائل أكثر قربا من الجمهور (وسائط مرئية، تواصل رقمي، قصص واقعية...)، وتوضيح الإنجازات أو السياسات الوقائية بأسلوب بسيط وواضح.

☜ المرتبة الثانية عشر للعبارة رقم (02) { **توجه مديرية النشاط الاجتماعي حملات تحسيسية حول العنف ضد المرأة الى كافة أفراد المجتمع (نساء، رجال)**}، تعكس نتائج هذا البند أن نسبة معتبرة من المبحوثين تميل إلى التأكيد، حيث بلغت نسبة المؤيدين ما مجموعه 46.7%، مقابل12.5% من المعارضين فقط. لكن ما يلفت الانتباه هو أن أعلى نسبة من الإجابات كانت "محايدة" (40.8%)، وهو ما يشير إلى وجود تردد أو غموض في تمثل الجمهور لهذا الدور بالضبط، وقد يعود هذا إلى:

- نقص التغطية الإعلامية الكافية التي تظهر فعليا استهداف الرجال بالحملات، حيث إن الخطاب حول العنف ضد المرأة يُفهم عادة على أنه موجه فقط للنساء.
- أو غياب تجربة مباشرة للمبحوثين مع تلك الحملات (لم يروا، لم يشاركوا، لم يتأثروا بها بشكل مباشر).
- وربما يشير إلى ضعف فعالية وسائل الاتصال أو شعارات الحملات في التعبير بوضوح عن شمولية الجمهور المستهدف.

يمكن القول أن جهود مديرية النشاط الاجتماعي تدركها نسبة لا بأس بها من المبحوثين؛ كجهة تسعى إلى إشراك جميع أفراد المجتمع في حملاتها التحسيسية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ولكن هذا التصور لا يزال محدود الانتشار أو مبهما لدى شريحة واسعة (40.8%). ولأن شمولية الاستهداف تعتبر نقطة قوة في الاستراتيجية الاتصالية، لا بد من تعزيز وعي بأن الوقاية تتطلب تغييرا جماعيا في المواقف والسلوكيات. وترسيخ إدراك بأهمية تعميم الحملات على جميع الفئات، لما له من أثر في تغيير العقليات الجماعية وليس فقط الفردية.

☜ المرتبة الثالثة عشر للعبارة رقم (03) { **تعتبر حملات التوعية من أهم الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي}**، تشير نتائج هذا البند إلى أن حملات التوعية تعتبر – في تصور ما يقارب نصف المبحوثين – من أبرز الأنشطة التي تميز العمل الاتصالي لمديرية النشاط الاجتماعي إذ عبر 46.3% من أفراد العينة عن موافقتهم على هذه الفكرة. ورغم أن المتوسط الحسابي (3.36) قريب من درجة "موافق"، إلا أن الوزن النسبي (67.2%) وقيمة t المرتفعة (5.15) مع دلالة إحصائية قوية ($p = 0.001$) يؤكدان أن هذا التصور الإيجابي ذو دلالة إحصائية معتبرة. غير أن اللافت في هذه النتائج هو أن 41.3% من المبحوثين اختاروا "محايد"، وهي نسبة مرتفعة تعيد إلى الواجهة ظاهرة سبق رصدها في البندين السابقين لوجود غموض أو تردد واضح في تقييم الجمهور لدور المديرية في المجال الاتصالي، يمكن تفسير هذا التردد ربما بما يلي:

- غياب الترويج الكافي لأنشطة التوعية التي تنفذها المديرية، ما يجعل الناس لا يميزونها كـ"نشاط بارز" بالمقارنة مع باقي مهامها.
- أو أن بعض المبحوثين يفتقرون إلى الاحتكاك المباشر أو الاطلاع العملي على تلك الحملات فيميلون إلى الحياد بدلًا من الموافقة أو الرفض.
- كما يمكن أن تكون الأنشطة الاتصالية الأخرى للمديرية غير معروفة أو ملتبسة، مما يجعل تقييم ترتيبها أو أهميتها صعبا على المستجيب.

يتضح أن حملات التوعية تنظر إليها بشكل عام على أنها أحد الأنشطة الاتصالية المهمة التي تعتمدها مديرية النشاط الاجتماعي، غير أن ارتفاع نسبة الحياد يدل على ضرورة تحسين استراتيجية الترويج والتوضيح لأنشطة الاتصال الجماهيري التي تقوم بها.

☜ المرتبة الرابعة عشر للعبارة رقم (08) { **أستخدم مواقع الواصل الاجتماعي للاطلاع على مختلف المستجدات التي تعرضه المديرية}**، تشير نتائج هذا البند إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم

بشكل متوسط من قبل الأفراد للاطلاع على مستجدات مديرية النشاط الاجتماعي، حيث جاء المتوسط الحسابي (3.33) والوزن النسبي (66.6%)، ما يضع العبارة في خانة الاستجابة المتوسطة المائلة إلى الإيجابية. وكانت النتائج من حيث توزيع الإجابات: نسبة الموافقين بلغت 52.2%، وهي نسبة جيدة نسبيا، تشير إلى أن أكثر من نصف العينة يعتمدون على وسائل التواصل كمصدر للمعلومة التوعوية. في المقابل حوالي 19.9% من العينة (معارض + معارض بشدة) لا يتابعون أو لا يثقون في هذا النوع من القنوات، ونسبة "محايد" (27.9%) تعكس وجود شريحة مهمة لم تحسم موقفها بعد تجاه محتوى المديرية على وسائل التواصل.

تشير نتائج هذا البند إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر قناة فعالة نسبيا في نشر مستجدات المديرية وتلقى قبولا جيدا لدى الجمهور، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة التأثير القوي أو الشامل، بل لا تزال ضمن مستوى الاستجابة "المتوسطة"، برغم الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي والوسائط الرقمية التي باتت قنوات رئيسية لاستهلاك المحتوى الاتصالي خصوصا بين الشباب، ما يجعل هذه الوسائط مصدرا معتمدا للمعلومة التوعوية، خاصة لسهولة استخدامها للحصول على المعلومات مقارنة بالوسائط التقليدية.

☜ المرتبة الخامسة عشر للعبارة رقم (17) { **تكرار حملات التوعية يؤدي للشعور بالملل وافقادها أهميتها**}، تعكس هذ العبارة تقييما متوسطا لموقف المبحوثين من تكرار الحملات التوعوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.29) والوزن النسبي (65.8%)، وهو ما يشير إلى وجود انقسام نسبي في الآراء تجاه تأثير التكرار على فعالية الرسائل. رغم أن قيمة (3.94) t ودلالة المعنوية (0.001) تدلان على وجود فرق دال إحصائيا، فإن الانقسام بين الموافقين والمعارضين يستحق التوقف عنده: حيث شكل الموافقون والموافقون بشدة نسبة 46.3%، وهي نسبة غير قليلة، تدل على أن هناك شريحة معتبرة تشعر بالملل من التكرار وتراه عاملا سلبيا. من جهة أخرى، 40 % من العينة لا تتفق مع هذا الطرح، ما يعني أنهم لا يرون في التكرار مشكلة. أما المحايدون، فهم يمثلون 33.8%، ما قد يشير إلى وجود حالة من التردد أو عدم التفاعل الكافي مع التكرار لتكوين موقف واضح.

تشير النتائج إلى وجود تباين ملحوظ في مواقف المبحوثين، إذ يرى بعضهم أن تكرار الحملات مفيد وفعال، بينما يعتبره آخرون عامل إزعاج قد يؤدي إلى فقدان الأثر المطلوب. وهذا التباين يؤكد أهمية تنويع وسائل وأساليب التكرار بتجديد في الشكل والمحتوى ، حتى لا يتحول من أداة دعم إلى مصدر نفور

لأن التكرار غير المدروس قد يفقد الرسائل الاتصالية جاذبيتها، ما يدعو إلى التنويع في الأساليب والمضامين.

☜ المرتبة السادسة عشر للعبارة رقم (12) { **المواضيع التي تقدمها حملات التوعية متجددة وفعالة}**، تشير نتائج هذا البند إلى تقييم متوسط لمدى تجدد وفعالية المواضيع التي تطرحها حملات التوعية التي تنظمها مديرية النشاط الاجتماعي. حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.27) والوزن النسبي (65.4%)، وهو ما يضع الاستجابة في الدرجة المتوسطة. فقيمة t = 3.56 ومستوى الدلالة 0.001 يدلان على أن هناك فروقا دالة إحصائيا بين إجابات المبحوثين، ما يعكس وجود رأي واضح (ولو متوسط) في اتجاه تقييم الحملة بالإيجابية. فقد تمثلت نسبة الموافقين في أقل من نصف العينة مقتنعة بفعالية وتجدد المواضيع. وتعد نسبة "محايد" مرتفعة، ما يعكس ترددا أو عدم وضوح الصورة لدى الكثير من المبحوثين بخصوص طبيعة المواضيع التي تطرحها الحملات. كما أن نسبة الرافضين (18.5%) ليست ضئيلة، وتدل على وجود شريحة تنتقد عدم تجدد أو فعالية هذه المواضيع.

تعكس النتائج وجود تقييم متوسط لفعالية وتحديث مواضيع حملات التوعية، ما يدل على أن الحملات الحالية بحاجة إلى مزيد من الابتكار والتجديد والإبداع في المحتوى ومضامين الحملات، إضافة إلى توضيح أهدافها ونتائجها للجمهور لضمان التفاعل الإيجابي.

☜ المرتبة السابعة عشر للعبارة رقم (13) { **استخدام الأسلوب التخويفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة}**،تظهر نتائج هذا البند تقييما متوسطا لفعالية أسلوب التخويف المستخدم في رسائل حملات التوعية فيما يخص تعديل سلوكيات الأفراد تجاه المرأة. حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.26) والوزن النسبي (65.2%)، مما يصنف العبارة ضمن الدرجة المتوسطة من الموافقة. قيمة t البالغة (3.48) والدلالة الإحصائية (0.001) تعني أن هناك دلالة إحصائية قوية تؤكد وجود اتجاه عام في العينة نحو الاعتقاد بأن الأسلوب التخويفي يمكن أن يكون مؤثرا ولكن بدرجة غير قاطعة. بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة (31.8% + 10.4% =42.2%). وهي نسبة ليست مرتفعة بشكل كبير، مما يشير إلى وجود نوع من التحفظ أو الانقسام حول جدوى هذا الأسلوب. نسبة "محايد" كانت مرتفعة نسبيا (39.3%)، ما يدل على تردد أو عدم وضوح أثر هذا الأسلوب لدى الكثير من أفراد العينة. بينما تبلغ نسبة المعارضين (18.5%)، وهي تمثل شريحة ترى أن الأسلوب التخويفي غير فعال وربما قد يكون له نتائج عكسية.

تبين هذه النتائج أن استخدام الأسلوب التخويفي في رسائل حملات التوعية يثير جدلا بين أفراد العينة، حيث أن التقييم العام يميل إلى الاعتدال. ويبدو أن كثيرا من المستجوبين إما لا يثقون تماما بفعالية هذا الأسلوب، أو أنهم لم يتعرضوا له بشكل كاف للحكم عليه. وقد يبدو أن استخدام الأسلوب التخويفي قد ينجح مع بعض الفئات، لكنه لا يكون دائما مستحبا أو فعالا لدى الجميع. لأن الأسلوب التخويفي له تأثير محدود نسبيا مقارنة بالأساليب العقلانية والعاطفية، إذ قد يسبب النفور أو القلق بدل التحفيز على التغيير.

☜ المرتبة الثامنة عشر للعبارة رقم (07) { **أطلع على المطويات التوعوية للاستفادة أكثر من النصائح والارشادات المتعلقة بالعنف ضد المرأة}**، تشير نتائج هذا البند إلى أن مطالعة المطويات التوعوية تلقى اهتماما متوسطا من طرف أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.23) والوزن النسبي (64.6%)، وهي نسبة تشير إلى تقدير معتدل للوسيلة دون أن ترتقي إلى القناعة التامة أو التأثير القوي. رغم أن نسبة "موافق" (36.8%) و"موافق بشدة" (8%) تعكس نسبة تأييد معتبرة إجمالا (44.8%)، إلا أن مقابلها تظهر نسبة لا يستهان بها من اللامبالاة والرفض ممن ليست لديهم مواقف واضحة، ما يشير إلى نقص في التفاعل أو في وصول هذه المطويات إليهم، اضافة الى نسبة رفض قد تعبر عن محدودية الجذب أو قلة التأثير لدى فئة معينة من الجمهور.

تظهر نتائج هذا البند عموما أن المطويات التوعوية لا تزال أداة معتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي، وتلقى قدرا معقولا من الاطلاع، لكن فعاليتها تبقى ضمن المستوى المتوسط، ربما لأنها أقل تأثيرا وأقل جذبا من الوسائل الرقمية، مما يجعلها ذات تأثير محدود نسبيا، ويبدو أن استخدامها لم يعد يلبي تفضيلات الجمهور الحالي، اذا ما قورنت بالملصقات الرقمية؛ وهو ما يشير إلى وجود هامش كبير لضرورة تحسين أسلوب تقديمها ومحتواها.

☜ المرتبة التاسعة عشر للعبارة رقم (06) { **أطلع على المساحات الاشهارية التوعوية التي تعرض كملصقات اشهارية}**، تشير النتائج إلى أن عينة الدراسة تظهر اهتماما متوسطا بمتابعة الملصقات الإشهارية التوعوية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.20) والوزن النسبي (64%)، وهي نسبة تضع العبارة في مستوى التقدير "المتوسط" المائل للضعف. وتشير الأرقام إلى أن النسبة الأعلى من الإجابات جاءت من الفئة "محايد" بنسبة (36.3%)، ما يعني أن أكثر من ثلث المستجوبين ليست لديهم مواقف واضحة أو ثقة كافية في فعالية هذه الوسيلة. أما نسبة الموافقة الإجمالية (42.8%) فهي ليست ضعيفة ولكنها دون المستوى المرتفع، ما يعكس أن الملصقات الإشهارية تصل إلى الجمهور لكنها قد لا تترك أثرا عميقا

في السلوك أو الوعي. كما يلاحظ أن ما يقارب ربع المبحوثين (20.9%) يرون أن هذه الوسيلة غير فعالة أو لا يهتمون بها.

دلت النتائج على ضعف التفاعل مع الملصقات الإشهارية، التي غالبا ما تمر دون انتباه في الحياة اليومية. ومع أن الملصقات التوعوية تعد وسيلة اتصال موجودة ومحسوسة لدى الجمهور، لكن تأثيرها يبقى محدودا، ومما جعل الاتصال البصري عبر الملصقات يعاني من ضعف الجاذبية أو محدودية التفاعل، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الوسائط الرقمية، إذ تميل الآراء نحو الحياد أو القبول الجزئي دون أن تسجل نسبة تأييد قوي.

☜ المرتبة العشرين للعبارة رقم (05) { **أتابع البرامج والحملات التحسيسية عبر الاذاعة**}، تشير نتائج هذا البند إلى أن المبحوثين يظهرون توجها متوسطا وضعيفا نسبيا نحو متابعة البرامج والحملات التحسيسية التي تبث عبر الإذاعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.16) وهو أقرب إلى "محايد"، مع وزن نسبي متواضع (63.2%). وتظهر نسب التوزيع أن أكثر من ثلث العينة (35.3%) كانوا محايدين، وهو ما يعكس حالة من الغموض أو عدم الارتباط القوي بالإذاعة كمصدر للمعلومة أو التوعية، خصوصا في ظل توسع بدائل الاتصال الحديثة. وبينما بلغت نسبة الموافقة (موافق + موافق بشدة = 37.3% + 6%=43.3%) مستوى مقبولا، إلا أنها لم تكن كافية لتعكس تأثيرا قويا للإذاعة، مقابل نسبة رفض معتبرة (معارض بشدة + معارض= 11.9% + 9.5%=21.4 %).

تعكس نتائج هذا البند أن الإذاعة لا تزال تحظى ببعض الحضور كوسيلة لنقل الحملات التحسيسية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، لكن فعاليتها في جذب الجمهور لا ترقى إلى المستوى العالي، إذ يظهر أن أغلب المستجوبين إما محايدون أو غير مهتمين نسبيا بمتابعة هذه الحملات عبر هذا الوسيط التقليدي. وتجدر الاشارة الى تراجع جمهور الإذاعة أمام سيطرة الوسائط المرئية والرقمية على المشهد الإعلامي خاصة لدى الفئات العمرية الشابة. فالوسائل السمعية، رغم استمرار حضورها، لم تعد تحتل مكانة رئيسية في اهتمامات العينة، خاصة الفئات الشابة، ما يقلل من فعاليتها.

☜ المرتبة الحادية والعشرين للعبارة رقم (04) { **أتابع برامج ونشاطات مديرية النشاط الاجتماعي عبر التلفزيون**}، تشير النتائج إلى أن المبحوثين يميلون بدرجة ضعيفة إلى متابعة برامج ونشاطات مديرية النشاط الاجتماعي عبر التلفزيون، حيث كان المتوسط الحسابي (3.09) قريبا من "محايد"، والوزن النسبي لم يتجاوز (61.8%)، ما يصنفه في الدرجة المتوسطة الدنيا. والأهم أن قيمة (t= 1.21) مع دلالة إحصائية غير معنوية(p = 0.23) ، تدل على أن الفروق بين المتوسط الفعلي والنظري غير دالة

إحصائيا، أي أن هذا الاتجاه نحو المتابعة التلفزيونية ليس ثابتا أو مؤكدا لدى أفراد العينة. ما يعمق هذا الاستنتاج هو أن أعلى نسبة جاءت من الفئة "محايد" (38.8%)، بينما لم تتعدى نسبة من "وافق بشدة" 4.5 % فقط، ما يظهر ضعف تأثير القناة التلفزيونية كوسيلة اتصال فعالة للمديرية. كذلك، فإن نسبة المعارضين (معارض بشدة ومعارض 22.3%) تعد مرتفعة نسبيا مقارنة ببنود سابقة، وتكشف أن ربع المستجوبين تقريبا لا يتابعون هذه البرامج إطلاقا.

تبين نتائج هذا البند أن نسبة معتبرة من المبحوثين لا تتابع أو لا تهتم بمتابعة البرامج التلفزيونية التي تعرض نشاطات مديرية النشاط الاجتماعي، أو على الأقل لم تتشكل لديهم صورة واضحة حول ذلك وهو ما يظهر من خلال ارتفاع نسب الحياد والمعارضة. وتعزو الباحثة ذلك إما الى بسبب قلة الترويج لها أو ضعف جاذبيتها البصرية. فالوسائط المرئية التقليدية (مثل التلفزيون) لم تعد القناة المفضلة، وهو ما يعكس التحول نحو إعلام رقمي أكثر تفاعلية وخصوصية.

** بالنظر الى الجدول السابق يتبين ترتيب استجابات أفراد العينة حول فعالية استراتيجيات الاتصال الموجهة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة، حيث جاءت الاستجابات متفاوتة تبعا لمحتوى الفقرات ونوع الأسلوب الاتصالي المستخدم. وقد احتلت الفقرة رقم (21) المرتبة الأولى بنسبة 79.2%، تليها الفقرة رقم (20) بنسبة 77.2%، في حين جاءت الفقرة رقم (04) في المرتبة الأخيرة بنسبة 61.8%. تعكس هذه النتائج توجهًا عامًا لدى العينة نحو تفضيل الحملات التي تتسم بالتشاركية المؤسسية، والصرامة القانونية والطرح العقلاني للرسائل التوعوية، في مقابل تراجع تأثير الوسائل التقليدية مثل التلفزيون والإذاعة والمطويات. ويعكس ذلك تغيرا في أنماط التلقي والتفاعل مع الرسائل الاتصالية، واتساع مساحة تأثير الوسائط الرقمية والرسائل المبنية على منطق التمكين والسلوك المستدام.

اذا تشير نتائج المقياس إلى أن فعالية استراتيجيات الاتصال في محاربة العنف ضد المرأة ترتبط بشكل مباشر بجودة الرسائل واتساقها مع تطلعات الجمهور ووسائط تلقيه. تميل العينة إلى دعم النهج التشاركي، ويفضلون الرسائل التي تتصف بالعقلانية والوضوح. كما تظهر النتائج تراجع فعالية الوسائل الاتصالية التقليدية، ما يستدعي ضرورة إعادة هيكلة الاستراتيجيات الاتصالية نحو مزيد من التفاعل والتجديد.

II- مناقشة النتائج:

1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات :

1-1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الاولى :

تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي مخططا اتصاليا شاملا لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة

بناء على تحليل مؤشرات الفرضية الأولى، تبين أن نسبة 66.66% من أفراد العينة يرون أن مديرية النشاط الاجتماعي تعتمد مخططا اتصاليا وطنيا لمواجهة العنف ضد المرأة، كما اعتبرت نسبة 78.78% أن الاتصال يعد عنصرا أساسيا في الاستراتيجية العامة، في حين عبرت نفس النسبة 78.78% عن وجود مقاربة تشاركية في تنفيذ هذا المخطط. ورغم إيجابية هذه النتائج إجمالا، إلا أن تباين الإجابات وعدم تحقق الإجماع حول كل المؤشرات يدل على أن المخطط الاتصالي لا يزال في طور التفعيل الجزئي، أو أن تصوره لم يترسخ بشكل موحد لدى جميع الفاعلين المعنيين.

وعليه يمكن القول إن الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها "تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي مخططا اتصاليا شاملا لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة" قد **تحققت** نسبيا، حيث أن مديرية النشاط الاجتماعي تبذل مجهودات فعلية في اعتماد مخطط اتصالي لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة، غير أنها لم تصل بعد إلى مستوى الشمول والتكامل الذي يفترضه مفهوم المخطط الاتصالي بالمعنى الاستراتيجي والعلمي الدقيق.

1-2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثانية:

تراعي مديرية النشاط الاجتماعي طبيعة الجمهور المستهدف عند تحديد أهدافها الاتصالية.

من خلال تحليل نتائج المحور المتعلق بتحديد الأهداف والجمهور في الاستراتيجية الاتصالية، يتبين أن مديرية النشاط الاجتماعي تولي اهتماما واضحا للفئات المتأثرة مباشرة بالعنف، لاسيما النساء المعنفات والنساء عموما، كما أن أهدافها الداخلية والخارجية تظهر توازنا نسبيا بين الجوانب الوقائية والعلاجية، ما يعكس وعيا بمكونات البيئة المستهدفة، غير أن النتائج كشفت في المقابل عن قصور في شمولية الاستهداف، حيث لم تراعى طبيعة بعض الفئات الهامة مثل الرجال، الشباب، والجمهور الوسيط (الإعلام، رجال الدين، المؤسسات التربوية) رغم دورهم الحيوي في الوقاية والتحول الاجتماعي الثقافي. كما أن الأساليب والوسائل الاتصالية المعتمدة يغلب عليها الطابع العقلاني والمؤسسي، دون مراعاة كافية للجانب الوجداني والثقافي.

بناء عليه يمكن القول إن الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها "تراعي مديرية النشاط الاجتماعي طبيعة الجمهور المستهدف عند تحديد أهدافها الاتصالية" قد **تحققت** نسبيا، حيث أظهرت المديرية وعيا جزئيا بطبيعة الجمهور المستهدف عند تحديد الأهداف، لكنها لم تعتمد مقاربة شاملة وتعددية تراعي التنوع الاجتماعي والثقافي للفئات المؤثرة والمتأثرة.

1-3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الثالثة

تساهم الوسائل الاتصالية الحديثة في تطبيق الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

يتضح من خلال تحليل نتائج المعطيات للفرضية الثالثة أن استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في إطار استراتيجية الاتصال لمكافحة العنف ضد المرأة يظل جزئيا وغير منتظم. فرغم تسجيل حضور نسبي لهذه الوسائل، لاسيما من خلال الحملات الجماهيرية ووسائط التواصل الاجتماعي، إلا أن غياب التخطيط العلمي المسبق فاختيار الوسائل يتم غالبا وفق طبيعة الموضوع أكثر من خصوصية الجمهور، ما يؤثر على الفعالية من حيث كون المدة الزمنية لتنفيذ الاستراتيجية غير واضحة أو غير مستدامة، كما أن التعاون مع المؤسسات الإعلامية والحكومية قائم لكنه غير دائم أو ممنهج، وأن تقييم الأنشطة يعتمد على أدوات تقليدية، مع ضعف استخدام أدوات علمية حديثة، إلى جانب وجود صعوبات اتصالية وثقافية وإدارية تعرقل الأداء عموما، اضافة الى ضعف تحليل الجمهور وغياب التقييم الدوري الفعال، كلها عوامل أثرت سلبا على مدى نجاعة هذه الوسائل. كما ساهمت الصعوبات الثقافية والاجتماعية والاتصالية في الحد من فعالية التطبيق الاتصالي.

وعليه فإن الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها "تساهم الوسائل الاتصالية الحديثة في تطبيق الاستراتيجية الاتصالية الموضوعة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة" قد **تحققت** نسبيا، ما يستدعي مستقبلا تدعيم الاستراتيجية باتصال أكثر تكاملا وتخطيطا، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجمهور وآليات التقييم العلمية الدقيقة، فالوسائل الحديثة اذا موجودة ضمن الاستراتيجية لكنها لا تستخدم بكفاءة أو استمرارية تسمح بالقول إنها تسهم بشكل فعال وشامل في تنفيذ الاستراتيجية.

1-4- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الفرعية الرابعة:

تنعكس فعالية الاستراتيجية الاتصالية لمديرية النشاط الاجتماعي في انخفاض نسبي لمظاهر العنف ضد المرأة ضمن الفئة المستهدفة.

والتي تم اختبارها من خلال تحليل استجابات المشاركين باستخدام مقياس ليكرت، الذي تضمن بنودا تقيس مدى إدراك الجمهور لفعالية الأنشطة التوعوية، وتفاعلهم مع الوسائط الاتصالية، وكذلك مستوى التأثير السلوكي والمعرفي الناتج عن الحملات الاتصالية. فقد أظهرت اجابات الافراد المبحوثين النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (57): نتائج اتجاهات الافراد حول فعالية الاستراتيجية الاتصالية في الوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة.

رقم العبارة	الوزن النسبي	مضمونها باختصار	التفسير
21	%79. 2	إشراك جميع الجهات المعنية	لأن الجمهور يرى أن الحلول الشاملة تتطلب تكامل الأدوار بين مختلف المؤسسات.
20	%77.2	الصرامة القانونية والردع	لأن وجود قانون صارم يشكل عاملًا حاسمًا في الحد من الانتهاكات والعنف.
15	%74.6	استخدام الأسلوب العقلي	لأن الرسائل المبنية على المنطق تحفّز التفكير الواعي وتؤثر في المواقف بشكل مستدام.
16	%74	تكرار الحملات	لأن التكرار يعزز من ترسيخ الرسالة في ذهن المتلقي ويذكره بخطورة الظاهرة.
18	%73.4	التعرض الدائم لحملات التوعية	لأن التكرار والتعرض المستمر يؤدي إلى اكتساب سلوك دائم.
10	%70.8	تمكين المرأة اجتماعيًا	لأن الأفراد يعتبرون التمكين وسيلة مباشرة لحمايتها من العنف.
09	%70.2	الدفاع عن حقوق المرأة	لأن هذا الموضوع أصبح ضمن اهتمامات الأفراد ويمثل بُعدًا إنسانيًا واجتماعيًا مهمًا.
14	%69.8	استخدام الأسلوب العاطفي	لأنه يلامس الجانب الوجداني ويثير التعاطف مع الضحايا.
19	%69	قدرة الحملات على الإقناع	لأن الجمهور يثق بفعالية المديرية كمصدر رسمي وفاعل في التغيير السلوكي.
11	%68.8	أهمية التكفل بالمعنفات	لأن التكفل يمثل استجابة إنسانية مباشرة لحماية النساء المعنفات.
01	%68.2	وضوح أهداف المديرية	لأن وضوح الهدف يعزز من مصداقية المؤسسة وتفاعل الجمهور معها.
02	%67.4	استهداف كل فئات المجتمع	لأن الشمولية في الحملات تعزز من فعالية الرسائل وتوسيع دائرة التأثير.
03	%67.2	اعتبار حملات التوعية جوهر النشاط الاتصالي	لأن الحملات تعد الوسيلة الأبرز التي تظهر فيها جهود المديرية.
08	%66.6	متابعة محتوى المديرية عبر الوسائط الرقمية	لأن الرقمنة أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية وسرعة في الوصول للمحتوى.
17	%65.8	التكرار قد يؤدي للملل	لأن الرسائل المتكررة بشكل نمطي دون تجديد قد تفقد جاذبيتها.
12	%65.4	فعالية المواضيع	لأن التفاعل مع المواضيع يبقى مرتبطًا بمستوى تجديدها وارتباطها بالواقع.
13	%65.2	استخدام الأسلوب التخويفي	لأن هذا الأسلوب قد يسبب النفور إن لم يُدمج بأساليب عقلانية أو واقعية.

07	%64.6	متابعة المطويات	لأن الوسائل المطبوعة التقليدية لم تعد وسيلة رئيسية للمتابعة عند أغلب الجمهور.
06	%64	متابعة الملصقات	لأن الاتصال البصري الثابت لم يعد جذابًا أو كافيًا للتأثير الفردي.
05	%63.2	متابعة الحملات عبر الإذاعة	لأن الإذاعة فقدت مركزها لصالح الوسائل الرقمية والبصرية التفاعلية.
04	%61.8	متابعة النشاطات عبر التلفزيون	لأن التفاعل مع التلفزيون تراجع لصالح الوسائط الحديثة، مما قلل من فاعليته.

تشير النتائج إلى تحقق الفرضية بدرجة معتبرة، حيث أظهرت أغلب البنود مستويات عالية أو متوسطة إلى عالية من الموافقة، خصوصا تلك المتعلقة بالوعي بقضايا حقوق المرأة، والاقتناع بقدرة الحملات التوعوية على التأثير في سلوك الأفراد، والإيمان بأهمية التكرار والتنوع في الرسائل، فضلا عن الثقة في الصرامة القانونية كآلية للحد من الظاهرة.

كما سجلت أعلى درجات الموافقة في البنود المتعلقة بفعالية الأسلوب العقلي، والتعرض الدائم للرسائل، واقتناع الجمهور بضرورة إشراك جميع الجهات الفاعلة لمواجهة العنف ضد المرأة، ما يعكس وعيا مجتمعيا متزايدا وتفاعلا إيجابيا مع الخطاب الاتصالي.

وبناء على هذه المؤشرات يمكن القول إن الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها "تنعكس فعالية الاستراتيجية الاتصالية لمديرية النشاط الاجتماعي في انخفاض نسبي لمظاهر العنف ضد المرأة ضمن الفئة المستهدفة" قد **تحققت**، إذ تبين أن الاستراتيجية الاتصالية لمديرية النشاط الاجتماعي تؤدي دورا معتبرا في التأثير على الفئة المستهدفة، وهو ما ينعكس نظريا في انخفاض نسبي لمظاهر العنف من خلال تعزيز الوعي، تعديل السلوك وتحفيز المواقف الإيجابية تجاه قضايا المرأة.

1-5- النتائج العامة:

بعد تحليل معطيات الدراسة الميدانية التي تناولت فعالية استراتيجية الاتصال التي تعتمدها مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة؛ للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة، يمكننا تلخيص النتائج على النحو التالي:

أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى أن هناك درجة عالية من التوافق بين أفراد العينة على وجود تخطيط اتصالي واضح وموجه، يتجلى في تحديد الرسائل والمضامين وآليات التنفيذ.

كما أكدت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود وعي داخل المديرية بأهمية توجيه الحملات لفئات معينة وبأهداف دقيقة، وإن كانت هناك بعض التفاوتات في فعالية الوصول لكل الفئات.

وأشارت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة إلى استخدام فعلي لمواقع التواصل الاجتماعي والوسائل البصرية كجزء من الحملات التوعوية وهذا يعتبر توجها حديثا، لكنه يحتاج إلى تعزيز وتطوير، لذلك فالتفاعل مع الوسائل التقليدية (تلفزيون، إذاعة) كان متوسطا إلى ضعيفا.

وأظهرت الفرضية الفرعية الرابعة أن الجمهور يرى أثرا ملموسا للخطاب الاتصالي في تعديل السلوك والوعي، كما توجد مؤشرات على ارتفاع درجة التفاعل مع الرسائل التوعوية، خاصة الأساليب العاطفية والعقلية، إضافة إلى الإيمان بجدوى القانون والمقاربة التشاركية.

مما سبق من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة وبناءا على تحقق الفرضية الفرعية الأولى وتحقق الفرضية الفرعية الثانية بدرجة مقبولة تجعلها قابلة للتأكيد في السياق التطبيقي، وكذا تحقق الفرضية الفرعية الثالثة بشكل مقبول قابل للتأكيد، الى جانب تحقق الفرضية الفرعية الرابعة بدرجة معتبرة وإن كان التأثير يستلزم مقاربة شمولية تتعدى الجانب الاتصالي فقط، فإنه يمكننا استنتاج **تحقق** الفرضية العامة التي مفادها "تعتمد مديرية النشاط الاجتماعي على استراتيجية اتصالية ممنهجة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة وتحقق بذلك مستويات متفاوتة من الفعالية".

2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

انطلاقا من الأهداف التي حددتها الدراسة والتي شملت في عمومها على ما يلي:

- تحليل المخطط الاتصالي المعتمد بمديرية النشاط الاجتماعي، وقياس مدى وضوحه وفعاليته.
- تحليل مدى دقة تحديد الأهداف والجمهور المستهدف.
- تقييم الوسائل الاتصالية المستخدمة (تقليدية وحديثة).
- قياس فعالية الاستراتيجية الاتصالية في الحد من العنف ضد المرأة.

2-1- تحليل المخطط الاتصالي المعتمد: أظهرت نتائج الاستبيان أن هناك وعيا كبيرا لدى القائمين بضرورة وجود مخطط اتصالي منظم أو شامل داخل مديرية النشاط الاجتماعي، برغم وجود ضعف واضح في اعتماده؛ حيث لا يتم إعداد خطة اتصال مهنية أو سنوية، ولا توجد هيكلة واضحة أو وثائق مرجعية توضح استراتيجية العمل الاتصالي.

إذ تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه بعض الدراسات النظرية (مثل دراسة محبوب وبلحسين 2017)، التي بينت أهمية وجود تشخيص مسبق وخطة اتصال واضحة في أي مؤسسة؛ فغياب هذا المخطط يعكس خللا في فهم الوظيفة الاتصالية كمكون استراتيجي داخل الهيئات الاجتماعية، ويؤثر سلبا

على التنسيق والتكامل بين الفاعلين، هذه النتيجة توضح ضرورة بناء مخطط اتصال مهيكل داخل المديرية كأحد مخرجات الدراسة المقترحة.

2-2- **تحديد الأهداف الاتصالية والفئات المستهدفة:** أشارت النتائج إلى أن مديرية النشاط الاجتماعي تفتقر إلى تحديد دقيق ومسبق للفئات المستهدفة، حيث توجه الحملات غالبا إلى "المرأة بشكل عام" دون تصنيف دقيق (نساء ريفيات، معنفات، مراهقات، أمهات...)، كما أن الأهداف الاتصالية لا تصاغ بشكل قابل للقياس أو التقييم الدوري.

هذا التعميم في الاستهداف يضعف فعالية الرسائل الاتصالية ويجعل من الصعب تقييم نتائجها ويتنافى مع ما توصي به الدراسات التطبيقية مثل استراتيجية الأردن 2013-2017 أو تجربة تنزانيا التي تؤكد على ضرورة تصميم أهداف دقيقة مبنية على دراسة الفئة المستهدفة؛ يظهر ذلك الحاجة إلى تطوير أدوات الدراسة الحالية نحو بناء مصفوفة أهداف وفئات دقيقة في الاستراتيجية المستقبلية.

2-3- الكشف عن الوسائل الاتصالية المعتمدة: بينت النتائج أن الوسائل المستعملة تتسم بالرتابة (مطويات، ملصقات، محاضرات تقليدية)، بينما يسجل ضعف شديد في استخدام الوسائل الحديثة (التواصل الرقمي، السوشيال ميديا، الوسائط السمعية البصرية، الحملات الرقمية).

وهذا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة التي تؤكد على دور الإعلام الرقمي ومواقع التواصل في الوصول للفئات الشابة خاصة؛ أين تتقاطع هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة الجعيد وعجاج (2019) في السعودية، التي رصدت غياب استراتيجية رقمية واضحة. حيث إن ضعف تحديث الوسائل يهدد فعالية البرامج الوقائية ويدفع إلى اقتراح وسائل تفاعلية مرئية، وقابلة للمشاركة ضمن الاستراتيجية المقترحة.

2-4- تقييم فعالية الاستراتيجية من وجهة نظر الجمهور: أظهرت استجابات الجمهور المستهدف تقييما متوسطا إلى ضعيف في ما يخص التأثير الحقيقي لحملات مديرية النشاط الاجتماعي، سواء في زيادة الوعي أو تعديل السلوك. كما تم تسجيل تفاوت في الاستجابات حسب العمر والمستوى الدراسي مما يشير إلى عدم تكيف الرسائل مع خصائص الجمهور.

هذا التقييم المحدود يعكس ضعفا في التخطيط الاتصالي القائم على البحوث، ويؤكد الحاجة إلى دمج مقاربة سوسيو-نفسية في تصميم الرسائل، مثلما اقترحته دراسة *Sandra Pedro* في تيمور الشرقية. أيضا توافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أحمد حراحشة (2007)، التي بينت أهمية ملاءمة الرسائل مع

البعد النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات وضرورة تشجيع التفاؤل والتمكين، هذا يبرز أهمية إدراج أدوات تقييم فعالية قوية في أي استراتيجية مستقبلية.

2-5- استخلاص نقاط القوة والضعف في الاستراتيجية الاتصالية المتبعة: تشير المعطيات الميدانية إلى وجود موارد بشرية مؤهلة، وانفتاح نسبي من الإدارة على مشاريع الشراكة، وهو ما يمكن اعتباره من عناصر القوة، في المقابل غياب رؤية استراتيجية وضعف التكوين وغياب خطة عمل زمنية واضحة، هي من أبرز نقاط الضعف.

يتقاطع هذا التقييم مع ما ورد في الوثائق الاستراتيجية الأردنية والتنزانية التي شددت على أهمية التكوين والمتابعة وتوزيع الأدوار، هذه النتائج تؤسس لمقترح عملي لإعادة بناء الاستراتيجية الاتصالية على أساس الأهداف الذكية(SMART) ، التخطيط التشاركي وتفعيل الشراكة مع المجتمع المدني والإعلام المحلي.

3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

عند تحليل نتائج الدراسة الحالية المعنونة بـ" استراتيجية اتصال للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية- دراسة ميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي، ميلة"، نجد أن العديد من مخرجاتها تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسات سابقة نظرية وميدانية، سواء من السياق الجزائري أو العربي أو الدولي، مما يعزز من مصداقية النتائج ويوفر أساسا للمقارنة والتفسير.

3-1- على مستوى غياب التخطيط الاتصالي المنظم: تبين من خلال تحليل استجابات موظفي المديرية، أن هناك غيابا لمخطط اتصالي متكامل ومنهجي وهو ما يتقاطع بوضوح مع ما توصلت إليه دراسة **محبوب ليلى وبلحسين عبد الرحيم** (2017)، التي شددت على أهمية "التشخيص المسبق" و"وضوح الرؤية الاتصالية" داخل المؤسسات، وربطت غياب التخطيط بفقدان الفعالية الاتصالية. كما تؤكد هذه النتيجة ما جاءت به دراسة ***Sandra Pedro*** (2012) التي انتقدت غياب الاستراتيجيات الاتصالية الوطنية الواضحة في تيمور الشرقية، مؤكدة على أن غياب التخطيط يجعل الحملات الإعلامية غير فعالة؛ وهو ما يشبه واقع مديرية النشاط الاجتماعي حسب دراستنا.

كما أن دراسة **نرمين عبيدات وآخرون** (2014) حول الاستراتيجية الأردنية بينت أهمية وجود وثيقة استراتيجية تنفيذية مفصلة بالأهداف والرسائل والجداول الزمنية، وهو ما غاب عن نموذج مديرية النشاط

الاجتماعي محل دراستنا. بالتالي فإن هذه النتيجة تعزز الحاجة إلى بناء تصور بديل قائم على التخطيط العلمي.

3-2- في ما يخص تحديد الأهداف والفئات المستهدفة: أوضحت نتائج الدراسة أن الأهداف الاتصالية المعتمدة عامة وغير قابلة للقياس الدقيق، كما أن الفئات المستهدفة تحدد بصورة إجمالية (المرأة فقط) دون مراعاة الفوارق الاجتماعية والنفسية. تتقاطع هذه النتيجة مع ما توصلت إليه **دراسة إيمان هاجر مقيدش** (2019/2018)، حيث تم التأكيد على أهمية تكييف الرسائل الاتصالية مع الفئات المستهدفة (في حالتها تتمثل في الشباب السائقين)، ما أدى إلى نتائج متفاوتة حسب الجنس والخبرة والمستوى العلمي.

كما تدعم دراسة ***Sandra Pedro*** هذه النتيجة من خلال انتقادها تركيز الحملات على النساء فقط دون إشراك الرجال، مما تسبب في آثار عكسية. أما دراسة **حراحشة** (2007) فقد أبرزت تباين أشكال الاتصال لدى المعنفات حسب الفئة العمرية والوضع العائلي والمستوى التعليمي، وهو ما يشير بدوره إلى ضرورة التصنيف الدقيق للفئات المستهدفة في أي استراتيجية اتصال ناجحة.

3-3- من حيث الوسائل الاتصالية المستخدمة: أكدت نتائج الدراسة أن الوسائل الاتصالية المعتمدة في المديرية تقليدية وغير تفاعلية مثل المطويات والملصقات، دون الاستفادة من الإعلام الرقمي أو وسائل التواصل الاجتماعي تماما. تتطابق هذه النتيجة مع ما جاء في **دراسة الجعيد وعجاج** (2019) التي كشفت ضعف استخدام المؤسسات السعودية لمواقع التواصل الاجتماعي في حملات مناهضة العنف وغياب حسابات متخصصة، وعدم وضوح التكتيكات الاتصالية.

كما تتسق هذه النتيجة مع ما رصدته دراسة ***Sandra Pedro***، التي أكدت محدودية الوسائط التقليدية في المجتمعات ذات الطابع الشفهي، وأوصت بالاعتماد على وسائل تشاركية أكثر تأثيرا مثل المسرح التفاعلي والراديو المجتمعي. وهو ما يعزز ضرورة تطوير الوسائل الاتصالية في الاستراتيجية المقترحة لتواكب الواقع الاجتماعي والإعلامي للفئة المستهدفة في الجزائر.

3-4- فيما يتعلق بتقييم فعالية الاستراتيجية من وجهة نظر الجمهور: أظهرت نتائج مقياس ليكرت أن فعالية الاتصال من حيث التأثير السلوكي والمعرفي متوسطة إلى ضعيفة، وهو ما يتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة **إيمان مقديش** التي لاحظت تباين استجابات الجمهور حول فعالية الاستراتيجية الاتصالية حسب خصائصهم الشخصية، مع إشارتها إلى أن فئة الشباب الجامعي كانت الأكثر تجاوبا.

كذلك، تؤكد دراسة **أحمد حراحشة** (2007) أن الاتصال له دور في التأثير على التوجهات النفسية للمعنفات، حيث أظهرن ميولا نحو التفاؤل رغم التعرض للعنف، مما يشير إلى أن الرسائل الاتصالية الإيجابية يمكن أن تحدث فرقا إذا صممت بدقة. كما تدعم دراسة **نورسين أداك** (2012) في أنطاليا هذه النتيجة من خلال إبراز أهمية الفعل التواصلي المجتمعي المتكامل الذي يشمل تكوين العاملين والتعاون بين القطاعات وخطوط المساعدة.

3-5- على مستوى نقاط القوة والضعف في النموذج الجزائري المدروس: بينت الدراسة أن من أبرز المعيقات كنقاط ضعف غياب التنسيق، ضعف الكوادر الاتصالية وقلة التكوين والدعم المالي، وهي نتائج تتوافق تماما مع ما ورد في **الدراسة الأردنية** (نرمين عبيدات وكمال ميرزا)، التي أكدت أن فعالية الاستراتيجية الاتصالية مرتبطة بوجود موظفين مؤهلين متخصصين، ميزانية واضحة وتكامل بين الفاعلين. كما أن **استراتيجية تنزانيا** (وزارة تنمية المجتمع) قدمت نموذجا نقيضا يقوم على وضوح الأهداف التشاركية وتوزيع المهام. أما من حيث نقاط القوة، فقد تمثلت أساسا في وجود نية مؤسساتية للانفتاح على الشركاء ووجود بعض الكفاءات، وهو ما يمكن الاعتماد عليه لتبني استراتيجية مستقبلية أكثر فاعلية.

عموما فإن مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة المحلية والدولية تظهر وجود توافق واضح في المؤشرات الدالة على أن فعالية استراتيجية الاتصال الوقائية تتطلب:

- تخطيطا علميا مبنيا على التشخيص.
- تحديدا دقيقا للفئات المستهدفة من الجمهور.
- استخدام وسائل اتصالية متنوعة ومتكيفة مع السياق.
- إشراك الفاعلين المحليين.
- تقييما دوريا قائما على مؤشرات الأداء.

وتظهر المقارنة أن التجارب الدولية (كتركيا وتنزانيا والأردن) يمكن أن تشكل نماذج مرجعية لدعم التحول الاتصالي داخل المؤسسات الجزائرية، وتوجيه السياسات الوقائية نحو مزيد من الفعالية والجدوى الاجتماعية.

4- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية:

اعتمدت هذه الدراسة في تأطيرها النظري على المقاربة البنائية الوظيفية، ونموذجي الاتصال لكل من هارولد لازويل ولازارسفيلد، حيث تم توظيف هذه المرجعيات لتحليل فعالية استراتيجية الاتصال المعتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الجزائر اعتمادا على نموذج ولاية ميلة، للوقاية من العنف ضد المرأة. وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية التي تناولت مختلف مكونات الاستراتيجية الاتصالية (المخطط الاتصالي، تحديد الأهداف والجمهور، الوسائل الاتصالية، الفعالية) أن هناك توافق بدرجة معتبرة مع المنطلقات النظرية لهذه النماذج، مع تسجيل بعض الاختلالات الجزئية في التطبيق العملي مما يفتح المجال لتعزيز تكامل الأبعاد النظرية والممارسات، وهذا ما يمكن تفصيله على النحو الآتي:

4-1- في ضوء النظرية البنائية الوظيفية:

أظهرت نتائج الدراسة أن مديرية النشاط الاجتماعي تؤدي دورا وظيفيا داخل النسق الاجتماعي، يتمثل في معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة، باعتبارها خللا وظيفيا يهدد استقرار النسق. فقد بينت المعطيات أن الاستراتيجية الاتصالية المتبعة تشتمل على حملات توعوية وخدمات توجيه نفسي واجتماعي، ما يعني أن المؤسسة تسعى إلى تصحيح هذا الخلل عبر أداء وظائف توعوية ووقائية، تنسجم مع منطلقات البنائية الوظيفية. فهي تقوم بوظيفة اتصالية وقائية تساهم في تقويم اختلال اجتماعي يتمثل في العنف المبني على النوع الاجتماعي. فالمديرية بصفتها مؤسسة ضمن نسق اجتماعي أكبر، تعمل من خلال استراتيجيتها الاتصالية على إعادة إنتاج القيم الاجتماعية القائمة على الاحترام والمساواة واللاعنف وهو ما يتماشى مع الطرح البنائي الوظيفي الذي يرى أن استقرار النسق يتحقق من خلال أداء كل مؤسسة لدورها الوظيفي. كما أظهرت الدراسة وجود تكامل وظيفي نسبي بين المديرية وفاعلين آخرين كالإعلام والمجتمع المدني، ما يعكس مبدأ "الاعتماد المتبادل بين البنى الاجتماعية "، وهو أحد مرتكزات النظرية كما طورها تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، حيث لاحظنا وجود شراكة مع قطاعات أخرى كالإعلام الصحة، المجتمع المدني، وهو ما يعكس انسجاما وظيفيا داخل المجتمع وفق تصور ميرتون للوظائف الظاهرة (مثل حملات التوعية) والوظائف الكامنة (مثل نشر ثقافة الوعي الحقوقي داخل البنية المجتمعية).

4-2- في ضوء نموذج هارولد لازويل: مكنت أدوات البحث المستخدمة من تحليل العناصر الأساسية للعملية الاتصالية وفق ما طرحه النموذج: "من يقول؟ وماذا؟ ولمن؟ وبأي وسيلة؟ وبأي تأثير؟".

وقد أظهرت البيانات أن المديرية تؤدي دور "المرسل" عبر رسائل موجهة لفئات متعددة من الجمهور (نساء، أسر، شباب...)، مستعملة وسائل تقليدية ورقمية متنوعة، بهدف تحقيق أثر يتمثل في تعديل السلوك وزيادة الوعي. ومع أن بعض العناصر كـ"نوع الوسائل" و"قوة الأثر" جاءت متفاوتة الفعالية حسب الفئة المستهدفة، فإن الهيكلة العامة للعملية الاتصالية تعكس تبنيًا موضوعيًا لهذا النموذج في التخطيط الاتصالي. إذ حاولت الدراسة توظيف عناصر نموذج لازويل بشكل منهجي لتحليل الاستراتيجية الاتصالية، حيث أجابت نتائج الاستبيان عن الأسئلة الجوهرية للنموذج:

- من؟ ← مديرية النشاط الاجتماعي، كشخصية اعتبارية ترسل الرسائل.
- يقول ماذا؟ ← رسائل توعية، تحسيس، وقاية، دعم اجتماعي.
- بأي وسيلة؟ ← الإعلام، الحملات، اللقاءات المباشرة، الكتيبات.
- لمن؟ ← نساء، أسر، شباب، ضحايا محتملين، ومحيطهم الاجتماعي.
- بأي تأثير؟ ← ولو بدرجات متفاوتة، أكدت النتائج أن هناك أثرا إيجابيا في تعديل الوعي والسلوك، خاصة لدى الفئات المستفيدة من برامج التوعية والتمكين.

هذا التحليل يؤكد أن الاستراتيجية المدروسة تندرج ضمن عملية اتصالية متكاملة تخضع لبنية مدروسة، حتى وإن لم تكن مكتملة تماما من حيث التخطيط والتنفيذ، إلا أنها تسير في اتجاه تفعيل نموذج لازويل كمقاربة تحليلية واقعية.

4-3- في ضوء نموذج "سريان الاتصال على مرحلتين- لازارسفيلد": مكنت أدوات البحث المستخدمة من تحليل العناصر الأساسية للعملية الاتصالية وفق ما طرحه النموذج "من يقول؟ وماذا؟ ولمن؟ وبأي وسيلة؟ وبأي تأثير؟". فقد أظهرت البيانات أن المديرية تؤدي دور "المرسل" عبر رسائل موجهة لفئات متعددة من الجمهور (نساء، أسر، شباب...)، مستعملة وسائل تقليدية ورقمية متنوعة، فالدراسة بينت أن المديرية لا تشتغل بمفردها، بل تتعاون مع وسائط مثل الجمعيات، الأئمة، الصحفيين، والخبراء الاجتماعيين، وهؤلاء يقومون بدور "قادة الرأي" الذين تنقل عبرهم الرسائل إلى الجمهور، بهدف تحقيق أثر يتمثل في تعديل السلوك وزيادة الوعي، ومع أن بعض العناصر كـ"نوع الوسائل" و"قوة الأثر" جاءت متفاوتة الفعالية حسب الفئة المستهدفة، فإن الهيكلة العامة للعملية الاتصالية تعكس تبنيًا موضوعيًا لهذا النموذج في التخطيط الاتصالي، مما يجسد عمليا فرضية السريان على مرحلتين.

وتعزز هذه النتائج أيضا جدوى توظيف "نموذج سريان الاتصال على مرحلتين -لازارسفيلد" في فهم ديناميكيات التفاعل داخل الاستراتيجية. فالدراسة أظهرت انخراط عدد من الوسطاء الاجتماعيين

(جمعيات، أئمة، إعلاميون، قادة رأي...) في نقل الرسائل الاتصالية من المديرية إلى الجمهور، ما يشير إلى اعتماد غير مباشر لهذا النموذج. إلا أن النتائج أظهرت قصورا في المرحلة الثانية من النموذج (نقل الرسائل من الوسطاء إلى الجمهور بشكل فعال) والتي يفترض أن يقوم فيها هؤلاء الوسطاء بإعادة إنتاج الرسائل وصياغتها محليًا لم تكن مفعّلة بالكامل، وهو ما يفسر بعض نقاط الضعف في وصول الرسائل بفعالية إلى الجمهور القاعدي، ما يعني أن هذا النموذج ما زال يحتاج إلى مزيد من التفعيل في الميدان ومع ذلك فإن وجود نواة لتطبيق هذا النموذج يعزز صحة اعتماده كمقاربة تحليلية للدراسة.

يتضح من خلال مطابقة نتائج الدراسة الميدانية مع الأطر النظرية المعتمدة، أن الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي تنسجم بدرجة معتبرة مع التصورات النظرية للبنائية الوظيفية ونموذجي لازويل ولازارسفيلد، من حيث اعتبار الاتصال وظيفة اجتماعية رئيسية تهدف إلى الحفاظ على التوازن داخل النسق الاجتماعي عبر التوعية والتثقيف وتعديل السلوك. غير أن هذا الانسجام لم يكن كاملا، مما يستدعي تقوية بعض الجوانب، خصوصا المتعلقة بتفعيل الشراكة الاتصالية في المستوى الثاني من التلقي.

5- الاستنتاج العام:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة، تشير النتائج إلى أن استراتيجية الاتصال المعتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي فعالة من حيث التخطيط، تحديد الأهداف واستخدام الوسائل، كما تساهم بدرجة معتبرة في التأثير على الوعي والسلوك داخل الفئة المستهدفة، برغم أن هذه الاستراتيجية لا تزال تعاني من قصور واضح على مستوى التخطيط والتنفيذ والتقييم، وهو ما انعكس في ضعف الأثر الاتصالي على الفئات المستهدفة، خاصة في ما يتعلق بتغيير السلوكيات والتمثلات المرتبطة بالعنف ضد المرأة.

لقد بينت الدراسة غياب رؤية اتصالية شاملة، وتحديد غير دقيق للأهداف والفئات، فضلا عن اعتماد وسائل تقليدية غير كافية لمواجهة ظاهرة مركبة ومتجذرة ثقافيا. كما كشفت النتائج عن عوائق مؤسسية وتنظيمية، من أبرزها ضعف التكوين الاتصالي وغياب التنسيق بين الفاعلين، وافتقار برامج التوعية لمقومات الاستدامة والتقييم. وتؤكد هذه المخرجات أهمية الانتقال من منطق الحملات الظرفية إلى استراتيجية اتصال وقائية ممنهجة، تراعي البعد السوسيو ثقافي والنفسي للجمهور المستهدف، وتوظف وسائل فعالة ومستجيبة للتحولات الرقمية والاجتماعية، بما يسمح بتحقيق تغيير حقيقي ومستدام في اتجاه الوقاية من العنف ضد المرأة.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى استكشاف واقع الاستراتيجية الاتصالية المعتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الجزائر بولاية ميلة، في مجال الوقاية والحد من العنف ضد المرأة، يمكن القول إن الظاهرة تظل معقدة ومركبة، تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية والقانونية، مما يجعل من المقاربة الاتصالية ضرورة استراتيجية وليست مجرد خيار وظيفي.

لقد أظهرت النتائج الميدانية أن الجهود الاتصالية القائمة تفتقر الى حد ما إلى التنسيق والتخطيط العلمي المتكامل، وتعاني من محدودية الوسائل المستخدمة، وعدم وضوح الأهداف الاتصالية، وضعف التقييم المؤسساتي لمدى فاعلية الحملات التحسيسية.

اذ وفي ضوء تقاطع نتائج الدراسة مع ما أوردته الأدبيات والدراسات السابقة، سواء الجزائرية أو العربية أو الدولية، تبين أن عوامل نجاح أي استراتيجية اتصال في هذا المجال تستند إلى التشخيص الدقيق للفئة المستهدفة، والتكيف مع خصوصيات السياق المحلي، واعتماد وسائل تواصل فعالة ومتكاملة إضافة إلى إشراك مختلف الفاعلين من داخل وخارج المؤسسات الحكومية، وعلى رأسهم المجتمع المدني والإعلام والقيادات المجتمعية والدينية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجة الاتصالية الحالية للعنف ضد المرأة ما تزال تقليدية في طبيعتها، غير قائمة على استراتيجيات مبنية على التحليل السوسيو نفسي أو التقييم المنتظم للأثر السلوكي للرسائل، وبناء عليه فإن تطوير استراتيجية اتصال وطنية فعالة يتطلب تجاوز الأساليب الخطابية العابرة نحو تدخلات مؤسساتية مستدامة ذات أهداف قابلة للقياس ورسائل تستند إلى الفهم العميق للبنية الاجتماعية ولحاجيات الفئات المعنية.

إن الرهان الحقيقي في مكافحة العنف ضد المرأة في الجزائر لا يقتصر على سن التشريعات أو تنظيم الحملات الظرفية فحسب، بل يكمن في بناء خطاب اتصالي وقائي دائم، ومقاربة تواصلية تشاركية تنبع من الواقع وتسهم في تغييره، وتحفز على التحول الثقافي الجماعي نحو مجتمع قائم على الاحترام والمساواة والكرامة الإنسانية.

- توصيات ومقترحات:

1- وضع استراتيجية اتصال وقائية وطنية شاملة: تبنى على أسس علمية تراعي خصوصيات السياق الجزائري، وتحدد بدقة الأهداف والفئات المستهدفة، مع دمج البعدين الوقائي والتحسيسي في الخطاب.

2- تشخيص الوضع الاتصالي داخل المديريات والمؤسسات: عبر دراسات ميدانية دورية تسمح برصد الثغرات، وفهم طبيعة الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية التي تعيق تغيير السلوك تجاه ظاهرة العنف.

3- تكوين وتأهيل الكوادر الاتصالية والاجتماعية: من خلال برامج تدريبية متخصصة في الاتصال المؤسساتي عن طريق إدارة الحملات والاتصال التوعوي، بما يعزز من قدرة المديريات على التواصل الفعال مع الجمهور.

4- توسيع استخدام الوسائط الرقمية والاجتماعية: وتوظيفها في حملات هادفة تعتمد على المحتوى البصري والقصص الواقعية، مع اعتماد أساليب تواصل تفاعلي وتشاركي.

5- تبني خطاب اتصالي شامل غير إقصائي: يراعي إشراك الرجال والأطفال ويبتعد عن خطاب الضحية وحده، مع إدماج الفاعلين المحليين والقادة الدينيين.

6- تعزيز التنسيق بين الفاعلين الحكوميين والمجتمع المدني: عبر لجان تنسيقية جهوية لتوحيد الرسائل وتبادل الموارد والخبرات.

7- إرساء آليات لقياس وتقييم الأثر الاتصالي: باستخدام مؤشرات كمية ونوعية واضحة، مثل نسب التفاعل، تغيّر المواقف ومستوى الإبلاغ عن العنف، بما يضمن المتابعة الفعلية لنتائج الاستراتيجية.

8- تكييف الرسائل الاتصالية مع الفئات الهشة: خصوصًا في المناطق الريفية والأحياء الشعبية باستخدام أساليب شفوية مثل المسرح التشاركي والإذاعة المحلية.

9- إدماج التربية الوقائية في المناهج التعليمية: لتعزيز ثقافة اللاعنف منذ الطفولة، وربطها بحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة.

10- الاستفادة من التجارب الرائدة: في دمج الاتصال ضمن السياسات الاجتماعية عبر تبني خطط تنفيذية واضحة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. باللغة العربية:

أولا – المعاجم:

1- أبا الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت –لبنان، المجلد التاسع، 1968.

2- ابن منظور: لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت– لبنان، 2000.

3- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

4- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية، اقتصادية، واجتماعية ونفسية وإعلامية).

5- المنجد الأبجدي، ط5، دار المشرق ش م م، بيروت –لبنان.

6- جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982.

7- محمد السيد علي: موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

8- مصطفى أبراهيم أخرون: المعجم الوسيط، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989.

ثانيا – الكتب:

1- إبراهيم أبو عرقوب: لاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، دار محمد لاوي، الأردن، 1993.

2- إبراهيم أبوعرقوب: الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2009.

3- ابراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والارهاب، ط1، دار الساقي، بيروت –لبنان، 2015.

4- إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج: مناهج وطرق البحث العلمي، دار صفاء للنشر، عمان، 2010.

5- إبراهيم عبد العزيز الدعليج: مناهج طرق البحث العلمي، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

6- أحمد الخطيب: البحث العلمي والتعليم العالي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2003.

7- أحمد الطاهري: ظاهرة العنف في الوسط المدرسي دراسة في نظرياتها المعرفية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألماني– برلين، 2021.

8- أحمد اللحام ولؤي الزغبي: الاتصال والمجتمع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.

9- أحمد أوزي: عنف المؤسسة ومأسسة العنف، منشورات مجلة علوم التربية، الرباط، 2014.

10-أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

11-احمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية.

12-أحمد يعقوب النور: القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، الجنادرية، عمان، 2007.

13-إسماعيل علي سعد: الاتصال والرأي العام–مبحث في القوة والايديولوجية، د. ط، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1989.

14-إسماعيل محمد السيد: الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993.

15-إسماعيل محمد السيد: الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

16-الحلبي خالد بن سعود: العنف الأسري، أسبابه ومظاهره وأثاره وعلاجه، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2009.

17-العبيدي بشرى: العنف المرتكب ضد المرأة في المجتمع، وفي نصوص قانون العقوبات العراقي، جامعة بغداد، 1969.

18-العناني حنان عبد الحميد: الطفل والأسرة والمجتمع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000.

19-العيسوي عبد الرحمن: علم النفس الأسري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004

20-المغربي كامل محمد: أساليب البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

21-أنتوني غيدنز: علم الاجتماع (مع مداخلات عربية)، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005.

22-أنس عبد الباسط عباس: الإدارة الاستراتيجية رؤية معاصرة، دار النشر الدولي، 2018.

23-أيمن ديوب، وسامر المصطفى: الاتصال التسويقي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.

24-بسام عبد الرحمن المشاقبة: نظريات الاتصال، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001.

25-بسام محمد أبو عليان: الحياة الأسرية، ط1، مكتبة الطالب الجامعية، 2013.

26-بشير العلاق: نظريات الاتصال (مدخل متكامل)، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

27-بشير عباس العلاق، قحطان العبدلي وآخرون: استراتيجيات التسويق، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان 1999.

28-بشير ناظر حميد: دراسات في علم الاجتماع، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر، العراق، 2014.

29-ثامر البكري: استراتيجيات التسويق، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30-جبرين علي جبرين: العنف الأسري خلال مراحل الحياة، ط1، إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، 2005.

31-جو واتيهيد، ترجمة صباح حسن عبد القادر: كل ما تحتاج إلى معرفته عن الاستراتيجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة –مصر، 2013.

32-جيهان أحمد رشتي: الأسس العلمية لنظريات الاعلام، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1978.

33-حسام الدين فياض: العنف ضد المرأة الاغتصاب الجنسي نموذجا، 2017.

34-حسن إبراهيم أحمد: العنف من الطبيعة إلى الثقافة، ط1، دراسة أفقية، النايا للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 2009.

35-حسن إبراهيم أحمد: المرأة في دوائر العنف، دار بترا للنشر والتوزيع، سوريا، 2010.

36-حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.

37-حسن عماد مكاوي، وليلى حسن السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001.

38-حسنين توفيق ابراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

39-حميد الطائي، وبشير العلاق: أساسيات الاتصال نماذج ومهارات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020.

40-حنان قرقوتي: عنف المرأة في المجال الأسري، ط1، ادارة البحوث والدراسات الاسلامية (وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية)، قطر، 2015.

41-خالد بن سعود الحلبي: العنف الأسري أسبابه ومظاهره وأثاره وعلاجه، مدار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

42-خالد حامد: منهج البحث العلمي، دار ريحانة، 2003.

43-خضرة عمر المفلح: الاتصال المهارات والنظريات وأسس عامة، ط.1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

44-خير الله عصار: محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

45-دايفيد هارسيون: الإدارة الاستراتيجية، ترجمة علاء الدين ناطورية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

46-دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.

47-رابح كعباش: الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مخبر علم اجتماع الاتصال، قسنطينة، الجزائر، 2007.

48-رجاء مكي، وسامي عجم: إشكالية العنف المشرع والعنف المدان، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

49-رشاد علي عبد العزيز موسى: تساؤلات حول التحرش والاغتصاب الجنسي والعطر والجاذبية الجنسية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

50-رشاد علي عبد العزيز موسى: سيكولوجية القهر الأسري، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

51-رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الاسلامي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية- مصر، 2008.

52-رشوان حسين عبد الحميد: الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

53-رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، 2008.

54-رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، زاعياش للطباعة والنشر، ط 4، الجزائر، 2012.

55-رضا عكاشة: تأثيرات الاعلام نظريات ونماذج الاتصال في مجال المنصات الرقمية، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، ط 4، 2020.

56-رضوان بلخيري، سارة جابري: مدخل للاتصال والعلاقات العامة، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

57-رمضان السنوسي وعبد السلام بشير الدويبي: دور المرأة العربية في التنمية، ط1، المركز العربي لتنمية المواد البشرية، ليبيا، 2004.

58-زيتوني محرز: العنف في الوسط المدرسي العوامل والحلول، الماهر للطباعة والنشر، سطيف -الجزائر، 2018.

59-سامي محمد: القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

60-سامية عواج: الاتصال في المؤسسة المفاهيم – المحددات- الاستراتيجيات، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، 2019.

61-سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1986.

62-سعيد الخولي محمود: سلسلة قضايا العنف 2 العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، مكتبة الأنجلو المصرية مصر، 2008.

63-سليمان سناء محمد: مشكلة العنف والعدوان لدى الأطفال والشبابيين الخير والصواب، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

64-شارلز هل، وجاريث جونز: الإدارة الاستراتيجية -مدخل متكامل، ترجمة محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد المتعال الرياض-المملكة العربية السعودية، 2001.

65-شروخ صلاح الدين: منهجية البحث القانوني للجامعيين للعلوم القانونية علوم اجتماعية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

66-صالح بن حمد العساف: المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

67-صالح خليل أبو أصبح: استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

68-صليحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح: العنف ضد المرأة، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، دار الفجر، مصر، 2008.

69-ضيف الله عالية أحمد صالح: العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية- دراسة مقارنة، ط 1، دار المأمون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

70-عادل رزق: دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، 2006.

71-عاطف عدلي العبد: مدخل إلى الاتصال والرأي العام، دار الفكر العربي، 2007.

72-عاطف عدلي العبد: نظريات الاعلام والرأي العام – الأسس العلمية والتطبيقات العربية، ج 1، دار الفكر العربي، مصر، 2002.

73-عاطف عدلي العبد، ونهى عاطف العبد: نظريات الاعلام وتطبيقاتها العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011.

74-عامر إبراهيم قنديلجي: منهجية البحث العلمي، اليازوري للنشر والتوزيع، ط عربية، عمان، 2012.

75-عبد الخالق محمد علي: خطوات نحو بحث النهج الاعلامي، دار المهجة البيضاء.

76-عبد القادر محمد فهمي: المدخل إلى الاستراتيجية، ط 1، دار مجدلاوي للنشر التوزيع، عمان، 2006.

77-عبد الله زيد الكيلاني: دليل الرسائل والأطروحات الجامعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

78-عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

79- عدنان أحمد مسلم، وأمين صلاح عبد الرحيم: دليل الباحث في البحث الاجتماعي، ط1، العبيكان للنشر-الرياض،2011.

80-عزيز لزرق، ومحمد الهلالي: العنف، دار توبقال للنشر، المغرب، 2015.

81- عصام حسن أحمد الدليمي: سؤال وجواب في منهج البحث العلمي، ط 1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

82-على فرجاني: العلاقات العامة واستراتيجيات الاتصال، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2018.

83-علي عبد القادر القرالة: مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2015.

84-علي عجوة، وكريمان فريد: إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، عالم الكتب، القاهرة.

85-علي ليلى: علم الاجتماع وبناء النظرية الاجتماعية، مكتبة الأنجلو مصرية.

86-علي محمد مقلد: موسوعة الاستراتيجيات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2009.

87-عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

88-عمر معن خليل: علم اجتماع العنف، دار الشروق للتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

89-غادة شحاتة: ثقافة العنف بالمناطق العشوائية(دراسة حالة)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012.

90-غادة ممدوح: العنف الاعلامي سيكولوجية العدوان نفسيا واجتماعيا، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

91-فضيل دليو وعلي غربي: أسس منهجية العلوم الاجتماعية، ط 2، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث العلمي والترجمة، قسنطينة2 ، الجزائر، 2012.

92-فضيل دليو: اتصال المؤسسة (إشهار، علاقات عامة، علاقات مع الصحافة)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

93-فضيل دليو: أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

94-فضيل دليو: تاريخ وسائل الاعلام والاتصال، ط4، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

95-فضيل دليو، علي غربي وآخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، سلسلة العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999.

96-فلاح الحسيني: الادارة الاستراتيجية – مفاهيمها – مداخلها- عملياتها المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006.

97-فؤادة عبد المنعم البكري: الاتصال الشخصي في عصر تكنولوجيا الاتصال، عالم الكتب، 2002.

98-فيليب كابان، وجان فرانسو دورتيه: علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون العمومية، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد للطباعة والشر والتوزيع، سورية، 2010.

99-كلتوم محمد علي البلوشي: العنف ضد المرأة من المنظور الصحي، وزارة الصحة، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

100- ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة، بيروت، لبنان، 1994.

101- ماجد الغرباوي: تحديات العنف، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، 2009.

102- مجد صقور، ورعد الصرن: الإدارة الاستراتيجية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

103- محرز زيتوني: العنف في الوسط المدرسي –العوامل والحلول، سطيف –الجزائر، الماهر للطباعة والنشر، 2018.

104- محمد ابراهيم: الإدارة الاستراتيجية –آليات ومرجعيات خارطة الطريق لإدارة واعادة الهيكلة، الدار الجامعية للتوزيع والنشر، 2011.

105- محمد السيد فهمي: تكنولوجيا الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

106- محمد الصيرفي: الاتصالات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2006-2007.

107- محمد الصيرفي: الإدارة الاستراتيجية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، الإسكندرية، 2008.

108- محمد الصيرفي: التخطيط الاستراتيجي، ط1، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، 2008.

109- محمد العزازي أحمد إدريس: العلاقات العامة المعاصرة وفعالية الادارة، ط.1، المكتبة العلمية، 2005.

110- محمد حسن غانم: مشكلات نفسية اجتماعية (الادمان- الجناح- العنف- اساءة معاملة الأطفال- تلوث البيئة والزحام)، كتب عربية، مصر.

111- محمد سرحان علي المحمودي: مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، الجمهورية اليمينة، صنعاء، 2019.

112- محمد طلعت عيسى: تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971.

113- محمد عبد الحميد: وسائل الاتصال الإداري للطالب، ط.1، وزارة المعارف للمملكة العربية السعودية، 1988.

114- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

115- محمد كمال القاضي: مقدمة في الاتصال الاعلامي، ط.1، المركز الاعلامي للشرق الأوسط، 2002.

116- محمد محمد البادي: التخطيط الاستراتيجي للاتصال، ط1، دمياط الجديدة، دار المهندسين للطباعة والنشر، 2005.

117- محمد محمد البادي: المدخل إلى الاقناع في المؤسسات المعاصرة، ط.1، مكتبة مصباح السعودية، 1989.

118- محمد منير حجاب، وسحر وهبي محمد: المدخل الأساسي للعلاقات العامة –مدخل سلوكي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

119- محمود أمين زويل: الاتصالات وسيكولوجية العلاقات الانسانية، ط.1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010.

120- محمود حسن إسماعيل: مبادئ علم الاتصال ونظريات التأصيل، ط1، دار العالمية للنشر والتوزيع، 2003.

121- محمود فوزي حلوة: تنمية المرأة العربية، مكتبة المجتمع العربي ودار أجنادين، ط1، عمان–الأردن، 2007.

122- مدحت مطر: تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، 2014.

123- مروان عبد المجيد ابراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

124- مصطفى ربحي عليان وعثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، ط.4، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

125- مصطفى طلاس: الاستراتيجية السياسية العسكرية –ج1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2011.

126- مصطفى عمر التير: العنف العائلي، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997.

127- مصطفى يوسف كافي: الرأي العام ونظريات الاتصال، ط.1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

128- معن خليل عمر: مناهج البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر، الأردن، 2004.

129- منال طلعت محمود: مدخل الى علم الاتصال، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002.

130- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي وأخرون، دار القصبة للنشر الجزائر، 2004.

131- مي العبد الله: نظريات الاتصال، ط.1، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2006.

132- ميلود سفاري: البحث الاجتماعي ضوابط واحترازات "أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية"، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.

133- ناصر دادي عدون: الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دراسة نظرية تطبيقية، دار المحمدية، الجزائر، 2004.

134- ناهد رمزي: المرأة والإعلام في عالم متغير، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001.

135- نبيل عبد الهادي: المدخل إلى القياس والتقويم التربوي واستخدامه في مجال التدريس الصفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

136- نصيف فهمي منقريوس: الاتصال بين الجوانب الانسانية والتكنولوجيا المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

137- نفيسة محمد باشري، فوزي شعبان مذكور، ورباب فهمي: السلوك التنظيمي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017.

138- وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي: الادارة الاستراتيجية – منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2007.

139- وجيه محجوب: أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2005.

140- يحي محمد نبهان: الأساليب التربوية الخاطئة وأثرها في تنشئة الطفل، طبعة عربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2008.

ثانيا- الرسائل والأطروحات:

1- اسماعيل عبد الحافظ العبسي: استراتيجية الاتصال الثقافي في دراما المسلسلات التلفزيونية العربية نموذج (اليمن، الجزائر، مصر، سورية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاتصال الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية والاتصال، قسم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

2- اللحياني كمال: العنف ضد المرأة العاملة (دراسة ميدانية تحليلية لعينة من النساء العاملات بولاية تيبازة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2018/2017.

3- أمل سالم العواودة: العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي (دراسة ميدانية على العاملات في مستشفيات محافظة العاصمة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، عمان –الأردن، 2007.

4- أمير علي فاطمة الزهراء: الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن (دراسة حالة الدائرة الإدارية الدرارية- الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

5- ايمان هاجر مقيدش: الاستراتيجية الاتصالية وإدارة أزمة حوادث المرور في الجزائر (دراسة حالة المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق من 2013 إلى 2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علوم الاعلام والاتصال، كلية الاعلام والاتصال –قسم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019/2018.

6- بن زيان مليكة: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الاسرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2004/2003.

7- بن عطاالله بن علية: الآليات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، 2013-2014.

8- بوعلاق كمال: العنف الاسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر (دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2- محمد بن أحمد، الجزائر، 2017/2016.

9- بوهلة شهيرة: استراتيجية الاتصال ودورها في الأداء التنافسي للمؤسسة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في الاتصال الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2011- 2012.

10-جومانة عبد الكريم جمعة: العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على التنمية السياسية في فلسطين للأعوام (2000-2013)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2014.

11-حراحشة أحمد حسن محارب: العنف ضد المرأة وأشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.

12-دعاس حياة: دراسة واقع العنف الممارس ضد المرأة العاملة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العيادي، كلية علم النفس وعلوم التربية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2018/2017.

13-راضي حنان: الحماية القانونية للمرأة من العنف في القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأسرة وحقوق الطفل، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

14-راضية ويس: آثار صدمة الاغتصاب على المرأة، رسالة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.

15-ريحاني الزهرة: العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية (دراسة مقارنة بين النساء المعنفات وغير المعنفات)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس المرضي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009.

16-سعد بلمداني: استراتيجية الاتصال في تنمية السياحة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في الاتصال الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، 2010-2011.

17-سلمى بنت محمد بن سليم الحربي: العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مكة المكرمة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الارشاد النفسي، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008/2007.

18-سميح زايد المجالي: العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني (دراسة ميدانية) رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2011.

19-صبرينة رماش: الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة قسنطينة، 2008-2009.

20-عاشور مريم: العنف ضد المرأة في المجتمع العربي ودور المنظومة التربوية في ترقيتها، رسالة للنيل شهادة الماجستير في فلسفة التربية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، جامعة الجزائر، 2015/2014.

21-عيسى بو كرموش: استراتيجية الاتصال في الحملات الإعلامية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في الاتصال الاستراتيجي، كلية الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

22-عيشوني عبد السلام: الاستراتيجية الاتصالية للإذاعة الجهوية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، اتصال استراتيجي، جامعة الجزائر3، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2012-2013.

23-فوزية فراح: تقييم الاستراتيجية الاتصالية من منظور أداء الموارد البشرية، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

24-قبايلي حياة: استراتيجية الاتصال الداخلي في المنظمة، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، 2006-2007.

25-مصطفى قديري: التغير الاجتماعي والعنف ضد المرأة (دراسة ميدانية بمستشفى الشلف ومركز النساء المعنفات ومن هن في وضع صعب بلدية بوسماعيل ولاية تيبازة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2، الجزائر، 2016/2015.

26-مليكة الحاج يوسف: ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري: عنف الزوج ضد الزوجة (دراسة ميدانية لعينة من النساء المتزوجات بضواحي ولاية الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية -قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2013/2012.

27-مومنى اسمهان: استراتيجية الاتصال الخارجي في الشركات متعددة الجنسيات (دراسة حالة مجموعة كوكا كولا في الجزائر)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

28-نعيمة رحماني: العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان (محكمة تلمسان أنموذجا 1995-2008)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011.

29-نورة خيري: المعالجة الاعلامية لظاهرة العنف ضد المرأة في الصحافة الالكترونية الجزائرية (دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الشروق أون لاين والنصر أون لاين)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الصحافة، كلية أصول الدين -قسم الدعوة والاعلام والاتصال، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2020/2019.

30- يسلي نبيلة: العنف ضد المرأة بين الواقع التربية والرجلة (دراسة ميدانية لعينة من الأسر الجزائرية)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي /التربوي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

رابعا- مقالات منشورة:

1- أحمد بنيني: الحماية الدولية والوطنية للمرأة ضد العنف، مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13، العدد 02، 2013/01/01.

2- أحمد جابر: المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف والتمييز، المستقبل العربي، المجلد 28، العدد 321.

3- أحمد عياد: الأبعاد المعرفية للعنف، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، المجلد 01، العدد 01، 2004/04/15.

4- العيدي صونية: المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان 2-3، جانفي-جوان، جامعة بسكرة، 2008.

5- أمينة أقنيني: المرأة في المجتمع الجزائري بين آليات العنف الرمزي ومآلات العنف الجسدي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد 02(ج2)، 2019.

6- أنيسة بريغت عسوس: عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه على سلوك الطفل(دراسة حالة)، مجلة اضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد 03-04، 2008.

7- براهمة نصيرة: المرأة والعنف في المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه، تمثلاته الاجتماعية في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد18، 2015/03/10.

8- بن روان بلقاسم: ملتقى الاتصال في المؤسسة، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر، جوان 1996.

9- بن صغير زكريا: الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في ادارة الأزمة- الأزمة الجزائرية 2019 نموذجا، 2019، المجلد 02 العدد 01.

10-بندر عويض الجعيد ونعمه فهد عجاج: تكتيكات الاتصال التوعوي المناهضة للعنف ضد المرأة في السعودية: تحليل مضمون لتغريدات المؤسسات الاجتماعية السعودية في تويتر- دراسة تحليلية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي جامعة عبد الخميد بن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 02، 2022.

11-حكيمة جاب الله: استراتيجيات الاتصال ودورها في تفعيل إدارة الأزمات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 7، العدد02، 2019.

12-سعيد عبد الرزاق: مقومات بناء الاستراتيجية الاتصالية في المنظمات والمؤسسات المختلفة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد12، العدد 05، 24-07-2020.

13-سليم هلال، فتيحة رمضاني: واقع استخدام الشباب الجزائري لوسائط الميديا الجديدة (دراسة ميدانية لعينة من شباب مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بمدينة سطيف)، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 12، العدد01، 2024.

14-سهيل المقدم: من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد08، الجزائر، جوان 2012.

15-شاكر عبد الكريم فاضل: المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح، العدد السابع والثلاثون، كانون الأول لسنة 2008.

16-شكركر عبد السلام: أهمية الاستراتيجية الاتصالية المعلوماتية للمنشأة الصناعية، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلد 06، العدد 4، 2018/10/31.

17-عامر عياش عبدو أديب محمد جاسم: دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، دراسة قانونية، مجلة جماعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد6، السنة 2.

18-عائشة عبد السلام: دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجمهورية الجزائرية، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009.

19-عباس أبو شامة: العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مجلة الأمن والحياة، العدد271، السنة24، الرياض، السعودية، جانفي 2005.

20-عبد الحق مجيطنة: مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الايديولوجي، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018.

21-عبد الرحمن بوقرنوس: حماية المرأة من العنف بين الآليات التشريعية في الفقه الاسلامي والقانون المقارن، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد06، العدد 02، ديسمبر 2022.

22-عبد العزيز آدم عبد الله بابكر: مدى كفاية التشريعات السودانية لحماية المرأة من العنف المؤسس على النوع، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية- المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 01، العدد 02، 2017.

23-عبد القادر بغدادي باي: العنف ضد المرأة قراءة تحليلية في الواقع المعاش وسبل المناهضة، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 6، العدد02، 01/06/ 2017.

24-عبد الكريم زنتوت: قراءة سوسيولوجية لظاهرتي العنف والجريمة في الأحياء الجديدة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 04، العدد 07، 2016/05/08.

25-عصام الدين محمد حسن: التقارير الحكومية وتقارير الظل، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، الطبعة 1، القاهرة 2008.

26-فوزية بلعجال: العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الجزائري، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 01، 2014/06/01.

27-كمال قار: دور الاستراتيجية الاتصالية في تكوين الصورة العاطفية للعلامة التجارية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن بديس – مستغانم – الجزائر ، المجلد5، العدد2، 2018.

28-محبوب ليلى، وبلحسين عبد الرحيم: *La démarche stratégique de la communication interne en entreprise, outil de management moderne*، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، المجلد 18، 2017/06/30.

29-محمد وليد المصري: تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والقانون المنعقد في إطار قمتي المرأة العربية الأولى والثانية، منظمة المرأة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008.

30–مصطفى زيكيو، حاج بلهواري، يونس معزازي: دراسة احصائية لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 7، العدد 1، 06/23 /2021.

31–مها بنت علي المانع: مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية، مجلة البيان، العدد210، الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، ماي 2012.

32–نبيلة عيساوة، ونجية مامش: واقع العنف ضد المرأة– عرض وقراءة تحليلية لحالات من نساء البليدة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 11، العدد 1 ، جوان 2021.

33–نعيمة رحماني، نصيرة بكوش: ظاهرة العنف والاسهامات النظرية الأنثروبولوبجة المفسرة لها، مجلة الخلدونية، مجلد 09، العدد 01، 2016/06/01.

34–وناسي سهام: العنف الأشكال والعوامل والنظريات المفسرة له، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 09، 2017.

35–ياسين بو دهان: هل توجد استراتيجية للعلاقات العامة في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟ مجلة العلوم الإنسانية، العدد29، المجلد4، 2006.

36–يخلف رفيقة: أثار العنف الأسري على تنشئة الطفل، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 5، العدد 1، 2017/1/1.

خامسا– مطبوعات بيداغوجية:

1– أمينة بن زرارة: مطبوعة بيداغوجية في مقياس استراتيجيات الاتصال، موجهة لطلبة ليسانس، اتصال، 2021/2020.

2– دحدوح منية: محاضرات مادة الاتصال في المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة 8 ماي1945 قالمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات، 2016/2015.

سادسا– مراسيم وتقارير وبرامج:

1– الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2020–2030: نشرتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، المغرب.

2– الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، أمان المرأة استقرار الأسرة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، 2007.

3– الأمم المتحدة: هيئة المرأة *UN Women*) "مشاركة الرجال والفتيان في مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، *https://arabstates.unwomen.org/*، 2019 .

4– الجمعية العامة للأمم المتحدة: دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، الدورة 61، 2006.

5– الجمهورية التونسية: "قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة". متوفر على الرابط: *https://legislation-securite.tn/ar/latest-laws*

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الجزائر، 17 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 02 ماي 2010.

7- الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، انظر موقع المرأة العربية: *http://www.arabwomenorg.org/Content/surveystudies/AlgeriaLaw.pdf*

8- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومنظمة الصحة العالمية: "الصحة والعنف (استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف)، عمان، الأردن، 2005.

9- المرسوم التنفيذي رقم 04-182، مؤرخ في 6 جمادى الأولى 1425هـ الموافق 24 جوان 2004، يتضمن إحداث مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 41، السنة 41، 27 جوان 2004.

10- المرسوم التنفيذي رقم 06-421، مؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة، المادة الأولى، الجريدة الرسمية، العدد 75، السنة 73، 26 نوفمبر 2006.

11- المرسوم التنفيذي رقم 10-96، مؤرخ في 1 ربيع الثاني 1431هـ الموافق 17 مارس 2010، يتمم قائمة المراكز الوطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، الجريدة الرسمية، العدد 19، السنة 47، 21 مارس 2010.

12- المرسوم التنفيذي رقم 13-134، مؤرخ في 29 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 10 أفريل 2013، يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجريدة الرسمية، العدد 20، السنة 50، 21 أفريل 2013.

13- المرسوم التنفيذي رقم 13-135، مؤرخ في 29 جمادى الأولى 1434هـ الموافق 10 أفريل 2013، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المادة 3، الجريدة الرسمية، العدد 20، السنة 50، 21 أفريل 2013.

14- المرسوم الرئاسي رقم 10-155، مؤرخ في 20 جوان 2010، يتضمن إنشاء المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، الجريدة الرسمية، العدد 39، السنة 47، 23 جوان 2010.

15-السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة شؤون المرأة، تقرير حول العنف ضد المرأة، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة الدراسات والسياسات، 2009.

16-القانون رقم 12-06 المتعلق بقانون الجمعيات، المادة 13 – 17- 23- 24، الجريدة الرسمية، العدد 2، 15 جانفي 2012.

17- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15، إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

18-استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف ضد المرأة المبني على النوع الاجتماعي للأعوام 2014-2017، المملكة الأردنية الهاشمية – وزارة التنمية الاجتماعية.

19- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993، المادة (4 الفقرات هـ/س/ع/ف).

20-ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: المادة الأولى (ميثاق الأمم المتحدة، سان فرانسيسكو، 26 حزيران/يونيو 1945).

21-هيفاء أبو غزالة: "واقع العنف ضد المرأة في الأردن"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، الأردن، 2008.

22-هيومن رايتس ووتش: مصيرك البقاء معه – تعامل الدولة مع العنف الاسري في الجزائر، أفريل 2017.

23-وزارة الدولة لشؤون البيئة، برنامج الدعم القطاعي البيئي والمكون الإعلامي: الاستراتيجية الوطنية للاتصال البيئي، مصر، 2005.

24-مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – فريق كوثر: "أصوات الحكمة للنساء من أجل مناهضة التطرف العنيف في تونس"، الجمهورية التونسية، 2018.

25-منظمة المرأة العربية (إعداد هيفاء أبو غزالة): الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2020، "حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف"، ط1، القاهرة، مصر، 2011.

26-نرمين عبيدات، كمال ميرزا: استراتيجية الاتصال للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي (2013-2017)، 2014. وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية – مديرية الدفاع الاجتماعي، متاحة عبر الموقع الرسمي: *www.mosd.gov.jo* .

27-صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة (الخطة الاستراتيجية 2020-2025). *UN Women. https://untf.unwomen.org/en/about-us/about-the-un-trust-fund-to-end-violence-against-women*

28-تقرير حول تحليل الوضع الوطني: الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر، "تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورو متوسطية (2008-2011)"، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، 2010.

سابعا- المواد الالكترونية:

1- جريدة العمق المغربي: "تدابير وحملات لمناهضة العنف ضد النساء... ولكن؟" متوفر على الرابط:
https://al3omk.com/488171.html

2 - المؤشر 15: وجود استراتيجية وطنية لمنع ومحاربة العنف ضد النساء، متوفر على الرابط:
https://www.efi-rcso.org/ar/

3- الإسكوا: "الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة: السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق سنة 2030"، جويلية 2021. متوفر على الرابط: *https://nwm.unescwa.org/ar/resources/294*

4- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة (المغرب): "إطلاق الحملة التحسيسية الواحدة والعشرين لوقف العنف ضد النساء والفتيات"2023/11/27، متوفر على الرابط: *https://social.gov.ma*

5- المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب): "إطلاق حملة لضمان فعالية محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات"، 2020/11/25. متوفر على الرابط:
https://cndh.ma/ar/almjls-alwtny-lhqwq-alansan-ytlq-hmlt-ldman-flyt-mharbt-jmy-ashkal-alnf

6- وزارة شؤون المرأة والأسرة: "الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة"، متوفرة على الرابط: *https://nwm.unescwa.org/ar/resources/323*

7- وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (تونس): "الموقع الرسمي للوزارة"، متوفر على الرابط:
http://www.femmes.gov.tn/ar/2023/11/27/

8- وزارة الشؤون الاجتماعية (تونس): دليل التعهد بالنساء ضحايا العنف – القطاع الاجتماعي". متوفر على الرابط:
https://www.social.gov.tn/sites/default/files/2022-06

9- هيئة الأمم المتحدة للمرأة: "المساواة أمام القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030"، نيويورك، يناير 2019.

10- المنظمة العربية للمرأة (قاعدة البيانات القانونية): "الحقوق الوطنية والإنسانية للمرأة والرجل بين المساواة والفجوات..."، متوفر على الرابط: *http://www.arabwomenlegalmap.org/site*

11- صحيفة بشرى حياة الإلكترونية: بشرى حياة، "العنف ضد المرأة: الأسباب والعلاج"، العدد 88، 2016. متوفر على الرابط: *https://bshra.com/rights/507#gsc.tab=0*

12- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة (المغرب): "السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030"، 24 يونيو 2021. تم الاسترجاع من:
https://social.gov.ma/السياسة-الوطنية-لمحاربة-العنف-ضد-النساء-

II. باللغة الأجنبية:

A- Les livres :

1. Coutau-Bégarie, Hervé: *Traité de stratégie*, 2e éd., Paris: Economica, 1999.
2. Grégory, Pierre & Jean-Marc Lihu: *Marketing & Publicité*, Paris: Dalloz, 1994.
3. Silem, Ahmed & Bernard Lamizet: *Dictionnaire encyclopédique des sciences de l'information et de la communication*, Paris: Ellipses, 1997.
4. Steyn, Benita & G. Puth: *Corporate Communication Strategy*, Sandton (South Africa): Heinemann, 2000.
5. Turner, Bryan S.: *The Cambridge Dictionary of Sociology*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
6. Westphalen, Marie-Hélène & Thibault Libaert: *Communicator: Toute la communication d'entreprise*, 5e éd., Paris: Dunod, 2009.
7. Westphalen, Marie-Hélène: *Communicator: Le guide de la communication d'entreprise*, 4e éd., Paris: Dunod, 2004.

B- Les revues :

1. Flood, Michael: "Involving Men in Efforts to End Violence Against Women", *Men and Masculinities*, 14(3), 2011, https://doi.org/10.1177/1097184X10363995
2. Adak, Nurşen: "Violence Against Women in Antalya: Communication, Cooperation and Struggle", *Mediterranean Journal of Humanities*, 2012.
3. Pedro, Sandra: *Communication Strategies for Preventing Violence against Women: Case Study of Timor-Leste*, Universidade Autónoma de Lisboa, Portugal, 2012.

C- Rapports et documents officiels:

1. *Commission Nationale pour la lutte contre la violence à l'égard des femmes: Rapport sur la lutte contre la violence à l'égard des femmes, s.d.*

2. *Secrétaire général de l'ONU: Base de données sur la violence contre les femmes, s.d.*
3. *Ministry of Community Development, Gender and Children (MCDGC): Communication Strategy on the National Action Plan for the Prevention and Eradication of Violence Against Women and Children (2007–2015), Government of Tanzania, 2007.*
4. *World Health Organization (WHO): Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects, Geneva: WHO, 2013.*
5. *United Nations Global Compact Office: Creating an Effective Communication Strategy, 2009.*
6. *Ministère délégué chargé de la famille et de la condition féminine: Stratégie nationale de lutte contre la violence à l'égard des femmes, 2005.*
7. *Musenga Tshimpangila, Joseph: Cours de Marketing et Gestion commerciale, G3 Économie, UNIKIN, 2006-2007.*
8. *United Nations: Model strategies and practical measures on the elimination of violence against women in the field of crime prevention and criminal justice (G.A. Res. 52/86), 12 December 1997, UNODC. Available at: https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Model_Strategies_and_Practical_Measures_on_the_Elimination_of_Violence_against_Women_in_the_Field_of_CP_and_CJ.pdf*
9. *United Nations General Assembly: Declaration on the Elimination of Violence against Women, A/RES/48/104, adopted 20 December 1993. Available at: https://www.refworld.org/legal/resolution/unga/1993/en/10685*
10. *UN Women Regional Office for the Americas and the Caribbean: Strategies for the Prevention of Violence against Women in the Context of COVID-19 in Latin America and the Caribbean (Brief v1.1), 23 April 2020. Available at: https://lac.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Americas/Documentos/Publicaciones/2020/05/BRIEF%20INGLESFINAL.pdf*

D- Cites Internet:

- *La stratégie de communication efficace d'une entreprise, publié le 7 avril 2015, consulté le 09/08/2022 à 09h11, disponible sur: http://www.petite-entreprise.net*

- *Duke University: Core Guide: Pilot and Feasibility Studies, version 17, June 2022. Retrieved from: https://sites.globalhealth.duke.edu/rdac/wp-content/uploads/sites/27/2022/06/Core_Guide_Pilot_and_Feasibility-Studies_06_17_22.pdf*

الملاحق

الملحق رقم (1): استمارة استبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد البشير الإبراهيمي «برج بوعريريج»
Université Mohamed El Bachir El Ibrahimi Bordj Bou Arréridj

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص اتصال

استمارة استبيان حول موضوع:

الاستراتيجية الاتصالية للوقاية والحد من العنف ضد المرأة الجزائرية

دراسة ميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة

اعداد الطالبة:

غانية لطرش

اشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرحمـــان بوقفة

ملاحظة: المعلومات المقدمة لا تستخدم الا لغرض البحث العلمي، لذلك نرجو منكم مساعدتنا في الاجابة عن الأسئلة المطروحة من أجل الوصول الى نتائج علمية موضوعية، ونحن قبل كل ذلك شاكرين ممتنين لرحابة صدركم، وتجاوبكم معنا.

السنة الجامعية:2024-2025

المحور الأول- البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: .....

3- المستوى التعليمي: ابتدائي☐ متوسط ☐ ثانوي☐ جامعي ☐ تعليم عالي☐

4- التخصص العلمي: .....

5- محل السكن: حضري☐ شبه حضري☐ ريفي☐

6- الوظيفة: عامل ☐ موظف ☐ اطار☐

7- الأقدمية في العمل:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى أقل من 10 سنوات☐ من 10 الى أقل من 15سنة ☐ من 15 سنة فما فوق ☐

8- الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق☐ أرمل ☐

المحور الثاني- المخطط الاتصالي والعنف ضد المرأة

9- هل توجد مخططات اتصال وطنية رسمية تتعلق بالوقاية من العنف الممارس ضد المرأة ؟

نعم ☐ لا ☐ لا أدري ☐

* إذا كان لا، إلى ما يعود ذلك؟ .....

10- ما هي المكانة التي يحتلها الاتصال في الاستراتيجية العامة لمؤسستكم؟ أساسي☐ ثانوي☐

* أخرى ☐ تذكر:.....

11- هل هناك مشاركة في ضبط الاطار العام لهذه الخطط الاتصالية ما بين القطاعات والهيئات المعنية بها؟

نعم ☐ لا ☐

* إذا كان نعم، كيف ذلك؟.....

12- من هي الجهات المعنية بوضع الخطط الاتصالية في اعتقادك؟

الوزارة ☐ المؤسسات الأمنية ☐ المؤسسات البحثية ☐ المؤسسات التربوية ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

13- هل يتم القيام بإحصائيات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

* إذا كان نعم؛ هل يتم تحيين هذه الاحصائيات دوريا؟ نعم ☐ لا ☐

* إذا كان لا؛ لماذا لا حسب رأيك؟ .....

14- ما مدى دقة المعلومات والاحصائيات المتوفرة حول العنف ضد المرأة؟

دقيقة ☐ نسبيا ☐ ضعيفة ☐

* في كل الحالات لماذا ؟.....

15- هل يتم القيام بدراسات حول العنف ضد المرأة في المنطقة دائرة النشاط لمديرية النشاط الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

* اذا كان نعم: من يقوم بذلك؟ :.....

* إذا كان لا: لماذا حسب رأيك؟ : .....

16- رتب بالأرقام حسب الأهمية من 1 إلى 5 الأنشطة الاتصالية التي تقومون بها للوقاية والحد من العنف ضد المرأة؟

وضع مخططات اتصالية وقائية ☐

تزويد الجمهور بالمعلومات القانونية ☐

تثقيف الجمهور في قضايا العنف ضد النساء ☐

التعاون مع وسائل الاعلام لتغطية أحداث العنف وتوعية الجمهور ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

17- هل للقائمين على الأنشطة الاتصالية خبرة كافية في مجال الاتصال؟ نعم ☐ لا ☐

* اذا كانت الاجابة بنعم: ما مصدر هذه الخبرة؟

مختصين في الاتصال ☐ حضور دورات تكوينية ☐ تكوين ذاتي ☐ دعم المؤسسة ☐

أخرى ☐ تذكر:.....

18- هل تتضمن وظيفتكم؟ وضع خطط اتصال ☐ تنفيذ برامج اتصال ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

المحور الثالث - طبيعة الجمهور وتحديد الأهداف الاتصالية

19- ما هي الأهداف الداخلية التي تسعى إليها مؤسستكم للوقاية والحد من العنف ضد المرأة؟

الاعلام ☐ نشر قيم وثقافة اللاعنف ☐ تحفيز العاملين على انجاز المخططات الاتصالية ☐

تحسين صورة المؤسسة داخليا وخارجيا ☐ تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة العنف ☐

أخرى ☐ تذكر:.....

20- ماهي الأهداف الخارجية التي تركز عليها مديرية النشاط الاجتماعي من خلال وضع خطط اتصال للوقاية من العنف الممارس ضد المرأة ؟

- التقليل من حالات العنف ☐
- التكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي ☐
- توعية وتحسين نظرة المجتمع ومؤسساته ☐
- تشجيع انشاء جمعيات تدعم المرأة ☐
- التأهيل العائلي والمجتمعي والادماج الاجتماعي والاقتصادي للناجيات من العنف ☐
- المساهمة في ترقية وتطوير حقوق المرأة والمساواة ☐

- التوعية والتجنيد الاجتماعي للوقاية من كل أشكال العنف ضد النساء ☐
- توفير مكاتب الاستماع وهياكل خدمات الدعم المختلفة ☐
- المرافقة لحالات العلاج والشكاوي والتقديم للعدالة ☐
- حملات التثقيف وتنمية قدرة المرأة على الاستجابة السليمة للتعنيف ☐
- احداث تغيير في العلاقات الاجتماعية وخاصة بين الجنسين ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

21- من هي الفئات المستهدفة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي باستراتيجيتها للاتصال الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة؟

جمهور عام ☐ جمهور خاص ☐ المجتمع ككل ☐

الرجـال ☐ النساء ☐ المعنفات ☐

أخرى ☐ تذكر:.....

22- ما هي أكثر حالات العنف التي تم استقبالها والتعامل معها؟

الاغتصاب☐ الضرب ☐ الاعتداء الجنسي ☐ الاستغلال الجنسي ☐

العنف المنزلي ☐ الزواج القصري المبكر ☐ الاساءة النفسية العاطفية ☐

الحرمان من الموارد والخدمات ☐ التمييز الجنسي ☐ الممارسات التقليدية الضارة ☐

أخرى ☐ اذكر: .....

23- من هو الجمهور المستهدف بالاتصال بالاتصال:

الموظفين المتخصصين في الأقسام والمكاتب ☐ الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ☐

المؤسسات الاعلامية ☐ مؤسسات التربية ☐ المساجد والخطباء ☐

المؤسسات الأمنية ☐ قادة الرأي ☐ الجمعيات ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

24- هل تعرض الجمهور المستهدف للرسائل الاتصالية يكون؟

دوريا ☐ أحيانا ☐ حسب الحاجة ☐

25- ما هي الوسائل الاتصالية المستخدمة والتي تركزون عليها لإيصال الرسائل للجمهور المستهدف؟

المطبوعات☐ المنشورات والملصقات ☐ الهاتف ☐ الفاكس ☐

البريد الالكتروني ☐ المطويات ☐ الكتيبات ☐ صفحات التواصل الاجتماعي ☐

أخرى ☐ تذكر:.....

26- ما هي أكثر الأساليب المستخدمة في صياغة الرسالة الاتصالية المعدة من قبل مديرية النشاط الاجتماع؟

أسلوب عاطفي ☐ أسلوب عقلاني ☐ أسلوب التخويف ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

27- ما هي أهم النشاطات الاتصالية المعتمدة في الوقاية من العنف ضد المرأة ؟

اللقاءات المباشرة ☐ الحملات الاتصالية ☐ الحصص الاذاعية ☐

الخط الساخن ☐ استخدام الوسائط الرقمية ☐

أخرى ☐ تذكر:.....

28- رتب حسب الأهمية من 1 الى 5 الاستراتيجية الاتصالية المستخدمة؟

الاعلام ☐ الاقناع ☐ الاجماع ☐ الحوار☐

أخرى ☐ تذكر: .....

29- على أي أساس يتم تحديد الميزانية المخصصة للأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي؟

على أساس الامكانيات والموارد المتاحة ☐ على أساس الأهداف المسطرة☐

المحور الرابع – الوسائل الاتصالية والاستراتيجية الاتصالية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة.

30- ما هي معايير اختيار الوسائل الاتصالية المناسبة للوقاية والحد من العنف ضد المرأة؟

حسب موضوع الرسالة ☐ حسب الجمهور ☐ أخرى ☐ تذكر: .....

31- غالبا ما هي المدة الزمنية المحددة في عملية تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية؟

.....

32- هل تعمل مديرية النشاط الاجتماعي (مؤسستكم)على تشكيل وتعزيز التعاون والشراكات مع الوسائل الإعلامية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الاتصالية؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

33- من فضلك قيِّم مستوى التعاون والتنسيق بين الشركاء المعنيين في التخطيط والتنفيذ العملي للأنشطة الاتصالية.

ضعيف☐ متوسط ☐ جيد ☐ ممتاز☐

34- هل هناك صعوبات تعرقل العملية الاتصالية؟ نعم ☐ لا ☐

** اذا كان نعم، ما هي أهم هذه الصعوبات والعراقيل؟

عراقيل ادارية ☐ عراقيل اجتماعية ثقافية ☐ صعوبات متعلقة بالموقف الاتصالي ☐

أخرى ☐ تذكر:.....

35- في اعتقادكم، ما هي النشاطات الاتصالية ذات نسبة انتشار وقبول ونجاح عالي؟

.....

36- رتب حسب الاهمية من الرقم 1 الى 6 على ماذا يعتمد نجاح عملية ومخطط الاتصال في الوقاية من العنف ضد النساء ؟

الوسيلة ☐ الوقت ☐ الرسالة ☐ الجمهور ☐ القائم بالاتصال ☐

أخرى ☐ تذكر: .....

37- ما هي أساليب تقييم استراتيجية الاتصال؟

بحوث الجمهور ☐ المقابلات ☐ قياس عدد زوار المواقع ☐

التقارير☐ أخرى☐ تذكر: .....

38- هل تعتقد أن الاستراتيجية الاتصالية المتبعة قادرة على حل مشكلة العنف ضد المرأة؟

دائما ☐ احيانا ☐ أبدا ☐

39- ما هي الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها للوقاية والحد من العنف الممارس ضد المرأة الجزائرية؟

.....

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم (2): استمارة مقياس الاتجاهات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد البشير الإبراهيمي «برج بوعريريج»
Université Mohamed El Bachir El Ibrahimi Bordj Bou Arréridj

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص اتصال

استمارة حول موضوع:

الاستراتيجية الاتصالية للوقاية والحد من العنف ضد المرأة الجزائرية

دراسة ميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة

اعداد الطالبة:

غانية لطرش

اشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الرحمان بوقفة

ملاحظة: المعلومات المقدمة لا تستخدم الا لغرض البحث العلمي، لذلك نرجو منكم مساعدتنا في الاجابة عن الأسئلة المطروحة من أجل الوصول الى نتائج علمية موضوعية، ونحن قبل كل ذلك شاكرين وممتنين لرحابة صدركم، وتجاوبكم معنا.

السنة الجامعية:2024-2025

البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر☐ أنثى ☐

2- العمر: .....

3- المستوى التعليمي: ابتدائي☐ متوسط ☐ ثانوي☐ جامعي ☐ تعليم عالي☐

4- الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق☐

5- مكان الاقامة: حضري ☐ شبه حضري☐ ريفي☐

6- الوظيفة أو العمل: بطال ☐ عامل ☐ موظف ☐

7- المستوى المعيشي: متوسط ☐ جيد ☐ ممتاز☐

المحور الخامس- الاستراتيجية الاتصالية والوقاية والحد من العنف ضد المرأة.

الرقم	العبـــارات	موافق	موافق بشدة	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
1	تهدف مديرية النشاط الاجتماعي للوقاية من العنف ضد المرأة					
2	توجه مديرية النشاط الاجتماعي حملات تحسيسية حول العنف ضد المرأة الى كافة أفراد المجتمع (نساء – رجال)					
3	تعتبر حملات التوعية من أهم الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها مديرية النشاط الاجتماعي					
4	أتابع برامج ونشاطات مديرية النشاط الاجتماعي عبر التلفزيون					
5	أتابع البرامج والحملات التحسيسية عبر الاذاعة					
6	أطلع على المساحات الاشهارية التوعوية التي تعرض كملصقات اشهارية					
7	أطلع على المطويات التوعوية للاستفادة أكثر من النصائح والارشادات المتعلقة بالعنف ضد المرأة					
8	أستخدم مواقع الواصل الاجتماعي للاطلاع على مختلف المستجدات التي تعرضه المديرية					
9	موضوع الدفاع عن حقوق المرأة من المواضيع التي تهمني					
10	تنمية المرأة وتمكينها اجتماعيا من المواضيع التي تجذب اهتمامي					
11	موضوع التكفل بالمعنفات من أهم المواضيع التي أتابعها					

12	المواضيع التي تقدمها حملات التوعية متجددة وفعالة					
13	استخدام الأسلوب التخويفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة					
14	استخدام الأسلوب العاطفي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة					
15	استخدام الأسلوب العقلي في رسائل حملات التوعية من الأساليب الفعالة والمؤثرة على سلوكياتي تجاه المرأة					
16	يساهم تكرار عرض الحملات التوعوية في تذكيري بمدى خطورة العنف ضد المرأة					
17	تكرار حملات التوعية يؤدي للشعور بالملل وافقادها أهميتها					
18	التعرض الدائم لحملات التوعية ضد العنف يؤدي الى اكتساب سلوك دائم					
19	حملات التوعية التي تشرف عليها المديرية لها قدرة إقناعية على تبني سلوك معين					
20	الصرامة في تطبيق القانون وفرض العقوبات يساهم في الحد من العنف ضد المرأة					
21	أنسب الحلول للوقاية والحد من العنف ضد المرأة هو اشراك جميع الجهات المعنية (وسائل الاعلام – مؤسسات التربية – المؤسسات الأمنية – الجمعيات ...)					

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم (03): قائمة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة الأصلية
01	سفيان ميمون	أستاذ	علم الاجتماع	الصديق بن يحي- جيجل
02	مراد بلخيري	أستاذ	علم الاجتماع	جامعة قسنطينة
03	ميلاط نظرة	أستاذ	علم الاجتماع	جامعة برج بوعريريج
04	قرزيز محمود	أستاذ	علم الاجتماع	جامعة عباس لغرور- خنشلة
05	قادري عبد الحفيظ	أستاذ	علوم و تقنيات النشاطات البدنية والرياضية	جامعة الشهيد مصطفى بن بولعيد-باتنة 02
06	بوبكر هشام	أستاذ	علم الاجتماع	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

الملحق رقم (04): الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

الملحق رقم (05) مخرجات المعالجة الإحصائية - مخرجات الخصائص السيكومترية للمقياس - الإتساق الداخلي:

		ع1	ع2	ع3	ع4	ع5	ع6	ع7	ع8	ع9	ع10	ع11	ع12	ع13	ع14	ع15	ع16	ع17	ع18	ع19	ع20	ع21	فعالية الإستراتيجية الإتصالية
ع1	Pearson Correlation	1	1.000**	.788**	.000	.741**	.000	.931**	.510	.426	.426	.617*	.931**	.776**	.776**	.776**	.577*	.000	.577*	.931**	.494	.634*	.806**
	Sig. (2-tailed)		.000	.002	1.000	.006	1.000	.000	.090	.167	.167	.033	.000	.003	.003	.003	.049	1.000	.049	.000	.102	.027	.002
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع2	Pearson Correlation	1.000**	1	.788**	.000	.741**	.000	.931**	.510	.426	.426	.617*	.931**	.776**	.776**	.776**	.577*	.000	.577*	.931**	.494	.634*	.806**
	Sig. (2-tailed)	.000		.002	1.000	.006	1.000	.000	.090	.167	.167	.033	.000	.003	.003	.003	.049	1.000	.049	.000	.102	.027	.002
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع3	Pearson Correlation	.788**	.788**	1	-.220-	.957**	-.263-	.510	.854**	.728**	.728**	.608*	.754**	.387	.836**	.836**	.910**	.503	.910**	.754**	.698*	.847**	.913**
	Sig. (2-tailed)	.002	.002		.493	.000	.410	.091	.000	.007	.007	.036	.005	.214	.001	.001	.000	.095	.000	.005	.012	.001	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع4	Pearson Correlation	.000	.000	-.220-	1	-.103-	.837**	.130	-.229-	-.102-	-.102-	.111	.130	.130	-.130-	-.130-	.000	.247	.000	.130	-.162-	-.215-	.018
	Sig. (2-tailed)	1.000	1.000	.493		.749	.001	.687	.475	.753	.753	.732	.687	.687	.687	.687	1.000	.439	1.000	.687	.614	.503	.956
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع5	Pearson Correlation	.741**	.741**	.957**	-.103-	1	-.309-	.470	.874**	.817**	.817**	.744**	.815**	.470	.911**	.911**	.963**	.565	.963**	.815**	.786**	.869**	.971**
	Sig. (2-tailed)	.006	.006	.000	.749		.329	.123	.000	.001	.001	.006	.001	.123	.000	.000	.000	.056	.000	.001	.002	.000	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع6	Pearson Correlation	.000	.000	-.263-	.837**	-.309-	1	.155	-.383-	-.373-	-.373-	-.231-	-.078-	-.078-	-.388-	-.388-	-.217-	.074	-.217-	-.078-	-.432-	-.370-	-.208-
	Sig. (2-tailed)	1.000	1.000	.410	.001	.329		.630	.220	.232	.232	.469	.811	.811	.213	.213	.499	.820	.499	.811	.160	.237	.516
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع7	Pearson Correlation	.931**	.931**	.510	.130	.470	.155	1	.208	.165	.165	.503	.855**	.855**	.590*	.590*	.269	-.298-	.269	.855**	.278	.386	.586*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.091	.687	.123	.630		.517	.607	.607	.096	.000	.000	.043	.043	.398	.348	.398	.000	.381	.216	.045
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع8	Pearson Correlation	.510	.510	.854**	-.229-	.874**	-.383-	.208	1	.897**	.897**	.767**	.564	.208	.742**	.742**	.883**	.620*	.883**	.564	.780**	.789**	.855**
	Sig. (2-tailed)	.090	.090	.000	.475	.000	.220	.517		.000	.000	.004	.056	.517	.006	.006	.000	.031	.000	.056	.003	.002	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع9	Pearson Correlation	.426	.426	.728**	-.102-	.817**	-.373-	.165	.897**	1	.932**	.790**	.563	.265	.728**	.728**	.831**	.597*	.831**	.563	.606*	.654*	.812**
	Sig. (2-tailed)	.167	.167	.007	.753	.001	.232	.607	.000		.000	.002	.057	.406	.007	.007	.001	.040	.001	.057	.037	.021	.001
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12

10ع	Pearson Correlation	.426	.426	.728**	-.102-	.817**	-.373-	.165	.897**	.932**	1	.790**	.563	.265	.728**	.728**	.831**	.597*	.831**	.563	.685*	.721**	.823**
	Sig. (2-tailed)	.167	.167	.007	.753	.001	.232	.607	.000	.000		.002	.057	.406	.007	.007	.001	.040	.001	.057	.014	.008	.001
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
11ع	Pearson Correlation	.617*	.617*	.608*	.111	.744**	-.231-	.503	.767**	.790**	.790**	1	.790**	.647*	.790**	.790**	.668*	.273	.668*	.790**	.744**	.636*	.849**
	Sig. (2-tailed)	.033	.033	.036	.732	.006	.469	.096	.004	.002	.002		.002	.023	.002	.002	.018	.391	.018	.002	.006	.026	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
12ع	Pearson Correlation	.931**	.931**	.754**	.130	.815**	-.078-	.855**	.564	.563	.563	.790**	1	.855**	.880**	.880**	.672*	.114	.672*	1.000**	.623*	.681*	.892**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.005	.687	.001	.811	.000	.056	.057	.057	.002		.000	.000	.000	.017	.723	.017	.000	.030	.015	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
13ع	Pearson Correlation	.776**	.776**	.387	.130	.470	-.078-	.855**	.208	.265	.265	.647*	.855**	1	.735**	.735**	.269	-.298-	.269	.855**	.393	.386	.603*
	Sig. (2-tailed)	.003	.003	.214	.687	.123	.811	.000	.517	.406	.406	.023	.000		.006	.006	.398	.348	.398	.000	.206	.216	.038
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
14ع	Pearson Correlation	.776**	.776**	.836**	-.130-	.911**	-.388-	.590*	.742**	.728**	.728**	.790**	.880**	.735**	1	1.000**	.807**	.298	.807**	.880**	.758**	.796**	.931**
	Sig. (2-tailed)	.003	.003	.001	.687	.000	.213	.043	.006	.007	.007	.002	.000	.006		.000	.002	.348	.002	.000	.004	.002	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
15ع	Pearson Correlation	.776**	.776**	.836**	-.130-	.911**	-.388-	.590*	.742**	.728**	.728**	.790**	.880**	.735**	1.000**	1	.807**	.298	.807**	.880**	.758**	.796**	.931**
	Sig. (2-tailed)	.003	.003	.001	.687	.000	.213	.043	.006	.007	.007	.002	.000	.006	.000		.002	.348	.002	.000	.004	.002	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
16ع	Pearson Correlation	.577*	.577*	.910**	.000	.963**	-.217-	.269	.883**	.831**	.831**	.668*	.672*	.269	.807**	.807**	1	.766**	1.000**	.672*	.749**	.824**	.913**
	Sig. (2-tailed)	.049	.049	.000	1.000	.000	.499	.398	.000	.001	.001	.018	.017	.398	.002	.002		.004	.000	.017	.005	.001	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
17ع	Pearson Correlation	.000	.000	.503	.247	.565	.074	-.298-	.620*	.597*	.597*	.273	.114	-.298-	.298	.298	.766**	1	.766**	.114	.419	.452	.479
	Sig. (2-tailed)	1.000	1.000	.095	.439	.056	.820	.348	.031	.040	.040	.391	.723	.348	.348	.348	.004		.004	.723	.175	.140	.115
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
18ع	Pearson Correlation	.577*	.577*	.910**	.000	.963**	-.217-	.269	.883**	.831**	.831**	.668*	.672*	.269	.807**	.807**	1.000**	.766**	1	.672*	.749**	.824**	.913**
	Sig. (2-tailed)	.049	.049	.000	1.000	.000	.499	.398	.000	.001	.001	.018	.017	.398	.002	.002	.000	.004		.017	.005	.001	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
19ع	Pearson Correlation	.931**	.931**	.754**	.130	.815**	-.078-	.855**	.564	.563	.563	.790**	1.000**	.855**	.880**	.880**	.672*	.114	.672*	1	.623*	.681*	.892**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.005	.687	.001	.811	.000	.056	.057	.057	.002	.000	.000	.000	.000	.017	.723	.017		.030	.015	.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12

ع20	Pearson Correlation	.494	.494	.698*	-.162-	.786**	-.432-	.278	.780**	.606*	.685*	.744**	.623*	.393	.758**	.758**	.749**	.419	.749**	.623*	1	.895**	.798**
	Sig. (2-tailed)	.102	.102	.012	.614	.002	.160	.381	.003	.037	.014	.006	.030	.206	.004	.004	.005	.175	.005	.030		.000	.002
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
ع21	Pearson Correlation	.634*	.634*	.847**	-.215-	.869**	-.370-	.386	.789**	.654*	.721**	.636*	.681*	.386	.796**	.796**	.824**	.452	.824**	.681*	.895**	1	.860**
	Sig. (2-tailed)	.027	.027	.001	.503	.000	.237	.216	.002	.021	.008	.026	.015	.216	.002	.002	.001	.140	.001	.015	.000		.000
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12
فعالية الإستراتيجية الإتصالية	Pearson Correlation	.806**	.806**	.913**	.018	.971**	-.208-	.586*	.855**	.812**	.823**	.849**	.892**	.603*	.931**	.931**	.913**	.479	.913**	.892**	.798**	.860**	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.002	.000	.956	.000	.516	.045	.000	.001	.001	.000	.000	.038	.000	.000	.000	.115	.000	.000	.002	.000	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12

المقارنة الطرفية:

Group Statistics

	مقارنة.طرفية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فعالية.الإستراتيجية.الإتصالية	1.00	3	2.3492	.60297	.34812
	2.00	3	3.9841	.07274	.04200

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
								95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
فعالية.الإستراتيجية.الإتصالية	Equal variances assumed	5.290	.083	-4.663-	4	.010	-1.63492-	.35065	-2.60847-	-.66137-
	Equal variances not assumed			-4.663-	2.058	.041	-1.63492-	.35065	-3.10348-	-.16637-

التجزئة النصفية:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	12	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	12	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.941
		N of Items	11[a]
	Part 2	Value	.903
		N of Items	10[b]
	Total N of Items		21
Correlation Between Forms			.974
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.987
	Unequal Length		.987
Guttman Split-Half Coefficient			.971

a. The items are: ع1, ع3, ع5, ع7, ع9, ع11, ع13, ع15, ع17, ع19.21

b. The items are: ع2, ع4, ع6, ع8, ع10, ع12, ع14, ع16, ع18, ع20.

Scale Statistics

	Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
Part 1	35.00	61.818	7.862	11[a]
Part 2	31.92	37.538	6.127	10[b]
Both Parts	66.92	193.174	13.899	21

a. The items are: ع1, ع3, ع5, ع7, ع9, ع11, ع13, ع15, ع17, ع19.21

b. The items are: ع2, ع4, ع6, ع8, ع10, ع12, ع14, ع16, ع18, ع20.

ألفا كرونباخ

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	12	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	12	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.963	21

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted

ع1	63.92	177.174	.786	.961
ع2	63.92	177.174	.786	.961
ع3	64.08	170.265	.901	.959
ع4	63.50	193.182	-.019-	.967
ع5	64.00	167.273	.967	.958
ع6	63.58	196.265	-.242-	.968
ع7	63.83	180.879	.547	.963
ع8	63.67	171.152	.835	.960
ع9	63.58	168.447	.780	.961
ع10	63.58	168.083	.793	.961
ع11	63.42	174.992	.831	.960
ع12	63.83	174.152	.879	.960
ع13	63.83	180.515	.565	.963
ع14	64.00	173.273	.923	.959
ع15	64.00	173.273	.923	.959
ع16	63.92	172.265	.902	.959
ع17	63.75	182.750	.431	.965
ع18	63.92	172.265	.902	.959
ع19	63.83	174.152	.879	.960
ع20	63.33	172.061	.770	.961
ع21	62.83	166.697	.835	.960

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم استراتيجية الاتصال المعتمدة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي في الجزائر للوقاية والحد من العنف ضد المرأة، في سياق تصاعد هذه الظاهرة وتنامي الحاجة إلى تدخلات وقائية فعالة على المستويين المؤسسي والمجتمعي. وقد سعت الدراسة إلى الكشف عن مدى وعي المديرية بأهمية التخطيط الاتصالي وفعالية الرسائل الموجهة وتحديد الأهداف والجمهور المستهدف بدقة، إضافة إلى استكشاف الوسائل الاتصالية المستخدمة وحدودها التأثيرية في إحداث التغيير السلوكي والاجتماعي المنشود.

اعتمدت الدراسة على المقاربة السوسيو نفسية–اتصالية، من خلال توظيف النظرية البنائية الوظيفية التي تنظر إلى المؤسسة بوصفها بنية تؤدي وظيفة محددة في النسق الاجتماعي، إلى جانب نموذج هارولد لازويل لتحليل عناصر الاتصال، ونموذج لازارسفيلد لسريان الاتصال على مرحلتين لتفسير الأثر الاتصالي الممتد عبر الوسطاء المجتمعيين. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مدعما بدراسة ميدانية شملت عينة من موظفي مديرية النشاط الاجتماعي، إضافة إلى فئة من أفراد المجتمع بالميلة كمستقبلين للرسائل الاتصالية، باستعمال أدوات استبيان وتحليل وفق مقياس ليكرت.

أظهرت نتائج الدراسة أن مديرية النشاط الاجتماعي تسعى إلى تبني أهداف وقائية وتوعوية واضحة، إلا أن هناك قصورا نسبيا في التخطيط الاتصالي المتكامل، وتفاوتا في استخدام الوسائل الاتصالية الحديثة، كما أن الوصول إلى الفئات المستهدفة بشكل فعال لا يزال يحتاج إلى تحسين في الجوانب التنظيمية والمضمونية. وبينت النتائج تقاطعا مهما مع دراسات سابقة عربية ودولية أكدت أن نجاح أي استراتيجية اتصال لمكافحة العنف ضد المرأة يرتبط بوضوح الرسائل، وانخراط الفاعلين المجتمعيين، وتبني نهج تشاركي متعدد الوسائط.

خلصت الدراسة إلى أن تحسين فعالية الاتصال المؤسساتي في هذا المجال يتطلب إعادة هيكلة الاستراتيجية الاتصالية بما يضمن وضوح الأهداف ودقة تحديد الجمهور وتكامل الوسائل وانخراط الوسطاء الاجتماعيين، وذلك من خلال تبني نموذج اتصال ديناميكي متكامل يستجيب للمتغيرات الاجتماعية والرقمية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الاتصالية، الوقاية من العنف، الحد من العنف، العنف ضد المرأة، المرأة الجزائرية.

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the communication strategy adopted by the Directorate of Social Activity in Algeria for the prevention of violence against women, within the context of the increasing prevalence of this phenomenon and the growing need for effective preventive interventions at both institutional and societal levels. The research sought to examine the Directorate's awareness of the importance of communication planning, the effectiveness of the messages delivered, the precision in setting objectives and identifying

target audiences, as well as to explore the communication channels employed and their limitations in fostering the desired behavioral and social change.

The study employed a socio-psychological and communicational approach, drawing on the functional-structural theory that conceptualizes institutions as entities fulfilling specific functions within the social system. It also relied on Harold Lasswell's model for analyzing the elements of communication, alongside Lazarsfeld's two-step flow model to explain the extended communicative impact through community intermediaries. The descriptive-analytical method was adopted, supported by a field study involving a sample of employees from the Directorate of Social Activity, in addition to members of the community of Mila as recipients of the communication messages. Data collection tools included questionnaires and analysis using the Likert scale.

The findings revealed that the Directorate of Social Activity seeks to adopt clear preventive and awareness-raising objectives. However, some deficiencies were observed in integrated communication planning, inconsistencies in the use of modern communication tools, and limited effectiveness in reaching target groups, which still requires improvement in organizational and content-related dimensions. The results also converged with previous Arab and international studies, which confirmed that the success of any communication strategy to combat violence against women depends on message clarity, community actors' involvement, and the adoption of a participatory, multi-channel approach.

The study concludes that enhancing the effectiveness of institutional communication in this domain requires restructuring the communication strategy to ensure clarity of objectives, accuracy in audience targeting, integration of communication tools, and active engagement of social intermediaries. This can be achieved by adopting a dynamic and integrated communication model that is responsive to contemporary social and digital transformations.

***Keywords**: Communication Strategy, Violence Prevention, Violence Reduction, Violence Against Women, Algerian Women.*